

د. مجدى محب حافظ

المالية الجنائية للإسرار الدولة

دراسة تحليلية لجرائم الخيانة



المصرية العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0113743

دكتور
مجدى محب حافظ

الحماية الجنائية لأسرار الدولة

دراسة تحليلية تأصيلية لجرائم الخيانة والتجسس فى القانون
المصرى والشريعة الإسلامية والقانون المقارن

 الهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد

« مقدمة »

١ - موضوع الدراسة وأهميته :

الحمد لله الذى افتتح كتابه بالحمد فقال «الحمد لله رب العالمين».. سبحانه، خلقنى ولم أكن قبل الخلق شيئاً و وهبنى سمعاً وبصراً وعقلاً وفؤاداً، أحمدہ آناء الليل وأطراف النهار وجزيل عطائه، الحمد لله له العزة والجبروت، وييده الملك والملكوت، وله الاسماء الحسنی وهو الحى الذى لا يموت، وبعد.....

فإن جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج تعتبر من أشد الجرائم خطراً على كيان الدولة وسلامتها، ووقوعها يتمخض عنه أذى وضرر بالغ يتسع مداه ليتناول الأمة بأسرها، فهذه الطائفة من الجرائم ليست جريمة فرد ضد فرد ولكنها فى الواقع جريمة دولة على يد فرد أو مجموعة من الأفراد.

ونظراً لأن هذه الجرائم مسلطة ضد الصالح العام، ويمتد أثرها ليشمل كل من يقيم على أرض الدولة بغير تمييز بين الأفراد، لذا فإن المشرع قد رصد لها أشد العقوبات ليكفل بذلك استقرار الدولة وتثبيت مركزها سواء فى وقت السلم أو الحرب، وإن كانت نفس هذه الاعتبارات قد جعلت تاريخ هذه الجرائم من أعمق المآسى التى ابتليت بها الشرائع العقابية عبر العصور والأحقاب، إذ أن القسوة انبالغة فى العقاب كانت هى السمة المميزة لهذه التشريعات فى الماضى.

ولقد احتلت جرائم إنتهاك أسرار الدولة مكان الصدارة بين طائفة جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج، فدخلت بؤرة الاهتمام منذ وجدت المجتمعات المنظمة، وحظيت جرائم الخيانة والتجسس على وجه الخصوص بأهتمام المشرع منذ أمد بعيد.

ويستلزم أمن الدولة عادة بقاء طائفة كبيرة من المعلومات والبيانات في طي الكتمان، حرصاً على إخفائها من كل أجنبي منها، بل عن كل من لم ينط به أمر حفظها وصيانتها والاطلاع عليها بحكم مهنته. وقد أضحت هذه الأسرار في الوقت الحاضر تشمل المعلومات السياسية والدبلوماسية والعلمية والاقتصادية والصناعية التي يجب أن تظل مكتومة، لما قد ينجم عن معرفة الدول الأجنبية بها وإطلاعها عليها من إضعاف لقوة الدولة وعرقلة لجهودها العسكرية والإضرار بالاستعدادات الخاصة بالدفاع في وقت السلم أو الحرب، إذ لم تعد الحروب هي الميادين المنعزلة التي تقايل فيها الجيوش، وإنما امتدت ساحات المعركة لتشمل إمكانات الأمم بأسرها.

ولما كان حق الدولة في حماية أمنها الخارجى أمر لا مرأى فيه، لذا فإن تدخلها بتجريم كافة النشاطات الماسة بأسرار الدولة هو واجب أساسى تلتزم به مثلما هو حق لها. ولعل ممارسة الدولة لهذا الحق فى الدفاع عن وجودها وكيانها يستلزم إحاطة هذه الأسرار بسياج من الحماية الجنائية حرصاً عليها من الانتهاك سواء عن عمد أو إهمال.

ولا تقوم الدولة بممارسة حقها فى حماية هذه الأسرار دون ضوابط تحدد النطاق الذى يجب على المشرع أن يلتزم به فى تجريم أنماط السلوك الذى يخل بحقوق الدولة ومصالحها الأساسية، فالمشرع يتنازع ويستأثر باهتمامه ويهيمن عليه عند سن التشريعات العقابية فى هذا الشأن تياران متعارضان، الأول يتمثل فى المحافظة على سلامة الدولة وكيانها، والثانى يتمثل فى عدم التفريط فى حقوق الافراد وحررياتهم، والتشريع الأمثل هو الذى يصل إلى التوفيق والمواءمة بين هذين التيارين، أو بالأحرى بين هاتين الضرورتين.

وقد اختلفت التشريعات العقابية المقارنة في أسلوب معالجة هذا الموضوع، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى مدى تأثير كل منها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد اقتضت ظروف الحربين العالميتين إلى نزوع بعض الدول التي خاضت غمارها صوب المبالغة والتطرف في توفير الحماية الجنائية لأسرار الدولة، بينما تأثر البعض الآخر بمناخ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما أفرزه من تقدم في مجال حماية حقوق الإنسان والمواطن، فأفردت مساحات كبيرة للأفراد لممارسة حقهم في الحصول على المعلومات. ولم يكن التشريع المصري بمعزل عن هذه الظروف، فلقد تأثر بها وأثر فيها إذ أن مصر دائماً في قلب الأحداث، ولذلك فقد تعدل التشريع العقابي المصري عدة مرات لملاحقة هذه التطورات، وكان آخرها التعديل الشامل لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج والداخل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧^(١).

٢ - دواعي اختيار موضوع الدراسة :

لم أتردد كثيراً في اختيار موضوع «الحماية الجنائية لأسرار الدولة»، ليكون موضوع دراستي في هذه الرسالة، وقد تنازعني في هذا الاختيار عاملان، أولهما يدعوني إلى التفكير عدة مرات قبل الإقدام على الكتابة فيه، ويرجع ذلك إلى عزوف الباحثين عن الخوض في هذا الموضوع^(٢)، إذ أنه لم

(١) انظر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩ مايو سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٩ مكرر-د) . وكانت أحكام هذا الباب قد استبدلت من قبل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ (الوقائع المصرية في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ - العدد ٦٣) .

(٢) نوقشت رسالة دكتوراه واحدة في موضوع جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، برغم أهميته ووجود عديد من الموضوعات المطروحة للبحث فيه .

- أنظر الدكتور حسام الدين محمد أحمد : حق الدولة في الأمن الخارجي ومدى الحماية الجنائية المقررة له . رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤ ، بند (١) ص ٨، ٧ .

يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام، فكل البحوث والدراسات المتصلة بجرائم الاعتداء على المصلحة العامة - سواء بالعربية أو بالفرنسية - تبسط أهميتها على جرائم الاعتداء على الوظيفة العامة، دون أن تحظى جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج - وعلى الأخص جرائم إنتهاك أسرار الدولة - بالقدر الكافي من الاهتمام^(٣)، أما العامل الثانى الذى كان يدفعنى دفعاً إلى التمسك بهذا الموضوع وعدم التخلي عنه، هو مدى أهميته وتأثيره على سلامة وكيان الدولة من جانب، ومدى مساهمته بحقوق الأفراد وحررياتهم من جانب آخر.

٣ - منهج البحث :

حرصت على أن أنتهج فى دراستى سبيلاً منطقياً يسير جنباً إلى جنب مع تسلسل الفكرة حرصاً على بلوغ الغاية من الدراسة، ولذلك فقد جعلت الرسالة فى باب تمهيدى وقسمين وخاتمة.

أما الباب التمهيدي فقد خصصته لبعض العموميات حول جرائم أمن الدولة فتناولت فى الفصل الأول منه «التطور التاريخى لجرائم أمن الدولة فى مصر وفرنسا وإنجلترا» ثم عرضت فى الفصل الثانى «الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج».

أما القسم الأول فقد خصصته لموضوع «الحماية الجنائية لأسرار الدولة فى التشريع المقارن». وقد نهجت فى دراستى لهذا القسم منهجاً يتفق وطبيعة الدراسة المقارنة، فقد بدأت فى الباب الأول بدراسة موضوع «نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة» مستهدفاً الوصول إلى الضوابط التى توصل إليها التشريع المقارن فى أسباغ الحماية الجنائية على أسرار الدولة، وقد تتبعت ذلك من خلال ثلاثة فصول، الأول بعنوان «تصنيف الأسرار المشمولة بالحماية

(٣) أنظر CENDREL (Michel)& LAFARGE (Philippe) :

Elements d'une bibliographie Mondiale Du Droit Pénal Militaire- Des Crimes et delits contre la Sûreté de l'État et de Droit pénal International". Paris, Librairie général de droit et de jureisprudence, 1965, p. 153 et s.

الجنائية،، والثانى تناولت فيه «مفهوم أسرار الدولة»، والثالث عرضت فيه لموضوع «حماية أسرار الدولة وحرية للمعلومات».

وقد استعرضت فى الباب الثانى «جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريع المقارن»، واتساقاً مع المنهج العلمى فقد قُسمت هذا الباب إلى خمسة فصول، بدأت به فصل أول للتعريف بأهمية تقسيم جرائم انتهاك أسرار الدولة إلى خيانة أو تجسس، ثم تبعته بأربعة فصول راعيت فيها مقتضيات الدراسة المقارنة بحيث يفى منهج البحث بكافة الأنظمة القانونية سواء اللاتينية أو الأنجلوسكسونية أو الأوربية الشرقية أو التشريعات العربية.

أما القسم الثانى فقد خصصته لموضوع الحماية الجنائية لأسرار الدولة فى التشريع المصرى،، وقد جعلته فى بابين خصصت الأول منه لموضوع «الأحكام الموضوعية لجرائم انتهاك أسرار الدولة»، والثانى لموضوع «الأحكام العامة المشتركة لجرائم انتهاك أسرار الدفاع».

وقد جعلت الباب الأول فى خمسة فصول، عالجت فى الفصل الأول موضوع «وقاية أسرار الدفاع»، وفى الفصل الثانى «إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية»، وفى الفصل الثالث «إنتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية»، وفى الفصل الرابع «إنتهاك أسرار السياسات العليا والأمن القومى»، وفى الفصل الخامس «نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة».

أما فى الباب الثانى فقد تناولت موضوع «الأحكام العامة المشتركة لجرائم انتهاك أسرار الدفاع»، فبينت فى الفصل الأول «تطبيق قانون العقوبات على جرائم انتهاك أسرار الدفاع المرتكبة خارج إقليم الدولة»، ثم عرضت فى الفصل الثانى «القواعد الخاصة بأحكام المساهمة التبعية»، أما فى الفصل الثالث فقد استعرضت فيه «القواعد الخاصة بموانع العقاب»، وفى الفصل الرابع عالجت موضوع «قواعد الاختصاص النوعى واجراءات التحقيق».

وفى خاتمة الرسالة انتهيت الى خلاصة موجزة لما توصلت اليه من آراء واقتراحات.

٤ - خطة البحث :

باب تمهيدى

حول جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

الفصل الأول : التطور التاريخى لجرائم أمن الدولة.

الفصل الثانى : الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

القسم الأول

الحماية الجنائية لأسرار الدولة فى التشريع المقارن

الباب الأول : نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة.

الفصل الأول : تصنيف الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية.

الفصل الثانى : مفهوم أسرار الدولة.

الفصل الثالث : حماية اسرار الدولة وحرية المعلومات.

الباب الثانى : جرائم إنتهاك أسرار الدولة فى التشريع المقارن.

فصل تمهيدى : أهمية تقسيم جرائم انتهاك أسرار الدولة الى خيانة أو تجسس.

الفصل الأول : جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريعات اللاتينية.

الفصل الثانى : جرائم انتهاك أسرار الدولة فى تشريعات أوروبا الشرقية.

الفصل الثالث : جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريعات الأنجلو سكسونية.

الفصل الرابع : جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريعات العربية.

القسم الثانى

الحماية الجنائية لأسرار الدولة فى التشريع المصرى

الباب الأول : الأحكام الموضوعية لجرائم انتهاك أسرار الدولة.

الفصل الأول : وقاية أسرار الدفاع.

الفصل الثانى : انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية.

الفصل الثالث : إنتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية.

الفصل الرابع : إنتهاك أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومى.

الفصل الخامس : نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة.

الباب الثانى : الأحكام العامة المشتركة لجرائم انتهاك أسرار الدفاع.

الفصل الأول : تطبيق قانون العقوبات على جرائم انتهاك أسرار الدفاع المرتكبة خارج إقليم الدولة.

الفصل الثانى : القواعد الخاصة بأحكام المساهمة التبعية.

الفصل الثالث : القواعد الخاصة بإمتناع العقاب للإبلاغ أو الإخبار فى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

الفصل الرابع : القواعد الخاصة بإجراءات التحقيق والاختصاص القضائى النوعى.

الخاتمة :

باب تمهيدى

حول جرائم أمن الدولة

من جهة الخارج

٥ - تمهيد وتقسيم :

إن التطور التاريخي لجرائم الاعتداء على أمن الدولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمراحل التي رافقت نشوء الدولة في المجتمعات البشرية، فمن الثابت تاريخياً أن الجرائم العامة - أي الماسة بمصالح الجماعة - هي أعرق في القدم من غيرها من الجرائم الأخرى.

ومن الواضح أن جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهتي الداخل والخارج ليست سوى فرع من فروع الجرائم العامة، أو لون من ألوانها في المرحلة التي بلغ فيها التنظيم الاجتماعي الإنساني مرحلة الدولة.

ولم تكن القوانين القديمة تعرف التمييز بين جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل، ولكن ذلك كان وليد تطور الدولة على النحو الذي سمح بإطلاق التسمية الأولى على طائفة الجرائم التي تهدف إلى هدم كيان الدولة السياسي والاضرار بمصالحها الحيوية، وبإطلاق التسمية الثانية على طائفة الجرائم التي تهدف إلى تغيير النظام السياسي للدولة، والتأثير في أجهزة الحكم لبت بذور الاضطراب والفتنة.

ومنذ وجدت جرائم الاعتداء على أمن الدولة فقد لازمتها الصفة السياسية، وذلك لما تشكل من إعتداء على إستقلال الدولة السياسي، إلا أن الفقه والقضاء قد اتجها في بعض الأحيان صوب التمييز بين طائفتي جرائم أمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج فيما يتعلق بتمتعهما بالصفة السياسية.

ونظراً لأن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج هي لب وجوهر دراستنا،
لذا فقد وجب القاء الضوء على طبيعتها القانونية للاحاطة بموقف التشريع
والفقه والقضاء من هذا الموضوع.

ولذلك فقد رأينا معالجة موضوع دراستنا في هذا الباب لتكون على
النحو التالي :-

الفصل الأول : التطور التاريخي لجرائم أمن الدولة .

الفصل الثاني : الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

الفصل الأول

التطور التاريخي لجرائم أمن الدولة

٦ - تمهيد وتقسيم ..

إن بعض النظم القانونية الحالية تعتبر تهدياً لنظم سابقة، وإن البعض الآخر يحمل في ثناياه الكثير من النظم القانونية القيمة.

ولذلك فإنه لا يمكن إدراك وفهم التشريعات الجنائية الحالية التي تنظم جرائم المساس أو الاعتداء على أمن الدولة^(٤)، دون الرجوع للأصول التاريخية لها لالقاء الضوء على طريقة نشأة تلك التشريعات وتعقب تطورها بقصد معرفة ما أحدثته التطور الاجتماعي والسياسي من أثر في تلك التشريعات، ومقدار ما أصابها من تعديلات خلال العصور المتعاقبة حتى وصلت إلينا بحالتها الراهنة.

ولما كانت طبيعة دراستنا تعتمد على المنهج المقارن بقصد تحليل بعض الأنظمة القانونية المقارنة التي تمثل الاتجاهات المتباينة للشرائع المختلفة^(٥).

(٤) يطلق الشراح على جرائم الاعتداء على أمن الدولة إصطلاح *attentat a la surete de l'etat*

بينما يطلقون على جرائم المساس بأمن الدولة اصطلاح *atteinte a la surete de l'etat*

والترفة بين الاصطلاحين من حيث درجة الخطورة.

انظر : DONNEDIEU DE VABRES (H.)

Traite elementaire de droit criminel et de législation pénal comparée." Paris, Sirey, 3e éd, 1947. No. 210, p. 127.

(٥) فضلاً عن ذلك فإن الدراسة المقارنة قد تتصل في إحدى مقوماتها بالدراسة الفلسفية وذلك بهدف الاحاطة بالمناخ الفلسفي الذي يتحكم في تطبيق النظام القانوني، وقد-

لذا فقد رأينا معالجة هذا الموضوع على النحو التالي :-

المبحث الأول : تطور الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى مصر.

المبحث الثانى : تطور الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى فرنسا.

المبحث الثالث : تطور الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى انجلترا.

= يكون غرض الدراسة المقارنة نفعيا كما لو كان بهدف البحث فى التشريعات الاجنبية عن نظم فى السياسة الجنائية أثبتت التجربة صلاحيتها وفائدتها للاخذ بها فى التشريع الوطنى .

انظر الدكتور على راشد : القانون الجنائى ، المدخل واصول النظرية العامة ، القاهرة ، مكتبة سيد عبد الله وهبه ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٨ وما بعدها .

انظر الدكتور محمد ابراهيم زيد : قانون العقوبات المقارن ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٤ ص ٤٨٠ وما بعدها .

المبحث الأول

تطور الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى مصر

٧ - تمهيد وتقسيم ..

إذا كانت الحضارة المصرية العريقة تعتبر أول حضارة عرفت البشرية، فإنه ينبغى القول بأنه قد لازم هذه الحضارة تنظيم قانونى راق ومتقدم، حوى بين دفتيه أدق التنظيمات وأسمى المبادئ^(٦).

وإدراك نشأة وتطور الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى مصر يقتضى أن نتتبع الشرائع القانونية المطبقة فى مصر فى مراحلها المختلفة^(٧).

ولذلك فقد رأينا أن نتناول هذا التطور فى أربعة مراحل على النحو التالى^(٨):

(٦) يقول هيرودوت ولكننى سأستهل حديثى عن مصر مسهباً لأنها تشتمل على روائع أكثر من سائر العالم، وترينا آثاراً تفوق الوصف بالنسبة لسائر العالم. انظر الدكتور مجمود سلام زنائى: تاريخ القانون المصرى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣، المقدمة .

(٧) يرى بعض الفقهاء أنه ليست هناك فائدة ترجى من دراسة القوانين السابقة على اصلاح القضائى والتشريعى فى مصر سوى مجرد التأريخ لها، وذلك لعدم توافر الوثائق التى تعطى الصورة الصحيحة الكاملة عن النظم الجنائية سواء فى عهد قدماء المصريين أو فى مدة حكم المقدونيين والرومان .

أنظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد: الاحكام العامة فى قانون العقوبات، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥٢، ص ٢٠.

(٨) يبدأ العصر الفرعونى حوالى عام ٢٩٨٠ ق . م وينتهى عام ٣٣٢ ق . م ويبدأ العصر البطلمى عام ٣٣٢ ق . م وينتهى عام ٣٠ ق . م .

ويبدأ العصر الرومانى عام ٣٠ ق . م وينتهى عام ٦٤٠ م .

ويبدأ العصر الاسلامى عام ٦٤٠ م حتى اوائل القرن التاسع عشر .

ويبدأ العصر الحديث بتولى محمد على الحكم فى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر ويستمر حتى أيامنا هذه .

المطلب الأول : عصر القانونى المصرى الفرعونى .

المطلب الثانى : العصران البطلمى والرومانى .

المطلب الثالث : العصر الاسلامى .

المطلب الرابع : عصر القانون المصرى الحديث .

= انظر الدكتور شفيق شحاته: التاريخ العام للقانون فى مصر القديمة والحديثة، القاهرة، مكتبة سيد عبدالله وهبه، بدون تاريخ نشر، ص ٦، بند ٦ .
انظر الدكتور صوفى حسن أبو طالب: مبادئ تاريخ القانون، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦١، ص ٣٩٤ .

المطلب الأول

عصر القانون المصرى الفرعونى

٨ - النظام القانونى فى عصر الفراعنة :

عرفت مصر نظاماً قانونياً أصيلاً أملت به ضرورات الحياة المصرية، فظهر قانون مصرى خالص فى جوهرة ومظهره وهو ما اصطلح على تسميته باسم «القانون المصرى الفرعونى».

وبالرغم من قلة الوثائق التى وصلت إلينا عن ذلك العصر السحيق، إلا أن العلماء استطاعوا الوقوف على الحالة القانونية التى كانت عليها مصر منذ أقدم العصور واعتمدوا فى ذلك على النقوش والكتابات التى تحملها الآثار المصرية وكذلك على ما رواه المؤرخون عن مصر^(٩).

ويرجع ظهور التشريع فى مصر إلى القرن الخمسين قبل الميلاد^(١٠)، حيث كان الملك وحده هو الذى يستأثر بكافة السلطات الدينية والزمنية ومنها السلطة التشريعية، ولذلك فإن أوامر الملك كانت هى القانون، كذلك فإن الملك باعتباره مصدراً لجميع السلطات كان يباشر القضاء إما بنفسه فى بعض الحالات الخاصة، أو يعهد بها إلى القضاة فى معظم الحالات^(١١).

(٩) انظر الدكتور محمد عبد الهادى الشقنقى: مذكرات فى تاريخ القانون المصرى، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٦، ص ٢٥.

(١٠) ومما يذكر أن مصر قد عرفت عدة تقنيات فى تاريخها الطويل أولها تقنين «تحت» وأشهرها مجموعة قوانين «بوخوريس» (Code Bocchoris).

انظر REVILLOUT (E.): "Precis du droit Egyptien Compare aux autres droits de L'antiquite" Paris, V. Giard R. E. Briere Libraires Editeurs, T. 2., 1903, P. 583.

(١١) انظر PIRENNE (Jacques): "Histoire des institutions et du droit prive de L'Ancienne Egypte", Bruxelles, T. 2., 1932, P. 235.

٩ - نظام التجريم والعقاب عند الفراعنة:

وفي مجال التجريم في التشريعات القديمة، فإن كل ما يعتبر من الجرائم يمكن جعله طائفتين: الأولى جرائم الاعتداء على الاشياء العامة معنوية أو مادية، وأهمها الدين والسلطة والتقاليد العامة. والثانية جرائم الاعتداء على الافراد كالقتل والسرقة. ومن النظم التي تجرمها الالهة كجرائم الخيانة العظمى والهروب من الجندية^(١٢).

ومن الجرائم التي كانت شائعة الوقوع عند قدماء المصريين السرقات من المعابد والمقابر، وذلك نظراً لاحتوائها على أشياء نفيسة. وقد عثر على نقوش وأوراق من البردي عن حادث نبش مقابر بعض الملوك والاهالي وسرقة الاشياء التي كانت بها. وقد حصلت المحاكمة على هذه الجريمة في مدة الدولة العشرين وكان عقاب مرتكبي هذه الجريمة هو الاعدام^(١٣).

وقد عرف قدماء المصريين التفرقة بين الجرائم العامة والجرائم الخاصة. فقد كان لصوص المقابر يعاقبون رغم اندثار أقارب الموتى، مما يدل على أن هذه الجريمة كانت تعد من جرائم المساس بالنظام العام، وأن الدولة هي المجنى عليها في هذه السرقات، وهي تماثل جرائم الاضرار بالمصلحة العامة في التشريعات المعاصرة^(١٤).

(١٢) انظر الدكتور احمد محمد خليفة: النظرية العامة للتجريم. رسالة دكتوراه، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩، ص ٨١.

(١٣) انظر جندى عبدالملك: الموسوعة الجنائية، القاهرة، مطبعة الاعتماد، الطبعة الأولى، الجزء الخامس، ١٩٤٢، ص ٤٨٣.

- انظر الدكتور فتحى المرصفاوى: تاريخ القانون المصرى. القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٨، ص ١٨٠ وما بعدها.

(١٤) أنظر الدكتور باهور لبيب: مقال بعنوان «من آثار التاريخ الفرعونى - شىء عن القانون الجنائى عند الفراعنة». مجلة القانون والاقتصاد، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، يناير ١٩٤٢، ص ١٣٨ وما بعدها.

ومما يدل على قيام هذه التفرقة كذلك ما تضمنه قانون «حور محب»^(١٥) من تعداد الجرائم العامة كاختلاس الضرائب المستحقة للملك أو الحريم الملكي أو جرائم الرشوة.

وقد كان المصريون القدماء يعرفون التجريد من الشرف ومن الرتب العسكرية كعقوبات ضد الجنود الفارين من الجندية، أو غير المطيعين لأوامر الرؤساء. أما جرائم الخيانة العظمى كإفشاء الاسرار للأعداء فقد كان عقابها يتمثل في قطع لسان الجاسوس الذى يفشى أسرار الدولة للأعداء شفاهة بينما يقطع الاصبع فى حالة إفشاء الاسرار كتابة^(١٦).

وقد كان الملوك ينظرون إلى مثيرى القلق والفتن نظرة ملؤها القسوة وعدم الرحمة، فقد كان مرتكبوها فى العصور البدائية للفراعنة يعاقبون بعقوبة الاعدام التى كانت عقوبة عدد كبير من الجرائم، إلا أنه سرعان ما إختفى هذا الوضع واقتصر الاعدام على بعض الجرائم فقط ابتداء من حكم مينا أول الفراعنة^(١٧).

(١٥) قانون «حور محب» من أهم مجموعات القوانين المصرية القديمة، وقد سنه الملك «حور محب» أول ملوك الاسرة التاسعة عشرة «حوالى سنة ٢٢٠ ق.م» ويتكون من ثلاث عشرة مادة تتضمن المادة الحادية عشرة شروط تعيين القضاة والثانية عشرة مايجب أن يتحلى به القاضى من صفات وتتضمن المادة الثالثة عشرة ترتيب انواع المحاكم.

انظر الدكتور باهور لبيب: مقال بعنوان «من اثار التاريخ الفرعونى - مجموعات قوانين مصرية» . مجلة القانون والاقتصاد، السنة الحادية عشرة، العدد الخامس، مايو ١٩٤١، ص ٦٢٦ ومابعدها.

(١٦) انظر الدكتور عادل بسيونى : تاريخ القانون المصرى، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨٨ .

(١٧) انظر الدكتور رؤوف عبيد: بحث فى «القضاء الجنائى عند الفراعنة» ، المجلة الجنائية القومية، المجلد الاول، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٥٨ ، ص ٥٥ ومابعدها.

ومن الجرائم الهامة التي عثر على بعض آثارها جرائم الشروع في اغتيال الملك بيبي الأول (سنة ٢٥٩٠ قبل الميلاد) وامنحتب الاول (سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد) ورمسيس الثالث (سنة ١١٩٨ قبل الميلاد) (١٨).

وعن حادث الشروع في اغتيال الملك رمسيس الثالث فإنه يروى أن لملك قد اعتزم أن يورث عرشه من بعده لأحد أبنائه غير الشرعيين، ولما علمت زوجته الملكة «تى» ذلك وكان لها ابن منه هو الامير «بنتارو» تملكها الحقد وتآمرت مع بعض ضباط الحرس على التخلص من الملك باغتياله حتى يتسنى لها تنصيب ابنها ملكا على البلاد. وقد اشترك في هذه المؤامرة عدد غير قليل من موظفى وموظفات البيت المالك. وقد كانت المؤامرة تستهدف أيضا إثارة بعض الفرق التابعة للمملكة فى صعيد مصر ضد نظام الحكم بقصد القيام بأعمال عدائية ضد نظام الحكم إلا أن أحد الضالعين فى المؤامرة قد عدل عن تنفيذها فأحبطت (١٩).

وقد قدم أفراد هذه المؤامرة الى محكمة خاصة، وحكم القضاة بإعدام الامير «بنتارو» وشركاؤه. وعفوا عن المتآمر الذى أبلغ بتفصيلات المؤامرة.

١٠ - النظام القضائى عند قدماء المصريين :

كانت المحاكم عند قدماء المصريين إما عادية أو مخصصة، فالمحاكم العادية تختص بنظر قضايا الافراد على وجه العموم. والمحاكم المخصصة تنظر فى قضايا طوائف معينة كمحاكم الجنود أو المحاكم العسكرية أو محاكم الأجانب.

. أما فى حالة الجرائم الماسة بأمن الملك أو المملكة، فقد كانت تشكل محاكم استثنائية، ويبين ذلك على وجه الخصوص فى عهد رمسيس الثالث، إذ كانت هذه المحاكم تشكل من إثنى عشر قاضياً، يختار بعضهم من رجال

(١٨) انظر جندى عبد الملك : المرجع السابق، صفحة ٤٨٢ وما بعدها .

(١٩) انظر الدكتور محمود سلام زياتى : المرجع السابق، ص ٨٦ وما بعدها .

الجيش - ونظراً لأهمية المحاكمة فإن نائب الملك (النائب العام) الذى يمثل النيابة العامة كان يذكر اسمه عادة بعد القضاة، وكان هذا النائب هو الذى يعين القضاة بإسم الملك، ثم يعين نفسه بعدهم. فهو كما تروى النصوص يعد بحق «قم الملك، أى المفوض من قبل الملك فى ممارسة تلك السلطة» (٢٠).

وقد كانت إجراءات المحاكمة فى القضايا العامة بأمن الدولة أى بأمن الملك أو المملكة تعقد بصورة سرية، حيث تكون محاضر الجلسات موجزة، ولا تنشر أسباب الحكم، وذلك خلافاً للقضايا الجنائية العادية التى كانت ترد أسبابها مطولة وكاملة (٢١).

(٢٠) انظر - REVILLOUT (E.) Op. cit., p. 1421 .

الدكتور فتحى المرسفاوى : المرجع السابق، ص ١٧١ .

(٢١) انظر -REVILLOUT (E.) Op. cit., p. 1429.

المطلب الثاني

العصران البطلمي والروماني (٢٢)

١١ - تمهيد وتقسيم :

تتميز فترة العصرين البطلمي والروماني بأن المبدأ القانوني السائد فيها هو «مبدأ شخصية القوانين، أى أن كل شخص يتبع قانون جنسه». وبذلك فقد اختلفت القوانين المطبقة وفقا لتعدد جنسية الأفراد في مصر.

وقد قام نظام الحكم في مصر خلال هاتين الحقتين على أساس «نظرية الحق الآلهي». وبذلك فقد اتخذ البطالمة والرومان لأنفسهم صفة كونهم أحفاد الفراعنة، مما ترتب عليه حصر جميع سلطات الدولة في يد الملك.

ونتيجة لتعدد القوانين بتعدد الاجناس، فقد تأثر القانون الجنائي المصري بكل من القانونين الاغريقى والرومانى، بل وتأثر كل من القانونين الاغريقى والرومانى بالقانون الجنائى المصرى.

وسنعرض فى هذا المطلب للأحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى العصرين البطلمي والرومانى وذلك فى فرعين :

الفرع الأول : العصر البطلمي .

الفرع الثانى : العصر الرومانى.

(٢٢) تأسست الدولة البطلمية فى مصر بعد ما فتحها الاسكندر عام ٣٣٢ ق . م وبعد وفاته تولى حكم مصر « بطليموس بن لاجوس، وأسس بذلك أسرة ملكية تسمى ملوكها باسم « بطليموس، ولذلك جرت العادة بتسميتهم بالبطالمة وأستمر حكم دولة البطالمة حتى سقوط مصر فى أيدي الرومان عام ٣١ ق . م .
أنظر الدكتور محمود سلام زنتى : المرجع السابق، ص ٢١٧ وما بعدها .

الفرع الأول

العصر البطلمي

١٢ - نظام التشريع فى العصر البطلمى :

كانت سلطات الدولة فى مصر ومن بينها السلطة التشريعية مركزة فى يد الملك، وكان يباشر هذه السلطة عن طريق إصدار الأوامر الملكية وتسمى "Protagmata" (٢٣).

وقد صدرت عدة تشريعات أو أوامر منها ما يتصل بالقانون العام، ومنها ما يتضمن تنظيمًا للشئون الإدارية، ومنها ما يدخل فى مجال القانون الجنائى، ومنها بعض التشريعات التى كانت تصدر عقب القضاء على ثورات أو اضطرابات اجتماعية أو سياسية وتتضمن عفو الملك عن المشتركين فيها.

١٣ - نظام التجريم والعقاب :

تنقسم الجرائم فى العصر البطلمى الى طائفتين ..

الأولى - الجرائم العامة : وهى الوقائع التى تضر بالمصلحة العامة، سواء كان ذلك لصالح الملك أم لصالح المجتمع. أما الجرائم التى تضر بمصالح الملك فهى متعددة فمنها الجرائم التى تؤثر فى حجم الضرائب التى تشكل المورد الرئيسى للخزانة، وقد كان العقاب على التهريب من دفع الضريبة هو الزام المتهرب بدفع ضعف المبلغ الملتزم به، وكان الموظف المسئول عن جباية الضريبة يعاقب على الأهمال فى جباية الضريبة بمصادرة أمواله أو الزامه بدفع غرامة للدولة.

وأما الوقائع التى تمس أمن الملك وسلامته، فإنها إما جرائم التآمر أو الثورة أو العيب فى الذات الملكية (٢٤).

(٢٣) أنظر: JOUGUET: "Histoire du droit public de l'Egypte Ancienne".
Revue al qanoun wal iqtisad, Universite du Caire, 1943, p. 84.

(٢٤) أنظر الدكتور عبد المجيد محمد الحفناوى : تاريخ القانون المصرى، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون تاريخ نشر، ص ١٨٩.

ومن الجرائم التي تنطوي على إضرار بمصالح الملك سرقة ماشيته أو الإهمال في جمع محصولاته.

وقد كانت الجرائم التي ترتكب ضد مصالح الملك، تشكل انتهاكا لمصالح الدولة في نفس الوقت، إذ أن مصالح الملك والدولة لا يمكن الفصل بينهما. وفي مجال العقاب كانت عقوبة قطع اليدين جزاءاً لمن يزيّف العملة، أو يزور في المحررات، وقطع اللسان لمن يذيع سرا إلى العدو، وبالنسبة للمجندين الهاربين من الخدمة العسكرية، فقد كانوا يعاقبون بفقدان الشرف، فإن قاموا بعد ذلك بعمل جليل للوطن جاز رد اعتبارهم اليهم^(٢٥).

الثانية - الجرائم الخاصة : وهي تلك الأفعال التي تتضمن اعتداء على أشخاص الأفراد، أو ممتلكاتهم، أو حقوقهم. وذلك كجرائم القتل والسرقة والزنا.

١٤ - نظام القضاء :

عرف البطالمة نوعين من المحاكم ..

النوع الأول - المحاكم العادية: تختص بنظر القضايا العادية سواء كانت جنائية أو مدنية.

النوع الثاني - المحاكم الخاصة: وهي إما محاكم إدارية وتختص بنظر المخالفات التي تقع من الموظفين وتنطوي على مساس بالوظيفة العامة، وإما محاكم عسكرية وتختص بقضايا أفراد الجيش، مع أنه لم يمكن الاستدلال من الوثائق عما إذا كان بعض القضاة من رجال الجيش أم لا^(٢٦).

أما الجرائم التي تمس النظام السياسي والديني فقد كانت تشكل لها محاكم استثنائية، وكانت جرائم الخيانة العظمى وانتهاك حرمة المعابد والتمرد على النظام الحاكم تخرج من اختصاص القضاء العادي.

REVILOUT (E.) : Op. Cit., P. 1481.

(٢٥) أنظر

(٢٦) انظر الدكتور عادل بسيوني : المرجع السابق، ص ١٥٨ وما بعدها.

ويبين لنا مما سلف ذكره أنه لا توجد سمات أو ملامح خاصة تميز نظام التجريم والعقاب الخاص بجرائم أمن الدولة في العصر البطلمي عن المرحلة السابقة عليه . وقد يكون ذلك راجعا الى قلة الوثائق التي وردت إلينا عن ذلك العهد السحيق وأن القدر المتوفر لدينا لا ينبىء عن أية خصائص أو ملامح تميز هذه المرحلة عن سابقتها .

الفرع الثاني

العصر الروماني (٢٧)

١٥ - التجريم والعقاب في العصر الروماني :

تنقسم الجرائم في العصر الروماني الى طائفتين جرائم عامة "Delitos Publicos"، ويقصد بها الجرائم التي تتعلق بالمصلحة العامة، وجرائم خاصة "Privados"، ويقصد بها الجرائم التي تتعلق بمصلحة فردية (٢٨).

وقد عرف الرومان الجرائم الماسة بأمن الدولة، إذ ورد النص عليها في قانون الألواح الأثني عشر. وقد كانت هذه الجرائم تسمى الجرائم الماسة بالجلالة "Lese-Majeste" (٢٩).

وقد أطلق الرومان كلمة "Perduellio" على العدو الخارجي، بينما أطلقوا كلمة "Hostis" على المواطن المعادي للدولة أي العدو الداخلي (٣٠).

(٢٧) برغم استمرار أفراد القوميات المختلفة في تطبيق شرائعهم فيما بينهم في العصر الروماني، إلا أنه عقب صدور مرسوم كراكلا "Caracalla" عام ٢١٢ ق. م والذي يقضى بمنح الجنسية الرومانية لجميع الأجانب المقيمين في الامبراطورية الرومانية فإنه يوجد من الشواهد ما يدل على الأخذ ببعض أحكام القانون الروماني في بعض النواحي، وقد أثار تفسير هذا المرسوم جدلا كبيرا حول تحديد صفة الاجانب الذين يكتسبون الجنسية الرومانية وما إذا كان المصريون من بينهم أم لا.

أنظر الدكتور صوفى أبو طالب: للمرجع السابق، ص ٥٤٩ وما بعدها.

(٢٨) أنظر الدكتور عادل عازر: النظرية العامة في ظروف الجريمة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٧، ص ٦٣.

(٢٩) أنظر: PLASSARD (Jean): "Evolution de la nature juridique des attentas a la surete exterieure de L'Etat". Travaux de la conference de droit Penal de la Faculte de droit de paris, Sirey, 1924, P. 5 ets.

(٣٠) انظر MELLOR : "Les conceptions du crime politique dans la Re-publique romaine" Thèse, Paris, 1934, P. 25.

وقد كانت كلمة "Perduellio" تشمل جرائم الدخول فى علاقات غير مشروعة مع العدو أو محاولة قلب نظام الحكم أو انتهاك حرمة المقدسات الكهنوتية أو تخلى المواطن عن واجباته فى مواجهة الدولة^(٣١).

أما جريمة الخيانة "Trahison" فتعنى التحريض على إثارة الفتن ضد الامبراطورية الرومانية، أو تسليم أسرار الدولة، أو إفشاء المعلومات العسكرية الى الدول الاجنبية^(٣٢).

ولم تكن وقائع التجريم تشمل الوقائع المادية فقط، ولكنها كانت تمتد لتشمل الافكار والمعتقدات التى يؤمن بها الانسان.

أما سياسة العقاب فإنها كانت تشمل الحرمان من الماء والنار، ثم تطورت الى الإلقاء فى النار أو التقديم كطعام إلى الوحوش المفترسة. هذا بالإضافة إلى المصادرة العامة لأموال المتهم، بل وتصل قسوة العقاب إلى حد الحكم على خلفه من بعده بالخزى والعار^(٣٣).

وإذا كانت كلمة "Hostis" تعنى العدو الداخلى، فإن القضاء قد استطاع أن يحدد لها مفهوما مرنا يتيح للقاضى عند التطبيق أن يدخل أى وقائع يرى أنها ماسة بأمن الدولة أو بأمن الحاكم^(٣٤).

وقد نظم الرومان محاكم خاصة لمحاكمة مرتكبى جرائم الاعتداء على أمن الدولة^(٣٥).

(٣١) انظر - MOMMESN (Théodore): "Le droit Pénal romaine" Paris, Albert Fontemoing Editeur, T. 2., 1907. P. 243.

(٣٢) انظر - MOMMSEN (Théodore) : Op. cit., P. 246 et s.

(٣٣) انظر الدكتور مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات ، القسم الخاص ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، الجزء الأول ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ص ٢٨ وما بعدها .

(٣٤) انظر - MELLOR : Op. cit., P. 35.

(٣٥) انظر - MOMMSEN (Theodore) : Op. cit., P. 236.

المطلب الثالث

العصر الاسلامى (٣٦)

١٦ - تمهيد :

إذا كانت الشريعة الاسلامية قائمة في أساسها على رعاية مصالح الناس والعدالة بينهم، فإنها تعتبر بحق مصدرا حيا لكل تشريع، وإن كل قانون يستنبط منها لهو قانون يصلح لكل عصر وبيئة. إذ أن الشريعة الاسلامية منذ نشأتها شريعة عالمية، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أرسل للناس كافة (٣٧).

وفي مجال التجريم، فإن الجرائم في أصل معناها وفقا للفقهاء الاسلامى إما اعتداء على النفس كالقتل العمد، أو اعتداء على المال كالسرقة، أو اعتداء على النسل كالزنى، أو اعتداء على العقل كشرب الخمر، أو اعتداء على الدين كجريمة البغى، أو الاجرام بالاراء المنحرفة (البدع) (٣٨).

(٣٦) طبقت الشريعة الاسلامية في مصر منذ فتحها العرب عام ٦٤١، واستمر تطبيقها حتى صدور المجموعات المصرية في القرن التاسع عشر، وبذلك فقد حلت الشريعة الاسلامية محل القانون الرومانى.

انظر الدكتور رؤوف عبيد : مبادئ القسم العام من التشريع العقابى المصرى، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥، ص ٣١.

(٣٧) استرعت الشريعة الاسلامية الباب الفقهاء الاوربيين الذين كانوا يجدون في الفقه الاسلامى مثالا كاملا أو قريبا لكل فكرة جديدة يحسبونها مبدأ جديدا عندهم، لدرجة أن الفقيه الفرنسى زيس "Zeys" قال أنى أشعر حينما أقرأ فى كتب الفقه الاسلامى أنى قد نسيت كل ما أعرفه عن القانون الفرنسى أو عن القانون الرومانى وأصبحت أعتقد أن الصلة منقطعة بين الشريعة الاسلامية وبين هذين القانونين.. فبينما يعتمد قانوننا على العقل البشرى تقوم الشريعة على الوحي الالهى، فكيف يتصور التوفيق بين نظامين قانونيين وصلا الى هذه الدرجة من الاختلاف.

انظر الدكتور صوفى أبو طالب: المرجع السابق، ص ٥٩٠.

(٣٨) انظر الامام محمد ابو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامى، الجريمة، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٦، ص ٤٩ وما بعدها.

أما جرائم الحدود فهي تلك الجرائم التي لها عقوبات مقدرة تجب حقا لله تعالى، وهي جرائم السرقة وقطع الطريق والزنى والقذف وشرب الخمر والردة والبغى على خلاف فيه.

أما جرائم التعازير فيقصد بها وفقا لرأى جمهور الفقهاء كل معصية لا حد فيها ولا كفارة^(٣٩).

وفي مجال المساس بأمن الدولة الإسلامية، فانه يمكن تمييز طائفتين من الجرائم... الأولى وهي الجرائم الماسة بأمن الدولة الإسلامية من جهة الداخل^(٤٠)، وذلك كجرائم البغى والاجرام بالاراء المنحرفة (البدع) وتمنى الجند والقوة لشق عصا الطاعة، والخروج على الحكومة القائمة. أما الطائفة الثانية، فهي الجرائم الماسة بأمن الدولة الإسلامية من جهة الخارج، وذلك كجريمة التجسس^(٤١).

١٧ - تقسيم :

وفي مجال دراستنا فإننا سوف نقتصر على دراسة جريمة البغى باعتبارها أهم الجرائم الماسة بأمن الدولة الإسلامية من جهة الداخل، بينما ندرس جريمة التجسس باعتبارها أهم الجرائم الماسة بأمن الدولة الإسلامية من جهة الخارج. وسنعرض لذلك في فرعين على النحو التالي.

الفرع الأول : جريمة البغى.

الفرع الثانى : جريمة التجسس.

(٣٩) ومع ذلك فإننا نجد أن بعض المعاصى لا تعزى فيها، وأن بعض الافعال التي ليست من المعاصى قيل فيها بالتعزى. انظر شرح فتح القدير: تأليف الامام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسى المعروف بابن الهمام الحنفى، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، الجزء الرابع، ١٣١٧هـ، ص ٢١١ وما بعدها.

(٤٠) انظر الدكتور محمد سليم العوا: فى أصول النظام الجنائى الاسلامى «دراسة مقارنة»، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ١٣٢ وما بعدها.

(٤١) انظر الدكتور يوسف عبدالهادى الشال: جرائم أمن الدولة وعقوباتها فى الفقه الاسلامى، القاهرة، المختار الاسلامى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٢٠٩ وما بعدها.

انظر الدكتور على راشد : المرجع السابق، ص ٢٨، ٩٦.

الفرع الأول

جريمة البغى

١٨ - تعريف البغى :

يعرف البغى لغة بأنه طلب الشيء، فيقال بغيت كذا اذا طلبته، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن موسى «قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ» (٤٢).

ويعرف البغاة اصطلاحاً بأنهم القوم الذين يخرجون على الامام بتأويل سائغ، ولهم منعة يحتاج في كفهم الى جمع الجيوش (٤٣).

١٩ - الاصل التشريعى لجريمة البغى:

السند الشرعى لتأثير البغى قوله تعالى «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» (٤٤) صدق الله العظيم.

٢٠ - أركان جريمة البغى :

إن أركان جريمة البغى أربعة وهى: (٤٥).

(أ) أن يكون الحاكم عدلاً:

(٤٢) سورة الكهف : آية رقم ٦٤ .

(٤٣) انظر الدكتور سعد جانب : أمن الدولة الاسلامية من الداخل، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بجامعة الازهر، ١٩٨٥، ص ٢٥٦ وما بعدها.

(٤٤) سورة الحجرات : آية رقم ٩ .

(٤٥) انظر الامام محمد ابوزهرة: للمرجع السابق، ص ١٦٤ وما بعدها.

لابد للأمة من إمام يقيم الدين وينصف المظلومين، ويشترط في الامام أن يكون مسلماً، ذكراً، مكلفاً، عدلاً، إلا أن بعض الفقهاء قد حرموا الخروج على الامام الفاسق الفاجر ولو كان الخروج للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٤٦).

(ب) أن يكون للخارجين تأويل:

والمقصود بالتأويل هو ادعاء سبب للخروج، والتدليل عليه. ويستوى أن يكون التأويل صحيحاً أو فاسداً وذلك كأن يقولوا أن انتخاب الخليفة لم يكن بالطريق الصحيح.

(ج) أن يكون لهم منعة وحوزة:

ويقصد بها أن يكونوا من الكثرة بحيث يمكنهم مقاومة ولي الامر، ويشترط الفقهاء لوجود المنعة أن يكون في الخارجين مطاع، ولو لم يكن إماماً عليهم. ويرى الحنفية أن حكم الخارجين بلا تأويل أو بتأويل ولا منعة هو حكم قطاع الطرق^(٤٧).

(د) الخروج بغيا:

أى أن يبدأ الخارجون بالقتال والاعتداء، أما قبل ذلك فلا يعتبر الخروج بغياً حتى لو تحيزوا في مكان. وإن كان البعض يرى أن حالة البغي تبدأ من وقت تجمع البغاة، ولكن لا تباح أموالهم، فتظل أموالهم معصومة ولو وقعت في يد العادلين، كذا فإنه لا يجوز الاجهاز على جرحاهم^(٤٨).

(٤٦) إذ يرى البعض كالمأكية وغيرهم أنه لا يجوز الخروج على الإمام تقديمًا لآخف المفسدين الجور أو الفسق عن الفتنة، وذلك حرصاً على عدم سفك الدماء واضطراب البلاد.

انظر الاستاذ عبدالقادر عودة: التشريع الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، القاهرة، مكتبة دار العروبة، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، ١٩٦٤، ص ٦٧٧ وما بعدها.

(٤٧) انظر الدكتور حسيني سليمان جادو: فلسفة السياسة الجنائية في الفكر الاسلامي «دراسة مقارنة»، رسالة لنيل درجة الدكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، ١٩٨٢، ص ٣٤٩ وما بعدها.

(٤٨) انظر الدكتور سعد جانب: المرجع السابق، ص ٣٩٣ وما بعدها.

ويلاحظ في قتال أهل البغى أنه ليس المقصود الانتقام منهم لمخالفة آرائهم للإمام، وإنما المقصود في قتالهم هو درء الفتنة، والاحتياط من وقوع اضطراب في البلاد، والتحرز من الاعتداء على حقوق الناس.

أما عن مسئوليتهم، فإنهم لا يسألون بعد زوال الفتنة عما اقترفوه من جرائم كانت من مقتضيات القتال، ومما تسمح به أحكام الحرب في الإسلام، ذلك أنهم كانوا خارجين على الإمام بتأويل، ولكن يجوز للإمام أن يقرر عليهم عقوبة تعزير لا تصل الي حد القتل^(٤٩).

والرأى لدينا أن أحكام الشريعة الإسلامية في شأن معاملة البغاة تدل على أنها قد بلغت درجة من الكمال والرقى لم تستطع أن تبلغها التشريعات الأجنبية المعاصرة. فالإسلام قد أفصح مجالا رحبا لمخالفة الحاكم في الرأى، ولم يؤاخذ نوى الآراء المخالفة مهما كانت طبيعتها ودرجة تطرفها.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد فرضت أحكاما معينة لمعاملة البغاة، فهي قد اشترطت لذلك توافر شروط معينة (سبق لنا استعراضها في عجالة). ومن هنا يتبين ويتضح مدى سماحة الشريعة الإسلامية فيما تقرره من أحكام بشأن معاملة أهل البغى حال قتالهم، فإن القتال يكون بالقدر الذى يخدم الفتنة، لا بقصد إيذائهم أو الانتقام منهم، مع التحفظ على أموالهم، والحرص على عدم قتل جرحاهم، وهى تشكل بذلك نوعاً من المعاملة الإنسانية المتحضرة للخارجين على الإمام أو الحاكم.

(٤٩) انظر الامام محمد ابو زهرة: المرجع السابق، ص ١٦٧ وما بعدها.

انظر الاستاذ عبدالقادر عودة : المرجع السابق، ص ٦٩٨ وما بعدها.

الفرع الثاني

جريمة التجسس

٢١ - تجريم التجسس في الشريعة الإسلامية :

من أكثر الجرائم خطورة على أمن الدولة الإسلامية جريمة التجسس . وقد نهى الكتاب الكريم عن التجسس في قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله ان الله تواب رحيم» (٥٠) . «صدق الله العظيم»

وقد ورد (٥١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بخبر امرأة تسلمت كتابا من حاطب بن أبي بلعته لتوصيله الى قريش فأرسل من خلفها عليا رضى الله عنه والزبير والمقداد لضبطها وأخذ الكتاب منها، فلما لحقوا بها قالوا لها أخرجى الكتاب فقالت ما معى كتاب فقالوا لها لتمزقى الكتاب أو لتلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها وكان به «من حاطب بن أبي بلعته الى ناس من المشركين بمكة يخبرهم فيه ببعض أمر الرسول» . فاستدعاه الرسول (طعم) وسأله عن مضمون هذا الكتاب، فقال له حاطب، لا تعجل على يارسول الله إن لى فى قريش قرابه وقد أردت أن أتخذ فيهم يدا يحمون بها قرابتى ولم أفعل ذلك كفرا بعد الاسلام او ارتدادا عن دين» . فقال له الرسول (ﷺ) «صدقت» . فرد عمر رضى الله عنه بقوله «دعنى يارسول الله أضرب عنق هذا المنافق» . فقال له الرسول (ﷺ) «أنه ممن شهدوا بدرا وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» ، فأنزل الله عز وجل «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم ان تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهدا

(٥٠) سورة الحجرات : الآية رقم ١٢ .

(٥١) انظر أبى عبدالله محمد بن احمد الانصارى القرطبى، الجامع لاحكام القرآن، القاهرة، مطبعة دار الكتب، الجزء ١٨، سنة ١٩٤٩، ص ٥ وما بعدها.

فى سبيلى وابتنغاء مرضاتى تسرون اليهم بالمودة وانا اعلم بما أخفيتم وما اعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل،(٥٢).

ويبين من ذلك أن التجسس أمر منهى عنه، وأن الجاسوس يكون مرتكباً لمعصية، ولما كانت هذه المعصية ليست فيها عقوبة مقدرة، فإن مرتكبها يعزر(٥٣).

والتجسس المنهى عنه يتضمن العمل لحساب العدو ضد الدولة فى أية صورة من الصور التى تكشف أسرار الدولة وتخدم أغراض العدو، ذلك أن الاثر المترتب على هذا العمل يعرض الأمة الاسلامية بأسرها لمخاطر كبيرة.

وقد حرص صحابة الرسول (ﷺ) على كتمان أسرار الدولة وعدم إفشائها، وقد أوصى أبو بكر الصديق جيشه «وإذا قدم عليك رسل عدوك فأكرم مثوهم وأقل حبسهم حتى يخرجوا من عندك وهم جاهلون ما عندك».

وقد اختلف الفقهاء فى جواز قتل الجاسوس تعزيراً إذ أن التعزيز عقوبة فرضتها الشريعة الاسلامية فى الجنايات التى لم تقدر لها عقوبة محددة، أو فى الجرائم التى لها عقوبات ولكن لم تتوافر فيها شروط تطبيق العقوبة.

فيرى بعض الفقهاء أنه يجوز قتل الجاسوس تعزيراً، بينما يرى البعض الآخر عدم جواز ذلك. ولكن الراجح أنه يجوز قتل الجاسوس تعزيراً(٥٤).

(٥٢) سورة الممتحنة : الآية رقم (١).

(٥٣) انظر الامام أبى يوسف : الخراج، القاهرة، ١٣٠٢ - ١٣٤٦ هـ ص ١١٧ وما بعدها.

(٥٤) يرى الحنفية والمالكية والشافعية أن المصلحة تقتضى عقوبة القتل فيما لاحد فيه، بينما يرى الظاهرية وبعض الشافعية أن العقوبة على قدر الاجرام والمعصية. والمعاصى المنصوص عليها حدودها أعظم من غيرها، فلا يجوز أن تبلغ العقوبة فى أهون الامرين عقوبة أعظمها. وإن كنا نرى أنه يجوز قتل الجاسوس تعزيراً وذلك تأسيساً على أن الجاسوسية فى خطرهما على الأمة الاسلامية أبلغ أثراً من أنواع الاجرام الأخرى، مما يدعو الى قتل الجاسوس دفعا لشربه وتأميناً للبلاد منه. للمزيد حول هذا الموضوع.. انظر.

الدكتور عبدالعزيز عامر: التعزيز فى الشريعة الاسلامية، رسالة دكتوراه، دار الفكر العربى، الطبعة الرابعة، ١٩٦٩، ص ٣١١ وما بعدها.

ويبين من ذلك أن الشريعة الإسلامية قد أولت حماية أسرار الدولة
عناية خاصة، فقد كان الرسول (ﷺ) مثلاً يحتذى في كتمان أسرار خطته
وغزواته، فكان إذا هم بالخروج إلى الحرب يشير إلى ناحية غير التي يقصدها
فبأغت العدو ويأخذه على حين غرة.

المطلب الرابع

عصر القانون المصرى الحديث

٢٢ - تطور تشريعات حماية أمن الدولة فى مصر:

صدرت فى مصر عدة تشريعات منذ ولى محمد على شئون البلاد فى أوائل القرن التاسع عشر، وقد كان للمسائل الجنائية نصيب وافر من تلك التشريعات^(٥٥). ولما تعددت تلك التشريعات انتهى الامر بتجميعها فى قانون أطلق عليه «قانون المنتخبات»^(٥٦).

وفى عام ١٨٥٥ أصدر الخديو سعيد قانونا للعقوبات أطلق عليه «قانون الجزاء الهمايونى»، وهو يعد أول قانون عقوبات يصدر فى مصر^(٥٧).

وفى عام ١٨٧٦ صدرت مجموعتان قانونيتان، الأولى لقانون العقوبات والثانية لقانون تحقيق الجنايات. وقد اقتصر نطاق تطبيق قانون العقوبات على المتمتعين بالامتيازات القضائية من الاجانب رعايا الدول ذات الامتيازات الاجنبية، وقد كان هذا القانون منقولا عن التقنيات الفرنسية^(٥٨).

(٥٥) يرى الاستاذ الدكتور على راشد أن هذا العهد على ما شمله من أوجه إصلاح تشريعى وقضائى فى المسائل الجنائية وذلك بالمقارنة بما كان عليه الحال تحت حكم المماليك فى الفترة السابقة على ولاية محمد على، إلا أنه بالمقارنة بالبلدان المتقدمة فإنه يتخلف كثيرا عن روح الانسانية والاصلاح التى سادت تشريعات هذه البلدان فى هذا العصر، بل أنه أكثر شبها بعصر الارهاب والتعذيب، ويضيف بأن «الكرياج» كان هو عنوان ذلك العهد وطابعه المميز.

انظر الدكتور على احمد راشد : مبادئ القانون الجنائى، القاهرة، الجزء الأول، فى مبادئ التجريم والمسئولية الجنائية، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠، بند ٨٨، ص ٦٨.

(٥٦) انظر الدكتور شفيق شحاته : المرجع السابق، بند رقم ١٥٤، ١٥٥، ص ٤٦٥.

(٥٧) انظر الدكتور محمود مصطفى: اصول قانون العقوبات فى الدول العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ١٠.

انظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد: المرجع السابق، ص ٢١.

(٥٨) نقل هذا القانون نقلا حرفيا عن القانون الفرنسى بواسطة محام أجنبى ودون أن يسهم المصريون بأى نصيب فى ذلك.

وفي عام ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات الأهلى، وقد كان هذا القانون مقتبسا عن التقنين الفرنسى، وذلك لما اشتهر به التقنين النابليونى من اكتمال فى المبنى القانونى^(٥٩). وفى مجال جرائم أمن الدولة فقد عالجها القانون فى المواد من ٧٠ الى ٨٦.

ويمكن القول بأن القانون الاخير يعد البداية الحقيقية لحركة الاصلاح التشريعى والقضائى فى مصر^(٦٠). ومن ناحية النصوص الخاصة بالحماية الجنائية لأمن الدولة فقد كانت كافية وتتناسب مع طبيعة الاخطار التى تحيق بالدولة فى هذا الوقت .

وفي عام ١٩٠٤ صدر تقنينان جديان أحدهما لقانون العقوبات الأهلى، والثانى لتحقيق الجنايات الأهلى. وقد اتجه القائمون على التشريع صوب الاخذ من قوانين أخرى غير القانون الفرنسى وذلك كالقانون الايطالى والبلجيكي والهندي والسودانى^(٦١).

وفى مجال الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج، تضمن قانون ١٩٠٤ المواد من (٧٠ حتى ٧٦) تحت عنوان « الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ». أما فى مجال الاعتداء على أمن الدولة من جهة الداخل فقد تضمنتها المواد من (٧٧ إلى ٨٨) تحت عنوان « الجنايات

= انظر الاستاذ محمد كمال عبدالعزيز المحامى : بحث بعنوان «نظرة الى مشكلات العدالة فى مصر، مقدم الى مؤتمر العدالة الأول، مجموعة الوثائق الاساسية، نادى القضاء، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٩.

(٥٩) انظر الدكتور محمد محى الدين عوض : القانون الجنائى «مبادئه الاساسية ونظرياته العامة فى التشريع المصرى والسودانى، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٣، ص ٢٤.

(٦٠) انظر الدكتور احمد فتحى سرور : الوسيط فى قانون العقوبات، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ١٢٠.

(٦١) ويرى البعض أنه برغم أن القانون المصرى قد أخذ من عدة قوانين إلا أنه جاء فريدا فى بابه إذ أنه احتفظ بشخصية متميزة عنها جميعا.

انظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد : المرجع السابق، ص ٢٥.

والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل،، وقد نقل القانون المذكور المواد من ٧٠ إلى ٧٦ من قانون ١٨٨٣ بحالتها الكاملة (٦٢).

وفي عام ١٩٣٧ صدر قانون العقوبات الموحد رقم ٥٨ لتطبيقه لمحاکم الجنائية على اختلافها. وفي مجال الحماية الجنائية لأمن الدولة يبدو أن هذا القانون قد نقل نصوص القانون الصادر سنة ١٩٠٤ في جملة، فهو لم يتضمن بوجه عام أى تعديل فى الأحكام الأساسية أو الصياغة الفنية (٦٣).

وعندما قامت الحرب العالمية سنة ١٩٣٩ فى أوربا وشملت مصر تنبه المشرع المصرى إلى ما شاب مواد القانون المصرى من قصور مما يجعل البلاد مهددة فى صميم كيانها حيال الدول الأخرى، إذا أن نصوص القانون الذى استقى المشرع المصرى أصلا مواده منها كانت منصرفة إلى حماية الجمهورية الفرنسية من أعدائها المهاجرين منها، فكانت النصوص متسقة مع هذا الغرض، على أن تطور الظروف السياسية وتعرض الدول لظروف الحرب العالمية دعا المشرع الفرنسى إلى إصدار قانون جديد سنة ١٩٣٩ لتعديل أحكام القانون القديم (٦٤).

(٦٢) انظر محمد عبد الهادى الجندى : التطبيقات الجديدة على قانون العقوبات الاهلى، القاهرة، مطبعة على سكر احمد بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٢٣، ص ١٤٣ وما بعدها.

(٦٣) وإن كان قانون ١٩٣٧ قد أضاف المادتين ٨٣، ٨٥ فى مجال حماية أمن الدولة من جهة الخارج.

انظر محمود إبراهيم اسماعيل: الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج فى قانون العقوبات المصرى والتشريع المقارن، القاهرة، مطبعة كوستاتوماس، الطبعة الأولى، ١٩٥٣، ص ٨.

الدكتور السعيد مصطفى السعيد: المرجع السابق، ص ٢٦، الدكتور شفيق شحاته: المرجع السابق، ص ٥٢١ وما بعدها.

(٦٤) انظر الدكتور محمد مصطفى القلى: فى المسئولية الجنائية، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٤٨، ص ٩٢.

لذا فإن المشرع المصرى لم يتوان فى إصدار قانون جديد عام ١٩٤٠
عدل بمقتضاه أحكام الجرائم المضرة بأمن الدولة (٦٥).

وتنقسم الجرائم التى نص عليها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ فى مجال
حماية أمن الدولة من جهة الخارج إلى ثلاثة أنواع: (٦٦)

١ - جنایات الخيانة.

٢ - جنایات التجسس.

٣ - جرائم المساس بأمن الدولة من الخارج .

وتنقسم مواد هذا الباب بحسب موضوعاتها إلى ما يأتى:

أولاً : المواد من (٧٧ - ٧٩) بشأن إثارة الحرب ضد مصر والاندماج فى
صفوف عدوها وتسهيل دخوله وتقديمه .

ثانياً : المواد من (٨٠ - ٨٠) (رابعة) بشأن تسليم أسرار الدفاع وإذاعتها أو
إذاعة أخبار مفرضة أو القيام بدعاية مثيرة .

ثالثاً : المادتان (٨٠ - ٨١ مكرر أ) بشأن إتلاف المعدات الحربية وإساءة
صنعها وعدم تنفيذ عقود التوريد أو الاشغال فى زمن الحرب .

رابعاً : المادتان (٨٢ - ٨٢ مكرر) بشأن دخول المعسكرات أو الاماكن
المحظورة .

خامساً : المواد من (٨٣ - ٨٤ و ٨٤ ثالثة) بشأن إخفاء الجانبين وإيوائهم
وإعانتهم وعدم التبليغ عنهم وتسهيل ارتكاب الجرائم ضد الامن
بالإهمال وإذاعة التحقيقات الخاصة بهذا الباب .

(٦٥) جاء بالمتكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ، أن القانون المصرى الجديد
قد وضع على ضوء أهم القوانين الحديثة الصادرة وذلك كقانون العقوبات الايطالى
الصادر سنة ١٩٣١ وقانون العقوبات الرومانى الصادر - سنة ١٩٣٦ والقانون
التركى الصادر سنة ١٩٢٦ والقانون الفرنسى الصادر سنة ١٩٣٩ .

أنظر الدكتور محمد مصطفى القللى : المرجع السابق، ص ٩٤ .

(٦٦) انظر محمود ابراهيم اسماعيل : المرجع السابق، ص ٩ .

سادساً : المادة (٨٤ مكرراً) بشأن الاعفاء من العقوبة . ويبين من نصوص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ فيما يتعلق بالحماية الجنائية لأمن الدولة من جهة الخارج أن أهم الملامح الرئيسية هي (٦٧) :

١ - أن المشرع قد استهدف معالجة النقص في التشريع القديم الذي كان يرتب أحكامه على الجرائم التي تقع في وقت الحرب، بينما يمكن أن تقع نفس الجرائم وقت السلم أيضاً .

٢ - أن المشرع قد حرص على إمتداد الحماية الجنائية إلى المركز الاقتصادي للدولة وجعله في نفس مستوى المركز العسكري أو السياسي .

٣ - أن المشرع قد وسع من نطاق الحماية الجنائية لوثائق وأسرار الدولة، فقد إمتدت الحماية الجنائية إلى كل ما يتعلق بالأمن القومي أو بأي مصلحة قومية أخرى .

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تبين أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ لم يعد يفي بالغرض المطلوب، ولا يستوعب كل الجرائم المضرة بأمن الدولة . ولذلك فقد رئي مرة أخرى تعديل أحكام هذا الباب فصدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ (٦٨) .

ولما كانت أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته هي محور وجوه دراستنا، لذا فإننا سنرجىء دراسته ريثما نتناوله تفصيلاً من خلال فصول دراستنا .

(٦٧) انظر الدكتور حسام الدين محمد احمد : المرجع السابق، ص ٨٧ وما بعدها .

(٦٨) جاء بالمتكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، إن الحروب في العصر الحديث قد اتخذت صوراً وأساليب لا عهد للماضي بها وكشف ذلك التطور عن أنواع من الافعال الاجرامية التي لم تكن معروفة من ذي قبل مما يوجب على الدولة أن تعمل على توقيها ودفعها عن نفسها . وقد اضطر كثير من دول أوربا الى تعديل تشريعاتها الجنائية في الجرائم المشار اليها لتواجه الاخطار التي أحدثت بها في الحرب العالمية الأخيرة ولتلائم الآثار التي تخلقت منها .

انظر النشرة التشريعية : وزارة العدل، عدد مايو ١٩٥٧، ص ١٠٢٦ وما بعدها .

المبحث الثاني

تطور الاحكام العامة لجرائم امن الدولة في فرنسا

٢٣ - تمهيد وتقسيم :

يتصف العهد السابق على الثورة الفرنسية بالبطش والقسوة البالغين، ويرجع ذلك إلى أن الحكام المستبدين استعانوا بفكرة التفويض الإلهي لتوطيد سلطانهم والانتقام من خصومهم (٦٩).

وإذا كان الحكام الأوربيون قد أصدروا ما يسمى بالمدونات العقابية الأوروبية، إلا أن ذلك لم يزد على أن يكون مجموعة من الأوامر الملكية التي كان الهدف منها تدعيم الحكم الاستبدادي المطلق وإذلال الشعوب .

ولذلك كان لا بد من انتظار الثورة الفرنسية الكبرى، التي أصدرت وثيقة حقوق الانسان والمواطن، في سنة ١٧٨٩ ليبدأ عهد المدونات العقابية الحديثة.

وقد توالى صدور المدونات العقابية الفرنسية التي تنظم الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة بشقيها الموضوعي والاجرائي، وقد تأثر هذا التطور التشريعي بعوامل متعددة أهمها الاحداث التي مرت بفرنسا في خلال الحرب

(٦٩) تمسك الملك لويس الرابع عشر بهذه النظرية ودونها في مذكراته فقال «أن سلطة الملوك مستمدة من تفويض الخالق، فالله مصدرها وليس الشعوب، وهم - أي الملوك - مسئولين أمام الله وحده عن كيفية استخدامها». كما أصدر لويس الخامس عشر قانونا سنة ١٧٧٠ جاء في مقدمته ما يأتي «إننا لم نطلق التاج الا من الله، فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصنا وحدنا لا يشاركنا في ذلك أحد، ولا نخضع في عملنا لأحد».

“Nous ne tenons notre couronne que de Dieu: Le droit de faire des lois nous appartient à nous séul sons dépendence et sans partag”.

انظر الدكتور محمد كامل ليلة : النظم السياسية «الدولة والحكومة»، دار الفكر العربي، ١٩٧١، ص ٧٤ وما بعدها.

العالمية الاولى والثانية، وخصوصا الاحتلال الالمانى لفرنسا فى المدة من ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٤ وأحداث الثورة الجزائرية منذ عام ١٩٥٤ .

وسوف نتناول تطور الأحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى فرنسا على النحو التالى :-

المطلب الاول : جرائم أمن الدولة قبل الثورة الفرنسية .

المطلب الثانى : جرائم أمن الدولة بعد الثورة الفرنسية

المطلب الأول

جرائم أمن الدولة قبل الثورة الفرنسية

٢٤ - مدلول جرائم المساس بالجلالة :

سبق لنا أن المحنا إلى أن جريمة المساس بالجلالة قد ظهرت في ظل الجمهورية الرومانية حيث حلت محل جريمة قديمة جداً هي الخيانة - Per- dulloio وبمفهوم أكثر اتساعاً (٧٠).

وقد كانت التشريعات القديمة وتشريعات العصور الوسطى تعتبر جرائم المساس بالجلالة lese - mageste من أخطر الجرائم واخلقها بقسوة العقاب، وذلك بغير أى اهتمام بالدوافع الكامنة وراء هذه الجرائم .

ولما كانت جريمة المساس بالجلالة مستوحاة من جريمة الخيانة، لذا فإن الاتهام بها يستهدف توقيع العقوبة على مايمكن أن نطلق عليه الأضرار بالامن الخارجى أى الأفعال التى يرتكبها المواطن الرومانى بقصد تغليب مصلحة العدو على حساب مصلحة الشعب الرومانى (٧١).

وقد تطور مفهوم هذه الجريمة من حماية الشعب والدولة وهيبتها حتى غدت الغاية منها حماية الحاكم (الامبراطور) الذى تتجسد فى شخصه الدولة وتتناول هذه الحماية شخصه وسلطانه. وقد اعتمد الفقه الرومانى فى ذلك على أن بعض الأفعال وإن لم تكن تشكل تهديداً للأمن الخارجى إلا أنها تشكل تهديداً للأمن الداخلى، وذلك كالتأمر على قلب نظام الحكم أو السعى نحو قلب الدستور .

وقد غزت الافكار والمفاهيم الرومانية القانون العام الفرنسى فيما بعد، فظهرت بعد ذلك فكرة المساس بالجلالة فى القانون الفرنسى .

(٧٠) أنظر ص ٢٦، ٢٧ من هذا المؤلف.

(٧١) أنظر

- PLASSARD (Lean): Op. cit., P. 6 ets.

- MOMMSEN (Theodore): Op. cit., P. 297.

٢٥ - تقسيم جرائم المساس بالجلالة :

أفصى الفقه الفرنسى إلى تقسيم جرائم المساس بالجلالة إلى نوعين:- (٧٢).

النوع الأول - وهى جرائم المساس بالجلالة من الدرجة الاولى: ويقصد بها جرائم قتل أو محاولة قتل الملك أو أحد أفراد عائلته، أو التآمر ضد الدولة أو زعزعة استقرار الحكم .

النوع الثانى - وهى جرائم المساس بالجلالة من الدرجة الثانية: ويقصد بها جرائم التآمر ضد الجيش أو ضد حكام الأقاليم، أو اهانة الملك أو أحد أفراد عائلته أو اهانة أحد أفراد الحاشية الملكية. وسواء كانت تلك الاهانة بالقول أو الكتابة أو تهريب السلاح وخصوصا إلى دول المشرق ، أو هروب العسكريين إلى صفوف العدو، أو إنشاء تحصينات عسكرية خاصة دون موافقة مسبقة، أو التجسس لصالح قوى أجنبية .

(٧٢) عرف مرسوم فرانسوا الأول "Francois Ier" جريمة المساس بالجلالة من الدرجة الاولى

"Lèse-Majesté au Primier" بأنها كل تآمر أو شروع فى التآمر ضد شخصنا أو أطفالنا أو ذريتنا أو مملكتنا.

"Ceux qui auront... conspiré, machiné ou enterpris contre notre personne, nos enfants et posterité ou la république de notre royaume".

أما "Ferrière" فقد عرف جريمة المساس بالجلالة من الدرجة الاولى بأنها كل تآمر أو تدبير مؤامرة ضد الدولة أو ضد شخص الأمير وذلك بقصد قتله سواء كان ذلك بالقوة أو باستعمال السلاح أو بالسم أو بأية وسيلة أخرى.

أما جريمة المساس بالجلالة من الدرجة الثانية.

"Lèse-Majesté au second chef".

فإن أغلب الأمر أنها مرتبطة بعهد الكاردينال ريشليو "Richelieu" الذى قال ان هناك من الجرائم ما ينبغى البدء فى معاقبة مرتكبيها أولا ثم الشروع فى التحقيق معهم ومن هذه الجرائم جريمة المساس بالجلالة التى يجب ان يعاقب على مجرد التفكير فيها.

انظر: - LAINGUI (André) & LEBIGRE (Arlette):

"Histoire du droit pénal - le droit pénal" Editions Cujas, T. I.,

1979, P. 200.

ويبين مما سبق أن مفهوم المساس بالجلالة يدور حول حماية شخص الملك وأفراد أسرته بالدرجة الأولى، بل وتمتد تلك الحماية إلى أمواله وممتلكاته مهما كانت أهميتها (٧٣).

ولذلك فإن الهدف من تقسيم جرائم المساس بالجلالة ليس له أية أهمية سواء من الناحية القانونية أو العملية، اللهم إلا في نطاق تدرج العقوبة (٧٤).

ومن ناحية أخرى فقد ظهرت في عهد لويس الثالث عشر نوعية أخرى من جرائم المساس بالجلالة أطلق عليها جريمة المساس بالجلالة المقدسة والانسانية (٧٥). وإن كانت هذه الجريمة لم تحل محل جرائم المساس بالجلالة السالف الإشارة إليها.

(٧٣) وقد كان المساس بأملاك الملك جنائية عظمى يعاقب عليها بالاعدام، ويروى جريجوار دي تور "Grégoire du Toure" أنه حال قيام الملك جونتران "Gontran" يتفقد الغابات الملكية اكتشف بقرة مذبوحة فسأل الحراس عن سولت له نفسه ارتكاب هذه الجريمة. فزعم له الحراس بأنهما قربان من أتباع الحاشية الملكية فأمر الملك باستدعائهما حيث واجههما بتهمة ذبح البقرة فأنكرا ذلك فأمر الملك بعمل مبارزة بين المتهمين في حضرته فقتل أحدهما الآخر ثم حاول الهرب ولكن الحرس الملكي استطاع القبض عليه قبل تجاوز الحدود الملكية، ثم تم تقييده في عامود وأعدم.

انظر - IMBERT (Jean): "La peine de mort". paris, Presses Universitaires de France, 1972, P. 49.

(٧٤) وقد كان التعذيب قبل الاعدام أمراً شائعاً في هذا العصر إذ أنه في السادس عشر من أكتوبر ١٥٨٢م حكمت محكمة بياريس على مغامر أسباني يدعى "Salcedo" بتمزيق جسده بواسطة أربعة خيول وذلك لشروعه في اغتيال "Francois d' Alen-con" شقيق الملك هنري الثالث ووريثه الوحيد.

انظر - LAINGUI (André) & LEBIGRE (Arlette): Op. cit., P. 201.

(٧٥) ويرى الفقيه "Ferriere" أن جريمة المساس بالجلالة المقدسة هي كل فعل يمثل إهانة موجهة إلى الله، وصور هذه الجريمة هي الردة أو الكفر بالله أو الهرطقة أو السحر أو إهانة المقدسات والحرمات الدينية، أو التجديف (سب الأديان). ولقد اتهم الفارس المعروف "Barre" سنة ١٧٦٦ بجريمتي انتهاك المقدسات والتجديف في الدين وحكم عليه بالاعدام.

انظر - LAINGUI (André) & LEBIGRE (Arlette): Op. cit., P. 204, noté. 22.

وقد دخلت اعمال مثل السحر والشعوذة فى زمرة الجرائم التى يعاقب عليها القانون بالإعدام، وذلك على سبيل الانتقام والتكفير الدينيين. فقد استبد القضاء وانعدمت بينهم المساواة بين الناس، حيث كانوا يجرمون ويعاقبون إما وفق هواهم أو هوى السلطان^(٧٦).

(٧٦) وفى إطار هذه الجريمة حكمت محكمة تولوز عام ١٦١٩ على الفيلسوف الايطالى فانين "Vanini" المتهم باعتناق المادية والالحاد بعقوبة الحرق لاثامه بارتكاب جريمة المساس بالجلالة المقدسة والانسانية. وفى عام ١٦٢٣ حكمت محكمة بباريس غيايبيا على الشاعر تاوفيل دوفيو "Thophile de Viau" بعقوب الحرق لاثامه بالاشتراك مع آخرين فى إخراج ديوان من القصائد الشعريه ذات الطابع الجنسي. انظر - LAINGUI (André) & LEBIGRE (Arlette): Op. cit., P. 205.

المطلب الثاني

جرائم أمن الدولة بعد الثورة الفرنسية

٢٦ - تطور الجرائم المخلة بأمن الدولة :

أسفرت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ عن تطورات جذرية في مجال الفكر القانوني وأحدثت تأثيراً كبيراً على التشريعات التي صدرت في فرنسا وغيرها من الدول.

ففي وثيقة حقوق الانسان والمواطن التي أصدرتها الثورة عام ١٧٨٩ نصت المادة الثانية على أنه «لا يجوز عقاب أى شخص إلا بموجب قانون يصدر سابقاً على ارتكاب الجريمة».

وبانتهاء النظام الملكي ممثلاً في شخص لويس السادس عشر، الغيت من الناحية الواقعية جريمة «المساس بالجلالة»، وحل مفهوم «الجرائم المخلة بأمن الدولة» محل جرائم المساس بالجلالة.

٢٧ - تقنين الثورة عام ١٧٩١ :

وبعد سنتين من الثورة صدر في عام ١٧٩١ التقنين العقابي الأول^(٧٧)، وقد تميز هذا التقنين بأنه قسم جرائم الاعتداء على أمن الدول لأول مرة إلى نوعين. الأولى وهي جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج.]

“Crimes et delit contre la surete exterieure de L’Etat”.

-Le Code Pénal du 6 octobre 1791, Articles 1 à 7 de (2e partie, Tit. 1 er).

(٧٧) أنظر

وقد تأثر تقنين الثورة بمذهب بيكاريا، “Beccaria” إلى حد كبير، فأسبعت من هذا التقنى أغلب أنواع التعذيب المختلفة التي كانت تصاحب حالات الأعدام، وكذا فقد قلت حالات الأعدام إلى حد كبير، وجعل لمشروع للعقوبات حدا واحدا.

- PLASSARD (Jean): Op. cit., P. 20.

أنظر

والطائفة الثانية: هي جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الداخل. «Crimes et délit contre La Sûreté intérieure de L'etat» .

أما الطائفة الاولى فهي تنال الوطن في وجوده، ومن شأنها أن تهدم كيانه، كما تستهدف الطائفة الثانية تقويض نظام الحكم في الدولة.

وقد كان هدف المشرع الفرنسي حماية الثورة في بدايتها من خطر المهاجرين أعداء الجمهورية، وتأمين البلاد ضد مكائدهم واستعداداتهم الدول الأخرى عليها.

٢٨ - تقنين عام ١٨١٠ (٧٨):

صدر هذا التقنين العقابي في عهد نابليون، ولذلك فانه اشتهر باسمه. وقد نقلت بعض مواد هذا التقنين والخاصة بجرائم أمن الدولة نقلا حرفيا عن تقنين ١٧٩١. أما بقية نصوص التقنين فقد كانت تحمل روح العصر النابليوني، وتبررها حالة الحرب الدائمة التي كانت فرنسا تخوض غمارها إيان الامبراطورية الاولى.

ومن أهم التعديلات التي نص عليها هذا التقنين في مجال الاعتداء على أمن الدولة، أنه نص لأول مرة على جريمة المؤامرة «Complot»، إذ اعتبر

(٧٨) أنظر - Le Code Pénal de 1810.

“Art. 75 à 85”. Crimes et d’elits contre la sureté extérieure de L’Et at’ “Art. 86 à 102”. Crimes et délits contre la surete interieure de L’etat”.

وقد جاء هذا القانون متأثر إلى حد كبير بأفكار الفيلسوف الانجليزى جيرمى بنتام Bentham jeremie فجنح إلى الشدة في تحقيق المصلحة الاجتماعية عن طريق القسوة في العقاب، فازدادت حالات الإعدام وحالات العقوبات المؤبدة والمصادرة العامة للاموال. وقد ترجع هذه الصرامة في العقاب إلى قصور العقوبات التي كان يقرها تقنين ١٧٩١ .

المشرع مجرد العزم على ارتكاب الجريمة أو الاتفاق على ارتكابها بمثابة جريمة تستحق العقاب^(٧٩).

ولكن نصوص هذا التقنين وبرغم أنها كانت حدثاً ونموذجاً في هذا العهد، إلا أنها في مجال جرائم أمن الدولة كانت غير وافية وغامضة وتقرر عقوبات صارمة^(٨٠). كما أنها أغفلت تأثيم جرائم الجاسوسية، بل وأغفلت تأثيم جريمة الخيانة في وقت السلم.

٢٩ - قانون سنة ١٨٣٢ :

من أهم السمات الأساسية التي تميز بها هذا القانون أنه قد أخذ بنظام تدرج العقوبة، وقد أزال هذا القانون الظلم الذي وقع فيه قانون ١٨١٠ حيث كان يعاقب على المؤامرة والاعتداء على حياة الملك بنفس العقوبة^(٨١)، فقد تقرر في قانون ١٨٣٢ التمييز بين عقوبة الجريمة فأصبحت عقوبة من يعتدى على حياة الملك هي ذات عقوبة من يقتل أحد والديه، وإن كانت العقوبة لا تتضمن قطع يد الجاني قبل تنفيذ حكم الاعدام.

(٧٩) أنظر - PROTHAIS (Alain): "Teneative et atteneAt: Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1985, No. 193, P. 137.

(٨٠) وعلى سبيل المثال فقد رصد المشرع عقوبة الاعدام على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٣ والخاصة بجرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

- BLANCHE (Antoine): "Études pratiques sur le code pénal". Paris, imprimerie et Librairie générale de jurisrudence, 2e étude, 1864, P. 485 et 5.

(٨١) أنظر : - PROTHAIS (Alain): Op. cit., P. 138 et s.

- CHAUVEAU(Adolphe) et HELIE (Faustin): "Théorie du code pénal". 6e éd., par. E. VILLEV, Vol. 2. Paris, imprimerie et Librairie générale de jurisprudence. 1908, No. 409, P. 20.

وقد ألغى قانون ١٨٣٢ المواد من ١٠٣ الى ١٠٧ من التقنين العقابي والتي كانت تؤثم واقعة الامتناع عن الابلاغ بالجرائم التي يعلم بها المواطنون، وترك الامر لمطلق ضمائر الافراد يتصرفون فيها بدافع ولائهم لوطنهم.

وقد اعتبرت حكومة لوى فيليب أن الجرائم السياسية هي الجرائم الموجهة ضد سلامة الدولة، وقد تعدل بناء على ذلك نص المادة ٤٦٣ من التقنين العقابي لتقرر أنه في حالة الظروف المخففة فإنه لا يعاقب على الجرائم الماسة بالأمن الخارجى للدولة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وإنما تستوجب عقوبات بالنفى أو الإبعاد أو الاعتقال.

٣٠ - قانون سنة ١٨٨٦ :

صدر هذا القانون فى ١٨ أبريل ١٨٨٦ ، وقد أستهدف بوجه خاص تجريم وقائع التجسس التى ترتكب فى وقت السلم، وتشمل وقائع الدخول فى الأماكن المحظور ارتيادها، واقشاء أو تسليم أسرار الدولة الدفاعية^(٨٢).

ولقد أثبت هذا القانون عجزه عن ملاحقة جرائم الجاسوسية الاجنبية داخل الاراضى الفرنسية، وذلك برغم أنه أول قانون يؤثم وقائع التجسس فى وقت السلم.

٣١ - قانون سنة ١٩٣٤ :

صدر هذا القانون فى ٢٦ يناير ١٩٣٤ . وقد استهدف بوجه خاص سد الثغرات التى أسفر عنها التطبيق العملى لقانون ١٨٨٦ . وقد اشتمل هذا القانون على تأثيم وقائع تسليم الاخبار أو نشر الوثائق السرية أو الخرائط وكذا الحصول عليها بدون سبب قانونى أو فقدها . وقد نص هذا القانون لأول مرة على اعتبار

(٨٢) أنظر

- BOITARD: "Lecons de droit criminel". 3e éd par Edmond
Villey, paris, imprimerie et librairie générale de jurisprudence,
1890, No. 170, P. 222.

المعلومات الدبلوماسية والاقتصادية ضمن أسرار الدفاع التي يجب تأمينها والمحافظة عليها.

وقد كانت جرائم التجسس في وقت السلم معاقباً عليها شأنها شأن الجرائم التي ترتكب وقت الحرب. وإن كانت المادة ١٧ من قانون ١٩٣٤ قد أسندت الاختصاص الى المحاكم العسكرية أو البحرية في الجرائم التي تقع بغرض التجسس في وقت الحرب فقط^(٨٣).

وقد انتقد هذا القانون لانه لم يحقق الردع الكافي في مجال مكافحة الجاسوسية، وبخاصة إذا ما قورن بالتشريعات الاجنبية المطبقة في الدول الاخرى في ذلك الوقت^(٨٤).

٣٢ - قانون سنة ١٩٣٨ :

صدر هذا القانون في ١٧ يونيو ١٩٣٨ ، وقد استهدف بشكل رئيسي ردع جرائم التجسس^(٨٥). لذا فقد نزع هذا القانون الصفة السياسية عن الجرائم

(٨٣) أنظر - GARÇON (Emile): "Code pénal annoté": 2e éd par Marcel ROUSSELET. Maurice PATIN et Marc ANCEL, Paris, Sirey. T. 1., 1952, généralités, No.24, P. 247.

(٨٤) في أعقاب ما وجه لقانون ٢٦ يناير ١٩٣٤ من انتقادات طرح مشروعان لتعديله، الأول بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٥ والثاني بتاريخ ١٩٣٥/٦/٧ وقد صدر المرسوم بقانون بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ معدلاً المادة ١٧ من قانون ١٩٣٤ ومسنداً الاختصاص للقضاء العسكري بنظر جرائم التجسس سواء في وقت السلم أو الحرب، وباختصاص القضاء العسكري وفقاً لمعيار الغاية من ارتكاب الجريمة فإنا كانت قد وقعت بغرض التجسس خضعت لاختصاص القضاء العسكري.

أنظر - JAUFFRET (Alfred): "But de L'agent - But d' Espionnage". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1936, No. 2., P. 268.

(٨٥) أنظر

- DUPOND (Octave): "Apropos du décret du 17 juin 1938 relatif à la repression de L'espionnage". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 3-1938, P. 625.

الموجهة ضد أمن الدولة من جهة الخارج، وعاملها معاملة الجرائم العادية، وظل الاختصاص بنظرها منعقدا للقضاء العسكري^(٨٦).

٣٣ - قانون سنة ١٩٣٩ :

صدر هذا القانون في ٢٩ يوليو ١٩٣٩، وقد استبدلت المواد من ٧٥ الي ٨٦ من التقنين العقابي بنصوص جديدة. وقد صنف المشرع الفرنسي جرائم أمن الدولة من جهة الخارج الى طائفتين.. الاولى وهى طائفة جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج "Les Attentats a la surete exterieure de L'Etat".

وتشمل جنایات الخيانة والتجسس. وهى طائفة شديدة الخطورة ويستهدف الفاعل فيها تفضيل المصالح الاجنبية على حساب المصلحة الوطنية، ويعاقب عليها دائما بعقوبة الجناية سواء فى وقت السلم أو الحرب.

أما الطائفة الثانية فهى جرائم المساس بأمن الدولة من جهة الخارج "Les Atteinte a la surete exterieure de L'Etat". ويستهدف الفاعل فيها الإساءة الى المصلحة الوطنية وإن كان لا يقصد خدمة المصالح الاجنبية، ولذلك فإنها لا ترقى فى خطورتها الى جرائم الطائفة الأولى. وقد عاقب المشرع الفرنسي عليها بعقوبة الجناية فى وقت الحرب وعقوبة الجنحة فى وقت السلم.

وقد تضمن هذا القانون لأول مرة معيارا للتمييز بين جريمة الخيانة "Trahision" والجاسوسية "Espionnage" وذلك لان التمييز بينهما كان يكتنفه الكثير من الغموض واللبس وقد اتخذ المشرع الفرنسي من جنسية الفاعل

(٨٦) كانت شرعية هذا القانون محلا للنقاش، وأصبحت عقوبات الاعدام التى تصدر من المحاكم موصومة بالاشوعية، الى أن لحضت محكمة النقض الفرنسية هذه المزاعم وقضت بشرعية هذا القانون.

المعيار أو الفصيل في التمييز بين الجريمتين. فإذا كان الفاعل فرنسيا فإن الواقعة تشكل جريمة الخيانة، وإذا كان أجنبيا فإن الواقعة تشكل جريمة الجاسوسية^(٨٧).

وفي مجال العقاب، فقد عاقب المشرع على ارتكاب جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج والمنصوص عليها في الواد من ٧٥ الي ٨٣ من التقنين العقابي بعقوبات القانون العام، وكذا فقد أعيدت عقوبة الاعدام في الجرائم السياسية^(٨٨).

٣٤ - قانون سنة ١٩٦٠ :

صدر هذا القانون في ٤ يونيو ١٩٦٠ وذلك في أعقاب اندلاع الثورة الجزائرية التي سببت المزيد من القلاقل للجمهورية الفرنسية، وقد جاء هذا القانون شاملا فاتجه نحو الغاء التفرقة بين الجرائم الماسة بالامن الخارجي والجرائم الماسة بالامن الداخلي.

أما في مجال العقاب فقد أعاد هذا القانون عقوبة الاعدام مرة أخرى، الا أن القانون قد نص على أن تنفيذها يكون رمياً بالرصاص^(٨٩).

(٨٧) أنظر _DONNEDIEU DE VABRES (H.): Op. cit., No. 209, P. 124.

(٨٨) كانت عقوبة الاعدام قد ألغيت في الجرائم السياسية لدى قيام الجمهورية في ٢٦ فبراير ١٨٤٨ وذلك بمقتضى المادة ٥ من دستور ١٨٤٨/١١/٤.

انظر -CHARLES (Raymond): Histoire du droit Pénal". Paris, presses Universitaires de France, 1957, P. 43.

(٨٩) أنظر - ARPAILLANGE (P.) et VOUIN (R.): "Textes publiés au Journal officiel du 1er avril au 4 juin 1960- peine de mort, ord. 4 juin 1960". Revue de science Criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 1960, P. 663.

وان كان قد صدر القانون رقم (٨١ - ٩٠٨) في ٩ أكتوبر ١٩٨١ وينص على الغاء عقوبة الاعدام.

وفي مجال الاختصاص فقد نص القانون على أن يختص القضاء العسكري بجرائم أمن الدولة في وقت الحرب. أما في وقت السلم فإن المحاكم العادية تختص بنظر جرائم أمن الدولة^(٩٠)، على أنه يجوز للسلطات العسكرية متابعة الدعوى في وقت السلم وذلك بالتنسيق مع النيابة العامة، وذلك إذا كان من شأن المحاكمة أن تؤدي إلى إذاعة أسرار ماسة بالدفاع عن الوطن، وفي هذه الحالة يختص القضاء العسكري بنظر الدعوى.

وقد انتظمت أحكام جرائم أمن الدولة في قانون ١٩٦٠ على النحو التالي^(٩١):

أولاً : جرائم الامن الخارجى :

وقد أطلق عليها في القانون - جرائم ضد الدفاع الوطنى "Infractions contre la defense national" وتشمل جرائم :

(أ) الخيانة والجاسوسية "La Tranison :espionnag" وذلك في المواد من (٧٤ - ٨٥).

ثانياً : جرائم الامن الداخلى : وقد أطلق عليها في القانون جرائم ضد السلام الداخلى "Infrations contre la paix interiore" وتشمل جرائم:

(أ) الاعتداءات والمؤامرات والجرائم الاخرى ضد سلطة الدولة وسلامة الإقليم الوطنى: وذلك في المواد من (٨٦ - ٩٢).

(ب) جنايات الإتلاف والتخريب: وذلك في المواد من (٩٣ - ٩٦).

(ج) جنايات التمرد والعصيان: وذلك في المواد من (٩٧ - ٩٩).

(د) جرائم التجمهر: وذلك في المواد من (١٠٤ - ١٠٨).

(٩٠) أنظر- GRANBOULAN (Jean): "Competence de juridictions militaires d'infractions contre la Sûreté de L'État". Revue de science criminelle et de droit pénal compare", Paris, Sirey, 1961, p. 124 et s.

(٩١) أنظر- LARGFUIER (JEAN) & LARGUIER (ANNE-MARIE): "Droit pénal spécial". Paris, 4e éd., Dalloz, 1983, p. 139.

المبحث الثالث

تطور الأحكام العامة لجرائم أمن الدولة في إنجلترا^(٩٢)

٣٥ - تمهيد وتقسيم :

إذا كانت الشريعة العامة "Common Law" التي تستمد أساسها من العرف القضائي هي المصدر الرئيسي للقانون الجنائي الإنجليزي، إلا أن التشريع قد أصبح في الوقت الحالي هو أساس القانون الجنائي الإنجليزي إلى جانب العرف القضائي^(٩٣).

(٩٢) لا يوجد تقسيم واضح لتطور القانون الإنجليزي بوجه عام وإن كان البعض يرى أنه يمكن تقسيمه إلى أربعة مراحل :

الأولى : فترة القانون الانجلوسكوني "The Anglo - Saxon Period"

وهي الفترة السابقة على الفتح النورماندي (١٠٦٦م)

الثانية : فترة القانون المشترك أو العام "The Common Law" (١٠٦٦م — ١٤٨٥م).

الثالثة : نشأة قواعد العدالة "Equity" (١٤٨٥م ١٨٣٢م).

الرابعة : الفترة الحديثة (من القرن ١٩ حتى الآن)

انظر - WALKER & WALKER: "The English Legal System". 6 th

ed., by R. J. WALKER, London, Butterworths, 1985, P. 3 et s.

(٩٣) وقد تأيد هذا الاتجاه بعد أن قررت محكمة الاستئناف الجنائية في قضية R. V. Newland, 1954, 1. Q. B. 158.

وفي قضية FOSHUA. V. R. 1955. 1. All. E. R, 22.

بأن إنشاء الجرائم الجديدة من الآن فصاعداً من وظيفة المشرع، إلا أن مجلس اللوردات قد حكم في قضية.

- Shaw V. D., P. P. 1961, 2. All.E.R., 446.

بأن يد الشريعة العامة "Common Law" لا تزال قوية وفي مكنتها المعاقبة على النشاط الذي لم ينص عليه البرلمان.

انظر الدكتور محمد محيي الدين عوض: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الجنائي الأنجلو أمريكي. مجلة القانون والاقتصاد، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٦٣، ص ٧٢ وما بعدها.

وتاريخ جرائم أمن الدولة فى أنجلترا موغل فى القدم، فقد نشأت القوانين التى تؤتم وقائع الاعتداء على أمن الدولة عن طريق العرف القضائى فى بداية الأمر، إلا أنه ومنذ بداية القرن العشرين صدرت عدة تشريعات من البرلمان الانجليزى بهذا الشأن.

وسوف نتناول فى هذا المبحث تطور الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى أنجلترا على النحو التالى :-

المطلب الأول : جرائم الخيانة والتجسس .

المطلب الثانى : جرائم المساس بأمن الدولة دون حد الخيانة.

المطلب الثالث : جرائم انتهاك النظام العام .

المطلب الأول

جرائم الخيانة والتجسس

٣٦ - تمهيد وتقسيم :

تشمل هذه الطائفة مجموعة هامة من جرائم الاعتداء على أمن الدولة، مع ملاحظة أن جرائم الخيانة تشمل الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج والداخل.

وسوف نتناول هذا المطلب في فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول : جرائم الخيانة .

الفرع الثاني : جرائم التجسس .

الفرع الأول

جرائم الخيانة^(٩٤)

٣٧ - انواع جرائم الخيانة :

إن أكثر الجرائم خطورة هي عدم الولاء للدولة ممثلة في أحد الحكام، والحاكم الأعظم في المملكة المتحدة هو الملك .

وفي الشريعة العامة فإن الخيانة تنقسم إلى نوعين^(٩٥) .

- الخيانة العظمى . "High Treason" .

- الخيانة الصغرى . "Petit Treason" .

٣٨ - (أولا) الخيانة العظمى : "High Trason"

تعتبر جريمة الخيانة العظمى من أقدم الجرائم في تاريخ القانون الجنائي الانجليزي^(٩٦)، وقد عرفها الفقه بأنها «محااربة الملك في مملكته أو الانضمام الى صفوف أعداء الملك، أو مساعدتهم، أو إيوائهم»^(٩٧) .

(٩٤) أصل كلمة خيانة "Treason" مشتق من كلمة "Tahir" فرنسية الأصل وكلمة "Tradere" لاتينية الأصل.

- KENNY'S: "Outlines of Criminal Law:.. 19 th ed By. J. W. انظر
CECIL TURNER, Cambridge University Press, 1950, P. 395.

- BISHOP (Berne): "Criminal Law". Chicago, T. H. (٩٥) أنظر
Flood and Company. 9 th ed, Vol. 2., 1923, No. 1205, P. 893.

(٩٦) يرى "Stephen" أن تعريف الخيانة يبدأ منذ تاريخ معرفة الانجليز بالقانون .
-STEPHEN (James Fitz James): "A History of the Criminal انظر
Law of England" London, Macmillan and Co, Vol. 2, 1883, P.
243.

- BISHOP (Berne): Op.cit, No. 1206, P. (٩٧) أنظر

وتشمل جريمة الخيانة العظمى ثلاثة أقسام رئيسية هي :
القسم الأول : جريمة الخيانة العظمى المؤثمة في عهد
الملك أدوارد الثالث عام ١٣٥١ (٩٨).

ويندرج تحت هذا القسم الجرائم أو الوقائع الآتية (٩٩):

(أ) قتل الملك أو الملكة أو وريثهما الشرعى :

وتعتبر هذه الواقعة من أهم وأخطر الجرائم، وتتمثل في قتل الملك أو الملكة أو أحد الورثة الشرعيين للعرش والذي يتحدد وفقاً لقواعد الأثر الملكى. بل إن التحريض على ارتكاب تلك الجريمة يأخذ حكم الجريمة التامة، وقد توسعت المحاكم البريطانية في تفسير تلك الجريمة فاعتبرت نشر المقالات التي تنطوى على تمن لموت الملك حتى لو يصاحب هذا السلوك النفسى أى مضمون مادى بمثابة خيانة عظمى (١٠٠).

(ب) إنتهاك عفاف زوجة الملك أو ابنته البكر أو زوجة وارث التاج:

إذا كان إنتهاك العرض بغير موافقة المجنى عليها فإن المتهم يعاقب بعقوبة الخيانة العظمى، أما إذا كان إنتهاك العرض بموافقة الطرف الآخر فإن من شاركت في ارتكاب الواقعة تعاقب أيضاً بعقوبة الخيانة العظمى.

(ج) شن الحرب ضد الملك في مملكته (١٠١):

(٩٨) أنظر - "25 Edw. 3., St. 5, c. 2, and 36 Geo, C. 7".

(٩٩) أنظر - KENNY'S : Op. cit., P. 396 ets.

(١٠٠) أدين "Edward Peacham" عام ١٦١٥ بتهمة الخيانة العظمى لأنه قد دون في أحد رسائله عبارات ضد الملك، علماً بأن هذه الرسالة لم تنشر قط، وقد حكم عليه بالسجن ثم توفى بعد ذلك في سجنه. كذا فقد أدين "Aigernon Sidney" عام ١٦٨٣ بتهمة الخيانة العظمى بسبب بحث ضبط في منزله موضوعه استقلال الدولة وقد حكم عليه لذلك بالإعدام.

انظر - KENNY'S : Op. cit., P. 397.

(١٠١) أنظر - WARBURTON (Henry): "A Selection of Leading Cases in the Criminal Law". London, Stevens and Sons, 4 th ed., 1908, P. 72.

لا يقتصر تعبير الحرب "War" على ذلك المعنى المحدد في القانون الدولي ولكن يشتمل هذا التعبير بوجه عام على بعض وقائع الشغب التي ترتكب من عدد كبير من الأشخاص ويكون الهدف منها زعزعة استقرار الأمن في المملكة وذلك كمحاولة إطلاق سراح المسجونين سواء استعمل المتهمون الأسلحة النارية أم لا، وسواء كانوا من العسكريين أم لا.

(د) الانضمام إلى أعداء الملك داخل المملكة أو مساعدتهم أو إيواؤهم.

ولا يقتصر تعبير «العدو» على ذلك المعنى المحدد في القانون الدولي ولكن يشتمل هذا التعبير في مفهومه على كل من يحمل السلاح في مواجهة الملك ويباشر الأعمال العدائية في المملكة.

(هـ) تزوير خاتم الملك الرسمي أو تزيف عملة البلاد.

(و) تزوير النقود المزيفة في المملكة.

(ز) قتل أحد قضاة الملك حال مزاولته عمله، أو قتل أحد الوزراء، أو قتل أمين الخزانة الملكية العامة.

القسم الثاني : جرائم إنتهاك قواعد وراثه العرش .

ويندرج تحت القسم الجرائم أو الوقائع الآتية :-

(أ) تعطيل أو محاولة تعطيل انتقال وراثه العرش سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، وكذلك المساعدة أو التحريض على ذلك^(١٠٢).

(ب) طبع أو نشر أية مطبوعات تهدف الى الاخلال بنظام وراثه العرش وفقا لقانون الهبة الشرعية، أو المساعدة أو التحريض على سن قانون يتضمن نظام وأسلوب وراثه العرش^(١٠٣).

1 Anne, st. 2, c. 17, s. 8. (1705).

6 Anne, c. 7, s. 1. (1707).

(١٠٢) أنظر

(١٠٣) أنظر

(ج) حيازة أية مراسلات شخصية (خطابات - رسائل - الخ...) تتضمن الدعوة إلى ما ورد بالبندين ١، ٢ (١٠٤).

(د) تلقى الغفران أو المصالحة مع مطران (أسقف روما) دون صدور إرادة ملكية بذلك (١٠٥).

القسم الثالث : جرائم دينية ذات تأثير سياسى .

ويتضمن هذا القسم مجموعة من الجرائم الدينية ذات التأثير السياسى، وذلك كجرائم الاضطهاد الدينى أو جرائم هروب رجال الدين من المملكة البريطانية الى خارجها أو التحاقهم بخدمة مطران روما.

٣٩ - (ثانيا) الخيانة الصغرى "petit Treason" (١٠٦) :

وتشمل هذه الجريمة إحدى الوقائع الآتية (١٠٧) :

(أ) قتل الشخص لسيدته (مولاه) .

(ب) قتل الزوجة لزوجها .

(ج) قتل أحد القساوسة لرئيس الكنيسة .

(١٠٤) أنظر 13 14 Will. 4, c. 3, (1700). (1744).

(١٠٥) أنظر 17 Geo. 2, c. 39

(١٠٦) برغم أن القانون الأمريكى مستمد أساسا من الشريعة العامة الانجليزية إلا أنه لم يأخذ بالفرقة بين جريمة الخيانة العظمى والخيانة الصغرى .

انظر

-PERKINS (Rollin. M.): Criminal Law".Brooklyn, the Foundation Press, Inc., 1957. P. 8 et s

(١٠٧) أنظر - Petit Treason and Murder Act :

25 Edw. 3, st, 5, c. 2 (1350).

وقد كان، مرتكب جريمة الخيانة الصغرى يعاقب بعقوبات قاسية (١٠٨)،
ومع مرور الوقت، تقلصت وقائع الخيانة الصغرى إلى حالات محدودة، فقد
اعتبرت قتل الزوجة لزوجها من الجرائم العادية يعقبنى تشريع ١٨٢٨ (١٠٩).

(١٠٨) كانت عقوبة الرجل مرتكب جريمة الخيانة الصغرى هى السحل ثم الشنق أما
عقوبة المرأة فهى السحل ثم الحرق .

PERKINS (Rollin. M.) : Op. cit., P. 9, Noté 17.

9 Geo. Iv. C. 31, 2.

أنظر

(١٠٩) أنظر

الفرع الثاني

جرائم التجسس

٤٠ - تشريعات الاسرار الرسمية :

تعرف جرائم التجسس بأسم تشريعات الأسرار الرسمية "The Official Secrets Acts" وهي تهدف بصفة أساسية الى معاقبة الجواسيس ووقاية أسرار الدولة من الافشاء، وتتضمن هذه الوقائع منع الاقتراب من المناطق المحظورة، والاتصالات غير المشروعة مع العدو والتي تتم بهدف الإضرار بأمن الدولة، وكذا جرائم تسليم الوثائق أو افشاء المعلومات السرية الى أعداء البلاد^(١١٠).

وقد بدأ صدور التشريعات المؤتممة للوقائع سالفة الذكر ابتداء من سنة ١٩١٩م، ثم تعاقب صدور تشريعي ١٩٢٠م، ١٩٣٩م. وسوف نتناول في رسالتنا في الوضع المحدد لذلك تفاصيل قوانين حماية أسرار الدولة في إنجلترا.

(١١٠) أنظر

- CURZON (L. B): "Criminal Law". London, Macdonald and Evans, 4 th ed., 1984, P. 215.

المطلب الثاني

جرائم المساس بأمن الدولة دون حد الخيانة

٤١ - انواع الجرائم الماسة بأمن الدولة دون حد الخيانة :

تتضمن هذه الطائفة من الجرائم مجموعة من الافعال التي تمس أمن الدولة ولكنها لا تبلغ حد الخيانة العظمى. ويطلق على هذه الجرائم فى العادة «أضرار لدرع الملك».

"Injuring the Kings, armour"

وتشمل هذه الوقائع الجرائم الآتية :-

(أ) جريمة الفرار من الجيش الملكى سواء كان بطريقى البر أو البحر، ويرجع الهدف من تأثيم هذه الافعال الى الرغبة فى الحد من فرار المجندين ودخولهم الخدمة فى الجيش الفرنسى، إذ أن الهروب الى فرنسا أو أى مكان تحتله الجيوش الفرنسية وقت الحرب، أو مراسلة أى من أعضاء الحكومة الفرنسية كان بمثابة جريمة تمس أمن الدولة^(١١١).

(ب) جريمة اختلاس أو سرقة أية معدات حربية أو ذخائر أو مؤن خاصة بجنود القوات المسلحة، أو بالقوات البحرية^(١١٢).

(١١١) طبق هذا النص بمقتضى قانون .

- 18 Hen. 6, c. 19; 7 c. 1' 3 Hen. 8, c. 5' and 5 Eliz, c. 5.

وذلك بالاضافة الى قانون .

- 2 & 3 Edw. 6, c. 2; 4 & 5 Ph. & M. c. 3 (1557).

وقد كان المتهم بهذه الجريمة يحرم من الحصانة الاكليركية، وهى امتياز قديم كان رجال الدين يحاكمون بموجبه أمام محاكم اكليركية خاصة.

- RADZINOWICZ (Leon): "A History of English Criminal Law and its administration from 1750". London, Stevens & Sons Limited, Vol. 1, 1948, P. 617.

- 31 Eliz. c. 4 (1589).

(١١٢) أنظر

(ج) جريمة إتلاف أو إحراق السفن أو معداتها من حبال أو أشعره أو
أى أثاث متعلق بها ويكون خاصا بالملك أو بالمملكة^(١١٣).

(د) جريمة تحريض الجنود الذين يخدمون فى جيش جلالة الملك سواء
فى البحر أو البر على إحداث أى شغب أو تمرد أو عصيان أو القيام بأى عمل
من شأنه أن يؤدى إلى ذلك^(١١٤).

(هـ) جريمة الاعتداء على أى عضو من أعضاء مجلس الوزراء سواء
كان ذلك حال تأديته لعمله بالمجلس أو خارجه^(١١٥).

22 Geo. 2, c. 33, s. 25 (1749).

22 Car. 2, c. 2, c. 5 (1670).

20 Geo, 2., c. 46 (1747).

(١١٣) أنظر

(١١٤) أنظر

(١١٥) أنظر

المطلب الثالث

الجرائم ضد النظام العام

٤٢ - انواع الجرائم الموجهة ضد النظام العام :

(أ) جرائم الشغب أو التجمهر The riotous offences وتشمل هذه الطائفة من الجرائم كل ما من شأنه أن يودي إلى حدوث الشغب أو الاضطرابات . وهى أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تكدير الامن والاخلاق بالنظام العام .

وقد اختلفت المحاكم الانجليزية فى تحديد مفهوم الشغب والشروط اللازمة لتحقيقه وتصنيف الأفعال التى تشكل جرائم الشغب .

وقد عرف hawkins الشغب بأنه تكدير أو ازعاج للامن يقوم به ثلاثة اشخاص فأكثر يجتمعون سويا باتفاق ارادتهم على مساعدة بعضهم بعضا بقصد تنفيذ غرض معين ذى طبيعة خاصة باسلوب يتسم بالازعاج ويحدث فزعا للناس سواء كان العمل الذى يهدفون اليه مشروعاً أم لا (١١٦) .

ومن أهم القوانين المتصلة بجرائم الشغب قانون ١٧١٤ (١١٧)، ولقد جرم هذا القانون بعقوبات خاصة أعمال الشغب التى تقع من إثني عشر شخصا فأكثر، بشرط أن يندروا بالتفرق خلال ساعة ولكنهم لا يمتثلون .

(ب) تحطيم ضفاف وبوابات الانهار والكبارى :

Destroying banks, flood-gates and bridges

تتصل هذه المجموعة من القوانين بأفعال التعدى على أهوسة القنوات أو السدود أو كسر الجسور (١١٨) وتتضمن العقوبة على هذه الافعال النفى لمدة سبع سنوات لمن يقوم بأعمال تخريب بوابات القنوات أو هوستها أو السدود (١١٩) .

-RADZINOWICZ (Leon): Op. cit., P. 619.

(١١٦) أنظر

- Roit Act: 1 Geo.1, st. 2, e. 5 (1714).

(١١٧) أنظر

-8 Geo. 2, c, 20 (1735) & 15 Geo. 3., c. 38, s. 1 & 20, Geo, 2, c. 47' 27 Geo. 2, c, 16 (1754).

(١١٨) أنظر

- 13 Geo. 3, c. 84, s. 42 (1773). & Geo. 2, c. 37, s. 5. (1733).

(١١٩) أنظر

٤٣ - ملاحظات :

يجدر بنا قبل الانتهاء من الفصل الأول أن نشير إلى بعض النقاط التي أمكن استخلاصها من دراسة المبحثين الثاني والثالث .

١ - أن التداخل بين مفهوم أمن الدولة من جهة الداخل والخارج كان هو السمة المميزة للقوانين التي كانت سائدة على وجه الخصوص من خلال جريمة المساس بالجلالة Lese-majeste والتي نشأت أساساً في كنف الامبراطورية الرومانية - حيث كانت تمثل انتهاكاً لأمن الدولة من جهة الخارج والداخل معاً .

٢ - أن أهم الجرائم الماسة بأمن الدولة التي صادفت عناية مبكرة من المشروع في تحديد وقائعها سواء في فرنسا أو إنجلترا هي جريمة الخيانة . فقد كانت إرادة الملك إدوارد الثالث عام ١٣٥١ في إنجلترا وتقنين الثورة عام ١٧٩١ في فرنسا بمثابة أول محاولة من المشرع لتحديد وقائع هذه الجريمة على نحو تفصيلي . وذلك مع ملاحظة الفرق بين مفهوم تلك الجريمة في كل من النظامين القانونيين، إذ أنها في النظام الانجليزي تتضمن انتهاكاً لأمن الدولة من جهة الداخل والخارج معاً، بينما في النظام الفرنسي تتضمن انتهاكها لأمن الدولة من جهة الخارج فقط .

٣ - أن المشرع لم يبدأ بتأثيم وقائع التجسس على نحو تفصيلي في كل من فرنسا وإنجلترا إلا في وقت متأخر نسبياً، إذ يعتبر تشريع عام ١٨٨٦ في فرنسا وتشريع الاسرار الرسمية عام ١٩١١ في إنجلترا بمثابة أول محاولة تشريعية في كلا الدولتين لتنظيم جريمة التجسس على نحو تفصيلي .

الفصل الثاني

الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة

من جهة الخارج

٤٤ - تمهيد وتقسيم :

تثير جرائم أمن الدولة من جهة الخارج بعض الجدل حول مدى تمتعها بالصفة السياسية. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى اختلاف وجهات النظر صوب هذه الطائفة من الجرائم وفقا للمفهوم السياسى والقانونى السائد فى كل دولة، كذلك اختلاف وجهات النظر وفقا للتطورات السياسية المتعاقبة عبر مختلف العصور .

وترجع أهمية تحديد الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج إلى أن تصنيفها ضمن الجرائم السياسية أو الجرائم العادية يترتب عليه نتائج مختلفة فى مجالى القانون الجنائى الدولى والقانون الجنائى الداخلى .

ولقد رأينا أن نعرض لدراسة الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج من خلال عرض موجز لمبادئ نظرية الجريمة السياسية، وذلك حتى يتسنى الأمام بالمحاور الرئيسية للنظرية، ثم نتبع ذلك بدراسة تطبيقية مقارنة نتناول فيها موقف القانون الوضعى من إضفاء الصفة السياسية على جرائم أمن الدولة من جهة الخارج .

ولذلك فقد رأينا تقسيم دراستنا على النحو التالى :-

المبحث الاول : مبادئ نظرية الجريمة السياسية .

المبحث الثانى : موقف القانون الوضعى من إضفاء الصفة السياسية على جرائم أمن الدولة من جهة الخارج .

المبحث الأول

مبادئ، نظرية الجريمة السياسية

٤٥ - تمهيد وتقسيم :

إذا كانت طبيعة الجريمة السياسية وكيانها يعتمدان على طبيعة النظام السياسي القائم، فإن تحديد الجريمة السياسية يعتمد على محل الجريمة وشخص الفاعل ونوع الفعل والعقوبة والباعث أو الهدف ومدى إقليمية الجريمة والامتيازات القانونية المقررة للجريمة والمجرم.

ولذلك فإن مقومات الدراسة ومستلزماتها توجب أن نعرض أولاً لمبادئ نظرية الجريمة السياسية من حيث المعايير أو الضوابط التي يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين الجريمة العادية والجريمة السياسية، ثم نعرض لتصنيف الجرائم السياسية لبيان أنواعها ونظرة الفقه الجنائي إلى مدى اعتبار كل منها جريمة سياسية من عدمه، ثم نعرض أخيراً لدراسة النتائج التي تترتب على اعتبار الجريمة سياسية.

وسوف تكون دراستنا في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول : ضوابط التفرقة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية.

المطلب الثاني : تصنيف الجرائم السياسية.

المطلب الثالث : النتائج المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية.

المطلب الأول

ضوابط التفرقة بين الجرائم

السياسية والجرائم العادية

٤٦ - مفهوم الجريمة السياسية :

إن مفهوم الجريمة السياسية يتفق والنظام السياسي والاقتصادي للمجتمع. ولذلك فإن الجهود الفقهاء للضخمة التي بذلت سعياً وراء مفهوم قانوني حاسم للجريمة السياسية كانت في الغالب جهوداً فاشلة. بل أن البعض يرى أنه من الخطأ إدخال مفهوم نسبي متناقض كمفهوم الجريمة السياسية في نطاق القواعد القانونية^(١٢٠). ونظراً لذلك فقد رجحت أغلب التشريعات عدم الخوض في هذا المضممار، وفضلت السكوت عن إيراد تعريف أو مفهوم للجريمة السياسية^(١٢١).

ولذلك فقد نشط الفقه صوب البحث عن معيار أو ضابط لتحديد الجريمة السياسية. وقد ترتب على ذلك أن انقسم الفقه الى فريقين، تبني الفريق الاول المذهب الشخصي وتبني الفريق الثاني المذهب الموضوعي.

٤٧ - (أولاً) المذهب الشخصي أو المعيار الذاتي :

"Le Theorie Subjective ou le Critere Subjectif"

(١٢٠) أنظر

- ANCEL (Marc): "Le crime politique et le droit pénal au XXe-siècle," Revue d'histoire politique et constitutionnelle .paris, 1-1938,p. 87.

(١٢١) أنظر

- PRADEL (Jean): "Droit pénal - Droit pénal général." paris, Cujas, 2e éd, T. 1., 1981, No. 302, p. 302.

يعتمد أنصار هذا المذهب على الدافع "Le Mobile" أو الباعث "Le Motif" معياراً للتمييز بين الجريمة السياسية والجريمة العادية^(١٢٢). فإذا كان الباعث على ارتكاب الجريمة سياسياً فإن الجريمة المرتكبة تكون جريمة سياسية. وتستمد هذه النظرية أساسها من نبل مقاصد المجرم السياسى وبعده عن الأثره والمصلحة الذاتية. وهو فى هذا يختلف عن المجرم العادى الذى يهدف الى تحقيق أطماع أنانية يدفعه فى ذلك دافع حقير.

ووفقاً لهذه النظرية فإن قتل رئيس الدولة أو أحد الوزراء بدافع سياسى يعتبر جريمة سياسية. كذلك فإن قتل أحد المعارضين يعتبر جريمة سياسية إذا كان الباعث عليها سياسياً، وذلك كالرغبة فى تغيير الحكومة القائمة.

ولذلك فإن الاخذ بهذا المذهب يؤدى الى التوسع فى مدلول الجريمة السياسية.

وقد انتقد هذا المذهب بأن الدافع أو الباعث لا يصلح أن يكون ركناً من الأركان المكونة للجريمة، فكيف يصلح أن يكون معياراً لتعيين طبيعتها وضابطاً لتحديد ماهيتها؟

أيضاً فقد انتقد هذا المذهب بأن الباعث أو الدافع هو شعور نفسى يختلج الجانى حال ارتكاب الجريمة فكيف يمكن استظهاره والتثبت منه؟

وأخيراً انتقد المذهب الشخصى بأنه يوسع من مدى شمول الجريمة السياسية حتى يصبح من اليسير أن تندرج فى نطاقها كثير من الجرائم العادية،

(١٢٢) رفض القضاء الفرنسى الاخذ بهذا المعيار فى قضية "Gorguloff" الذى قُتل الرئيسى الفرنسى "M. paul Doumer" وقد اعتبره القضاء مجرماً خطيراً، واعتبرت الجريمة من جرائم القانون العام، بل وحكم عليه بالاعدام فى الوقت الذى كانت هذه العقوبة ضمن سلم العقوبات فى جرائم القانون العام حيث كان قد الغى توقيعها فى الجرائم السياسية بمقتضى المادة ٥ من دستور ١٨٤٨.

أنظر - Crim., 20 out 1932, Gorguloff (D. P. 1932. 121).

- VARINRD (Andre): "Les grands arreêts du droit criminel" Paris, Sirey, T. 1, 1984, p. 26 et s.

فمتى تذرع الجاني بأنه ارتكب جريمة لا اعتبارات سياسية فقد أصبحت الجريمة سياسية، ولا يمكن بحال إقامة الدليل على أن ارتكاب الجريمة كان بدافع سياسى (١٢٣).

٤٨ - (ثانياً) المذهب الموضوعى أو المعيار المادى :

“Le Theorie Objective ou le Critere Objectif”

يحدد هذا المذهب طبيعة الجريمة بطبيعة الحق المعتدى عليه فيها، وبمعنى آخر وفقاً لموضوعها، فالجريمة تعتبر سياسية إذا كان الاعتداء فيها ينصب على نظام الدولة السياسى (١٢٤).

ولذلك فإن الدولة يجب أن تكون هى المجرى عليها فى كل جريمة سياسية (١٢٥)، ولكن بشرط أن يكون الحق المعتدى عليه من الحقوق التى تملكها الدولة بوصفها سلطة عامة، وذلك كحق الدولة فى استقلالها وسلامة أراضيها (حق الامن الخارجى) أو حق الدولة فى نظامها الدستورى (حق الامن الداخلى) (١٢٦).

وتأسيساً على ذلك فإن جريمة الرشوة والتربيع والاخلال بواجبات الوظيفة وجرائم مقاومة الحكام والجرائم المخلة بسير مرفق القضاء تعتبر كلها جرائم عادية وليست جرائم سياسية.

(١٢٣) أنظر الدكتور نجاتى سيد أحمد سند: الجريمة السياسية «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٩٤ وما بعدها.

(١٢٤) أنظر - Li- DECOCQ (André): “Droit pénal général”. paris, Librairie armand colin, 1971, p. 119.

(١٢٥) أنظر الدكتور يسر أنور على: شرح قانون العقوبات «النظريات العامة»، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ٢٥٢ وما بعدها.

(١٢٦) الأستاذ على منصور المحامى: الجرائم السياسية. بحث مقدم الى المؤتمر الرابع للمحاميين العرب سنة ١٩٥٨، مجلة المحاماة، العدد السادس، السنة التاسعة والثلاثون، فبراير ١٩٥٩، ص ٣٢٢.

ويرى أنصار المذهب الموضوعى أنه أجدر بالترجيح لأن التجريم يقوم أساساً على فكرة المصالح القانونية المحمية، ولذلك فإن التمييز بين الجرائم ينبغى أن يقوم على أساس البواعث أو النوايا. هذا بالإضافة إلى أن المشرع لم يمنح الباعث السياسى أية قيمة ولذلك فإنه لا قيمة له قانوناً (١٢٧).

ويضيف أنصار المذهب الموضوعى بأن المعيار الذى يستند إليه فى تحديد طبيعة الجريمة وهو طبيعة المال أو الحق المعتدى عليه أكثر انضباطاً وأكثر دقة فى الكشف عن خطورة مرتكب الجريمة.

ولكن ينتقد المذهب الموضوعى بأنه لا ينظر للجريمة إلا من ناحية الركن المادى فقط، ولا يهتم بالركن المعنوى الذى يتضمن نبل بواعث الجانى، وبذلك فإن هذا المذهب يتنكر لمنشأ فكرة الجريمة السياسية ومبعث مفهومها.

٤٩ - رأينا فى الموضوع :

الرأى لدينا أن المذهب الموضوعى هو أجدر بالترجيح، لأنه يعتمد على معيار واضح وهو طبيعة الحق المعتدى عليه، والذى يمكن الاستدلال عليه بسهولة عند التطبيق.

إلا أننا نرى من جانب آخر أنه لا يجوز اهدار البواعث والغايات النبيلة للمجرم السياسى، فلا يمكن فى تقديرنا التفرقة فى مجال الاجرام السياسى بين الغاية والموضوع، فهما متلازمان فى هذا المجال.

ولذلك فإننا نفضل الأخذ بالمذهب الموضوعى، على أن لا تكون الجريمة سياسية إلا اذا كانت لباعث سياسى، وبذلك يمكن التوفيق بين المذهبين الموضوعى والشخصى، والابقاء على حيوية وقيمة «نظرية الجريمة السياسية».

(١٢٧) أنظر الدكتور عبدالفتاح الصيفى: قانون العقوبات اللبنانى «جرائم الاعتداء على

أمن الدولة وعلى الأموال» بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ٢٥.

الدكتور محمود نجيب حسنى: شرح قانون العقوبات «القسم العام» القاهرة، دار

النهضة العربية. الطبعة الخامسة، ١٩٨٢، بند رقم ٢٨٦، ص ٢٥٤، هامش رقم ٢.

الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند رقم ١٥٨، ص ٢٨٠.

الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات «القسم العام» القاهرة، دار الفكر العربى،

١٩٨٣ - ١٩٨٤، ص ١٢١.

المطلب الثاني

تصنيف الجرائم السياسية

٥٠ - تمهيد وتقسيم :

لقد كان مفهوم الجريمة السياسية متماثلاً في القانون الجنائي الداخلي والقانون الجنائي الدولي، إذ أن المفهوم في الحالتين تعبير عن موقف الرعاية حيال المجرمين السياسيين وعدم جواز تسليمهم.

ولكن لم تلبث اعتبارات مصالح الدولة أن طغت على مفهوم الجريمة السياسية في القانون الدولي، وأصبح حرص الدول على عدم التدخل في شئون بعضها البعض هو أساس قاعدة عدم جواز تسليم المجرمين.

ولذلك فإن مضمون الجريمة السياسية في مجال القانون الجنائي الدولي قد أصبح أكثر شمولاً من مضمونها في القانون الجنائي الداخلي. وقد ترتب على ذلك أن محتوى الجرائم السياسية في القانون الدولي قد يتناول الجرائم السياسية البحتة بالإضافة إلى الجرائم العادية المرتبطة بها.

ولذلك فإنه يبين مدى أهمية تصنيف الجرائم السياسية، حتى يمكن معرفة أنواعها وحكم كل نوع سواء من حيث نظرة الفقه، أو ما استقرت عليه أحكام القضاء.

وسوف نتناول في هذا المبحث موضوع تصنيف الجرائم السياسية على النحو التالي:

الفرع الأول : الجرائم السياسية البحتة.

الفرع الثاني : الجرائم المختلطة.

الفرع الثالث : الجرائم المرتبطة.

الفرع الرابع : الجرائم الاجتماعية.

الفرع الأول

الجرائم السياسية البحتة (١٢٨)

“Le Infraction Purment Politiques”

٥١ - مفهوم الجرائم السياسية البحتة :

إن الجرائم السياسية البحتة هي تلك التي تلحق ضرراً أو خطراً بالصالح العام، ولكنها لا تلحق ضرراً بحق من حقوق الأفراد.

ورفقا لكل من المذهبين الشخصي والموضوعي فإنه توجد طائفة من الجرائم تعتبر سياسية سواء بالنظر الى طبيعة الباعث الذي أوحى الى المجرم بارتكابها، أو بالنظر الى طبيعة الحق المعتدى عليه فيها (١٢٩)، وهي جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل. ويرجع ذلك الى ان الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج هو مساس باستقلالها وسيادتها وهو مساس بكيان الدولة، ويدخل بالطبع في هذه الطائفة جرائم الخيانة والتجسس التي تقع بدافع سياسي. أما الاعتداء على أمن الدولة من الداخل فهو مساس بشكل الحكومة أو نظامها الدستوري أو نظام السلطات العامة، أو حقوق الأفراد الأساسية (١٣٠). ويدخل في هذه الطائفة جرائم محاولة قلب دستور الدولة، وجرائم التزوير الانتخابي وبعض جرائم النشر (١٣١).

(١٢٨) أنظر - GARRAUD (Réne): Précis de Droit criminel^{١٥} éd par pierre GARRAUD, paris, Sirey, 1934, No. 45, p. 110.

(١٢٩) أنظر الدكتور محمد الفاضل: الجريمة السياسية وضوابطها. بحث منشور بمجلة المحاماه، القاهرة، العدد العاشر، السنة الحادية والأربعون، ١٩٦١، ص ١٥٤٦.

(١٣٠) أنظر - BOUZAT (pierre) et PINATEL (Jean): “Traité de droit pénal et de criminologie - Droit pénal générale”. Paris, Dal-loz, T. 1, 1963, No. 148, P. 162.

(١٣١) انظر، Crim 3 Févr, 1955, J. C. P. 1955, 11. 8663; 21 Juillet 1955, D. 1955. 749; Crim. 9 Janvier 1974, B. No, 12; 6 Mar 1974, B., No. 98.

LEVASSEUR (Georges) et DOUCET (Jean-paul): “Le Droit pénal appliqué - Droit pénal général. “Paris, Cujas, T. 1, 1969, p. 167.

الفرع الثاني

الجرائم المختلطة

“Le Infractions Complexes”

٥٢ - مدلول الجرائم المختلطة :

إن الجرائم المختلطة هي تلك التي يقع الاعتداء فيها على صالح فردي ولكنها ترتكب بدافع سياسي^(١٣٢). أي أنها من حيث الركن المادي جريمة واحدة، أما من حيث الغاية فإنها تمس النظام السياسي والمصلحة الفردية في نفس الوقت^(١٣٣).

وتعد جريمة اغتيال رئيس الجمهورية أوضح الأمثلة للجرائم المختلطة. إذ ثار التساؤل حول مدى احتفاظ هذه الجريمة بطبيعتها كجريمة من جرائم القانون العام تغليباً للجانب الموضوعي فيها، أم اكتسابها للصفة السياسية، بالنظر إلى الباعث أو الدافع إلى ارتكابها^(١٣٤).

وقد انقسم الفقه صوب اصفاء الصفة السياسية على جريمة اغتيال رئيس الدولة بهدف سياسي - كالرغبة في هدم النظام السياسي القائم - إلى فريقين:

(١٣٢) أنظر - VIDAL (Georges): “Course de Droit Criminel et de Science pénitentire”, 7^e éd par Joseph MAGNOL, Paris, Librairie arthur rousseau, 1928, No.76, p. 107.

(١٣٣) أنظر - BOUZAT (Pierre) et PINATEL (Jean): Op.cit. No. 150, p. 162.

- DECOCQ (André): Op. cit., p. 122.

(١٣٤) استقرت أحكام محكمة النقض الفرنسية (الدائرة الجنائية) على اعتبار الجرائم المختلطة من جرائم القانون العام، وتبنت في ذلك المذهب الموضوعي فاستبعدت الباعث ولو كان سياسياً من مجال نظرها.

- Crim. 28 Sep. 1970, D. 71, Note chabs.

انظر

ذهب الفريق الأول وهم أنصار المذهب الشخصي الذين ينظرون الى الجريمة المختلطة من زاوية شخصية الجاني وبواعثه الي اصفاء الصفة السياسية على هذه الجريمة وذلك تأسيسا على الباعث السياسي للجريمة(١٣٥).

ويعزز هذا الفريق رأيه بحجة أخرى مؤداها أن اغتيال رئيس الدولة غير موجه في حقيقته ضد رئيس الدولة كفرد، ولكنه موجه اليه كمؤسسة من مؤسسات الدولة السياسية، أي أنه اعتداء على السلطة العامة ممثلا في شخص المجنى عليه.

أما الفريق الثاني وهم أنصار المذهب الموضوعي فأنهم يرتّبون نتائجهم بالنظر الى طبيعة الحق المعتدى عليه وهو حق الحياة، ولذلك فأنهم لا يعبرون الباعث أو الدافع أیه أهمية. وترتّبيا على ذلك فإنهم ينتهون الى أن اغتيال رئيس الدولة جريمة عادية بغض النظر عن بواعث ارتكابها(١٣٦).

(١٣٥) أنظر الاستاذ شاكِر العاني: تحديد الجرائم السياسية والتفريق بينها وبين الجرائم العادية. بحث مقدم للمؤتمر السادس للمحاميين العرب، مجلة للمحاماه، العدد السادس، السنة الحادية والاربعون، فبراير ١٩٦١، ص ٩٦١.

(١٣٦) أنظر

MERLE (Roger) et VITU (André): "Traité de droit criminel - Droit pénal général". Paris, Cujas, 5e éd. T. 1, 1984, No. 392, p. 498.

الفرع الثالث

الجرائم المرتبطة

“Le Infractions Connexes”

٥٣ - مفهوم الجرائم المرتبطة :

إن الجرائم المرتبطة هي جرائم عادية من حيث موضوعها لأن الاعتداء فيها يقع بصفة مباشرة على حقوق فردية خاصة، ولكنها ترتكب بمناسبة حوادث سياسية غالبا ما تكون في ذاتها جرائم سياسية وتربطها بها غاية واحدة (١٣٧).

ويتحقق الارتباط بين الجرائم العادية والجرائم السياسية وذلك بأن تكون الاولى نتيجة مباشرة للعمل السياسي وترتبط معه برابطة السببية المباشرة، وذلك بأن تكون لازمة لانجاح العمل السياسي أو تسهيله، ومثال ذلك أن يقوم الثائرون ضد النظام السياسي بسرقة مخزن للأسلحة يملكه أحد الافراد المرخص لهم بتجارة الاسلحة، وذلك بقصد استخدام هذه الاسلحة في بلوغ أهدافهم وغاياتهم السياسية.

وقد اختلف الفقه حول إضفاء الصفة السياسية على الجرائم المرتبطة، فذهب أنصار المذهب الشخصي إلى اعتبارها جرائم سياسية إذا كان الباعث عليها سياسيا.

أما أنصار المذهب الموضوعي فإنهم يعتبرونها جرائم عادية وذلك بالنظر إلى أنها تمثل اعتداء على الحقوق الفردية (١٣٨).

(١٣٧) أنظر

- LARGUIER (Jean): “Droit pénal général et procédure pénale”
paris, Dalloz, 3e éd, 1970. p. 39.

(١٣٨) أستقر قضاء محكمة النقض الفرنسية (الدائرة الجنائية) في القرن المنصرم على أن الجرائم المرتبطة تعد من جرائم القانون العام .

أنظر

- Crim, 9 mars 1849 S., 1849.1., 209, aFF., général Bréhat;
= Crim., 10 avril 1852: s., 1852 1., 580.

ولكن اعتبار الجرائم المرتبطة بجرائم عادية في نظر المذهب الموضوعي ليس مطلقاً، إذ يرى بعض أنصار المذهب الموضوعي بأنه يمكن أن تقع بعض الجرائم العادية وتكون من مستلزمات الثورة التي هي عمل سياسي. لذلك فقد ظهر مبدأ جديد وضعه معهد القانون الدولي العام في دورة انعقاده في جنيف سنة ١٨٩٢ في المواد من ١ الى ٤ ويقضى بأن «صفة الجرائم التي ترتكب في خلال الثورة متوقفاً على مدى إياحتها في تقاليد الحرب بمقتضى تلك التقاليد، فإذا كانت في سبيل قضية سياسية فهي جرائم سياسية، وإذا كانت تخريباً أو عبثاً تحرمه قوانين الحرب كقتل الأسرى فهي جرائم عادية» (١٣٩).

= وإن كانت محكمة النقض الفرنسية قد عدلت عن هذا الاتجاه في . كم حديث لها حيث قررت بأن الجزاء البدني (أحد عقوبات القانون العام) لا يجوز توقيعه في حالة جريمة شروع في قتل مرتبطة بجريمة إضرار بالأمن الخارجي للدولة.

- LÉGAL (Alfred): "La notion de délit politique". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 2-1960, No. 3, p. 226 et s.

(١٣٩) أنظر

- DENIS (Jean - Bernard): "Le distinction du droit pénal général et du droit pénal spécial." Paris, Librairie général de droit et de jurisprudence, 1977, p. 34.

الفرع الرابع

الجرائم الاجتماعية

“Le Infractions Sociales”

٥٤ - مدلول الجرائم الاجتماعية وأنواعها :

تتميز الجرائم الاجتماعية بأن فاعلها يرتكبها بدافع غير أناني، إذ أن الباعث الذي يدفعه لارتكابها هو رغبته في خدمة الصالح العام، بيد أنه يختلف عن المجرم السياسي بأنه لا يستهدف نظام الحكم ومؤسساته الدستورية، ولكنه يستهدف زعزعة النظام الاجتماعي^(١٤٠).

وتشمل الجرائم الاجتماعية ثلاثة أنواع:

(أولاً) الفوضوية “L'anarchie” :

ترجع الايدولوجية الفوضوية في مصدرها إلى الافكار الاشتراكية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر. ويمارس الفوضويون أيديولوجيتهم ضد طبقة الحكام، وتمارس هذه الايدولوجية عن طريق استخدام وسائل من طبيعتها أحداث خطر عام يقوض أسس كل بنية اجتماعية قائم وذلك بإقتراف سلسلة من الجرائم التي ترمي إلى نشر الذعر بين الناس وترويع أجهزة السلطة^(١٤١).

(١٤٠) أنظر

- BORRICAND (Lacques): “Droit pénal”. paris, Masson et Cie, Editeurs, 1973, p. 48.

(١٤١) أنظر الدكتور جاك يوسف الحكيم : للجرائم السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر السادس للمحاميين العرب، مجلة المحاماه، العدد السادس، السنة الحادية والأربعون ٢ فبراير ١٩٦١، ص ١٠٠٨.

- VIDAL (Georges): Op. cit., No. 76, p. 101, note 1. وأنظر

وقد اتفق الفقه على إخراج الجرائم الفوضوية من نطاق الجرائم السياسية، وذلك تأسيساً على خطورة الوسائل التي يستخدمها الفوضويون سعياً وراء تحقيق أغراضهم السياسية.

وكذلك فقد أجمعت التشريعات الصادرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على أخذ هذه الظاهرة بالشدّة كما استقرّ العرف الدولي على جواز تسليم مقترفي الجرائم الفوضوية.

(ثانياً) الارهاب "Le Terrorisme" :

إن النشاط الارهابي لا يختلف في ركنه المادي عن أية جريمة عادية، بيد أن الباعث على جرائم الارهاب والغرض منها كلاهما سياسي. إلا أن الوسائل التي تستخدم في إقتراف جرائم الارهاب تؤدي الى بث الذعر والرعب وذلك كالانفجارات، ونسف خطوط السكك الحديدية والجسور، وتسميم مياه الشرب، ونشر الأوبئة. كما أن جرائم الارهاب من صنع جماعات من الناس تنتمي في الغالب الى أكثر من دولة واحدة، ولذلك فإن أخطار هذه الجرائم تولد أخطار إعاقّة شاملة^(١٤٢).

ولذلك فإن الفقه والتشريع يكاد يجمع على أن الجرائم الارهابية لا تكتسب الصفة السياسية ولا تندرج تحت مسمى الجرائم السياسية^(١٤٣).

(ثالثاً) الشيوعية "Le Communisme" :

يهدف الشيوعيون الى تحقيق مجتمع إنساني تختفي فيه الطبقات وتنعدم فيه الحاجة إلى وجود الدولة، فتتلاشى وتنهار وتفتنى. ويسعى

PRADEL (Jean): Op. cit., No. 305, p. 311.

(١٤٢) أنظر

DANNEDIEU DE VABRES (H.) Op. cit., No. 208, p. 123 et s.

(١٤٣) أنظر الدكتور محمد مؤنس محب الدين: الارهاب في القانون الجنائي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة المنصورة، ١٩٨٢، ص ٩٩.

الشيوعيون إلى الاستيلاء على مقاليد الحكم في الدولة أولاً، ثم استخدام أجهزة الدولة ذاتها في القضاء على الطبقات فتضمر الدولة ثم تموت.

ويكاد الفقه يجمع على أن جرائم الشيوعية تعد من الجرائم العادية ولا تكتسب الصفة السياسية. وقد اتجه التشريع الفرنسي أيضاً صوب هذا الاتجاه وأيده القضاء الفرنسي.

المطلب الثالث

النتائج المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية

٥٥ - تمهيد :

تتركز قيمة نظرية الجريمة السياسية في النتائج المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية. ولعل أبرز ما تتجلى فيه هذه النتائج يمكن تصنيفه في ثلاثة محاور رئيسية:

٥٦ - (أولاً) من حيث العقاب :

ترددت سياسة العقاب على الجرائم السياسية بين القسوة تارة وبين الرفق تارة أخرى، ففي ظل الحكم المطلق أو التسلطى ذاعت سياسة القسوة والارهاب في معاملة المجرم السياسي، وذلك بالنظر الى خطورة الجرائم السياسية متى نظر الى موضوعها وهو نظام الدولة السياسي. ولذلك فقد كانت العقوبات القاسية مظهراً لتلك الفترة وكانت عقوبة الاعدام تطبق في حالات كثيرة كعقوبات على الاجرام السياسي^(١٤٤).

ولكن وبعد الثورة الفرنسية تغيرت نظرة المجتمع الى المجرم السياسي فظهرت الخطط التي ترمى الى معاملته برفق نظراً للبواعث النبيلة التي دفعت المجرم الى فعله.

ولذلك فإن العقوبات التي توقع في الجرائم السياسية تختلف عن العقوبات التي توقع في الجرائم العادية، وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من الدول ألغت عقوبة الاعدام في الجرائم السياسية^(١٤٥)، كما يميز المجرم السياسي

(١٤٤) أنظر الباب التمهيدي من هذا المؤلف .

(١٤٥) ألغيت عقوبة الاعدام كعقوبة على جريمة التجسس في كل من الصين، أسبانيا، فرنسا، اليونان، فيتنام، الصومال، يوغوسلافيا، وكذلك ألغيت عقوبة الاعدام على جريمة الخيانة في كل من فرنسا، بلجيكا، كندا، سيلان، شيلي، الصين، ساحل العاج، داهومي، أسبانيا، اليونان، الهند، الفلبين ودول أخرى غيرها.

بمعاملة خاصة فلا يكره على العمل البدنى^(١٤٦)، ويحبس فى مكان خاص، وبوجه عام فإنه يتمتع بقدر من الرعاية لا يتمتع بها المسجون العادى.

٥٧ - (ثانيا) من حيث الاختصاص والاجراءات:

تخضع الجرائم السياسية فى بعض النظم القانونية لنظام خاص سواء من حيث الاختصاص أو من حيث الاجراءات.

وقد تردد المشرع الفرنسى صوب إخضاع الجرائم السياسية للنظام القضائى العادى أو نظام القضاء الاستثنائى الذى قد يحقق سرعة فى الاجراءات وإن كان المتهم لا يتمتع بضمانات كافية. قد تبنى المشرع الفرنسى الاتجاه الخاص بنظر الجرائم السياسية أمام محكمة أمن الدولة فى وقت السلم وفقا لقانون ١٥ يناير ١٩٦٣^(١٤٧). على أنه يجوز للسلطات العسكرية فى

= انظر الدكتور يسر أنور على: دراسات فى الجريمة والعقوبة. القاهرة، دار النشر غير مذكورة، ١٩٨٧، ص ٧٦ وما بعدها... وعلى العكس من ذلك صدر قرار من مجلس السوفيت الاعلى بتاريخ ١٢/١/١٩٥٠ يقضى بإعادة عقوبة الاعدام فى جرائم الخيانة العظمى والتجسس والانفصالية، أى الجرائم التى تهدد أمن الاتحاد السوفيتى الخارجى أو الداخلى أو جرائم الارهاب السياسى.

انظر الدكتور عبدالرحيم صدقى محمد حسنى: الارهاب السياسى والقانون الجنائى. بحث بمجلة ادارة قضايا الحكومة، السنة التاسعة والعشرون، العدد الثانى، ١٩٨٥ ص ٦٢.

(١٤٦) وذلك وفقا لنص المادة ٧٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى وفى تطبيق ذلك بالنسبة لاحكام المحاكم الفرنسية.

انظر: (Crim. 12 décembre 1963: D. 1964, 185; Crim 28 -
Septembre 1970: D. 1971, 36, note chabas).

كما أن الادانة فى الجرائم السياسية لا تمنع من الاستفادة من نظام وقف التنفيذ (مادة ٧٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى). ولا تحول الادانة فى الجرائم السياسية دون ممارسة المتهم لمهنته.

(١٤٧) وإن كانت محاكم أمن الدولة قد ألغيت فى فرنسا بمقتضى القانون الصادر فى ٤ أغسطس ١٩٨١ وتختص محكمة الجنايات حاليا بنظر الجرائم السياسية وجرائم القانون العام.

الحالات المنصوص عليها في المادة ١/٦٩٩ من قانون الاجراءات الفرنسي أن تختص بالتحقيق - بعد التنسيق مع النيابة العامة - إذا كانت الواقعة تشكل مساساً بأسرار الدفاع الوطني. أما في حالة الحرب^(١٤٨)، فإن السلطات القضائية العسكرية تختص وحدها بتحقيق الواقعة ويحال المتهم للمحاكمة أمام القضاء العسكري للقوات المسلحة.

ومن حيث الاجراءات في الجرائم السياسية فإنها تكاد تتماثل حالياً مع الاجراءات التي تتبع في جرائم القانون العام، حيث تناح للمتهم بجريمة سياسية نفس الضمانات التي تناح للمجرم بارتكاب جريمة عادية.

٥٨ - (ثالثاً) من حيث نظام تسليم المجرمين^(١٤٩):

إن نظام تسليم المجرمين لم يتقرر في الاصل الا ليطبق على اللاجئين السياسيين، ويرجع ذلك الى التعاون الذي كان قائماً بين رؤساء الدول لتبادل اللاجئين السياسيين باعتبارهم أكثر المجرمين خطورة علي هؤلاء الرؤساء.

إلا أنه وفي ظل الأنظمة الديمقراطية فقد تغيرت النظرة الي المجرم السياسي وأدي هذا الي تقرير معاملته برفق، كما تقرر مبدأ حظر تسليم المجرمين السياسيين^(١٥٠)، وتحرص الدساتير عادة على النص على هذا المبدأ.

- LEVASSEUR (Georges) et CHAVANNE (Albert) et, MON- TREUIL (Jean); "Droit pénal et procedure pénale." Paris, sirey, 8e éd., 1986, No. 44, p. 23.

GLANVITI (françois): ' Temps de paix et temps de guerre انظر (١٤٨) en droit pénal Françias.' Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 1-1969, p. 45 et s

- LEGAL (Alfred): La notion d'infraction polotique au reانظر (١٤٩) ard de l'extradition." Revue de science criminelle et de froit pénal comparé. Paris, Siryey, 4- 1968, NO. 3,p. 84 et s.

GARRAUD (Pierre): Op. cit., No.45, p. 110. Note 16. انظر (١٥٠) DECOCQ (André) Op. cit., p. 119.

VIDAL (Georges): Op. cit., No. 76, p. 103.

المبحث الثانى

موقف القانون الوضعى من إضفاء الصفة السياسية

على جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

٥٩ - تمهيد وتقسيم :

تبين لنا فى المبحث الأول أن تحديد الجريمة السياسية تحديدا قاطعا قد واجه صعوبات كثيرة، إذ ما برحت ضوابط التفرقة بين الجريمة السياسية والجريمة العادية تبدو غائمة متموجة. وقد ألقت هذه الصعوبات بظلالها على التشريعات الوضعية المختلفة، فتباينت مواقفها إزاء تحديد الجريمة السياسية.

وإذا كانت غالبية الفقه قد استقرت على إسباغ الصفة السياسية على عدد كبير من جرائم أمن الدولة من جهة الداخل، إلا أن الأمر يبدو جد مختلفا بالنسبة لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج، إذ أن الكثيرين يرون الآن أنها ترتكب بصفة أساسية ضد الأمة بأسرها وليس ضد مصالح معينة.

ولذلك فقد رأينا أن نعرض لموقف القانون المقارن حتى يمكن الالمام بمدى التطور الذى لحق تلك التشريعات ومقارنتها بالتشريع المصرى للاستفادة بها.

وقد أفردنا لهذه الدراسة مطلبين:

المطلب الأول : موقف القانون المقارن.

المطلب الثانى : موقف القانون المصرى.

المطلب الأول

موقف القانون المقارن

٦٠ - تمهيد وتقسيم :

قامت كثير من الدول بتعديل تشريعاتها المتعلقة بجرائم أمن الدولة من جهة الخارج خلال القرن العشرين، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قصور التشريعات عن ملاحقة جرائم التجسس والخيانة التي ظهرت خطورتها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وقد ترتب على تبديل النظرة صوب هذه الطائفة من الجرائم تعديلا في الاتجاه صوب أسباغ الصفة السياسية عليها.

وسنعرض في هذا المطلب لموقف القانون المقارن في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول : التشريعات الاجنبية.

الفرع الثانى : التشريعات العربية.

الفرع الأول

التشريعات الأجنبية

٦١ - (أولاً) التشريع الفرنسي :

إنصفت جرائم أمن الدولة من جهة الخارج بالصفة السياسية منذ النص على ذلك في المادة ٧ من قانون ٨ أكتوبر ١٨١٠، ثم تأكد هذا الاتجاه بعد إلغاء عقوبة الاعدام في الجرائم السياسية بمقتضى المادة ٥ من دستور ١٨٤٨ .

وقد ظل هذا الاتجاه سائدا حتى تعددت أشكال الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج وظهرت آثارها الخطيرة وخصوصا بعد الحرب العالمية الاولى . وكان من نتيجة ذلك أن تأثر الفقه الجنائي فظهر تيار يدعو الى سلخ الصفة السياسية عن هذه الجرائم . وقد استجاب المشرع الفرنسي جزئياً لذلك فصدر قانون ١٤ نوفمبر ١٩١٨ ونص فيه على وجوب مصادرة أموال الجاني الحاضرة وما يؤول اليه في المستقبل من أموال تكون متحصلة من ارتكاب احدى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج (الخيانة أو التجسس) .

ثم صدر تشريع ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ وشدد عقوبة جريمة التجسس، وإن كان قد أبقى على الصفة السياسية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج .

ويمكن القول بأن التغيير الجذري الذى طرأ على النظرة إلى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج يبدأ من تشريع ١٧ يونيو ١٩٣٨، إذ قرر المشرع في المادة ٨٤/٤ من القانون المذكور نزع الصفة السياسية عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج والمنصوص عليها في المواد من ٧٥ - ٨٣ على أن تعامل هذه الجرائم معاملة الجرائم العادية، وإن كان الاختصاص بنظرها ينعقد للقضاء العسكرى .

وقد استقر المفهوم السابق خاصة بعد صدور قانون ٢٩ يوليو ١٩٣٩ إذ أكد هذا القانون على أن هذه الطائفة من الجرائم تعتبر من جرائم القانون

العام (١٥١)، بل أن القانون المذكور أعاد تطبيق عقوبة الاعدام مرة أخرى في الجرائم السياسية (١٥٢).

وأخيراً صدر تشريع ٤ يونيو ١٩٦٠ الذي وحد مفهوم أمن الدولة من جهة الداخل والخارج، وقد نص التشريع المذكور على إعادة عقوبة الاعدام لجريمتي الخيانة والجاسوسية (١٥٣). وبذلك يكون التشريع الأخير قد استقر على نزع الصفة السياسية عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

٦٢ - (ثانياً) التشريع البلجيكي:

يتبنى قانون العقوبات البلجيكي الاتجاه الليبرالي في مجال نظرية الجريمة السياسية، ولكنه لم يورد تعريفاً للجريمة السياسية، ولذلك فقد نشط الفقه صوب إيجاد معيار لهذه الجريمة. ويتجه الفقه والقضاء في بلجيكا صوب تبني المعيار الموضوعي في تحديد الجريمة السياسية (١٥٤).

(١٥١) في ظل قانون ٢٩ يوليو ١٩٣٩ حكمت إحدى المحاكم الفرنسية بأن جريمة الخيانة ليست سياسية أو عسكرية، ولكنها جريمة من جرائم القانون العام وإن كانت ذات طبيعة خاصة.

انظر (Ch. des mises, 17 janv. 1947. j. c. p. 1947, 11. 3664). وقد تأيد ذلك بحكم آخر يقرر بأن الجرائم العاسة بالأمن الخارجي كالخيانة والتجسس تعتبر من جرائم القانون العام وتطبق عليها العقوبات المقررة لجرائم القانون العام.

انظر (Ch. des., mises, 29 avr., 1947. j. c. p. 1947., j. 468)

DONNEDIEU DE VABRES (H.): Op. cit. , No.210, p. 127.

(١٥٢) انظر LEVASSEUR (Georges) et CHAVANNE (Albert) et MON-

TREDIL (Jean): Op. cit., No. 44, p. 22.

(١٥٣) صدر القانون رقم (٨١ - ٩٠٨) في ٩/١٠/١٩٨١ وينص على إلغاء تطبيق عقوبة الاعدام واستبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.

(١٥٤) حكمت محكمة النقض البلجيكية بأن جرائم القتل أو الإصابات التي يتخلف عنها جروح والمرتبطة بجرائم سياسية لا تعتبر جرائم سياسية.

انظر - Cass. 7 Septembre 1935 (Pas, 1935, 1, 334).

- Cass. 17 Septembre 1973 (pas. 1974, 1, 39).

وتخرج جرائم أمن الدولة من جهة الخارج من نطاق الجرائم السياسية، وتختص بنظرها محكمة الجنايات شأنها شأن الجرائم العادية. كما أن الاجراءات الخاصة بالجرائم السياسية هي نفس الاجراءات التي تتبع في الجرائم العادية حيث يكفل القانون حق الدفاع كاملا للمتهم أمام المحكمة (المادة ٩٨ من الدستور البلجيكي)، وازضافة الى ذلك فإن القانون البلجيكي يحظر تسليم المجرمين السياسيين^(١٥٥).

٦٣ - (ثالثا) التشريع الايطالى :

عرف التشريع الايطالى الجريمة السياسية، إذ نص فى المادة ٣/٨ من قانون عقوبات ١٩٣٠ على أن الجريمة السياسية هي «كل فعل يضر بمصلحة سياسية من مصالح الدولة، أو بحق سياسى من حقوق المواطنين، وتعتبر كذلك جريمة سياسية كل جريمة عادية وقعت بدافع سياسى كلى أو جزئى».

وقد أكد المشرع الايطالى إتجاهه صوب نزع الصفة السياسية عن جرائم أمن الدولة بمقتضى قانون ٢٨ سبتمبر ١٩٣٤ حيث تقرر عقوبة الاعدام لعدد كبير من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج. إلا أنه بصدر قانون ١٠ اغسطس ١٩٤٤ فقد ألغيت عقوبة الاعدام بوجه عام فى جميع الجرائم^(١٥٦).

٦٤ - (رابعا) بعض تشريعات أجنبية أخرى :

إتجهت بعض التشريعات الأجنبية الأخرى صوب نزع الصفة السياسية عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج ومنها القانون الالمانى والرومى والرومانى والتشيكوسلوفاكى واليوغوسلافى.

(١٥٥) أنظر

- DOUCET (Jean-paul): "Précis ds droit pénal général". Liegé, presses universitaires de Ligé, 1979, p. 245.

(١٥٦) أنظر

PAPADATOS (Pierre. A.): "Le Delit politique - contribution a l'etude des crimes contre l'Etat". Thèse, Genève, Librairie e. Droz., 1955. p. 93.

٦٥ - ملاحظات :

يبين لنا من استعراض القوانين الاجنبية ماياتى:

(أ) أن كثيراً من التشريعات الاجنبية قد استقرت على إستبعاد جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج من طائفة الجرائم السياسية، إذ أنها ليست نوعاً من النشاط السياسى ولكنها خيانة ضد الوطن يستحق مرتكبها أشد العقاب.

(ب) أن كثيراً من التشريعات الاجنبية قد ألغت عقوبة الاعدام سواء فى الجرائم العادية أو السياسية، وإن كان هذا لاينفى أن هذه التشريعات قد استقرت على نزع الصفة السياسية عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج حيث ظلت هذه الجرائم لا تتمتع بالمميزات التى يقررها المشرع للمجرم السياسى.

الفرع الثاني

التشريعات العربية

٦٦ - (أولاً) القانون الكويتي :

نص المشرع الكويتي على عقوبة الاعدام لعدد كبير من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج (مادة ٨١ من قانون العقوبات الكويتي) وكذلك نص القانون على امتناع تطبيق الظروف القضائية في عدد آخر منها (مادة ٨٢ من قانون العقوبات الكويتي).

ولم يورد التشريع الكويتي تعريفاً للجريمة السياسية، ولكن الدستور الكويتي نص في المادة ٤٤ على أن «تسليم اللاجئين السياسيين محظور». ولا توجد نصوص أخرى في القانون الكويتي يمكن الاستهداء بها للقول بأن هناك نظرية مستقرة للجريمة السياسية في ذلك القانون^(١٥٧). وإن كان استبعاد النصفة السياسية عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج واضح من معاقبة المشرع على عدد كبير منها بعقوبة الاعدام التي تأبأها الجرائم السياسية.

٦٧ - (ثانياً) القانون اللبناني :

عرف المشرع اللبناني الجرائم السياسية في المادة ١٩٦ من قانون العقوبات بأنها «الجرائم المقصودة التي أقدم عليها الفاعل بدافع سياسي، وهي كذلك الجرائم الواقعة على الحقوق السياسية العامة والفردية، مالم يكن الفاعل قد انتقد لدافع أناني دنيء».

ويبين من ذلك أن المشرع اللبناني قد جمع بين المذهبين الشخصي والموضوعي في تعريف الجريمة السياسية البحتة.

كذلك نص المشرع اللبناني في المادة ١٩٧ من قانون العقوبات على أن «بعد جرائم سياسية المركبة أو الملازمة لجرائم سياسية مالم تكن من

(١٥٧) أنظر الدكتور عبد المهيم بكرة: جرائم أمن الدولة الخارجى، دراسة في القانون الكويتي والمقارن، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص ١٢.

أشد الجنايات خطورة من حيث الاخلاق والحق العام، كالقتل والجرح الجسيم والاعتداء على الاملاك إحراقاً أو نسفاً أو إغراقاً والسرقات الجسيمة ولا سيما ما ارتكب منها بالسلاح، وكذلك الشروع فى تلك الجنايات(١٥٨).

وقد استبعد القانون اللبناني جرائم أمن الدولة من جهة الخارج من نطاق الجرائم السياسية، ويبين ذلك من صريح نص الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات اللبناني.

٦٨ - (ثالثاً) القانون الليبي:

تنص المادة ٤٩٣ مكرر (أ) من قانون العقوبات الليبي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٢ على تعريف الجريمة السياسية بأنها كل جريمة تمس بمصلحة سياسية للدولة أو بحق سياسى لاحد الافراد أو كل جريمة عادية يكون يكون الدافع الاساسى لارتكابها سياسياً.

ومفهوم النص سالف الذكر أن قانون العقوبات الليبي يأخذ بكل المذهبين الموضوعى والشخصى(١٥٩).

أما عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج فانها لا تكتسب الصفة السياسية فى ظل قانون العقوبات الليبي حيث يقرر القانون عقوبة الاعدام لكثير من جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج وهى عقوبة تأبأها الجرائم السياسية على النحو السابق ذكره.

٦٩ - (رابعاً) القانون العراقى:

تنص المادة ٢١ من قانون العقوبات العراقى رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على تعريف الجريمة السياسية بأنها الجريمة التى ترتكب يباعث سياسى أو تقع على الحقوق السياسية العامة او الفردية وفيما عدا ذلك تعتبر الجريمة

(١٥٨) أنظر الدكتور عبدالفتاح مصطفى الصيفى: المرجع السابق، ص ٢٦٩ وما بعدها.
(١٥٩) أنظر حسين جميل: نحو قانون عقابى موحد للبلاد العربية دراسة ونقد، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٤ - ١٩٦٥، ص ٣٥٥، ٣٥٦.

عادية. ومع ذلك لا تعتبر الجرائم التالية سياسية ولو كانت قد ارتكبت بباطح سياسي.

(ب) الجريمة الماسة بأمن الدولة الخارجي.

وبذلك يكون المشرع العراقي قد حذا حذو التشريعات الحديثة واستبعد الجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة الخارج من نطاق الجرائم السياسية^(١٦٠).

٧٠ - (خامساً) القانون السوري:

عرفت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات السوري الجريمة السياسية بمايلي:

١ - الجرائم السياسية هي الجرائم المقصودة التي أقدم عليها الفاعل بدافع سياسي.

٢ - وهي كذلك الجرائم الواقعة على الحقوق السياسية العامة والفردية مالم يكن الفاعل قد انتقاد لدافع أناني نئي.

وبذلك يبين أن المشرع السوري قد عرف الجريمة السياسية تعريفاً واسعاً، وذلك على النسق الذي سار عليه القانون الايطالي، واللبناني^(١٦١).

وقد استبعدت المادة ١٩٧ من قانون العقوبات السوري من نطاق الجرائم السياسية «الجرائم الواقعة علي أمن الدولة من الخارج، والمنصوص عليها في المواد من ٢٦٣ - ٢٩٠ من قانون العقوبات السوري.

٧١ - ملاحظات :

يبين لنا من العرض السالف ذكره لقوانين الدول العربية مايلي:

(١٦٠) أنظر سعد ابراهيم الاعظمي: جرائم التجسس في التشريع العراقي «دراسة مقارنة»، بغداد، لم يذكر دار النشر، ١٩٨١، ص ٥٩، ٦٠.

(١٦١) أنظر الدكتور عبدالوهاب حومد: الاجرام السياسي، بيروت دار المعارف بلبنان، ١٩٦٣، ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(أ) أن بعض التشريعات العربية قد فضلت الاتجاه نحو تعريف الجريمة السياسية في صلب تشريعاتها، وذلك كالتشريع اللبناني والعراقي والسوري والليبي. وهو اتجاه حسن إلى حد كبير، إذ أنه يبين على نحو واضح خيار المشرع إزاء الاتجاهات المختلفة لتحديد الجريمة السياسية.

(ب) تبنى المشرع في بعض التشريعات العربية الاتجاه نحو الأخذ بمذهب معين للتمييز بين الجريمة السياسية والجريمة العادية، وذلك كالتشريع اللبناني والليبي والعراقي والسوري، إذ ظهر اتجاه المشرع واضحاً في تلك التشريعات صوب الأخذ بالمذهبين الشخصي والموضوعي معاً، وأدى هذا إلى حسم الخلاف الذي ثار في الفقه والقضاء حول هذا الموضوع.

(ج) أن بعض التشريعات العربية قد نصت على استبعاد جرائم أمن الدولة من جهة الخارج من نطاق الجرائم السياسية وذلك كالتشريع اللبناني والعراقي والسوري. وبذلك يكون المشرع قد حسم اتجاهه على نحو قاطع لا يحتمل الاجتهاد أو التأويل. أما التشريعان الليبي والكويتي فلم يتضمنا نصاً يفيد ذلك، وإن كان مضمون النصوص التشريعية الخاصة بمعاقبة الفاعلين في بعض جرائم أمن الدولة من جهة الخارج بعقوبة الاعدام يفيد ضمناً اتجاه المشرع صوب نزع الصفة السياسية عن هذه الجرائم نظراً لأن الجرائم السياسية تأبى بطبيعتها هذه العقوبة.

المطلب الثاني

موقف القانون المصرى من إضفاء الصفة

السياسية على جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

٧٢ - مفهوم الجريمة السياسية فى التشريع المصرى:

لم يتضمن التشريع المصرى تعريفاً يحدد مفهوم الجريمة السياسية، وترتب على ذلك أن القى عبء تحديد ماهية الجريمة السياسية على الفقه والقضاء.

وإذا كان الهدف من تعريف الجريمة السياسية هو تحديد مفهومها ووضع الضوابط إزاء التفرقة بينها وبين الجرائم العادية، فإنه يمكن أن نتلمس اتجاه المشرع المصرى من خلال تعرضه لتنظيم بعض النظم القانونية.

وعلى سبيل المثال فإن المشرع المصرى قد أفصح عن اتجاهه صوب الأخذ بمذهب معين وذلك حال تنظيم المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية، فقد نص فى المادة الأولى منه على ما يأتى، يعفى عفواً شاملاً عن الجنايات والجناح والشروع فيها التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد، وذلك فى المدة بين ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ و ٢٢ يوليو ١٩٥٢. وتأخذ حكم الجريمة السياسية كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منها التأهب لقطعها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة أو ايوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة، ولا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٧٧ إلى ٨٥ ومن ٢٣٠ إلى ٢٣٥ ومن ٢٥٢ إلى ٢٥٨ من قانون العقوبات.

مفاد النص سالف الذكر أن المشرع المصرى قد تبنى المذهب الشخصى فاعتبر الجريمة سياسية متى كان الباعث عليها والغرض منها سياسياً بصرف النظر عن طبيعة الحق المعتدى عليه^(١٦٢).

(١٦٢) أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات، القسم العام، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٨٣، ص ١٥٦.

ويبين من دراسة المرسوم بقانون سالف الذكر ما يأتي:

١ - أن المشرع لم يأخذ بالمذهب الشخصي بصفة مطلقة، إذ تبني المشرع أيضاً المذهب الموضوعي وذلك في حالة ما إذا كانت الجريمة من جنائيات القتل العمد أو الحريق العمد فاستبعدهما من عداد الجرائم السياسية، واعتبرهما جرائم عادية حتى ولو كان الباعث عليهما أو الغرض منها سياسياً (١٦٣).

٢ - استبعد المشرع الجرائم العاسة بأمن الدولة من جهة الخارج من نطاق العفو، وذلك تأسيساً على أن هذه الجرائم ليست موجهة ضد الحكومة وإنما موجهة ضد الوطن مما يخرجها من طائفة الجرائم السياسية (١٦٤).

٣ - أن المشرع استبعد من نطاق الجرائم السياسية ما يرتكب من جرائم بدافع شخصي، ويستهدف قاعلاً تحقيق غايات شخصية (١٦٥).

٤ - أن المشرع قد استبعد طائفة الجرائم الاجتماعية (جرائم الارهاب والشيوعية) من نطاق الجرائم السياسية (١٦٦).

(١٦٣) حكمت محكمة النقض (الدائرة الجنائية) بأن هذا الاستثناء مقصور على الجريمة الكاملة، أما الشروع في القتل فإن قانون العفو يسرى عليه متى كان الدافع اليه سياسياً.

انظر (نقض ١٠ مايو ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٠٥، ص ٦٠٤).
(١٦٤) أكدت أحكام النقض ما اتجه اليه المشرع من استبعاد جرائم أمن الدولة من جهة الخارج من نطاق الجرائم السياسية أنظر (نقض ٧ يوليو ١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٢ ص ٨٤٠) وكذلك فقد نص قانون الجنسية المصري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ على جواز إسقاط الجنسية المصرية عمن يرتكب جريمة من جرائم الاعتداء على أمن الدولة (م ١٤، ١٥) انظر محمود إبراهيم اسماعيل: المرجع السابق، ص ٨.

(١٦٥) أنظر د. نجاتي سيد أحمد سند: المرجع السابق، ص ٥١٣.

(١٦٦) انظر نقض ٧ يوليو ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٨٤ ص ١١٤٠، ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٨ ص ٨١.

٥ - تكتسب الجريمة العادية الصفة السياسية إذا كانت مرتبطة بجريمة سياسية، وذلك بشرط أن تكون الجريمة الأخيرة هي الجريمة الأصلية (١٦٧).

وقد أخذ المشرع المصري ببعض النتائج التي تترتب على التفرقة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية، ومن ذلك مانص عليه المشرع المصري من حظر تسليم المجرمين السياسيين في المادة ٥٣ من دستور ١٩٧١.

أما في مجال المعاملة العقابية لمرتكبي الجرائم السياسية فإن المشرع المصري لم يميز في العقاب من حيث درجة العقوبة أو نوعها بين مرتكبي الجرائم السياسية ومرتكبي الجرائم العادية (١٦٨).

٧٣ - رأينا في موقف المشرع المصري :

١ - نرى أنه يجب على المشرع أن يتدخل لتحديد ماهية الجريمة السياسية بنص قاطع، وعلى المشرع في هذه الحالة أن يختار مذهباً أو معياراً لتحديد الجريمة السياسية وذلك حتى يتحقق الاستقرار التشريعي، وحتى يتسنى تطبيق نص المادة ٥٣ من دستور ١٩٧١ الخاص بحظر تسليم المجرمين السياسيين والتي تتطلب أصلاً تحديد المجرم السياسي والجريمة السياسية.

٢ - سبق أن قدمنا أننا نفضل الانحياز إلى المذهب الموضوعي بصفة أساسية للتمييز بين الجريمة السياسية والجريمة العادية، وقدمنا كذلك بأننا لانرى إغفال المذهب الشخصي تماماً في مجال تحديد الجريمة السياسية (١٦٩).

(١٦٧) حكمت محكمة النقض بأن جريمة سب رئيس الوزراء ليست جريمة سياسية لأنها ارتبطت في إحدى القضايا بجريمة تحريض على التوقف عن العمل وتحريض على التجمهر وتحريض على الاتلاف والجرائم الزخيرة غير سياسية. انظر نقض ٧ يوليو ١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية ج٢، طعن رقم ٢١ س ٢٣ ق، ص ٨٣٨.

(١٦٨) كان القانون يقرر معاملة خاصة للمسجونين السياسيين المحكوم عليهم في جرائم النشر داخل السجون، وإن كان قد ألغى ذلك في قانون تنظيم السجون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦.

(١٦٩) انظر ما سبق بشأن معيار الجريمة السياسية .

٣ - يجب على المشرع أن يتدخل بنص صريح لاستبعاد جرائم أمن الدولة من جهة الخارج من نطاق الجرائم السياسية وذلك لخطورتها على الأمة ككل ومساسها بكيان الدولة، وذلك إقتداء بتشريعات عديدة سبق لنا أن عرضنا لها وخصوصاً التشريعات العربية - التشريع اللبناني والعراقي والسوري - التي نصت صراحة في صلب تشريعاتها على هذا الامر.

القسم الأول

الحماية الجنائية لأسرار الدولة

في التشريع المقارن

٧٤ - تمهيد وتقسيم :

شهدت نهاية القرن المنصرم أولى المحاولات التشريعية لاحاطة أسرار الدولة بالحماية الجنائية، وقد تبلور ذلك في تشريع التجسس الصادر في فرنسا بتاريخ ١٨ أبريل ١٨٨٦^(١).

وينشط المشرع عادة إلى تناول التشريعات المتضمنة لهذه الطائفة من الجرائم بالتعديل والاضافة كلما تأزمت الأمور وبانت تنذر باشتعال نيران الحرب، فإذا ما اشتعلت نيرانها بالفعل إمتدت يده اليها ثانية، وما يزال أثناء فترة القتال يعود اليها من حين إلى آخر حتى تضع الحرب أوزارها.

ولقد تابعت غالبية التشريعات الأوربية سواء المنتمية للنظام اللاتيني أو الانجلوسكسوني هذا التطور وبخاصة منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)^(٢). إلا أن المشرع المصري لم يتحرك لاعادة النظر في هذا الباب من

(١) أنظر - BOITARD: op. cit., No. 170, p. 222.

- GARÇON (Emile): C. pén. ann., T. 1. généralités, No. 13, p. 245.

(٢) ومنها على سبيل المثال التشريع البلجيكي لحماية أسرار الدولة الصادر في ٤ اغسطس ١٩١٤، والتشريع الأمريكى لحماية أسرار الدفاع الصادر في ١٩١٧، والتشريع البريطانى لحماية الأسرار الرسمية الصادر في ١٩٢٠، والتشريع التركى الصادر في ١٩٢٦، والتشريع الايطالى الصادر في ١٩٣٠، والتشريع السويسرى الموحد لحماية أسرار الدولة الصادر في ٢١ يونيو ١٩٣٥.

قانون العقوبات إلا فى سنة ١٩٤٠ (٣) ، أى بعد نشوب الحرب العالمية الثانية التى شهدت تغييراً كبيراً فى التشريعات المتعلقة بحماية أسرار الدولة فى كثير من دول العالم .

ونظراً لأهمية التشريعات المقارنة، وبحكم أن لها فضل السبق فى مضممار حماية أسرار الدولة، فقد رأينا أن تكون دراستنا فى هذا القسم عن الحماية الجنائية لاسرار الدولة فى التشريع المقارن .

وسوف نتناول فى الباب الأول من هذا القسم نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة ونحاول فى هذه الدراسة أن نستخلص الضوابط التى توصل إليها التشريع المقارن فى إسباغ الحماية الجنائية على أسرار الدولة، بحيث تفى هذه الحماية بمتطلبات الأمن الوطنى من ناحية، دون أن تنتقص من حقوق المواطن فى المعرفة والمعلومات من ناحية أخرى .

أما فى الباب الثانى فإننا سنقوم بتحليل النصوص الموضوعية لجرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريع المقارن، بقصد التوصل إلى ما يميز هذه التشريعات وذلك للأخذ بها فى تشريعنا الوطنى إن كان لها محل .

ولذلك فإننا سوف نعالج هذين الموضوعين على النحو التالى :

الباب الأول : نطاق الحماية الجنائية لاسرار الدولة .

الباب الثانى : جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريع المقارن .

(٣) لم تتضمن قوانين ١٨٨٢ ، ١٩٠٤ أية مواد بشأن حماية أسرار الدولة، وفى سنة ١٩٢٧ أضيفت للقانون الأخير مادتان هما المادة ٨٢ بشأن التوصل بالرشوة أو الغش أو الاكراه إلى اختلاس رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانى وتسليمها الى العدو، أو الى مأمورى دولة أجنبية، والمادة ٨٥ بشأن امتداد احكام جرائم هذا الباب اذا ارتكبت اضرار ببلاد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك، ويمكن القول بأن التشريع رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ هو أول تشريع يتناول موضوع حماية أسرار الدفاع فى مصر وقد أفلح هذا القانون فى هذا السبيل الى حد بعيد .
انظر محمود ابراهيم اسماعيل : المرجع السابق، ص ٨ .

الباب الأول
نطاق الحماية الجنائية لاسرار الدولة
في التشريع المقارن

٧٥ - تهديد وتقسيم :

لا تحظى أسرار الأفراد أو المجتمع بالحماية القانونية في كل الأحوال، فتقدير مدى أهمية ذلك يرتبط بتحديد المصالح الجديرة بالحماية الجنائية ووفقاً لظروف كل مجتمع، فإذا قدرت الدولة أن المصلحة تقتضي أقصى مراتب الحماية القانونية عبرت عن ذلك بالجزاء الجنائي.

ولذلك فإن نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة يتحدد بالنظر إلى ما هيئها، لاختيار ما يصلح منها لاضفاء الحماية التشريعية عليه حرصاً على تحقيق مصالح معينة يتوخاها الشارع.

ومن ثم فإنه يجب القيام أولاً بتصنيف الأسرار التي يقدر المشرع أنها قد بلغت قدراً من الأهمية سواء بالنسبة للجماعة، أو للفرد فيمد إليها مظلة الحماية الجنائية.

وتتبعوا أسرار أمن الدولة مكاناً مرموقاً بين باقى الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية، فهي تأتي في طليعتها من حيث التجريم والعقاب، ذلك أنها تؤثر على سلامة وكيان الدولة في المقام الأول.

إلا أن الدولة قد تسرف في بعض الأحوال في تحديد نطاق الحماية الجنائية لأسرارها، ولا يكون ذلك عادة إلا على حساب الحريات، فالمساحة الكلية المخصصة لحيهما محددة، ولذلك فإنه يجب البحث عن صيغة ملائمة للتوفيق بين الهدفين، وهذا ما سنتناوله بالدراسة في التشريعات المقارنة لتحليله وأستخلص أهم نتائجها.

ولذلك فإننا سوف نستعرض في هذا الباب موقف التشريعات المقارنة من هذه الموضوعات على النحو التالي:

الفصل الأول : تصنيف الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية.

الفصل الثاني : مفهوم أسرار الدولة .

الفصل الثالث : حماية أسرار الدولة وحرية المعلومات .

الفصل الأول

تصنيف الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية

٧٦ - تهديد وتقسيم :

أفرز التطور العلمى الهائل لاساليب وأجهزة التصنت عن تهديد كبير للأسرار العامة للدولة ولأسرار الأفراد الخاصة، فأصبح كتمان هذه الأسرار والمحافظة عليها أمرا بالغ الصعوبة.

وقد اختلفت طرق حماية الأسرار، فمن ناحية اتخذت الدولة الاحتياطات الفنية والتكنولوجية المناسبة لمنع تسرب المعلومات التى يجب أبقاؤها فى طى الكتمان. ومن ناحية أخرى أرادت الدولة بسن التشريعات الكفيلة بحماية الأسرار العامة والخاصة ذات الأهمية.

ويمكن تقسيم الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية إلى طائفتين، الأولى طائفة الأسرار العامة، والثانية طائفة الأسرار الخاصة، ويستند هذا التقسيم إلى طبيعة المصالح التى يقع عليها الاعتداء فهى إما مصالح قانونية للمجتمع أو مصالح قانونية للأفراد^(٤).

وسوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالى :

المبحث الأول : الأسرار العامة .

المبحث الثانى : الأسرار الخاصة.

(٤) يستند هذا المعيار إلى المصلحة المحمية كمعيار يتخذ لتجميع الجرائم التى تهدف إلى مصلحة واحدة من جوانبها المتعددة. وذلك لأن البحث عن تقسيم بديل يستمد مآنته من نوع العدوان أو حجمه أو غير ذلك من المعايير التى تفتقر إلى الموضوعية لم يؤد إلى نتائج أفضل.

أنظر الدكتور مأمون محمد سئمة، جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة فى ضوء المنهج الغائى. بحث فى مجلة القانون والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٦٩، ص ١٠ وما بعدها.

المبحث الأول الأسرار العامة

٧٧ - تمهيد وتقسيم :

تحفل الأسرار العامة المتمثلة في المسائل المتصلة بالمصالح العليا للدولة بقدر من الرعاية والعناية يفوق غيرها، وذلك بقصد المحافظة عليها والاهتمام بصيانتها.

فلا يتصور أن تقوم الدولة بمباشرة نشاطها بواسطة أجهزتها المختلفة دون أن تضفي السرية على كثير من القرارات والوقائع التي يترتب على إعلانها إضرار بالمصلحة العامة.

ولذلك فإن الدولة تفرض على الأشخاص العاملين في خدمتها بعض القيود المتمثلة في إلزامهم بكتمان ما نما إلى علمهم من معلومات كان السبب الرئيسي في معرفتهم بها كونهم عاملين في خدمتها.

وعلى ذلك فإن المشرع لم يتوان عن رصد الآثار الناجمة عن إفشاء هذه الآثار، فأفرد لها التشريعات التي تكفل الضمانات القانونية لحمايتها جنائياً، مقررأ أشد العقوبات لمرتكبيها حرصاً على وجود الدولة واستمرار بقائها بين الدول.

وسوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالي :

المطلب الأول : أسرار أمن الدولة .

المطلب الثاني : أسرار التحقيقات الجنائية .

المطلب الثالث : الأسرار الإدارية .

المطلب الرابع : الأسرار البرلمانية .

المطلب الأول

أسرار أمن الدولة

٧٨ - أنواع أسرار أمن الدولة :

إن تطورات الحروب ومقتضيات الحياة الدولية أوجبت كتمان معلومات كثيرة من النواحي السياسية والاقتصادية والعلمية والصناعية، وذلك لما قد ينجم عن إفشائها ومعرفتها وإطلاع الدول الأجنبية عليها من أضرار ومخاطر. فلم تعد الأسرار التي يجب أن تظل مكتومة حرصاً على سلامة الدولة لتقتصر على الشؤون الحربية الصرفة، وإنما تجاوزتها إلى ميادين أرحب وآفاق أوسع.

فلم تقتصر الدوائر المختصة بجمع وتحليل المعلومات في الدول المختلفة على البحث عن تنظيم الجيوش الأجنبية واستقصاء المعلومات عنها، واستثمارها لخدمة مصالح الدفاع عن الوطن فقط، وإنما تجاوزت ذلك إلى كل ما يهم أمن الدولة الخارجى من معلومات وبيانات عن سلوك الدول الأخرى وطاقاتها وقواها، وتدابيراتها في جميع الحقول والميادين.

ولا شك أن الطابع العسكرى للمعلومات والمتعلق بأسرار الدفاع بصفة مباشرة، وذلك مثل أماكن المطارات الحربية ورسوم الاستحكامات العسكرية ومصانع الأسلحة وخطط الدفاع والهجوم العسكرية، له مكانة هامة لدى أجهزة الاستخبارات في الدول المختلفة. إلا أن تنوع الحروب الحديثة واتساع نطاقها أوجب بقاء أمور عديدة ومعلومات متنوعة في طي الكتمان.

وسنعرض فيما يلى لأنواع أسرار أمن الدولة التي تحرص الدول على بقائها في طي الكتمان.

٧٩ - (أولاً) المعلومات السياسية :

وتتضمن في المقام الأول المعلومات الدبلوماسية المتعلقة بتكوين البعثات الدبلوماسية للدولة، وطبيعة السياسة الخارجية ومحاورها الرئيسية، والدول

للمتحالفة معها، وتعليمات وزارة الخارجية للسفراء والقناصل بالخارج،
والرسائل الدبلوماسية^(٥).

كما تتضمن المعلومات السياسية الاهتمام بماهية القوى السياسية في
الدولة، واتجاهات زعمائها وتوجهاتهم السياسية، وتقدير عوامل القوى المعنوية
المؤثرة في تكوين الرأي العام في الدولة، وطاقة هذه القوى المؤثرة من أحزاب
ومنظمات على مواجهة العدو أو مهادنته.

كذلك فإن المعلومات المتعلقة بتقدير قوى الطوائف الدينية والقوميات
والتركيبة الاجتماعية لكافة قوى الشعب وأهم القضايا التي يمكن أن تثير
الخلاقات المذهبية أو العرقية أو الطائفية في الدولة قد تكون لها أهمية كبيرة
لدى الدول الأخرى.

٨٠ - (ثانيا) المعلومات العسكرية :

سبق لنا أن ذكرنا أن المعلومات العسكرية تمثل أهمية كبيرة لتقدير
القدرة العسكرية لأية دولة.

فالمركز الحربي للدولة يقوم على عدة عناصر منها القوة المعدة للقتال
فعلا، عاملة أم احتياطية، ونظام التجنيد الذي يؤدي إلى تميمتها أو انقائها،
ونظام التدريب والتسلح^(٦).

بل أن الارتباطات العسكرية للدفاع المشترك تكون من عناصر المركز
الحربي، لأن القوات الحليفة تعد من دعائم المساندة لبعضها، سواء في جانبها
الاستراتيجي أو التكتيكي، لأن الجانب الاستراتيجي وحده على الأقل يشمل
مجموع القوات الممتدة ووسائل إمدادها من العتاد والعناصر البشرية.

(٥) أنظر

- GARCON (Emile): C. pén. ann., 2e éd. par Rousselet patin et
Ancel, T. 1, art. 78, no. 8, p. 331 et s.

(٦) أنظر الدكتور عبدالمهيمن بكر سالم: في الاتصال غير المشروع بالدول الأجنبية، بحث
منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة الثامنة، العدد الثاني، يوليو ١٩٦٩،
بلد رقم ٤، ص ٢٦٠.

كما تشمل أوامر القتال ونوعية الأسلحة ومدى الكفاءة القتالية للضباط والجنود. بل أن مدى اهتماماتهم ودائرة صداقاتهم قد تكون في بعض الأحيان ضمن المعلومات العسكرية المطلوبة^(٧).

٨١ - (ثالثا) المعلومات الاقتصادية :

ويقصد بها مجموعة البيانات الخاصة بالسياسات المالية للدولة، وحالة المواد التموينية والمخزون الاستراتيجي من كل مادة تموينية، والحالة النقدية. وتفيد هذه المعلومات في تنظيم الأساليب المختلفة للحصار الاقتصادي والتجاري والنقدي^(٨).

كما تشمل المعلومات الاقتصادية معرفة القدرات الصناعية والمصادر الطبيعية، بل المعلومات عن الخواص الطبيعية للدول مثل صلاحية مياه الانهار أو كيفية تكوين التربة^(٩).

٨٢ - (رابعا) المعلومات الصناعية والعلمية :

تمثل المعلومات المتعلقة بالصناعات الحربية الخاصة بتطوير الأسلحة التقليدية أو النووية أهمية بالغة في كل دولة.

(٧) أنظر الأستاذ أحمد هاني : الجاسوسية بين الوقاية والعلاج، القاهرة، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٤، صفحة ١٠٠.

(٨) نظر لأهمية حماية المعلومات الاقتصادية فقد تضمن التشريع الفرنسي المعدل بالمرسوم الصادر في ٤ يونيو ١٩٦٠ بشأن جرائم أمن الدولة للمادة (٢/٨٠) التي تؤثم وقائع الجاسوسية الاقتصادية.
انظر

- DELMAS (Jean - Pierre): "Sûreté L'état - espionnage économique". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, paris, sirey, 1985 - No. 4, p. 802 et s.

(٩) قد تبدو العلاقة بين هذه المعلومات وبين الحرب مثبتة الصلة ولكن الواقع يثبت أنه في سنة ١٩٤٢ وخلال الحرب العالمية الثانية ثبت أن مثل هذه المعلومات كانت مفيدة لتغيير أفضلية الجنود حتى تصبح ملائمة لطبيعة تربية الصحراء الأفريقية اللينة الواقعة على الأطراف الخارجية للصحراء الكبرى عند الغزو الأوربي.

وقد أخذت الدول تتسابق في جهودها العلمية من أجل الالمام بأسرار الأبحاث المتعلقة بالاختراعات العلمية والابتكارات الصناعية التي تهم الدفاع الوطني^(١٠).

(١٠) للتدليل على مدى أهمية سرية الاختراعات المتصلة بالشئون العسكرية فإن المادة ٢٥ من قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ تنص على إلزام إدارة براءات الاختراع أن تطلع وزارة الحربية والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به إذا ظهر للإدارة أن الاختراع خاص بشئون الدفاع أو يتعلق بالشئون العسكرية.

أنظر الدكتورة سميحة القليوبي: النظام القانوني للاختراعات في ج. ع. م. بحث في مجلة القانون والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٦٩، ص ٢٥٤ - ٢٥٦.

أما في فرنسا فقد صدر مرسوم تشريعي في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ يقضى بمنح الدولة حق نزع ملكية أي اختراع يمس الدفاع الوطني.

انظر

- GARÇON (Emile): C. pén. ann. 2e éd par Rousselet, Patin et Ancel, T. 1. art. 81, No. 71. p. 371.

وعن العلاقة بين الجاسوسية الصناعية وأسرار الدفاع الوطني أنظر

- BERTIN (André): "Le secret en matière d'inventions". Paris, Editions du Tambourinaire, 1965, no. 503, p. 81 et s.

المطلب الثانى

اسرار التحقيقات الجنائية

٨٣ - أهمية السرية فى التحقيقات الجنائية :

تختلف قوانين الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بسرية التحقيق الابتدائى أو علانيته . وإن كانت قد اتفقت على مبدأ علانية المحاكمات كأصل جوهري من أصول النظام القضائى^(١١) .

وتعتبر السرية ضرورة لازمة لاحكام حلقات التحقيق الابتدائى والوصول به إلى غايته فى القوانين التى لايزال التحقيق فيها يقوم على التنقيب والتحري .

ومع ذلك فإن السرية التى تعتبر صفة مميزة لاجراءات التحقيق الابتدائى فى القوانين الاجرائية التى أخذت بهذا النظام قد خفت حدتها وذلك بالسماح للخصوم بحضور التحقيق .

وسوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالى :-

الفرع الأول : المقصود بسرية التحقيق الابتدائى .

الفرع الثانى : الملتزمون بكتمان أسرار التحقيق .

الفرع الثالث : حظر نشر أخبار التحقيق .

(١١) يجرى التحقيق الابتدائى والمحاكمة علناً فى القوانين التى تأخذ بالنظام الاتهامى، والعلانية فى هذه القوانين راجعة إلى طبيعة الاجراء نفسه، وتستمد من فلسفة مؤداها تغليب ضمانات المتهم على مصلحة التحقيق . أنظر الدكتور عبدالوهاب العشماوى: الاتهام الفردى أو حق الفرد فى الخصومه الجنائيه، رساله دكتوراه مقدمه لكلية الحقوق - جامعة القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٥٢، ص ١٣٤ وما بعدها.

الفرع الأول

المقصود بسرية التحقيق الابتدائي

٨٤ - علة سرية التحقيق الابتدائي :

تعتبر السرية إجراء ضرورياً لضمان استجماع الأدلة وذلك لأن المتهم الذي يعرف ما يتخذ من إجراءات التحقيق قد يعمل على إفسادها، كما أن إجراء التحقيق في حضور الجمهور من شأنه أن يشل تصرفات المحقق في استخلاص الأدلة.

وقد كانت سرية التحقيق الابتدائي في القوانين التي تأخذ بنظام التنقيب والتحري مطلقة، إذ كان التحقيق يجري في غيبة الخصوم والشهود وأفراد الجمهور^(١٢).

ثم تقلصت هذه السرية المطلقة فيما بعد حيث أصبح التحقيق علنياً بالنسبة لمحامي المتهم وإن كان قد ظل سرياً بالنسبة للشهود والمدعى المدني والغير^(١٣).

(١٢) لم يتضمن قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الصادر عام ١٨٠٨ نصاً بشأن سرية التحقيق الابتدائي.
أنظر

- BOULOC (Bernard): "L'act d'instuction". Paris, T. 1, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1965, no. 780. p. 568 et s.

وإن كان القضاء الفرنسي آنذاك قد استقر على اعتبار التحقيق سرياً بالنسبة للجمهور فلا يسمح له بحضور التحقيق، ولا يجوز نشر أو اذاعة ما يجري فيه، بل أنه جعله سرياً بالنسبة لأطراف الخصومة أي بالنسبة للمتهم والمدعى بالحق المدني، فلا يجوز لأي من هؤلاء حضور إجراءات التحقيق.

أنظر. - CRIM, 5 NOV. 1903, B. 1905. NO. 359

(١٣) تضمن قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٩٧ تقرير حق المتهم في الاتصال بمحاميه وحقه في أن يحضر محاميه الاستجواب والمواجهة.

أنظر BESSON (A.) "Le secret de la procédure pénal et ses

Incidences." Recueil Dalloz, Hebdomadaire, Chroniques, 1959, p.

191 et s.

٨٥ - سرية التحقيق الابتدائي في التشريع المصري والتشريع المقارن :

تنص المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الحالي الصادر بالأمر رقم ٥٨ - ١٢٩٦ في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ على مبدأ سرية التحقيق^(١٤).

كما تنص المادتان ٢٣٠ و ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية الإيطالي على التزام مأموري الضبط القضائي ورجال القضاء وغيرهم من معاوني العدالة بالالتزام بهذا المبدأ، ويعاقب المخالف بالعقوبة المقررة في المادة ٣٢٦ عقوبات ايطالي^(١٥).

وقد أخذ المشرع المصري بنظام سرية التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية الحالي^(١٦). ويختلف سر التحقيق عن السر المهني، فالأول له صفة إجرائية فيعد من الاسرار العامة إذ يشمل إجراءات اتخذت بصدد مزاولة أعمال

(١٤) أنظر

- NAUT (Pol): "Le juge d'instruction et son secret". Dalloz Sirey, Chroniques, 1977, p. 161 et s.

وقد كان مشروع قانون الاجراءات الجنائية الحالي المقدم إلى البرلمان الفرنسي قد خلا من هذا النص إلا أنه قد أثير موضوع كتمان أسرار التحقيق بمناسبة حديث أجراه أحد محرري التفريز مع أحد المتهمين في جريمة قتل مما أثر في نتائج التحقيقات فكان هذا داعياً إلى تقرير مبدأ سرية التحقيق في قانون الإجراءات الفرنسي الجديد.

أنظر

- BESSON (A.): ALe secret de la procédure..., op.cit., p. 192.

(١٥) انظر

MANZINI (VINCENZO): Tratto di diritto processuale penal italiano. - Torino, U.T.E.T., 4e éd, Vol. 3, 1952. p.45.

(١٦) كانت التحقيقات تتم علانية في ضوء ما نصت عليه المادة ٧٨ من قانون تحقيق الجنايات الصادر عام ١٩٠٤، ولكن المشرع المصري نص في المادة ٧٥ من قانون -

قضائية، أما الثانى - أى السر المهنى - فهو من الاسرار الخاصة التى تتعلق بمصالح الأفراد، فحمايته تهدف أساساً إلى تحقيق مصلحة فردية^(١٧).

= الاجراءات الجنائية على أن تعتبر اجراءات التحقيق والنتائج التى تسفر عنها من الأسرار، ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء، وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات.

أنظر الدكتورة فوزية عبدالستار: شرح قانون الاجراءات الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، بند ٢٨٩، ص ٣٢٥ وما بعدها.

(١٧) أنظر الدكتور هـ أمال عبدالرحيم عثمان: شرح قانون الاجراءات الجنائية. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، بند رقم ٣٢٤، صفحة ٣٨٨، ٣٨٩.

الفرع الثاني

الملتزمون بكتمان أسرار التحقيق

٨٦ - تحديد الاشخاص الملتزمين بكتمان أسرار التحقيق :

مما لا شك فيه أن نشر أية تفاصيل عن التحقيق قد تضر بسيره وتفسد على المحقق عمله، ولكن افشاء أى خبر يتصل بالتحقيق لا يعتبر جريمة إلا إذا كان متصلاً بصفة الشخص الذى يضع القانون على عاتقه التزاماً بكتمانه^(١٨).

فالموظف الذى يذيع سراً من أسرار تحقيق يقوم به غيره ولم يقف عليه بحكم وظيفته لا يعد مرتكباً لجريمة افشاء أسرار التحقيق، إذ يشترط أن يكون الخبر قد نما إلى علم الموظف بحكم وظيفته.

وعلى هذا فإنه من المتعين تحديد الأشخاص الملتزمين بكتمان أسرار التحقيقات وهم^(١٩):-

(١٨) يرى الاستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى أن فكرة التحقيق السرى قد أضحت بالية، وأن هذه الفكرة قد فتحت فيها الثغرة تلو الثغرة من رعاها وبثها وهو التشريع الفرنسى، وأن الصحافة الفرنسية لا تعبأ بنظام أصبح لا يساير الزمن فتذيع على الناس تفاصيل محرمة فجعلت بذلك فكرة السرية مهزلة.

أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى: سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع (دراسة مقارنة) - مجلة القانون والاقتصاد، مارس ١٩٤٧، العدد الأول، السنة السابعة عشرة، ص ٧٠.

(١٩) أتخذ المشرع المصرى فى المادة ٧٥ إجراءات جنائية معيار الاتصال بالتحقيق أو حضوره أساساً لتحديد الاشخاص الملتزمين بكتمان أسرار التحقيق. أنظر الدكتور عمر السعيد رمضان: مبادئ قانون الإجراءات الجنائية القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٦ - ١٩٦٧، بند رقم ١٧١. صفحة ٢٨٩، ٢٩٠.

بينما اتخذ المشرعان الايطالى والفرنسى معيار الاشتراك فى إجراءات التحقيق معياراً لتحديد أشخاص الملتزمين بكتمان أسرار التحقيق. انظر:

- LARGUIER (JEAN) "le secret del'instruction et L'article 11 de code de procédure penalé". Revue de science criminelle et de droit pénal ' comparé, paris, 1959. 316.

(أ) قضاة التحقيق :

يلتزم قضاة التحقيق في كل الحالات بمراعاة كتمان أسرار التحقيق، ويظل الحظر قائماً الى أن ينتهى التحقيق الابتدائي (٢٠).

(ب) أعضاء النيابة العامة :

يسرى الالتزام بكتمان أسرار التحقيق على أعضاء النيابة العامة . وذلك سواء قاموا باجراء التحقيق أم حضروه بصفتهم سلطة اتهام (٢١).

(ج) الكتبة والمحضرون :

يلتزم كاتب التحقيق والموظفون المختصون بحفظ محاضر التحقيق، أو المكلفون بتنفيذ أوامر التحقيق أو المحضرون بكتمان أسرار التحقيق (٢٢).

(٢٠) لا خلاف على أن قاضى التحقيق يكون في حل من التزامه بكتمان أسرار التحقيق متى انتهى التحقيق وتم التصرف فيه حيث تزول صفة السرية عن التحقيق.

أنظر Cass, 5.Nove. 1903, D. 1904. 1.25.

(٢١) تنص المادة ٤٧ من التعليمات العامة للنيابات على أنه ، لا يجوز لعضو النيابة إناعة أسرار القضايا والتحقيقات وما تشتمل عليه الاوراق . ولا أن يطلع عليها أحداً من غير نوى الشأن أو من غير من تتيح القوانين والتعليمات اطلاعهم عليها .

أنظر التعليمات العامة للنيابات ، الكتاب الأول التعليمات القضائية - القسم الأول - في المسائل الجنائية ، ١٩٨٠ ، اصدار وزارة العدل ، صفحة ١٦ .

(٢٢) أنتهى القضاء الفرنسى إلى اعتبار كاتب التحقيق من الملزمين بكتمان أسرار التحقيقات .

انظر CASS, 9.JULL. 1886.1.475.

(د) الخبراء :

يسرى الالتزام بكتمان أسرار التحقيق على الخبراء وذلك فيما يتعلق بالأسرار التي يؤتمنون عليها بحكم وظائفهم^(٢٣).

(هـ) مأمورو الضبط القضائي :

يعتبر مأموري الضبط القضائي ممن يتصلون بالتحقيق، ويتعين عليهم الالتزام بكتمان أسرار التحقيق، حيث أن الأسرار التي علموا بها بمناسبة وظائفهم لم يكن لهم إمكانية الوقوف عليها إلا بسبب قيامهم بالتحقيق أو بحضوره^(٢٤).

(٢٣) لا خلاف حول خضوع الخبراء للحكوميين لكافة الأحكام الخاصة بالالتزام بالسرية المهنية، وإن كان هناك خلاف حول مدى التزام خبراء الجداول ونظرائهم بأسرار التحقيقات.

أنظر الدكتور أحمد عبد الرحيم عثمان: الخبرة في المسائل الجنائية، رساله دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٦٤، بند ١٤، صفحة ٣٠ وما بعدها.

(٢٤) استقر الفقه والقضاء المصري على التزام مأموري الضبط القضائي بكتمان أسرار التحقيق برغم عدم النص عليهم صراحة في الملاء (٧٥) إجراءات جنائية مصرية، وقد قررت محكمة النقض أن الحكم الصادر بتغريم ضابط الشرطة لعدم إدلائه بمصدر معلوماته هو حكم مخالف للقانون ويتعين نقضه. أنظر نقض ١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد جزء ٥، ص ٢٠٤، رقم ١٦٦. ويرى الفقه الفرنسي أن مأموري الضبطية القضائية ممن يشاركون أيضاً في إجراءات التحقيق ويلتزمون بكتمان أسرارهم أنظر

- CRANIER (Joseph): "L'article 11 du code de procédure pénale. quelques réflexions sur le secret de l'information". juris classeur périodique, Doctrine, 15 - 10 - 1958, No. 42, p. 1453.

وأنظر

- Cass, 9 juil. 1886, D. 1886. 1.475.

(و) المحامون :

يلتزم المحامون بكتمان أسرار التحقيق وذلك لحضورهم إجراءات التحقيق^(٢٥).

(٢٥) أشارت المذكرة الإيضاحية للمادة ٧٥ إجراءات جنائية مصرى إلى التزام المحامين بكتمان أسرار التحقيق تأسيساً على أنهم ممن يتصلون بالتحقيق بسبب وظيفتهم أو مهنتهم.

أنظر الأستاذ محمود عاصم: قانون الإجراءات الجنائية الجديد (مجموعة الأعمال التحضيرية). القاهرة، لجنة نشر الثقافة القانونية، مطبعة حجازى، ١٩٥٠، ص ٤٢، وما بعدها.

ويكاد يجمع الفقه الفرنسى على أن المحامى يلتزم بكتمان سرية التحقيق بوصفه مطلعاً على التحقيق ومساعداً للعدالة.

أنظر

-VERSALE (Carlos Séverin): "De Le contradiction et de la publicité dans une procédure de défense sociale". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé". paris, 1952. p. 5)

الفرع الثالث

حظر نشر أخبار التحقيق

٨٧ - المقصود بحظر النشر وحالات تطبيقه :

إن حظر نشر أخبار التحقيق، هو في الحقيقة نتيجة مباشرة للاخذ بمبدأ سرية التحقيق^(٢٦).

والمقصود بحظر النشر هو منع النشر في الصحف والمطبوعات وكافة وسائل العلانية الأخرى، وذلك سواء أكان بالكتابة أم بالقول عن طريق خطاب عام أو عن طريق الإذاعة بالراديو أو بالصور عن طريق السينما أو بغير ذلك من وسائل العلانية.

وتختلف التشريعات في الحالات التي يطبق فيها حظر النشر، ففي القانون الفرنسي وغيره من القوانين التي تأخذ بقاعده السرية المطلقة للتحقيق، والتي تحظر نشر وثائق التحقيق قبل تلاوتها في الجلسة العلنية، فالنشر يشمل جميع حالات التحقيق.

(٢٦) ينبغي التفرقة بين مخالفة واجب السرية الذي يشكل جريمة إفشاء الأسرار المنصوص عليها في المادة ٢١٠ عقوبات، وهي من الجرائم الخاصة التي تتطلب من فاعلها صفة معينة كعنصر مكون للجريمة في ركنها المادي وبين النهى التشريعي عن أفعال الإذاعة أو النشر أو أية طريقة أخرى من طرق العلانية والتي تشكل الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ عقوبات، ويمكن أن ترتكب من أي شخص كان، فالواقعة المكونة للركن المادي في الجريمتين مختلفة، ومن ثم فيمكن أن يتعددا فيما بينهما.

انظر الدكتور مأمون محمد سلامة: قانون الاجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، القاهرة دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٣٢٠، هامش ١.

أما القانون المصرى فإنه يتضمن حالتين لحظر نشر التحقيق، الأولى
وهى حالة ما اذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراءه فى غيبة الخصوم (٢٧)،
والثانية حالة ما اذا كانت قد حظرت إذاعة شىء منه مراعاة للنظام العام أو
الأداب أو لظهور الحقيقة.

ويرتفع الحظر فى جميع الحالات بإنتهاء التحقيق والتصرف فيه سواء
بالإحالة إلى المحكمة أم بالحفظ (٢٨).

(٢٧) لا شك أن تقرير سرية التحقيق بالنسبة للخصوم استثناء من الأصل فى إيجاب
علانيته بالنسبة لهم، ولذلك فإن هذه الاجازة مرهونة بضرورة تبرر ذلك، فإذا زالت
تلك الضرورة : يجب وضع حد لهذه السرية، وإلا كانت اجراءات التحقيق التالية
لزوالها باطلة.

انظر الدكتور بيل مدحت سالم: شرح قانون الاجراءات الجنائية - المدخل وأصول
النظرية العامة. القاهرة، دار الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، بند ٢٤٣.
ص ٢٢٥.

(٢٨) انظر الدكتور جمال الدين العطيفى: الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر، دراسة
فى القانون المصرى والمقارن. رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الحقوق - جامعة القاهرة،
دار المعارف بمصر، ١٩٦٤، صفحة ٤٩٩.

المطلب الثالث

الاسرار الادارية

٨٨ - تمهيد وتقسيم :

يطلع الموظفون بحكم وظائفهم على كثير من المعلومات والوثائق والبيانات التي في حوزتهم والتي قد يكون من المصلحة العامة ألا يعلم بها إلا من انتمتوا عليها.

ولذلك فإنه قلما خلت قائمة الواجبات التي يلتزم بها الموظفون من الإشارة إلى هذا الواجب^(٢٩).

وسوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالي :-

الفرع الأول : ماهية السر الادارى.

الفرع الثانى : الأساس القانونى لالتزام الموظف بالسر الإدارى.

الفرع الثالث : الملتزمون بكتمان السر الإدارى وجزاء الاختلال به.

(٢٩) تنص المادة ٨/٧٧ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ فى الفصل العاشر الخاص بواجبات الموظفين على التزام الموظف بالمحافظة على أسرار الوظيفة التى لم يعلم بها الموظف لولا وظيفته.

أنظر الدكتور محمد أنس قاسم جعفر : الوسيط فى القانون العام ، أسس وأصول القانون الادارى ، القاهرة ، مطبعة إخوان مورافيتلى ، لم يتكرر دار النشر ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، صفحة ٣٩٨ وما بعدها.

وكذلك تنص المادة ١/٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على أنه يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة إفشاء المعلومات المتعلقة بالعمل إذا كانت سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات تصدر بذلك ، وبطل هذا الالتزام قائما بعد انتهاء العلاقة الوظيفية . وكذلك تنص المادة ١/٤٢ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ على ذات الالتزام الوارد بقانون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - بل أن النص يكاد يكون متماثلا فى القوانين سالفة الذكر.

الفرع الأول ماهية السرا الإداري

٨٩ - مفهوم السر الإداري :

إذا كانت أغلب التشريعات المنظمة للعمل بالنسبة لغالبية طوائف الموظفين قد نصت على واجب المحافظة على أسرار العمل، فإن هذا الالتزام لا يقتصر الالتزام به على الفترة من بدء التعيين إلى ترك الخدمة، وإنما يمتد ليشمل ما بعد انتهاء الخدمة.

أما بالنسبة للمعلومات التي يلتزم الموظف بكتمتانها فهي إما أن تكون سرية بطبيعتها كالأمور العسكرية والسياسية، أو عرفاً كالمسائل المتصلة بالأفراد، وإما أن تعتبر كذلك بالنص على ذلك في القوانين والقرارات أو التعليمات الإدارية^(٣٠).

ويختلف مضمون الأسرار الوظيفية وإطارها من إدارة إلى أخرى، بل إن السر الإداري بوجه عام يختلف عن الأسرار الحكومية التي تهم الدولة ككل وذلك كأسرار أمن الدولة، وكذلك يختلف السر الإداري عن أسرار الأفراد الخاصة^(٣١).

(٣٠) انظر الدكتور سليمان الطماوي: «القضاء الإداري - الكتاب الثالث - قضاء التأديب، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧١، ص ١٧٧.

أما في حالة عدم وجود نص بإضفاء السرية على معلومات معينة فإننا نرى أنه يقع التزام على الموظف بأن يجتهد للوصول إلى ما إذا كانت تلك المعلومات سرية أم لا، مستهدياً في ذلك بمعيار الصالح العام.

(٣١) تنص المادة ١٠ من الأمر الصادر في ٤ فبراير ١٩٥٩ في فرنسا على أنه يجب على الموظف أن يلتزم بكتمتان الوقائع والمعلومات التي تمت إلى عمله حال مباشرته لأعمال الوظيفة، ويحظر عليه إفشاؤها إلا بتصريح من الجهة المختصة.

انظر 3e - PLANTY (Alain) "Traité pratique de la fonction publique". éd.T.I, paris, Librairie général de droit et de jurisprudence, 1971, No. 1448, p. 466 et s.

كما أن حظر إفشاء الأسرار الإدارية لا يشمل فقط المعلومات غير المسموح بنشرها، وإنما يمتد كذلك ليشمل عدم جواز استعجار إذاعة محتويات وثيقة معدة للنشر. وذلك لأن إفشاء المعلومات السابق للأمانة من شأنه أن يضر بطريقة أو بأخرى بالمصلحة العامة.

ويختلف كذلك مفهوم السر الإداري من دولة لأخرى، وذلك وفقا لدرجة التقدم الحضاري^(٣٢).

وفي رأينا فإن التوسع في سرية الأعمال الإدارية يؤدي إلى بقائها بمعناى عن الرقابة، ولذلك فإنه يجب الموازنة بين صالح الإدارة العامة في سرية المعلومات وبين حرية نشر المعلومات، ولاشك أنه لا يمكن أن تكون هذه الحرية مطلقة من كل قيد أو شرط، وإنما يحددها عدد من القيود المنطقية أولها صحة المعلومات وعدم مخالفتها للحقيقة والواقع، وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب أن لا يتضمن النشر مساسا بالمصلحة العامة.

(٣٢) تسرف الدول المتخلفة في إضفاء السرية على كثير من البيانات والمعلومات. وتبلغ السرية ذروتها في الدول ذات النظم الشمولية، حيث تحجب الحقائق عن الشعب بحجة سرية المعلومات، وقد يكون ذلك بقصد تهيئة الرأي العام نحو تقبل نوع معين من السياسات بينما تقل درجة السرية في الدول الغربية في سائر الأنشطة الحكومية بوجه عام. انظر الدكتور ماجد راغب الحلو: السرية في أعمال السلطة التنفيذية. بحث بمجلة الحقوق، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، السنة السابعة عشرة، العدد الأول، سنة ١٩٧٥، صفحة ٥٦ وما بعدها.

الفرع الثاني الأساس القانوني لالتزام الموظف بالسرا الإداري

٩٠ - طبيعة التزام الموظف بالسرا الإداري :

يقوم الموظف عندما يباشر مهام وظائفه بدور الوسيط بين الفرد والدولة، ولذلك فإنه يلتزم بكتمان أسرار كل منهما. ولكن إذا وقع تعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة فإنه يجب التضحية بالأخيرة في سبيل الأولى.

ويرجع الأساس القانوني لالتزام الموظف بالأسرار التي في حوزته إلى ما يأتي:

١ - بالنسبة لأسرار الأفراد التي يعهد بها إلى الموظف سواء كان موظفا كالطبيب أو رجل الأمن أو مأمور الضرائب فإن أساس التزامه بكتمانها يرجع إلى التزامه بسر المهنة «Le secret professionnel». وهو التزام منصوص عليه في قانون العقوبات، ويترتب على الإخلال به عقوبة جنائية على من عهد به إليه بحكم وظيفته أو مهنته، إلا إذا أجاز له القانون إفشاؤه لمصلحة يقدرها. والتزام الموظف بعدم إفشاء أسرار المهنة ليس مقررًا لمصلحة الإدارة ولكنه مقرر لحماية لمصالح الأفراد. ولذلك فإن التجريم الجنائي ينصب على الأسرار التي يؤدي كشفها إلى المساس بمصالح الأفراد وليس على الأسرار السياسية أو الإدارية المتعلقة بالمصلحة العليا.

٢ - بالنسبة للأسرار الإدارية التي يحصل عليها الموظف نتيجة لمباشرته لوظيفته، فإن هذا الالتزام مقرر لمصلحة الإدارة وفقا للمصلحة العامة العليا «L'intérêt public supérieur»، وليس لمصلحة الأفراد^(٣٣). ويجوز للوزير

(٣٣) انظر - BAUDOUIN (Jean - Lois): "Secret Professionnel et droit au secret dans le droit de la preuve etude de droit québécois comparé au droit Français et à la common-law". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1965. no. 169, p.113.

باعتباره الرئيس الأعلى لوزارته أن يعفى الموظف من هذا الالتزام إذا وجد مصلحة في ذلك. ويستند هذا الالتزام في أساسه القانوني إلى قوانين العاملين التي تحدد ماهية واجبات العاملين ونطاقها^(٣٤). ويستعمل الوزير هذا الحق بمقتضى السلطة التقديرية المخولة له.

ولذلك فإنه يمكن إجمال التزام الموظف في هذا الصدد بأنه التزام بعدم إفشاء أية معلومات حصل عليها من عمله إذا كان هذا الإفشاء يمكن أن يضر بحسن سير الإدارة أو بالمصالح التي تعمل على تحقيقها بأية طريقة كانت.

(٣٤) يحرم القانون على الموظفين إذاعة أسرار العمل أو نشر بيانات عن أعمالهم دون أن يكون مصرحا لهم بذلك. ويقضى قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - بأنه لا يجوز للموظف أن يقضى بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف أو غير ذلك من طرق النشر إلا إذا كان مصرحا له بذلك كتابة. وكذلك فإنه لا يجوز له الاحتفاظ لنفسه بأصل أية ورقة من الأوراق الرسمية أو ينزع هذا الأصل من الملفات المخصصة لحفظه ولو كانت خاصة بعمل كلف به شخصيا.

الفرع الثالث

الملتزمون بكتمان السر الادارى

وجزاء الإخلال بهذا الالتزام

٩١ - (أولا) الملتزمون بكتمان السر الادارى :

يعتبر الموظفون بكافة مستوياتهم وطوائفهم المخاطبين أساسا بما ورد بقوانين العاملين من نصوص تحظر عليهم إفشاء أية أسرار يحصلون عليها من عملهم سواء حدث ذلك عن طريق السماع أو الرؤية أم النقل من وثيقة مكتوبة أم التصوير أم أية وسيلة حسية أخرى^(٣٥).

ويستوى فى ذلك أن يكون الموظف مختصا أو غير مختص بموضوع المعلومات السرية. فلا يلزم أن يكون الموظف من العاملين بالإدارة أو المكتب الذى يقوم بدراسة أو إعداد أو الاحتفاظ بالوثيقة المتضمنة لهذا السر، وإنما يكفي أن تكون هذه الوثيقة قد وقعت تحت يده أثناء قيامه بعمله أو بمناسبته بأية طريقة من الطرق.

٩٢ - (ثانيا) جزاء الإخلال بالالتزام بكتمان السر الإدارى:

ومخالفة واجب الموظف بكتمان الأسرار الإدارية تعرض المخالف لثلاثة أنواع من الجزاءات^(٣٦).

(أ) الجزاءات الجنائية: إذا كان المشرع قد قرر عقوبة جنائية للمخالفة كما فى المواد من ١٤٧ إلى ١٥٤ من قانون العقوبات، أو فى قوانين مستقلة.

(ب) المسؤولية التأديبية : فى جميع الحالات.

(ج) المسؤولية المدنية : إذا ترتب على إفشاء الأسرار أضرار مادية أو أدبية.

(٣٥) لاشك أن كتمان أسرار الوظيفة العامة يمثل تقييدا لحرية الرأى بالنسبة للموظفين فى بعض حالات معينة، وذلك كما لو أراد الموظف مثلا إثبات سوء الإدارة من خلال ما حصل عليه من بيانات. ولكن يخفف من وطأة هذا الالتزام وجود الحقوق النقابية التى تمنح للموظف حرية نقد المرفق الذى يعمل به بشرط أن يتم ذلك من خلال الإطار النقابى.

(٣٦) انظر الدكتور سليمان الطماوى: المرجع السابق، صفحة ١٧٨.

الفرع الرابع الأسرار البرلمانية (٣٧)

٩٣ - الأصل في أعمال البرلمان هو العلانية :

إن الأصل في أعمال المجالس النيابية هو العلانية وذلك بهدف تزويد المواطنين كافة بما يدور في هذه المجالس عن طريق وسائل النشر والإعلام المختلفة .

ولكن إذا قرر المجلس نظر أعماله في جلسة سر فإنه لا يجوز نشر ما دار فيها (٣٨) .

والأصل أن القوانين التي يقرها البرلمان ليس فيها من السرية شيء، كما أن ممارسة البرلمان لدوره الرقابي يتم علانية . ولكن يجوز استثناء عقد الجلسات سرية إذا تعرضت لمسائل تمس الأمن القومي أو العلاقات الدولية أو النظام العام (٣٩) .

(٣٧) ينصرف معنى البرلمان إلى كل من مجلسي الشعب والشورى وذلك وفقاً لنص المادة ٢٠٥ من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ التي تنص على سريان أحكام الدستور في شأن مجلس الشعب على مجلس الشورى .

أما تعبير السلطة التشريعية فيقصد به السلطة المنوطة بوظيفة التشريع في الدولة بوصفها التعبير عن الإرادة الشعبية .

انظر الدكتور نبيل مدحت سالم: مبدأ الشرعية الجنائية - مدلوله وعناصره، مجلة المحاماه، العددان السابع والثامن، سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٤، ص ١٩ .

(٣٨) تنص المادة ١٠٦ من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على أن جلسات مجلس الشعب علنية ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيسة أو عشرين من أعضائه على الأقل، ثم يقرر المجلس إذا ما كانت المناقشة في الموضوع أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية .

(٣٩) يشترط للعقاب على نشر وقائع الجلسات السرية لمجلس الشعب وفقاً لنص المادة ١٩٢ من قانون العقوبات أن يقع النشر بالمخالفة لقرار المجلس بانعقاده في جلسة سرية، وكذلك أن يكون النشر قد تم بسوء نية .

انظر الدكتور عماد عبدالحميد النجار: الوسيط في تشريعات الصحافة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، صفحة ٨٤١ وما بعدها .

المبحث الثاني الأسرار الخاصة

٩٤ - تمهيد وتقسيم :

لاشك أن حماية أسرار الانسان الخاصة من الأمور الهامة التي يحرص القانون عليها، وذلك لأن تأمين تلك الأسرار وحمايتها يمثل إحدى الدعامات التي يتوقف عليها تمتع الفرد بحريته الشخصية.

كذلك فإن الحد من المساس بأسرار الانسان الخاصة يترتب عليه صون كرامته واحترام آدميته، فلا تنتهك أسرار الخاصة التي يحيطها بهالة من الكتمان، ويؤدي هذا إلى شعور الانسان بتجديد طاقاته على العطاء ويشعر بوجوده الذاتي مصوناً.

فلا غرو أن حماية الحياة الخاصة للإنسان ليست لازمة فقط لاحترام ذات الفرد، وإنما هي كذلك لازمة لتقدم المجتمع والنهوض به. وعلى ذلك فإننا سوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالي :-

المطلب الأول : أسرار المهنة .

المطلب الثاني : أسرار المراسلات البريدية والاتصالات الهاتفية.

المطلب الأول أسرار المهنة

٩٥ - تمهيد وتقسيم :

تقتضى مبادئ الشرف والامانة كتمان أسرار الغير، وذلك لأن في إذاعتها مساساً بشرف الأشخاص واعتبارهم. كما أن الأصل هو أن إفشاء السر جريمة خلقية قبل أن تكون جريمة مدنية أو جنائية^(٤٠)، وهذا يفسر سبب سكوت الشارع في كثير من الدول عن تأثيم واقعة إفشاء الاسرار إلا في وقت متأخر نسبياً، حيث انتقل الالتزام بكتمان السر من دائرة الالتزامات الأدبية إلى دائرة الالتزامات الجنائية.

ولا شك أن مصلحة المجتمع تكمن في عدم إذاعة وفضح أسرار الناس، وذلك لأن من مصلحة الفرد والمجتمع أيضاً أن يجد الشخص محامياً يطمئن إلى كتمان سره فيصارحه به، وأن يجد المريض طبيباً يركن إليه فيودعه سره.

وسوف نبحث في هذا المطلب موضوع أسرار المهنة على النحو التالي:-

الفرع الأول : ماهية سر المهنة .

الفرع الثاني : الملتزمون بكتمان أسرار المهنة .

الفرع الثالث : المسؤولية الناشئة عن إفشاء أسرار المهنة.

(٤٠) ويرجع ذلك الى أن كل إنسان حر في أن يحتفظ بسرّه لنفسه أو يفضي به إلى غيره، فإذا أودعه طوعاً واختياراً عند من لا يكتّم السر فأفشاء فلا عقاب على الأخير قانوناً ولو أضر ذلك بصاحب السر. أنظر احمد أمين: شرح قانون العقوبات الاهلى، القسم الخاص،، القاهرة، مطبعة الاعتماد بمصر، ١٩٢٣، صفحة ٥٩٠.

الفرع الأول ماهية سر المهنة

٩٦ - تعريف سر المهنة :

لا شك أن تحديد ماهية السر المهني أمر يكتنفه الكثير من الصعوبات، وذلك لأن المسألة تختلف باختلاف الظروف^(٤١). فما يعتبر سراً بالنسبة لشخص قد لا يعتبر سراً بالنسبة لآخر، وما يعتبر سراً في ظروف معينة قد لا يعتبر سراً في ظروف أخرى^(٤٢).

ولذلك فإن كثيراً من التشريعات لم تعرف سر المهنة^(٤٣) إذ أنه يفضل الرجوع في ذلك إلى العرف وإلى ظروف كل واقعة على انفراد^(٤٤). ولكن هذه الحقيقة لم تمنع الفقه من الاجتهاد للوصول إلى تعريف لسر المهنة.

(٤١) انظر احمد فتحى زغلول: المحاماة، القاهرة، مكتبة المعارف سنة ١٩٠٠، صفحة ٣٤٢.

(٤٢) أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى: «مدى المسؤولية الجنائية للطبيب إذا أفشى سراً من أسرار مهنته»، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الحادية عشرة، العدد الخامس، مايو ١٩٤١، صفحة ٦٥٩ وما بعدها.

(٤٣) لم يعرف القانون الفرنسي في المادة ٣٧٨ عقوبات سر المهنة وكذلك فإن أحكام القضاء الفرنسي قد اختلفت صوب تحديد مفهوم موحد لسر المهنة.

أنظر - WAREMBOURG - AUQUE (Françoise):

“Réflexions sur le secret professionnel”. Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1978. p. 247.

وكذلك لم يعرف القانون المصري سر المهنة، وحسناً فعل، فما كان في استطاعته أن يفعل لو اراد، لأن التحديد غير مستطاع.

أنظر أحمد أمين: المرجع السابق، ص ٥٦٢.

(٤٤) انظر نقض ١٩٤٢/٢/٢، منشور بمجلة المحاماه، عدد سبتمبر عام ١٩٤٢، صفحة ٤ وما بعدها.

فيرى البعض أن السر هو ما يضر إفشاؤه بسمعة مودعه وكرامته^(٤٥)،
بينما يرى البعض الآخر أن الوقائع المعروفة والتي لها صفة العمومية بطبيعتها
لا تصلح أن تكون سراً^(٤٦).

بينما يرى فريق ثالث من الفقه أن المعلومات المودعة لدى الأمين لا
تكون سراً إلا إذا أُوْتِمِنَ عليها بوصفه مودعاً لديه^(٤٧).

٩٧ - رأينا في الموضوع :

الرأى لدينا أن سر المهنة هو كل واقعة يعرفها الأمين على السر أثناء أو
بمناسبة ممارسته مهنته أو بسببها.

(٤٥) أنظر، Cass, 13 juille 1936, s. 1938. 1.201' Cass, 17 nov. 1953, J.C.P. 1954 11. 119.

بينما يرى جانب آخر من الفقه أن السر قد يكون غير مشين لمن يرغب في كتمانها،
ولكن قد يترتب على إفشاؤه اضطراباً لمودعه أو لأقاربه، وذلك إما لطبيعة الوقائع أو
الظروف التي أحاطت بها.

انظر GARÇON (Emile): C.pen. ann., 2é éd par Rousselet, Patin et Ancel, T.2, Art 378, No. 30, p. 520.

(٤٦) أنظر - LARGUIER (Anne - Marie): "Certificat medicaux et secret professionnel". Thèse lyon, Dalloz, 1963. P. 77 et s.

وإن كانت محكمة النقض الفرنسية قد حكمت بعكس ذلك وقررت بأن إفشاء السر غير
مباح حتى ولو انصب على واقعة أصبحت معروفة للكافة.

أنظر - Crim, 19 Dec. 1885, D. 1886. 1.347' s. 1886. 1.86.

(٤٧) أنظر

- PIMIENTA (Louis): "Le secret professionnel de L'avocat". Thèse, Paris, 1937, P. 69 - 70.

وقد تأيد هذا الاتجاه في بعض أحكام النقض الفرنسية ومنها القضية الشهيرة للدكتور
(Watlete) حيث عرفت محكمة النقض السر المهني بأنه ما كان سراً بطبيعته .

أنظر

- THOUVENIN (Dominique): "Le secret médical et L'information du malade". Thèse, Lyon, presses univertitaires de Lyon, 1982, P. 77.

ويستند هذا التعريف بصفة رئيسية إلى أن سر المهنة موضوع يتصل بكل واقعة على حده^(٤٨)، ولذلك فإنه يجب النظر بعين الاعتبار إلى العرف وإلى ظروف كل حالة، وذلك لأن الضرر المترتب على إفشاء السر يختلف بحسب طبيعة الواقعة والظروف التي أحاطت بها.

(٤٨) لم تتبنى محكمة النقض المصرية مفهوماً موحداً لتعريف سر المهنة ولكنها تركت ذلك لكل حالة على حده دون التقيد بتعريف معين، واستندت في ذلك إلى أن المشرع المصري قد أغفل النص على تعريف سر المهنة في المادة ٣١٠ عقوبات وذلك حتى يتسع مدلول النص لكافة الوقائع التي يتضمنها سر المهنة بحسب ظروف كل حالة. أنظر نقض مصري ١٩٤٢/٢/٢، مجلة المحاماة، سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٢، ص ٤، سابق الإشارة إليه.

الفرع الثاني

الملتزمون بكتمان أسرار المهنة

٩٨ - طوائف المترمين بكتمان اسرار المهنة :

تختلف التشريعات في أسلوب تحديد الطوائف التي تلتزم بكتمان سر المهنة، فقد يلجأ المشرع إلى أسلوب حصر هذه الطوائف حصرا كاملا. وقد يلجأ المشرع إلى ذكر بعض طوائف الملتزمين بكتمان أسرار المهنة على سبيل المثال^(٤٩).

وأهم طوائف الملتزمين بكتمان أسرار المهنة هم :-

(٤٩) تنص المادة ٣١٠ عقوبات مصرى على أن كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوص أو تمن عليه فأفشاه .. إلخ. والمقصود بعبارة «أو غيرهم» فى المادة سالفة الذكر أن المشرع لم يحصر طوائف الملتزمين بكتمان أسرار المهنة حصرا كاملا.

انظر الدكتور أحمد كامل سلامة: الحماية الجنائية لأسرار المهنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، بند رقم ١٠٠، صفحة ١٥٤.

أما فى فرنسا فإن نص المادة ٣٧٨ عقوبات فرنسى قد ذكر بعض الطوائف التي تلتزم بكتمان سر المهنة ثم أضيف ذلك بعبارة «وكل شخص مودع لديه سر بمقتضى الحالة أو المهنة، ويفيد ذلك أن المشرع الفرنسى قد أورد الطوائف الملتزمة بكتمان سر المهنة على سبيل المثال.

انظر.

BOUZAT (Pierre): "Le protection juridique de secret professionnel en droit pénal comparé". Revue de science criminelle et de droit péal comparé, 1950, p. 545.

أولا - أعضاء المهن الطبية:

يقصد بأعضاء المهن الطبية جميع الأطباء مهما كانت تخصصاتهم^(٥٠)، والصيادلة^(٥١) ولقوابل^(٥٢)، ولا يشترط أن يكون الطبيب مرخصا له بمزاولة المهنة بل يكفي أن تكون لديه المؤهلات التي تجيز له هذا اللقب^(٥٣).

وكذلك يلتزم مديرو المستشفيات بكتمان سر المهنة^(٥٤)، بل ويمتد الالتزام ليشمل مساعدي الأطباء^(٥٥).

(٥٠) انظر LARGUIER (Ann-Marie): "Certificat médicaux.. loc. Cit., p. 37.

(٥١) ويشمل التزام الصيدلي كل ما علمه أثناء عمله سواء عن طريق الرؤية أو السمع أو الاستنتاج من خلال الوقائع التي تعرض عليه. انظر الدكتور أحمد كامل سلامة: المرجع السابق، بند رقم ١٢٠ صفحة ١٨٤.

(٥٢) انظر الدكتور سيد حسن عبدالخالق: النظرية العامة لإفشاء الأسرار في التشريع الجنائي المقارن. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص ٤٦٢.

(٥٣) انظر الدكتور محمود محمود مصطفى: مدى المسؤولية الجنائية للطبيب إذا أفشى سرا من أسرار مهنته، المرجع السابق، صفحة ٢٦٢.

(٥٤) انظر - Crim, 16.3.1893, s. 1893. 1.280; D.P. 1894.1.137.

(٥٥) استقر الرأي في مصر على التزام مساعدي الطبيب بكتمان أسرار المهنة، وذلك استنادا إلى أن المادة ٣١٠ - عقوبات قد وسعت من دائرة تطبيق النص إذ أنها قد أوردت في الفقرة الثانية بعبارة "ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، وقد ألغيت مواد قانون المرافعات سالفه الذكر وحلت محلها المادتان ٦٥، ٦٦ من قانون الإثبات الحالي. وتقضى المادة ٦٦ من قانون الإثبات الحالي بأنه لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صنعته بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصودا به ارتكاب جناية أو جنحة. ومضمون المادة ٦٦ سالفه الذكر يتسع لادخال مساعدي الطبيب ضمن الفئات الملتزمة بكتمان سر المهنة. انظر الدكتور سيد حسن عبدالخالق: المرجع السابق صفحة ٤٦٥، وإن كان الرأي قد انقسم في فرنسا حول ما إذا كان نص المادة ٣٧٨ =

ويشمل سر المهنة الطبي كان ما يصرح به المريض إلى الطبيب، وذلك فضلاً عن الملاحظات المهنية التي يكتشفها الطبيب وحده دون تدخل من المريض.

ويقتصر الالتزام بالسر على الوقائع أو المعلومات التي لها صلة بمهنة الطبيب، ولذلك فإن الوقائع غير ذات الصلة الطبية والتي ليست لها صلة بالمرض لا تعتبر سرية، ويكون الطبيب في حل من الالتزام بكتمانها^(٥٦).

والالتزام بالمحافظة على سر المهنة الطبي يهدف إلى تأكيد الثقة الواجبة في المهنة، ولذلك فإن هذا الواجب عام ومطلق، ولا يجوز لأي شخص إعفاؤهم منه^(٥٧).

= عقوبات فرنسي يمتد ليشمل مساعدي الأطباء أم لا، فرأى البعض أنه يجب تفسير النص تفسيراً ضيقاً واعفاء مساعدي الأطباء من الالتزام بكتمان سر المهنة.

أنظر -MERGER (Charles): "Le secret professionnel".

Thèse, Paris, Chaumont - Chavaniol 1895, P. 132.

بينما حكمت محكمة النقض الفرنسية بعكس ذلك وقررت بأن مساعدي الأطباء يلتزمون بكتمان سر المهنة، وإن كانت قد قصرت هذا الالتزام على الوقائع التي نمت إلى علمهم حال مزاولتهم مهنتهم.

أنظر -Crim, 4 Mars. 1895, 1895. 1. 375.

(٥٦) أنظر الدكتور أسامة قايد: المسؤولية الجنائية للطبيب عن إفشاء سر المهنة - دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، بند رقم ٣٣، صفحة ٣٤.

(٥٧) انظر الدكتور إدوار غالي الذهبي: إفشاء سر المهنة. مقال بمجلة إدارة قضايا الحكومة. السنة الثانية عشرة، العدد الأول، يناير - مارس ١٩٦٨، صفحة ١٦٣. بل ويرى البعض أن إفشاء سر المهنة لا يباح حتى لو كان القصد منه درء مسؤولية أدبية أو مهنية.

أنظر الدكتور إبراهيم إبراهيم الغماز: الشهادة كدليل أثبات في المواد الجنائية - دراسة قانونية نفسية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، عالم الكتب، ١٩٨٠، صفحة ٤٠٥.

- الدكتور محمود مصطفى: مسؤولية الطبيب إذا أفشى سرا...، صفحة ٦٦٦.

ثانياً - المحامون :

يلتزم المحامي بكتمان سر المهنة وذلك حماية للثقة المطلقة التي يوليها العميل له^(٥٨). فالمحامي لا يستطيع أن يمارس مهنته على الوجه الأكمل إلا بعد الامام بظروف العميل وملايسات القضية.

وتعتبر كل واقعة عرفها المحامي من العميل أو استنتجها حال مباشرته لمهنته سراً بطبيعته^(٥٩).

(٥٨) تنص المادة ٦٥ من قانون المحاماة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه «يجب على المحامي أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه، إلا اذا كان نكرها له بقصد ارتكاب جناية أو جنحة». وتنص المادة ٢٠ من قانون المحاماة الجديد على وجوب حلف يمين مزاولة المهنة ونصه «اقسم بالله العظيم أن أمارس أعمال المحاماة بالشرف والأمانة والاستقلال وأن إحافظ على سر مهنة المحاماة وتقاليدها وأن أحترم الدستور والقانون».

أنظر المستشار محمود منصور: قانون المحاماه الجديد، القاهرة، دار النشر غير مذكوره، ١٩٨٣، ص١٢، ٢٣. أما في فرنسا فإن التزام المحامي بسر المهنة قد تأكد من خلال احكام محكمة النقض الفرنسية (الدائرة الجنائية).

- Crim, 19 Janv. 1898, D. P. 1898. I. 80.

وكذلك تأكد ذلك من خلال أحكام حديثة لمحكمة الجنايات الفرنسية.

Cass 21 juin 1973, D.H. 1975. I.16.

انظر

(٥٩) وذلك سواء أفضى العميل الى المحامي بمعلومات شفوية أم كتابية.

أنظر :

- DERRIDA (Fernand): "Perquisitions et saisies chez les avocat et les notaires". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1953. no. 2. p. 228.

ولو استطاع المحامي أن يصل باستنتاجه من سياق حديث موكله عن ارتكاب جريمة فإنه يلتزم بكتمان هذا السر حتى ولو لم يفض الموكل بهذا السر صراحة إلى المحامي. أنظر أحمد أمين : المرجع السابق، صفحة ٥٩٣.

ويفرض التزام المحامي بكتمان سرية المعلومات التي حصل عليها من العميل أن يمتنع عن إفشاء أية وقائع قد تؤدي إلى إدانة المتهم بجريمة، إذ أن مثل هذا المسلك بالاضافة إلى تجاهله للالتزامات القانونية يمثل تعدياً على أخلاق مهنة المجاماة التي تأبى عليه أن يخون ثقة موكله في المحافظة على سرية المعلومات التي يحصل عليها خلال دوره كمحام^(٦٠).

ويستمر التزام المحامي بكتمان السر المهني طوال فترة نظر الدعوى، ويستمر هذا الالتزام بالكتمان بعد الفصل في الدعوى، بل ويظل هذا الالتزام قائماً حتى بعد وفاة العميل وذلك احتراماً للمصالح المعنوية المتمثلة في احترام نكراه.

(٦٠) أنظر الدكتور حسن علوب: استعانة المتهم بمحام في القانون المقارن، رساله دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٧٠، بند ٨٠، صفحة ٩١، ٩٢.

الفرع الثالث

المسئولية الناشئة عن إفشاء السر المهني

٩٩- أنواع المسؤولية الناشئة عن إفشاء السر المهني :

يترتب على عدم الالتزام بكتمان أسرار المهنة مسؤولية قانونية تقع على من أفشى السر المؤمن عليه، وتختلف نوع المسؤولية بحسب كل واقعة.

وتنحصر هذه المسؤولية فيما يأتي :

١ - مسؤولية جنائية .

٢ - مسؤولية مدنية .

٣ - مسؤولية تأديبية .

وستتناول فيما يلي أنواع المسؤولية المختلفة :-

أولاً : المسؤولية الجنائية :

تتحقق الحماية القانونية للسر المهني بما يوقع من جزاء جنائي على المؤمن على السر إذا أفشاء، وذلك باعتباره مسئولاً عن كتمان هذا السر والمحافظة عليه^(٦١). ويرجع ذلك إلى حماية مصالح الافراد ومصالح المجتمع^(٦٢)، مع قصر التجريم على حالة إفشاء الامين سرّاً اضطر صاحبه إلى

(٦١) اتجهت بعض الدول كإنجلترا وإسبانيا صوب عدم تأثيم واقعة إفشاء سر المهنة الطبي ينص خاص. إلا أن القضاء في الدولتين قد استقر على المعاقبة عن فعل الإفشاء إذا كان مكوناً لجرائم أخرى منصوص عليها في قانون العقوبات.

أنظر - BOUZAT (Pierre): "La protection juridique de secret professionnel...", loc. Cit., p. 542.

(٦٢) يرى الدكتور أحمد كامل سلامة أن الحكمة من تجريم السر المهني ترجع بصفة رئيسية إلى حماية مصالح الافراد وذلك لانهم حين يلجأون إلى اخر طالبين خدماته فإنهم يضطرون إلى الإفشاء اليه ببعض الأسرار التي يحتفظون بها لانفسهم والتي ماكان يمكن معرفتها لولا افشاؤها ممن أفضي بها لهم.

إبداعه لديه للاستفادة من خدماته^(٦٣).

ثانياً : المسئولية المدنية :

إن إقضاء الأمين على السر المهني للواقعة المؤتمن عليها قد يرتب التزاماً بالتعويض، وذلك في حالة ما إذا كان الضرر الذي حدث نتيجة إقضاء السر قابلاً للتقدير وذلك سواء كان مادياً أو معنوياً^(٦٤).

- انظر الدكتور احمد كامل سلامة : المرجع السابق بند ٤٨٥، صفحة ٤٨٥. أما للدكتور احمد رفعت خفاجي فيري أن الغرض من العقاب ليس المحافظة علي مصالح الافراد فحسب، وإنما الغاية منه المحافظة علي المصلحة العامة ابتداء، ذلك أن من مصلحة الهيئة الاجتماعية أن يجد المريض طبيباً يعالجه فلو كان الطبيب في حل من إقضاء أسرار من يلوذون بعلمه لتردد المرض في الالتجاء إليه أو علي الأقل لا قدموا علي الاستعانة به علي مضض وذلك خشية أفقصاد أمراضهم مما يحط من كرامتهم أو ينال من سمعتهم، والضرر في الحالتين غير قاصر علي المصالح الفردية بل ينطف أثره بداهه علي المجتمع.

أنظر الدكتور احمد رفعت خفاجي: «مسئولية المستشفيات بحث بمجلة المحاماه، السنه الخامسة والمستون، العددان السابع والثامن، سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٨٥، صفحة ٩٥. ومابعدها. واننا نتفق مع الرأي الاخير وذلك تأسيساً علي حماية سر المهنة يستهدف حماية المصلحة الخاصة ومصلحة المجتمع في آن واحد إلا أننا نقدم المصلحة الفردية كأساس للحماية الجنائية لأسرار المهنة علي مصلحة المجتمع، وذلك لأن أسرار المهنة تمس مصالح خاصة بالافراد بالدرجة الأولى.

(٦٣) يعاقب من أفشي سراً مهنيًا في القانون المصري بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري (مادة ٣١٠ عقوبات مصري).

بينما يعاقب المشرع الفرنسي في المادة ٣٧٨ عقوبات علي إقضاء سر المهنة بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ٥٥٠ إلى ٣٠٠٠ فرنك فرنسي.

(٦٤) تقضى المادة ١٦٣ من التقنين المدني المصري بأن «كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض. وكذلك تنص للمادتان ١٣٨٢، ١٣٨٣ مدني فرنسي علي الالتزام بالتعويض المدني عن الضرر، والخطأ الجنائي هو إخلال بواجب قانوني -

والحق في التعويض مقرر لكل شخص أصابه ضرر وبخاصة أسرة صاحب السر، ونية الإضرار ليست ضرورية لتقرير المسؤولية المدنية.

ثالثاً : المسؤولية التأديبية :

تنص القوانين المنظمة لشئون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على حظر إفشاء العاملين للسر المهني وكذلك تنص القوانين المنظمة لشئون كل طائفة من طوائف الأمناء على الاسرار كقانون المحامين أو الأطباء على التزام أفرادها بالمحافظة على سر المهنة^(٦٥).

ويكفي لترتيب المسؤولية التأديبية خطأ المؤتمن على السر المهني دون حدوث ضرر، إذ أن نية الإضرار ليست ركناً لتقرير المسؤولية التأديبية.

- تكفله القوانين العقابية بوجه خاص، أما الخطأ المدني فهو الإخلال بأي واجب قانوني ولو لم تكفله تلك القوانين، ومن ثم فهو أوسع لفترة من الخطأ الجنائي ولذلك فإن الخطأ الجنائي يشكل دائماً خطأ مدنياً.

أنظر محمد كمال عبدالعزيز: التقنين المدني في ضوء القضاء والفقهاء، القاهرة، إصدار نادي القضاء. الجزء الأول في الالتزامات، ١٩٨٠، صفحة ٥٣٢.

(٦٥) قد تصل عقوبة إفشاء أسرار المهنة بالنسبة للموظف العام إلى الفصل، أما عقوبة إفشاء أسرار المهنة بالنسبة للمهنيين (كالأطباء والمحامين) فقد يكون الجزاء هو إسقاط عضوية المخالف بالنقابة.

أنظر الدكتور نعيم عطية: حق الأفراد في حياتهم الخاصة. بحث بمجلة إنلورة قضايا الحكومة، السنة الحادية والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر - ديسمبر ١٩٧٧، صفحة ١٠٢.

المطلب الثاني

أسرار المراسلات البريدية والاتصالات الهاتفية

١٠٠ - تمهيد وتقسيم :

يحرص المرء عادة على إحاطة مراسلاته ومكالماته الهاتفية بسياج من الكتمان والسرية، فلا يرغب في أن يعرف مكنونها أحد غيره ومن أسر إليه بمحتواها.

فلا شك أن الاطلاع على محتوى أية مراسلة أو معرفة ما دار في اتصال هاتفي يعد افتكاً على حق الإنسان في سرية حياته الخاصة.

ولذلك فإنه من الواجب كفالة حق الإنسان في المحافظة على أسراره وأحاديثه، لأنها أكثر الأمور ارتباطاً بشخصيته، إذ أن الاحساس بالأمن الشخصي الذي يستولي على المرء وهو بصدد مراسلاته الشخصية أو اتصالاته الهاتفية ضمان هام لممارسة الحياة الخاصة من خلال هذه الوسائل.

وسوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالي :-

الفرع الأول : أسرار المراسلات البريدية .

الفرع الثاني : أسرار الاتصالات الهاتفية .

الفرع الأول

أسرار المراسلات البريدية

١٠١ - نطاق سرية المراسلات البريدية :

قد تكون الرسائل في أحيان كثيرة مستودعاً لسر الإنسان، ولهذا فإنه يحرص على أن تكون بمنأى عن إطلاع الآخرين عليها، ولذلك فإنها تمثل عنصراً هاماً من عناصر الحياة الخاصة التي يحرص الإنسان على بقائها في طي الكتمان.

وتكفل كثير من الدساتير^(٦٦) والتشريعات الحق في سرية المراسلات وتنص على حرمتها، فلا يجوز الإطلاع عليها أو مصادرتها إلا وفق أحكام القانون.

ولاشك أن أهم ما يثيره موضوع سرية المراسلات هو فض الرسائل المظلمة أو الإطلاع على محتواها وهي في طريقها من المرسل إلى المرسل إليه.

ولذلك فقد نص القانون^(٦٧) واستقرت أحكام القضاء^(٦٨) على أن فض الرسائل أو إخفاءها أو إفشاء مضمونها يعتبر جريمة.

(٦٦) تنص المادة ٢/٤٥ من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على أن للمراسلات البريدية والبرقية حرمة، وسريتها مكفولة ولا يجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها ولارقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محدودة وفقاً لأحكام القانون.

(٦٧) تنص المادة ١٥٤ عقوبات مصري على أن كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستة أو مأموريها أو فتح مكتوباً من المكاتب المسلمة للبوستة أو سهل ذلك لغيره يعاقب.. الخ.

(٦٨) استقر القضاء الفرنسي على إلزام موظفي البريد بعدم فض الرسائل أو إيلاغ محتواها إلى الغير وذلك استناداً إلى المادة ١٨٧ عقوبات فرنسي وذلك تأسيساً على أنهم أمناء على الرسائل التي بحوزتهم وذلك سواء أكانت تلك الرسائل مغلقة أم مفتوحة. أنظر

- PÉLISSIER (Jean): "La Protection du secret de la correspondance au regard du droit pénal". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé. 1965-1. p. 108.

وقد ضحى المشرع بحرمة المراسلات فى سبيل كشف الحقيقة فى بعض الحالات، ولذلك فإنه أجاز الأمر بضبط الرسائل وذلك فى حالة وجود أمارات قوية تفيد بأن المتهم حائز لاشياء تتعلق بجريمة ارتكبها^(٦٩).

ولما كان الأمر بضبط الرسائل يمثل تعدياً على حرمة الحياة الخاصة، لذلك فإن المشرع قد قيده بضمانات خاصة^(٧٠).

(٦٩) تقضى المواد ٩١، ٩٥، ٢٠٦ إجراءات جنائية مصرى بأنه يجوز لسلطة التحقيق أن تضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل التى تكون لازمة لظهور الحقيقة وكذلك يجوز ضبط الرسائل والأوراق الموجودة لدى البنوك والمتعلقة بالمتهم.

أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون الإجراءات الجنائية، صفحة ٣٥٩، صفحة ٤٨٨.

(٧٠) يجب أن يكون أمر الضبط صادراً من قاضى التحقيق وأن يكون بصدد ارتكاب جنابة أو جلحة عقوبتها الحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر وأن يكون أمر الضبط مسبباً ولمدة ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أخرى.

أنظر الدكتور عوض محمد: الوجيز فى الإجراءات الجنائية، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٧، ص ٣١٣ وما بعدها.

الفرع الثاني أسرار الاتصالات الهاتفية

١٠٢ - نطاق سرية الاتصالات الهاتفية :

تضمن الاتصالات الهاتفية أدق أسرار الناس وخبائهم، ففيها يبيث للمتحدث أسرارهم وييسط أفكاره دون حرج أو خوف من تصنت الغير معتقداً أنه في مأمن من سول استراق السمع.

وقد نهبت الدساتير^(٧١) والتشريعات^(٧٢) صوب إضفاء الحماية القانونية على سرية الاتصالات الهاتفية، فجعلت الاصل العام عدم جواز إفشاء هذه الاسرار.

(٧١) نص الدستور المصري في المادة (٢/٤٥) على أن «المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة كذلك فإن فإن محكمة النقض كانت قد قررت في حكم سابق على هذا النص في ١٩٦٢/٢/١٢، أن الأصل هو عدم جواز إفشاء أسرار الاتصالات الهاتفية.

أنظر الدكتور أحمد فتحي سرور: مراقبة المكالمات التليفونية، المجلة الجنائية القومية، للمجلد السادس، العدد الاول، مارس ١٩٦٣، صفحة ١٤٨.

(٧٢) لم تتضمن المادة ١٨٧ عقوبات فرنسي الخاصة بإفشاء أسرار المهنة نصاً بشأن انتهاك سرية الاتصالات الهاتفية، إلا أن القضاء الفرنسي قد استقر على هذا المبدأ في كثير من أحكامه.

أنظر - Crim, 1 juin 1952, j.c.p. 1952. 2. 7241.

أما في إيطاليا فإن التشريع الصادر في ٨ أبريل ١٩٧٤، قد نص على حرمة سرية الاتصالات الهاتفية.

أنظر

- VASSALLI (Giuliano): Le droit italien, principes généraux applicables à la matière pénale. Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Sirey, 1987 - 1, no. 3, p. 75.

بيد أن بعض التشريعات قد أجازت مشروعية مراقبة الاتصالات الهاتفية وذلك بعد تقييدها بضمانات خاصة^(٧٣). وبرغم سكوت بعض التشريعات الأخرى عن النص على إباحة مراقبة الاتصالات التليفونية إلا أن القضاء بعد تردد قد أقر مشروعية المراقبة بعد تقييدها بضمانات صارمة^(٧٤). وذلك لضمان كفالة حرمة الحياة الخاصة للإنسان سواء من عدوان الفرد عليها أم من عدوان ممثلي السلطة^(٧٥).

(٧٣) أجاز المشرع المصري بمقتضى المادة ٩٥ إجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢، لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد، وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء أحاديث جرت فى مكان خاص، متى كان لذلك فائد فى ظهور الحقيقة فى جنابة أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب، ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة.

وقد أحاط المشرع المصرى مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية بضمانات خاصة منها ما هو موضوعى وما هو شكلى. وللمزيد حول هذه الضمانات.

أنظر الدكتور ممنوح خليل بحر: حماية للحياة الخاصة فى القانون الجنائى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الحقوق، دار النهضة العربية ١٩٨٣، بند رقم ٣٢٩، صفحة ٦٠٥ وما بعدها.

(٧٤) أجازت محكمة النقض الفرنسية بعد تردد مشروعية مراقبة الاتصالات الهاتفية وأن كانت قد قيدت المراقبة بضمانات خاصة، منها أن يصدر الآن بالمراقبة من قاض التحقيق وأن يكون لمدة محدودة وأن يتعلق بمتهم.

- انظر حكم نقض حديث لمحكمة النقض الفرنسية (الدائرة الجنائية).

- Crim, 9 oct, 1980, j.c.p. 1981. 2.3028.

(٧٥) تنص المادة ٣٠٩ مكرر (أ) عقوبات على معاقبة كل من استرق السمع عن طريق التليفون بالحبس لمدة لا تزيد على سنة عقوبات، ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب هذا الفعل اعتماداً على وظيفته. وقد قرر المشرع رفع العقوبة المقررة لجريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة حين تقع من ممثلى السلطة اعتماداً على وظيفتهم من الحبس لمدة لا تزيد على سنة إلى الحبس ويرى الدكتور محمد زكى أبو عامر -

.....

- أن المشرع لم يقع في الخطأ الذي وقع فيه عند تقريره لحماية حق الإنسان في الأمن الشخصي حين سوى في المسؤولية والعقاب بين العدوان الواقع على هذا الأمن في صورة قبض أو حبس أو حجز من فرد على فرد والعدوان الواقع من ممثلي السلطة على الفرد.

أنظر الدكتور محمد زكي أبو عامر: الحماية الجنائية للحريات الشخصية، الاسكندرية، منشأه المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٨٥.

الفصل الثاني مفهوم أسرار الدولة

١٠٣ - تمهيد وتقسيم:

ازدادت دائرة أسرار الدولة، وأتسع نطاقها نتيجة للتطور العلمى والتقنى فى جميع المجالات. ولقد كان المشرع سباقاً للاحتياط من إفشاء أسرار الدولة، فسن التشريعات الكفيلة بحماية هذه الاسرار وإيقانها فى طى الكتمان.

ولقد كان من نتيجة اتساع نطاق أسرار الدولة، أن أضحي من الواجب تحديد مفهومها، بحيث يمكن للفرد معرفة نطاقها المشمول بالحماية الجنائية، وذلك حتى يتسنى له تجنب مغبة إفشائها أو تسريبها للآخرين سواء أكان ذلك عمداً أم امهالاً.

وحتى يمكن تحديد مفهوم أسرار الدولة يجب أولاً تعريفها ويقتضى ذلك استعراض موقف التشريعات المقارنة من هذا التعريف وبذلك يمكن التوصل للتعريف الأنسب للأخذ به.

ولما كان موضوع مفهوم أسرار الدولة يتصل من جانب آخر بالسلطات الإدارية التى تقوم من جانبها بمباشرة العمل الفعلى فى مجال حماية أسرار الدولة، لذلك فقد وجب استعراض دورها فى هذا الصدد.

كذلك فإن القضاء بوصفه مطبقاً لهذه النصوص ومفسراً لها فى بعض الاحيان يكون له دور فى تحديد هذا المفهوم.

وعلى ذلك فإننا قد رأينا تقسيم هذا الفصل على النحو التالى:

المبحث الأول: تعريف أسرار الدولة.

المبحث الثانى : دور السلطتين الادارية والقضائية فى تحديد مفهوم أسرار الدولة.

المبحث الأول تعريف أسرار الدولة

١٠٤ - تمهيد وتقسيم:

إن مسألة تعريف أسرار الدول هو ما يطمع إليه العديد من المشغلين بالقانون وذلك على الصعيدين الفقهي والقضائي.

ويقتضى ذلك أن نبدأ بتعريف السر عموماً، وذلك من حيث تعريف السر لغة واصطلاحاً. ثم نتبع ذلك باستعراض موقف التشريعات المقارنة من المصطلحات المستخدمة للدلالة على الاسرار المتصلة بأمن الدولة.

ثم نستعرض بعد ذلك موقف الفقه من مسألة تعريف أسرار الدولة، وكذلك موقف التشريعات المقارنة من هذا الموضوع.

وعلى ذلك فإننا سوف نتناول موضوع تعريف أسرار الدولة على النحو التالي:-

المطلب الأول : تعريف السر عموماً .

المطلب الثاني : تعريف أسرار الدولة في ضوء التشريعات المقارنة.

المطلب الأول تعريف السر عموماً

١٠٥ - تعريف السر لغة :

السر ما يكتم كالسريرة^(٧٦). والجمع أسرار وسرائر، والسر جوف كل شيء وليه^(٧٧).

ويقال «صدر الأحرار قبور الأسرار»، وعكس السر الجهر والعلانية. ويقول سبحانه وتعالى «وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم»^(٧٨). ويقول سبحانه وتعالى «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية»^(٧٩).

١٠٦ - تعريف السر اصطلاحاً :

السريه بوجه عام صفة تخلع على موقف أو مركز أو خبر أو عمل وتؤدي إلى إيجاد رابطة تتصل بهذا الموقف أو المركز أو الخبر أو العمل بالنسبة لمن له حق العلم به ولمن يقع عليه الالتزام بعدم إفشائه للغير^(٨٠).

(٧٦) والسر أيضاً الجماع والذكر وسر النسب وسر الولادى وهو أفضل موضع فيه.

انظر اسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الجزء الثاني، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٠، صفحة ٦٨١.

(٧٧) انظر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى: القاموس المحيط، الجزء الثاني، القاهرة، مطبعة مصطفى البابى الحلبي ولولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٢، ص ٤٨.

(٧٨) الآية رقم (٣) من سورة الانعام.

(٧٩) الآية رقم (٣١) من سورة ابراهيم .

(٨٠) أنظر

- MELE (Vittorio): "Lsegreto istruttorio". Napoli, Universita di Napoli, 1959, p. 17.

ويرى الاستاذ الدكتور مأمون سلامة أن السرية هي «صفة تلحق بالشيء أو بالواقعة التي بذيعها ينال صاحب الحق ضرر يلحق بالحق أو بالمصلحة التي يراد المحافظة عليها وحمايتها» (٨١).

وقد تنبع السرية من طبيعة الشيء نفسه، فتستخلص من طبيعة الموقف أو المركز أو الخبر أو العمل، كما قد تستخلص من المصلحة التي توجب هذه السرية، وذلك حتى قبل أن يتدخل المشرع لتقريرها.

وقد يتدخل المشرع لتعيين صفة السرية ومداها، فتكون في هذه الحالة مستمدة من إرادة المشرع، وإن كان المشرع لا يخلع صفة السرية غالباً إلا على ما هو سر بطبيعته (٨٢).

والسرية تقتضي ألا يعلم بالمركز أو الخبر إلا الأشخاص الذين تحتم ظروف المركز أو الخبر وقوفهم على هذه السرية. وهي تقتضي أن يتم العمل الذي يحيطه المشرع بالكتمان في غير علانية بعيداً عن كل شخص ليس طرفاً فيه، وهي تلزم كل من اتصل به بكتمان، لأن الإفشاء هو أول المراحل التي يمر بها السر إلى دائرة العلانية، وهي تفرض عدم إذاعته وعدم نشره.

على أنه يجب أن يلاحظ أن السرية ليست دائماً الوجه المقابل للعلانية، فقد تكون هناك أخبار لا تتوافر فيها السرية ومع ذلك يرى المشرع عدم نشرها. فكل خبر أو عمل سرى يقتضي حتماً عدم نشره، ولكن ليس معنى ذلك أن ما يحظر نشره هو سر دائماً.

(٨١) أنظر الدكتور مأمون محمد سلامة: قانون الأحكام العسكرية «العقوبات والإجراءات». القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٤، ص ٢٣١.

(٨٢) أنظر

- MELE (Vittorio): Op. cit., P. 19.

وإن كانت محكمة النقض الإيطالية قد عرفت السريته، كل خبر يجب أن يظل في طي الكتمان عن كل الأشخاص إلا من تتوافر فيهم صفات معينة.

أنظر حكم نقض إيطالي - Cass. 28 giugno, 1958.

١٠٧ - موقف التشريعات المقارنة من استخدام المصطلحات الدالة على الأسرار المتصلة بأمن الدولة :

إن الهدف من استخدام مصطلح قانوني معين يكمن في مدى دلالة على المعنى المقصود بدقة وتحديد، وبحيث ينفرد هذا الاصطلاح بالدلالة على هذا المعنى وحده دون أن يشترك مع اصطلاحات أخرى تؤدي إلى نفس المعنى.

وفي مجال حماية الأسرار المتعلقة بأمن الدولة فإن المدونات العقابية تختلف في المصطلحات المستخدمة للدلالة على هذا المعنى.

ففي ألمانيا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا واليونان وتشيكوسلوفاكيا يستخدم اصطلاح «أسرار الدولة» "Secrests d'etat" (٨٣).

وفي فرنسا وسويسرا يستخدم اصطلاح «أسرار الدفاع الوطني» (٨٤).

وفي روسيا الاتحادية يستخدم اصطلاح «أسرار الدولة والاسرار العسكرية» (٨٥).

-
- (٨٣) أنظر
- Code peenal Allemand de 1870. Art. 99
 - Code pénale Italien de 1930. Art 261.
 - Code pénal Roumain de 1968. Art 252.
 - Code pénale Bulgare de 1951. Art 83.
 - Code pénale Grec de 1950. Art 146.
 - Code pénal, Tchécoslovaque de 1961. Art 106.
 - ANCEL (Marc): "Les Codes pénaux européens". Paris, publié par le centre français de droit comparé, T. 1, 1957. P.P. 5, 275, T. 2. 1957, P.P. 717, 923., T. 4. 1971. P. P. 1633, 2013.

(٨٤) أنظر

- Code Pénale Français de 1810, Art 72
- ANCEL (MARC): OP. CIT., T. 2. P. 633.

(٨٥) أنظر

- Code Pénale Sovietique de 1960.
- ANCEL (Marc): op. cit., T. 4, p. 2239.

وفي بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا يستخدم اصطلاح «الاسرار المتصلة بالدفاع عن حدود وأمن الدولة»،^(٨٦).

SSecrets concernant la défense de territoire et la sûreté de L'État.

وفي يوغوسلافيا يستخدم اصطلاح «الأسرار العسكرية والاقتصادية والرسمية»،^(٨٧).
"Secrets militaires, économiques et officile".

وفي النمسا يستخدم اصطلاح «الأسرار المتصلة بالقدرات الحربية أو بالدفاع العسكري»،^(٨٨) "Secrets relatif au pote-ntiel de guerre de l'État ou á défense militaire".

وفي أسبانيا يستخدم اصطلاح «الأسرار المتصلة بمصالح أمن الدولة»،^(٨٩) "Secrets de toute nature interessant la sûrete de L'État."

أما في المملكة المتحدة «إنجلترا» فيستخدم إصطلاح «الأسرار الرسمية»،^(٩٠) "Official Secrets".

-
- Code pénale Belge de 1867. Art. 116. (٨٦) أنظر
 - Code pénale Luxembourgeois de 1867.
 - Code pénale Néserlandais de 1881. Art. 98.
 - ANCEL (Marc): op. cit., T. 1, p. 177, T. 2, p.p. 1117, 1371 أنظر
 - Code Pénale yougoslave de 1951. Art. 218. (٨٧) أنظر
 - ANCEL ((Marc): op. cit., T. 4, p. 2324.
 - Code pénale Autrichien de 1852. Art. 67. (٨٨) أنظر
 - ANCEL (Marc): op. cit., T. 1, p. 95.
 - Code pénale Espagnol de 1870. Text refondu en 1944 Art. 122. (٨٩) أنظر
 - ANCEL ((Marc): op. cit., T. 2, p. 423.
 - Official Secrets Acts of 1911, 1920, and 1939. (٩٠) أنظر
 - BAKER (E. R.)& DODGE (f.B.) "Criminal Law", London, Butterworths, 6th ed., 1980, p. 190.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم إصطلاح «معلومات الدفاع»
"Defense Information" (٩١) .

أما عن التشريعات العقابية العربية . فقد استخدم التشريعان السوري
واللبناني اصطلاح «أسرار الدولة» (٩٢) .

بينما استخدم قانون إمارة أبوظبي اصطلاح «الاسرار المتصلة بسلامة
الاقليم» (٩٣) .

واستخدم قانون عقوبات قطر اصطلاح «أسرار شؤون البلاد الحربية» (٩٤) .
أما التشريعان الكويتي والمصري فاستخدما اصطلاح «أسرار الدفاع» (٩٥) .

(٩١) أنظر - United States Code, 1970, edition, Crimes and
Criminal Procedure. Title, 18, Art. 794.

(٩٢) المادة ٢٧١ من قانون العقوبات السوري .

انظر الدكتور محمد الفاضل: الجرائم الواقعة على أمن الدولة، الجزء الأول، دمشق، دار
النشر غير مذكور، ١٩٥٨، ص ٢٤١ .

- المادة ٢٨١ من قانون العقوبات اللبناني .

انظر الدكتور عبدالفتاح الصيفي: المرجع السابق، ص ١٠١ .

(٩٣) المادة ٢٤ من قانون عقوبات أبوظبي لسنة ١٩٧٠ .

انظر احمد سعيد عبدالخالق ومحمود حامد النقيب: الموسوعة المقارنة للقوانين
والتشريعات والأنظمة لدول الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، دار النشر غير
مذكورة، سنة النشر غير مذكورة، ص ٢٩٠ .

(٩٤) المادة ٧ من قانون عقوبات قطر رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ . انظر احمد سعيد عبدالخالق
ومحمود حامد النقيب: المرجع السابق، ص ١٣٧ .

(٩٥) المادة ١١ من قانون العقوبات الكويتي رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ .

انظر احمد سعيد عبدالخالق ومحمود حامد النقيب: المرجع السابق، ص ٢٤٤ .

المادة ٨٠ من قانون العقوبات المصري رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

انظر الدكتور عبدالمهيمن بكر: المرجع السابق، بند ٦٣، ص ١٨٢ .

رأينا فى الموضوع :-

إن الرأى لدينا أن الاصطلاح الأمثل للتعبير عن الاسرار المتصلة بأمن الدولة هو اصطلاح «أسرار الدولة» . ويرجع ذلك الى الاسباب الآتية ::

١ - لأنه يتسع ليشمل معنى أسرار الدفاع الوطنى بمعناها الضيق ويشمل كذلك أسرار المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .

٢ - أن هذا الاصطلاح يمكن أن يستوعب كافة أنواع الاسرار الأخرى كالأسرار الادارية مثلاً ، أو غيرها من أنواع الاسرار التى يسفر التطبيق العملى أنها تدخل ضمن طائفة أسرار الدولة .

المطلب الثاني

تعريف أسرار الدولة في ضوء التشريعات العقابية المقارنة

١٠٨ - موقف التشريع المقارن :

إن السؤال المطروح علينا الآن هو هل يوجد تعريف محدد لأسرار الدولة؟ للإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن التشريعات العقابية لم تجر على وتيرة واحدة في هذا الصدد، وإنما نهج كل منها في ذلك نهجاً مستقلاً.

ولكن يمكن رد ما ذهب إليه التشريعات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية :-

الاتجاه الأول : تتجه بعض التشريعات صوب عدم وضع تعريف محدد لأسرار الدولة، وذلك باعتبارها أفكاراً واسعة وتتنوع إلى صور كثيرة مما لا يجوز معه تقييدها بتعريف ضيق محدد.

ولذلك فإن المشرع يكتفى نص تشريعي عام يشمل ما يجب كتمانته حرصاً على سلامة الدولة أو سلامة الدفاع عن البلاد دون الدخول في تفاصيل تعداد الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية، تاركاً أمر وضع الضوابط التي تحدد أنواع الأسرار إلى السلطات القضائية والإدارية.

ومن التشريعات التي أخذت بهذا الأسلوب كل من تشريعات بلجيكا وأيسلندا وهولندا وسويسرا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وعلى سبيل المثال فقد اكتفى التشريع البلجيكي بالتعبير عن أسرار الدولة بعبارة «ينضوي تحت حماية القانون العقابي كل ما يمس الدفاع عن الأقليم أو أمن الدولة»^(٩٦).

أما التشريع الايسلندي فيعبر عنها بعبارة «تشمل حماية القانون العقابي الأمور الحيوية أو التي تتعلق بحقوق الدولة تجاه الدول الأخرى».

- Code pénale Belge de 1867. Art. 116, 118, 119, 120,

(٩٦) أنظر

- ANCEL (Marc): op. cit., T. 1. p. 181.

ويعبر عنها تشريع هولندا بأنها «المسائل التي تمس الدولة وأمنها». أما تشريع سويسرا فيعبر عن أسرار الدولة بأنها «الوقائع والترتيبات والوسائل التي تشملها السرية من أجل مصلحة الدفاع الوطني»^(٩٧).

الاتجاه الثاني: تميل بعض التشريعات صوب تجنب أسلوب تعريف أسرار الدولة تعريفاً دقيقاً. وتتجه نحو تقسيم الأسرار إلى حقيقية وحكومية، ثم تترك لسلطات الدولة التنفيذية أمر إصدار مرسوم بعد أخذ رأي الخبراء المختصين. وهو بهذا الشكل يكون قابلاً للتعديل والتكملة وفقاً لما تظهره التجارب. وقد اتجه التشريعان الإيطالي والروسي صوب هذا الاتجاه، فاقترع المشرع الإيطالي مثلاً على تعريف الأسرار المتصلة بالمصلحة العامة للدولة، دون أن يتطرق إلى تعريف كافة أنواع أسرار الدولة المشمولة بالحماية الجنائية^(٩٨).

الاتجاه الثالث: تميل هذه المجموعة صوب محاولة وضع تعريف شامل لأسرار الدولة، وذلك عن طريق سرد كل ما يمكن أن يعتبر من أسرار الدولة. ومن هذه الطائفة التشريع الفرنسي والروماني والألماني والأمريكي والانجليزي. فقد عرف المشرع الفرنسي في المادتين ٧٨، ٧٢ من التشريع

(٩٧) يعرف القانون السويسري نوعين من جرائم إفشاء الأسرار العسكرية أو انتهاكها. الأول ذو نطاق عام وهو المؤثم بالمادة ٨٦ من التقنين العقابي العسكري الصادر في ١٣ يونيو ١٩٢٧، وهو يتعلق بصور الخيانة التي تمس أمن القوات المسلحة أو أمن الدولة، والثاني عرفته المادة ٧٧ من ذات التقنين ويتعلق بحالة من يفشى سراً مؤثماً عليه بصفته العسكرية أو الوظيفية، وذلك كنتيجة مباشرة لأن مركزه العسكري أو الوظيفي هو الذي سهل له التوصل إلى معرفة السر. ولا يشترط أن يكون السرفي هذه الحالة ماساً بأمن القوات المسلحة أو أمن الدولة، ولكن يشترط للمساءلة عنه توافر صفة الفاعل الوظيفية.

انظر. LEAUTE (Jacques): "Secret militaire et Liberte de la press. Etude de droit penal compare". Paris, Presses Universitaires de France, 1957, p. 10, note 1.

- Code penal italien de 1930. Art. 256.

(٩٨) أنظر

- ANGEL (Marc): op. cit., T. 2, p. 871.

العقابي أنواع أسرار الدفاع الوطنى على وجه التفصيل، وقد شملت ما يأتى (٩٩) :

المعلومات "Renseignements" والأشياء "Objects" والوثائق "Documents" والأخبار "Information".

أما التشريع الالماني فقد عرف أسرار الدولة بأنها: المكاتبات والرسومات والأشياء الأخرى والوقائع والأخبار التى تتعلق بها والتى يتعين حفظها حرصا على سلامة المانيا وبوجه خاص مصالح الدفاع الوطنى عنها.

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرف تشريع الجاسوسية فى الفصل السابع والثلاثين الخاص بالجاسوسية والمراقبة - "Espionage and Censorship" أسرار الدفاع فى المواد ٣س ٧٩، ٧٩٤، ٧٩٨.

فقد نصت المادتان ٧٩٣، ٧٩٤ على أن تعتبر من أسرار الدفاع: الوثائق والمحركات ودفاتر الرموز الشفرية ودفاتر الإشارات والرسوم التخطيطية والصور السلبية (نيجاتيف) والطبعات الزرقاء والخطط والخرائط والنماذج والصكوك والأدوات والمدونات المتصلة بالدفاع الوطنى أو أية معلومات أخرى تتصل بالدفاع الوطنى، (١٠٠).

كما نصت المادة ٧٩٨ على المعلومات المحظورة التى يقصد بها المعلومات التى يقتصر تحديدها وتوزيعها ونشرها على الوكالات الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأغراض الأمن القومى، (١٠١).

(٩٩) أنظر BESSON (Antonin): "Panorama des reformes penales" Recueil Dallos, Hebdomadaire, Chronique, 1960, p. 164, No. 28.

(١٠٠) انظر

- SEC. 793, 794. CHAPTER 37 - ESPIONAGE AND CENSORSHIP, Crimes and Criminal Procedure.

- Sec. 798, CHAPTER 37 - ESPIONAGE AND CENSORSHIP - Crimes and Criminal procedure.

(١٠١) انظر. Classified Information.

أما في المملكة المتحدة (إنجلترا) فقد نص تشريع الأسرار الرسمية (١٩١١ . ١٩٢٠) على تعريف أسرار الدولة وهي «كل رسم تخطيطي، أو خطة، أو نموذج، أو محرر، أو مدنة، أو وثيقة، أو معلومات، أو رمز شفرى، أو تذكرة مرور، أو كلمة سر رسمية سرية» (١٠٢).

وبين لنا من استعراض الاتجاهات المختلفة السالف عرضها ما يأتى :-

١ - أن مجموعة التشريعات التى نتج صوب عدم وضع تعريف محدد لأسرار الدفاع تترك سلطة كبيرة للقضاء فى تفسير النصوص وأستكمال الصيغ القانونية لتحديد ماهية أسرار الدولة.

٢ - أن مجموعة التشريعات التى نتج صوب عدم وضع حصر شامل لأسرار الدولة فى التشريع، ولكنها تقسم الأسرار الى حقيقة وحكمية، فأنها تترك للسلطة الادارية ممثلة فى الحكومة، اصدار مرسوم تشريعى تكمل به نصوص التشريع، وهذا يؤدى إلى تدخل السلطة الادارية فى تحديد جانب كبير من أسرار الدولة، والتى تركها المشرع لتقديرها بمعرفة السلطة الادارية.

٣ - أن مجموعة التشريعات التى تضع تعريفاً شاملاً لأسرار الدولة، وتورد حصراً لأنواعها تقل إلى حد كبير من تدخل السلطة الادارية فى تحديد هذه الأسرار، إلا أنه من الناحية العملية فإنه لا يمكن إغفال دور السلطة الادارية بوصفها الخبير الذى يلجأ إليه القضاء لاستطلاع رأيه فى موضوع ماهية ونوع أسرار الدولة.

(١٠٢) انظر

- HARRIS'S: "Criminal Law". 22nd., by MCLEAN (Ian), London, Sweet & Maxwell, 1973, P. 132 et s.

المبحث الثاني

دور السلطتين القضائية والإدارية

في تحديد مفهوم أسرار الدولة

١٠٩ - تمهيد وتقسيم :

إن الهدف الذى يجب الوصول إليه هو إيجاد صيغة مقبولة تكون على درجة كافية من الوضوح بحيث تحمى الحريات العامة، وكذلك تكون على درجة من الكمال بحيث تفى بالمطالب الوطنية فى حماية أسرار أمن الدولة وأسرار مصالحها الحيوية..

ويطرح هذا الموضوع تساؤلا حول كيفية تحقيق هذا الهدف، فإذا كان التشريع لا يفى تماماً بهذا الغرض فهل يجوز للقضاء أو للسلطات الإدارية أن تلعب دوراً فى هذا الصدد، وعلى سبيل المثال فهل يلتزم القاضى باستطلاع رأى الجهات الإدارية ممثلة فى وزير الدفاع أو غيره من الجهات الإدارية لمعرفة ما إذا كانت الواقعة المطروحة لها طبيعة سرية من عدمه؟ وإذا ما استطلع القاضى رأى الجهات الإدارية (وزير الدفاع مثلاً) فهل يلتزم القاضى برأيه، والذى قد يكون هو نفسه الذى أمر باتخاذ الإجراءات العقابية قبل المتهم.

لا شك أنه يجب البحث عن دور القضاء والسلطة الإدارية فى شأن تحديد أسرار الدولة، ولكن يجب قبل التطرق لهذا الموضوع أن نعرض لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات للاحاطة بدور المشرع والقاضى على السواء، وذلك باعتبار أن هذا المبدأ يمثل ركيزة وضمانة كبيرة لحرية الأفراد.

ولذلك فإننا سوف نعالج هذه الموضوعات على النحو التالى:-

المطلب الأول: مدلول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وأهم نتائجه بالنسبة للمشرع والقاضى.

المطلب الثانى: دور السلطة القضائية فى تحديد مفهوم أسرار الدولة.

المطلب الثالث : دور السلطة الإدارية فى تحديد مفهوم أسرار الدولة.

المطلب الأول

مدلول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

وأهم النتائج المترتبة عليه

١١٠ - تمهيد وتقسيم:

إن مبدأ الشرعية في القانون الجنائي الذي يعبر عنه بتعبير «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص» هو صورة من صور الشرعية التي تطبق بالنسبة لكافة أنشطة الدولة. فكل أجهزة الدولة دستورية كانت أو قضائية أو إدارية يجب أن تلتزم في تصرفاتها بمبدأ الشرعية، *Légalité des délits et de Peines*، (١٠٢). ومقتضى هذا المبدأ أن الجريمة لا ينشؤها إلا نص قانوني، وأن العقوبة لا يقررها غير نص قانوني. فلا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون «*Nullum crimen, nulla poena sine praevia lege Poenali*».

ولاحظة بهذا المبدأ فإننا سوف نتناوله على النحو التالي:

الفرع الأول: مدلول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

الفرع الثاني: أهم النتائج المترتبة على مبدأ الشرعية.

(١٠٢) يجرى كثير من الشراح على التعبير عن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات باللغة اللاتينية، وإن كان الواقع أن هذا المبدأ لم يعرفه القانون الروماني. إلا أن له بعض التطبيقات في بعض العهود، ويرجع الفضل إلى العالم الألماني أنسلم فويرباخ "FEUERBACH" في استعمال هذا الاصطلاح اللاتيني

انظر

- ANTOLISEI (Francesco): "Manuale di diritto Penale - Part general". Milano, Dott. A. Giuffré - Editore, 1960, P. 44.

الفرع الأول

مدلول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

١١١ - حصر الجرائم والعقوبات وإثباتها في نصوص قانونية :
إن مقتضى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات هو حصر الجرائم والعقوبات وإثباتها في نصوص قانونية محددة^(١٠٤). ويقصد بذلك أن يهيمن القانون - سواء أكان مصدره الدستور أم السلطة التشريعية - على التجريم والعقاب مهما كانت درجته. ولذلك فإنه ليس حتمياً أن يكون النص المثبت للجريمة وعقابها في صورة القانون بالمعنى الدستوري، أو ما في حكم القانون كالمراسيم أو القرارات الجمهورية التي لها قوة القانون.

فالجرائم البسيطة كالمخالفات تصدر بها عادة نصوص تشريعية من السلطة التنفيذية هي اللوائح. ولكن لا بد على كل حال من أن تكون السلطة الدستورية أو التشريعية قد فوضت السلطة التنفيذية أو جهات الإدارة في إصدار مثل تلك النصوص الجنائية.

فمبدأ الشرعية يضح حداً فاصلاً بين اختصاص الشارع واختصاص القاضي، فالأخير لا يجوز له أن يعتبر فعلاً معيناً جريمة، إلا إذا وجد نصاً جرم فيه الشارع هذا الفعل، فإن لم يجد مثل هذا النص فلا سبيل إلى اعتبار الفعل جريمة، حتى لو اقتنع بأنه مناقض للعدالة أو الأخلاق أو الدين أو ضار بالمجتمع، فإذا ثبت خضوع الفعل لنص التجريم، فلا يجوز للقاضي أن يوقع من أجله غير العقوبة التي حددها الشارع في هذا النص متقيداً بنوعها ومقدارها^(١٠٥).

(١٠٤) سجلت المادة الثامنة من وثيقة «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» التي أصدرتها الثورة الفرنسية في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩، مبدأ الشرعية بقولها «لا يجوز البتة عقاب أي شخص إلا بموجب قانون يصدر سابقاً على إرتكاب الجريمة وليس للقانون أن ينص إلا على العقوبات الضرورية بصورة مؤكدة». وقد حرص مشروع قانون العقوبات الفرنسي عام ١٩٨٣ على النص على ذات المبدأ في المادة (٢).

أنظر MERLE (Roger) & VITU (Andre): "Tr. dr. pen T. 1. No. 155, p.223 -

(١٠٥) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: النظرية العامة للقانون الجنائي.. الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٥، بند ٢٢٤، ص ١٥٢

الفرع الثاني

أهم النتائج المترتبة على مبدأ الشرعية

١١٢ - نتائج مبدأ الشرعية والتزاماته بالنسبة للسلطتين التشريعية والقضائية :

سبق لنا أن انتهينا الى أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يقيد كلا من المشرع والقاضي بقيود تفرضها الحكمة من هذا المبدأ، وهي أنه سياج الحريات الفردية في مجال العقاب. فهذه القيود هي إذن نتائج منطقية للمبدأ ولازمة لزومه^(١٠٦).

ويهمنا الآن أن نتقل لدراسة نتائج هذا المبدأ وما يفرضه من التزامات على السلطتين التشريعية والقضائية وسيكون ذلك إن شاء الله على النحو التالي:-

أولا - النتائج بالنسبة للمشرع .

ثانيا - النتائج بالنسبة للقاضي .

١١٣ - النتائج بالنسبة للمشرع :

المشرع هو صاحب السلطة الأساسية في التجريم، فهو الذي يقرر الجرائم ويحدد العقوبات ملتزما في ذلك بالقواعد الدستورية.

والتزامات المشرع في ميدان التجريم تشمل :-

(أ) احتكار المشرع لوظيفة التجريم .

(ب) التزام المشرع بالبيان في نصوص التجريم .

(ج) قاعدة عدم رجعية نصوص التجريم .

DOUCET (Jean - Paul): "La Loi Pénale". Paris,
Gazette de palais, 1986, P. 53.

(١٠٦) أنظر

(أ) احتكار المشرع لوظيفة التجريم :

إن أول نتيجة منطقية تقترب على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات هي أن يتم التجريم بواسطة السلطة التشريعية. فالمشرع هو الذى يحتكر عملية التجريم، ويحظرها بالتالى على الهيئات الإدارية والقضائية.

ولكن إذا كان هذا هو الأصل، فإن التطور الذى لحق العملية التشريعية ذاتها، وتلافيا للانتقادات التى وجهت لاحتكار المشرع لعملية التجريم، لما يودى إليه من جمود فى التشريع، وعدم القدرة على مواجهة الظروف الطارئة^(١٠٧) كل هذا أدى إلى تتنازل السلطة التشريعية عن بعض اختصاصاتها التشريعية إلى السلطة التنفيذية، وذلك إما لمواجهة الظروف الطارئة، أو لمعالجة بعض المشاكل التنظيمية أو الجرائم التافهة، أو الأمور البسيطة التى تكون السلطة التنفيذية فيها أقدر على مواجهتها أو النزول إلى تفاصيلها الكثيرة.

ولذلك فإن التشريعات الجنائية أصبحت تشمل القرارات الجمهورية التى تصدر فى فترات ما بين انعقاد البرلمان، والقرارات الجمهورية التى تصدر بناء على تفويض تشريعى من البرلمان، واللوائح التنظيمية التى تصدر بناء على قوانين.

وتحرص الدساتير عادة على أن يكون ذلك فى أضيق نطاق ممكن، وعلى إحاطة هذا الاختصاص التشريعى الاستثنائى للسلطة التنفيذية بضوابط معينة حتى لا يساء استغلالها^(١٠٨).

(١٠٧) للمزيد حول الانتقادات التى وجهت لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات من حيث التجريم والعقاب.

انظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات، القسم العام، المرجع السابق، ص ٢٥.
الدكتور فوزية عبدالستار: شرح قانون العقوبات، القسم العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧، بند ٥٨، ص ٥٧ وما بعدها.

- الدكتور محمد زكى ابوعامر: قانون العقوبات، القسم العام، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦، بند ١٨، ص ٤٦.

(١٠٨) أنظر

- Conseil Constitutionnel, 18. 1. 1985., (Gaz. pal., 1985. 1.L. 127).

ونخلص من ذلك إلى أنه لا يجوز للسلطة التشريعية أن تتنازل إلا بقدر محدود عن سلطتها الأصلية في إصدار التشريعات الجنائية، ويترتب على ذلك بالضرورة ألا يعتبر العرف أو القانون الطبيعي أو قواعد العدالة مصدراً للتجريم بحال من الأحوال^(١٠٩).

(ب) التزام المشرع بالبيان في نصوص التجريم :

يتعين على المشرع أن يكون واضحاً في التجريم بشقيه - أي اعتبار تصرف ما جريمة وتحديد العقاب المقرر لها - وذلك حتى لا يتخلى عن سلطته للقاضي بطريق غير مباشر. فلا يكفي أن يحصر المشرع الأفعال التي يعدها من قبيل الجرائم، وإنما ينبغي من جهة أن يعرف كل جريمة فيبين العناصر والظروف المكونة لها على نحو يتجنب الغموض وينفي الجهالة، ويسهل معه عمل القاضي عند التطبيق، وأن يبين من جهة أخرى رد الفعل الجنائي (العقاب) المقرر لها، مراعيًا في هذا البيان تحديد نوعه أو ماهيته وتحديد مقداره أو كيفية تقديره^(١١٠).

ولذلك فإن غموض التشريع الجنائي أو نقصه في أي شق من شقي التجريم يؤدي إلى إهدار مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، ومن ثم يتعين على القاضي الجنائي في مثل هذه الأحوال أن يقضى بالبراءة.

(ج) عدم رجعية القاعدة الجنائية للماضي :

إن المبادئ العامة تقضى بأن تنطبق قواعد القانون الجنائي من لحظة إصدارها وحتى إلغائها، وذلك بالنسبة لكافة الأفعال التي ترتكب بعد نفاذه، دون أن يكون له سلطان على الوقائع التي ارتكبت وقضى فيها قبل دخول القانون الجديد مرحلة النفاذ.

(١٠٩) انظر الدكتور محمود نجيب حسني: المرجع السابق، بند ٧٣ - ٧٤، ص ٨٥، ٨٦.

(١١٠) أنظر

- Conseil Constitutionnel, 19 - 20 Jan 1981, (Gaz. Pal. 81. 1. :L. 57).

ولكن بالنظر إلى أن هذه القاعدة قد تقررت فقط لمصلحة المواطن وحماية حريته الفردية، فإن المنطقي هو جواز سريان النص الجديد بأثر رجعي إذا كان هذا النص أصلح للمتهم. وبمفهوم المخالفة فإن كل قانون جديد يقضى - على العكس - بعقوبات أشد لا يطبق على الجرائم المقررة قبل نفاذه، وإنما يسرى فقط بأثر فوري مباشر.

والعبرة في كون القانون الجديد أصلح للمتهم أم لا، يكون حسبما تقضى به القواعد القانونية المجردة، ولذلك فإنه لا يؤخذ في الحساب رأي المتهم أو مصلحته الشخصية، فالقانون الجديد يكون أصلح ويسرى بأثر رجعي إذا كان قد ألغى إحدى العقوبات الأصلية أو التبعية أو التكميلية للجريمة، أو أبدلها بعقوبة أخف منها في سلم العقوبات، كاستبدال عقوبة الحبس المقررة للجريمة بعقوبة الغرامة، أو في الحالة التي يخفض فيها القانون مقدار العقوبة أو يجيز إيقاف تنفيذ العقوبة.

١١٤ - النتائج بالنسبة للقاضي الجنائي :

يقضى مبدأ الشرعية الجنائية بترتيب التزامات معينة على القاضي يجب عليه احترامها وعدم الخروج عليها. ذلك أن عمل القاضي أساساً ليس إنشاء الجرائم وإنما تطبيق القانون وتأويله وتفسيره.

ولذلك فإننا سنتناول تلك الالتزامات على النحو التالي :

أولاً : القواعد التي يلتزم بها القاضي الجنائي إعمالاً لمبدأ الشرعية.

ثانياً : التزام القاضي بقواعد معينة في تفسير النصوص الجنائية.

أولاً : القواعد التي يلتزم بها القاضي الجنائي إعمالاً لمبدأ الشرعية الجنائية :

(أ) أنه ما دامت النصوص المكتوبة هي المصدر الوحيد للتشريع العقابي، فإنه يتحتم على القاضي وهو بصدد تطبيق النصوص الجنائية على واقعة معينة أن يعمل على بيان التكييف القانوني للجريمة وتحديدده فإذا لم يوجد نص قانوني يؤتمثل الواقعة وجب على القاضي الحكم بالبراءة.

ولا يسوغ للقاضي الجنائي الاستناد إلى العرف أو قواعد العدالة أو مبادئ القانون الطبيعي، ولو كان ذلك جائزاً لكان معناه تمكين القاضي الجنائي من التشريع، أي إنشاء الجرائم خلافاً لمبدأ الشرعية.

(ب) يتعين على القاضي الجنائي أن يتقيد بقاعدة عدم رجعية القوانين الجنائية. فعلى القاضي أن يمتنع عن تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي، لما في ذلك من مساس بحقوق الأفراد المكتسبة والاعتداء على حرياتهم دون إنذار مسبق.

فقاعدة عدم الرجعية جزء لا يتجزأ من مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، فهي تلزم القاضي كما تلزم المشرع.

(ج) أن القاضي الجنائي مقيد بما حدده النص الجنائي للجريمة من عقاب، وذلك من حيث النوع والمقدار. ولذلك فإنه يمتنع على المحكمة الجنائية أن تقرر عقوبة لم ترد في النص التجريمي، أو تقرر عقوبة يختلف نوعها عن تلك المنصوص عليها، أو توقيع عقوبة يزيد أو ينقص مقدارها عن الحدود المبينة فيه.

ولا يتعارض مع هذا الالتزام استعمال القاضي لسلطته التقديرية في تشديد العقاب، كما في حالة العود أو في تخفيفها وفقاً لما يراه من ظروف مخففة^(١١١).

ثانياً - التزام القاضي بقواعد معينة في مجال تأويل وتفسير النصوص الجنائية

إن القاضي الجنائي لا غنى له في عمله عن تفسير النصوص الجنائية وتأويلها، حتى يتسنى له تطبيقها سليماً^(١١٢) ولذلك فإن فرصة التجريم تلوح

(١١١) أنظر الدكتور عبد الاحد جمال الدين: في الشرعية الجنائية، بحث بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة السادسة عشر، العدد الثاني، يوليو ١٩٧٤، ص ١٩.

(١١٢) أنظر SOLER (Sebastian): "La Formulation actuelle du principe "Nullum crimen", Revue de science criminelle et de droit penal compare, paris, sirey, 1952, p. 11 et s,

للقاضي سواء عن طريق القياس في حالة إنعدام النص، أو عن طريق التكملة في حالة نقص النص جزئيا.

والقواعد التي يجب أن تقيد القاضي الجنائي في مجال تأويل وتفسير النصوص الجنائية هي:-

(أ) عدم التوسع في تفسير النصوص الجنائية :

إذا كان النص المطلوب تطبيقه على الواقعة غامضا، وذلك لعيب في صياغته أو لتضاربه مع نص آخر، فقد وجب على القاضي عندئذ أن يسعى الى تجليه هذا الغموض.

وقد جرى أغلب الفقه الجنائي إلى القول بأن تفسير النصوص الجنائية يجب أن يكون ضيقا^(١١٣)، فلا يجوز القياس عليها ولا التوسع في تفسيرها إلا إذا كان ذلك في صالح المتهم.

ولا شك أن هذا الحظر لا يمنع القاضي من القيام بما توجبه عليه وظيفته في تطبيق القانون من محاولة إستخلاص قصد الشارع وإرادته.

ولذلك فإن التفسير الذي يعتد به في المواد الجنائية هو التفسير الكاشف "declarative" وليس التفسير الضيق. والمقصود بالتفسير الكاشف هو تطبيق النص الجنائي القائم على كل ما تتسع له حكمة الشارع منه، ولو لم تشر إليه حرفية النص من قريب أو بعيد، وذلك طالما صادف التفسير قصد الشارع^(١١٤).

(ب) عدم القياس في النصوص الجنائية :

إذا كان تفسير النصوص القانونية حسبما انتهينا إليه سابقا هو محاولة استخلاص قصد المشرع من نص قانوني محدد، فإن القياس "Analogie" هو

(١١٣) أنظر

- GARCON (Emile): C. pén. ann., 2e éd., T. 1. Art. 4, No. 52.

(١١٤) أنظر

- ANCEL (Marc): "A Propos de quelques discussions récentes sur la règle "nulla poena sine lege". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, paris, 1937, P. 678 et s.

تطبيق نص قانوني خاص بواقعة محددة على واقعة أخرى لم يرد بشأنها نص (١١٥).

وحظر القياس لا يعنى حظر التفسير الواسع، ذلك أن التفسير يفترض وجود نص بتجريم الواقعة وإن كان معيباً أو شابه الغموض، ولذلك فإن تصدى القاضي لأعمال فكره فى وجود النص لن يؤدى بحال إلى تجريم واقعة جديدة.

ولا شك أن موقف القاضي الجنائى يختلف عن موقف القاضي المدنى الذى يستطيع - عملاً بالمادة الأولى من القانون المدنى - أن يحكم فى حالة انعدام النص وفقاً للقانون الطبيعى ومبادئ العدالة والعرف، أى أن يقضى باجتهاده الخاص، ولذلك فإنه يملك من باب أولى اتباع طريق القياس.

(ج) عدم تكملة النصوص الجنائية :

قد يجد القاضي الجنائى عند تطبيق النصوص الجنائية نقصاً، وذلك لانعدام أحد شقّى التجريم، وهما تعريف الجريمة مع بيان عناصرها من جهة أو تحديد العقاب المقرر لهذه الجريمة. ونقص النص على هذا النحو يجعله فى حكم العدم، ومن ثم يتعين على القاضي أن يستبعده، وأن يقضى بالبراءة إذا ما عرض عليه الأمر، ولا يجوز للقاضي تكملة النص الناقص مطلقاً (١١٦).

(١١٥) ينقسم القياس إلى نوعين: القياس القانونى

"Gesetpesanalogie - analogie legis".

ويقصد به الحاق واقعة لم يرد بشأنها نص بواقعة أخرى نص المشرع على تجريمها، وذلك لتشابه الاِفتئين فى العلة.

أما القياس الفقہى - "Rechys analogie - analogia iuris".

فهو لجوء القاضى لمعالجة واقعة لم يرد بشأنها نص بالرجوع إلى روح التشريع المستمدة من مبادئ العامة للنظام القانونى فى مجتمع معين .

انظر DE ASUA (Luis Jemines): "L'analogie en droit Pénal: Revue de science criminelle et de droit pénal comparé", paris, 1949, - 190.

(١١٦) انظر الدكتور عبدالعزيز على مصطفى عبدالكريم: سريان القوانين الجنائية من حيث الزمان «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ١٤٩، ١٥٠.

المطلب الثاني

دور القضاء في تحديد مفهوم أسرار الدولة

١١٥ - تمهيد وتقسيم :

خلصنا في ختام دراستنا في المطلب السابق إلى أن أغلب التشريعات العقابية لم تضع تعريفاً يحدد مفهوم أسرار الدولة، ومن ثم فقد أضحي من اللازم أن يتصدى القضاء لتحديد ما يعتبر من أسرار الدولة في كثير من الوقائع المعروضة عليه، مستعيناً في ذلك بالقواعد العامة، وبالإطار الذي وضعه المشرع في هذا الشأن. ولا يمكن للقضاء أن ينهض بهذا الدور دون الاستعانة برأى الجهات الإدارية والعسكرية في هذا الصدد.

ونظر لذلك فقد وجب البحث صوب تحديد نطاق دور القضاء في تحديد مفهوم أسرار الدولة، بحيث يفي بحق القضاء في تقدير ملاءمة ما يعتبر من أسرار الدولة في كل حالة على حدة، على أن لا يصل القضاء في ذلك إلى خلق أنواع من أسرار الدولة لا تتسق ونصوص التشريع، فيكون ذلك على حساب اعتبارات الحرية الفردية المنبثقة عن الالتزام بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

وعليه فإننا سنتناول هذا الموضوع على النحو التالي :

الفرع الأول : إسطلاع رأى الجهة الإدارية لتحديد مفهوم أسرار الدولة.

الفرع الثاني : مشروعية دور القضاء في تحديد مفهوم أسرار الدولة.

الفرع الأول

إستطلاع رأي الجهة الادارية لتحديد مفهوم أسرار الدولة

١١٦ - موقف التشريعات العقابية المقارنة :

لاشك أن النصوص القانونية التي تفتقر إلى تحديد واضح لأسرار الدولة تؤدي إلى الغموض والابهام عند التطبيق. ولما كان عبء تفسير هذه النصوص يقع على القاضي، لذا فإنه يكون مطالباً في هذه الحالة بتجلية هذا الغموض عن طريق قواعد التفسير الكاشف التي تقضي بتطبيق النص على كل ما تتسع له فكرة الشارع منه، ولو لم تشر إليه حرفيه النص من قريب أو بعيد.

فالقاضي لا يستطيع أن يكون اقتناعه بمعزل عن رأي الجهة الادارية، فهي التي إكتشفت الواقعة في أغلب الأحيان، وهي التي تمارس العمل، وتقرر حسب القواعد الادارية المنظمة مدى سرية بعض الوثائق أو المعلومات.

ولذلك فإن المحكمة عادة ما تستطلع رأي الجهة الادارية، لتقدير مدى سرية الوثائق أو المعلومات في الواقعة المعروضة عليها.

وإذا استعرضنا موقف التشريعات العقابية المقارنة فإننا نجد أن غالبيتها لا تلزم القاضي باستشارة خبير معين أو سلطة ما لاستطلاع رأيها بشأن مدى سرية وثيقة معينة أو معلومة ما. ولكن من الناحية الواقعية فإنه يشق على المحكمة في أغلب الحالات أن تفصل في الموضوع دون الاستعانة بخبير. وعلى سبيل المثال فإن التشريع العقابي الفرنسي لا يلزم المحكمة باستشارة الجهة الادارية أو العسكرية كمصدر للخبرة^(١١٧)، إلا أن جهات التحقيق (النيابة أو قاضي التحقيق) تقوم عادة باستطلاع رأي الجهات المعنية سواء أكانت إدارية أم عسكرية حول طابع السرية في الوقائع أو المعلومات التي تتضمنها التحقيقات^(١١٨).

(١١٧) أنظر

- GARCON (Emile): C. Pén. ann., 2e éd., T. 1, Art. 78, No. 32, P. 334.

(١١٨) يرى الأستاذ (Turpault) أن ما يجري عليه العمل في فرنسا أمر مثير للغرابة، إذ

كيف يضطلع وزير الدفاع الوطني بدور الخبير في القضية بينما يكون في نفس -

أما التشريع العقابي الإيطالي فإنه يجيز الاستعانة بالخبرة في المسائل التي يشق على القاضي أن يقطع فيها برأى^(١١٩).

كما تجيز التشريعات العقابية لكل من سويسرا وهولندا ويوغوسلافيا للجهات القضائية (النيابة والمحكمة) استطلاع رأي الخبراء وذلك للاستعانة بها في تحديد مدى سرية الوثيقة أو المعلومة المطروحة على جهات التحقيق.

- طرفا فيها. إذ أنه معنى بها بصفة مباشرة، كما أنه يعد قاضياً فيها لأنه الأمر بالتحقيق في الواقعة، والرئيس الأعلى للقضاء العسكريين المتكلمين بالتحقيق.
انظر

- LEAUTÉ (Jacques): Sec. mili., op. cit., P. 20.

وإن كانت الجهة القضائية المختصة حالياً في فرنسا ينظر جرائم أمن الدولة في وقت السلم هي المحاكم العادية وذلك وفقاً للمادة ٧٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، وذلك بعد إلغاء محاكم أمن الدولة بموجب تشريع ٤ أغسطس ١٩٨١. أما في وقت الحرب فإن الاختصاص ينعقد للمحاكم العسكرية للقوات المسلحة وفقاً لنص المادة ٧٠١ من قانون الإجراءات الفرنسي.
انظر

- MERLE (Roger) & VITU (Andre): Tr. dr., pén., T. 1, No. 387, p. 494.

إلا أن الفقيه سالف الذكر نفسه، عاد وقرر بأن تبعية النيابة العسكرية الفرنسية إلى وزارة الدفاع الوطني تبعية محدودة، وأن قاضي التحقيق العسكري يمارس عمله في استقلال تام، وأن غرفة الاتهام تحسم كل نزاع ممكن أن ينشأ بين الوزير المختص وقاضي التحقيق، كما أن المحاكم العسكرية يرأسها قاضي مدني من محكمة الاستئناف، وحينما يقرر القضاء العسكريون شيئاً فإنهم لا ينصاعون إلا إلى ضمائرهم.

- LÉAUTÉ (Jacques): Sec. mili., op. cit., p. 21.

(١١٩) يرى الفقيه الإيطالي (Veutro) أنه لا يجوز للمحكمة أن تعول على رأي الخبير بشأن سرية وثيقة ما أو معلومة معينة، إذا لم تكن المسألة فنية تستدعي رأي الخبير، ويرى أن المحكمة بنفسها تكون مختصة في هذه الحالة بتقرير مدى سرية المعلومة أو الوثيقة -

انظر - LÉAUTÉ (Jacques): Sec. Mili., op. cit., p. 20 NotÉ 1.

وترى غالبية الفقه أن أغلب المحاكم التي تضطلع بأمر تحديد مفهوم أسرار الدولة، تكون مشكلة من عسكريين أو يكون بين أعضائها عسكريون، ولذلك فإنهم يكونون على دراية بهذه المسائل ويمكنهم تقرير ما إذا كانت الوثائق أو المعلومات ذات طبيعة سرية من عدمه.

الفرع الثاني

مشروعية دور القضاء في تحديد مفهوم أسرار الدولة

١١٧ - السلطة التقديرية للقضاء في تحديد مفهوم أسرار الدولة :

يبين مما سبق أن أغلب التشريعات العقابية التي سبق لنا أن استعرضناها آنفاً قد أجمعت على أن للقضاء سلطة تقديرية في تحديد مفهوم أسرار الدولة^(١٢٠).

ومؤدى ذلك أنه يجب على المحكمة أن تقوم بتحديد مدى سرية الوقائع المعروضة عليها، وذلك سواء أكان السر مادياً، كما لو كان متمثلاً في كيان مادي كوثيقة أو مستند أو سلاح، أو معنوياً كما لو كان متمثلاً في أخبار أو معلومات. فإذا ما انتهت المحكمة إلى سرية تلك الوقائع فإنه يجب عليها أن تثبت مدى اتصالها بسلامة الدولة، وهل يترتب عليها مساس بأمن الدولة الخارجى أو الداخلى أم لا^(١٢١).

(١٢٠) بالرغم من السلطة التقديرية الممنوحة للقضاء في هذا الشأن، إلا أن القضاء الفرنسى قد استقر على استطلاع رأى السلطات الادارية والعسكرية في هذا الشأن. بل أنه غالباً ما يستند في أحكامه برأيها. وعلى سبيل المثال ففي قضية "Cooper" استندت محكمة ليون الى رأى "Colonel Percin" مدير المصانع الحربية في مدينة "Saint-Etienne" في شأن سرية سلاح حربي.

أنظر

- Cour Lyon, 3 Févr., 1892, Cooper. D. 1892.2.497.

كذلك استندت محكمة النقض الفرنسية في قضية "Quantin" الى خطاب من وزير الحربية الفرنسى بشأن سرية بعض المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطنى.

أنظر

- Cass, 3avr, 1939. Quantin, B. 82.

وأيضاً أخذت محكمة النقض الفرنسية في قضية "Forgé" بما جاء بخطاب وزير الحربية الفرنسى بشأن سرية أحد الوثائق المتعلقة بالدفاع الوطنى.

أنظر

- Cass, 11 Juill, 1935. S. 1937. 1. 119.

(١٢١) أنظر

- HIRT (F.): "Du délit d'espionnage - étude de droit Français et de Législation comparée". Thèse, Strasbourg, Sirey, 1937, p. 165.

وإذا كنا قد انتهينا إلى أن الرأي الذي تبديه السلطات الإدارية أو العسكرية بشأن سرية الوثائق أو المعلومات لا يلزم المحكمة، إذ أنه لا يعدو أن يكون دليلاً كسائر الأدلة في الدعوى يخضع لتقديرها، ولها أن تقبله أو ترفضه، وللمتهم كذلك أن يفنده بكل ما يتاح له من أدلة النفي، إلا أن سلطة المحكمة لا تعفيها من أن تبين في حكمها الاسانيد التي استخلصت منها رأيها في طبيعة السرية وفي قيام العلاقة بينها وبين سلامة أمن الدولة. ويجب أن يكون استخلاصها مؤدياً لما إنتهت إليه، وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور في التسبب ومتعينا نقضه (١٢٢).

وغنى عن البيان أن المحكمة لا تذكر في حكمها تفاصيل الوثائق أو المعلومات السرية أو الأسلحة السرية، ولكن يجوز للمحكمة أن تشير في حكمها بإيجاز لنوع هذه الوثائق أو غرضها، ذلك أن طبيعة هذه الجرائم لا تستلزم تغلغل الأحكام القضائية العلنية، لأن في ذلك نشرًا لما يجب طيه من أسرار الدولة (١٢٣).

(١٢٢) اكدت محكمة النقض الفرنسية في قضية "Teulery" المتهم بتسليم أسرار الدفاع الوطنى إلى جهة أجنبية على أنه يجب على محكمة الموضوع «المحكمة العسكرية، أن تبين في حكمها الاسانيد التي استخلصت منها رأيها في تقدير سرية الوثائق بالنسبة للدفاع الوطنى.

أنظر - Cass. 23 Nov., 1950 - (B.266), p.44; Recueil de droit pen-
nal, 1951, no. 24, p. 29.

(١٢٣) استقر قضاء النقض الفرنسى على أن المحاكم لا يجب أن تذكر تفاصيل الوثائق أو المعلومات السرية أو أن تسرد ما إحتوته. ففي قضية "Theisen" رفضت محكمة النقض الطعن الـ قدم من محامى المتهم والمؤسس على أن المحكمة لم تكشف عن الطبيعة السرية للوثائق المتعلقة بالواقعة (وثائق تتعلق بتنظيم الشرطة العامة في باريس وبعض المدن الأخرى).

أنظر - Cass, 23 Juill. 1891. D. 91.1.493.

وكذلك حكمت محكمة النقض الفرنسية في قضية "Michel et Engel" بأن محكمة الموضوع لا يجب أن تستفيض في بيان أسباب سرية الوثائق لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مخاطر تزويد أجهزة التجسس الأجنبية بمعلومات على درجة بالغة من الأهمية، ولذلك فقد رفضت محكمة النقض الطعن الذى تقدم به محامى المتهمين والمؤسس على أن محكمة الموضوع لم تبين في حكمها الطابع السرى للوثائق المسلمة للجهة الأجنبية.

أنظر - Cass, 88 aout, 1932, Michel et Engel, Gas. pal., 1932.2.797.

وقد استقر القضاء الفرنسي على أن اذاعة السر لا تنزع عنه صفة السرية طالما لم يكن في مقدور من يهيمه الأمر الحصول أو الاطلاع عليه. إذ أن الضابط أو المعيار في هذا الشأن هو مدى المساس بأمن الدولة، فإذا كان من المتعذر على من يهيمه الأمر الحصول عليه فإنه يظل متمتعاً بصفته السرية برغم سبق ذيوعه^(١٢٤).

كذلك فقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية أنه مهما تعدد الأشخاص المنوط بهم حفظ السر، فإنه لا يفقد طبيعته مادام لا يزال سراً لم يخرج إلى غير من نيط به حفظه^(١٢٥).

أيضاً فإن تكرار الافضاء بسر ما لا ينزع عنه صفة السرية، بل يظل الافضاء به معاقباً عليه مهما تكرر.

وقضى بأنه لا يشترط أن تكون الوثائق أو المعلومات السرية كاملة أو صحيحة أو أصلية، فإن وجود نقص في بعض أجزائها، أو خطأ أو تحريف، أو كونها منقولة أو منسوخة أو مصورة، أو ملخصة لا يؤدي إلى انتفاء وقوع الجريمة.

ولا يشترط أن يكون السر على قدر كبير من الخطورة والأهمية، إذ يستوى أن تكون الأسرار رئيسية أو ثانوية، كثيرة أو قليلة، إذ أنه لا يوجد ثمة معيار أو ضابط يحدد ذلك.

ولكن إذا ناع السر وانتشر وأصبح مضغة في أفواه الناس، فأحاطوا به، فإن نقله لا يعتبر جريمة معاقباً عليها، إذ أن اتصال السر بعلم عدد كبير من الناس بدون تمييز بينهم يفقده سرية وينزع عنه صفته^(١٢٦).

(١٢٤) أنظر - Cass, 24 Sept., 1892, Trupin D. 92. 1. 475.

(١٢٥) أنظر - Cass, 1er Févr., 1935. Hailier, D. H. 1935, p. 181.

(١٢٦) أنظر - GARCON (Emile): C. Pén. ann., 2e éd., T. 1. Art. 78, no. 85. p. 341.

- PANNAIN (Remo): "Manuale di diritto penale", Torino, unione tipografico - editrice torinese, Tomo primo, Part speciale, 1950, p. 137.

١١٨ - رأينا في الموضوع :

تبين لنا من السرد السالف أنه بات أمراً مستحيلاً على المشرع أن يضع مفهوماً محدداً لأسرار الدولة، وذلك من خلال إيراد تعداد كامل لأنواع هذه الأسرار، إذ أن المعلومات المطلوب حفظها سرّاً متعددة بدرجة تفوق كل حد، بل وتختلف فيما بينها اختلافاً يجاوز الحدود. فالتعريف العام إن وجد سوف يحصر في صيغة مجردة مجموع الحالات التي يغطيها مفهوم السر، ولكن لن يؤدي إلى حماية وقائع أخرى سوى التي تعد أسراراً بطبيعتها.

كما أن التعريف القانوني الذي يتبنى حصر المجالات المحظورة والمتصلة بحماية أمن الدولة يعد بالغ الخطورة، فهو من ناحية ذو طابع محدد فيمكن أن يضر بأمن الدولة، وذلك بإفلات وقائع جديدة - كالجاسوسية المفتوحة مثلاً - من نطاق العقاب^(١٢٧)، ويجعل مهمة توقيع العقاب أمراً عسيراً، وذلك دون أن يحمي الحرية الفردية من ناحية أخرى.

ولذلك فقد أصبح تدخل القضاء لاستكمال تحديد مفهوم أسرار الدولة أمراً ضرورياً، وإن كنا نرى أن حجم هذا الدور مرهون باستعمال القاضي لحقه في التفسير الكاشف للنصوص الغامضة والمبهمّة. ولا يجب أن يصل دور القاضي مطلقاً إلى حد القياس بخلق أو تأنيث أنواع جديدة من الأسرار لم يهدف المشرع إلى تجريمها، وذلك احتراماً وتوكيداً لمبدأ الشرعية^(١٢٨).

(١٢٧) الجاسوسية المفتوحة "Lespionnage ouvert" يقصد بها تسليم جهة أجنبية معلومات ليست ذات طبيعة سرية في حد ذاتها، إلا أن تجميعها في يد هذه الجهة قد يضر بأمن الدولة. فتسلم مجموعة من صور الشواطئ مثلاً ليس لها قيمة في حد ذاتها، إلا أن ضمها لمجموعة أخرى من المعلومات قد يؤدي إلى استخلاص نتائج قد تضر بأمن الدولة.

أنظر - VITU (Andre): "L'espionnage ouvert". Paris, Lavie Juridiciaire, 24 - 29, juill. 1961, p. 1 et 3.

(١٢٨) يرى أستاذنا الدكتور مأمون سلامة أن عدم إعمال القياس بالنسبة لقاعدة معينة مرجعة إلى عدم توافقها وطبيعة عملية القياس ذاتها، وعليه فإن إعمال القياس كوسيلة للتفسير لا يحتاج إلى نص تشريعي يجيزه، بينما العكس هو الضروري، أي أن حظره يحتاج إلى نص تشريعي ينهي عنه، ويحظر استعماله. ولذلك فإن حظر استعماله -

- القياس لا يرجع الى المنطق القانونى بقدر ما يرجع لحماية الحريات الفردية، وينتهى سيادته إلى أن إجماع الفقه المصرى على حظر القياس فى مواد التجريم مستفاد من نص المادة الأولى من قانون العقوبات التى تنص على أن «تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليه فيه».

انظر الدكتور مأمون سلامة: حدود سلطة القاضى الجنائى فى تطبيق القانون، القاهرة، دار الفكر العربى، سنة النشر غير مذكورة، بند ١٤، ص ٥٧، ٦٢.

المطلب الثالث

دور السلطة الادارية في تحديد مفهوم أسرار الدولة

١١٩ - موقف التشريع المقارن :

تنهض السلطات الادارية والعسكرية بدور الخبير أمام المحكمة حينما يطلب منها إبداء الرأي في مدى سرية الوثائق أو المعلومات المطروحة على المحكمة، كذلك فقد يخول التشريع السلطات الادارية إصدار مرسوم بقانون أو لائحة لتحديد بعض أنواع أسرار الدولة المحظورة نشرها أو إذاعتها.

وتنقسم التشريعات المقارنة صوب تخويل السلطات الادارية التدخل بإصدار مرسوم بقانون أو لائحة لاستكمال النقص التشريعي في مجال تحديد مفهوم أسرار الدولة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:-

المجموعة الأولى: وهي الأكثر صرامة وتضم ألمانيا ولوكسمبرج^(١٢٩)، ويوغوسلافيا^(١٣٠)، وباستعراض التشريعات العقابية لهذه المجموعة يبين أن السلطة الادارية ليس لها أي دور في تحديد مفهوم أسرار الدولة، فلا يجوز للسلطات الإدارية أن تصدر مرسوماً بقانون أو لوائح تستكمل بها تحديد أنواع أسرار الدولة المنصوص عليها في القانون، وذلك تأسيساً على عدم دستورية القيام بعمل من صميم أعمال السلطة التشريعية بصفة عامة.

(١٢٩) لا يوجد في التشريع العقابي في لوكسمبرج أي نص قانوني يبيح للسلطة الادارية أو العسكرية الحق في إصدار تشريعات تتعلق بحماية أسرار الدفاع الوطني، وإن كانت ظروف الضرورة قد فرضت نفسها عشية الحرب العالمية الثانية، فصدر تشريع ٢٨ سبتمبر ١٩٣٨ مقررأ حق السلطة التنفيذية في استكمال تعريف الأسرار عن طريق إصدار القرارات واللوائح.

(١٣٠) ينص التشريع العقابي اليوغوسلافي الصادر عام ١٩٥١ في المادتين ٢/٣٢٠، ٢/٣٤٨ على حماية نوع خاص من الوثائق والمعلومات، وذلك بتقرير عقوبات أشد من غيرها. ويثور التساؤل حول السلطة التي ستقوم بتحديد الوثيقة أو المعلومة ذات الحماية الخاصة، وهل يتصور قيام جهة أخرى غير السلطة الادارية بهذا الدور؟
أنظر - LÉAUTÉ (Jaxques): Sec. mili., op. cit., p. 14.

أما المجموعة الثانية فهي تشمل بلجيكا وهولندا وسويسرا وهي أقل صرامة من المجموعة الأولى، وإن كانت القاعدة العامة في هذه التشريعات هي أن السلطات الإدارية ليس لها الحق استكمال تعريف أسرار الدولة المشمولة بالحماية الجنائية والواردة في نصوص التشريع. ولكن من الناحية الواقعية فإن السلطات الإدارية قد مارست دوراً في شأن تحديد مفهوم أسرار الدولة، ففي بلجيكا مثلاً يسمح استثناء للحكومة بناء على تفويض تشريعي بإصدار مرسوم بقانون في شأن تحديد مفهوم أسرار الدولة. وعلى سبيل المثال فقد خول تشريع ١٠ يناير ١٩٥٥ المتعلق بكشف الأسرار وبراءة المخترعات التي تمس الدفاع عن الأقليم وزير الدفاع الوطني بالأشتراك مع الوزير المكلف بالأشراف على جهاز حماية الملكية الصناعية أن يقوموا بالتضامن معاً ببعض الإجراءات التي تهدف إلى منع كشف بعض أسرار الاختراعات.

أما في هولندا فإنه يجوز للسلطة الإدارية أن تفرض حظراً على بعض الوثائق السرية، وإن كان ذلك الحظر يكون مقصوراً على الموظفين الملزمين بحكم وظائفهم باحترام كتمان الأسرار المطلعين عليها (مادة ٢٧٢ من التشريع العقابي).

وفي سويسرا فإن تشريع ٢٣ يونيو ١٩٥٠ قد خول المجلس الفيدرالي سلطة تحديد المؤلفات العسكرية التي تنطبق عليها القواعد الخاصة بالحماية الجنائية والمشار إليها في هذا القانون، وكذلك منح سلطة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية في إطار القانون إلى الجهات العسكرية وكل هيئة مختصة وإلى كل قيادة عسكرية (١٣١).

(١٣١) يرى الاستاذ (KELLER) أنه إذا كان المجلس الفيدرالي السويسري يملك طبقاً للقانون سلطة تحديد المؤلفات العسكرية التي تحميها تلك النصوص، إلا أن مبدأ الفصل بين السلطات يمنع أن يكون من حق المجلس - عند إعادة طرح الموضوع على القضاء - تقرير ماهية المؤلفات أو الوثائق التي تعد من أسرار الدفاع الوطني، وذلك لأن القضاء فقط هو المنوط به سلطة تحديد ما إذا كان المؤلف أو العمل يعتبر سرّاً عسكرياً أم لا.

أنظر - LÉAUTÉ (Jacques): Sec. mili, op. cit., p. 15, noté 2.

أما المجموعة الثالثة والتي يعترف فيها للسلطة الادارية بأن تلعب دوراً كاملاً في استكمال النقص التشريعي في مجال تحديد أسرار الدولة فإنها تتضمن التشريعين الفرنسي والايطالى.

وترجع السلطات الواسعة التي تتمتع بها السلطة الادارية والعسكرية في البلدين إلى المبدأ الذي يتبناه المشرع في كليهما وهو تقسيم الاسرار الى نوعين: أسرار بطبيعتها، وأسرار حكمية.

أما الأسرار بطبيعتها فإنه لا يعلمها إلا الاشخاص المنوط بهم حفظها وصيانتها، لأن المصلحة العامة تقتضى أن تبقى سرّاً على من عداهم. والأسرار الحكمية هي المعلومات أو الوثائق أو غير ذلك من الأشياء التي ليست في ذاتها سرّاً، ولكنها تعتبر في حكم الأسرار لأن إذاعتها تؤدي إلى الوقوف على مضمون سر حقيقى، أو لأنها تعتبر في حكم الأسرار بمقتضى أمر من الحكومة.

وفي إيطاليا فإن السلطات التنفيذية تقوم بتحديد المجال العسكرى المطلوب حمايته، ولذلك فقد صدر قانون ١١ يوليو ١٩٤١^(١٣٢) الذى حصر المواد العسكرية المتعلقة بالحرب والتي يحظر كشف أية معلومات بشأنها لمصلحة أمن الدولة. ويمكن التمييز في هذا الصدد بين المعلومات والوثائق، فبعض المعلومات لا يمكن اعتبارها سرية لأنها تكون معلومة بصفة جزئية، كما أن بعض المعلومات الأخرى قد تكون معروفة كلية، أما الوثائق فإن سلطات الادارة يكون لها حرية واسعة في شأن تصنيفها وتحديد مدى سريتها.

أما في فرنسا فقد صدر قانون ٢٠ مارس ١٩٣٩ الذى يحظر كشف أو بث أو اخراج أية معلومات سرية بأية طريقة ومهما كانت طبيعة تلك المعلومات ما لم تجعلها الحكومة الفرنسية معلومات عامة مباحاً نشرها.

(١٣٢) أنظر

- SANTORO (Arturo): "Manuale di diritto penale parte speciale: delitti contro lo stato". Vol. 2, Torino, unione tipografico - Editrice torinese, 1962, No. 875, p. 171.

وهذه المعلومات تشمل كل ما يتعلق بالقوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، وكافة الوحدات والمرافق التي يشغلها الجيش الفرنسي، ويشمل ذلك كافة الأسلحة والمؤن والأدوات التي تستخدم في الإقليم الفرنسي.

الفصل الثالث

حماية أسرار الدولة وحرية المعلومات

١٢٠ - تمهيد وتقسيم :

إذا كانت المصلحة العامة تقتضى المحافظة على أسرار الدولة وبقائها فى طى الكتمان، فإن ذلك لن يتم إلا بفرض بعض القيود بقصد الوصول إلى هذا الهدف.

والمشكلة الحقيقية التى تواجهنا أن أكثر المجالات التى يتم فرض القيود عليها هو مجال المعلومات، فلا شك أن التوفيق بين حماية أسرار الدولة وحرية المعلومات مطلبان متناقضان غالباً.

ولا شك أن قضية «المعلومات» قد تبوأ مكاناً مرموقاً فى العصر الحديث، فقد أصبحت القضية المثارة فى هذا القرن ليست هى «حرية المعلومات» ولكن «الحق فى الحصول على المعلومات».

وقد واكب «الحق فى الحصول على المعلومات» ما يمكن أن نطلق عليه إن صح التعبير «ثورة المعلومات»، ونقصد به مدى التوسع فى قاعدة المعلومات، وأسلوب نشرها وتوجيهها لخدمة البشرية وجعلها من خلال وسائل الاعلام فى متناول كل إنسان.

وفى مقام «ثورة المعلومات» فإن الصحافة قد أخذت بزمam المبادأة فى هذا الشأن، فأصبحت أرخص وسائل الاعلام فهى فى متناول كل فرد فى كل وقت.

ولذلك فقد أصبح النقاش مثاراً عن حرية الصحافة والمساس بأسرار الدولة، وكيفية التوفيق بين المحافظة على أسرار الدولة وحرية الاعلام بوجه عام. ولذا فإننا قد رأينا أن نعالج هذه الموضوعات على النحو التالى :-

المبحث الأول : الحق فى الحصول على المعلومات.

المبحث الثانى : المقصود بأسرار الدولة فى مجال الاعلام.

المبحث الثالث : حرية الصحافة وكفالة احترام أسرار الدولة.

المبحث الأول

الحق في الحصول على المعلومات

١٢١ - نطاق الحق في الحصول على المعلومات :

إن مفهوم حرية الأعلام أكثر شمولاً من مفهوم حرية الصحافة، إذ أنه يتضمن تجسيداً للحق في المعرفة في صورة الاعتراف بالحق في الحصول على المعلومات، ولا شك أن هذا الحق بعيد أن يكون معترفاً به بصورة شاملة.

إن المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تواجه حالة الحق في البحث عن المعلومات، أما الحق في الحصول على المعلومات فقد تبناه إعلان المؤتمر العام لليونسكو الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٨، فقد ذهبت المادة الثانية إلى أن الصحفيين يجب أن يكون لديهم تسهيلات كبيرة للوصول إلى المعلومات، وإن كان الغموض يكتنف تطبيق هذا المبدأ في أغلب دول العالم (١٣٣).

ولا ريب أن مشكلة الحصول على المعلومات تكون أكثر تفاقمًا في حالة وجودها في حوزة السلطات العامة.

أما إذا انتقلنا إلى حق المواطن في الحصول على المعلومات فإننا سنجدها مشكلة أكثر تعقيداً. فالمواطن ليس لديه من وسائل البحث والتحري مثلما هي متوفرة لدى غيره - كالعاملين في حقل الأعلام مثلاً - فكيف يتسنى له - وهو معمول الضرائب - أن يراقب ما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات تمس وطنه.

ونظراً لأن الحق في الحصول على المعلومات قد يصطدم في كثير من الأحوال بحق الحكومة في إضفاء السرية على بعض قراراتها وسياساتها، لذا فقد رأيت أن أعرض لتشريع هام يعتبر بحق باكورة التشريعات التي تنظم حق

- RICHER (Laurent): "Les droit de L'homme et de
citoyne". Paris, Economica, 1982,p. 340.

(١٣٣) أنظر

الإنسان في الحصول على المعلومات. وقد صدر هذا التشريع في الولايات المتحدة الأمريكية وأطلق عليه «تشريع حرية المعلومات»^(١٣٤).

١٢٢- قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية^(١٣٥):
(Freedom of information Act "F.O.I.A.")

تتضمن المبادئ الرئيسية لقانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة رئيسية واجبات الهيئات الحكومية في مجال المعلومات وذلك على الوجه التالي :

(١٣٤) صدر هذا القانون عام ١٩٦٦ وقد حاول الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» منع صدوره فاستعمل حق الفيتو المخول له ضد مشروع القانون في الكونجرس، ولكنه فشل وصدر القانون.

أنظر - NADER: "Freedom of information and the agencies". Harvard, Harvard Civil Rights, Civil Liberties Law Review, 1970, No. 5, p. 1 et s.

- ADLER (Allan) & HALPERIN (Morton): "The Freedom of information act and privacy act". Washington, U. S. A. center for national security studies, D. C. (9th ed), 1984 p. 3 et s.

وكذلك حاول الرئيس الأمريكي «فورد» منع صدور مشروع تعديل بعض أحكام هذا القانون عام ١٩٧٤، واستعمل فعلا حق الفيتو إلا أنه فشل، وصدرت التعديلات الجديدة بالقانون المنشور بالجريدة الرسمية برقم ٩٣ - ٥٠٢ في ٢١ نوفمبر ١٩٧٤.

(١٣٥) صدر قانون مماثل لحرية المعلومات في كندا عام ١٩٨٢

أنظر - "The Candian access to Information".

- CAMUS (John): "Freedom of information in Canada". Ottawa, Government Publications Review, 1983, no. 10, p. 51.

وكذلك أصدرت استراليا قانونا لحرية المعلومات عام ١٩٨٢. أما في فرنسا فقد صدر قانون «حرية الحصول على المعلومات» في ١٧ يوليو ١٩٧٨.

- La Liberte d'accès aux documents administratifs:.

ويستهدف هذا القانون إتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على المعلومات التي بحوزة السلطات الادارية، وإن كان قد استثنى الأسرار المتعلقة بالأمن القومي -

أولا - يجب على كل هيئة أن تعرض بصفة منفردة ومنشورة في السجل الاتحادي لاطلاع الكافة :-

(أ) أوصاف التنظيم المركزي والاقليمي للهيئة والأساليب الموضوعية للكافة من أجل الحصول على المعلومات، أو الحصول على القرارات.

(ب) بيان تفصيلي بالطرق المتبعة إجمالاً في ممارسة اختصاصاتها، موضح فيه دواعي كل إجراء رسمي تتبعه.

- أو السياسة الخارجية وأسرار القرارات الحكومية وأسرار الحياة الخاصة والأسرار الطبية. وبصفة عامة هناك العديد من الاستثناءات المنصوص عليها في القانون. وحتى لا تستوعب الاستثناءات المبدأ بأكمله فقد أنشئت لجنة أطلق عليها «لجنة السماح بالحصول على الوثائق الإدارية».

- "Commission d'accès aux documents administratifs".

ويرمز إليها بـ (C. A. D. A.) وتهدف اللجنة إلى إبداء المشورة للإدارات الحكومية وعمل تقرير سنوي، ويجوز لمن يرفض طلبه بالحصول على المعلومات أن يلجأ إلى هذه اللجنة للتظلم من قرار الرفض، وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في غضون شهرين، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من قرار اللجنة أمام المحكمة الإدارية المختصة التي يجب أن تصدر قرارها في غضون ستة أشهر.

وقد أثبتت لجنة C. A. D. A. في أول تقرير لها أنه قد لجأ إليها من سبتمبر ١٩٧٩ وحتى أكتوبر ١٩٨٠ عدد (٤٥٠) حالة، منع من الحصول على المعلومات من بينها حالة واحدة فقط تقدم بها صحفي. وقد أبدت اللجنة مشورتها بالموافقة على التمكن من المعلومات في ٦٠٪ من الحالات السالف ذكرها، إلا أن الإدارات المختلفة لم تستجب لرأي اللجنة إلا في ٧٥٪ من هذه الحالات. والمشكلة الحقيقية تكمن في أن الإدارات المختلفة تميل في كثير من الأحيان لحذف كثير من المعلومات المطلوبة عند الرد على طالب الحصول على المعلومات، وهو ما يؤدي إلى تقييد الحق في الحصول على المعلومات.

أنظر

RICHER (Laurent): Op. cit., p. 342.

- L'accès aux documents administratifs, 1er rapport de la C.A.D.A. , La documentation Française, 1981.

(ج) قواعد الاجراءات أو المطبوعات المعدة وأماكن الحصول عليها.

ولا يجوز بأية وسيلة إعتبار الشخص على علم بمعلومات لم تنشر في السجل الاتحادي وكان من المفروض أن تنشر، ولا يجوز أن يلحق أى ضرر بسبب عدم نشر هذه المعلومات.

ثانيا - يجب على كل هيئة وفقا للقواعد المنشورة أن تضع تحت طلب الكافة للرجوع اليها وللنسخ :-

(أ) الآراء النهائية المتفق عليها والمختلف عليها المعرب عنها، وما قد يكون قد صدر من قرارات فى الحكم فى قضية بهذا الشأن.

(ب) بيان بالمبادئ والتفسيرات المعتمدة من الهيئة، والتي لم تنشر فى السجل الاتحادي.

(ج) قوائم بأسماء المستخدمين، والتوجيهات الصادرة لهم والتي من طبيعتها المساس بالأفراد.

ثالثا - يجب على كل هيئة :-

(أ) أن تصنف بشكل كاف كل ملف لديها.

(ب) أن تكون مطابقة للقواعد المنشورة من حيث الزمان والمكان وأن تضع الملف سريعا تحت طلب كل شخص.

رابعا - يجب على كل هيئة :-

(أ) أن تصدر فى اعلان وفى مكتب استقبال على مرأى من الكافة لوائح تحدد تعريفه أسعار موحدة للرسوم لكل الخدمات التى تقوم بها الهيئة. على أن تقدم المستندات بدون مصاريف أو بثمان رمزى إذا كانت الهيئة تقدم خدماتها لمصلحة العامة، لأن المعلومات بحسب الأصل حق للجمهور.

(ب) تختص محكمة الأقليم بفحص أية شكوى ضد أية منشأة فى الأقليم تمتنع عن التصريح للشاكى بالاطلاع على ملفاتها، وذلك بأن تلزم المنشأة بالاستجابة لطلب الشاكى وأن ترتب بداخلها عرضاً للمعلومات التى

رفضت خطأً اطلاع الشاكي عليها. وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة أن تفحص الدعوى بصفة ابتدائية، ويجوز لها أن تفحص مضمون هذه الملفات في جلسة سرية لتحديد ما إذا كان يجب رفض الاطلاع عليها كلياً أو جزئياً، ويقع على عاتق الهيئة إثبات مشروعية تصرفها.

(ج) يجب على المدعى عليه أن يقدم دفاعه في موضوع الشكوى خلال ثلاثين يوماً، يرد فيه على موضوع الشكوى إلا إذا قدم عذراً تقبله المحكمة.

(د) ما عدا القضايا ذات الأهمية الخاصة، فإنه يجب تحقيق كافة القضايا أمام المحكمة المختصة وفقاً لهذا البند. واستئناف الأحكام الصادرة من هذه المحكمة يكون له الأسبقية على كافة القضايا الأخرى، ويجب نظره على وجه الاستعجال.

(هـ) يجب على المحكمة أن تحكم بالزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدفع مصروفات الدعوى وأتعاب المحاماة في حالة الحكم لصالح الشاكي.

(و) في حالة قيام المحكمة بالزام هيئة ما بإظهار الملفات المدعى بشأنها، فإنه يجب الإشارة في تقارير مكتوب إلى طبيعة الظروف المحيطة برفض الاطلاع المصرح به لمن يطلبه. وإذا كان مستخدموا الهيئة قد تصفوا في استعمال حقهم برفض التصريح بالاطلاع فإن مجلس الوظيفة العامة يجب أن يبادر إلى اتخاذ اللازم صوب محاسبة الموظف المسئول عن الرفض تأديبياً.

(ز) في حالة عدم تنفيذ قرار المحكمة، يجوز معاقبة المتسبب عن عدم التنفيذ ويمكن عرض الأمر على اللجان المتخصصة لكل فئة وظيفية كالجان القوات المسلحة أو غيرها للنظر في هذا الأمر.

سادساً (أ) إذا قدم طلب إلى أي هيئة للاطلاع على ملف فيجب عليها اتباع الآتي :-

- أن تقرر في خلال عشر أيام من تلقى الطلب (لا يدخل فيها السبت والأحد وأيام العطلات) ما إذا كان موافقاً عليه من عدمه، ثم تخطر الطالب بقرارها

وأَسباب هذا القرار، ويجوز للطالب أن يتظلم من قرار رفض الموافقة خلال عشرين يوماً من تلقيه قرار الرفض (لا يدخل فيها أيام السبت والأحد وأيام العطلات)، وعلى أن يعلن الطالب وفقاً لنص الفقرة (٤) بقرار الهيئة من تظلمه، وعلى أن تستعد الهيئة لدعوى قضائية ضد هذا الرفض.

- يجوز للهيئة في الظروف الاستثنائية المحددة في القانون أن تمد أجل موعد إرسال القرار لمدة عشرة أيام أخرى وذلك بعد إخطار الطالب بذلك.

- يعتبر مقدم طلب الاطلاع على الملفات والذي اتبع الخطوات السابقة مستنفذاً لكل المطالبات الإدارية، ويجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى وتمنح الحكومة مهلة لدراسة الملفات إذا كانت هناك ظروف استثنائية تستدعي ذلك، وكل رفض لطلب الاطلاع على الملفات دون مسوغ قانوني يجب أن يشمل على أسماء وعناوين ووظائف المسؤولين عن الرفض.

(ب) لا تطبق هذه المادة في الحالات الآتية :-

- على من يكون بصفة خاصة مرخص له بالاحتفاظ بالسِر وفقاً لضوابط وضعها مرسوم لمصلحة الدفاع القومي أو السياسة الخارجية^(١٢٦) أو من يكون منوطاً به جانباً من السرية وفقاً لهذا المرسوم.

- على من ليس له قدر من السلطة التقديرية في تقرير القبول أو الرفض ولا يتعدى دوره مجرد التنفيذ الحرفي لقواعد وتطبيقات موضوعة سلفاً.

(١٢٦) صدر مرسوم رئاسي رقم (١٠٥٠١) يحدد نظام تصنيف الوثائق السرية من حيث إضفاء السرية عليها. وحدد المرسوم الموظفين بهم إضفاء السرية على الوثائق وكذلك حدد درجات السرية بأنها سرى للغاية، سرى، غير معطن. ثم صدر مرسوم رئاسي رقم (١١٦٥٢) استهدف تعديل المرسوم الأول، وذلك للحد من الأسراف في إضفاء السرية على الوثائق والملفات، وحدد هذا المرسوم الموضوعات والوثائق المتعلقة بأمن الدولة، والفترة التي تقتضيها الضرورة فقط. وينتقد هذا المرسوم كسابقه بأنه لم يحل كل المشاكل التي خلفها المرسوم القديم، وأنه مازالت هناك أعداد كبيرة من الموظفين تملك - دون داع - وضع عناوين السرية على وثائق وملفات لا تستدعي ذلك.

انظر :

- ROWAT (Donald C.): "Le Secret administratif dans les pays développés" Paris, Cujas, 1977, p. 337. et s.

– من له الحق فى إفشاء أنواع معينة من الأسرار بمقتضى تشريع خاص.

(ج) يجوز للكونجرس الاطلاع على كافة المعلومات دون قيد أو شرط.

(د) يجب على كل هيئة أن تقدم فى أول مارس من كل عام تقريراً إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ يتضمن موجزًا عن أنشطتها لأحواله إلى اللجان المختصة، ويجب أن يتضمن هذا التقرير :-

١ – عدد حالات رفض طلبات الاطلاع على الملفات المبررة من قبل الهيئة وأسباب كل حالة.

٢ – عدد حالات الاستئناف المرفوعة وفقاً للبند السابق ونتيجة كل استئناف، وأسباب كل حكم استئنافى تكون نتيجته تأييد قرار الهيئة برفض طلب الاطلاع على الملف.

٣ – أسم وعنوان ووظيفة كل مسئول رفض طلب الاطلاع على ملف وعدد القرارات التى ساهم فيها كل موظف.

٤ – نتيجة التحقيقات التى أجريت بمعرفة مجلس الوظيفة العامة وفقاً للبند السابق، وعلى أن يدرج بها الاجراءات التأديبية المتخذة ضد المستخدم المسئول عن إصدار قرار رفض الاطلاع على الملف.

٥ – عدد الدعاوى القضائية التى رفعت بمقتضى هذه المادة، والمخالفة التى ارتكبت فى كل حالة، والاحكام الصادرة فى كل قضية.

٦ – كلمة «هيئة» يقصد بها فى هذا القانون كل مصلحة إدارية أو حزبية أو تنظيمية تابعة للدولة أو تخضع لرقابة الدولة، سواء أكانت تابعة للسلطة التنفيذية (يدخل فيها المرافق الادارية التابعة لرئيس الجمهورية) أم لهيئة لها تنظيم مستقل.

المبحث الثاني المقصود بأسرار الدولة في مجال الاعلام

١٢٣ - مفهوم اسرار الدولة في مجال الاعلام :

إذا كان كان إفشاء الافراد لأسرار الدولة يؤدي إلى مساس كبير بأمن الدولة فإن خطورة هذا الإفشاء تكون أكثر وضوحاً في حالة وقوعه من خلال وسائل الاعلام المختلفة، فسرعة ذبوع الاخبار والمعلومات مؤكدة، وإضرارها بالأمن القومي ستكون أكثر فداحة.

ولذلك فإنه يثور التساؤل حول معنى السر في مجال الاعلام، وهل يتخذ نفس المفهوم الذي سبق أن أوضحناه بالنسبة للفرد العادي أم لا، مع الأخذ في الاعتبار قدرة العاملين في مجال الاعلام في الوصول إلى معلومات يصعب على الفرد العادي الوصول إليها.

وفي الحقيقة فإنه يمكن القول بأنه يوجد اتجاهين في هذا الصدد، سوف نستعرض كلا منهما تباعاً على النحو التالي :

الاتجاه الأول :

يدور حول فكرة عدم الحاجة إلى مفهوم خاص لأسرار الدولة في مجال الاعلام، وذلك اكتفاء بمفهوم أسرار الدولة في مجال القانون العام. ولذلك فإن العاملين في مجال الاعلام (صحفيون - اداعيون - الخ...) يخضعون لنفس القواعد والاجراءات المطبقة في قانون العقوبات والاجراءات في حالة إفشائهم لسر من أسرار الدولة. وبذلك فإن قواعد القانون العام المتعلقة بجريمتي الخيانة والتجسس تكون صالحة للتطبيق عليهم، ومن ثم فلا داعي لقواعد عقابية خاصة بالعاملين في مجال الاعلام^(١٣٧).

(١٣٧) وإن كان أنصار هذا الاتجاه يرون أنه في حالة ذبوع السر بين أعضاء هيئة معينة كالبرلمان مثلاً فإنه يجوز للصحفي أن يحتفظ بالسر وينشره، وذلك لانتفاء صفة السرية عنه ولأن الصحفي غير مسئول عن إصلاح إهمال أو عدم تبصر غيره من الافراد المكلفين بحفظ هذه الأسرار.

انظر - LÉAUTE (Jacques): Sec. mili, op. cit., p. 67.

وفي مجال استعراض التشريعات المقارنة يبين لنا أن كثيرا منها قد تبنت هذا الاتجاه . فالتشريع الهولندي مثلا لا يعرف معنى خاصا للسِر في مجال الاعلام، فالصحفيون مسئولون مسئولية كاملة عن تقدير مفهوم السِر .

وإذا كان الدستور الهولندي قد كفل حرية الصحافة، إلا أن القانون الجنائي الهولندي قد أخذ بفكرة تقسيم الأسرار الى حقيقية وحكومية، وهو الأمر الذي يرتب مسئولية على الصحفي في تقدير ما يعتبر من أسرار الدولة حكما، ويكون هذا التقدير على مسئولية الشخصية .

ولذلك فإن الصحفي وفقا للنظام الهولندي يجب أن يحدد بنفسه حدود حريته الصحفية وذلك شأنه المواطن العادي على أن يكون للقضاء الحق في الرقابة اللاحقة على مسلك الصحفي في تقدير لمفهوم السِر . وقد يرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن جهة الادارة غير ملزمة وفقا للتشريع بإصدار قرار بحظر كل ما هو سري حتى يمكن الاستدلال على ما هو مباح ويمكن نشره .

كذلك فإن التشريع الألماني يأخذ بنفس الاتجاه، وإن كانت المادة (٣ / ١٠٠) من قانون "Strafgesetzbuch" الصادر في ١٩٥١ والخاص بالحريات البرلمانية لا يعاقب نواب البرلمان على إفشائهم أسرار الدولة إذا كان بصدد مناقشات برلمانية وصدر بحسن نية .

ولا تكاد تشريعات يوغوسلافيا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا تخرج عن الاتجاه السابق .

الاتجاه الثاني :

ويستند على أن أجهزة الاعلام تنشر المعلومات على كل المستويات وبسرعة بالغة، إذ أن النشر بواسطة الصحافة مثلا يؤدي إلى إفشاء الأسرار على مستوى الصحافة مما يؤدي إلى أضرار كبيرة للأمن القومي، ولذلك فإن إفشاء الأسرار بمعرفة الاعلاميين يؤدي إلى أخطار أبعد مدى مما يحدثه أثر إفشاء الأفراد للأسرار .

وقد أخذ التشريع الفرنسي بهذا الاتجاه، إذ قيد المشرع الفرنسي حرية الاعلام في الموضوعات المتعلقة بنشر المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني، فقد

كانت المادة ٢٨/٣ من قانون العقوبات تحظر إفشاء أسرار الدفاع الوطنى التى لم تقرر الحكومة إعلانها أيا كانت طبيعتها، وذلك سواء كان النشر عن طريق الأذاعة، الأفياء، النسخ، وعلى أن يصدر قانون أو مرسوم من مجلس الوزراء خاصا بهذا الحظر، (١٣٨).

وقد صدر تطبيقا للنص سالف الذكر مرسوم بقانون فى ٢٠ مارس ١٩٣٩ بشأن المعلومات الحربية ويمقتضاه يحظر كشف أو نشر أو بث أو أخراج بوسيلة أو بأخرى المعلومات العسكرية أيا كانت طبيعتها ما لم تجعلها الحكومة الفرنسية معلومات عامة للناس، وهذه المعلومات هى المتعلقة بالجيش الفرنسى البحرى والبرى والجوى والوحدات والمرافق التى تعتبر جزءا من الجيش، وكذا كافة المواد التى يستخدمها الجيش وكافة الوسائل المستخدمة والموعن والأدوات المستعملة فى الأقليم الفرنسى (١٣٩).

وقد انتقد هذا النص (١٤٠)، فقد قيل أنه مطلق للغاية على الأقل فى وقت السلم، ولا يحقق توازنا معقولا بين الحق فى المعرفة وبين ضرورات السرية، فهو يصطدم بكل الصعوبات التى أثبتت فى شأن تعريف السر. فعلى سبيل المثال فإن المادة (٢) من المرسوم بقانون سالف الذكر تقرر بصفة وقائية أنه فى حالة الاستعجال ولدرء خطر النشر يجوز عن الطريق الإدارى ضبط المكاتبات أو المطبوعات التى تؤدي إلى إفشاء المعلومات الحربية المتعلقة

(١٣٨) أنظر

- GARCON (Emile): C. Pén.amm., 2e éd., T. 1, art 78, No. 53, p. 337.

- JUNOSZA ZDRIJEWSKI (Georges): "Le crime et la Presse". Paris, Jouve & Cie, Editeurs, 1943, p. 107 et s.

(١٣٩) أنظر

- VERDUN (H): "La répression de L'espionnage en droit Français depuis les décrets-Lois du 17 Juin 1938 et 20 mars 1939". Jurisclasseur périodique (Semaine juridique). paris, Année 1939 - 1, p. 110.

- LÉAUTÉ (Jacques): Sec. mili., op. cit., p.

(١٤٠) أنظر

بالدفاع الوطنى، ولكن من الناحية الواقعية فإن هذا الضبط غالباً ما يكون بغير فائدة، لأنه سيأتى متأخراً، والأمر النموذجى هو أن يوضع نظام يكفل عدم التسريب قبل بدء حدوثه.

أما فى إنجلترا فقد اتخذ مفهوم أسرار الدولة فى مجال الأعلام نظاماً يختلف تماماً عما سواه، فمنذ عام ١٩١٢ نشأ نظام لحظر إفشاء الأسرار الرسمية الماسة بأمن الدولة فى وسائل الأعلام يهدف إلى إبقاء تلك الأسرار فى مأمن من الإفشاء، وكذلك عدم خلق قيود شديدة على النشر فى الموضوعات المتعلقة بأسرار الأمن القومى، ويعرف هذا النظام بملاحظات الدفاع ويرمز له . (D. Notice).

وطبقاً لهذا النظام فإن الوزراء يصدرّون هذه الملاحظات إلى وسائل الإعلام فى الموضوعات الماسة بالأمن القومى وأسرار الدولة، والتى يرون أن نشرها يسبب ضرراً للمصلحة العامة. وحرصت على عدم تعنت الحكومة فى استعمال هذا الحق فإنه يجوز للصحافة أن تعارض فى هذه الملاحظات أمام لجنة خاصة تتكون من ممثلين للحكومة والصحافة والإذاعة وأحد العاملين الحكوميين على مستوى رفيع^(١٤١)، ورأى اللجنة إستشارى، ولكن من المعروف أن تجاهل من وجهت إليه الملاحظات لرأى اللجنة يترتب عليه تقديمه للمحاكمة بمقتضى تشريع الأسرار الرسمية .

(Officials Secrets Act 1911 - 1920).

(١٤١) وعلى سبيل المثال فقد رأس هذه اللجنة فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٧٠ السكرتير الدائم لوزارة الدفاع البريطانية وقد استعملت حكومة هارولد ويلسون العمالية هذا الحظر قبل بعض الصحف المعارضة عام ١٩٦٧ حينما لاحظ رئيس الوزراء أنهم يلوون تغطية بعض الموضوعات الماسة بأسرار الدولة كالصواريخ والقوة العسكرية النووية البريطانية والتجهيزات العسكرية الخاصة بالقوات الحربية وبعض الأسرار المتعلقة بالأعمال السرية للمخابرات.

أنظر - STANCEY (Frank): "A new Bill of Rights for Britain". Newton Abot, David & Charles, 1973, p. 97.

ويقتقد البعض في بريطانيا هذا النظام بأن هذه اللجان غالباً ما تتساهل وتجيز موضوعات ماسة بأسرار الدولة في حالات كثيرة مما يؤدي إلى الأضرار بالأمن القومي، كما أن هذا النظام يؤدي إلى تزلف بعض العاملين - ذوى النفوس الضعيفة - في مجال الأعلام للسلطات الحكومية للسماح بنشر بعض الأسرار الرسمية^(١٤٢).

(١٤٢) في عام ١٩٦٧ أرسلت حكومة هارولد ويلسون ملاحظتين (D. notices) إلى صحيفة الدايلي إكسبريس (Daily Express) لحظر نشر موضوعين مثيرين وغير صحيحين بشأن بعض الإجراءات الأمنية الحكومية المزمع اتخاذها، وقد طعن رئيس تحرير الجريدة في الموضوع أمام اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض واستدعى أحد محرري الجريدة ويدعى "Chapman Pincher" وقرر للجنة أنه يعتقد أن رئيس التحرير لن يقتنع برأي الحكومة بشأن حظر النشر، فوافقت اللجنة على إلغاء الحظر فقررت الحكومة حل اللجنة لعدم موافقتها على الأسلوب الذي انتهج في معالجة الموضوع.

STANCEY (Frank): op. cit., p. 98.

أنظر

المبحث الثالث

حرية الصحافة وكفالة احترام أسرار الدولة

١٢٤ - موقف التشريعات المقارنة:

إن حرية الصحافة ضرورة هامة في النظم الديمقراطية ففي العالم المعاصر إما أن تسيطر الدولة على وسائل الأعلام (صحافة - راديو - تليفزيون...) أو يسيطر عليها كبار الممولين (مؤسسات كبرى مملوكة لأفراد معينين). ولذلك فإن حرية الصحافة هي الوسيلة الأساسية لأبداء الرأي والمعرفة وذلك بفضل رخص ثمنها وما أدخل عليها من اتخاذها وسيلة للأعلان، فجعلها سهلة المنال لا يعز على أحد اقتناؤها^(١٤٣).

ومع ذلك فإن حرية الصحافة مثل كل الحريات لا يمكن أن تكون بغير حدود، ذلك أن الحق في معرفة الحقيقة لا يمكن أن يكون مطلقاً من كل قيد، حيث ترد عليه استثناءات تقتضى الخضوع لها استجابة لصالح عام يعلو في أهميته على هذه الحرية، فلا يتصور أن يشكل الحق الأساسي للإنسان في الرأي والمعرفة خطراً يهدد المجتمع بأسره، ومن ثم فإنه يكون من الضروري التضحية بحق الفرد في مقابل ضمان حقوق وأمن الجماعة.

ولذلك فإن المشكلة التي تفرض نفسها في مجال المحافظة على السرية في موضوع الأعلام تتولد عن ضرورة التوفيق بين أمرين متناقضين غالباً،

(١٤٣) جاء نص المادة (١) من اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر في فرنسا في ٢٦ اغسطس ١٧٨٩ متوجاً لجهود الانسان في كفالة حق ابداء الرأي والمعرفة، وتؤكد هذا الحق بالنص عليه في المادة ١٧ من دستور ١٧٩١ في فرنسا ليشكل نواة للنصوص الدستورية والتشريعية التي صدرت بعد ذلك في غالبية دول العالم.
انظر

- RIVERO (Jean): "Les Libertés publique - Le régime de principales Libertés". Paris, presses Universitaires de France, 3e éd., 1983, p. 199 et s.

ولكنهما حيويان للديمقراطية، وهما حرية الصحافة والمحافظة على أسرار الدولة^(١٤٤).

وباستعراض موقف التشريعات المقارنة نجد مثلاً أن الدستور الألماني لا ينص على قواعد خاصة لضمان حرية الصحافة، وإنما تكتسب الصحافة والأعلام حريتهما من نصوص القانون العامة، كما أن القواعد العامة في قانون العقوبات الألماني تقرر حماية خاصة لأسرار الدولة تعلو فوق كل اعتبار^(١٤٥).

أما في سويسرا فإن المادة ٥٥ من الدستور تكفل حرية الصحافة، إلا أن القانون الفيدرالي السويسري الصادر بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٥٠ والمتعلق بحماية المصنفات (المؤلفات) العسكرية يتضمن في المادتين ٥ و ٩ نصوصاً تتعلق بحرية الصحافة، وذا تتضمن هاتان المادتان قيوداً على حرية النشر تتمثل في حظر النشر أو التعامل التجاري بدون ترخيص للصور الفوتوغرافية أو الأفلام أو الرسوم أو النسخ أو التقارير الخاصة بالمصنفات العسكرية وذلك سواء أكان داخل سويسرا أم خارجها^(١٤٦).

وفي فرنسا ينص قانون ٢٩ يوليو ١٨٨١ في المادة (١) منه على حرية الطباعة والنشر، إلا أن المرسوم بقانون الصادر في ٢٠ مارس ١٩٣٩ بشأن المعلومات الحربية قد نص على حظر نشر المعلومات الحربية أياً كانت طبيعتها. ولكن بصدر قانون ٤ يونيو ١٩٦٠ فقد ألغى هذا المرسوم وأصبح لجميع السلطات المختصة أن تحدد المعلومات والأخبار العسكرية ذات الطبيعة السرية التي من شأن الإعلان عنها إلحاق الضرر بالدفاع الوطني دون حاجة لصدر مرسوم بهذا الشأن.

(١٤٤) أنظر

- LÉAUTÉ (Jacques): "Le secret de la défense national". Revue pénale suisse, Bern, verlage, Stampfli & Cie, 70 e Année, 1955, p. 401.

(١٤٥) أنظر LÉAUTÉ (Jacques): Sec. mili, op. cit., p. 63.

(١٤٦) أنظر LÉAUTÉ (Jacques): Le Secret de la défense national,

ولذلك فلم تصبح الأخبار العسكرية الممنوع إعلانها أو نشرها أو نقلها مرتبطة بصدر قانون أو مرسوم بالحظر، وإنما تستمد سريتها بطابع الاضرار الذى ينطوى عليه هذا الاعلان أو النشر، وأصبح من واجب القاضى أن يبحث فى كل حالة عما إذا كانت إزاعة أو إعلان أو نشر أو نقل الخبر يمكن أن يضر بالدفاع الوطنى من عدمه^(١٤٧).

وفى حالة الحرب فإنه تفرض قيود صارمة على الصحافة فى فرنسا بشأن المعلومات العسكرية وأسرار الدولة، فالمرسوم بقانون الصادر فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٩، والأمر الصادر فى ٦ أغسطس ١٩٥٥ يرخسان للسلطات الادرية والعسكرية الحق فى اتخاذ تدابير وقائية من شأنها الرقابة على الصحف، وذلك فى حالة إعلان الطوارئ، أو فى حالة الحرب.^(١٤٨)

وفى لكسمبرج فإن السلطات الادرية لها حق الرقابة على الصحف عند إعلان حالة الحرب، ويجوز لها أن تصدر توجيهات ملزمة للصحافة فى شأن الموضوعات المتعلقة بالاتصالات مع الجهات الأجنبية التى قد تؤدى إلى المساس بأمن الدولة.

وفى بلجيكا فإن الدستور يكفل حرية الصحافة، إلا أن هذه النصوص تعطل فى حالة إعلان الأحكام العرفية أو حالة الحرب. وقد صدر قرار بقانون بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩١٦ ونص فى المادة ٨ منه بمنع الصحف من نشر أية أخبار أو معلومات تضر بأمن الدولة وذلك فى حالة إعلان الأحكام العرفية أو

(١٤٧) انظر

- HERZOG (Jacques - Bernard): "Atteintes a la sûreté de L'État" Encyclopedie juridique Dalloz, Répertoire de droit pénal et de Procédure pénal, Paris, T. IV, 2e éd.; 1968 - Mis a jour 1977, No. 33, p. 3 et s.

(١٤٨) أنظر

- BLIN(Henri) & CHAVANNE (Albert) & DRAGO (Ronald) & BOINET (Jean): "Droit de la press". Paris, Librairies Techniques, 1985 - Mis à Jour 1987, No. 5 - 12, p. 70.

أعلان الحرب، ويخول هذا القانون للسلطات الادارية أن تعطل اصدار أية صحف تنشر هذه المعلومات.^(١٤٩)

أما في انجلترا فإن القانون لا يضع أية قيود على حرية النشر، ومنذ عام ١٦٩٥ لا توجد رقابة على حرية التعبير، إلا أنه قد سمح للحكومة بعد الحرب العالمية الثانية أن تفرض بعض القيود المحدودة على الصحف في حالة الطوارئ^(١٥٠).

ولا يشكل نظام ملاحظات الدفاع (D. Notices) والذي سبق أن عرضنا له، سوى قيد يسير على حرية الاعلام، فهذا النظام ليس سوى خطاب رسمي معنون باسم القوات البحرية أو البرية أو الجوية ويتضمن توجيه نظر بعض وسائل الاعلام بأن نشر بعض الموضوعات أو المعلومات قد يؤدي إلى الاضرار بالمصلحة العامة^(١٥١). وهذه الملاحظات ليست لها ثمة قوة قانونية، وإن كان مخالفة هذا الحظر يؤدي إلى تطبيق المواد الخاصة بحماية الاسرار الرسمية.

(١٤٩) والعقوبة المقررة لمخالفة هذا القانون هي الحبس لمدة من ثلاثة أشهر الى سنة وغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ فرنك بلجيكي.

انظر -SCREVENS (Raymond): "Les nouvelles - Droit Pénal". Bruxelles Maison Ferninad Larcier, T. 2, 1967. No, 1054-1057, pp. 314, 315.

(١٥٠) أنظر

- JAMES (Philip): "Introduction to English Law". London, Butterworths, 11 th ed., 1985, p. 161.

(١٥١) نشرت الحكومة البريطانية عام ١٩٦٩ دراسة في كتاب أبيض (Livre Blanche, Cmnd, 4089, 1969)

بعنوان «الاعلام والمصلحة العامة»، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يجب على السلطات العامة أن تقلل من فرض حظر نشر كثير من المعلومات التي من حق الجمهور الاطلاع عليها، وأشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الموظفين البريطانيين بطبيعتهم متحفظين نحو عدم افشاء الاسرار الرسمية، وخصوصا في =

وبرغم أن الصحافة البريطانية تتمتع بقدر كبير من الحرية وبالقدرة على التوصل إلى أسرار الدولة ونشر جانب كبير منها، إلا أن النقد يوجه باستمرار صوب البحث عن قانون لحرية المعلومات يمنح المواطن البريطاني الحق في الحصول على المعلومات ومقاضاة الحكومة للتوصل إلى المعلومات^(١٥٢).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الصحافة تتمتع بقدر هائل من الحرية في مجال نشر أسرار الدولة، وقد تأكد حق الصحافة الأمريكية في هذا الصدد بعد قضية جريدة النيويورك تايمز عام ١٩٧١ المعروفة باسم وثائق البنتاجون (The Pentagon Papers) ^(١٥٣).

- المستويات العليا للوظيفة العامة، إلا أنه على مستوى أدنى فإنه تقع حالات إفشاء للأسرار الرسمية، كثيراً ما تضر أعمال التجسس تلك بأمن الدولة، وتؤدي إلى تعويق رسم السياسة العامة للدولة. وقد أشارت الدراسة أيضاً إلى أنه يجب قصر حظر الاطلاع والنشر على مجموعة محددة من الموضوعات من أهمها

(١) المعلومات التي يمكن أن تضر بأمن الدولة والتي تعالج الدفاع القومي والشرطة.

(٢) المعلومات التي يمكن أن تضر بالمصلحة الوطنية وذلك كمسائل العلاقات الخارجية، المسائل المصرفية والنقدية.

انظر - ROWAT (DONALD C.): OP. CIT., P. 220 ET S.

(١٥٢) أعدت اللجنة الوطنية التنفيذية لحزب العمال ميثاقاً لحرية المعلومات عام ١٩٧٨، وتبعه صدور كتاب أخضر بعنوان الحكومة المفتوحة (Open Government)، ولكن لم يقدر لهذا المشروع أن يرى النور، وفي عام ١٩٨٣ تضمن برنامج حزب العمال وعداً بعمل ميثاق لحرية المعلومات، ولكن لم يقدر لحكومة العمال أن تفوز في الانتخابات.

انظر - HOOPER (David): "Official Secrets". London, Secker & Warburg, 1987, pp. 232, 234.

(١٥٣) بدأت وقائع هذه القضية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٧١ وهو التاريخ الذي بدأت فيه صحيفة النيويورك تايمز نشر مقتطفات من الوثائق التي قدر لها أن ينيع صيتها بسرعة كبيرة وأطلق عليها «وثائق البنتاجون»، وهي عبارة عن دراستين الأولى عام ١٩٦٥، وتدور حول الواقعة المعروفة باسم «خليج تونكين»، والثانية حول-

وقد أرست المحكمة العليا في حكمها في التقنية سالفة الذكر بعض القواعد الهامة وأكدت على حق المواطن الأمريكي في الحصول على المعلومات، وأضافت بأن قانون حرية المعلومات استهدف بالدرجة الأولى العمل على تنوير الأفراد بما يجري في وطنهم، إذ أن له تقتضى الكشف عن المعلومات وليس حجبها.

= دراسة مكونة من سبعة وأربعين جزءاً أعدها البنتاجون «وزارة الدفاع الأمريكية، بناء على طلب روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، وهي تتعلق بأحداث حرب فيتنام، وقد تتابع نشر هذه المقتطفات يومى ١٤، ١٥ يونيو، إلا أنه فى اليوم الأخير أمرت المحكمة الفيدرالية لمقاطعة نيويورك بإيقاف نشر هذه الوثائق بصفة مؤقتة، وذلك بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باعتبار أن هذه الوثائق لها صفة السرية، وأن ما ترمع الجريدة نشره بعد ذلك سيؤدى إلى الأضرار بالأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك طلبت الحكومة من المحكمة أن تأمر بوضع تلك الوثائق تحت تصرف المحكمة بما يسمح للحكومة بالتحفظ عليها تريبنا لقرار المحكمة النهائى بشأنها. وقد استجابت المحكمة للشق الأول من الطلب، إلا أنها رفضت الشق الثانى، وعملت ذلك بعدم وجود دليل على صحة ما تدعيه الحكومة. وفى ١٩ يونيو ١٩٧١ حكمت المحكمة الفيدرالية لمقاطعة نيويورك فى الموضوع، إذ رفض قاضى المحكمة السيد (Gurfein) الحظر الذى دعت إليه الحكومة، ولكنه قرر قبول وقف النشر لمدة يوم واحد حتى يتاح للحكومة أن تستأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف الفيدرالية للحصول على حكم بتأجيل أو إرجاء أى نشر جديد، وهو بالفعل ما فعلته الحكومة فقد استأنفت الحكم وطلبت إرجاء النشر لحين صدور حكم محكمة الاستئناف فى الموضوع. وقد استجاب السيد (Kaufman) قاضى محكمة الاستئناف للطلب لحين قيام محكمة الاستئناف بكامل تشكيلها بفحص طلب الحكومة، وكان من المتعين أن تصدر محكمة الاستئناف قرارها فى ٢٣ يونيو ١٩٧١، إلا أن تطورات جديدة قد وقعت على الساحة، إذ دخلت جريدة الواشنطن بوست حلبة العراك، إذ أنه بتاريخ ١١٨ يونيو ١٩٧١ نشرت الجريدة مقتطفات من الوثائق تحت عنوان عرض تاريخى لقرارات الولايات المتحدة المتعلقة بفيتنام،

"Historique de décisions Prises en ce qui Concerne la politique
= des E'tats - Unis au viet - Nam".

= وقد سارعت الحكومة على الفور إلى المحكمة الفيدرالية لمقاطعة كولومبيا، وطلبت وقف النشر لأنه يؤدي إلى إهشاء أسرار الدولة مما يضر بالأمن القومي، وقد رفض القاضي (Gesell) طلب الحكومة، إلا أن محكمة الاستئناف المختصة بالمقاطعة أجابت الحكومة لطلبها بالحظر المؤقت في اليوم التالي مباشرة. وقد أحيلت القضية برمتها إلى محكمة المقاطعة التي أصدرت حكمها في ٢١ يونيو ١٩٧١ بمعرفة القاضي (Gesell) الذي قرر أن النشر لا يترتب عليه أية أضرار، وحتى لو ترتبت أضرار فهي ليست خطيرة بدرجة تكفي لدى تغطي على حق المعرفة. وفي ٢٣ يونيو ١٩٧١ أيدت المحكمة الفيدرالية للاستئناف عن مقاطعة كولومبيا قضاء محكمة أول درجة ولكنها منحت الحكومة مهلة يومين لكي تتقدم للمحكمة العليا بطلب لإعادة النظر في حكم محكمة الاستئناف. وكذلك قررت محكمة استئناف مقاطعة نيويورك بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٧١ الإبقاء على الحظر المؤقت للنشر في قضية جريدة النيويورك تايمز حتى ٣ يوليو ١٩٧١ كحد أقصى، والذي يتعين على المحكمة الفيدرالية لنيويورك أن تقرر بصفة نهائية ما إذا كان كشف النقاب عن هذه الوثائق يشكل خطراً عظيماً وحالاً للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية أم لا. ومن منطلق هذين الحكمين انعقدت المحكمة العليا (La Cour Suprême) فقد طعنت الحكومة على حكم المحكمة الفيدرالية الاستئنافية عن مقاطعة كولومبيا في قضية واشنطن بوست وكذلك حكم محكمة مقاطعة نيويورك، وقد طرحت القضيتان على المحكمة العليا في ٢٤ يونيو ١٩٧١ وقررت المحكمة عقد جلسة في يوم ٢٦ يونيو، ووضعت المحكمة أمامها الطلبات الختامية للأطراف تمهيداً للحكم. ومما يذكره التاريخ في الولايات المتحدة أن قضاء المحكمة العليا التسعة خرجوا بأراء متباينة حول موضوع القضية، وقد صدر حكم المحكمة العليا مؤيداً لجريدة النيويورك تايمز بحقها في نشر هذه الدراسة. وقد هالت الصحافة الصحافة الأمريكية فرحاً بانتصار حرية الصحافة.

انظر

- BEAUTE (Jean): "Liberté de la Press et sécurité national". Revue de droit public et de la science politique, Paris, Cronique Constitutionnelle étrangère, 1974, p. 721 et s.

وبرغم الاصول القانونية المشتركة بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة (بريطانيا) والمستمدة من النظام الانجلو سكسوني، إلا أن الصحافة تتمتع في الولايات المتحدة الامريكية بقدر كبير من الحرية عن نظيرتها في المملكة المتحدة^(١٥٤).

(١٥٤) وعلى سبيل المثال فإن الحكومة البريطانية منعت السيد بيتر رايت (Peter Wright) الموظف السابق بالمخابرات البريطانية بالفرقة (M15) من نشر كتابه ذائع الصيت عالميا بعنوان «صائد الجواسيس» (Spy Catcher) وقد اشتمل هذا الكتاب على مذكرات مؤلفة عن الفترة التي عمل بها في جهاز المخابرات البريطانية، وقد أحدث الكتاب بعد ظهوره زوبعة سياسية كبيرة في بريطانيا، وأثار اهتمام معظم القراء البريطانيين وغيرهم من المهتمين بقضايا الجاسوسية الدولية فهذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها أحد كبار موظفي المخابرات البريطانية بكشف خفايا بعض أهم عمليات التجسس ومكافحته في بريطانيا خلال الخمسينات والستينات، ويرتبط موضوع الكتاب الرئيسي بفضيحة التجسس البريطانية الشهيرة الخاصة بهروب ثلاثة من أبرز موظفي المخابرات والخارجية البريطانية الى الاتحاد السوفيتي وهم «جى برجيس» الموظف التنفيذي في مكتب الخارجية البريطانية الذي التحق بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٥١ مع «دونالد ماكلين» الموظف في السلك الدبلوماسي البريطاني، وتبعهم عام ١٩٦٣ «هارولد كيم فيلب» أحد كبار موظفي المخابرات البريطانية (M 15) وبعد ذلك بعام واحد تم كشف أمر الجاسوس الرابع «انتوني بلانت» وهو من أبرز موظفي المخابرات البريطانية (M 15) خلال الحرب العالمية الثانية. وقد بقيت مجموعة الجواسيس الأربعة سالفة الذكر من أهم قضايا التجسس في التاريخ البريطاني. إلا أن الحكومة البريطانية قد حظرت نشر الكتاب في المملكة المتحدة، بل وتابعت محاولة يحظر نشره في أستراليا وبعض الدول الأخرى، وذلك استناداً إلى قانون المخابرات البريطاني الذي حظر نشر الذكريات الشخصية لموظفي المخابرات البريطانية إلا بعد وفاتهم، وإن كانت قد فُشلت في ذلك في كافة البلدان خارج بريطانيا، حيث خسرت كل القضايا التي رفعتها أمام المحاكم الاجنبية لمنع نشر الكتاب. بينما سمحت الولايات المتحدة الامريكية لميلز كوبلاند (Miles Copeland) عام ١٩٧٤ بنشر كتاب (The Real Spy World) مع أن كوبلاند كان رئيساً لمكتب المخابرات المركزية الامريكية (CIA) في لندن، وقد شرح كوبلاند في كتابه نظم العمليات في المخابرات المركزية الامريكية، بل وتعرض لشرح أحدث الأجهزة الالكترونية المستخدمة في مجال التجسس ليس -

- فقط في أمريكا ولكن في إنجلترا، كذلك فقد نشر (Stans Field Turner) رئيس المخابرات المركزية كتاباً عن ذكرياته في العمل بعنوان (Secrecy and Democracy) ونشر في بريطانيا عام ١٩٨٦. كذلك فقد ظهر رئيس جهاز المخابرات الاسترالي (ASIO) في التليفزيون الاسترالي وشرح طبيعة عمله ولم تتخذ السلطات الاسترالية معه أي إجراء.

أنظر - HOOPER (David): op. cit., p. 226 et s.

وإن كانت الحكومة البريطانية قد خسرت معركتها الضارية لوقف نشر كتاب «صائد الجواسيس» عندما قررت المحكمة العليا البريطانية في ١٣/١٠/١٩٨٨ التصريح بنشر الكتاب في بريطانيا تأسيساً على أنه لن يضر بالأمن القومي لبريطانيا لسبق نشره في أماكن أخرى حيث تم توزيع ١٤ مليون نسخة منه في ٤٠ دولة في العالم، وقد إعتبرت الصحف البريطانية هذا الحكم انتصاراً كبيراً لحرية الصحافة في بريطانيا.

الباب الثانى

جرائم انتهاك أسرار الدولة

فى التشريع المقارن

١٢٥ - تمهيد وتقسيم:

سبق لنا أن بينا في الباب الأول من هذا القسم الضوابط التي انتهى إليها التشريع المقارن في تحديد نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة.

وحتى تكتمل مقومات الدراسة المقارنة من الناحية التطبيقية، فإننا سوف نستعرض موقف التشريع المقارن من طائفة جرائم إنتهاك أسرار الدولة. ويقتضى المنهج العلمى أن يكون اختيارنا للتشريعات المطلوب تحليل نصوصها، وفقا لانتماها إلى أحد الانظمة القانونية^(١).

ولغرض اكتمال منهج الدراسة المقارنة فإننا سوف نستعرض موقف بعض التشريعات العربية من الموضوع.

وفي مجال دراسة هذه التشريعات، فإننا سوف نقوم بتحليل أهم النصوص المتعلقة بحماية أسرار الدولة وذلك من حيث صور الحماية الجنائية

(١) تنتمى التشريعات فى مختلف دول العالم بوجه عام إلى أربعة نظم قانونية: أ - النظام اللاتينى الذى يعتمد على القانون الرومانى ومثالها التشريع الفرنسى وبعض تشريعات أوربا الغربية.

ب - النظام الانجلوسكسونى: الذى يعتمد على المبادئ العامة للشريعة الانجليزية (Common law) ومثاله القانون الانجليزى، والامريكى، والكندى، والاسترالى.

ج - النظام الاشتراكى: الذى يعتمد على الشريعة الاشتراكية، ومثاله التشريع السوفيتى والتشييكوسلوفاكى وغيرهما من تشريعات دول أوربا الشرقية.

التي أسبغها المشرع، ونموذج التجريم، ومحاولة للتطبيق على النصوص كلما كان ذلك لازماً لمنهج الدراسة.

ونظراً لأن طائفة جرائم انتهاك أسرار الدولة تندرج في كثير من التشريعات في نطاق ما يسمى بجرائم الخيانة أو التجسس. لذا فقد رأينا أن نستهل دراستنا بفصل نتناول فيه أهمية تقسيم جرائم انتهاك أسرار الدولة إلى خيانة أو تجسس.

ومن ثم فإن دراستنا لهذا الباب سوف تكون على النحو التالي: (٢)

فصل تمهيدى : أهمية تقسيم جرائم انتهاك أسرار الدولة إلى خيانة أو تجسس.

الفصل الأول : جرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريعات اللاتينية.

الفصل الثانى : جرائم انتهاك أسرار الدولة في دول أوروبا الشرقية.

الفصل الثالث : جرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريعات الانجلوسكسونية.

الفصل الرابع : جرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريعات العربية.

- د. النظام الإسلامى الذى ينبثق من الشريعة الإسلامية الغراء.

انظر الدكتور أحمد فتحى سرور: الاتجاهات الحالية للسياسة الجنائية فى الدول العربية. القاهرة، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد العاشر، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ص ٣٥ وبعدها.

(٢) لم نتناول دراستنا فى هذا الباب موضوع «التجسس فى الشريعة الإسلامية، لاننا سبق أن تناولنا هذا الموضوع بالدراسة والتحليل فى الباب التمهيدي.

فصل تمهيدى

اهمية تقسيم جرائم انتهاك اسرار الدولة

الى خيانة أو تجسس

١٢٦ - تمهيد وتقسيم :

تعرف بعض النظم القانونية مبدأ تقسيم جرائم انتهاك أسرار الدولة إلى خيانة أو تجسس. ويرجع ذلك إما إلى أسباب تاريخية أو موضوعية، ويترتب على ذلك بعض النتائج سواء من حيث التجريم أم العقاب.

ونظراً لأن التشريعات المختلفة لم تجر على وتيرة واحدة في هذا الموضوع، لذا فقد وجب تحليل موقف كل منها وذلك لمعرفة أهم النتائج المترتبة على الأخذ بهذا التقسيم، ومدى الفائدة المرجوة منه.

وحيث أن بعض جرائم التجسس لا تؤدي إلى انتهاك أحكام التشريعات الوطنية فقط، ولكنها قد تشكل أيضاً انتهاكاً لقواعد القانون الدولي العام. لذلك فإنه يلزم الوقوف على أحكام تلك الجريمة في القانونين الداخلى والدولى، ومدى التنسيق بين القانونين فى هذا المجال.

وعليه فإننا سوف نعالج هذه الموضوعات على النحو التالى:

المبحث الاول : التمييز بين جريمة الخيانة والتجسس فى نطاق جرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

المبحث الثانى : جريمة التجسس فى القانون الداخلى والقانون الدولى العام.

المبحث الأول

التمييز بين الخيانة والتجسس في نطاق جرائم

أمن الدولة من جهة الخارج

١٢٧ - تمهيد وتقسيم :

ليست التفرقة بين جريمة الخيانة والتجسس مطلباً في ذاتها. ولكنها هامة بالنظر إلى تحرى موقف الفقه والقضاء منها. وذلك بقصد الوصول إلى أسباب نشوئها، ودواعي وجودها، وموقف التشريع المقارن من الأخذ بها، وما هي النتائج التي يربتها المشرع على هذه التفرقة في حالة الأخذ بها. وبعد ذلك فإنه يجب تقييم تلك النتائج، للوصول إلى مدى فائدة الأخذ بها في تشريعنا الوطني إن كانت ذات جدوى.

ولقد رأينا أن نتناول هذا الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول : موقف الفقه من التفرقة بين الخيانة والتجسس.

المطلب الثاني : التمييز بين الخيانة والتجسس في التشريع الوضعي.

المطلب الأول

موقف الفقه من التفرقة بين الخيانة والتجسس

١٢٨ - تعريف الخيانة والتجسس ومعيار التفرقة بينهما :

لم يكن فيصل التفرقة بين جريمة الخيانة وجريمة التجسس واضحاً منذ أمد بعيد، لا للمشرع ولا للقاضي على السواء. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن أغلب التشريعات لم تكن تتبنى ضابطاً أو معياراً معيناً للتمييز بين الجريمتين. وعلى سبيل المثال فإن المشرع الفرنسي لم يتبن مذهباً معيناً للتفرقة بين جريمة الخيانة وجريمة التجسس إلا في تشريع ٢٩ يوليو ١٩٣٩ .

ولذلك فإن الفقه قد نشط صوب البحث عن معيار أو ضابط للتمييز بين الجريمتين.

وسوف نعرض لهذا الموضوع على النحو التالي :

الفرع الأول : تعريف الخيانة والتجسس .

الفرع الثاني : معيار التفرقة بين الخيانة والتجسس .

الفرع الأول تعريف الخيانة والتجسس

١٢٩ - تعريف الخيانة لغة وفقها:

أولا - تعريف الخيانة في اللغة:

تعرف الخيانة في اللغة بأنها خون النصيح وخون الود، والخون على محن شتى. وفي الحديث «المؤمن يطبع على كل خلق إلا الخيانة والكذب». والخون أن يؤتمن الانسان فلا ينصح. خانه يخونه خونا وخيانة وخانة ومخانة، والمخانة مصدر من الخيانة والميم زائدة^(٣).

ثانيا - تعريف الخيانة في الفقه الجنائي:

إجتهد الفقه صوب وضع تعريف للخيانة، ونورد فيما يلي بعض ما قاله الفقه في هذا الصدد.

يرى الفقيه (Garraud) أن الخيانة هي إعتداء على أمن الدولة يؤدي إلى الاضرار بها، وذلك لمصلحة دولة أخرى.^(٤)

أما الفقيه (Dannedieu de Vabres) فيرى أن الخيانة هي إخلال الفرنسي بواجب الولاء قبل وطنه^(٥).

ويعرف الفقيه (Routier) الخيانة بأنها واقعة يرتكبها شخص وطني إضراراً بأمنه، سواء كان ذلك بإرادته أم لا، ويفضل فيها مصالح دولة أجنبية على مصالح أمته.^(٦)

(٣) انظر ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور: لسان العرب، القاهرة، المطبعة الاميرية ببولاق، الجزء الخامس عشر، الطبعة الاولى، ١٣٠١ هـ، ص ٣٠٢ وما بعدها.

(٤) أنظر GARRAUD (René): A Traité théorique et pratique de droit pénal Français. Paris, T. 3, Sirey, 3^e éd., 1916, No. 1188, p. 521.

(٥) انظر DONNEDIEU DE VABRES (H.): Op. cit., No. 738 .

(٦) انظر ROUTIER (Fernand): "L'Espionnage et la trahison en temps de paix et en temps de guerre". Thèse, Paris, Université de poitiers, Henri Charles-Lavauzelle, 1913, p. 14 et s.

ويعرف الفقيه (Huguency) الخيانة بأنها واقعة يرتكبها مواطن فرنسي اضرازا بوطنه، ولصالح دولة أجنبية^(٧).

ويرى الفقيه (Detourbet) أن الخيانة هي جريمة تقع من وطني بهدف مساعدة دولة أجنبية على حساب دولته^(٨).

ويعرف الفقيه (Devise) الخيانة على ضوء تشريع ٤ يونيو ١٩٦٠ بأنها جريمة ضد الدفاع الوطني يرتكبها مواطن فرنسي أو عسكري أو جندي بحري في خدمة فرنسا^(٩).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن جريمة الخيانة هي الجريمة الوحيدة التي عرفها الدستور الأمريكي، وهي تتكون من إحدى واقعتين: -^(١٠)
(أ) شن الحرب ضد أمريكا.

(ب) الانضمام إلى صفوف الأعداء، أو مد يد العون أو المساعدة لهم.

أما في إنجلترا فإن جريمة الخيانة تعتبر من أقدم الجرائم التي نص عليها القانون الانجليزي. وقد كان قانون ادوارد الثالث عام ١٣٥١ هو أول قانون يؤثم ويعرف جريمة الخيانة، وقد سبق لنا أن استعرضنا تعريف جريمة الخيانة وفقا لقانون ادوارد الثالث^(١١).

(٧) انظر HUGUENEY (Peirre): "Deuxième supplément au traité théorique et pratique de droit pénal et de procédure pénale militaires - crime et délits contre la sûreté extérieure de l'État", Paris, sirey, 1940, no. 738, p. 55.

(٨) أنظر DETOURBET (Robert): "L'espionnage et la trahison". Etude de droit Francaiss et de Législation Comparée", Thèse, Paris, 1898, p. 21.

(٩) أنظر DEVISE (Claude): "Trahison". Encyclopedie juridique Dalloz, Répertoire de droit pénal et de procédure pénal. Paris, T. IV, 2e éd., 1968-Mise a jour 1977, No, 1, p. 1.

(١٠) أنظر BASSIOUNI (Cherif): "Criminal law and its processes. U.S.A.", Illinois, Charles C. Thomas Publisher, 2nd ed, 1974, p. 286.

(١١) أنظر الباب الأول من هذا المؤلف.

١٣٠- تعريف التجسس لغة وفقها:

أولاً - تعريف التجسس في اللغة:

التجسس من الجس، والجس: اللبس باليد وموضعه المجسمة، يجسه جساً، واجتسه أى: مسه ولمسه.

ويعرف التجسس في اللغة بأنه البحث عن الخبر وفحصه. وفي الحديث «لا تجسسوا» والتجسس بالجيم التفتيش عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال في الشر.

والجاسوس صاحب سر الشر، وقيل التجسس بالجيم أن يطلبه لغيره، وبالحاء أن يطلبه لنفسه، وقيل معناه في طلب معرفة الأخبار. والجاسوس العين يتجسس الأخبار ثم يأتي بها وجمعها جواسيس^(١٢).

ثانياً - تعريف التجسس في الفقه الجنائي:

يمكن تصنيف ما قاله الفقه الجنائي في موضوع تعريف التجسس إلى فريقين، إتجه الفريق الأول صوب التضييق من مدلول التجسس إذ يقتصر على وقائع جمع المعلومات العسكرية التي تفيد العدو وذلك باستعمال طرق احتيالية وصفات كاذبة، بينما إتجه فريق آخر صوب التوسع في مدلول التجسس حتى شمل - في رأى هذا الفريق - كل واقعة من شأنها أن تخدم مصالح الدولة الأجنبية.

وقد عرف الفقيه (Garraud) التجسس بأنه قيام الاجنبى بجمع الوثائق والمعلومات السرية المتعلقة بالوضع السياسى والاقتصادى والموارد العسكرية والتنظيم الدفاعى والهجومى للدولة، وذلك بقصد تسليم تلك الوثائق والمعلومات إلى الدول الاجنبية سواء كان ذلك مجاناً أو بمقابل^(١٣).

ويتفق الفقيه (Routier) مع الفقيه جaro في التعريف السابق، وإن كان يرى أن هذا التعريف يفهم منه أن أعمال الجاسوسية تستلزم الاتصال بالدول

(١٢) أنظر أبى الفضل جمال الدين محمد مكرم المعروف بإبن منظور: المرجع السابق، الجزء السابع، ص ٢٢٧.

(١٣) أنظر - GARRAUD (René): op. cit. , No. 1188, p. 521.

الأجنبية فور الحصول على المعلومات أو فور تسليمها. بيد أن ذلك غير ضروري، فقد يرى الجاسوس التريث وعدم التصرف في المعلومات التي حصل عليها، أو عدم تسليمها حتى يبحث عن الجهة أو الدولة التي ستعطيه أكبر ثمن^(١٤).

أما الفقيه (Huguency) فيرى أن الجاسوسية هي سعي أحد الأفراد بسرية، أو عن طريق الغش صوب الحصول على معلومات سرية حول الموقف السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لدولة ما بقصد إفشائها إلى دولة أجنبية سواء كان ذلك مجاناً أو بمقابل نقدي^(١٥).

ويرى الفقيه (Detourbet) أن الجاسوسية هي السعي مرأ صوب جمع المعلومات المتعلقة بالدولة وذلك بنية تسليمها إلى حكومة أجنبية، ويكون من شأن ذلك الاضرار بالدولة^(١٦).

أما الفقيه (Devise) فيرى أن التجسس هو العمل الذي يقوم به شخص أجنبي بقصد مصالح دولته، أو أية دولة أجنبية إضراراً بفرنسا^(١٧).

ويعرف التجسس أيضاً بأنه البحث عن المعلومات المتعلقة بدولة ما، ونقلها بطرق سرية خاصة من مكانها إلى مكان آخر بواسطة عملاء دولة أخرى. والتجسس بهذا المعنى يعنى أنواعاً مختلفة من النشاطات المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية التي تمارسها الدولة^(١٨).

(١٤) أنظر ROUTIER (Fernand): op. cit., p. 15

(١٥) HUGUENEY (Pierre): Traité théorique et pratique de droit pénal et de procédure pénal militaires". Paris, Sirey, 1933, No. 493, p. 530.

(١٦) أنظر DETOUREBET (Robert): op. cit., p. 29.

(١٧) أنظر DEVISE (Claude): "Espionnage", Encyclopedie juridique Dalloz, Répertoire de droit pénal et de procédure pénal, Paris, T. 2, 1968-Mise a jour 1977, No.1,p.1.

(١٨) أنظر هيلم الايوي وآخرين: الموسوعة العسكرية، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ٢٥٠، ٢٥١.

وتعرف الجاسوسية أيضا بأنها سلسلة من الوقائع يرتكبها أجنبي بهدف الاضرار بالدفاع الوطني، وذلك كالتخابر مع أجنبي بغية إثارة العداء (استعداد الغير على الدولة) أو بهدف تسليم أراض فرنسية أو تسليم مواد (أدوات) مخصصة للدفاع أو تسليم معلومات أو وثائق تعتبر سرية لمصلحة الدفاع لوطني^(١٩).

١٣١ - رأينا في الموضوع:

(أ) - إذا كان التعريف الذي ساقه الفقه، والمضيق لنطاق أفعال التجسس وقصرها على الوقائع الإرادية فقط دون أن يشمل التجريم الوقائع غير المقصودة يتناسب - وقتلذ - مع الظروف السياسية والأمنية التي كانت سائدة في بداية هذا القرن. إلا أننا نرى أن الواجب يقتضى أن يشمل التجريم وقائع التجسس حتى لو كانت غير مقصودة.

(ب) - إننا لا نتفق مع التعريفات التي تشترط سرية الوسيلة التي يتم بها ارتكاب واقعة التجسس، كذا فإننا لا نتفق مع من يشترطون وقوع التجسس عن طريق الغش أو الخداع، ففي رأينا أن الوسيلة ليست ركناً أو شرطاً في تأثيم واقعة التجسس، فلا عبرة لدينا بالأسلوب الذي يقارفه الجاني للحصول على أسرار الدولة، وإنما يهمننا النتيجة التي تتخلف عن نشاط الجاني فطالما أنها ضارة بأمن الدولة فإنه يجب تأثيم هذا النشاط.

ولذلك فإننا نميل إلى الاتفاق مع جانب الفقه الذي يوسع من دائرة مفهوم التجسس، وذلك تأسيساً على أن صيانة أمن الدولة يستلزم إحاطة المعلومات والأسرار بسياس من التشريعات التي تكفل المحافظة على تلك الأسرار.

وفي رأينا فإن تعريف التجسس هو «سعى أى شخص أجنبي صوب الحصول على أسرار الدولة أو تسليمها لأية جهة خارجية متى كان ذلك يؤدي إلى الإضرار بمصلحة الدولة».

(١٩) أنظر GUILLIEN (Raymond), VINCENT (JEAN) "lexique de termes juridiques. Paris, Dalloz, 5e éd., 1981, p. 186.

الفرع الثاني

معيّار التفرقة بين الخيانة والتجسس

١٣٢ - الضوابط الفقهيّة للتفرقة بين الخيانة والتجسس:

أهتمّ الفقه منذ أمد بعيد بالبحث عن معيار للتفرقة بين جرائم الخيانة وجرائم التجسس، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن فصل التفرقة بينهما كان يكتنفه الغموض سواء بالنسبة للمشرع أو القاضي، وذلك لأن أعمال الخيانة لا تختلف عن أعمال التجسس.

وقد درج الفقه الفرنسي على التمييز بين الخيانة والتجسس في مجال العدوان أو المساس بأمن الدولة من جهة الخارج. وسوف نستعرض فيما يلي المعايير التي تبناها الفقه في هذا الصدد.

المعيار الأول: ذهب فريق من الفقه إلى أن معيار التفرقة بين الخيانة والتجسس يكمن في الباعث أو الدافع (Le Mobile) فإذا كان الجاني يضمّر إنزال الضرر بمصالح وطنه بنيته السيئة (Animus Hostilis) فإنه خائن، أما لو كان دافع حب المال أو الطمع هو المحرك أو الباعث له فإنه يكون جاسوساً^(٢٠).

ويتميز هذا المعيار في نظر مؤيديه بأنه يتسق وقواعد العدالة، لأنه يعاقب الخائن الذي يسعى إلى الزج ببلاده في أتون الحرب بأغلظ مما يعاقب الجاسوس الذي يتجر بأسرار الدولة. كما أن هذا المعيار يتناسب وبواعث وغايات الجاني، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا المعيار يتسق ونصوص التشريع الفرنسي الصادر سنة ١٨٨٦، ١٩٢٤ بشأن مكافحة الجاسوسية، كما أنه يتسق والأعمال التحضيرية التي مهدت لهذين القانونين. وقد تبني القضاء الفرنسي هذا المعيار في كثير من أحكامه^(٢١).

HIRT (F.): Op. cit., P. 110 et s.

(٢٠) انظر

Cass., 22 mai 1908 [s. 1911.1. 121].

(٢١) تبنت المحكمة العليا الفرنسية هذا المعيار في قضية (Frogé) الذي كان يعمل بوظيفة

عسكرية بالقوات المسلحة الفرنسية، وقدم إلى محكمة الجنح العسكرية بتهمة التجسس -

ومن جانب آخر فقد تعرض هذا المعيار للنقد، فقد قيل إنه من الصعوبة بمكان التعرف على بواعث أو دوافع الجانب بدقة، إذ أن ذلك يتطلب تحليل ظروف كل فاعل أو شريك للوصول إلى نواياه وملايسات جريمته. فباعت الكراهية للدولة أو الحق عليها مثلاً يمكن التمييز عليه بالحصول على بعض المنافع المادية من الأعداء، وبذلك فإنه يتحصن وراء باعث الشهوة أو الطمع.

وفضلاً عن ذلك فإن هذا المعيار يؤدي إلى تدخل القضاء في كل حالة للتعرف على نوايا الجاني مما يؤدي إلى التحكم، وكذلك فإن هذا لا يتفق ومبادئ التجريم السائدة في النظم الديمقراطية والتي تلزم الشارع بالوضوح في قواعد التجريم^(٢٢).

المعيار الثاني: اتجه أنصار هذا المعيار صوب التفرقة بين الخيانة والتجسس استناداً إلى طبيعة الركن المادي أو طبيعة الفعل من الناحية الموضوعية (L'élément objectifs) فالجاسوسية هي السعي صوب الحصول على الأسرار، أما الخيانة فهي تسليم الأسرار المتحصلة إلى دولة أجنبية. فالجاسوسية تنصرف إلى البحث والتنقيب، بينما الخيانة تنصرف إلى التسليم (Livraison) ولذلك فإن الجاسوسية - وفقاً لهذا المعيار - أقل خطراً وضراً من الخيانة^(٢٣). وقد تبني جانب من الفقه الفرنسي هذا المعيار في ظل تشريع ١٨٦١ وتشريع ١٩٣٤، حيث كانت الخيانة جنائية بينما كان التجسس جنحة وأيد ذلك اتجاه من القضاء الفرنسي صوب الأخذ بهذا المعيار^(٢٤).

- ولكنه كان يرغب في المحاكمة أمام محكمة الجنايات المدنية، فدفع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية بنظر الدعوى لأن الواقعة التي ارتكبها تشكل جنائية الخيانة. وقد رفضت المحكمة هذا الدفع تأسيساً على أن الباعث على ارتكاب الجريمة هو الرغبة في تحقيق الكسب المادي وعدم توافر دافع العداء للوطن، ومن ثم فإن المحكمة تكون قد تبنت معيار الدافع أو الباعث على ارتكاب الجريمة في حكمها.

- انظر [Cass., 6 mars 1935 (B.27; S. 1936. 1. 398; caz. pai., 1935. 1. 732)].

(٢٢) انظر HUCUENEY (lois) : "Espionnage ou trahison" Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 1936-1, p. 64 et s.

(٢٣) انظر COLONIEU (victor): "L'espionnage au point de vue de droit international et du droit pénal français, Thèse, Lyon, 1889, p. 69.

(٢٤) انظر [Cass., 12 juill, 1906 (B. 283, Caz. pal., 1906. 1. 667)., cass., 22 mai 1908 (B.212); cass., 7 Juillet 1899, (D. 1902. 1. 504)].

وخلاصة هذا المعيار أن الجاني لا يكون خائناً لمجرد انتمائه للدولة، وأن صفة الجاسوس ليست مقصورة حتماً على الأجانب.

إلا أن أنصار هذا المعيار اصطدموا بصعوبة قانونية تتمثل في أن السعي أو البحث عن السر يعتبر تجسساً، فإذا أصبح السر بين يدي الجانب ثم قام بتسليمه أصبح خيانة، ومعنى هذا أن التجسس عبارة عن شروع في جناية خيانة، وهذه النتيجة تتناقض مع ما يقرره المشرع الفرنسي من تماثل بين عقاب الشروع والجريمة التامة.

وفضلاً عن ذلك فقد انتقد هذا المعيار بأنه غير دقيق، إذ أن هناك كثيراً من جرائم الخيانة لا يحقق فعلها تسليماً، وذلك كجريمة حمل المواطن السلاح على دولته أو استعداداته دولة أجنبية عليها، ثم أن هذا المعيار يصطدم بعقبة قانونية وفعلية أخرى تتمثل في حالة قيام الجاني بارتكاب فعل السعي نحو البحث عن الأسرار ثم القيام بعد الحصول عليها بتسليمها إلى دولة أجنبية، فهل يعتبر وقد قام بفعل السعي والتسليم جاسوساً أم خائناً أم كليهما معاً؟

المعيار الثالث: يستند أنصار هذا المعيار على جنسية الفاعل (Nationalité du délinquant) للتمييز بين الخيانة والتجسس.

ومؤدى هذا المعيار أن الجريمة تعتبر خيانة إذا كان الجاني يتمتع بجنسية الدولة المجنى عليها، بينما تعتبر الجريمة تجسساً إذا كان الجاني أجنبياً^(٢٥).

وتكمن علة التفرقة في أن المواطن الذى يقدم على فسخ رابطة الولاء نحو بلده هو أشد إجراماً من الأجنبى الذى لا تربطه رابطة ولاء بالدولة المجنى عليها، هذا بالإضافة إلى أن المواطن يقدم خدمة لبلاده - وإن كانت غير أخلاقية - بالتجسس على الدولة الأخرى^(٢٦).

(٢٥) انظر HÉLIE (faustin): "pratique criminelle des cour et tribanauX- Droit pénal". 5e éd. par jean BROUCHOT, paris, Editions Techniques S.A., 1948, No. 4, P.5

- ROUTIER (fernand): op. cit., p. 11.

(٢٦) انظر ALTEIRAC (j.): "la loi du 26 janvier 1934 sur la répression de Lésionnage". Thèse, Lyon, 1935, p. 29.

وينتقد هذا المعيار بأنه كيف تعليل اعتبار الفعل الواحد تجسماً لو قام به
أجنبي، وخيانة لو قام به وطني.

وبرغم هذا النقد إلا أن هذا المعيار سهل وواضح ومنضبط، ولذلك فإن
غالبية الفقه قد أيدته (٢٧).

واننا نرى أن المعيار الأخير أخرى بالاتباع، إذ أنه يتمتع، بالوضوح،
ويسهل تطبيقه كما أنه يتلاقى أوجه النقد التي وجهت للمعيارين الأول والثاني.

(٢٧) انظر CAVADIA (p.): "l'espionnage et la trahison". Thèse, paris, jouve
et cie, 1916, p. 51.

- CARRAUD (René): op. cit., T. 3, No. 1188, p.520.

- CARCON (Emile): op. cit., T. 1, Art. 77. No. 69, 70, p. 325.

- HIRT(F.):Op. cit., p. 113.

المطلب الثاني

التمييز بين الخيانة والتجسس

في التشريع الوضعي

١٣٣ - تمهيد وتقسيم :

اختلفت التشريعات الوضعية في مبدأ الأخذ بالتفرقة بين الخيانة والتجسس، فظهرت هذه المشكلة في كثير من التشريعات الأوربية دون أن يتدخل المشرع لتبني معيار للتفرقة بين الجريمتين. بينما هجرت بعض التشريعات الأخرى هذه التفرقة ولم تأخذ بها، وبالتالي لم تصبح لهذه المشكلة ظلال في الفقه أو أحكام القضاء.

ولاستعراض موقف التشريع الوضعي من هذه المشكلة، فقد رأينا تقسيم هذا المطلب ليكون على النحو التالي :-

الفرع الأول : التمييز بين الخيانة والتجسس في التشريع المقارن.

الفرع الثاني : التمييز بين الخيانة والتجسس في التشريع المصري.

الفرع الاول

التمييز بين الخيانة والتجسس في التشريع المقارن

١٣٤ - (أولاً) التشريعات الأوربية:

لم تحو القوانين الفرنسية بدءاً من قانون ١٨ ابريل ١٨٨٦، ومروراً بقوانين ٢٦ يناير ١٩٣٤ و ٣٠ اكتوبر ١٩٣٥ و ١٧ يونيو ١٩٣٨ ضوابط ومعايير دقيقة للفرقة بين الخيانة والتجسس. ولذلك فقد اجتهد الفقه صوب إيجاد حلول لهذه المشكلة، وكذلك فقد اضطرت أحكام المحاكم الفرنسية وتناقضت، فأصبحت تضيف وصف الخيانة على وقائع معينة، ثم لا تلبث أن تعتبر نفس هذه الوقائع جرائم تجسس.

ولم يستقر الفقه والقضاء الفرنسى على معيار محدد للفرقة بين جريمة الخيانة وجريمة التجسس إلا بعد صدور قانون ٢٩ يوليو ١٩٣٩ الذى عني بأمر التفرقة بين الخيانة والتجسس واتخذ معيار جنسية الفاعل الفاصل فى هذه التفرقة، فإذا وقعت الجريمة من فرنسى اعتبرت خيانة، أما إذا وقعت من أجنبى فإنها تعتبر تجسساً^(٢٨). وقد نصت المادة ٧٧ من المرسوم التشريعى سالف الذكر على أنه يعتبر جاسوساً كل من ارتكب أحد الافعال المنصوص عليها فى الفقرات ٢، ٣، ٤، ٥ من المادة ٧٥ والمادة ٨٦ ع.

(أ) وتنص الفقرة ٢ من المادة ٧٥ ع على واقعة دس الدسائس لدى دولة أجنبية بقصد دفعها إلى مباشرة العدوان على فرنسا أو بقصد توفير الوسائل لها إلى ذلك.

(ب) وتنص الفقرة ٣ من المادة ٧٥ ع على واقعة تسليم أراضي أو معدات فرنسية للعدو.

(ج) وتنص الفقرة ٤ من المادة ٧٥ ع على تحريض الجند على الالتحاق بخدمة دولة أجنبية، أو جمع الجند للقتال فى صفوف العدو ضد فرنسا.

-CARÇON (Emile): op. cit., Art. 77, No. 78,p. 326.

(٢٨) انظر

(د) وتنص الفقرة ٥ من المادة ٧٥. ع على واقعة دس الدسائس لدى دولة أجنبية ضد فرنسا لترويج مصالحها.

(هـ) وتنص الفقرة ١ من المادة ٨٦. ع على واقعة تسليم سر من أسرار الدفاع الوطنى.

(و) وتنص الفقرة ٢ من المادة ٨٦ على واقعة إتلاف المعدات الحربية ووسائل الدفاع الوطنى.

(ز) وتنص الفقرة ٣ من المادة ٧٦ على واقعة الاشتراك فى إضعاف معنويات الامة أو الجيش.

وقد تبنى تشريع ٤ يونيو ١٩٦٠ بشأن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج والداخل نفس المعيار الذى أخذ به تشريع ٢٩ يوليو ١٩٣٩ وهو معيار جنسية الفاعل للتمييز بين جريمتى الخيانة والتجسس. فقد نصت المواد ٧٠، ٧٢، ٧٣ من القانون على ذلك. فتنص المادة ٧٣ من المدونة العقابية على أن يعد مرتكباً لجريمة تجسس كل أجنبى يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد (٢/٧٠)، (٣/٧٠)، (٤/٧٠)، (٧١)، (٧٢). وتشكل هذه الجرائم إذا وقعت من وطنى جريمة الخيانة^(٢٩).

كذلك فقد أخذت تشريعات ايطاليا وسويسرا ورومانيا بمعيار جنسية الفاعل للتمييز بين الخيانة والتجسس.

١٣٥- (ثانيا) التشريعات العربية:

لم تجر التشريعات العربية على وتيرة واحدة فى مبدأ الاخذ بالتفرقة بين الخيانة والتجسس. فقد أخذت طائفة من هذه التشريعات بهذه التفرقة، بينما رفضت الطائفة الثانية الاخذ بها. وسوف نتناول فيما يلى كلاً من هاتين الطائفتين.

(٢٩) انظر MERLE(Roger)et VITU(André): "Traité de droit criminel- droit pénal spéciale", par André VITU, paris, cujas, T. 3em., 1982, No. 33, p. 44.

(١) التشريعات التي أخذت بمبدأ التمييز بين الخيانة والتجسس:

* خصص المشرع اللبناني نبذة مستقلة لجرائم الخيانة في المواد من ٢٧٢ - ٢٨٠ ع، وخصص نبذة أخرى للتجسس في المواد من ٢٨١ - ٢٨٤ ع. ثم خصص نبذة ثالثة لجرائم الصلات غير المشروعة بالعدو في المواد من ٢٨٥ - ٢٨٧ ع واشترط في مرتكبها أن يكون لبنانياً ومقيماً في لبنان^(٣٠).

ويمكن القول إجمالاً أن المشرع اللبناني قد أخذ بمعيار جنسية الجاني، فاعتبر الجريمة خيانة إذا ارتكبها مواطن أو أجنبي مقيم في لبنان أو له فيه سكن فعلى (المادة ٢٨٠ ع لبناني)، واعتبر الجريمة تجسساً إذا وقعت من أجنبي^(٣١).

* أخذ التشريع اليمني الشمالي بمعيار جنسية الجاني للفرقة بين الخيانة والتجسس، فإذا وقع الفعل من مواطن اعتبرت الجريمة خيانة (مادة ١٠٢ ع يمني) وإن وقعت من أجنبي اعتبرت تجسساً (م ١٠٣ ع يمني)^(٣٢).

* وقد تبنت تشريعات الجزائر وتونس والمغرب الأخذ بمعيار جنسية الفاعل للتمييز بين الخيانة والتجسس. فقد نصت المادة (٦٣) من التشريع الجزائري على أن تعتبر جريمة تسليم المعلومات والمستندات إلى دولة أجنبية من جرائم الخيانة إذا وقعت من جزائري. بينما نصت المادة ٦٤ من نفس التشريع على أن تعتبر نفس الجريمة تجسساً إذا وقعت من أجنبي، كما تضمن التشريع التونسي في المادة ٦٠ مكرر ع، والتشريع المغربي في المادة ١٨١ ع الأخذ بنفس المعيار.

(٣٠) كان من الاوفق للمشروع اللبناني أن يعالج جرائم فئة الصلات غير المشروعة بالعدو ضمن نبذة الخيانة.

انظر الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي: المرجع السابق بند ١٦، ص ٣٣.

(٣١) انظر الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي: المرجع السابق، بند ١٨، ص ٣٨.

(٣٢) انظر سعد ابراهيم الاعظمي: المرجع السابق، ص ٧٤.

(ب) التشريعات التي لم تأخذ بمبدأ التمييز بين الخيانة والتجسس:

* حصر المشرع السوري جرائم الخيانة في المواد من ٢٦٣ - ٢٧٠ ع، وجرائم التجسس في المواد من ٢٧١ - ٢٧٤ ع واشترط المشرع السوري أن يكون مقترف جريمة الخيانة سورياً، بينما لم يشترط هذا الشرط في جريمة التجسس، وبذلك فقد أصبح من الممكن أن يكون مقترف جريمة التجسس سورياً أو أجنبياً^(٣٣).

وبذلك يبين أن المشرع السوري لم يأخذ بأى من المعايير السابقة، وأنه لم يهتم بالخلافات الفقهية النظرية حول الموضوع.

* لم يأخذ التشريع العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ بمبدأ التمييز بين الخيانة والتجسس، ذلك أن المشرع العراقي أفرد الباب الأول من الكتاب الثاني في المواد من ١٥٥٦ - ١٨٩ ع للجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجى^(٣٤).

وتطبق كافة المواد الخاصة بجرائم أمن الدولة من جهة الخارج على العراقي والاجنبى على السواء، ماعدا المادة ١٥٧ ع والتي تعاقب بالاعدام كل مواطن يلتحق بأى وجه من الوجوه بصفوف العدو أو القوات المسلحة لدولة فى حالة حرب مع العراق، أو قام برفع السلاح وهو فى الخارج على العراق.

* لم يأخذ المشرع الكويتى بمبدأ التمييز بين الخيانة والتجسس، إذ أنه ساوى فى العقاب بين الوطنى والاجنبى^(٣٥).

* كذلك لم يأخذ كل من التشريعين الليبى والقطرى بالتفرقة بين الخيانة والتجسس إذ ساوى كل منهما بين الوطنى والاجنبى فى العقاب على ارتكاب أى من الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة من جهة الخارج^(٣٦).

(٣٣) انظر الدكتور محمد الفاضل: المرجع السابق، ص ٣٢١.

(٣٤) انظر سعد ابراهيم الاعظمى: المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣٥) انظر الدكتور عبد المهيم بكر: المرجع السابق، ص ٨.

(٣٦) انظر أحمد سعيد عبد الخالق، محمود حامد النقيب: الموسوعة المقارنة للقوانين والتشريعات لانتظمة دولة قطر. المجلد رقم ٥، لم يذكر دار أو تاريخ النشر، ص ١٣٢.

الفرع الثانى التمييز بين الخيانة والتجسس فى التشريع المصرى

١٣٦ - موقف المشرع المصرى من التفرقة بين الخيانة والتجسس :

لم يستجب المشرع المصرى بدءاً من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ للتفرقة بين الخيانة والتجسس، فلم يأخذ المشرع المصرى بأى من المذاهب المختلفة للتمييز بينهما، سواء من حيث طبيعة الفعل أو جنسية المتهم أو قصده الجنائى (٣٧).

ويرجع مسلك المشرع إلى أنه ليس لاصطلاحى الخيانة والتجسس فى التشريع المصرى أى مدلول قانونى، سواء من ناحية تحديد الركن المادى أو الركن المعنوى (٣٨).

ويرى جانب من الفقه أنه بالرغم من عدم أخذ التشريع المصرى بالتمييز بين الخيانة والتجسس، إلا أن هذه التفرقة مازالت تحظى بدرجة من الأهمية على الأقل من الناحية الفقهية، ولا سيما أن القانون المصرى قد استقى بعض نصوصه من القوانين الاجنبية التى استقرت فيها هذه التفرقة كالقانون الفرنسى والايطالى (٣٩). ولذلك فإنه لا مانع من الناحية النظرية من الاحتفاظ باصطلاحى «الخيانة والتجسس» للخطير من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، على أساس أن يكون مفهوماً أن ضابط أو معيار التفرقة يعتمد على أساس جنسية الجانى.

(٣٧) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، ص ٢٠.

- محمود ابراهيم اسماعيل: المرجع السابق، ص ٥.

(٣٨) انظر الدكتور محمد مصطفى القللى: المرجع السابق، ص ٩٤. جندى عبد الملك: الموسوعة الجنائية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مطبعة الاعتماد بالقاهرة، ١٩٤٢، ص ٨٩.

الدكتور محمود محمد مصطفى: نموذج لقانون العقوبات . القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة. الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٨٥. الدكتور عبد الفتاح الصيفى: المرجع السابق، ص ٣٧ وما بعدها.

(٣٩) انظر الدكتور عبد المهيم بكر: المرجع السابق ص ٨.

محمود ابراهيم اسماعيل: المرجع السابق ص ٦.

ولا يفوتنا أن نلاحظ أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ (أ) ع. مصرى ونصها «يعاقب بالاعدام كل مصرى التحق بأى وجه بالقوات المسلحة لدولة فى حالة حرب مع مصر». لا يتصور وقوعها إلا من مصرى، وبالتالي فهي جريمة خيانة، أى لا تنسب إلا لمصرى. حتى لقد ذهب البعض إلى أنه لا يقع تحت طائلها الاجنبى ولو بوصفه شريكاً حيث لا تنسب لاجنبى غير ملتزم بالولاء إلا لدولته.

ولقد جاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ متفقاً مع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ فاطرح التفرقة بين الخيانة والتجسس، إلا أن المشرع قد نص في المادة ٨٠ (د) ع. على أن يعاقب كل مصرى أذاع عمداً فى الخارج أخباراً أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مغرضة حول الاوضاع الداخلية للبلاد، وكان من شأن ذلك اضعاف الثقة المالية أو هيبتها واعتبارها أو باشر بأية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الاضرار بالمصالح القومية للبلاد^(٤٠). ولا يتصور وقوع هذه الجريمة إلا من وطنى.

١٣٧ - رأينا فى الموضوع:

إننا نرى أن مسلك المشرع المصرى قد اتسم بالموضوعية، إذ أنه قد اهتم بمراعاة الاعتبارات العملية والوضوح، إذ أن التفرقة بين الخيانة والتجسس ليس لها قيمة عملية طالما أن المشرع لم يفرق فى العقاب بين الجريمتين.

وبالاضافة إلى ذلك فإن المشرع المصرى كان قد اقتدى بالتشريعات الاجنبية وخصوصاً التشريع الفرنسى حينما استعمل هذين المصطلحين، ولما كان المشرع الفرنسى واعتباراً من تشريع ٢٩ يوليو ١٩٣٩ قد اعتد بمعيار

(٤٠) جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ انه قد روى العقاب على هذا الفعل لما قد ينشأ عنه من نتائج سيئة تصيب سمعة الدولة فى المحيط الخارجى، فضلاً عن دلالة على مروق المواطن من واجبات الولاء للوطن، وقد اقتبس هذا النص من المادة (٢٦٩) عقوبات ايطالى انظر: النشرة التشريعية ووزارة العدل، عدد مايو ١٩٥٧، ص ٣٤.

جنسية الفاعل باستثناء واقعة رفع السلاح ضد الدولة مع عدوها، ووجد المشرع الفرنسي العقاب على الجاني في الحالتين وبذلك فإنه لم يصبح للتمييز بين جريمتي الخيانة والتجسس أية أهمية من الناحية العملية، هذا بالإضافة إلى أن تشريع ٤ يونيو ١٩٦٠ في فرنسا قد جاء مؤيدا لذات المسلك.

المبحث الثاني

جريمة التجسس في القانون الداخلي والقانون الدولي

١٣٨ - المعنى المزدوج لأعمال التجسس :

تحظى أعمال التجسس التي يقوم بها وطني لحساب أمته بأسمى آيات البطولة مما يخلد اسمه بين بني جلدته على مر التاريخ. وعلى النقيض من ذلك فإن الدولة التي يتجسس عليها تكيل له الاتهامات وتعرضه لأشد أنواع العقاب. وهذا المعنى المزدوج يطرح قضية هامة، وهي مدى اعتبار واقعة التجسس التي تحدث لحساب أو بتحريض من دولة معينة ضد أخرى عملاً مخالفاً لقواعد القانون الدولي مما يرتب المسؤولية الدولية^(٤١).

ومن المعروف أنه من أهداف أجهزة المخابرات في دول العالم جمع المعلومات المتعلقة بالدول الأخرى. وعلى وجه الخصوص المعلومات ذات الصلة السرية. إذ تعد هذه المعلومات ضرورة هامة لتحليلها، بقصد استخلاص النتائج التي تؤدي إلى الوقوف على السياسة العامة للدول الأخرى. وقد كانت هذه المعلومات في الماضي تتعلق غالباً بالموضوعات العسكرية، إلا أن التطور الدائم في كافة المجالات العلمية والصناعية أدى إلى الاهتمام بجمع المعلومات الأخرى ذات الصلة الفنية والصناعية والعلمية.

ومن نافلة القول أن موضوع العلاقة بين القانون الداخلي والقانون الدولي في مجال جريمة التجسس هو موضوع شائك وذو جوانب متعددة ولا يمكن الاحاطة به دون الاطلاع ببعض عناصره المتمثلة في طبيعة أعمال التجسس في القانون الدولي، وطبيعة هذه الأعمال في القانون الداخلي.

ولذلك فإننا سنتناول هذا الموضوع من خلال دراسة لأعمال التجسس وقواعد القانون الدولي، ثم نتبعها بدراسة لأسلوب التنسيق بين اتفاقية لاهاي الخاصة بتنظيم قواعد معاملة الجواسيس في أثناء الحرب وبين التشريع الفرنسي في مجال العقاب على جريمة التجسس.

(٤١) انظر - COHEN- JONATHAN (Cérard) et KOVAR (Robert): "lés- pionnage en temps de paix" Annuaire français, de droit international, par- is Centre national de la recherche scientifique, 1960, v. 1, p. 239.

المطلب الأول

أعمال التجسس وقواعد القانون الدولي

١٣٩ - الملاحقة القضائية للجواسيس في القانون الدولي:

عرفت المادة ٢٣ من معاهدة لاهاى لسنة ١٩٠٧ الجاسوس^(٤٢) بأنه الشخص الذى يعمل فى خفية أو تحت ستار ومظهر كاذب فى جمع أو فى محاولة جمع معلومات فى منطقة الاعمال الحربية لاحدى الدول المحاربة بقصد إيصال هذه المعلومات لدولة العدو^(٤٣). ولذلك فإن الجاسوسية لا تعتبر فى حد ذاتها مخالفة لقواعد القانون الدولي، إذ أنها فى رأى فقهاء القانون الدولي ضرورة من ضرورات الحرب جرى بها العرف الدولي^(٤٤).

وقد تستعمل الدول فى أعمال التجسس طرقاً تعتبر فى حد ذاتها أعمالاً ضد القانون الدولي، وذلك كانتهاك السيادة الإقليمية بالاضافة إلى واقعة التجسس. وتلجأ الدول عادة إلى الاحتجاج على انتهاك قواعد القانون الدولي دون أن تبدى أهمية كبيرة لواقعة التجسس^(٤٥).

وحتى إذا احتجت الدولة التى انتهكت سيادتها الإقليمية بعملية تجسس، سواء فى المجال الجوى، أو بالمخالفة لحق المرور البرىء فى المياه الإقليمية

(٤٢) تضمنت اتفاقية لاهاى المنعقدة فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٧ نظاماً لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واشتملت الاتفاقية كذلك على قواعد ونظم لمعاملة المحاربين وأسرى الحرب.

انظر الدكتور عبد العزيز محمد سرحان: مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٤١٢ وما بعدها.

(٤٣) - DEVISE (claude): "Espionnage", op. cit., No. 23, p.2.

(٤٤) انظر الدكتور على صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، الاسكندرية، الجزء الأول، الطبعة الثانية عشرة، منشأة المعارف، ١٩٧٥، ص ٨١٥.

(٤٥) أستند الاحتجاج السوفيتى المقدم إلى هيئة التحكيم الدولية بشأن قضية التجسس الامريكية الشهيرة الخاصة بالطائرة (U2) التى أجبرت على الهبوط فى الاتحاد السوفيتى فى ١٧ أغسطس ١٩٦٠ إلى إنتهاك الطيران الامريكى للمجال الجوى السوفيتى، دون أن يتطرق الاحتجاج إلى واقعة التجسس ذاتها.

انظر - COHEN- JONATHAN (cérard) et KOVAR(Robert): op. cit., p. 246.

فإن صورة الاحتجاج لا تعدو أن تكون استنكاراً لواقعة التجسس، دون أن تقدم الدولة على تقديم الجواسيس للمحاكمة أمام محاكمها لمعاقبتهم عن أفعال التجسس التي قارفوها في حقها.

وقد تكون واقعة التجسس معاقباً عليها بمقتضى قواعد قانون العقوبات الوطنى، ولكن يمتنع العقاب عنها لوقوعها من أجنبى يتمتع بالحصانة الدبلوماسية عن أفعاله التى تقع منه فى الدولة المعتمد لديها، إلا أن ذلك يثير تساؤلاً حول مدى حق من يتمتع بالحصانة الدبلوماسية فى ارتكاب أفعال التحريض على اقتراف جرائم التجسس، واستعمال أساليب التحايل والتخفى للقيام بمثل هذه الاعمال^(٤٦).

ووفقاً للمادة ٣١ من من اتفاقية فيينا المنعقدة سنة ١٩٦١ فإن المبعوث الدبلوماسى لا يخضع لسلطان القضاء الاقليمى، ولذلك فإنه لا يجوز إقامة الدعوى الجنائية عليه أمام جهات قضائها، كما لا يجوز إخضاعه لقوانينها الجنائية. فإذا ما ارتكب عملاً يعد جريمة تجسس يعاقب عليها قانون الدولة المعتمد لديها، فإن أقصى ما تستطيع الدولة المعتمد لديها المبعوث الدبلوماسى هو أن تقوم بتبليغ ذلك لدولته طالبة إعادته إليها. أو تقوم الدولة بطرده من إقليمها، إذا كان العمل المنسوب إليه ارتكابه جسيماً.

ويجوز وفقاً للعرف الدولى لكل من المتحاربين أن يستخدموا ما يشاءوا من الجواسيس للظفر بالمعلومات التى تهمهم فى إدارة الاعمال الحربية. إلا أن الجاسوس مع ذلك يكون عرضة للعقاب بشرط أن يقبض عليه متلبساً بأعمال التجسس وأن تجرى محاكمته، وذلك لما تنطوى عليه الاعمال التى يقوم بها من تهديد خطر لأمن الدولة وسلامتها.

وقد عرفت المادة ٢٩ من اتفاقية لاهاى التجسس بأنه «واقعة تهدف إلى جمع المعلومات بطريقة سرية وتتم فى منطقة الاعمال الحربية المعادية»^(٤٧).

(٤٦) انظر. COHEN- JONATHAN (Cérard) et KOVAR (Robert): op. cit., p. 248 et s.

(٤٧) انظر- STARKE (J.G.): "Introduction to international law", London, Butterworths, 9 th ed., 1984, p. 520.

ومن القواعد المقررة في القانون الدولي العام أن الكشافين العسكريين الذين يقومون بما يكلفون به من أعمال وهم بزيهم العسكري لا يعتبرون من الجواسيس، فإن أدوا هذه الأعمال وهم بغير هذا الزي الخاص بهم أمكن اعتبارهم جواسيس.

وكذلك فإن المراسلين العسكريين الذين ينقلون الأنباء والمراسلات التي يعهد اليهم بنقلها، لا يعتبرون من الجواسيس، وكذلك لا يعتبر مراسلو الصحف الذين ينقلون إلى صحفهم أخبار العدو في ميدان القتال من الجواسيس، ما لم يكونوا قد قاموا بنقل أسرار أو استخدمهم العدو لهذا الغرض^(٤٨).

ولا يعامل الجاسوس إذا ما قبض عليه معاملة أسرى الحرب، وإنما توقع عليه العقوبة التي تقرها قوانين الدولة للتجسس، ويمكن أن تصل إلى الإعدام^(٤٩).

غير أنه نظراً لجسامة هذه العقوبة، فقد نصت المادة ٣٠ من اتفاقية لاهاي على أن الجاسوس الذي يقبض عليه وهو في حالة تلبس، لا تجوز معاقبته دون محاكمة. وهذا النص وضع تقريراً للعرف الذي جرى بين الدول على استنكار ما كان يحدث من إعدام الجواسيس بمجرد القبض عليهم بغير تحقيق ولا محاكمة.

كما تنص المادة ٣١ من اتفاقية لاهاي على أن «الجاسوس الذي استطاع أن يلتحق بجيشه قبل ضبطه يجب أن لا يحاسب عن أفعاله السابقة إذا ما وقع في أيدي أعدائه بوصفه جاسوساً، وأن يعامل معاملة أسير الحرب»^(٥٠).

(٤٨) ووفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية لاهاي فإن هؤلاء الصحفيين والمحررين يجب أن يعاملوا معاملة أسرى الحرب.

- DONNEDIEU DE VABRES (H.): "Les relations du droit interne et du droit international dans la répression de L'espionnage", Recueil Dalloz, Hebdomadaire, Chronique, paris, 1948, p. 153.

(٤٩) انظر - STARKE (J.C): op. cit., p. 521.

(٥٠) وتطبيقاً لذلك فقد أيدت محكمة النقض الفرنسية التحفظ الوارد في المادة ٣١ من الاتفاقية لمصلحة ضابط الماني كان قد سبق له العمل باسم مستعار وبملابس مدنية في خدمة المخابرات الألمانية في فرنسا ثم التحق بوحدة الأصلية ولم يقبض عليه إلا بعد حالة التعبئة.

- DURRENBERGER (C.): "Espionnage, Convention de la Haye de 18 Oct 1907" Recueil Sirey, jurisprudence, ANNE- 1950, p. 37.

المطلب الثاني

التنسيق بين اتفاقية لاهاي وبين التشريع العقابي الفرنسي في مجال جرائم التجسس

١٤٠ - أولوية التطبيق لمعاهدة لاهاي :

ان المبدأ الاساسي في التشريع الفرنسي أن المتهم بجريمة التجسس يخضع بصفة مبدئية للتشريع العقابي الفرنسي^(٥١). ويرد على هذا المبدأ قيد يتعلق بأولوية تطبيق الاتفاقيات الدولية. إذ أنه بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩١٠ صدر تشريع فرنسي يقضى بانضمام فرنسا للبلدان الموقعة على اتفاقية لاهاي الدولية^(٥٢). ثم نص الدستور الفرنسي الحالي الصادر في ٥ أكتوبر ١٩٥٨ في المادة (٥٥) على أن يكون لهذه الاتفاقية الدولية مكاناً أسمى وأولوية في التطبيق على القانون الوطني^(٥٣).

ومن ثم فقد أضحي من المتعين التنسيق بين نصوص اتفاقية لاهاي، وبين نص المادة ٧٢ من المدونة العقابية بشأن جريمة التجسس. والرأي السائد أنه يجب للمعاقبة على التجسس بموجب نص المادة ٧٢ من المدونة العقابية أن تقع أفعال التجسس بشكل سري، وأن تنطوي على قدر من التخفي والتكرار^(٥٤).

(٥١) انظر - DONNEDIEU DE VABRES (H.): op. cit., p. 154

(٥٢) انظر MERLE (Roger) et VITU (André): Tr. Dr. Cri. T. 111, par André VITU, No 50, p. 54.

DE VISE (Claude): "Espionnage", op. cit., No. 23, p. 2.

(٥٣) في غضون الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ طرح على القضاء الفرنسي مشكلة التنازع بين نصوص القانون الوطني ونصوص المعاهدات الدولية. وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية منح قاضي الموضوع الحق في تأويل نصوص اتفاقية لاهاي، وقررت أن نصوص الاتفاقية تسمو على القوانين الوطنية، ومن ثم فلا يجوز تأويلها إلا بواسطة الجهات القضائية المختصة.

انظر - Crim 29 juill., 1948, D. 1949. noté. Donnedieu de Vabres.

(٥٤) طبقت نصوص المدونة العقابية الفرنسية على صانعين إيطاليين مدنيين كانا قد قاما -

ولذلك فإن نصوص الاتفاقية لا تطبق على الأشخاص الذين ينتمون إلى الجيوش الأجنبية، إلا إذا كانوا غير مخالفين في أفعالهم لمبادئ الاتفاقية وقواعدها.

ولا تحمي اتفاقية لاهاي العسكريين حاملي جنسية العدو فقط، بل إنها تحمي تحمي أيضاً الأجانب التابعين لدولة محايدة والمنضمين إلى صفوف العسكريين أو شبه العسكريين التابعة للعدو^(٥٥).

وإذا كانت نصوص اتفاقية لاهاي تنظم الوقائع التي تحدث أثناء الحرب، إلا أنها تتضمن أيضاً كافة الأفعال التي تقع في منطقة العمليات، والتي تشمل بحسب العرف الدولي كل إقليم الدولة المحاربة^(٥٦).

-
- = بعمليات سرية لصالح السلطات الألمانية، فأدانتهما المحكمة بتهمة التجسس.
انظر - Paris, 22 Nov. 1946, D. 1948. 440, noté Donnedieu de Vabres.
وكذلك طبقت نصوص المدونة العاقبية الفرنسية على أحد التجار الألمان الذي قام بتموين جيش الاحتلال بالطعام.
انظر - Crim. 17 avr., 1947., D. 1947. 333.
(٥٥) وطبقاً لذلك فقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بانطباق نصوص الاتفاقية على سويسري (تابع لدولة محايدة) انضم لمنظمة (Todt) وقبض عليه يرتدى الزي الخاص بها.
انظر - Crim. 6 Févr. 1947, D. 1949. 193.
(٥٦) انظر - Crim. 29 juill. 1948, D. 1949. 193. noté Donnedieu de Vabres.

الفصل الأول

جرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريعات اللاتينية

١٤١ - تمهيد وتقسيم:

نالت التشريعات المتعلقة بحماية أمن الدولة من جهة الخارج نصيبا وافرا من الاهتمام في الدول الآخذة بالنظام اللاتيني. فقد أفرزت الحربين العالميتين الأولى والثانية كثير من أوجه القصور في نصوص تلك التشريعات، وأسفرت عن عجزها عن تحقيق الحماية الكافية لأسرار الدولة.

ولذلك فقد تم تعديل أغلب تلك النصوص، إما في غضون الحرب العالمية الثانية، أو بعدها مباشرة. ونالت هذه التشريعات من العناية والاهمية مالم تناله أية نصوص أخرى في التشريع العقابي، لدرجة أن بعض التشريعات المتعلقة بجرائم أمن الدولة قد تم تعديلها كلية على نحو ما حدث في التشريع الفرنسي الصادر في ٤ يونيو ١٩٦٠.

ولذلك فقد رأينا الاتجاه صوب دراسة بعض تلك التشريعات للوقوف على أهم ما تميزت به في مجال حماية أسرار الدولة وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : التشريع الفرنسي.

المبحث الثاني : التشريع البلجيكي.

المبحث الثالث : التشريع السويسري.

المبحث الرابع : التشريع الإيطالي.

المبحث الخامس : التشريع الألماني.

المبحث الاول

التشريع الفرنسى

١٤٢ - التطور التشريعى فى مجال انتهاك اسرار الدفاع:

كان قانون العقوبات الفرنسى الصادر عام ١٨١٠ قاصراً فى نصوصه المتعلقة بجريمة التجسس، إذ أنه قد اشتمل على مادة واحدة فقط هى المادة ٨٣. عقوبات التى لم تكن تتضمن أية اشارة لجرائم انتهاك اسرار الدولة^(٥٧). ولكن بعد حرب ١٨٧٠ تكشف دور الجاسوسية التى استخدمتها بروسيا استخداماً بارئاً منظماً وكانت من أقوى الاسلحة وأبرز عوامل النصر، فظهرت الحاجة ملحة إلى تأثيم وقائع الجاسوسية، ولذلك فقد صدر تشريع ١٨ ابريل ١٨٨٦، وهو يعتبر بحق باكورة التشريعات الفرنسية التى توءم وقائع التجسس خصوصاً فى وقت السلم^(٥٨).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى تبين أن نصوص قانون ١٨٨٦ لا تفى بالعناية الواجبة لأمن الدولة من جهة الخارج وخصوصاً فى مجال حماية اسرار الدولة، ولذلك فقد صدر قانون ٢٦ يناير ١٩٣٤ الذى نسخت أحكام نصوص قانون ١٨٨٦. إلا أن قانون ١٩٣٤ كان يعاقب على ارتكاب التجسس فى وقت السلم بعقوبة الجنحة على غرار قانون ١٨٨٦ ولم تكن العقوبة حينئذ تزيد عن الحبس لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تجاوز ٥٠٠ فرنك فرنسى^(٥٩).

(٥٧) كانت المادة ٨٣ من تقنين ١٨١٠ تنص على أنه «يعاقب بالاعدام كل من أخفى أو ساعد على إخفاء جواسيس الاعداء وجنودهم المرسلين للاستطلاع».

(٥٨) فى الواقع فإن قانون العقوبات العسكرى الفرنسى الصادر عام ١٨٥٧ يعتبر هو الاسبق فى تأثيم وقائع الجاسوسية. وإن كانت المادة (٨٣) منه والتى تعاقبت كل عسكرى ارتكب جريمة التجسس فى وقت الحرب تقتصر فى التطبيق على العسكريين دون سواهم كما أنها تطبق فى وقت الحرب فقط.

انظر، HUGUENEY (Pierre): op. cit., Deuxième supplément., No. 763, pp. 72, 73.

(٥٩) انظر - KNELL (M.): "La repression de L'espionnage", Revue pénitentiaire et de droit pénal, Paris, Librairie Marchal et billard, 63 année, 1939, p. 129 et s.

ولذلك فقد ظهرت الحاجة إلى تغليظ العقوبات على جرائم التجسس، فصدر مرسوم تشريعى فى ١٧ يونيو ١٩٣٨ فرض لأول مرة عقوبة الاعدام على جريمة التجسس فى وقت السلم (٦٠).

ونظراً لكثرة التعديلات التشريعية التشريعية المتعلقة بجرائم إنتهاك أسرار الدفاع، فقد رأى المشرع الفرنسى إصدار تشريع متكامل لمعالجة كافة جرائم التجسس فصدر المرسوم التشريعى المؤرخ ٢٩ يوليو ١٩٣٩. وقد الغى هذا المرسوم كافة النصوص التشريعية التى صدرت قبله، وانتظمت أحكامه المواد من ٧٥ - ٨٦ من المدونة العقابية الفرنسية وغدت جزءاً لا يتجزأ منه.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وتقدم وسائل وأساليب التجسس أضحت من الضرورة إعادة النظر فى أحكام الجرائم الماسة بأمن الدولة. وقد عزز ذلك المعارك التى خاضتها فرنسا ضد الثورة الجزائرية ابتداء من عام ١٩٥٤. ولذلك فقد صدر المرسوم رقم (٦٠ - ٥٢٩) فى ٤ يونيو ١٩٦٠ الخاص بجرائم أمن الدولة.. وقد عالجت المواد من ٧٠ - ٨٥ جرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

وفى مجال دراستنا فإننا سوف نتناول بالتحليل موقف المشرع الفرنسى من جرائم إنتهاك أسرار الدولة وذلك وفقاً للتقسيم التالى:-

المطلب الاول : جرائم الخيانة والتجسس.

المطلب الثانى : الجرائم الاخرى الماسة بالدفاع الوطنى.

المطلب الأول

الخيانة والتجسس

،La trahison et L'espionnage،

١٤٣ - التمييز بين جرائم الخيانة والتجسس:

أُفردت المدونة العقابية المواد من ٧٠ إلى ٧٣ لجرائم الخيانة والتجسس. وهي تتضمن في خطوطها العريضة التشريع المستمد من المرسوم التشريعي الصادر في ٢٩ يوليو ١٩٣٩ (المواد القديمة من ٧٥ إلى ٧٧) (٦١).

ويبين من هذه النصوص أن الخيانة والتجسس هما جريمتان أو بالاحرى مجموعتان من الجرائم المتقاربة كل منهما للآخرى، فالخيانة والتجسس تختلفان فقط من حيث جنسية الجاني، إذ ينبغي أن يكون فرنسياً في الحالة الاولى، وأجنبياً في الثانية، بيد أن الاثنتين تنطويان على ذات الركن المعنوي، وعلى نفس عناصر الركن المادي، فيما عدا جريمة واحدة هي حمل السلاح ضد فرنسا، فإنه لا يتصور وقوعها إلا من فرنسي.

وقد كانت نصوص الخيانة والجاسوسية الواردة في مرسوم ٤ يونيو ١٩٦٠ لا تتسق ونصوص قانون العدالة العسكرية الصادر عام ١٩٢٨ (٦٢). إلا أنه بصدر مدونة العدالة العسكرية الصادرة في ٨ يوليو ١٩٦٥ فقد أصبح هناك تناسق تام بين نصوصها، ونصوص المدونة العقابية الحالية، إذ أن

(٦١) انظر MERL (Roger) et VITU (André): Dr. pén. spéc., par. André VITU, No. 31, p. 42.

(٦٢) كانت المادة ٢٣٧ من قانون العدالة العسكرية الصادر عام ١٩٢٨ تتعلق بالتجسس الذي يقوم به عسكري فرنسي، والمادة ٢٣٨ تتعلق بالتجسس الذي يقوم به شخص أجنبي، وحيث أن التجسس لا يقع إلا من أجنبي وفقاً لتشريع ٢٩ يوليو ١٩٣٩ فقد أصبحت المادة ٢٣٧ ملغاه ضمناً لأن القانون الاخير نص على الغاء أى قانون تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون. لذا فإن المادة ٢٣٨ هي الوحيدة التي كان يمكن أن يعمل بها في ظل نصوص قانون ٢٩ يوليو ١٩٣٩.

انظر LAMBERT (Loius): "Cours de droit pénai spécial" Lyon, joannés Desvigne & Cie, 2e éd., 1950, p. 812 noté 2.

الاولى لم تتضمن أى نص بشأن جرائم التجسس، وإنما ورد بها نص واحد فقط بشأن جريمة الخيانة، وهو نص المادة ٤٠٣ من قانون العدالة العسكرية وهو يتسق فى مضمونه العام ونصوص المدونة العقابية الحالية ولا يسبب أى مشاكل فى التطبيق، وكذلك جاء نص المادة ٤٢٣ من مدونة العدالة العسكرية الحالية الصادرة فى ٢١ يونيو ١٩٨٢ يتضمن نفس ما ورد بالمادة ٤٠٣ من المدونة السابقة تقريباً (٦٣).

(٦٣) جاءت المادة ٤٠٣ من مدونة العدالة العسكرية الصادرة عام ١٩٦٥ التى توءم جريمة الخيانة مختلفة عن المادتين ٢٣٥، ٢٣٦ من قانون العدالة العسكرية لسنة ١٩٢٨، إذ ينص على مضمون المادتين الاخيرتين فى الوقت الحالى تحت نص المادة ٧٠ من المدونة العقابية الحالية، وقد كانت المادة ٤٠٣ من مدونة العدالة العسكرية لسنة ١٩٦٥ تنص على معاقبة أى شخص عسكري أو مدنى إذا كان راكباً سفينة بحرية أو طائرة عسكرية أو باخرة تجارية ترافقها قوة حراسة عسكرية بالإعدام إذا ارتكب إحدى الوقائع الآتية :-

أ- أن يكون قد حرض الجنود على الهرب أو منع حشدهم فى مواجهة العدو.
ب- أن يكون قد رفع راية الاستسلام أو تسبب فى إيقاف المعركة.
ج- أن يكون قد تسبب عمداً فى استيلاء العدو على السفينة أو الطائرة الموضوعة تحت تصرفه.

ولا شك أن الحالات الأخرى التى لا ينطق فيها نص المادة ٤٠٣ من المدونة العقابية العسكرية على العسكريين فإن المادة ٧٠ من المدونة العقابية هى الواجبة التطبيق.

انظر DOLL (Paul- julien): "Analyse et commentaire de code de justice militaire". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1966, No. 513, pp. 318, 319.

وإن كان نص المادة ٤٢٣ من مدونة العدالة العسكرية الحالية الصادرة برقم ٨٦ - ٦٢١ يونيو ١٩٨٢ يعاقب على جريمة الخيانة بالاشغال الشاقة المؤبد، بعد أن الغيت عقوبة الاعدام بالقانون رقم (٨١ - ٩٠٨) فى ٩/١٠/١٩٨١.

انظر - Code de procédure pénale 1988, Paris, litec,

- ANNEXE V. Législatoin Militaire, Code de justice militaire (L.n., 86-621, 21 juill. 1982, D.N., 86-984, 19 nov., 1982), Art. 423, p. 769.

المطلب الثاني

الجرائم الاخرى الماسة بالدفاع الوطني

“ les autres atteinte a la défense nationale”

١٤٤ - أنواع الجرائم الماسة بالدفاع الوطني :

تتضمن طائفة الجرائم الماسة بالدفاع الوطني ثلاث مجموعات من الجنايات والجنح نصت عليها المدونة العقابية الفرنسية في المواد من ٧٤ - ٨٥، وهي :-

المجموعة الاولى : جرائم الحصول على أسرار الدفاع أو افشاؤها:

“L'appropriation et la divulgation des secrets de la défense nationale”.

وتتدرج هذه المجموعة ضمن المواد من (٧٤ - ٧٩) من المدونة العقابية.

المجموعة الثانية : جرائم المساس بالأمن الوطني.

“Les attientes a la sécurité nationale”

وتتدرج هذه المجموعة ضمن المواد ٨٠، ٨١، ٨٥ من المدونة العقابية.

المجموعة الثالثة : الجرائم المضرة بالدفاع الوطني.

“Les autres actes de nature a nuire á la défense nationale”

وتتدرج هذه المجموعة ضمن المواد من (٨٢ - ٨٤) من المدونة العقابية.

ولما كان موضوع حماية أسرار الدولة هو لب وجوهر دراستنا، لذا فإننا سوف تقتصر على تناول المجموعة الاولى الواقعة ضمن المواد من (٧٤ - ٧٩) بالدراسة والتحليل فقط.

وفي نطاق جرائم المجموعة الأولى وهي المتعلقة بالحماية الجنائية لأسرار الدفاع الوطني، فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث طوائف وهي :-

(أولاً) البحث عن أسرار الدفاع الوطنى.

(ثانياً) إفشاء أسرار الدفاع الوطنى.

(ثالثاً) إتلاف أسرار الدفاع الوطنى.

وسوف نتناول فيما يلى كل طائفة من هذه الجرائم بالتحليل.

١٤٥ - (أولاً) البحث عن أسرار الدفاع الوطنى:

(La recherche des secrets de la défense nationale)

يهدف المشرع من تأثيم هذه الطائفة من الجرائم صوب التحوط من المساس بأسرار الدفاع الوطنى، ويمكن تقسيم هذه الطائفة من الجرائم إلى ثلاثة أنواع على النحو التالى -

أ - جمع المعلومات بنية تسليمها إلى قوة أجنبية واستغلالها بما يضر الدفاع الوطنى.

ب - الحصول على أسرار الدفاع الوطنى.

ج - حظر أنواع معينة من النشاط الذى قد يؤدى إلى كشف أسرار الدفاع الوطنى.

وسوف نتناول تحليلاً لكل نوع من هذه الجرائم.

(١) جمع المعلومات بنية تسليمها إلى قوة أجنبية مما قد يؤدى إلى الاضرار بالدفاع الوطنى:

“Collecte de renseignements dont la réunion peut être nuisible á la défense nationale”

تعاقب المادة ٧٤ من المدونة العقابية الفرنسية بالسجن المؤبد كل فرنسى أو اجنبى يقوم فى وقت السلم أو الحرب بجمع المعلومات أو الاشياء أو الوثائق أو الوسائل التى يترتب على استغلالها الاضرار بالدفاع الوطنى، وذلك إذا توافرت نية تسليم هذه الاشياء إلى جهة أجنبية.

وأقرب الجرائم التي ينطبق عليها النص هي جريمة الجاسوسية المفتوحة (L'espionnage ouvert)^(٦٤) . كما ينطبق النص على الحالة التي يقوم فيها الجاني بتجميع سلسلة من الدراسات والمعلومات المنشورة في وسائل الاعلام بقصد تسليمها إلى جهة أجنبية وذلك بهدف الاضرار بالدفاع الوطني .
لتطبيق هذا النص يتعين وجود أركان ثلاثة :-

* المصلحة المحمية: وتكمن في المعلومات أو الاشياء أو الوثائق أو الوسائل ذات الطابع العسكري أو الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الصناعي أو العلمي . وهي غير سرية بطبيعتها، إلا أن اجتماعها مع باقي العناصر الاخرى قد يؤدي إلى الاضرار بالدفاع الوطني .

* الركن المادي: ويتمثل في نشاط الجاني الذي يقوم بتجميع هذه المعلومات، ويمكن أن يتم هذا التجميع عن طريق أشخاص آخرين غير الجاني، فالجريمة يمكن أن تقع قبل تسليم المعلومات إلى الجهة الاجنبية .

* الركن المعنوي: وهو القصد الجنائي الخاص المتمثل في العلم والارادة ونية تسليم المعلومات المتحصل عليها إلى سلطة أجنبية مع توافر الدافع العدائي (L'animus hostilis) لدى الجاني .

ويرى الاستاذ (VITU) أن المادة ٧٤ .ع تكاد تكون من الناحية الواقعية معطلة، إذ أن سمات التجريم فيها غير محددة^(٦٥) .

(ب) الحصول على اسرار الدفاع الوطني :

(L'appropriation des secrets de la défense nationale)

إن الصورة الثانية من صور السعي إلى الاحاطة بأسرار الدفاع الوطني هي المنصوص في المادة ٧٦ .ع فقرة (١، ٢) . والنص يقضى بمعاقبة كل فرنسي أو أجنبي لا صفة له في حيازة الأسرار أو ليس أميناً على الاسرار بحكم

(٦٤) أنظر في تعريف الجاسوسية المفتوحة - سابق الإشارة إليها في هذا المؤلف .

(٦٥) انظر - MERLE et VITU: Dr. spéc., par VITU, No. 53, pp. 56, 57.

وظيفته، ثم يقوم - دون توفر نية الخيانة أو التجسس - بامتلاك أو حيازة أو وضع اليد على أخبار أو أشياء أو وثائق أو إجراءات لها صفة سر من أسرار الدفاع الوطنى بالسجن لمدة من خمس إلى عشر سنوات(٦٦).

كما تسبغ المادة ٧٦.ع الحماية الجنائية على نوع آخر من الاسرار وهو الحسابات والنماذج التى تنطوى عليها التجارب سواء فى المراحل التمهيديّة أو المراحل النهائية وبذلك يتكامل نطاق الحماية التحوطية لاسرار الدفاع الوطنى أو ما يرتبط بها من أسرار.

والركن المعنوى فى المادة ٧٦.ع يتمثل فى القصد الجنائى العام، إذ لا يشترط فى هذه المادة توفر نية تسليم الاخبار أو الاشياء... الخ إلى جهة أجنبية وإلا تحققت فى هذه الحالة جريمة الخيانة أو الجاسوسية المنصوص عليها فى المواد من ٧٠ إلى ٧٣ من المدونة العقابية.

(ج) حظر بعض أنواع معينة من الانشطة التى قد تؤدى إلى كشف أسرار الدفاع الوطنى:

تنص المادة ٧٩ من المدون العقابية - المنقولة حرفياً من المادة ٨٢.ع من قانون ١٩٣٩ - على حظر القيام ببعض أنواع النشاط التى تؤدى إلى كشف أسرار الدفاع الوطنى، ويسرى هذا الحظر على الفرنسى أو الاجنبى. وتصل عقوبة إنتهاك هذا الحظر إلى السجن لمدة من عشر إلى عشرين سنة فى وقت الحرب. أما فى وقت السلم فإن نفس العقوبة تسرى على المادة ٧٩.ع ١، ٢. بينما تبلغ الحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من ثلاثة الاف فرنك إلى ثمانية الاف فرنك بالنسبة للمادة ٧٩.ع فقرة ٣، ٤، ٥.

والوقائع المحظور ارتكابها هى على النحو التالى :

* لا يجوز لأى فرنسى أو أجنبى الدخول إلى منشأة عسكرية باستخدام وسيلة من وسائل التنكر أو باستخدام اسم مستعار أو باخفاء الصفة أو الجنسية م (١/٧٩).ع.

(٦٦) انظر -GOYET (F.): "Droit pénal spéciale". 8e éd, par Marcel ROUSSE-

LET et Pierre ARPAILLANGE et jacques PATIN. paris, Sirey, 1972, No.

28, pp. 17, 18.

* لا يجوز لأي فرنسي أو أجنبي أن ينظم وسيلة للاتصال أو التراسل عن بعد بصورة سرية بحيث تضر هذه الوسيلة بالدفاع الوطني. م (٢/٧٩). ع (٦٧).

* لا يجوز لأي فرنسي أو أجنبي أن يحلق بأية مركبة جوية فوق الاقليم الفرنسي دون إذن مسبق من السلطات المختصة م (٣/٧٩). ع (٦٨).

* لا يجوز لأي شخص أن يقوم برسم أو تصوير أية منشآت عسكرية أو بحرية أو ما حولها والتي يتم تحديدها بقرار من السلطات العسكرية أو البحرية المختصة م (٤/٧٩). ع (٦٩).

* لا يجوز الإقامة في المناطق المتاخمة للمنشآت العسكرية أو البحرية والتي يصدر بتحديددها مرسوم قانوني (م ٥/٧٩). ع (٧٠).

(٦٧) تنص المادة ٦/١١ من القانون رقم (٧٢٤.٥٧) الصادر في ٢٧ يونيو ١٩٥٧ على معاقبة كل من يستخدم الحمام الزاجل في المراسلة التي تؤدي إلى الاضرار بالدفاع الوطني بالحبس لمدة من عشرة أيام إلى خمس سنوات أو بغرامة من ١٢٥ إلى ١٥٠٠ فرنك فرنسي.

انظر - HERZOC (Jacques - Bernard): op. cit., No. 53, p.5.

(٦٨) حددت المادة ١ من القانون الصادر في ٣١ مايو ١٩٢٤ المقصود بالمركبة الجوية بأنها كل الاجهزة التي يمكنها الارتفاع والمرور في الهواء . وقد صدر حكم بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٥ يقضي بأن الاجهزة الطائرة دون محرك كالبالون أو الطائرات الشراعية هي مراكب جوية.

انظر - Gass., 30 Nov. 1935, Dalloz Hebdomadaire, 1936, p. 71.

(٦٩) خول القرار الصادر في ١٨ فبراير ١٩٦٦ قادة المناطق العسكرية أو المناطق الجوية والقادة البحريين سلطة تحديد المناطق المحرمة.

انظر - GOYET (F.): Op. cit., No. 24, p.16.

(٧٠) صدر قانون ٤ أكتوبر ١٩٣٩ الذي يطبق في حالة الحرب، ويجيز لقادة المناطق العسكرية ولقادة القوات البحرية تحديد مناطق حماية حول المنشآت العسكرية وذلك بإصدار قرار بذلك، على أن يعاقب المخالف بالسجن لمدة من عشر إلى عشرين سنة.

انظر - GARÇON (Emile): C. pén. ann., T. 1, Art. 82, No. 84-85, p. 383.

ومن ناحية أخرى فإن المادة ١٨/٤ من قانون ٥ يوليو ١٩٧٢ تعاقب بالحبس -

١٤٦ - (ثانياً) إفشاء أسرار الدفاع الوطنى:

“La divulgation de secrets de la défense nationale”

تتضافر المواد ٧٥، ٧٦، ٧٨ من المدونة العقابية صوب حماية أسرار الدفاع الوطنى ضد أى إفشاء للأسرار أو ضد نشر المعلومات الواسع بين العامة. وتختلف هذه النصوص حسب طبيعة السر المفشى، وبالتالي تختلف العقوبة الموقعة على الجناة. ولكن تشترك هذه النصوص فى أن الجانى يجب أن يكون قد ارتكب جريمة دون دافع عدائى (Animus Hostilis) أى دون توافر نية الخيانة أو التجسس.

وسوف نتناول فيما يلى حالات إفشاء أسرار الدفاع الوطنى:

أ - تسريب الاسرار عمداً أو إهمالا من الامين المكلف بحفظها:

(La communication de secrets ou la négligence dans leur garde)

تعاقب المادة ٧٥ من المدونة العقابية كل أمين على أسرار الدفاع القومى يقوم - عن قصد أو إهمال - بإفشاء أسرار الدفاع الوطنى، أو يسهل إفشاءها. أما اذا ارتكب هذه الواقعة شخص غير مؤتمن على الاسرار فإنه يعاقب طبقاً للمادة ٧٦/٢، ٣-ع.

والقاسم المشترك بين جريمة الأمين على الأسرار والغيرهو طبيعة الاسرار المشمولة بالحماية الجنائية. فالأسرار محل الحماية هي الأسرار بطبيعتها أو الأسرار الحكمية^(٧١).

= من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرنك فرنسى الاشخاص الذين يدلغون عن قصد وبدون موافقة مسبقة إلى الأماكن أو الاراضى المحظور المرور الحر والدائم فيها، وكذا المنشآت أو المؤسسات المتعلقة بالدفاع القومى أو مراكز الخدمات فيها. ويتجه قصد المشرع صوب حماية هذه المنشآت وما يوجد بها من أسرار الابحاث أو الدراسات أو التصميمات التى بداخلها.

أنظر - MERLE et VITU: Dr. pén. spéc., par VITU. No. 55, p. 59.

(٧١) أنظر - DANA(Adrien - Charles); “Essai sur la notion d’infraction pénale”. Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1982, No. 424, pp. 423, 424.

وعلى ذلك فإنه يمكن التمييز بين مسئولية الامين على الأسرار وبين الغير على النحو التالي -

- ففي حالة الأمين على الأسرار فإنه يسأل بحكم وظيفته سواء ارتكب جريمة الافشاء عمداً أو إهمالاً. وعلى سبيل المثال فإن الجندي المسرح للاحتياط والذي يكون مؤتمناً على الاسرار بحكم وظيفته السابقة ثم يفشى تلك الاسرار لآخر عمداً فإنه يعاقب عن ارتكابه هذه الجريمة بالسجن لمدة من عشر إلى عشرين سنة. أما إذا كانت جريمته قد تمت بسبب الرعونة أو الإهمال فإنه يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات.

- وفي حالة الشخص غير المؤتمن على الاسرار الذي يعلم بطريق المصادفة بسر من أسرار الدفاع الوطني، ثم يقوم باعادة إنذاعته ونشره لينتشر بين الناس، فإنه يسأل وفقاً للمادة ٧٦/٣ ع. وعلى سبيل المثال فإن الصحفي الذي يعلم بسر من أسرار الدفاع بصفته الوظيفية ثم يفشى أو يذيع هذا السر فإنه يسأل وفقاً للمادة ٧٥ ع. أما الصحفي الذي يعلم بسر من أسرار الدفاع بغير صفته الوظيفية، ثم ينشر هذا السر عمداً في إحدى الصحف لينتشر بين الناس فإنه يسأل وفقاً للمادة ٧٦/٣ ع. (٧٢).

ومما تجدر ملاحظته أن نص المادتين ٧٥، ٧٦ ع. ف قد سكت عن تأثيم واقعة إفشاء أسرار الدفاع التي تقع من غير المؤتمن عليها إذا تمت إهمالاً. إذ أن نص المادة ٧٦ ع. قد اقتصر على تأثيم واقعة الافشاء العمدى فقط.

وبخلاصة ذلك أن الامين أو الحارس على السر يسأل في حالتي الافشاء العمدى أو باهمال، في حين لا يسأل غير المؤتمن على الاسرار إلا في حالة الافشاء العمدى.

(٧٢) كانت المادة ٣/٨١ من قانون ٢٩ يوليو ١٩٣٩ تعاقب على مطلق الافشاء بالسر أو إفشائه أو نقله إلى الغير بأية وسيلة وعلى أى وجه.

انظر - BROUCHOT (J.): "Divulgence de secrets de la défense nationale" jur isclasseur périodique - (Semaine juridique), paris, Anne, 1951- j-6033.

ب - تسليم أو إفشاء أسرار المخترعات :

“La livraison ou la divulgation d'inventions”

حرص المشرع الفرنسي على حماية أسرار المخترعات التي تمس الدفاع القومي . فعلى سبيل المثال أتاح القانون للحكومة مهلة كافية لفحص أى اختراع لبيان أهميته ومدى صلته بالدفاع القومي . كذلك توخى المشرع الحيطة والحذر قبل التصريح للمخترعين بنشر اختراعاتهم . ويمكن رد ما اتخذته المشرع من احتياطات في هذا الصدد إلى طائفتين من النصوص :-

الطائفة الأولى : وتتمثل في نص المادة ٧٧ من المدونة العقابية (المادة ٣٨١ ع قديم) والمستمدة من المادة ٣ من قانون ١٧ يونيو ١٩٣٨ بشأن الاختراعات الماسة بأسرار الدافع الوطني^(٧٣) .

وتعاقب المادة ٧٧ ع كل فرنسى أو أجنبى بسلم عمداً إلى شخص يعمل لصالح جهة أجنبية بدون تصريح مسبق من السلطات الفرنسية المختصة أسرار اختراع يمس الدفاع الوطنى أو معلومات أو دراسات أو تصميمات تتعلق باختراع من هذا النوع أو تتعلق بصناعة مبتكرة تمس الدفاع الوطنى^(٧٤) . ولم ينص المشرع على زمن انطباق النص ، وبالتالي فهو يسرى فى وقت السلم أو الحرب .

ووفقاً لنص المادة ٧٧ ع سالف لذكر فإن حظر تسليم أسرار الاختراعات يسرى على الجهات الأجنبية فقط . ولذلك فليس هناك ما يمنع - نظرياً على الأقل - من إفشاء أسرار الاختراعات داخل فرنسا سواء عن طريق الاشهار أو العلانية (براءة الاختراع) .

الطائفة الثانية : وتتمثل فى قانون ٢ يناير ١٩٦٨ المتعلق ببراءات الاختراع ، والمستوحى من قانون ٢٩ نوفمبر ١٩٣٩ ، والذي أنشأ نظاماً دقيقاً يهدف إلى حماية المخترعات التي تمس الدفاع الوطنى^(٧٥) . فطبقاً لنصوص

(٧٣) انظر GARÇON (Emile): C. pén. ann., T. 1, Art, 81, No. 52, p. 368.

(٧٤) انظر HERZOG (Jacques- Bernard): Op. cit., No. 91, p. 7.

(٧٥) انظر GOYET (F.): op. cit., No. 29, p. 18.

المواد من ٢٤ - ٢٦ ومن ٥٩ - ٦١ لا يجوز إفشاء أو استغلال أى اختراع قبل موافقة الوزير المسئول عن الملكية الصناعية وذلك خلال مدة خمسة أشهر ولحين فحص أبعاد الاختراع ومعرفة مدى علاقته بأسرار الدفاع الوطنى . فإذا تبين أنه يمس الدفاع الوطنى فإنه يحوز رفض طلب البراءة ، كما يجوز لوزير الدفاع الوطنى مد المهلة السابقة إلى سنة مع إحاطة الاختراع خلال هذه المدة بالسرية التامة . فإذا تبين أن الاختراع يمس الدفاع الوطنى يجوز لوزير الدفاع حق نزع ملكية الاختراع مقابل تعويض عادل . أما إذا قام المخترع بكشف اختراعه قبل المدة المحددة سابقاً فإنه يعاقب بغرامة من ثلاثة آلاف فرنك إلى أربعين ألف فرنك ، وإذا نتج عن كشف الاختراع أضرار بالدفاع الوطنى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات والغرامة السالف الإشارة إليها^(٧٦) .

ج - إفشاء الأخبار العسكرية السرية :

“La divulgation d’informations militaires secrète”

تعاقب المادة ٧٨ من المدونة العقابية بالحبس لمدة من سنة إلى خمس سنوات كل فرنسى أو أجنبى يذيع أخباراً عسكرية سرية لم تصرح السلطات المختصة بإذاعتها إلى شخص لا صفة له أو إلى العامة مما يؤدى إلى الأضرار بالدفاع الوطنى سواء كان ذلك فى وقت الحرب أو السلم . ولم يشترط النص توافر نية الخيانة أو التجسس .

ونص المادة ٧٨ .ع الحالى أكثر فاعلية من نص المادة ٣/٧٨ من قانون ٢٩ يوليو ١٩٣٩ ، وذلك لأن الأخير كان يشترط لتحديد الأخبار العسكرية الممنوع إعلانها أو نشرها أو نقلها صدور قرار من مجلس الوزراء المختص ، بينما تسمح المادة ٧٨ .ع الحالية لجميع السلطات المختصة أن تحدد المعلومات

(٧٦) كان المرسوم التشريعى الصادر فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ بشأن براءات الاختراع التى تهم الدفاع الوطنى سباقاً إلى منح الدولة حق نزع ملكية أى اختراع يهم الدفاع الوطنى والاحتفاظ بحق تطبيقه واستعماله والإفادة منه نظير تعويض عادل .

HERZOG (Jacques: Bernard): Op. Cit ., No. 92 , P.

انظر

والاخبار العسكرية ذات الطبيعة السرية التي من شأن إعلانها أو نشرها إلحاق الضرر بالدفاع الوطني. ولذلك فإن القاضي أصبح منوطاً به أن يحدد ما إذا كانت المعلومات أو الأخبار ذات طبيعة سرية بحيث يترتب على نشرها أو إعلانها إضرار بالدفاع الوطني من عدمه.

ويسرى نص المادة ٧٨. ع على الشخصيات الرسمية كما يسرى على الأشخاص العاديين. فلم يميز النص بين طوائف الملزمين به. وبالتالي فإن كافة الأفراد ملزمون باتباعه. كما أن النص لم يحدد نطاق إفشاء المعلومة العسكرية، وعليه فإنه يكفي أن تفشى لشخص واحد. وأخيراً فإن النص لم يحدد وسيلة الإفشاء ومن ثم فاية وسيلة تكون كافية للعقاب^(٧٧).

د - إفشاء الاسرار المتعلقة بالاجراءات الامنية:

(La divulgation de secrets procéduraux)

تعاقب المادة ٦/٧٩ من المدونة العقابية كل شخص يفشى أية معلومات تتعلق بالاجراءات التي تتخذ من أجل اكتشاف أو ضبط الفاعلين المشتركين في جنايات أو جنح معاقب عليها بالمواد من ٧٠ - ٨٥ من المدونة العقابية، أو معلومات تتعلق بسير الاجراءات القضائية، أو تتعلق بما يجرى في ساحة القضاء إلى شخص لا صفة له، أو يجعل هذه المعلومات علنية بالسجن لمدة من عشر إلى عشرين سنة في وقت الحرب، وبالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من ثلاثة الاف فرنك إلى ثمانين الف فرنك في زمن السلم^(٧٨).

(٧٧) أنظر MERLE et VITU: Dr. pén. spéc., Par VITU, No 59, pp. 61, 62.
(٧٨) قضت محكمة النقض الفرنسية بأن حظر إفشاء الاسرار المتصلة بسير الاجراءات القضائية المتعلقة بجرائم أمن الدولة من جهة الخارج وفقاً لنص المادة (٨١) فرنسي القديمة والمماثلة لنص المادة (٧٩) النافذة حالياً هو حظر مطلق على جميع الاشخاص الذين لا صفة لهم في تلقى هذه الاسرار أو الاطلاع عليها. ففي قضية (Dieuzeide) أفضى محام لشقيق موكله بمعلومات متعلقة بسير التحقيق في جريمة منسوبة لموكله وهي من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج. فأدانت المحكمة المحامي المذكور تأسيساً على أن شقيق الموكل ليس له صفة في العلم بأسرار التحقيق الجاري المنسوب إلى شقيقه والمتعلق بقضية من قضايا المساس بأمن الدولة من جهة الخارج.

-Cass., 24, juin 1948, Dieuzeide, B. 169, p. 249.

انظر

وتستثنى المادة ٧٠ من مدونة الاجراءات الجنائية الأحكام القضائية الجنائية المتعلقة بالاجراءات الجنائية من هذا الحظر^(٧٩).

١٤٧ - (ثالثاً) إتلاف أسرار الدفاع الوطنى:

(La destruction des secrets de la défense nationale)

تعاقب المادة ٧٥ من المدونة العقابية الامين على الاسرار الذى يتلف سراً يتعلق بالدفاع الوطنى أو يساعد على إتلافه عمداً بالسجن من عشر إلى عشرين سنة. أما إذا أُلغى بسبب إهماله أو رعونته فإنه يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات.

ولا يشترط النص توافر نية الخيانة أو التجسس، والا فإن الواقعة تنضوى تحت حكم المادة ٣/٧٢ ع والتي تصل عقوبتها إلى الاعدام.

أما إذا كان من أُلغى أو ساعد على إتلاف أسرار الدفاع الوطنى شخصاً غير مؤتمناً على الاسرار، فإنه يعاقب وفقاً لنص المادة ٣/٧٦ ع بالسجن من خمس إلى عشر سنوات بشرط أن يكون الاتلاف عمدياً.

(٧٩) أنظر -MERLE et VITU: Procé. pén., Op. cit., no. 1302, p. 575, 576.

المبحث الثاني التشريع البلجيكي

١٤٨ - تمهيد وتقسيم:

كانت نصوص التشريع العقابي البلجيكي الصادر عام ١٨٦٧ م فقيرة في النصوص التي تنظم حماية أسرار الدولة، إذ كانت هذه النصوص تتلاءم مع ظروف القرن الماضي. إلا أنه مع إرهابات الحرب العالمية الأولى بدأ التفكير في تعديل هذا القانون، فصدر قانون ٤ أغسطس ١٩١٤، وتبعه الأمر التشريعي الصادر في ١١ أكتوبر ١٩١٦. وبعد الحرب العالمية الأولى صدر قانون ١٩ يوليو ١٩٣٤^(٨٠)، ثم عدل بقانون ١٠ ديسمبر ١٩٣٧ وقد أدمجت أحكام هذه التشريعات في صلب المدونة العقابية البلجيكية لتمثل المواد ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠.

وتهدف تلك النصوص إلى حماية أسرار الدولة من عبث الأيدي التي لا صفة لها في الوصول إليها، أو الاطلاع عليها، وذلك سواء كانت أيدي دول أو جهات أجنبية معادية أو غير معادية.

وسوف نتناول بالتفصيل الأحكام الخاصة بحماية أسرار الدولة في التشريع البلجيكي على النحو التالي:-

المطلب الأول : تسليم أسرار متعلقة بالدفاع عن الاقليم لجهة معادية.

المطلب الثاني : التخاطر مع جهة أجنبية أو شخص لا صفة له بتسليم أو إفشاء أسرار الدفاع عن الاقليم.

المطلب الثالث : تسليم أو أخذ وثائق سرية ممن ليست له صفة في العلم بها أو أخذها.

(٨٠) أنظر DESTEXHE (A.): "L'espionnage en temps de paix". Revue de droit pénal et de criminologie, Bruxelles, Louvain 1936 - 11, No. 11, p. 1126.

المطلب الاول

تسليم أسرار متعلقة بالدفاع عن الاقليم لجهة مادية

١٤٩ - أركان الجريمة:

تعاقب المادة ١١٦ من المدونة العقابية البلجيكية بالاعدام كل من يسلم بإرادته أو يقوم بإبلاغ جهة معادية أو أى شخص يعمل لحساب جهة معادية أشياء أو خططاً أو مكاتبات أو وثائق أو أخبار تنطوى على أسرار تتعلق بالدفاع عن الاقليم، أو عن أمن الدولة، سواء كان التسليم أو الإبلاغ بصورة كلية أو جزئية.

ولتحليل النص المتقدم يجب الاحاطة بالركن المادى والمعنوى للجريمة.

الركن المادى : ويشمل نشاط الجانى المتمثل فى تسليم أو إبلاغ أشياء أو خطط أو وثائق تنطوى على أسرار الدفاع عن الاقليم أو عن أمن الدولة. ومثال ذلك الوثائق المتعلقة بالاسلحة أو بنوع معين من المقدوفات، أو بخطة تتعلق بمهمة دفاعية أو بخطة تتعلق بالتعبئة العامة^(٨١). ولا يهم أن يكون الشيء المسلم أو المبلغ أصلياً، بل يمكن أن يكون مجرد صورة فوتوغرافية أو ضوئية.

ويجب أن تكون الجهة المستفيدة من تسلم الأسرار جهة معادية لبلجيكا أو لدولة حليفة لبلجيكا. وهذا ما يميز نص المادة ١١٦. ع عن المادتين ١١٨، ١١٩. ع.

أما عبارة أمن الدولة، فإنها تشمل الامن الخارجى، والامن الداخلى فى نفس الوقت^(٨٢).

(٨١) حكم القضاء العسكرى البلجيكى بإدانته شخص اتهم بتسليم نسخ من صحيفة سرية كانت تتضمن طرق الكفاح ضد العدو أثناء الاحتلال. وذلك لانه وان كانت هذه الصحيفة معروفة على نطاق ضيق من الاشخاص، إلا أنها كانت ذات طبيعة سرية.

أنظر - Cour Militaire. Liège, 28 juillet 1948, justice Libre, 1949, No. 30, p. 5.

(٨٢) استقر محكمة لنقض البلجيكية على أن المعلومات المشمولة بالحماية الجنائية فى المادة (١١٦) عقوبات بلجيكي قد تكون معلومات أو أخباراً تتعلق بالاجهزة الرسمية أو الاجهزة الخاصة.

أنظر - Cass., 16 Décembre 1919, Pas., 1920, I, 8.

الركن المعنوي: كان نص المادة ١١٦. ع قديم يستلزم توافر نية الاضرار، إذ كان القانون يستهل النص بأن كل من «يرتكب بنية الاضرار...». إلا أن تشريع ١٩٣٤ حذف هذه العبارة، وبذلك فقد أصبح النص يتطلب توافر القصد الجنائي العام أي العلم والإرادة^(٨٢).

- DESTEXHE (A.): op. cit., p. 1136.

(٨٢) أنظر

المطلب الثاني
التخابر مع جهة أجنبية أو شخص لا صفة له
بتسليم أو إفشاء أسرار الدفاع عن الاقليم

١٥٠ - تمهيد وتقسيم :

تضمنت المواد ١١٨، ١١٩. ع تأثيم وقائع التخابر مع جهة أجنبية أو شخص لا صفة له، وذلك بتسليم أو إفشاء أشياء أو خطط أو مكاتبات أو وثائق أو أخبار سرية تتعلق بالدفاع عن الاقليم أو الامن الخارجى للدولة.

وسوف نتناول فيما يلى كلاً من المادتين ١١٨، ١٩. ع بالتحليل وذلك على النحو التالى:

الفرع الأول : التخابر مع جهة أجنبية.

الفرع الثانى : تسليم أو إفشاء أسرار تتعلق بالدفاع عن الاقليم أو عن أمن الدولة الخارجى إلى شخص لا صفة له.

الفرع الاول

التخابر مع جهة اجنبية

١٥١ - أركان الجريمة :

تنص المادة ١١٨ - ع من المدونة العقابية على أن يعاقب بالسجن لمدة من عشر إلى خمس عشرة سنة كل من يقوم بتسليم أو مخابرة أية جهة أجنبية أو أى شخص يعمل لحساب جهة أجنبية بصورة كلية أو جزئية بأشياء أو خطط أو مكاتبات أو وثائق أو أخبار لها طابع السرية لصالح الدفاع عن الاقليم أو الامن الخارجى للدولة^(٨٤).

١ - الركن المادى : يتكون من فعل التسليم أو الابلاغ سواء كان كلياً أو جزئياً، وسواء كانت الوثائق المسلمة صوراً أصلية أم ضوئية^(٨٥). وتقتصر الحماية - وفقاً للنص - على الأسرار الخاصة بالدفاع عن الاقليم أو الأمن الخارجى، أى لا تشمل الأمن الداخلى للدولة خلافاً لنص المادة ١١٦ - ع الذى كان يسبغ الحماية على أسرار الامن الداخلى للدولة.

ويظل طابع السرية لأية وثيقة موجوداً رغم حدوث التسليم أو الابلاغ بالاسرار عدة مرات فى وقت سابق. وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأن وجود رقابة على بيع الخرائط الطبوغرافية التى يعدها معهد الخرائط العسكرى يدل على توافر مصلحة الدولة فى تجنب النشر المطلق لهذه الخرائط^(٨٦).

(٨٤) تقع هذ الجريمة من بلجيكي أو أجنبى.

Cass. 23, Février 1948, Pas, I, 123.

أنظر

(٨٥) قررت محكمة لييج "Liège" العسكرية بأن مفهوم الوثائق التى تتعلق سريتها بالدفاع عن الاقليم لا تقتصر على الوثائق الممهورة بخاتم وزارة الدفاع الوطنى فقط، وإنما تمتد السرية لتشمل كافة الوثائق المتعلقة بالدفاع عن الاقليم والتى لا يسمح بنشرها إلا فى الحدود التى تقتضيها ضرورات التعليمات العسكرية، والتى قد تكون فى حيازة أشخاص معينين بحسب وظائفهم.

- Cour Militaire, Liège, 20 avril 1948; J.T., 1948, 319.

(٨٦) أنظر

- CONSTANT (jean): "Manuel de droit pénal". Liège, imp. des invalides, 2é partie, 1954, No. 42, p. 29.

ب - الركن المعنوي : هذه الجريمة عمدية، ويشترط لوجودها توافر العلم والارادة، ولا اعتداد ببواعث الجاني التي دفعتة إلى ارتكاب الجريمة^(٨٧).

(٨٧) أنظر RIGAUX (Marcel) et TROUSSE (Paul-Em): "Les Crimes et les délits de code pénal". Bruxelles, Etablissements émile bruyant, T. 1, 1950, p. 260.

الفرع الثاني

تسليم أو إفشاء أسرار تتعلق بالدفاع عن الاقليم
أو عن أمن الدولة الخارجى إلى شخص لا صفة له

١٥٢ - نطاق التجريم فى المادة ١١٩ ع:

تنص المادة ١١٩/١ ع على أن يعاقب بالحبس لمدة من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من (٥٠٠) إلى (٥٠٠٠) فرنك بلجيكي كل من يقوم بتسليم أو بالتخابر مع شخص شخص لا صفة له - سواء فى صورة كلية أو جزئية، وسواء كان التسليم منصبا على الأصل أو الصورة - أشياء أو خطط أو مكاتبات أو وثائق أو أخبار سرية تتعلق بالدفاع عن الاقليم أو عن الامن الخارجى للدولة.

وتنص المادة ١١٩/٢ ع على أن يعاقب بنفس العقوبة السابقة كل من يقوم بدون ترخيص من السلطة المختصة بنسخ أو نشر أو إفشاء - بصورة كلية أو جزئية - أشياء أو خطط أو مكاتبات أو وثائق أو أخبار تتعلق بالدفاع عن الاقليم أو الأمن الخارجى للدولة.

أما بالنسبة للمادة ١١٩/١ ع فإن الصفة الرئيسية التى تميز نص هذه المادة عن المادة ١١٨ ع فهو طبيعة الجهة التى يتم تسليم الأسرار لها أو التخابر معها، ففى المادة ١١٩/أ ع تتحدد هذه الجهة بكل شخص لا صفة له بالعلم بهذه الأسرار أو بتسليمها، فى حين كانت الجهة الأجنبية فى المادة ١١٨ ع هى التى يتم تسليم الأسرار لها أو التخابر معها.

أما الأسرار المشمولة بالحماية فى المادة ١١٩/أ ع فهى نفس الأسرار الواردة فى المادة ١١٨ ع (٨٨).

وبالنسبة للمادة ١١٩/٢ ع فإنها توعثم واقعة نسخ أو نشر أو إفشاء الأسرار السالف الإشارة إليها فى المادة ١١٩/١ ع بدون ترخيص من السلطة المختصة. والقصد الجنائى المتطلب لهذه المادة هو القصد الجنائى العام (٨٩).

(٨٨) أنظر RIGAUX (Marcel) et TROUSSE (Paul-Em): op. cit., p. 304.

(٨٩) أنظر CONSTANT (Jean): op. cit., No. 47, 48, p. 30,31.

المطلب الثالث

تسليم وثائق سرية أو العلم بها ممن ليست له

صفة في تسلمها أو العلم بها

١٥٣ - أركان الجريمة:

تنص المادة ١٢٠ من المدونة العقابية على أن يعاقب بالحبس لمدة من شهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ١١٠ - ٥٠٠٠ فرنك بلجيكي كل من تسلم أو علم - بصوره كلية أو جزئية سواء بالنسبة للأصل أو الصورة - بأشياء أو خطط أو مكاتبات أو وثائق أو أخبار كالتى نص عليها فى المادة ١١٨ ع، ولم يكن له صفة فى ذلك.

١ - الركن المادى : ويتمثل فى فعل التسليم أو العلم . ويجب أن يكون الفاعل لا صفة له فى ذلك . ويتحقق ذلك بنشاط إيجابى من الفعل يكون من محصلته وصول الأسرار إليه وتسلمها أو العلم بها . أما العلم بالاسرار عن طريق الصدفة ودون سعى من الفاعل للألمام بها، فإنه لا يحقق الركن المادى للواقعة.

ب - الركن المعنوى : هذه الجريمة عمدية تتطلب توافر العلم بمكونات الواقعة الاجرامية، واتجاه إرادة الجانى صوب مقارفتها إما عن طريق تسلم الاسرار أو العلم بها.

المبحث الثالث

التشريع السويسري

١٥٤ - نطاق تجريم اسرار الدفاع القومي في التشريع السويسري:

أنتبهت سويسرا إلى مخاطر التجسس بعد المحنة التي مرت بها في الحرب العالمية الأولى مما كان له أبعاد الأثر في إصدار قانون اتحادي في ٢١ يونيو ١٩٣٥ يتضمن تحديداً لجرائم التجسس والعقوبات المقررة لها. وقد أدمجت أحكام هذا القانون فيما بعد في المواد (٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤) من المدونة العقابية السويسرية الموحدة التي تمت الموافقة عليها في ٣ يوليو ١٩٣٨ ووضعت موضع التنفيذ في أول يناير ١٩٤٢ (١٠).

وبان الحرب العالمية الثانية كشفت خطورة التجسس واتضح مدى حاجة نصوص المدونة العقابية للتعديل، فصدر تعديل في ٥ أكتوبر ١٩٥٠ استهدف التوسع في الحماية الجنائية لأسرار الدفاع القومي وشمول النصوص القانونية لكافة صور الاضرار بأمن الدولة من جهة الخارج.

وتقع جرائم أمن الدولة من جهة الخارج ضمن الباب الثالث من المدونة العقابية السويسرية وعنوانه «الجنايات أو الجنح ضد الدولة والدفاع الوطني».

“Crimes ou délits contre L'état et la défense nationale”

وتقع جرائم إنتهاك أسرار الدفاع القومي في المواد (٢٧٢ - ٢٧٤) من المدونة العقابية.

وتتضمن هذه النصوص المبادئ الرئيسية لجرائم التخابر المحظور في شأن المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

(١٠) كان لكل ولاية في الاتحاد السويسري قانون العقوبات الخاص بها قبل صدور قانون العقوبات الموحد في ٣ يوليو ١٩٣٨، إلا أن خطورة جرائم التجسس وأهميتها حدا بالمشروع السويسري صوب إصدار تشريع خاص لتأثيم وقائع التجسس المحظورة قبل صدور قانون العقوبات الموحد، وقد صدر تشريع التجسس في ٢١ يونيو ١٩٣٥.

انظر LOGOZ (Paul): “Commentaire du code pénal suisse-Partie spéciale”. Switzerland, Neuchâtel, 1956, T. 2. p. 614.

وإذا أردنا تعقب نصوص المدونة العقابية السويسرية فإننا نجد أن المادة ٢٧٢. ع تعاقب كل شخص يسعى إلى الحصول على الأسرار أو الأخبار السياسية بهدف خدمة مصالح أية دولة أجنبية أو أية جهة أو تنظيم خارجي بقصد الاضرار بسويسرا^(٩١).

أما المادة ٢٧٣. ع فإنها توعد واقعة البحث عن الأسرار الصناعية أو الشروع في ذلك بقصد إفشائها لأية جهة أجنبية رسمية أو خاصة أو لأحد وكلائها.

وتعاقب المادة ٢٧٤. ع كل شخص يسعى إلى جمع الأخبار العسكرية لمصلحة أية جهة أجنبية بقصد الاضرار بسويسرا.

أما المادة ٢٦٧. ع فإنها تعاقب على التحريض على إفشاء أو إيلاغ أسرار توجب مصلحة الاتحاد السويسري كتمانها.

١٥٥ - الاستثناءات التي تهدف إلى حماية انتهاك أسرار الدولة :

نظرا للمكانة الهامة التي أولاها المشرع السويسري لهذه الطائفة من الجرائم، لذا فقد خرج على القواعد العامة ببعض الاستثناءات التي تهدف إلى ضمان الحماية الأكيدة لجرائم انتهاك أسرار الدولة. وسوف نتعقب فيما يلي أهم هذه الاستثناءات.

(١) قواعد الاشتراك :

إن الأصل وفقا للمدونة العقابية السويسرية هو إباحة أفعال الشريك التي لا تدخل ضمن صور الاشتراك. ولكن القضاء السويسري خرج على هذه القاعدة وذهب إلى اعتبار بعض الأفعال من قبيل الاشتراك المعاقب عليه، برغم أنها لا تدخل ضمن صور الاشتراك وهذه الأفعال هي أعمال الإرشاد ونقل أو حمل الرسائل اللاحقة على ارتكاب الجريمة أو العمل كمراقب لتأمين واقعة التخابر أو القيام بتجنيد عملاء لعمليات التخابر^(٩٢).

PANCHAUD (André) et OCHSENBEIN (Denys): "Code pénal suisse^(٩١) annote". Switzerland, Editions Payot Lausanne, 1975, p. 178.

(٩٢) أنظر CORBAZ (Roger) "L'espionnage en droit suisse" Revue pénale suisse, Bern, Verlag stampeli cie, 68e année, 1953, p. 59, 60.

وقد اشترط القضاء السويسرى للعقاب على تلك الأفعال أن يكون الشريك على علم بعملية التخابر المحظور، أو على الأقل يعرف أنه يسهل عملية التخابر المحظور^(٩٣).

(ب) قواعد الشروع:

خرج المشرع السويسرى عن المبادئ العامة فى التمييز بين الشروع والجريمة التامة. فقد اعتبر المشرع السويسرى ووافقه بعد ذلك القضاء أن ارتكاب الجانب لاية حلقة من سلسلة الوقائع المادية المكونة لجريمة التخابر المحظورة بمثابة ارتكاب لجريمة تامة، وبذلك أزال المشرع قيود التفرقة بين الشروع والجريمة التامة فى مجال جرائم انتهاك أسرار الدولة^(٩٤).

كذلك فإن القضاء السويسرى قد استقر على مبادئ خاصة بقضايا التخابر المحظورة، ومن أهم تلك المبادئ أنه يعاقب على أفعال التجسس باعتباره سعيًا للحصول على المعلومات متى كان ذلك يستلزم قدرًا من البحث والتنقيب الميدانى، ولذلك فإن المعلومات الشائعة شيوعاً عاماً لا يعاقب على السعى نحو جمعها أو تحصيلها.

(٩٣) رفضت المحكمة الفيدرالية السويسرية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ ما دافع به السيد (Bod-mer) عن نفسه من أن الاتهام المسند إليه يقتصر على مجرد إبلاغه (Rehm) بعض المعلومات المتعلقة بسماحة العملات والمهاجرين ونشاطهم السياسى وذلك بغرض الفوز بالمكافأة المدفوعة له نظير تلك المعلومات. وقررت المحكمة أن مجرد التعهد بالقيام بمثل هذا العمل جريمة معاقب عليها، ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان المتهم قد تظاهر فقط بالقيام بالمهمة ليقبض المكافأة الممنوحة له. ويقع على عاتق المتهم فى هذه الحالة عبء إثبات أنه لم يقصد إمداد الآخرين بالمعلومات بصفة جديدة. أنظر (RO, 65-1-330, jtrib 1940, 508).

(٩٤) بتاريخ ٦ مايو ١٩٤٠ حكمت محكمة استئناف منطقة (Bâle-ville) بأن عدم وصول المعلومات السرية التى أرسلها (Léa-Schmite) إلى المرسل إليه لأن العنوان كان غير كاف يشكل جريمة الشروع فى التخابر المحظور، ولكن محكمة النقض الفيدرالية قررت إلغاء حكم محكمة الاستئناف، وعالت ذلك بأن المشرع السويسرى لم يفرق بين الجريمة التامة والشروع فى مجال التخابر المحظور. فالعناصر المكونة لكليهما واحدة، وهى تتكون من أية حلقة من حلقات سلسلة الوقائع التى تشكل جريمة التخابر المحظور. أنظر (RO. 66.1., jtrib 1940, 1.411 et 415).

ويرى الاستاذ (Thilo) أن هذا المعيار يكمن في أن التخابر المحظور
المعاقب عليه يوجب ضرورة الزج بالعملاء إلى موضع التنفيذ^(٩٥).

(٩٥) قررت محكمة النقض الفيدرالية في قضية (Karli) أن سعى العملاء إلى معرفة
بعض الوقائع التي لا تعد في مجموعها شائعة يكفي بصفة عامة للقول بأن الدولة
الأجنبية صاحبة المصلحة تتولى استخدام هذه المعلومات لمصلحتها الاقتصادية أو
لاستخداماتها العسكرية.

CORBAZ (Roger): op. cit., p. 64.

انظر

المبحث الرابع التشريع الايطالى

١٥٦ - نطاق تجريم الاسرارالماسة بأمن الدولة فى التشريع
الايطالى:

تضمن التشريع العقابى الإيٲالى الصادر فى ١٩ اكتوبر ١٩٣٠ بابا
خصصه للجرائم الموجهة ضد الدولة.

“Dei delitti contro la personalita dello stato”

وتنقسم هذه الطائفة من الجرائم إلى نوعين:-(٩٦).

أ- جرائم ضد الشخصية الدولية للدولة.

“Dei delitti contro la personalit  internazionale dello stato”

ب- جرائم ضد الشخصية الداخلية للدولة

“Dei delitti contro la personalit  intena dello stato”

وفى مجال حماية أسرار الدولة تضمن التشريع الايطالى المواد من ٢٥٦
- ٢٦٢ تحت عنوان جرائم الجاسوسية “Delitti di spionnagio”.

ونظراً لأن المشرع الايطالى لم يورد تعريفاً للجاسوسية، فإن الفقه
الايطالى قد عرف الجاسوسية بأنها «الحصول على أخبار أو معلومات هامة

(٩٦) كانت هذه التسمية موجودة فى الفقه الايطالى قبل قانون ١٩ اكتوبر ١٩٣٠ المعروف
بقانون «روكو»، ومازالت هذه التسمية دارجة حالياً لدى بعض الفقهاء الإيطاليين،
ولكنها من جانب آخر تنتقد بأنها توحى بأن للدولة شخصيتين، شخصية دولية
وأخرى داخلية، فى حين أن للدولة شخصية واحدة لا تتجزأ، وقد كان المشرع يستطيع
أن يقسم حقوق الدولة أو مصالحها إلى خارجية وداخلية على النحو المعمول به فى
التشريع الفرنسى، وذلك دون أن يلجأ إلى تسمية تتعارض فى مضمونها مع الراجع
فى القانون العام.

أنظر ANTOLISEI (francesco): “Manuale di diritto penale part speciale”. Milano, Dott. A. Giuffr -Editore, v. 2, 1970, p. 797.

تمس الامن أو السياسة الخارجية أو الداخلية بقصد تسليمها إلى دول أو جهات أجنبية أو ممثلها،^(٩٧).

وتنص المادة ٢٥٦ من المدونة العقابية الإيطالية على أن يعاقب بالسجن لمدة من ثلاث إلى عشر سنوات كل من حصل على معلومات يجب أن تبقى سرّاً لمصلحة أمن الدولة أو بوجه عام لمصلحة السياسة الخارجية أو الداخلية للدولة.

ويقصد بعبارة «ما يجب أن يبقى سرّاً للمصلحة السياسية للدولة، المعلومات التي تحتوى على وقائع حظرت الحكومة إفشائها لأسباب سياسية خارجية أو داخلية.

وتكون العقوبة السجن من سنتين إلى ثمان سنوات بالنسبة للمعلومات التي حظرت السلطات المختصة إفشاءها.

أما إذا أضرت الواقعة بالاستعدادات التي تقوم بها السلطات العسكرية للدولة أو بالأعمال العسكرية تكون العقوبة الأشغال الشاقة.

ويلاحظ على هذا النص أن المشرع لم يحدد أنواع الاسرار التي يحظر إفشاؤها. ولكنه ترك تقدير صفة السرية للقاضي يستنبطه من وقائع كل دعوى. ولكن النص فرق بين نوعين من المعلومات. الأولى وهي الاسرار بطبيعتها أي التي يجب أن تبقى سرية لمصلحة أمن الدولة أو للمصلحة السياسية الخارجية أو الداخلية. والثانية هي المعلومات التي تحظر السلطات المختصة نشرها وتسبغ عليها صفة السرية بقرار يصدر منها.

وقد فرق المشرع في العقاب بين الحصول على الأسرار بطبيعتها أو إفشائها المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة (٢٥٦)، وبين الحصول على الاسرار الحكومية أو إفشائها وهي المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة سالفة الذكر.

وفي كل الحالات فإن المشرع يشدد العقوبة على ارتكاب الجريمة في وقت الحرب، أو إذا ترتب عليها إضرار بالاستعدادات العسكرية.

- PANNAIN (Remo): op. cit., T. 1, p. 129.

(٩٧) أنظر

أما الركن المعنوي فهو يتكون من القصد الجنائي العام أى العلم بالواقعة الاجرامية، وإرادة ارتكاب النشاط المؤثم^(٩٨).

أما المادة ٢٥٧. ع فإنها تنص على أن يعاقب بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً كل من حصل بقصد التجسس السياسى أو العسكرى على معلومات يجب أن تبقى سرية لمصلحة أمن الدولة أو لمصلحة السياسية الخارجية أو الداخلية للدولة.

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة:

- ١ - إذا حدثت الواقعة لمصلحة جهة فى حالة حرب مع دولة إيطاليا.
- ٢ - إذا أضرت الواقعة بالاستعدادات العسكرية للدولة أو بالاعمال العسكرية.

وتنص المادة ٢٥٨. ع على أن يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات كل من حصل بقصد التجسس السياسى أو العسكرى على معلومات حظرت السلطات المختصة نشرها.

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا أضرت الواقعة بالاستعدادات العسكرية للدولة أو بالاعمال الحربية.

وهاتان المادتان تعاقبان على السعى صوب جمع الاخبار التى تمس أمن الدولة أو سياستها الخارجية أو الداخلية^(٩٩). ويمكن تقسيم الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية إلى نوعين : الاول ويسمى أسرار الدولة "Segreti di stato" والثانى يسمى الاخبار المتكتمة (Notizie riservate).

وتشمل أسرار الدولة المعلومات التى يحظر إفشاؤها أو نشرها، والتى لا يعملها إلا دائرة محدودة من المختصين بحكم وظائفهم. ويجب بحكم حظر

(٩٨) أنظر MANZINI (Vincenzo): "Trattot di diritto penale italiano". Torino, Unione tipografico-editrice torinese, V. 4, NO. 865, p. 187, 188.

(٩٩) أنظر SANTORO (Arturo): op. cit., No. 895, 896, p. 180, 181.

هذه الاسرار أن تظل في حوزة من استودعوا إياها، ولا يرخص لهم بإفشائها لغيرهم إلا بترخيص من الجهة المختصة^(١٠٠).

أما الاخبار المتكتمة فهي المعلومات التي تكون بحكم طبيعتها معروفة لطائفة من الناس، ولكن يجب لسريتها أن تبقى في حوزة أقل عدد ممكن منهم. وذلك كحالة وجود تحركات عسكرية تجرى في مدينة معينة، وترغب السلطات العسكرية في بقاء أمر سريتها محصوراً في نطاق قاطني هذه المدينة.

أما المادة ٢٥٩. ع فإنها توءم السلوك الخاطيء الذي يسهل وقوع جرائم الحصول على أسرار الدولة. ومرد ذلك إلى الأهمية البالغة للحق المعتدى عليه محل الحماية، فهو ليس حقاً لحياة فرد فقط، وإنما هو حق لحياة الأمة كلها^(١٠١).

وتطبيقاً لذلك فإنه يلزم وجود عناصر ثلاثة لقيام المسؤولية الجنائية. الأول سلوك خاطيء يتمثل في نشاط إرادي إيجابي أو سلبي لا يتفق مع ما يتطلبه القانون من الحذر والحيلة، فهو نزول عن اللازم من اليقظة يقع من الشخص في تصرفه، ومجاوزة للحدود التي يتعين عليه الالتزام بها.

والعنصر الثاني يتمثل في وقوع جريمة الحصول على أسرار الدولة من شخص آخر غير المخطيء، إما في صورة تامة أو في صورة شروع. وقد وجدت هذه الجريمة في الأصل لمواجهة الحالة التي يهمل فيها من نيظ به حماية وثائق وأسرار الدولة فيرتكب الآخرون جرائم عمدية بشأنها.

ويتمثل العنصر الثالث في تسهيل الخطأ وقوع الجريمة ويراد بذلك أن يكون دور السلوك الخاطيء من الأهمية بحيث لولاه لما تسنى ارتكاب الجريمة.

(١٠٠) لا تتوافر هذه الجريمة إذا كان السر زائفاً، ولكنها تتوافر إذا تخلل الاخبار الزائفة أخبار أخرى حقيقية.

SANTORO (Arturo): op. cit., No. 896, p. 180.

أنظر

MANZINI (Vincenzo): op. cit., No. 872, 873, p. 192, 193.

(١٠١) أنظر

أما المادة ٢٦٠. ع فإنها تنص على أن يعاقب بالسجن لمدة من سنة إلى خمس سنوات كل من:-

أ- دخل بطريق التخفي أو الغش أماكن أو مناطق برية أو مائية أو جوية بقصد الوصول إلى أماكن محظورة دخولها للمصلحة العسكرية للدولة.

ب- تواجد في هذه الأماكن أو بالقرب منها وهو يحوز أدوات من شأنها أن تستعمل في ارتكاب جريمة مما نص عليه في المواد (٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨) ع.

ج- تواجد في هذه الأماكن أو المناطق المحظور دخولها حائزا بغير مبرر وثائق أو أشياء أو معلومات كالمنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع.

وتكون العقوبة السجن من ثلاث إلى عشر سنوات إذا وقعت الجريمة في زمن الحزب.

وقصد المشرع من هذا النص وقاية أسرار الدولة، ولذلك فإنه قد لجأ إلى تجريم وقائع سابقة على الحصول على أسرار لدولة وذلك بهدف أجهزة أية محاولة للمساس بهذه الأسرار قبل وقوعها. وقد لجأت مختلف التشريعات المقارنة إلى الاتجاه صوب هذا الأمر.

وقد اشترط المشرع الإيطالي أن يكون دخول الفاعل إلى المكان المحظور عن طريق التخفي أو الغش "Clandestinamente o coninganno" ولذلك فإن دخول الفاعل إلى المكان المحظور بطريقة مشروعة وبدون استعمال وسائل الغش والخداع غير مؤثم ومشروع^(١٠٢).

والحظر المقرر في هذا النص لمصلحة الدفاع، ولذلك فإن السلطات العسكرية تختص عادة بإصدار أوامر تحدد فيها المناطق المحظور ارتيادها لإعلام الجمهور بذلك.

أما المادة ٢٦١. ع فإنها تنص على أن يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات كل من يفشي المعلومات ذات الصفة السرية المنصوص عليها

MANZINI (Vincenzo): op. cit., No. 880, p.p 195, 196.

(١٠٢) أنظر

في المادة ٢٥٦. ع وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو إذا أدت إلى الإضرار بالاستعدادات العسكرية للدولة أو بالأعمال الحربية. وتكون العقوبة الأشغال الشاقة إذا وقعت الجريمة بدافع الجاسوسية السياسية أو العسكرية، وإذا وقعت في وقت الحرب تكون العقوبة الإعدام. وإذا وقعت الجريمة نتيجة الإهمال تكون العقوبة السجن لمدة من ستة أشهر إلى سنتين.

ووفقاً للنص فإن الالتزام بكتمان السر مقرر بالنسبة لأسرار الدولة أو للأخبار المتكتمة، وينطبق هذا الالتزام سواء كان العلم بالسر عن طريق مشروع أو غير مشروع.

ووفقاً لهذه المادة فإنه توجد حالات يجوز فيها إفشاء السر قانوناً، وذلك كحالة الرئيس الإداري المخول له بمقتضى القوانين واللوائح الإطلاع على السر.

وتنص المادة ٢٦٢. ع إيطالي على أن يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات كل من أفشى معلومات لم تصرح السلطات المختصة بنشرها، وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب أو أدت إلى الأضرار بالاستعدادات العسكرية للدولة أو بالأعمال العسكرية.

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة إذا ارتكبت الجريمة بنية التجسس السياسي أو العسكري.

والفرق بين المادتين ٢٦١/٢. ع و ٢٦٢. ع هو طبيعة المعلومات المفشاة، فهي بالنسبة للمادة ٢٦١. ع المعلومات السرية الواردة في المادة ٢٥٦. ع. بينما طبيعة الأسرار المؤتم إفشاؤها في المادة ٢٦٢. ع هي المعلومات التي حظرت السلطات المختصة إفشاءها.

وفي كلا النصين فإن المشروع يشدد العقوبة في حالة ارتكاب الجريمة في زمن الحرب، أو إذا أدت الجريمة إلى الأضرار بالاستعدادات العسكرية للدولة أو بالأعمال العسكرية.

والصورة الأخيرة من صور الحماية الجنائية لأسرار الدولة المنصوص عليها في المدونة العقابية الإيطالية هي المادة ٢٦٣ . ع والتي تنص على أن يعاقب بالسجن لمدة لا تقل من خمس سنوات وبغرامة ١٠,٠٠٠ ليرة إيطالية كل موظف مكلف بخدمة عامة يستخدم لمنفعته أو لمنفعة الغير أسراراً خاصة باختراع أو كشف علمي أو ابتكار صناعي كان قد علم به بمقتضى وظيفته أو خدمته وكان من واجبه الاحتفاظ بسريته لمصلحة أمن الدولة .

وإذا وقعت الجريمة لمصلحة جهة أجنبية كانت في حالة حرب مع إيطاليا أو أضر بالاستعدادات الحربية للقوات المسلحة للدولة أو بالأعمال العسكرية تكون العقوبة الأشغال الشاقة .

والنص على هذا النحو يحقق الحماية اللازمة للأسرار التي يعلم بها الموظفون بسبب وظائفهم أو خدمتهم . وهو يهدف إلى حماية أسرار الاختراعات أو الابتكارات الصناعية على نحو خاص ، إذ تؤدي الوظيفة في كثير من الحالات إلى تسهيل اطلاع الموظف على تلك الأسرار . ولا عقاب على إفشاء هذه الأسرار ، ولكن على استخدامها لمصلحة الموظف أو لمصلحة الغير .

المبحث الخامس

تشريع المانيا الاتحادية

١٥٧ - نطاق الحماية الجنائية لاسرار الدولة فى التشريع الالمانى :

سوف نحاول فى دراستنا لجرائم إنتهاك أسرار الدولة فى التشريع الالمانى التركيز على دراسة طائفة من الجرائم المنصوص عليها فى المدونة العقابية الالمانية والتي لا يوجد لها نظير فى الأنظمة القانونية للدولة المنتمية للشرعية اللاتينية.

ويعتبر موضوع حماية أسرار الدولة غير الشرعية على رأس الموضوعات التى تستحق الدراسة والتحليل.

وإذا استعرضنا نصوص المدونة العقابية الالمانية فإننا نجد المادة ١/٩٣ ع تعرف أسرار الدولة بأنها «الوقائع أو الأشياء أو الموضوعات أو المعلومات التى يمكن لدائرة محدودة من الاشخاص الإحاطة بها، والتى يجب ألا تكون معلومة لجهة أجنبية خشية تهديد الأمن الخارجى لجمهورية المانيا الفيدرالية».

أما المادة ٢/٩٣ ع فإنها تتناول موضوع حماية أسرار الدولة غير الشرعية، ويستبعد النص من نطاق الأسرار غير الشرعية المشمولة بالحماية الجنائية الوقائع التى تخالف النظام الليبرالى أو تخالف اتفاقيات الحد من التسليح بين الدول.

ويثير موضوع حماية أسرار الدولة غير الشرعية جدلا كبيرا حول إمكانية التوفيق بين مصلحة الدولة فى الحفاظ على الوقائع ذات الطبيعة السرية من ناحية، وبين حق المواطنين فى الحصول على المعلومات من ناحية أخرى.

وقد استقر المشرع الالمانى على الصيغة التى تحقق هذين الاعتبارين فى التعديل التشريعى الذى صدر عام ١٩٦٨ . ويرغم أن مشكلة الحماية الجنائية لأسرار الدولة غير الشرعية قد لعبت دورا هاما فى التاريخ الحديث لألمانيا الفيدرالية، إلا أن التشريع الأخير قد جاء يشوبه الكثير من الغموض،

واستبعد من الناحية الشكلية عددا محددا من أسرار الدولة من نطاق الحماية الجنائية.

ولذلك فإنه لا يمكن الإحاطة بالنصوص العقابية الحالية دون الالمام باختصار - بالمراحل التي مرت بها المعالجة الجنائية لتلك الطائفة من الاسرار. وسوف نتناول فيما يلي أهم تلك المراحل:-

أولاً - مرحلة فترة الامبراطورية الألمانية (١٨١٧ - ١٩١٧).

كانت إجراءات التسليح قبل الحرب العالمية الأولى تتم في نطاق الشرعية الكاملة، ولذلك فإن المشرع الألماني لم يكن بحاجة خلال هذه المرحلة لتنظيم تشريعي لحماية أسرار الدولة غير الشرعية.

ثانياً - مرحلة جمهورية (Weimar) (١٩١٩ - ١٩٣٢) :

التزمت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى بمعاهدة فرساي (Versailles) والتي فرضت عليها نزع السلاح. ولذلك فقد نشأت مشكلة حماية أسرار الدولة غير الشرعية وخصوصا تلك المتعلقة بمسائل التسليح والتي تخالف نصوص المعاهدة، ولم تكن المدونة العقابية الألمانية تتضمن أية نصوص حول هذه المسألة، إذ أن نصوص المواد من (٨٧ - ٩٠) ع والمادة ٩٢ ع كانت تعالج جرائم الخيانة والجاسوسية ضمن طائفة المواد الخاصة بحماية أمن الدولة من جهة الخارج (١٠٣).

(١٠٣) أدين الصحفي (Fechenbach) السكرتير السابق لرئيس مجلس الوزراء البافاري السيد "Kurt Eisner" بتهمة الشروع في الخيانة وذلك لأنه أرسل إلى مكتب الصحافة الهولندي تقريراً حول مخازن السلاح التي كانت تحتفظ بها المنظمات البافارية اليمينية المتطرفة، الأمر الذي كان يخالف نصوص معاهدة فرساي وبرغم أن هذا التقرير لم ينشر إلا أن محكمة ميونخ قد حكمت عليه في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢ بالسجن لمدة خمس سنوات. إلا أن الحكومة البافارية قد أخلت سبيله في ١٩٢٤.

-Die justiz, T. I. 1925, 126, p. 46 et s.

أنظر

ثالثاً - المرحلة الثالثة (١٩٣٢ - ١٩٦٨) :

انطلاقاً من التجارب السابقة تدخل المشرع الألماني لتنظيم موضوع حماية أسرار الدولة غير الشرعية فصدر تعديل تشريعي عام (١٩٥١) تضمن النص في المادة ١٠٠ ع. على حماية أسرار الدولة غير الشرعية.

إلا أن المادة ١٠٠/٣ ع. قد نصت على إعفاء عضو البرلمان الذي يكشف سرا غير شرعي للدولة حال مناقشة أحد الموضوعات بالبرلمان الألماني (البوندستاغ) أو إحدى لجانه، وذلك بشرط أن يكون ذلك بحسن نية وأن يكون هدف النائب هو حماية الدستور، ويطلق على هذا النص نص أوزتيسكي "Ossietzky" (١٠٤).

وقد أثار هذا النص خلافاً كبيراً بين الفقه الألماني، فرأى البعض أن أسرار الدولة غير الشرعية المخالفة للدستور لا تتمتع بالحماية الجنائية وفقاً للنص، وبالتالي فإن نشرها بأية طريقة لا يترتب عليه أية إدانة. بينما رأى فريق آخر من الفقه أن النص سالف الذكر عبارة عن رخصة يتمتع عضو البرلمان دون سواه، ومن ثم فإن ارتكاب أي شخص آخر لواقعة نشر أسرار الدولة غير الشرعية يشكل جريمة يجب مؤاخذته عليها (١٠٥).

(١٠٤) في عام ١٩٦٢ نشرت مجلة (Der Spiegel) تحقيقاً بعنوان «وسائل الدفاع المحدودة». ويتعلق هذا التقرير بالقصور الذي شاب الإعداد لمعركة بوندشوير (Bundeswehr) ولم يتضمن التقرير إفشاءاً لسر من أسرار الدولة غير الشرعية، ومع ذلك فقد أعتبرت النيابة أنه من الممكن أن يقرأ من بين سطور المقال أنه يوجد في ألمانيا بعض العسكريين من الرتب العليا الذين يتطلعون إلى امتلاك ألمانيا للأسلحة الذرية - وهو الأمر المحظور رسمياً في ألمانيا - وذلك حتى يمكن تعويض القصور الذي شاب التسليح التقليدي في معركة البوندشوير. وقد حكمت الفيدرالية ببراءة المتهمين وعولت في حكمها على أن حسن النية كان متوافراً من جانبهم لأن جزءاً كبيراً من التقرير سبق أن نشر في سلسلة من المقالات السياسية.

- SEIFERT (J.): "Der Spiegel - Affäre". Dis Staatsmacht und ihre Kontrolle, Berlin, Olten et Freiburg, 1966, p.p. 56, 235.

(١٠٥) أنظر - JESCHECK (Hans-Heinrich): "La protection pénale de secrets d'Etat il-légaux en république fédérale d'Allemagne". Licéité en droit positif et références légales aux valeurs, Bruxelles, Bruylant, 1982, p. 370.

رابعاً - المرحلة الرابعة (القانون الحالي) :-

إن التنظيم التشريعي الحالي لحماية أسرار الدولة غير الشرعية قد أصبح نافذاً بمقتضى التعديل الثامن للمدونة العقابية الألمانية الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٦٨ ويتضمن هذا التشريع المبادئ الآتية :-

(أ) تنص المادة ٢/٩٣ من المدونة العقابية الألمانية على أن الوقائع التي تخالف النظام الليبرالي الديمقراطي أو تخالف اتفاقيات الحد من التسلح بين دول عديدة لا تعد من أسرار الدولة. ويستبعد هذا النص بصريح العبارة أسرار الدولة غير الشرعية التي على درجة عالية من الخطورة، إذ يمكن مناقشة هذه الطائفة من الأسرار بحرية كاملة، ويجوز كشفها للغير.

ويمكن القول بأن هذا الحل هو الذي امتدى إليه المشرع الألماني للتوفيق بين مصلحة الدولة في الحفاظ على سرية الوقائع التي تمس أمنها من جانب، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات من جانب آخر.

ويقصد بمفهوم النظام الليبرالي الديمقراطي المذكور في المادة ٢/٩٣ ع. مجموع القيم الأساسية للدولة، وخصوصاً ما يتعلق بسيادة الشعب وتوزيع السلطات والحق في المعارضة البرلمانية، والحق في سحب الثقة من الحكومة والمسئولية البرلمانية للحكومة، واستقلال القضاء واستبعاد كل شكل من أشكال الأنظمة الشمولية.

(ب) إن أسرار الدولة غير الشرعية والتي لا تمثل سوى مخالفة بسيطة للنظام القانوني، وعلى سبيل المثال نية الحكومة الألمانية في التخلص من بعض التزاماتها تجاه حلف الأطنطى في حالة النزاع المسلح لا تعتبر ضمن الأسرار غير الشرعية المشمولة بالحماية الجنائية وفقاً لنص المادة ٢/٩٣ ع، وإنما تستمد حمايتها من نصوص الخيانة الواردة في قانون العقوبات، إذا أن المادة ٢/٩٣ ع لا تمثل تنظيماً شاملاً لكافة صور الحماية الجنائية لأسرار الدولة غير الشرعية^(١٠٦).

- JESCHECK (Hans-Heinrich): op. cit., p. 376.

(١٠٦) أنظر

(ج) نظم التعديل التشريعى الصادر عام ١٩٦٨ حالة إفشاء شخص لأسرار الدولة معتقدا على سبيل الخطأ أنها غير شرعية. وعلى سبيل المثال فإن خصوم فكرة إعادة تسليح المانيا الفيدرالية يعتبرون ذلك ضد القانون الدولى، إذ أنه يشكل نقضا لمعاهدة بوتسدام (Botsdam) التى تقضى بنزع السلاح الكامل والدائم لألمانيا. فخطأ أى شخص حول تفسير تلك المعاهدة أمر متصور وقوعه، ولذلك فقد حاول المشرع فى المادة ٩٧ من المدونة العقابية تنظيم تلك المسألة على أساس معاقبة الجانى إذا كان خطئه راجعاً إلى تقصيره فى جمع المعلومات حول مسألة شرعية أو عدم شرعية أسرار الدولة.

الفصل الثانى

جرائم إنتهاك أسرار الدولة فى دول أوروبا الشرقية

١٥٨ - تمهيد وتقسيم:

يتميز الاطار القانونى العام للجرائم فى دول أوروبا الشرقية بخصائص مشتركة، إذ أن التنظيم السياسى والاجتماعى المتقارب يؤثر فى النظام القانونى السائد فى كل دولة، إلا أن اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة قد ترك آثاراً مختلفة على تشريعاتها.

وفى مجال دراستنا فإن جرائم إنتهاك أسرار الدولة تقع فى دولة روسيا الاتحادية ضمن طائفة الجرائم ضد الدولة (infraction Contre L'etat)، وفى بلغاريا تقع ضمن طائفة الجرائم ضد الجمهورية الشعبية (infractions contre le République populaire)، وفى تشيكوسلوفاكيا تقع هذه الجرائم ضمن طائفة الجرائم ضد البنية الجمهورية.

“infractions contre les fondements de la république”.

وفى بولندا تقع ضمن طائفة الجرائم ضد المصلحة السياسية والاقتصادية والبنية الجمهورية لبولندا. وفى رومانيا تقع ضمن طائفة الجرائم ضد أمن الدولة، وفى المجر تقع ضمن طائفة الجرائم ضد الدولة (١٠٧).

وجريمة الخيانة فى التشريع الروسى هى واقعة يرتكبها مواطن عن عمد، وذلك إضراراً بسيادة بلاده أو سلطتها أو نفوذها العسكرى. أما جريمة التجسس فهى واقعة ترتكب بالتعاون مع دولة أو جهة أجنبية بقصد الإضرار بسيادة البلاد أو سلطتها أو نفوذها العسكرى.

وسوف نتناول فيما يلى جرائم إنتهاك أسرار الدولة فى التشريع الروسى أولاً، ثم نتناول موقف التشريع التشيكوسلوفاكى من تلك الجرائم ثانياً.

(١٠٧) أنظر - ANREJEW (Igor): “Droit pénal comparé des pays socialistes”. Paris, Éditions A. Pedone, 1981, p. 77 et s.

المبحث الأول

التشريع الروسى

١٥٩ - نطاق جرائم انتهاك أسرار الدفاع فى التشريع الروسى:

تقع الجرائم ضد الدولة (infractions contre 'Etat) فى الباب الأول من المدونة العقابية الروسية الجديدة الصادرة عام ١٩٦٠، والمعدلة بالتشريع الصادر فى ٢٥ يوليو ١٩٦٢. ويضم هذا الباب الفصل الأول الخاص بالجرائم الخطيرة التى تقع ضد الدولة (١٠٨).

(infractions contre L'Etat particulièrement dangereuse)

وتحصر المادة ٦٤ من المدونة العقابية الروسية صور الخيانة بأنها «الواقعة التى يرتكبها عمداً المواطن الروسى للاضرار بالاستقلال السياسى أو بسلامة الاراضى الوطنية أو بالسلطات العسكرية لروسيا الاتحادية أو الذهاب للعدو أو التجسس أو واقعة تسليم أسرار الدولة أو الاسرار العسكرية لدولة أجنبية، أو رفض العودة لروسيا الاتحادية من الخارج، أو مساعدة دولة أجنبية فى نشاطها العدوانى ضد روسيا الاتحادية، أو تدبير مؤامرة بهدف الاستيلاء على السلطة. ويعاقب على هذه الأفعال بالحرمان من الحرية لمدة من عشر إلى خمس سنوات مع مصادرة الاموال أو بالاعدام مع مصادرة الاموال».

ويبين من النص ما يأتى:-

١- أن بعض صور جريمة التجسس قد اعتبرت ضمن جريمة الخيانة وفقاً للتعديل التشريعى الأخير فى روسيا الاتحادية، وإن كان المشرع قد اشترط أن يكون مرتكبها مواطناً.

(١٠٨) أنظر. تقسيم الجرائم فى التشريع العقابى السوفيتى الجديد الصادر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٠، والتعديلات المتعلقة بجرائم الخيانة والتجسس الصادرة فى ٢٥ يوليو ١٩٦٢ ضمن خطة الاصلاح الجنائى السوفيتى.

- ANCEL (Marc) & PIONTKOVSKY (A.A.) & TCHKHIKVADZE (v.M.): "Le sestème pénal soviétique", Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1975, p. 13.

ب - أن النص قد تضمن بعض صور الاضرار بأمن الدولة واعتبرها ضمن جريمة الخيانة المؤثمة، وذلك كرفض العودة لروسيا الاتحادية من الخارج، أو الذهاب للعدو، وهي صور جديدة لجريمة الخيانة ليس لها مثيل في التشريعات اللاتينية أو الانجلوسكسونية .

أما المادة ٦٥ من المدونة العقابية الروسية فإنها تعرف الجاسوسية بأنها «واقعة تسليم أو اختلاف أو جمع معلومات تتعلق بأسرار الدولة أو بالأسرار العسكرية بقصد تسليمها لجهة أجنبية أو منظمة أجنبية أو ممثليها، أوجهة استعلامات أجنبية. وتقع الجاسوسية إما من أجنبي أو شخص ليس له صفة المواطن، ويعاقب مرتكبها بالحرمان من الحرية لمدة من سبع إلى أربع عشرة سنة مع مصادرة الأموال، أو بالاعدام» (١٠٩) .

ويبين من النص ما يأتي :-

١ - أن الركن المادي للجاسوسية يتمثل في تسليم أو اختلاس أو جمع المعلومات المتعلقة بأسرار الدولة أو بالأسرار العسكرية . وبذلك فإن النص يشترط وجود نشاط إيجابي من الجاني .

ب - أن الركن المعنوي للجريمة يتمثل في قصد تسليم الأسرار إلى جهة أجنبية أو منظمة أجنبية ... الخ . وبذلك اشترط المشرع توفر القصد الجنائي الخاص لارتكاب هذه الجريمة . فبالإضافة إلى توافر عنصرى العلم والإرادة، يجب توافر نية تسليم الأسرار إلى الجهة الأجنبية .

ج - أن المشرع أخذ بمعيار جنسية الفاعل للتمييز بين جريمة الخيانة وجريمة الجاسوسية، إذ اشترط لارتكاب جريمة الجاسوسية أن تقع من أجنبي أو شخص ليست له صفة المواطن .

(١٠٩) كانت المادة ١/٥٨ من قانون ٨ يونيو ١٩٣٤ القديم تنص على أن جريمة التجسس هي تسليم أسرار الدولة التي يجب أن تظل مكتومة أو اختلاسها أو جمعها بقصد تسليمها إلى الدول الأجنبية أو جمعها بقصد تسليمها إلى الدول الأجنبية أو المنظمات المناوئة للثورة أو الأشخاص العاديين . وكانت العقوبة على ارتكاب هذه الواقعة هي الحرمان من الحرية لمدة ثلاث سنوات ومصادرة أموال الجاني كلياً أو جزئياً . كذلك كانت المادة ٢/٥٨ تعاقب كل من يسلم إلى المنظمات والأشخاص السالف ذكرهم معلومات اقتصادية محظوراً إزاعتها بالحرمان من الحرية لمدة ثلاث سنوات .

أما المادة ٧٥ من المدونة العقابية الروسية فإنها تؤثّم واقعة إفشاء أسرار الدولة "Divulgence de secret" وتنص على أن يعاقب بالحرمان من الحرية لمدة من تسع إلى خمس سنوات كل من يكون مؤتمناً على أسرار الدولة بحكم خدمته أو عمله ثم يقوم بإفشاء أية أخبار تتعلق بأسرار الدولة، (١١٠).

ويبين من النص سالف الذكر ما يأتي:-

أ- أن الركن المادي للجريمة يتمثل في إفشاء الشخص المؤتمن على الأسرار بحكم وظيفته لتلك الأسرار.

ب- الركن المعنوي للجريمة هو القصد العام أي العلم بمكونات الواقعة الإجرامية والإرادة - إذ أن النص لم يشترط توافر نية خاصة لارتكاب الجريمة.

ونص المادة ٧٥. ع على هذا النحو يماثل نصوص كثير من التشريعات الغربية، فهو مماثل لنص المادة ٧٥ من المدونة العقابية الفرنسية، والمادة ٢٦١ من المدونة العقابية الإيطالية.

أما المادة ٧٦. ع فإنها تعالج موضوع إفقاد الوثائق المتضمنة لأسرار الدولة

"Perte de documents contenant un secret d'État"

وتنص المادة سالف الذكر على أن يعاقب بالحرمان من الحرية لمدة ثلاث سنوات كل من يكون مؤتمناً على وثائق أو أشياء أو أخبار تتعلق بأسرار الدولة ثم يفقدها، ويكون ذلك نتيجة انتهاك القواعد الموضوعية لعدم المساس بالوثائق أو الأشياء المشار إليها.

(١١٠) بمقتضى المرسوم الصادر من رئيس مجلس السوفيت الأعلى في ٥ مايو ١٩٦١ بشأن تشديد العقوبات على الجرائم ذات الخطورة الخاصة، تم تشديد عقوبة جرمتي الخيانة المؤثمة بالمادة ٦٤، والتجسس المؤثمة بالمادة ٦٥ لتصبح عقوبة الإعدام رمياً بالرصاص.

أنظر - ANCEL (Marc): "La réforme pénale soviétique. Paris, Le centre Français de droit comparé, 1962, p. XXVII, 211.

ويبين من النص ما يأتي:

- أ- أن الركن المادي للجريمة يتمثل في إفقاد الجاني لوثائق أو أشياء أو أخبار تتعلق بأسرار الدولة على أن يكون مؤتمناً عليها بحكم وظيفته أو خدمته.
- ب- أن الركن المعنوي هو الخطأ غير العمدى، فواقعة الفقد لا يتصور أن تكون عمداً، بل لابد من وقوعها إهمالاً فإن تمت عمداً فإنها تعتبر بمثابة إفشاء لأسرار الدولة، ويخضع فاعلها للمادة ٧٥. ع السالف ذكرها.

المبحث الثاني

التشريع التشيكوسلوفاكي

١٦٠ - أنواع الاسرار المشمولة بالحماية الجنائية:

صدر التشريع العقابي التشيكوسلوفاكي الجديد عام ١٩٦٠. وقد استهدف الضرب بشدة على أيدي العابثين بأسرار الدولة، ولذلك فقد فرض عقوبات شديدة تتناسب مع جسامة هذا الجرم.

وتقع جرائم انتهاك أسرار الدولة في الفصل الثاني من الباب الثاني من المدونة العقابية تحت عنوان «الجرائم التي تقع ضد أمن الجمهورية».

“Des délits contre la sécurité de la République”

وقد ميز المشرع في المادة ٨٩ من المدونة العقابية التشيكية بين ثلاثة أنواع من الاسرار وهي:-

أ- أسرار الدولة : ويقصد بها الأشياء التي يجب أن تبقى سرا لا يطلع عليها أي شخص غير مخول أو مأذون له بذلك، حفاظا على المصالح الهامة للجمهورية، وبخاصة المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ب- الأسرار الاقتصادية: ويقصد بها كل ما يهم النشاط الاقتصادي من أسرار يجب أن تبقى سرا لا يطلع عليها إلا الأشخاص المأذون لهم بذلك.

ج- الأسرار الرسمية : وهي الأسرار المتصلة بعمل القوات المسلحة، أو المحاكم، أو اللجان الوطنية، أو أي من أجهزة الدولة، أو أية منظمة اقتصادية، أو اجتماعية حكومية، أو أية منظمة عامة يجب أن تبقى سرا لا يطلع عليها إلا الأشخاص المخولون بذلك من أجل الحفاظ على المصلحة العامة.

١٦١- صور جرائم انتهاك اسرار الدولة :

تقع طائفة جرائم إنتهاك أسرار الدولة ضمن المواد من ١٠٥ - ١٠٨ عقوبات وتحت عنوان الجاسوسية “De L’espionnage” .

وتعاقب المادة ١٠٥/١. ع كل شخص يتجسس لحساب جهة أجنبية بجمع أسرار الدولة أو بالحصول على أسرار الدولة بالحرمان من الحرية لمدة من عشر إلى خمس عشر سنة.

والنص هذا النحو يتكون من ركنين:-

أ- الركن المادى : ويتمثل فى سلوك مادي ريجابى هو جمع أو الحصول على أسرار الدولة لمصلحة جهة أجنبية.

ب- الركن المعنوى : ويتمثل فى القصد الجنائى المتمثل فى العلم والارادة، بالإضافة إلى توفر نية الاضرار بمصالح الدولة عن طريق العمل لحساب جهة أجنبية.

أما المادة ١٠٥/٢. ع فإنها تعاقب كل من يساعد أو يسهل نشاط الجانى سواء كان فردا أو منظمة بقصد جمع أو الحصول على أسرار الدولة بنفس العقوبات المقررة فى الفقرة السابقة.

وتعاقب المادة ١٠٥/٣. ع بالحرمان من الحرية لمدة خمسة عشر عاما أو بالاعدام فى الحالات الآتية:-

أ- إذا كان من ارتكب الأفعال المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من المادة ١٠٥ ع عضوا فى منظمة هدفها التجسس للحصول على أسرار الدولة.

ب- إذا ارتكبت تلك الأفعال على الرغم من صدور أمر قاطع بالمحافظة على سر من أسرار الدولة.

ج- إذا ارتكبت تلك الأفعال من أجل المنفعة أو على نطاق واسع.

د- إذا كانت تلك الاعمال تؤثر على سر ذى درجة عالية من الأهمية.

هـ- إذا ارتكبت تلك الأفعال حال قيام حالة الطوارئ الدفاعية.

ونص المادة ١٠٥/٢. ع على هذا النحو يساوى فى العقوبة بين الفاعل الأصلي والشريك. بينما تعاقب المادة ١٠٥/٣. ع على الظروف المشددة لجريمة انتهاك الدولة بعقوبة الاعدام. ونص المادة ١٠٥. ع من قبيل التجريم التحوطى، إذ أن المشرع قد استهدف من تشديد العقوبة إلى الاعدام فى حالات

الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرة (ج) إلى وقاية البلاد من اخطار التجسس قبل وصول الاسرار إلى أيدي الدول الاجنبية.

أما المادة ١٠٦/١. ع فإنها تعاقب كل شخص يقوم بجمع أسرار الدولة وإفشائها إلى شخص غير مخول له الاطلاع عليها بالحرمان من الحرية لمدة من ثلاث إلى ست سنوات.

وتعاقب المادة ١٠٦/٢. ع بالحرمان من الحرية لمدة خمس سنوات في الحالات الآتية:-

أ- إذا كانت أسرار الدولة المذكورة في الفقرة السابقة ذات أهمية من نوع خاص.

ب- إذا ارتكبت الجريمة أثناء حالة طوارئ دفاعية.

ج- إذا قام شخص مؤتمن على السر بإفشائه عمدا إلى آخر غير مخول له الاطلاع عليه.

ويبين من نص المادة ١٠٦. ع ما يأتي:-

١- أن الفرق بين المادتين ١٠٥، ١٠٦ ع هو في طبيعة الجهة التي أفشى السر اليها، إذ أنها في المادة ١٠٥. ع جهة أجنبية أي أن أسرار الدولة ستؤدي إلى أضرار مؤكدة بينما في المادة ١٠٦ ع فالإفشاء سيتم لشخص غير مخول له الاطلاع على تلك الأسرار، ولذلك فقد شدد المشرع العقوبة على الجاني في المادة ١٠٥. ع.

ب- أن المشرع قد شدد العقوبة في المادة ١٠٦/٢. ع في حالة توافر الظروف المشددة المذكورة في النص على غرار ما اتبعه المشرع في المادة ١٠٥/٣. ع.

أما المادة ١٠٧. ع والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ الصادر في ١٧ يونيو ١٩٦٥ فإنها تعاقب كل شخص يقوم بدون ترخيص من السلطة المختصة بعمل صور أو رسوم أو نسخ أو التقاط صور فوتوغرافية لمنشأة دفاعية، أو تحريضه أو تمكينه لآخر بارتكاب هذه الواقعة بالحرمان من الحرية لمدة سنة.

والنص على هذا النحو هو من قبيل التجريم التحوطى الذى يهدف إلى حماية المنشآت الدفاعية. ولم يتطلب النص توافر نية معينة لدى الجانى، ولذلك فإن مجرد توافر العلم بالواقعة الاجرامية والاراده يكفى لتحقيق الجريمة.

أما المادة ١٠٨.ع فإنها تعاقب كل شخص يرتكب جريمة التجسس المنصوص عليها فى المادة ١٠٥.ع، أو يعرض للخطر أسرار الدولة المنصوص عليها فى المادتين ١٠٦، ١٠٧.ع إذا كان من شأن ذلك الإضرار بدولة منتظمة إلى المنظومة الاشتراكية العالمية.

والنص سالف الذكر يمد مظلة الحماية الجائية إلى الدول الاشتراكية، وهو ليس بمستغرب، إذ أن بعض نصوص الدول الغربية تمد الحماية إلى الدول الحليفة وذلك على النحو الوارد فى المادة ٧٩٣.ع من التشريع العقابى الأمريكى على ما سيأتى ذكره.

الفصل الثالث

جرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريعات الانجلوسكسونية

١٦٢ - تمهيد وتقسيم:

تتسم التشريعات الانجلوسكسونية بسمات خاصة تميزها عن غيره من التشريعات اللاتينية أو تشريعات دول أوربا الشرقية. فبينما تستمد الأولى أصولها من العرف، فإن الثانية تستمد وجودها من النصوص القانونية المدونة. ولقد تركت الظروف التاريخية آثارها على التشريعات الانجلوسكسونية، وذلك سواء من حيث نظام التجريم أو العقاب، أو حتى في أسلوب الصياغة القانونية للنصوص، فهي على سبيل المثال تتجه صوب أسلوب الصياغة القانونية التفصيلية، ومن ثم فإنها تفرد مكاناً لكافة النقاط الدقيقة التي يمكن أن تثار عند التطبيق.

ولقد رأينا اختيار تشريعين فقط كنموذج للنظام الأنجلوسكسوني، وهما التشريع الانجليزي والامريكي، ويرجع سبب اختيارنا لهما إلى مدى المكانة التي يتمتعان بها في نطاق العائلة الانجلوسكسونية، وذلك نظراً لعراقتهما، وأهتمام المشرع في كليهما باستحداث النصوص التشريعية الخاصة بحماية أسرار الدولة.

ونظراً للتفصيلات الكثيرة في النصوص - على نحو ماوضحنا - فإن التعليق عليها سوف يقتصر على المواطن التي يلزم فيها ذلك، على أن نستعيض عن هذا بتطبيقات من القضايا التي تبين فحوى النصوص عند التطبيق.

ولذلك فإننا سوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالي:

المبحث الاول : تشريعات انتهاك اسرار الدولة في المملكة المتحدة (انجلترا).

المبحث الثاني : تشريعات انتهاك أسرار الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول

تشريعات انتهاك أسرار الدولة في المملكة المتحدة (انجلترا)

١٦٣ - تمهيد:

إن الهدف الرئيسى لتشريعات حماية الأسرار الرسمية في المملكة المتحدة هو حماية أمن ومصالح الدولة ضد الأعداء^(١١١). وقد صدرت هذه التشريعات بدءاً من عام ١٩١١، حيث تناولت تباعاً تجريم الأفعال التي تؤدي إلى المساس بأسرار الدولة.

وسوف نتناول المبادئ الرئيسية التي تضمنتها تلك التشريعات على النحو التالي:-

المطلب الأول: تشريع الأسرار الرسمية الصادر سنة ١٩١١.

المطلب الثانى: تشريع الأسرار الرسمية الصادر سنة ١٩٢٠.

(١١١) يشمل لفظ «الأعداء» من هم في حالة حرب مع المملكة المتحدة، أو العدو المحتمل، الذى يمكن أن يكون يوماً ما في حالة حرب مع المملكة المتحدة.
انظر - CURZON (L.B.): op. cit., p. 215.

المطلب الأول

تشريع الأسرار الرسمية الصادر سنة ١٩١١

“Official Secrets Act, 1911”

١٦٤ - (المادة الأولى) المناطق المحظور ارتيادها:

يعاقب بالسجن لمدة أربعة عشر عاما كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية بقصد الاضرار بالأمن أو بمصلحة الدولة:-

أولاً : أ - الاقتراب من منطقة محظور ارتيادها، أو المرور بجوارها، أو الدخول إليها، أو تفتيشها^(١١٢).

ب - عمل أية خطة، أو نسخة، أو مسودة، أو ملاحظة وذلك بقصد تجميعها لتكون - أو من الممكن أن تكون - مفيدة للعدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ج - جمع أو تسجيل أو نشر أو إفشاء أو الحصول على أية رموز شفرية، أو كلمة سر، أو مسودة، أو خطة أو مقالة، أو وثيقة، أو ملاحظة، أو معلومة بقصد تجميعها، لتكون - أو من الممكن أن تكون - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مفيدة للعدو.

(١١٢) قام شخصان من أنصار إحدى الجماعات المناهضة للتسلح النووي بالتخطيط لعمل يظهران به معارضتهم لهذا الموضوع، فتسللوا إلى إحدى القواعد التابعة لسلاح الجو الملكي، وتمكنوا من تعطيل إقلاع إحدى الطائرات لمدة ست ساعات تعبيرا عن آرائهم، فقدموا للمحاكمة بتهمة الدخول إلى منطقة محظور ارتيادها المؤثمة بالمادة الأولى من تشريع الأسرار الرسمية لسنة ١٩١١. وقد حكمت المحكمة بإدانتها. إلا أنهما طعنا على الحكم وقالوا إن غرضهما هو مجرد إثارة اهتمام الدولة بخطر التسلح النووي، لكن محكمة الاستئناف رفضت الطعن، وقررت أنه برغم نبل بواعث المتهمين، إلا أن ارتكابهما الواقعة على النحو الذي تمت به، يشكل ضررا ولو محتملا بالأمن أو بمصالح الدولة.

انظر SMITH (J.C.) & HOGAN (Brian): “Criminal Law and materials”, London, Butterworths, 3rd ed, 1986, cases p. 51 et s.

ثانياً : لا يلزم لإقامة الدعوى على من يرتكب إحدى الجرائم السابقة أن تكون نية الاضرار بالأمن أو بمصلحة الدولة ظاهرة. ومع ذلك فإذا ثبت أن المتهم لم يرتكب إحدى الوقائع سالفة الذكر، ولكن كان ظاهراً من ظروف القضية، أو من سلوكه الشخصى أو من شخصيته المعروفة، أن نيته هي الاضرار بأمن أو بمصلحة الدولة فإنه سوف يعاقب بمقتضى هذا النص (١١٣). وتعتبر نية المتهم هي الاضرار بأمن أو بمصلحة الدولة إذا صنع، أو حصل، أو جمع، أو نشر، أو أفشى بواسطة أى شخص غير مصرح له من السلطات المختصة أية مسودة، أو خطة، أو نسخة، أو مقالة، أو ملاحظة، أو وثيقة، أو معلومة تتعلق، أو تستعمل فى أى مكان محظور ارتياده، على النحو السالف بيانه بهذه المادة (١١٤).

(١١٣) يرى أغلب الفقه الجنائى فى المملكة المتحدة، أن القصد لا يمكن تعريفه بدقة، وأنه من الواضح بحيث لا يحتاج إلى تعريف. وعن التفرقة بين القصد (Intention) والغرض (Purpose).

- GLANVILLE (Williams): "Textbook of criminal law" London, Stevens & sons, 2nd ed, 1983, pp. 74, 75.

(١١٤) فى قضية "R.V. Bingham" مثل كل من "B" الضابط فى البحرية الملكية البريطانية وزوجته السيدة "M" أمام القضاء، الاول بتهمة إفشاء معلومات لجهة أجنبية يمكن أن تكون مفيدة للعدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والثانية بتهمة التوسط بين زوجها وبين الجهة الأجنبية (سفارة الاتحاد السوفيتى) بقصد حث تلك الجهة على دفع بعض الأموال لزوجها، نظير إفشائه بعض المعلومات المتعلقة بأماكن محظورة ارتيادها. وقد أدين الزوج وعوقب بالسجن لمدة أربع سنوات بينما أدينَت الزوجة وعوقبت بالسجن لمدة سنتين ونصف. وقد طعنَت الأخيرة على الحكم وقالت إن قصدها لم ينصرف قط إلى إفشاء المعلومات من الناحية الفعلية، إذ أنها كانت تمر هي وزوجها بأزمة مالية قاسية، وكان غرضها أن تتحايل على هذه الجهة لتبيع لهم تلك المعلومات التى تعتبر غير مهمة بوجه عام، وذات طبيعة غير ضارة بالأمن أو بمصلحة الدولة. إلا أن محكمة الاستئناف (القسم الجنائى) قضت بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٧ برفض الطعن تأسيساً على أنه كان كافياً احتمال حدوث الأضرار بالأمن أو بمصلحة الدولة إذا وصلت تلك المعلومات إلى الجهة الأجنبية.

انظر - R.V. Bingham: "The all england law reports" London, Butterworths 1st May, 1973, part 2, p. 89.

١٦٥ - (المادة الثانية) التخابر غير المشروع للمعلومات الرسمية :

أولاً : يعاقب بالحبس لمدة سنتين، كل من حاز بحكم منصبه، أو سلطاته، أية رموز شفرة سرية، أو كلمة، أو مسودة، أو خطة، أو نسخة، أو مقالة، أو ملاحظة، أو وثيقة، أو معلومات تتعلق بمكان محظور ارتياده، أو مافى حكمه، أو صنع، أو حصل بالمخالفة لهذه المادة، أو كان مؤتمناً بمقتضى الثقة الممنوحة له كمستخدم لدى جلالة الملك، أو أجرى تعاقدًا بالنيابة عن جلالة الملك، أو كان يعمل كمستخدم تحت رئاسة شخص أجرى تعاقدًا بالنيابة عن جلالة الملك، ثم ارتكب ما يأتى:

أ - أفشى الرمز الشفرى، أو كلمة السر، أو المسودة، أو الخطة، أو النسخة، أو المقالة، أو الملاحظة، أو المعلومة، إلى أى شخص آخر لا يجوز له الحصول عليها^(١١٥).

ب - استعمل المعلومات التى علمها بحكم منصبه لمصلحة جهة أجنبية، أو بأية طريقة أخرى تضر بالامن أو بمصلحة الدولة^(١١٦).

ج - حاز المسودة، أو الخطة، أو النسخة، أو المقالة، أو الملاحظة، أو الوثيقة، بحكم منصبه، ولم يكن لديه الحق فى حيازتها، أو كانت حيازتها لا تتفق مع الواجبات المنوطة به.

(١١٥) فى قضية (Crisp and Homewood) قام كاتب بمكتب الحرب البريطانى بتسليم أحد الحائكين تفاصيل كاملة عن بعض العقود المبرمة بين مكتب الحرب ومجموعة من المصانع بشأن حياكة ملابس خاصة بالضباط، وقد قدم الكاتب المذكور للمحاكمة بتهمة حيازة معلومات استحصل عليها من منصبه فى مكتب الحرب، وأقشاهما إلى شخص غير مرخص بالحصول عليها.

انظر - Cross and Jones: "Introduction To Criminal Law", 10th ed by Richard Card, London, Butterworths, 1984, p. 342.

(١١٦) أنظر ANCEL (Marc) & RADZINOWICZ (L.): "Introduction au droit criminel de L'Angleterre". paris, les editions de L'epargne, 1959, p. 97.

د - قصر في توخي الحيلة أو سلك سلوكا شخصيا يعرض أمن تلك المسودة، أو الخطة، أو النسخة، أو المقالة، أو الملاحظة، أو الوثيقة، أو الرمز الشفري، أو كلمة السر، أو المعلومة للخطر.

ثانياً : يعاقب بالحبس لمدة سنتين كل من يحوز بحكم منصبه، أو سلطته، أية مسودة، أو خطة، أو نسخة، أو مقالة، أو ملاحظة، أو وثيقة، أو معلومة تتعلق بعتاد حربي ثم يفشى هذه المسودة، أو الخطة، أو..... الخ السالف ذكرها، سواء كان ذلك بطريق مباشر، أو غير مباشر إلى أية جهة أجنبية، أو أن يؤدي ذلك إلى الاضرار بالأمن أو بمصلحة الدولة.

ثالثاً : يعاقب بالحبس لمدة سنتين كل شخص يتسلم أو مسودة أو رمز شفرى سرى، أو كلمة سر، أو خطة، أو نسخة، أو مقال، أو ملاحظة، أو وثيقة، أو معلومة يعلم - أو يعتقد أنه يعلم - وقت تسلمها بأنها قد سلمت اليه بالمخالفة لهذا القانون، إلا إذا أثبت أن هذه الاشياء قد وصلت اليه على غير إرادته (١١٧).

(١١٧) فى قضية "R.V. Galvin" أنهم "Peter Antony Galvin" المدير المسئول لشركة "Aviation and Marine International" بأنه قد تسلم بطريقة غير مشروعة وثائق يعلم - أو كان من المعتقد أنه يعلم - بأنها سلمت اليه بالمخالفة للمادة (٢) من تشريع الأسرار الرسمية لسنة ١٩١١، وذلك لأنه توسط بين الحكومة الأرجنتينية للحصول على بعض قطع الغيار لغواصاتها من طراز "Olympus Ap" من صنع شركة "Rolls-Royce" البريطانية التى صدر قرار من الحكومة البريطانية بحظر بيع قطع الغيار ومستلزماتها لها بعد حرب فولكلاند، فقام المذكور بالاتصال بصديق له يدعى "Colin Bain" ويعمل مستخدماً فى شركة "Amp Ltd." التى تعمل فى مجال توريد قطع غيار الغواصات إلى وزارة الدفاع البريطانية وطلب منه مساعدته فى الحصول على كتيب بيان قطع غيار الغواصات من النوع السالف ذكره، فقام "Colin" بتسليم الكتيب إلى "Galvin" الذى قام بتصويره وأزال من النسخة المصورة عبارات السرية، وذلك على الرغم من أن الشركة المنتجة للغواصات كانت قد نشرت بالاشتراك مع وزارة الدفاع أجزاء من هذا الكتيب، بل وسلمت نسخاً منه إلى بعض الشركات التى تستورد هذا النوع من الغواصات، إلا أن المحكمة الجنائية قد أدانت المتهم وعاقبته بالحبس لمدة ستة أشهر - وقد طعن المتهم على الحكم أمام محكمة الاستئناف، فقررت بتاريخ ١ مايو ١٩٨٧ إلغاء الحكم تأسيساً على الأسباب الآتية:-

- تعريف المكان المحظور..

يقصد بالمكان المحظور وفقاً لهذا التشريع :

أ - أى حصن دفاعى، أو ترسانة، أو منشأة عسكرية بحرية أو جوية، أو مصنع، أو أحواض لإصلاح السفن، أو أنفاق أو معسكرات، أو سفن، أو طائرات تابعة أو مملوكة لجلالة الملك أو أى تلغراف أو تليفون، أو لاسلكى، أو محطة إشارة، أو أى مكان تابع أو مملوك لجلالة الملك ويستعمل فى أعمال التشييد أو الإصلاح، أو صنع أو تخزين أية ذخائر أو عتاد للحرب، أو أية مسودات أو خطط أو نسخ أو وثائق تتعلق بالحرب، أو أى معادن أو وقود يستعمل فى الحرب.

ب - أى مكان غير تابع لجلالة الملك حيثما كان به عتاد حربى، أو مسودات، أو نسخ، أو خطط، أو وثائق تتعلق به، إذا كانت قد صنعت، أو أصلحت، أو جلبت، أو خزنت بمقتضى عقد مع أى شخص لمصلحة جلالة الملك.

ج - أى مكان تابع لجلالة الملك، أو يستعمل لغرض من أجل جلالته، ويكون قد تم إعلانه باعتباره مكاناً محظوراً بمقتضى أمر من وزير الدولة المختص.

د - أية سكك حديدية، أو طرق، أو ممر، أو قناة، أو أى طريق أرضى، أو مائى للاتصال. أو أى مكان يستعمل لأغراض الغاز، أو الماء، أو الكهرباء بقصد تحقيق منفعة عامة، أو أى مكان حيثما يوجد به أى عتاد حربى، أو أية مسودة، أو نسخة، أو خطة، أو وثيقة على هذا النحو، تكون قد صنعت أو أصلحت، أو خزنت بأية طريقة أخرى لمصلحة جلالة الملك، ويكون قد صدر أمر باعتباره مكاناً محظوراً لأغراض هذه المادة، بمقتضى أمر من وزير الدولة المختص.

١ - أن قيام وزارة الدفاع والشركة المنتجة لقطع الغيار بنشر جزء من محتوى الكتيب السرى قد أدى إلى علم عدد كبير من الأفراد به، وهو بمثابة تصريح ضمنى بنشر هذه الاجزاء إذا ما كانت الظروف تسمح بذلك.

٢ - أن تردد وزارة الدفاع بين النشر تارة، والحظر تارة أخرى يفسر لصالح المتهم.

انظر - R.V. Galvin: "the all england law reports" London, Butterworths, 24 july, 1987, part 13, p. 851 et s.

الطلب الثانى

تشريع الأسرار الرسمية الصادر سنة ١٩٢٠

"Official Secrets Act. 1920".

١٦٦ - (المادة الأولى) الاستعمال غير المشروع للملابس الرسمية، أو تزوير التقارير والوثائق، أو انتحال الشخصية:

(أولاً) يعاقب بالحبس لمدة سنتين كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية بقصد الدخول أو الاقتراب من منطقة محظورة، أو تقديم مساعدة لى شخص للقيام بذلك، إذا كان من شأن ذلك الإضرار بالأمن أو بمصالح الدولة (١١٨).

أ - استعمال، أو ارتداء ملابس القوات المسلحة، أو البحرية، أو الجوية، أو الشرطة، أو أية ملابس رسمية أخرى، أو أى زى مشابه للملابس الرسمية يمكن أن يؤدي الى التضليل أو الخداع، أو يؤدي إلى تغيير هيئة الشخص ليبدو كمن له حق استعمال، أو ارتداء هذه الملابس.

ب - الإقرار، أو التوقيع سواء بالأصالة عن النفس، أو بالوكالة عن الغير، سواء كان شفاهة، أو كتابة، فى أى إقرار، أو طلب، أو وثيقة، وسواء تم ذلك بطريق الحذف، أو الاسقاط، أو الاغفال.

ج - التأوير أو التبديل أو العبث بأية وثيقة سفر، أو وثيقة مرور، أو تصريح، أو شهادة، أو رخصة، أو أية وثيقة من أى نوع، سواء كانت بحرية، أو جوية، أو عسكرية، أو شرطية، أو رسمية، أو استعمال هذه الأشياء، أو حيازتها بحكم المنصب.

د - الزعم بالتزوير، أو انتحال صفة العمل لدى جلالة الملك، أو العمل لدى شخص يعمل لدى جلالة الملك.

(١١٨) أنظر - ARCHBOLDS: "Pleading, Evidence, Practice in Criminal Cases". 26th ed by Sir John Jervis & Henry Delacombe Roome & Robert Ernest Ross, London, Sweet & Maxwell, Ltd., 1922, p. 1146.

هـ - استعمال أى خاتم أو قالب لسك الاختام مملوك، أو مخصص لأية مصلحة حكومية، أو أية جهة دبلوماسية أو بحرية أو جوية، أو عسكرية، أو حيازة هذه الأشياء بدون ترخيص من المصلحة الحكومية المختصة، بشرط أن يكون قد صدر قرار باعتماد هذه الأشياء من الجهة المختصة.

(ثانيا) يعاقب بالحبس لمدة سنتين كل من :-

أ - يحتفظ بوثيقة رسمية كاملة أو جزئية، صادرة للاستعمال من عدمه، وذلك إذا لم يكن من حقه الاحتفاظ بها أو كانت واجباته تتناقض مع الاحتفاظ بها، أو كان قد احتفظ بها على خلاف مانتضى به أية تعليمات مباشرة، سواء كانت صادرة من أية مصلحة حكومية، أو من شخص مرخص له من أية مصلحة حكومية بمراقبة هذا الموضوع^(١١٩).

ب - يصرح لأى شخص بحيازة وثائق رسمية خصصت لاطلاعه الشخصى، أو يحوز أية وثيقة رسمية أو شفرة رسمية سرية، أو كلمة سر، بدون إذن رسمى، وتكون قد خصصت لغيره من الأشخاص أو يحوز أية وثيقة رسمية سبق أن عثر عليها، ثم يتعمد، أو يهمل فى عدم إعادتها إلى شخص مالكها، أو الجهة المخصصة لها، أو إلى ضابط الشرطة المختص.

ج - يصنع، أو يحوز، أو يروج بقصد البيع وبدون ترخيص أو إذن من السلطة المختصة، أى خاتم، أو قالب لسك الاختام.

١٦٧ - (المادة الثانية) الاتصال بالعملاء الأجانب الذى يعتبر دليلا على ارتكاب جرائم معينة:

أولاً - يعتبر دليلا على ثبوت نية الاضرار بالأمن أو بمصالح الدولة، كل اتصال بعميل أجنبى، أو الشروع فيه سواء كان داخل المملكة المتحدة، أو خارجها، وذلك إذا كان بقصد الحصول على معلومات تجمع لتكون - أو من الممكن أن تكون - بطريق مباشر - أو غير مباشر - مفيدة للعدو.

(١١٩) أنظر، STEPHEN (James Fitz James): "A digest of the Criminal Law" London, Sweet & Maxwell, 1950, p. 69 et s.

ثانيا - فى تطبيق أحكام هذا القسم :-

أ - يعتبر أى شخص فى حالة اتصال مع عميل أجنبى إذا كان:

- قد زار العميل الأجنبى فى عنوانه، سواء كان ذلك داخل المملكة المتحدة، أو خارجها، أو كان قد اتفق معه أو ساعده بأية وسيلة.

- قد حصل على معلومات تتعلق بأسم، أو عنوان العميل الأجنبى، أو وجدت فى حيازته، أو سلمها لأى شخص آخر سواء كان ذلك داخل المملكة المتحدة، أو خارجها (١٢٠).

ب - يقصد باصطلاح «عميل أجنبى» كل شخص كان أو يكون مشتبهاً فى أنه يعمل لدى جهة أجنبية، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، بغرض ارتكاب أفعال تضر بالامن، أو بمصالح الدولة، سواء كان ذلك داخل المملكة المتحدة، أو خارجها. أو كان أو يكون من المشكوك فى أنه قد ارتكب أو شرع فى ارتكاب واقعة لصالح جهة أجنبية، سواء كان داخل المملكة المتحدة، أو خارجها.

ج - أى عنوان سواء كان داخل المملكة المتحدة، أو خارجها يشتبه لسبب معقول، فى أنه يستخدم لتلقى أية اتصالات خاصة بعميل أجنبى. أو أى عنوان يتخذه العميل الأجنبى مقراً له، أو يتخذه العميل الأجنبى مقراً له، أو يتخذه كمكان للقيام بأى إرسال أو استقبال أية اتصالات سوف يعتبر عنواناً للعميل الأجنبى وتعتبر كافة الاتصالات المعنونة عليه اتصالات مع عميل أجنبى.

١٦٨ - (المادة الثالثة) اعتراض أو مقاومة الحراس فى المناطق المحظورة: (١٢١).

يعاقب بالحبس لمدة سنتين كل من يتواجد فى منطقة محظورة، أو منطقة مجاورة لها ثم يقاوم، أو يضل أو يعوق أحد الضباط، أو المسئولين عن الحراسة، أو المكلفين بها عن أداء واجبات حراسته.

- ARCHBOLDS: Op. cit., p. 1147.

(١٢٠) أنظر

- STEPHEN (James Fitz James): op. cit., p. 71.

(١٢١) أنظر

١٦٩ - (المادة الرابعة) الامتناع عن الإدلاء بمعلومات تتعلق بوقوع إحدى جرائم انتهاك الأسرار الرسمية :

يعاقب بالحبس لمدة سنتين كل من يمتنع عن الإدلاء بأية معلومات تتعلق بوقوع إحدى جرائم الأسرار الرسمية المنصوص عليها في هذا التشريع حال طلب ذلك من أحد الضباط، أو أحد مستخدمي جلالة الملك (١٢٢).

١٧٠ - (المادة الخامسة) الشروع في ارتكاب جرائم انتهاك الأسرار الرسمية أو التحريض على ارتكابها :

- يعاقب على الشروع في ارتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في تشريع الأسرار الرسمية بعقوبة الجريمة التامة.

- يعاقب كل من حرض أو ساعد الجاني بتقديم تجهيزات، أو معدات لشخص آخر بقصد ارتكاب جريمة من المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة الجناة أو بالعقوبة التي يستحقها فاعل الجريمة (١٢٣).

(١٢٢) بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٣٧ نشرت جريدة "Daily Dispatch" البريطانية مقالا لأحد الصحفيين العاملين بها يتضمن معلومات سريها إليه أحد رجال الشرطة من مدينة "south port" ومضمونها أوامر سرية صادرة من وحدة الشرطة بالمدينة إلى وحدة شرطة أخرى بشأن القبض على أحد الأشخاص. وقد قبضت الشرطة على الصحفي المذكور عقب نشر المقال، وطلبت منه الإفصاح عن مصدر الخبر فرفض، فقدم للمحاكمة الجنائية بتهمة إفشاء معلومات سرية رسمية المؤثمة بمقتضى تشريع ١٩١١، والامتناع عن الإدلاء بمعلومات تتعلق بوقوع جريمة انتهاك الأسرار الرسمية المؤثمة بمقتضى تشريع ١٩٢٠، وقد أدين الصحفي المذكور في التهمتين المنسوبتين إليه.

انظر، LEWIS V. CATTLE : "The all england law reports", London, The law journal, 1938-V. 2, p. 368.

(١٢٣) بتاريخ ٤ يوليو ١٩٥٨ قدم "Robert Nelson Embleton Oakes" للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية بتهمة سرقة وثائق رسمية وتسليمها لجهات أجنبية بالمخالفة للمادة الثانية من تشريع الأسرار الرسمية لسنة ١٩١١، والشروع في تسليم معلومات خاصة بمنطقة محظورة لجهة معادية بقصد الاضرار بأمن أو بمصلحة البلاد المؤثمة بالمادة الخامسة من تشريع ١٩٢٠. وقد برأته المحكمة الجنائية -

- فى الاتهام الأول المسند اليه لعدم ثبوت التهمة قبله، وأدانتته فى الاتهامين الآخرين المنسوبين اليه، وعاقبته عنهما بالحبس لمدة ثمانية عشر شهرا، وقد طعن المتهم على الحكم بالاستئناف مؤسسا طعنه على أن نص المادة ٥ من تشريع الأسرار الرسمية لسنة ١٩٢٠ قد ميز بين أعمال التجهيز أو الإعداد للجريمة "Preparatory" وبين «الشروع»، إلا أن محكمة الاستئناف قد رفضت الطعن تأسيسا على أن قضاءها السابق قد أستقر على المساواة بين أعمال التجهيز والإعداد للجريمة وبين الشروع فى مجال جرائم الأسرار الرسمية المؤثمة بتشريعى ١٩١١، ١٩٢٠.

انظر A: HOGAN (Brian) & SEAGO (Peter) BENNETT (Geoffrey): "level law: Cases and Materials", London, Swett & Maxwell, 1986, p. 8.
- R.v. OAKES "The All England law Reports", London, Butterworths, 28 April, 1959, part 2, p. 92 et s.

المبحث الثاني الولايات المتحدة الأمريكية

١٧١ - تمهيد وتقسيم :

تنقسم جرائم الاعتداء على أمن الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى قسمين:

القسم الأول : جريمة الخيانة "The Crime of Treason"

القسم الثاني : الجرائم التي تنطوي على معنى الخيانة . "Related Treasonable Offenses"

وقد عرف المشرع الأمريكي جريمة الخيانة في الدستور^(١٢٤)، أما الجرائم الأخرى فقد تكفل البرلمان الأمريكي (الكونجرس) بسن التشريعات المؤتممة لها^(١٢٥).

وتنقسم طائفة الجرائم التي تنطوي على معنى الخيانة إلى نوعين، الأولى: جرائم أمن الدولة من جهة الداخل، ومثالها محاولة قلب نظام الحكم. والثانية: جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج، ومثالها جريمة التجسس.

وتتضمن جريمة التجسس "Espionage" وقائع جمع أو تداول المعلومات المضرة بالدفاع الوطني، أو إفشاء معلومات ضارة بالأمن يمكن استخدامها بواسطة جهة معادية ضد الولايات المتحدة.

وتندرج جرائم الجاسوسية ضمن الفصل السابع والثلاثين بعنوان "Espionage And Censorship" ويقع هذا الفصل ضمن الباب الثامن عشر الخاص بالجرائم والإجراءات الجنائية "Crimes and Criminal Procedure".

(١٢٤) بل إن جريمة الخيانة هي الجريمة الوحيدة التي عرفها الدستور.

أنظر دستور الولايات المتحدة

- U.S. Const. Art, 111; 3 and 18 U.S.C.; 2381.

- BASSIOUNI (Cherif): op. cit., p. 288

(١٢٥) أنظر

وسوف نتناول موضوع التجسس وفقاً للتسلسل الوارد في التشريع الأمريكي المنظم لحماية اسرار الدفاع على النحو التالي: (١٢٦)

المادة (٧٩٢) : إيواء أو إخفاء الجواسيس .

المادة (٧٩٣) : جمع أو إرسال أو فقد معلومات الدفاع .

المادة (٧٩٤) : جمع أو تسليم معلومات الدفاع لمساعدة حكومة أجنبية .

المادة (٧٩٥) : تصوير أو رسم القواعد الدفاعية .

المادة (٧٩٦) : استعمال طائرة لتصوير القواعد الدفاعية .

المادة (٧٩٧) : نشر أو بيع صور القواعد الدفاعية .

المادة (٧٩٨) : إفشاء المعلومات السرية .

المادة (٧٩٩) : إنتهاك التنظيمات الوطنية للطيران وإدارة الفضاء .

١٧٢ - (أولاً) إيواء أو إخفاء الجواسيس : "Harbring or concealing persons"

تنص المادة ٧٩٢ ع على أن «يعاقب بالسجن لمدة عشر سنوات وبغرامة عشرة آلاف دولار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يؤوى، أو يخفى أحد الاشخاص، وكان يعلم بأن هذا الشخص مطلوب تسليمه في جريمة منصوص عليها بالمادتين ٧٩٣ ع أو ٧٩٤ ع من ذلك التشريع» .

يعالج هذا النص التسهيلات التي تقدم للجواسيس بقصد إيواءهم، أو إخفائهم عن أنظار سلطات التحقيق . ويفترض النص توافر علم الجاني بأن الشخص المطلوب تسليمه متهم في جريمة منصوص عليها بالمادتين ٧٩٣ ع أو ٧٩٤ ع .

(١٢٦) صدر أول تشريع جنائي فيدرالى ينظم الوقائع المتعلقة بالجاسوسية في الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٩١٧ .

أنظر ANCEL (Marc) et SCHWARTZ (Lois B.): "Le système pénale des États-Unis D'amérique", Paris, Les éditions de L'épargne, 1964, p. 131.

١٧٣ - (ثانياً) جمع أو نقل أو فقد معلومات الدفاع :

"Gathering ,Transmitting, Or Losing Defens Information"

تنص المادة ٧٩٣.ع على أن يعاقب بالسجن لمدة عشر سنوات وبغرامة عشرة آلاف دولار، أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أ - كل من يقوم بغرض الحصول على معلومات تتعلق بالدفاع الوطنى، ويكون من المعتقد أنه سوف يستعملها بقصد الاضرار بالولايات المتحدة، أو لمصلحة دولة أجنبية بالدخول إلى، أو الطيران فوق أية سفينة، أو طائرة، أو ترسانة بحرية أو محطة بحرية، أو قاعد غواصات، أو محطة وقود، أو حصن مدفعية، أو محطة إطلاق قذائف طوربيد، أو مواقع بناء سفن، أو قنوات، أو سكك حديدية، أو مستودع أسلحة، أو معسكر، أو مصنع، أو لغم، أو تلغراف، أو تليفون، أو لاسلكى، أو محطة إشارة، أو مبنى، أو مكتب، أو مختبر أبحاث، أو أية محطة، أو أى مكان يتعلق بالدفاع الوطنى مملوك، أو مشيد بواسطة الولايات المتحدة، أو تحت سيطرة الولايات المتحدة، أو أى من ضباطها، أو إدارتها، أو وكالاتها، أو فى مكان فرضت السلطات القضائية حظراً حوله، أو فى أى مكان حيثما يوجد به سفن، أو طائرات، أو أسلحة، أو عتاد حربى، أو أية مواد أو وسائل أخرى تستعمل وقت الحرب سواء كانت قد صنعت أو أعدت، أو خزنت، أو كانت موضوعاً للبحث، أو الاكتشاف بمقتضى عقد، أو اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو أية إدارة، أو وكالة تابعة لها، أو مع أى شخص تابع للولايات المتحدة أو حليف لها، أو أى مكان محظور ارتياده بموجب قرار رئاسى وقت الحرب، أو فى وقت الطوارئ القومية، أو مخصص لاستعمال الجيش، أو البحرية، أو القوات الجوية(١٢٧).

(١٢٧) حكمت المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى قضية -Gorin V. Unit

"Information related to the national defense of the United States"

"national defense" المنصوص عليها فى المادة ٧٩٣، هى تلك المتصلة اتصالاً

مباشراً بالدفاع الوطنى، ويجب أن تحدد تحديداً دقيقاً بواسطة المحلفين.

أنظر - ESPIONAGE LAWS AND LEAKS, Hearings before the sub-

committee on legislation of the permanent select committee on in-

telligence Hous of representatives, Ninety-Sixth Congress, First ses-

sion, january 24, 25 and 31, 1979, Washington, U.S. Government

Printing Office, 1979, p. 7.

ب - كل من يقوم لنفس الغرض والقصد سالف الذكر بالفقرة السابقة بطبع، أو أخذ، أو صنع، أو الحصول على مسودة، أو صورة فوتوغرافية، أو نيجاتيف، أو خطة، أو خريطة أو نموذج، أو سند، أو أداة، أو وثيقة، أو مذكرة، أو أية مكاتبات تتصل بالدفاع الوطنى، أو الشروع فى ذلك.

ج - كل من يقوم لنفس الغرض سالف الذكر بتسلم، أو بالحصول من أى شخص أو مصدر على أية وثيقة، أو مذكرة، أو دفتر شفرى، أو دفتر إشارات، أو كروكى، أو صورة، أو نيجاتيف، أو خطة، أو خريطة أو نموذج أو سند أو أية مكاتبات تتصل بالدفاع الوطنى أو شرع فى ذلك، إذا كان على علم - أو من الممكن أن يكون على علم - فى الوقت الذى تسلم، أو حصل، أو وافق أو شرع فى ذلك على أن الأشياء التى تسلمها أو حصل عليها قد حدثت بالمخالفة لهذه المادة.

د - كل من كان له بصفة قانونية منصبا، أو إنذا أو حقا فى الاشراف، أو كان مؤتمنا على وثيقة، أو مذكرة، أو كتاب شفرى، أو دفتر إشارة، أو رسم، أو صورة، أو نيجاتيف، أو معلومات تتصل بالدفاع الوطنى، وكان لدى حائزها ما يحتمل على الاعتقاد بأنها سوف تستعمل للاضرار بالدفاع الوطنى أو لمصلحة أية جهة أجنبية، وتعهد إفشائها، أو تسليمها أو نقلها لأى شخص غير مصرح له بحيازتها أو تعهد الاحتفاظ بها وتخلف عن تسليمها لدى طلبها من السلطات المختصة.

هـ - كل من شغل منصبا غير شرعى، أو حاز تصريحاً غير قانونى، أو كان له سلطة اشرافية غير شرعية ثم حاز وثيقة، أو مذكرة، أو شفرة، أو خطة، أو خريطة، أو صورة، أو نيجاتيف، أو نموذج، أو سند، أو ملاحظة، أو معلومات تتعلق بالأمن الوطنى. وكان لديه ما يحتمل على الاعتقاد بأنها يمكن أن تستعمل للإضرار بالولايات المتحدة، أو لمصلحة أية دولة أجنبية، ثم تعهد إفشائها، أو تسليمها، أو نقلها - أو كان سببا فى ذلك أو شرع فيه - لاي شخص غير مرخص له بحيازتها، أو تعهد الاحتفاظ بها، وتخلف عن تسليمها للجهات المختصة (١٢٨).

(١٢٨) يرى الأستاذ "Harold Edgar" بجامعة كولومبيا أن نص المادة ٧٩٣ فقرة (د، هـ) لم يكن من الشمول بحيث يغطى كافة حالات نشر المعلومات المتعلقة = بالدفاع

و- كل من كان حائزا لأية وثيقة، أو مكاتبة، أو دفتر شفرى، أو دفتر أشارات، أو نموذج، أو صورة، أو نيجاتيف، أو خطة، أو خريطة، أو سند، أو ملاحظة، أو معلومة بمقتضى وظيفته الرسمية أو الإشرافية ثم:

* انتزعت هذه الأشياء من المكان المخصص لحفظها، أو سلمت الى شخص غير مرخص له بحيازتها، أو فقدت، أو سرقت، أو أتلقت. وكان ذلك بسبب إهماله الجسيم.

* انتزعت هذه الأشياء بطريقة غير قانونية من المكان المخصص لحفظها، وسلمت الى شخص غير مرخص له بحيازتها أو فقدت، أو سرقت، أو أتلقت. ثم قصر فى إعداد تقرير للجهات المختصة بمضمون الأشياء المنتزعة، أو المسلمة، أو المفقودة، أو المسروقة، أو المتلفة.

س- إذا تأمر شخصان فأكثر لانتهاك أى من التدابير المنصوص عليها فى هذه المادة، فإنهما يعاقبان وفقا للجريمة التى كانت موضوعا لتأمرها. ويبين من النص أنه قد ورد على نحو تفصيلى، بشكل يحسم - أو يكاد أن يحسم أى تأويل حول الفاظ النص ومراميها.

ولكن يمكن بتحليل النص سالف الذكر ملاحظة مايتأتى:

١- أنه ليس من الضرورى وفقا للنص أن تختلف مصلحة الجهة الأجنبية عن مصلحة الولايات المتحدة. كذلك فإنه لا يهم أن تستعمل المعلومات ذات الطبيعة السرية للإضرار بالولايات المتحدة، ولكن يكفى أن يكون من المحتمل أن تستعمل هذه المعلومات ضد الولايات المتحدة (١٢٩).

٢- يعالج هذا النص حالتى جمع، أو نقل، أو فقد معلومات الدفاع عمدا، أو الإهمال فى حفظ المعلومات من الأمين على حفظها، ومن ثم فإن النص يجمع بين جرائم عمدية وجرائم عن طريق الإهمال.

= الوطنى، ولذلك فإن هذا النص لم يكن كافيا للادانه فى قضية - "Pentagon Pa-pers"، ومن ثم فإنه يجب تعديل النص ليفى بهذا الغرض.

انظر ESPIONAGE LAWS AND LEAKS, op. cit., p. 110.

(١٢٩) أنظر - UNITED STATES CODE ANNOTATED, Title 18, Crimes and Criminal Procedure, Washington, West Publishing Co., 1976, Note 9, p. 64.

٣ - أن عبء إثبات أن المعلومات التي حصل عليها المتهم، أو تسليمها تتعلق بالدفاع الوطني، أو تتصل به يقع على عاتق سلطة الاتهام، أما تصنيف ما يدعيه الاتهام تحت أحد أنواع المعلومات الواردة في القانون فإنها من واجب المحكمة والمحلفين (١٣٠).

١٧٤ - (ثالثاً) جمع أو تسليم معلومات دفاعية لمساعدة حكومة أجنبية :

"Gathering or delivering defense information to aid foreign foreign government".

تنص المادة ٧٩٤.ع على أن:

أ - يعاقب بالاعدام أو بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من يقوم بقصد الاضرار بالولايات المتحدة الأمريكية، أو لمصلحة دولة أجنبية بالاتصال أو بتسليم أو بنقل أية وثيقة، أو مكاتبة، أو كتاب شفرى، أو دليل اشارة، أو نموذج، أو صورة، أو نيجاتيف، أو خطة، أو خريطة، أو ملاحظات، أو أجهزة، أو معلومات تتعلق بالأمن القومى، أو يشرع فى ذلك الى أية حكومة أجنبية أو حزب، أو خصم سياسى، أو قوة عسكرية، أو بحرية تابعة لجهة أجنبية، سواء كان معترفاً بها من الولايات المتحدة أم لا. أو لآى مندوب، أو ضابط، أو وكيل، أو مستخدم، أو فاعل، أو مواطن سواء كان بطريق مباشر مباشر، أو غير مباشر (١٣١).

(١٣٠) أنظر، UNITED STATES CODE ANNOTATED: OP. CIT., NOTE 18, P. 66.

(١٣١) فى قضية "Fransworth V. Zerbst" أنهم شخصان بالاشتراك مع آخرين مجهولين، بأنهم قد اتصلوا بالسلطات اليابانية، ونقلوا لها كتباً شفرية وصوراً وخرائط تتصل بالدفاع الوطنى، وكان ذلك عمداً ويقصد استخدامها للإضرار بالولايات المتحدة ولمصلحة اليابان.

انظر "Fransworth V. Zerbst, C.C.A. Ga. 1938, 97. F. 2d.

مشار إليها فى، UNITED STATES CODE ANNOTATED, NOTE 15, P. 74.

ب - يعاقب بالإعدام، أو بالسجن المؤبد، أو المؤقت كل من يقوم في زمن الحرب، وبنفس القصد سالف الذكر بالفقرة السابقة، بالاتصال بالعدو، أو جمع، أو تسجيل، أو نشر أية تحركات أو أعداد، أو وصف، أو حالة أو وضع أية قوة مسلحة، أو سفن أو طائرات، أو أى عتاد حربي للولايات المتحدة الأمريكية، أو مايتعلق بالخطط أو بالقيادة لأية قوات عسكرية، أو بحرية أو كل ما يتعلق بأعمالها، أو أية خطط خاصة بحصون، أو أماكن دفاعية، أو أية معلومات متعلقة بالدفاع الوطنى، ويمكن أن تكون مفيدة للعدو، أو من يشرع فى كل ذلك.

ويبين من النص سالف الذكر أنه يستهدف تجريم أخطر وقائع الاعتداء على أمن الدولة، ألا وهى وقائع التخابر، أو تسليم، أو نقل أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية. ولذلك فإن المشرع قد رصد أقصى عقوبة لمرتكب هذه الجرائم وهى الإعدام (١٣٢).

١٧٥ - (رابعاً) رسم أو تصوير القواعد الدفاعية:

“Photographing and Sketching defense installations”

تنص المادة ٧٩٥.ع على أنه «لصالح الدفاع الوطنى وحتى تكون المنشآت العسكرية الهامة والتجهيزات فى مأمن من إفشاء المعلومات المتعلقة بها. فإنه يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة ألف دولار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من يقوم بتصوير، أو يرسم، أو بتصوير جغرافى طوبوغرافى أو

(١٣٢) ترددت معظم الولايات الأمريكية صوب إلغاء عقوبة الإعدام أو الإبقاء عليها، فبينما ألغت ولايات «ايو» و«ماين» و«أوريجون» و«ويسكونسن» و«وست فرجينيا» و«هاواي» و«مينيسوتا» عقوبة الإعدام بوجه عام، واستقرت على الإلغاء حتى الآن، كانت ولايات «كاليفورنيا» و«كلورادو» قد ألغت عقوبة الإعدام ثم عدلت عنه فيما بعد وأعادت العقوبة مرة أخرى.

انظر الدكتور محمد عبد اللطيف عبد العال: «عقوبة الإعدام فى القانون الوضعى - دراسة مقارنة بأحكام التشريع الإسلامى». كلية الحقوق، جامعة القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٠٣ وما بعدها.

طباعة رسم، لأية منشأة عسكرية، أو بحرية، أو أية تجهيزات عسكرية هامة، أو ما يماثلها بدون التصريح له بذلك من القيادة العسكرية المختصة، أو من أية سلطة أعلى، على أن يكون من واجب هذه السلطات تحديد الأشياء المصرح بها بدقة، ثم عرضها على السلطات الأعلى لمراقبتها.

ويلاحظ على هذا النص أنه يستهدف بصفة رئيسية وقاية أسرار الدفاع من الانتهاك، ومن ثم فالنص من قبيل التجريم التحوطي، أراد به المشرع ضرب حصار من الوقاية لحماية المنشآت العسكرية الهامة، والتي تتضمن في ذاتها أهم أسرار الدفاع التي تسعى الدول المعادية إلى الوصول إليها.

أما المقصود بعبارة «المنشآت العسكرية، أو البحرية الهامة، أو ما يماثلها، والواردة في المادة ٥٧٩.ع فهي القواعد التي لها طابع السرية والمسجلة والمصنفة وفقا لقرارات وتوجيهات رئيس الجمهورية ووزارة الدفاع، أو وزارة البحرية والطيران، والتي تم تصنيفها ضمن تقسيم درجات السرية إلى سرى جدا - سرى - محظور» (١٢٣).

١٧٦ - (خامسا) استعمال طائرة لتصوير القواعد الدفاعية:

"Use of aircraft for photographing defense installations"

نص المادة ٧٩٦.ع على أن يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة، أو بغرامة ألف دولار كل من استعمل، أو صرح باستعمال طائرة، أو أية أداة ميكانيكية للملاحة، أو الطيران في الجو، بغرض تصوير، أو رسم، أو تصوير جغرافي «طوبوغرافي» لأية قاعدة عسكرية، أو بحرية هامة، أو ما يماثلها، وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة ٧٩٥.ع.

(١٢٣) تضمن الأمر التنفيذي رقم ١٠١٠٤ في ١ فبراير ١٩٥٠ تعريف ماهية القواعد العسكرية، أو البحرية الهامة وما يماثلها. كذلك فقد تضمن الأمر التنفيذي رقم ٨٢٨١ في ٢٢ مارس ١٩٤٠ تصنيف القواعد العسكرية من حيث سريتها إلى «سرى جدا - سرى - محظور». وحدد صلاحيات المستويات المختلفة من القيادات في إضفاء درجات السرية على هذه القواعد.

انظر - UNITED STATES CODE ANNOTATED, Op. cit., p. 84, 85.

ويلاحظ على هذا النص أنه استكمال لسلسلة حلقات الحماية الجنائية الوقائية لأسرار الدفاع، وقد استهدف تجريم واقعة الطيران بغرض تصوير، أو رسم القواعد العسكرية، أو البحرية الهامة، أو ما يماثلها. وينصب العقاب على استعمال أية أداة ميكانيكية للملاحة، ومن ثم فإن استعمال الطيران الشراعى، أو المنطاد، أو البالون يدخل فى حكم النص.

كذلك فإن مجرد فعل «الطيران» وحده لا يشكل جريمة، وإنما يجب أن يكون الهدف من استعمال الطائرة ونحوها هو تصوير، أو رسم القواعد العسكرية الهامة، أو ما يماثلها.

١٧٧- (سادساً) نشر أو بيع صور القواعد الدفاعية :

“Publication and sale of photographs of defense installations”

تنص المادة ٧٩٧.ع على أن «يحظر بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تحديد الرئيس للمنشآت العسكرية، أو البحرية الهامة، أو ما يماثلها من الفئات المنصوص عليها فى المادة ٧٩٥.ع من هذا الباب كل نسخ، أو نشر، أو بيع، أو أخذ لأية صور، أو رسوم، أو عمل أية خرائط للمنشآت العسكرية، أو البحرية الهامة، أو ما يماثلها ، وذلك بدون الحصول على تصريح من القيادة العسكرية، أو البحرية ، أو أية سلطة أعلى. ويعاقب كل من يخالف هذا النص بالحبس لمدة سنة واحدة وبغرامة لا تزيد عن ألف دولار أو باحدى هاتين العقوبتين. .

١٧٨- (سابعاً) إفشاء المعلومات المحظورة :

“Disclosure of classified information”

تنص المادة ٧٩٨.ع على أن :

أولاً : يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات وبغرامة عشرة الاف دولار، أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يعرف معلومات محظور أطلاع الغير عليها، ثم يتعمد إفشاءها، أو إيلاغها، أو نقلها، أو نشرها، أو استعمالها بشكل يضر بأمن أو بمصلحة الولايات المتحدة، أو لمصلحة أية حكومة أجنبية للاضرار بالولايات المتحدة. وتعتبر المعلومات محظورة إذا كانت:

أ - تتعلق بطبيعة، أو إعداد، أو استعمال أى كود أو شفرة، أو نظام رسالة شفرى للولايات المتحدة، أو لأية حكومة أجنبية.

ب - تتعلق بتصميم، أو إنشاء، أو استعمال، أو صيانة، أو إصلاح أية أجهزة، أو أدوات، أو خطط تتعلق باستعمالات الولايات المتحدة، أو أية حكومة أجنبية لأغراض الكتابة الشفرية، أو اتصالات المخابرات.

ج - تتعلق بنشاطات اتصالات المخابرات للولايات المتحدة، أو لأية حكومة أجنبية.

د - قد تم الحصول عليها بواسطة اتصالات المخابرات مع أية حكومة أجنبية.

ثانياً : فى تطبيق أحكام هذا الباب يقصد ب :

- اصطلاح «معلومات محظورة» : المعلومات التى تكون محددة بصورة دقيقة، سواء للنشر، أو للتوزيع بواسطة وكالات حكومة الولايات المتحدة (١٣٤).

- اصطلاح «كود»، أو «شفرة»، أو «نظام شفرى»، يقصد به بالاضافة الى المعانى المعتادة، أية طريقة للكتابة السرية، أو أى جهاز ميكانيكى، أو كهربائى، أو أية طريقة تستعمل بقصد الاخفاء، أو الحجب للمحتويات، أو المعنى، أو أغراض التخابر.

- اصطلاح «حكومة أجنبية» : الشخص، أو الاشخاص الذين يعملون، أو يزعمون أنهم يعملون لمصلحة أية زمرة، أو حزب، أو إدارة، أو وكالة، أو مكتب، أو قوة عسكرية، أو أية دولة أجنبية، أو لمصلحة أية حكومة أجنبية، سواء كانت حكومة معترفاً بها من الولايات المتحدة أم لا.

(١٣٤) حدد الأمر التنفيذى رقم ١٢٠٦٥ أنواع المعلومات أو الموضوعات التى تندرج ضمن «المعلومات المحظورة». ويتم تحديد درجات سريتها وفقاً للترتيب التالى: سري جداً - سرى محظور. علماً بأن درجات السرية الخاصة بتشريع الطاقة الذرية الصادر عام ١٩٥٤ قد تحددت بالأمر التنفيذى الصادر فى أول ديسمبر ١٩٧٨.

انظر - ESPIONAGE LAWS AND LEAKS: Op. cit. p. 7.

- اصطلاح «اتصالات المخابرات»: هي الاجراءات والطرق التي تستعمل في حصر المعلومات، أو الحصول عليها.

ثالثاً : وفقاً لهذا الباب :

فإنه لا يجوز حظر إمداد المعلومات في حالة طلبها من اللجان الدستورية التابعة للكونجرس أو مجلس النواب الامريكى، أو أية لجان متفرعة عنها.

١٧٩- (ثامناً) إنتهاك تنظيمات الطيران الوطنية أو إدارة الفضاء :

“Violation of regulations of National Aeronautics and Space Administration”

تنص المادة ٧٩٩.ع علي أن «يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة خمسة آلاف دولار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتعمد انتهاك أو محاولة انتهاك أو التآمر لانتهاك أية قواعد أو أوامر نشرت بواسطة مدير الطيران الوطنى أو إدارة الفضاء لحماية أمن المختبرات أو المحطات أو القواعد أو التسهيلات الأخرى أو أى جزء منها، أو أية طائرة أو صاروخ أو سفينة فضاء أو أى جزء منها».

الفصل الرابع

جرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريعات العربية

١٨٠ - تمهيد وتقسيم :

يبين من التشريعات المقارنة التي تعرضنا لها بالبحث والتحليل اختلاف أنماط التجريم، والنموذج القانوني لكل جريمة، وفقا لاختلاف نوع المصلحة المحمية والتي تتأثر بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم في كل دولة.

وبرغم أن غالبية التشريعات العربية تستمد أصولها التشريعية من القانون الفرنسي، إلا أن المناخ السياسي والاقتصادي لكل منها قد أسبغ على تشريعها من الملامح ما يتناسب مع طبيعة المصلحة المحمية.

وقد آثرنا اختيار بعض التشريعات لتحليل نصوصها والتعرف على خصائصها الرئيسية وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : التشريع السوري.

المبحث الثاني : التشريع العراقي.

المبحث الثالث : التشريع اللبناني.

المبحث الرابع : التشريع الكويتي.

المبحث الأول التشريع السوري

١٨١ - تمهيد وتقسيم :

صدر قانون العقوبات السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ المؤرخ في ٢٢ يونيو ١٩٤٩ وقد وردت أحكام جرائم انتهاك أسرار الدولة في المواد من ٢٧١ إلى ٢٧٤ من المدونة العقابية.

وقد تناول المشرع السوري جرائم انتهاك أسرار الدولة على النحو التالي :
أولاً : الدخول إلى الأماكن الخطورة بقصد الحصول على الأسرار المتصلة بسلامة الدولة (مادة - ٢٧١ ع).

ثانياً : سرقة أسرار الدولة أو الاستحصال عليها. (مادة ٢٧٢ ع).

ثالثاً : إيلاع أسرار الدولة أو إفشاؤها دون سبب مشروع (مادة - ٢٧٣ ع).

وسوف نتناول فيما يلي كل جريمة من هذه الجرائم بالشرح والتحليل.

المطلب الأول

الدخول إلى الأماكن المحظورة بقصد الحصول على

الأسرار المتصلة بسلامة الدولة

١٨٢ - أركان الجريمة :

تنص المادة ٢٧١ من المدونة العقابية السورية على أن «من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور بقصد الحصول على أشياء، أو وثائق، أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالحبس سنة على الأقل. وإذا سعى بقصد التجسس فبالإشغال الشاقة المؤقتة».

والنص على هذا النحو يؤثّم واقعة الدخول أو محاولة الدخول إلى المكان المحظور بافتراض علم الجاني بالخطر ويقصد الحصول على أسرار الدولة. ووفقاً لذلك فإن هذه الجريمة تتكون من ركنين الأول مادي هو الدخول أو محاولة الدخول إلى المكان المحظور، والثاني معنوي وهو قصد الحصول على الأشياء، أو الوثائق، أو المعلومات المتعلقة بأمن الدولة.

وسوف نتناول فيما يلي كلا من هذين الركنين:-

١ - الركن المادي : يتكون الركن المادي من دخول الجاني إلى المكان المحظور أرتياده، ولا يهم أن يدخل الجاني إلى المكان المحظور أرتياده فعلاً، ولا يهم أن يدخل الجاني بالطرق العادية، أو يدخل بطرق غير مشروعة كالتخفي أو التنكر أو التحايل.

ولم يقر المشرع السوري بتعداد الأماكن المحظورة، وإنما ترك أمر تحديدها للسلطات المختصة. وفي الغالب فإن السلطات العسكرية هي التي تقوم بتقدير أهمية المناطق المحظورة أرتيادها^(١٣٥).

(١٣٥) نصت المادة ١٧٧ من قانون الجيش السوري رقم ٤٦ المؤرخ ١٩٥٣/٣/٤ على أن تقوم وزارة الدفاع الوطني بتحديد حرم الثكنات والمنشآت العسكرية. وقد عدت المادة الثامنة من القرار الثكنات والمنشآت العسكرية المقصودة وصنفتها في ستة أصناف هي:

أ - المراكز الدفاعية ب - المطارات والمهابط. ج - المعامل والمخازن والمستودعات =

وقد سوى المشرع بين الدخول إلى المكان المحظور والشرع فيه بالنسبة للعقوبة في الحالتين. ولا تعاقب المادة (٢٧١) على وقائع التحليق فوق الأماكن المحظورة أو التصوير سواء من الداخل أو الخارج حتى لو وقعت بقصد الحصول على أسرار الدولة.

٢ - **الركن المعنوي** : أن القصد الجنائي المطلوب لقيام هذه الجريمة هو القصد الجنائي الخاص، أي يجب توافر العلم بأن المكان الذي يدخله الجاني هو مكان محظور ارتياده، ثم إرادة ارتكاب الواقعة، كما يجب أن يتوافر لدى الجاني قصد الحصول على أسرار الدولة. ومن ثم فإن أي غرض، أو باعث آخر لارتكاب الجريمة غير قصد الحصول على أسرار الدولة لا يفيد في قيام المسؤولية الجنائية.

والفص على هذا النحو هو من قبيل التجريم التحوطي، إذ أنه لا يشترط لقيام الجريمة أن يبلغ الجاني مقصده ويحصل فعلا على أسرار الدولة ولكن يكفي توافر هذا القصد لقيام الجريمة دون اشتراط دخول هذه الاسرار إلى حوزة الجاني.

- د - الثكنات والمعسكرات والمستشفيات هـ - الدوائر والمكاتب والمساكن و - المنشآت الأخرى غير الداخلة في أحد الأصناف الخمسة السابقة والتي يمكن لرئاسة الأركان العامة أن تقترح لها حرما خاصا في بعض الظروف العسكرية. انظر الجريدة الرسمية السورية، العدد ٥٤ في ١٢ ديسمبر ١٩٥٦، ص ٧٠٤٤.

المطلب الثاني

الحصول على أسرار الدولة أو سرقتها

١٨٣ - أركان الجريمة:

تنص المادة ٢٧٢ من المدونة العقابية السورية على أن :-

١ - من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات كالتى ذكرت فى المادة ١٧١ ، أو استحصل عليها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة .

٢ - إذا إقترفت الجريمة لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

والنص على هذا النحو يؤثم واقعة الحصول على أسرار الدولة، على أن يكون هذا الاستحصال نتيجة نشاط إيجابى من الجانى، لأن وصول السر إلى علم الجانى مصادفه لا عقاب عليه .

وسوف نتناول فيما الركنين المادى والمعنوى للجريمة :-

أولاً - الركن المادى :

وهو الاستحصال على السر أو سرقة، وتعتبر السرقة طريقة من طرق الحصول على السر. وفى الحقيقة فإن عبارة الاستحصال عامة مطلقة، وكان يكفى المشرع السورى أن يكتفى بها، حيث أنها تشمل الحصول على السر بأية طريقة سواء كان عن طريق السرقة، أو التحايل، أو عن طريق تصوير الوثيقة السرية .

والحصول على السر هو الوصول إليه، وإحرازه، وإذا أحرز شخص أسراراً بحكم عمله الرسمى فى خدمة الدفاع الوطنى فإن هذا الحصول مشروع ولا عقاب عليه .

أما محل الجريمة فهو أن يقع فعل الحصول، أو السرقة على أشياء، أو وثائق أو معلومات لها الطبيعة السرية، وهذه الأسرار لا تقتصر على المصالح الدفاعية فقط بل قد تشمل الميادين السياسية، أو الاقتصادية، أو الصناعية، أو المالية .

ثانياً - الركن المعنوي : إن القصد الذي يستلزمه القانون لهذه الجريمة هو القصد الجنائي العام مهما كان الباعث على ارتكاب الجريمة سواء كان بقصد الاطلاع أو لغرض تاريخي أو لاستخدامها في عمل بحث علمي. كما يخضع للعقاب ويتوفر في جانبه القصد الجنائي كل من حاز أسرار الدولة بباعث الفضول^(١٣٦).

ومن حيث العقاب فإن الحصول على الأسرار بغير قصد التجسس يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة. أما إذا أقررت جريمة الاستحصال، أو السرقة بقصد التجسس أو بقصد إيلاغ، أو تسليم، أو إفشاء أسرار الدولة إلى دولة أجنبية، أو أحد وكلائها فإن العقوبة تصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. ولا شك أن عبارة «لمنفعة دولة أجنبية» لا تعني أن تكون الدولة الأجنبية قد استفادت من المعلومات فعلاً، ولكن يقصد بهذه العبارة مجرد توافر هذا القصد لدى الجاني حال ارتكاب الواقعة.

(١٣٦) انظر الدكتور محمد الفاضل : المرجع السابق، ص ٣٨١ وما بعدها.

المطلب الثالث

إبلاغ أو إفشاء أسرار الدولة دون سبب مشروع

١٨٤ - أركان الجريمة :

تنص المادة ٢٧٣ من المدونة العقابية السورية على ما يأتي :-

أ - من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتى ذكرت في المادة ٢٧١ - ع فأبلغه أو أفشاه دون سبب مشروع عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين -

ب - ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل إذا أبلغ لمنفعة دول أجنبية -

ج - إذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والأشياء بصفة كونه موظفاً، أو عاملاً، أو مستخدماً في الدولة فعقوبته الاعتقال المؤقت في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى، والأشغال الشاقة المؤبدة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية -

د - إذا لم يؤخذ على أحد الأشخاص السابق ذكرهم إلا خطأ غير مقصود كانت العقوبة الحبس من شهر إلى سنتين -

ويبين من النص سالف الذكر أنه يؤثم واقعة إفشاء الموظف لأسرار الدولة المؤتمن عليها، سواء نجم ذلك عن قصد، أو غير قصد، أى عن خطأ. وكذلك يؤثم النص واقعة الفاعل غير المؤتمن على الأسرار في حالة الإفشاء، أو الإبلاغ المقصودين -

وسوف نتناول فيما يلي أركان الجريمة على النحو التالى :-

الركن المادى : المقصود بالإبلاغ هو كل فعل من أفعال النقل، أو الاخبار، أو الإتصال - أما الإفشاء فهو كل فعل من أفعال البوح، أو الاذاعة، أو الكشف عن المستور - ولم يقيد الشارع السوري فعل الإبلاغ، أو الإفشاء بطريقة معينة، بل إنه سوى بين كافة الطرق والأساليب التى تستخدم فى ارتكاب الجريمة فقد يتوفر الإبلاغ، أو الإفشاء شفاهة أو كتابة، وقد يتم ذلك بالرسم، أو التصوير، أو بالنشر فى الصحف، أو الكتب، أو الرسائل -

ويبين من نص المادة ٢٧٣/١ ع أن المشرع قد تحوط من واقعة الإبلاغ، أو الإفشاء دون أن يكون ذلك مرهونا بحدوث نتيجة ضارة، أو إيذاء لمصالح الدولة. فمجرد الأخطار المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها أسرار الدولة هي مناتط التجريم في النص (١٣٧).

ولذلك فإن واقعة حيازة الجاني لأسرار الدولة قد تشكل إحدى الصور الآتية:-

الصورة الأولى : أن يكون الجاني مكلفا بصفته الوظيفية كمؤتمن على هذه الأسرار، وفي هذه الحالة فإذا أبلغ، أو أفشى تلك الأسرار دون سبب مشروع فإنه يعاقب بمقتضى المادة ٢٧٣/٣ ع وتستبعد أحكام المادة ٢٧٣/١ ع.

الصورة الثانية : أن يسعى شخص غير مكلف بمقتضى وظيفته للحصول على الأسرار، إما عن طريق الحيلة، أو العنف، أو السرقة، فإذا أبلغ هذه الأسرار، أو أفشاها فإنها تشكل جريمتين، أولاهما هي جريمة الاستحصال على الأسرار المنصوص عليها بالمادة ٢٧٢ ع، وثانيهما جريمة الإبلاغ، أو الإفشاء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٣/١ ع.

الصورة الثالثة : أن يحصل الجاني على الأسرار مصادفة دون سعي إيجابى منه، ثم يبلغها، أو يفشيها دون سبب مشروع فإنه يعاقب بمقتضى المادة ٢٧٣/١ ع.

الركن المعنوى : أن القصد الجنائى المطلوب في المادة ٢٧٣ ع هو القصد الجنائى العام، أى العلم والارادة فلم يشترط المشرع أى باعث خاص يحفز الجاني على إبلاغ السر، أو إفشائه. أما إذا كان الجاني مؤتمنا على السر ثم ترتب على إهماله، أو عدم احتياظه أو قلة احترازه أن أفشى السر أو أبلغه فإنه يعاقب وفقا للمادة ٢٧٣/٤ ع.

(١٣٧) انظر الدكتور محمد الفاضل : المرجع السابق، ص ٣٩٤ وما بعدها.

المبحث الثاني التشريع العراقي

١٨٥ - تمهيد وتقسيم :

تضمن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المواد أرقام (١٧٧، ١٧٨، ١٨١) بشأن جرائم انتهاك أسرار الدولة.

وقد استهدف المشرع العراقي أن ينال بالحماية جميع الأسرار المتعلقة بالدفاع عن البلاد، فحظر السعي للبحث عن أسرار الدفاع، أو الأطلاع، أو الاستحصال عليها من غير ذي صفة. كما أنه عاقب على إيلائها، أو إفشائها، أو نقلها. كما حرص المشرع العراقي على حماية أخبار، أو معلومات، أو مكاتبات، أو وثائق، أو خرائط، أو صور المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة. وسوف نتناول جرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريع العراقي على النحو التالي :-

- أولاً : انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية (م ١٧٧) . ع .
- ثانياً : انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية (م ١٧٨) . ع .
- ثالثاً : وقاية أسرار الدفاع من الانتهاك (م ١٨١) . ع .

المطلب الأول

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية

١٨٦ - أركان الجريمة :

تنص المادة ١٧٧ من التشريع العقابي العراقي على أنه: يعاقب بالسجن المؤبد :

١ - كل من حصل بأية وسيلة على شيء يعتبر سرا من أسرار الدفاع عن البلاد بقصد إتلافه لمصلحة دولة أجنبية. أو إفشائه لها، أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها.

٢ - كل من سلم، أو أفشى سرا من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية، أو إلى أحد ممن يعملون لمصلحتها.

٣ - كل من أتلف لمصلحة دولة أجنبية وثائق، أو أشياء أخرى تعتبر من أسرار الدفاع عن البلاد، أو جعله غير صالح لأن ينتفع به.

وتكون العقوبة الإعدام إذا كان الجاني شخصا مكلفا بخدمة عامة، أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب، أو إذا كانت الدولة الأجنبية معادية (١٣٨).

(١٣٨) كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل لقانون العقوبات البغدادي تنص على أن:

أ - كل من كان في حيازته وثائق، أو أشياء، أو كانت لديه معلومات مما ذكر في المادة الثالثة عشرة، أو حصل عليها بأية وسيلة فأفشاها، أو أتلفها إضرار بسلامة الدولة، أو مصالحها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو الحبس.

ب - وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة إذا كان الافشاء لمنفعة دولة أجنبية، أو إذا كانت البلاد في حالة حرب.

ج - وتكون العقوبة الاعدام إذا ثبت أن مرتكب الجريمة عضو في جماعة تشتغل لحساب العدو.

انظر كامل السمرائي: قانون العقوبات البغدادي وتعديلاته وذيوله موحدا، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٢ ص ٧٤، ٧٥.

وتتضمن المادة ١٧٧ . ع ثلاث صور لانتهاك أسرار الدفاع، وهى الصور الواردة فى كل فقرة من فقرات المادة الثلاث.

وسوف نتناول فيما يلى أركان الجريمة :-

١ - **الركن المادى** : ويتكون من فعل الحصول على السر، أو إتلافه، أو إفشائه، أو تسليمه، أو جعله غير صالح للانتفاع به.

- والمقصود بالحصول على السر هو الوصول إليه، والتمكن من إحرازه. ويستلزم هذا أن يقوم الجانى بنشاط إيجابى للأمام بالسر سواء عن طريق الحفظ أو التصوير دون اشتراط حيازة السر.

- أما المقصود بالأتلاف فهو إعدام ذاتية السر وإفقاده كيانه بأية وسيلة تؤدي إلى ذلك.

- ويتحقق إفشاء السر بالإفشاء به إلى الغير أو تمكينه من الاطلاع عليه. ويجب أن يكون أطلاع الاخرين على السر أمرا مخالفا للقانون، فلا جريمة إذا صرح المسئولين عن السر بإفشاءه إلى شخص معين.

- ويقصد بالتسليم تمكين الغير من حيازة شىء بعينه، ولذلك فلا يتصور تسليم السر دون نقل وعائه المادى إلى الغير بأية صورة وعلى أى وجه.

- أما جعل السر غير صالح للانتفاع به فإنه يتحقق بالتعطيل الكلى، أو الجزئى لمنفعة السر، أى جعل السر غير صالح بصفة مطلقة، أو نسبية لتحقيق الغرض الذى أنشئ من أجله.

٢ - **الركن المعنوى** : يجب أن يتوفر لدى الجانى فى هذه الجريمة القصد الجنائى العام. والمقصود بذلك أن يكون الجانى على علم بطبيعة الواقعة الاجرامية، وأن يعلم بأنه يسلم أو يفشى سرا من أسرار الدولة. ولا أهمية بعد ذلك للاعتداء ببواعث الجانى.

المطلب الثاني

انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية

١٨٧ - أركان الجريمة :

تنص المادة ١٧٨ من قانون العقوبات العراقي على ما يأتي :-

و يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين :-

أ - من حصل بأية وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع ولم يكن يقصد تسليمه، أو إنشاء دولة أجنبية، أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها.

ب - من أذاع، أو أفشى بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع.

ج - من نظم، أو أستعمل أية وسيلة من وسائل الاتصال بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع من البلاد، أو بقصد تسليمه، أو إذاعته.

وسوف نتناول فيما يلي كل صورة من صور جرائم انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية :-

أ - الحصول على أسرار الدفاع من البلاد بوسيلة غير مشروعة :

تتكون هذه الجريمة من ركنين :-

- الركن المادي .. ويتكون من النشاط المادي المتمثل في الحصول على السر بوسيلة غير مشروعة، وذلك بأن يكون الجاني قد سعى، أو تحايل للوصول الى السر بإحدى طرق الخداع، أو الغش، وذلك كالتزى بزي عسكري أو الادعاء بصفة، أو جنسية كاذبة، أو بغير ذلك من الوسائل غير المشروعة^(١٣٩).

الركن المعنوي .. أن القصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام بشقيه العلم والارادة ولا عبيرة ببواعث الجاني على ارتكاب الجريمة. ولذلك فإن النص ينطبق حتى لو كانت غاية الجاني هي

(١٣٩) أنظر سعد إبراهيم الاعظمي: المرجع السابق، ص ١٨٩، ١٩٠.

الحصول على السر بقصد مساعدته في التأليف أو لمجرد الاحتفاظ به لاستخدامه في جريمة ينوي ارتكابها.

ب - إذاعة أو إفشاء سر من أسرار الدفاع :

تتكون هذه الجريمة من ركنين هما :

- **الركن المادي** .. يستخدم لفظ الإذاعة والإفشاء كمترادفين في اللغة العربية . والمقصود بإذاعة السر هو كشفه وقد تحدث الإذاعة كتابية ، أو شفاهة ، أو بالنقل أو بالخطابة ويتحقق الركن المادي سواء أُنيع السر بصورة كاملة أو جزئية .

- **الركن المعنوي** .. إن القصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام ، أي العلم والإرادة ، ولا يستلزم توافر أية بواعث تحفز الجاني على إذاعة ، أو إفشاء السر .

ج - تنظيم أو استعمال وسائل الاتصال :

عاقب المشرع العراقي في الفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ كل من يقوم بتنظيم ، أو استعمال أية وسيلة من وسائل الاتصال بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع ، أو بقصد تسليمه ، أو إذاعته . وتتكون هذه الجريمة من ركنين :-

— **الركن المادي** : ويتمثل في تنظيم أجهزة مراسلة كأجهزة الإرسال والاستقبال ، أو الرسائل البريدية المختلفة كالبرقيات والأجهزة التليفونية ، وقد تكون تلك الوسيلة سرية وخفية ، كالكتابة بالحبر السري ، أو تكون وسيلة عادية كالبريد ، أو التليفون ، أو البرق العادي .

أما استعمال وسائل الاتصال فيقصد بها استخدامها بعد إنشائها في الأغراض المحددة بالنص . وكل من الفعلين التنظيم أو الاستعمال جريمة على حده يعاقب عليها القانون (١٤٠) .

— **الركن المعنوي** : يجب أن يتوفر في هذه الجريمة القصد الجنائي الخاص . فبالإضافة إلى العلم بمكونات الواقعة الإجرامية وإرادة الجاني ، يجب أن يهدف الجاني إلى تحقيق هدف معين هو الحصول على أسرار الدفاع .

وقد شدد المشرع العقاب في حالتى وقوع الجريمة في زمن الحرب ، أو وقوعها من شخص مكلف بخدمة عامة .

(١٤٠) انظر سعد إبراهيم الاعظمي : المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

المطلب الثالث

وقاية أسرار الدفاع من الانتهاك

١٨٨ - أركان الجريمة :

تنص المادة ١٨١ من التشريع العراقي على ما يأتي :

أولاً : يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس أو بالغرامة :

أ - من طار فوق مناطق من إقليم الجمهورية على خلاف الحظر الصادر في شأنها من السلطات المختصة .

ب - من قام بأخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواضع، أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطات المختصة .

ج - من دخل حصناً، أو إحدى منشآت الدفاع، أو معسكراً أو مكاناً خيماً أو استقرت فيه قوات مسلحة، أو سفينة حربية أو تجارية، أو طائرة، أو سيارة حربية، أو أى محل، أو مصنع مباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن الوطن ويكون الجمهور ممنوعاً من دخوله .

د - من وجد في المواضع والأماكن التي حظرت السلطات العسكرية الوجود فيها .

ثانياً : إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفي أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصنعة تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس عشر سنة، وفي حالة إجتماع هذين الظرفين تكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت، (١٤١) .

(١٤١) كانت المادة ١٢ من قانون العقوبات البغدادي تنص على أن ،كل من دخل موقعا عسكريا أو مكانا محظورا دخوله بأمر من سلطة مختصة بقصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصا على سلامة الدولة، أو مصالحها، أو يقصد إتلافها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات، وإذا ارتكبت هذه الجريمة وقت الحرب، أو بقصد التجسس لدولة أجنبية تكون العقوبة=

ويبين من هذا النص أن المشرع يهدف إلى وقاية أسرار الدفاع من الانتهاك عن طريق حظر بعض التصرفات التي يمكن أن تؤدي إلى المساس بأسرار الدفاع.

ويجب لأنطباق النص السالف الذكر توافر الركنين المادي والمعنوي.

ـ **الركن المادي :** ويتمثل في حظر أنواع معينة من النشاط المادي التي قد تؤدي إلى المساس بأسرار الدولة، ومنها الطيران فوق مناطق معينة من إقليم الجمهورية العراقية دون ترخيص مسبق من قبل السلطة المختصة.

كذلك فقد حظر المشرع أخذ الصور، أو الرسم، أو الخرائط للأماكن المحظورة، والنص له مثيل في تشريعات أخرى كالمادة ١٩٣/٤ ع. من التشريع المغربي، والمادة ٩٦/٤ ع. من التشريع الجزائري.

أما المادة ١٨١/٣ ع. فقد حظرت مجرد دخول أي حصن، أو منشأة خاصة بالدفاع، والنص يؤثم مجرد الدخول إلى المكان بغض النظر عن الباعث لدى الجاني.

وتؤثم المادة ١٨١/٣ ع. واقعة التواجد في منطقة محظورة خلافاً لنهي صريح، والنص على هذا النحو يحظر مجرد التواجد في المناطق المحظورة، ولا شك أن السلطة المختصة بتحديد المناطق المحظورة هي السلطة العسكرية.

ـ **الركن المعنوي :** إن القصد الجنائي في المادة ١٨١ ع. هو القصد الجنائي العام، أي العلم والأرادة ولذلك فليس هناك ثمة أهمية للباعث من ارتكاب الجريمة، فسواء كان هدف الجاني هو تصوير المكان لأغراض بحثية، أو علمية فإن النص يكون واجب التطبيق.

= الاشغال الشاقة المؤقتة، أو الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات، وإذا كانت الدولة الأجنبية معادية تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة. انظر كامل السمراني : المرجع السابق، ص ٧٤.

المبحث الثالث التشريع اللبناني

١٨٩ - تمهيد :

تضمن التشريع اللبناني المواد من (٢٨١ - ٢٨٤) بشأن جرائم التجسس، وهي جملة مواد تهدف إلى حماية أسرار الدولة من الانتهاك سواء كان المعتدى على هذه الأسرار لبنانياً أو أجنبياً.

وسوف نتناول هذه الطائفة من الجرائم بالتحليل على النحو التالي :

المطلب الأول : دخول مكان محظور بقصد الحصول على أسرار الدولة .

المطلب الثاني : سرقة أشياء أو وثائق أو معلومات خاصة بأسرار الدولة .

المطلب الثالث : إيلاع أو إفشاء أسرار الدولة .

المطلب الأول

دخول مكان محظور بقصد الحصول على أسرار الدولة

١٩٠ - أركان الجريمة :

تنص المادة ٢٨١ من التشريع العقابي اللبناني على أن «من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور قصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالحبس سنة على الأقل. وإذا سعى بقصد التجسس فيبالأشغال الشاقة المؤقتة».

والتنص على هذا النحو يهدف إلى حماية الأماكن والأشياء المتعلقة بأسرار الدولة من أن يطلع عليها الكافة. وقد أثر المشرع اللبناني أن يجعل تعريف السر في قوله أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة. وبهذا ترك المشرع للفقهاء مهمة شرح معنى الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية.

والنشاط المادي المكون لهذه الجريمة هو الدخول، أو محاولة الدخول إلى المكان المحظور أرتياده حرصاً على صيانة الأسرار الماسة بسلامة الدولة. ولا يشترط أن يكون المكان المحظور مسوراً.

أما القصد الجنائي الذي ينبغي توافره لدى الجاني فهو القصد الجنائي الخاص، لأن هذه الجريمة عمدية. فيجب أن يكون قصد الجاني من وراء الدخول الحصول على أشياء أو وثائق معلومات لها الطبيعة السرية.

أما إذا كان قصد الفاعل من دخول المكان المحظور الحصول على شيء مما سلف سرده بقصد التجسس فإنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

ويرى جانب من الفقهاء أن المشرع اللبناني لم يعرف معنى التجسس حينما تكلم عنه في المادة ٢٨١ ع. بينما تكلم المشرع عن التجسس في النبذة الثانية من الفصل الأول الخاص بجرائم أمن الدولة الخارجي، وبذلك فإن المشرع يكون قد تكلم عن فعل التجسس مرتين، ويقصد المشرع بهذا المصطلح معنيين أحدهما شامل والآخر قاصر. فإذا ارتكب الجاني واقعة الحصول على أسرار الدولة وكان قصده قد أنصرف إلى تسليم السر لدولة معادية (أي إلى

دولة في حالة حرب مع لبنان) فإنه يخضع لحكم المادة ٢٨٤ ع. أما إذا كان الجاني قد حصل على أسرار الدولة بقصد تسليمها لدولة أجنبية غير معادية فإنه يعاقب وفقاً للمادة ٢/٢٨١ ع، وإذا كان قصده الحصول على السر لنفسه دون أن يقصد من وراء الحصول عليه تسليمه لدولة ما فإنه يعاقب بالعقوبة المنخفضة الواردة في المادة ١/٢٨١ ع (١٤٢).

(١٤٢) انظر الدكتور عبدالفتاح الصيفي: المرجع السابق، بند ١٠٠، ص ١١٧، ١١٨.

المطلب الثاني

سرقة أشياء أو وثائق أو معلومات خاصة بأسرار الدولة

١٩١ - أركان الجريمة :

تنص المادة ٢٨٢ من التشريع العقابي اللبناني على أن «من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات كالتى ذكرت فى المادة السابقة، أو إستحصل عليها، عوقب بالاشغال المؤقتة، وإذا أقترفت الجريمة لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة».

وينقسم النشاط المادى المؤثم فى هذه الواقعة إلى قسمين، الأول وهو سرقة الأشياء، أو الوثائق، أو المعلومات ولا يتصور أن يتم هذا النشاط المادى إلا بطريقة غير مشروعة، إذ أن السرقة هى اختلاس منقول مملوك للغير، وهى على هذا النحو لا تقع إلا على أشياء مادية. وقد تقع السرقة على الوعاء المادى للسر إذا كان ذا وجود مادى، كمن يسرق وثيقة سرية تنطوى على أسرار تتعلق بالعمليات الحربية، أو بأسرار حشود العدو. أما إذا كان السر العسكرى موجوداً فى وثيقة ثم اطلع عليه الجانى وحفظه فإن التكيف الصحيح للواقعة هو الاستحصال على السر لا سرقة.

أما القسم الثانى وهو الاستحصال فيتحقق إما عن طريق مشروع وذلك فى حالة ما إذا كان عمل الشخص هو الاطلاع على هذه الأسرار بحكم وظيفته العسكرية أو غيرها، أو قد يتحقق الحصول بطريقة غير مشروعة كأن يحصل الجانى على السر عن طريق الوصول إليه والتمكن من إحرازه معنوياً على النحو السالف بيانه سلفاً فتكون الواقعة استحصال على السر بطريقة غير مشروعة.

أما القصد الجنائى المطلوب فى هذه الواقعة فهو قصد جنائى خاص يتمثل فى العلم بمكونات الواقعة المادية وإرادة ارتكابها بالإضافة إلى قصد السرقة أو الحصول لمنفعة دولة أجنبية.

المطلب الثالث

إبلاغ أو إفشاء أسرار الدولة

١٩٢ - أركان الجريمة :

تنص المادة ٢٨٣ .ع على أن «من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتى ذكرت في المادة ١٨١ .ع فأبلغه أو أفشاء دون سبب مشروع عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل إذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية . وإذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والأشياء بصفة كونه موظفا أو عاملا أو مستخدما في الدولة فعقوبته الاعتقال المؤقت في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى، والأشغال الشاقة المؤبدة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية، وإذا لم يؤخذ على أحد الأشخاص السابق ذكرهم إلا خطأ غير مقصود كانت العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين» .

وينقسم النشاط المادى المؤثم في هذه المادة إلى قسمين، الأول وهو إبلاغ السر أى تسليمه إلى الغير ويستوى أن يتم هذا الإبلاغ بأية وسيلة . ولكن لابد أن يتم هذا الإبلاغ عن طريق نشاط إيجابى يصدر عن الجانى، وعلى سبيل المثال فقد يقوم الجانى بإملاء مندوب الجهة الأجنبية بمضمون المحرر، أو بتمكينه من تصوير المستند المحتوى على أسرار الدولة .

أما القسم الثانى أى الإفشاء فيقصد به الإفشاء بالسر إلى الغير دون تسليمه، وقد يتحقق الإفشاء بنشاط إيجابى يتمثل فى الإفشاء بالسر إلى الغير، أو بنشاط سلبى يتمثل فى تمكين الغير من الاطلاع على السر .

أما القصد الجنائى المطلوب فهو القصد الجنائى العام بالنسبة للفقرة الأولى من المادة ٢٨٣ .ع، فلم يشترط المشرع أن يقصد الجانى من إبلاغ السر أو إفشائه إلى إفادة دولة أجنبية أو جهة معادية، أما بالنسبة للفقرة الثانية من المادة ٢٨٣ .ع فيجب توافر قصد إفادة دولة أجنبية .

وقد تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٣ .ع حالة إبلاغ السر أو إفشائه إهمالا ممن كان فى حيازته، والتأثير هنا مقصور على فعلى الإبلاغ والإفشاء دون غيرهما من أفعال الاعتداء على السر .

المبحث الرابع التشريع الكويتي

١٩٣ - تمهيد وتقسيم :

كان قانون الجزاء الكويتي رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ قاصرا عن ملاحقة مرتكبي الإضرار بأسرار الدولة. إذ أن هذا القانون قد تضمن مادتين فقط في باب حماية أمن الدولة من جهة الخارج. هما المادة ٩٢ بشأن جنائية رفع السلاح ضد الوطن، والمادة ٩٣ بشأن إعاقة المجهود الحربي لقوات الكويت وتسليم أسرار الدفاع والدعاية التي يقصد بها إضعاف الروح المعنوية. ولعل هذه النصوص كانت تتسق والظروف السياسية والاقتصادية التي وضع فيها هذا القانون. ولكن مع النمو المضطرد لدولة الكويت أضحى من الواجب تعديل هذه النصوص بما يتلاءم مع تغير المناخ السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج عموما وفي الكويت على وجه الخصوص.

ولذلك فقد صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ في شأن جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي، ويتضمن القانون ٣٤ مادة في هذا الخصوص.

وقد ورد النص على حماية أسرار الدفاع في الفصل الأول تحت عنوان «جرائم أمن الدولة الخارجي».

وسوف نتناول حماية أسرار الدفاع في التشريع الكويتي على النحو التالي :

المطلب الأول : وقاية أسرار الدفاع من الانتهاك.

المطلب الثاني : الحصول على أسرار الدفاع أو تسليمها أو إفشاءها أو إذاعتها.

المطلب الثالث : إتلاف أسرار الدفاع.

المطلب الأول

وقاية أسرار الدفاع من الانتهاك

١٩٤ - نص قانوني :

حرص المشروع الكويتي على درء الأفعال التي يمكن أن يترتب عليها مساس بأسرار الدفاع، ويبين ذلك من خلال نص المادتين ١٦، ١٢/ج عقوبات كويتي. إذ تنص المادة ١٦. ع على أن يعاقب بالحبس المؤقت مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي وخمسة وعشرين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين :-

- أ- كل من طار فوق الكويت بغير ترخيص من السلطات المختصة.
- ب- كل من قام بأخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواقع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة.
- ج- كل من دخل حصناً أو إحدى منشآت الدفاع أو أحد المعسكرات أو مكاناً خيماً أو أستقرت فيه قوات مسلحة أو سفينة حربية أو تجارية أو طائرة أو سيارة حربية أو ترسانة أو أى محل حربي أو محلاً أو مصنعاً يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ويكون الجمهور ممنوعاً من دخوله.
- د- كل من أقام أو وجد في المواضع والأماكن التي حظرت السلطات العسكرية الإقامة أو التواجد فيها.

فإذا وقعت الجريمة في زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفي أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة كانت العقوبة الحبس المؤقت لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وفي حالة اجتماع هذين الظرفين تكون العقوبة الحبس المؤقت لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع في ارتكاب هذه الجرائم، (١٤٣).

(١٤٣) انظر احمد سعيد عبدالخالق ومحمود حامد النقيب: الموسوعة المقارنة للقوانين والتشريعات والأنظمة لدولة الكويت، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

١٩٥ - طبيعة النشاط المادى المؤثم :

يلاحظ أن الجرائم سالفة كلها من نوع التجريم التحوطى، الذى يقصد به المشرع درء الخطر قبل وقوعه. وهى تماثل كثيراً من النصوص فى التشريعات المقارنة، ومنها على سبيل المثال المادة ٧٩.ع من التشريع الفرنسى الحالى، والمادة (الأولى) من تشريع الاسرار الرسمية البريطانى، والمادة ٢٧١.ع من التشريع السورى، والمادة ١٨١.ع من التشريع العراقى.

أما المادة ١٢/ج.ع فإنها تعاقب كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته، وتكون العقوبة الحبس المؤقت الذى لا تقل مدته عن خمس سنوات إذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب.

ويبين من النص أن النشاط المادى المؤثم يتمثل فى إعداد أو استعمال الوسائل التى يتم بها إرسال وتلقى المعلومات بين الأشخاص عن بعد سواء كانت طرقاً عادية كالبريد والبرق، أو غير عادية كأجهزة اللاسلكى أو أجهزة الاستقبال.

المطلب الثاني

الحصول على أسرار الدفاع أو تسليمها أو إفشاؤها أو إذاعتها

١٩٦ - تقسيم :

إن التشايط المؤتم في هذه الحالة يتمثل في وقوع فعل الحصول على أسرار الدفاع أو تسليمها أو إفشاؤها. ومن ثم فإن دور المشرع يضحى بتقدير الجزاء المتناسب لردع الجاني وإحاطة الكفة علماً بمعنى انتهاك أسرار الدولة.

ولذلك فإنه يمكن تقسيم الأفعال المؤثمة في هذا المجال على النحو

التالي :-

الفرع الأول : الحصول على أسرار الدفاع.

المطلب الثاني : تسليم أو إفشاء أو إذاعة أسرار الدفاع.

الفرع الأول

الحصول على أسرار الدفاع

١٩٧ - طبيعة النشاط المادي في هذه الجريمة :

إن النشاط المادي المؤثم في هذه الحالة يتمثل في واقعة التوصل أو التمكن من حيازة السر بأية وسيلة. ومن المنطقي أنه غير متصور أن يكون التجاني له صفة ما في إحراز السر أو الاحاطة به. ويكفي القول يتعلم الواقعة الإجرامية مجرد حصول التجاني على السر^(١٤٤).

وحصول التجاني على السر إما أن يكون يعرض تسليمه لجهة أجنبية، أو لأي ممن يعملون لمصلحتها فيطبق عليه نص المادة ٦٦ من القانون، وإما أن يكون بغير قصد تسليمه، أو إقلاقه لجهة أجنبية، أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها، فإنه يطبق نص المادة ١/١٢ من القانون.

(١٤٤) أنظر الدكتور عبدالمهيمن بكر: المرجع السابق، بند ٦٣، ص ١٨٤.

الفرع الثاني

تسليم أو إفشاء أو إذاعة أسرار الدفاع

١٩٨ - صور النشاط المادي :

يمكن تقسيم الجرائم التي تنضوي تحت هذا الفرع إلى الصور الآتية :-

أ - الصورة الأولى : تسليم أو إفشاء أسرار الدفاع لدولة أجنبية .

ب - الصورة الثانية : إفشاء الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة لأسرار الدفاع .

ج - الصورة الثالثة : تسليم أخبار أو معلومات أو أشياء... الخ إلى جهة أجنبية مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية .. الخ وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره .

د - الصورة الرابعة : إذاعة أسرار الدفاع .

وسوف نتناول كل صورة من هذه الصور على النحو التالي :-

* الصورة الأولى : تسليم أو إفشاء أسرار الدفاع لدولة أجنبية :

تعتبر هذه الصورة من أخطر صور إنتهاك أسرار الدفاع إذ أنها تتم بنشاط إيجابي من الجاني يتمثل في تسليم أو إفشاء أسرار الدفاع لدولة أجنبية، إذ أن الخطر المتمثل في الإضرار بالأمن القومي يكون قد تحقق بالفعل نتيجة وجود أسرار الدفاع عن البلاد بين يدي الدول الأجنبية أو من يعملون لمصلحتها.

ونظراً لخطورة هذه الجريمة فقد نصت المادة ١١ من التشريع الكويتي على معاقبة مرتكبها بعقوبة الإعدام^(١٤٥).

* الصورة الثانية : إفشاء الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة لأسرار الدفاع :

تنص المادة ١٣ من التشريع الكويتي على أنه «يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات كل موظف عام أو شخص ذي صفة

(١٤٥) انظر الدكتور عبدالمهين بكر: المرجع السابق، بند ٦٣، ص ١٨٣.

نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أفشى سرا من أسرار الدفاع عن البلاد، وتكون العقوبة الحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب.

ويبين من النص أنه يؤثم حالة تشترط وجود ظرف مشدد في الفاعل وهو أن يكون موظفا عاما أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة، إذ أنه بحكم هذه الصفة يجب أن يتحوط في سلوكه وتصرفاته.

والنص على هذا النحو يساوي بين حالة توصل الجاني إلى السر دون حق، أو ما إذا كان السر معهودا به إليه. ويعتبر زمن الحرب ظرفاً مشدداً يرفع العقاب من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

*** الصورة الثالثة : تسليم أخبار أو معلومات أو أشياء... الخ إلى جهة أجنبية مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية.. الخ وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره.**

تنص المادة ١٣ من التشريع الكويتي على أن يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بأية صورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة أخبار أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوماً أو صوراً أو غير ذلك مما يكون خاصا بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته.

تنطوي هذه الجريمة على إفشاء أسرار للدولة تتعلق بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام، وتختلف هذه الأسرار عن أسرار الدفاع، إلا أنها تشكل أسراراً للدولة تجب حمايتها والمحافظة عليها.

على أن المشرع قد أورد قيوداً في هذا المجال، ألا وهو صدور حظر يمنع نشر هذه الأسرار من الجهة المختصة، ولذلك فإن هذه الأسرار تظل مباحة ولا يعاقب من ينشرها أو يذيعها إلا بعد صدور حظر من الجهة المختصة.

* الصورة الرابعة : إذاعة أسرار الدفاع :

تنص المادة ١٢/ب.ع على أن يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات كل من أذاع بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد.

ويتمثل النشاط المادي في هذه الجريمة في فعل الإذاعة، أي مطلق الإفضاء بالسر بأية وسيلة ولأي عدد من الأفراد مهما كان عددهم.

ويجب أن يتوفر لدى الجاني القصد الجنائي العام، فيجب أن يعلم الجاني بأن ما يذيعه هو من أسرار الدفاع، ولا يهم باعث الجاني على الإذاعة.

المطلب الثالث إتلاف أسرار الدفاع

١٩٩ - أركان الجريمة :

تنص المادة ١١ من التشريع الكويتي على أن «يعاقب بالأعدام كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أو أفشى إليها أو إليه بأية صورة وعلى أي وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها وكذلك كل من أتلف لمصلحة دولة أجنبية شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به».

وما يعنينا من نص المادة ١١ - ع هو تأثيم واقعة إتلاف أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية، والمقصود بالإتلاف إعدام ذاتية السر بأية وسيلة كانت. ولذلك فهو غير مقصود إلا في الأسرار التي يمكن إفراغها في وعاء مادي كالوثائق والأسلحة. أما جعل السر غير قابل للانتفاع به، فهو نوع من الإتلاف الجزئي، إلا أن هذا الإتلاف يجب أن يصل لدرجة عدم الانتفاع بالسر. ويجب أن يتوفر لدى الجاني القصد الجنائي الخاص المتمثل في العلم والإرادة وأن يكون الإتلاف لمصلحة دولة أجنبية^(١٤٦).

(١٤٦) أنظر الدكتور عبدالمهيمن: المرجع السابق، بند ٦٣، ص ١٨٥.

القسم الثاني

الحماية الجنائية لأسرار الدولة

في التشريع المصري

٢٠٠ - تمهيد وتقسيم :

ظل الشعور قويا في النصف الأول من القرن العشرين بأن أحكام قانون العقوبات المصرى فى مجال حماية أمن الدولة من جهة الخارج يشوبها التخلف عن مسايرة التطور فى أحوال البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولذلك فقد صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين معبرا عن الاهتمام الذى حظيت به هذه الطائفة من الجرائم، لتمييزها بأنها تصيب كل من يقيم على أرض مصر ولا تخص فردا بعينه.

وقد تبوأ طائفة الجرائم المخلة بأمن الدولة من جهة الخارج مكان الصدارة فى قانون العقوبات المصرى فشغلت الباب الأول من الكتاب الثانى فى المواد من ٧٧ - ٨٥ عقوبات.

ثم صدر الدستور المصرى فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ونص فى المادة ٦٠ «الباب الثالث، على أن «الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن». فكان هذا النص الدستورى متوجاً لجهود المشرع فى إضفاء أقصى درجات الحماية على هذه الأسرار بالنص عليها فى الدستور.

ونظرا لتنوع أسرار الدولة فقد صدرت تشريعات متعاقبة تتناول بالحماية المصالح الجديرة بالاهتمام والتى يرى المشرع إضفاء الحماية الجنائية عليها لتتال أعلى درجات العناية بها.

ولما كانت التشريعات التى تتناول بالتجريم أسرار الدولة متعددة ، لذا فقد رأينا أن نخصص الباب الأول لدراسة الأحكام الموضوعية لهذه الجرائم،

وذلك بتناول الجرائم التي حوتها تلك التشريعات، ثم نقوم بتحديد نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة.

وحيث أن قانون العقوبات قد تضمن بعض الأحكام العامة المشتركة لجرائم الأمن الخارجى، ومنها جرائم إنتهاك أسرار الدفاع التى هى موضع دراستنا ، لذا فقد رأينا تناول هذه الاحكام بالدراسة والتحليل حتى تكون قد تتبعنا كل ما يتعلق بموضوع دراستنا.ولذلك فإننا سوف نعالج هذين الموضوعين على النحو التالى:

الباب الأول :

الأحكام الموضوعية للحماية الجنائية لأسرار الدولة.

الباب الثانى :

الأحكام العامة المشتركة لجرائم انتهاك أسرار الدفاع.

الباب الأول

الأحكام الموضوعية للحماية الجنائية لأسرار الدولة

٢٠٩ - تمهيد وتقسيم:

لم يأخذ المشرع المصري بمنهج معين لتصنيف أسرار الدولة، ولذلك فقد تيعقّرت أحكامها. فانضوى البعض منها ضمن طائفة أسرار الدفاع المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، بينما انضوى البعض الآخر إما ضمن قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١، المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩، أو ضمن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الأسرار العليا للدولة أو بالأمن القومي.

ونظرا لان ضروريات الدراسة تقتضى تصنيف هذه الأسرار، لذا فقد رأينا تقسيمها إلى أربعة طوائف، تتمتع كل طائفة منها بخصائص مشتركة، بقصد تهيئة المناخ لدراستها وتحليلها.

ولما كانت الحماية الجنائية لأسرار الدولة تشكل قيда على حرية الأفراد فى تلقى أو تداول المعلومات، لذا فقد رأينا تخصيص الفصل الخامس لدراسة نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة، بهدف الوصول إلى صيغة ملائمة للتوفيق بين هذه الحماية من جانب، وحرية الأفراد فى تلقى المعلومات من جانب الآخر.

ولذلك فإننا سوف نتناول هذه الموضوعات على النحو التالى:

الفصل الأول : وقاية أسرار الدفاع.

الفصل الثانى : إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية.

الفصل الثالث : إنتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية.

الفصل الرابع : إنتهاك أسرار السياسات العليا للدولة أو الأمن القومى أو المصالح الحكومية ونحوها.

الفصل الخامس : نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة.

الفصل الأول

وقاية أسرار الدفاع

٢٠٢ - تمهيد وتقسيم :

حرص المشرع المصرى على درء بعض الأفعال التى يمكن أن تؤدى إلى الوقوف على أسرار الدفاع، ورصد لها من العقوبات ما يكفل المحافظة على مؤسسات الدفاع ومنشآته ومواقعه وما تحتويه من مهمات ومعدات حتى لا يمس الدفاع عن البلاد سوء أو ضرر.

ولم يكن المشرع المصرى مبالغاً فى ذلك، إذ أنه قد إتجه صوب أغلب التشريعات التى عاقبت على مثل هذه الأفعال وفى مجال أسلوب التجريم فقد انقسمت تلك التشريعات إلى ثلاثة إتجاهات:

الاتجاه الأول : وفيه تعاقب بعض التشريعات على دخول الاماكن المحظور أرتيادها بغض النظر عن طريقة دخول المكان، ويترك المشرع للسلطات العسكرية المختصة أمر تعيين هذه الاماكن وذلك بمرسوم، أو قرار يصدر فى هذا الشأن (١).

الاتجاه الثانى : ويشترط فيه المشرع للمعاقبة على دخول الاماكن المحظور أرتيادها أن يكون ذلك بطريق التخفى أو التتكر، أو الغش، أو التحايل، أو إنتحال إسم كاذب، أو إخفاء الصفة أو الجنسية (٢).

(١) وذلك كالتشريع اليوغسلافى فى المادة ٣٤٩ ع، والتشريع السويسرى فى المادة ٣٢٩ ع.

(٢) وذلك كالتشريع الفرنسى الصادر فى ٤ يونيو ١٩٦٠ (مادة ٧٩)، والمادة ٨٢ ع من التشريع الفرنسى السابق الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٣٩، والتشريع الإيطالى فى المادة ٢٦٠ ع.

الاتجاه الثالث : وفيه جمع المشرع بين الاتجاهين السابقين، فيعاقب الجاني على مجرد دخول الاماكن المحظورة وإن لم يسلك السبل غير المألوفة، فإذا قام باستعمال طريقة من طرق التخفى أو الغش أو التحايل أو التكر، فإن المشرع يغلظ العقاب على الفاعل في هذه الحالة (٣).

وقد أخذ التشريع المصرى بالاتجاه الثالث، فقد تضمنت المادة ٥٨٠ ع. حظراً على دخول الاماكن التى ترى السلطات العسكرية خطراً فى ورودها من أشخاص غرباء عنها، أو من إقامة المدنيين فيها، وقد عاقب المشرع على مجرد الدخول فى تلك الاماكن، أو مباشرة رسم أو تصوير من داخلها أو خارجها، وقد شدد المشرع العقوبة فى حالة استعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفى أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة.

وسوف نتناول هذا الموضوع بالتحليل على النحو التالى:-

المبحث الأول : الركن المادى.

المبحث الثانى : الركن المعنوى.

المبحث الثالث : العقوبة والظروف المشددة.

(٣) إتجهت التشريعات الانجلوسكسونية صوب هذا الاتجاه، بل أنها قد توسعت إلى حد كبير فى تأثيم الأفعال التى تهدف إلى وقاية أسرار الدولة، وذلك على النحو الذى سبق وأن تناولناه فى تحليلنا لكل من تشريع الأسرار الرسمية لسنة ١٩١١ فى المملكة المتحدة ، وتشريع الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الأول

الركن المادى

٢٠٣ - نص قانونى:

تنص المادة ٨٠ هـ. ع على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين:-

١ - كل من طار فوق الأراضى المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة.

٢ - كل من قام بأخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواضع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة.

٣ - كل من دخل حصناً أو أحد منشآت الدفاع أو معسكراً أو مكاناً خيماً، أو استقرت فيه قوات مسلحة أو سفينة حربية أو تجارية أو طائرة أو سيارة حربية أو ترسانة أو أى محل حربى أو محلاً أو مصنعاً يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد، ويكون الجمهور ممنوعاً من دخوله.

٤ - كل من أقام أو وجد فى المواضع والأماكن التى حظرت السلطات العسكرية الإقامة أو التواجد فيها.

فإذا وقعت الجريمة فى زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفى أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات، أو غرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفى حالة اجتماع هذين الظرفين تكون العقوبة السجن^(٤).

(٤) كانت المادة ٨٢ من التشريع رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على أن يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة فى زمن سلم، أو بالحبس إذا ارتكبت فى زمن حرب، كل من توصل بالتخفى أو بإخفاء شخصيته أو مهنته أو صفته أو جنسيته أو بواسطة وسائل خادع بها العمال المكلفين بالحراسة أو غافلهم.

ويعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع فى إرتكاب هذه الجرائم، .

وسوف نتناول هذا النص بالتحليل على النحو التالى:

المطلب الأول : الطيران فوق الأراضى المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة.

المطلب الثانى : أخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواضع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة.

المطلب الثالث : دخول الأماكن المحظورة.

المطلب الرابع : البقاء فى الأماكن المحظورة خلافاً لنهى صريح.

- أ- إلى أن يدخل حصناً أو أحد منشآت الدفاع أو معسكراً أو مكاناً خيماً أو أستقر فيه الجيش، أو بارجة حربية أو باخرة تجارية مسلحة أو طائرة أو سيارة حربية مسلحة أو ترسانة أو أى محل حربى أو محلاً أو مصنعا يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد ويكون الجمهور ممنوعاً من دخوله .

ب- إلى أن يباشر فى منطقة محظورة حددتها السلطة الحربية ومن غير الحصول على إذن منها رسماً أو تصويراً فوتوغرافياً أو نقلاً أو أعمالاً طبوغرافية فى داخل الميادين أو المنشآت أو المواقع أو المحال الموجودة فى المنطقة المذكورة أو حولها أو أن يبقى فى هذه المنطقة خلافاً لنهى صريح أصدرته إليه السلطة المختصة.

ويعاقب بالعقوبات نفسها على الشروع فى الأعمال المتقدم ذكرها.

انظر الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٢٣

المطلب الأول

الطيران فوق الأراضى المصرية بغير ترخيص

٢٠٤ - طبيعة الركن المادى:

إن سيادة كل دولة لا تنبسط على سطح إقليمها فقط، بل تشمل أيضا ما يوجد فوق سطح الإقليم من طبقات الهواء والفضاء إلى ما لا نهاية فى الارتفاع^(٥).

ومن المقرر وفقا للاتفاقيات الدولية فى خصوص تنظيم الملاحة الجوية الدولية، أنه وإن كان الهواء يعتبر عنصرا تابعا لإقليم كل دولة، ويخضع لسيادتها الكاملة والانفرادية، إلا أنه من المتفق عليه أنه لكل دولة حق المرور البرئ بشرط عدم الهبوط إلا لأسباب فنية^(٦).

وإن كان ذلك لا يتم إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك^(٧)، خصوصا فى وقت الحرب حيث يكون مرور هذه الطائرات خطرا على الدفاع، ومرورها

(٥) يتحدد عنصر الهواء والفضاء الذى تمتد إليه سيادة الدولة وولايتها بخطوط غير مرئية ترسم فى الخيال على تخوم الدولة وترتفع مستقيمة إلى ما لا نهاية فى الارتفاع.

انظر الدكتور حامد سلطان: القانون الدولى العام فى وقت السلم، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨، بند ٨١٦، ص ٧١١، ٧١٢.

(٦) أسفر مؤتمر شيكاغو المنعقد بالولايات المتحدة الأمريكية فى ٧ ديسمبر ١٩٤٤ عن اتفاقيتين بشأن حرية الملاحة الجوية تضمنتا ما يسمى بالحرريات الخمس، وهى فى مجملها تدور حول حق المرور البرئ فى الهواء الإقليمى للدول المتعاقدة.

انظر الدكتور حامد سلطان : المرجع السابق، بند ٨٢٨، ص ٧١٩، ٧٢٠.

(٧) تنص المادة ١٦٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن الطيران المدنى على أن «يحظر على الطائرات العسكرية الأجنبية التحليق داخل إقليم الجمهورية أو الهبوط فيه إلا بموجب معاهدة أو اتفاقية دولية تكون الجمهورية طرفا فيها، أو بموجب تصريح خاص من السلطات المختصة. ويجب أن تحمل هذه الطائرة العلامات المميزة لها بشكل واضح».

وقتلذ مقصودا به الحصول على أسرار الدفاع بتصوير المنشآت والمواقع ونحوها من الجو (٨).

وقد تقوم الدول الأجنبية المعادية في وقت الحرب ببعض الحيل غير المشروعة كرفع علم الدولة التي تطير طائراتها فوق إقليمها، أو وضع علامة طائراتها بقصد الخداع والتمويه، ولا خلاف بين علماء القانون الدولي على أن تحليق الطائرات الأجنبية فوق ميادين القتال في إقليم دولة محاربة، أو في إقليم تحتله وبطائرات مستترة يعتبر تجسسا معاقبا عليه.

أما إذا دخلت طائرة في المجال الجوي لدولة ما بدون إذن أو اتفاق، وكان ذلك نتيجة القوة القاهرة، كعاصفة أجبرتها على التحليق في غير طريقها، أو خلل طرأ على محركها أو نحو ذلك فلا مسؤولية في هذه الأحوال لان قائدها يكون في موقف يستحيل عليه ماديا وبصفة مطلقة أن يتجنب وقوع الجريمة.

والطيران فوق إقليم مصر بغير ترخيص من السلطات المختصة، يعتبر سلوكا إيجابيا مجردا، وهو سلوك ممتد يقبل بطبيعته الاستمرار كلما شاء له صاحبه ذلك، والشروع فيه غير متصور (٩).

والنص الذي أتى به تعديل ١٩٥٧ التشريعي يعالج مناحي النقد التي وجهت إلى النصوص التشريعية المقارنة ولذلك فقد تعدد المشرع عدم وصف الطائرة بأنها أجنبية (١٠)، ولذلك فهو يسرى على الطائرات أيا كانت جنسيتها

(٨) جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ما يأتي «وأستحدث النص المقترح (نص المادة ٨٨٠) فقرة جديدة بالنص على عقاب التحليق فوق الأراضي المصرية بغير ترخيص من السلطات المختصة، ويرمى النص المستحدث إلى توخي الغاية من تجريم الصور الأخرى التي يتناولها أحكام المادتين المعمول بهما وهي فرض أسباب الصيانة اللازمة لحماية أسرار الدفاع عن البلاد».

انظر النشرة التشريعية، وزارة العدل، المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، عدد مايو ١٩٥٧، ص ١٠٣٤.

(٩) انظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٤٥، ص ٩٦.

(١٠) عرفت المادة ٧/١ من قانون الطيران المدني رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ الطائرة بأنها «أي آلة في استطاعتها أن تستمد بقاءها في الجو من ردود فعل الهواء غير المنعكسه من -

مصرية أم أجنبية . كما أن النص لم يحدد مناطق يحظر فيها الطيران ، وإنما أطلق الحظر ليشمل الاقليم المصرى كله (١١) . فبات الركن المادى متحققا إذا كان الطيران فوق أى منطقة من مناطق الجمهورية طالما كان ذلك دون ترخيص مسبق من الجهة المختصة .

-
- = سطح الأرض وتشمل كافة المركبات الهوائية مثل المناطيد والبالونات والطائرات الشراعية والطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمتحركة وما إلى ذلك .
- انظر : النشرة التشريعية ، عدد أبريل ١٩٨١ ، سابق الإشارة إليها ، ص ١٦٠٨ .
- (١١) قسمت المادة (١) من قانون الطيران المدنى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ إقليم الجمهورية إلى :-
- فقرة (٢٥) المنطقة المحرمة : وهى المنطقة المحددة من الفضاء الجوى للجمهورية تعلن عنها السلطات المختصة ويكون الطيران فيها محرما .
 - فقرة (٢٦) المنطقة المقيدة : وهى الفضاء الجوى ذو الأبعاد المحددة الذى يقع داخل إقليم الجمهورية يقيد الطيران بداخله بشروط معينة .
 - فقرة (٢٧) المنطقة الخطرة : وهى الفضاء الجوى ذو الأبعاد المحددة ، توجد بداخله عمليات خطرة على الطيران فى أوقات محددة .
 - انظر النشرة التشريعية - العدد سابق الإشارة إليه ، ص ١٦١١ .

المطلب الثاني

أخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواقع أو أماكن على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة

٢٠٥ - عناصر الركن المادي:

أدى استعمال الأساليب التكنولوجية في الحروب الحديثة إلى التوسع في مفهوم نطاق الأمن المضروب حول المنشآت الدفاعية، فقد كانت المناطق المتاخمة لهذه المنشآت هي التي تتمتع بالحماية في بادئ الأمر، إلا أنه مع التطور فقد شملت الحماية الأمنية الارصفة والحواجز المائية، والمطارات المدنية ومهابطها، والقناطر والسدود، ومعسكرات اعتقال الأسرى، والرعايا المدنيين من الأعداء.

ويجوز العمل على أن تقوم السلطات العسكرية المختصة بإصدار أوامر أو قرارات بتحديد المناطق المحظور ارتيادها والأعمال الممنوع اتيانها في كل منطقة (١٢).

والأفعال التي حظر النص القيام بها هي أخذ الصور أو الرسوم أو الخرائط، ومن ثم فإنه يجب الإحاطة بكل فعل منها على النحو التالي:

(١٢) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ بحظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض الأماكن والمناطق العسكرية أو ذات العلاقة بالمجهود الحربي أو إقامة منشآت عامة بها أو الاقتراب منها ونص القانون على ما يأتي:-

مادة (١) : يحظر بغير ترخيص خاص من وزير الحربية الاقتراب من الأماكن والمنشآت الآتية أو أخذ صور أو أفلام أو رسوم لها:-

أ- المنشآت والمباني الحربية والاستحكامات والمطارات والبطاريات والثكنات والمعسكرات.

ب- دور الصناعة الحربية (الترسانات) ومخازن الذخيرة والموعن أو أي محل أو مصنع يجري فيه عمل لأغراض حربية.

يقصد بالتصوير «Photographie»، كل أنواع التصوير سواء كان فوتوغرافيا أو سينمائيا أو تلفزيونيا، ومهما كانت طبيعة الآلة المستخدمة في التصوير. ولا شك أن النص ينسحب على حالة التصوير الذي يتم من مكان قريب أو بعيد، وإن كان التطور العلمى الحديث باستخدام الأقمار الصناعية والطائرات التى تحلق على إرتفاعات شاهقة يجعل من مهمة إكتشاف هذه الوقائع أمراً بالغ الصعوبة (١٣).

ويقصد بالرسم «Dessin»، أو النقل «Levée»، التخطيط اليدوى، ولا يهم الأسلوب أو الطريقة التى يتم بها (١٤). ولكن إذا طبعت هذه الرسوم التى تحتوى على أسرار المنشآت العسكرية أو نشرت فإن ذلك يشكل جريمة أخرى هى إذاعة أسرار الدفاع المنصوص عليها فى المادة (٨٠/٢) ع.

ويقصد بالخرائط كافة الأعمال الطبوغرافية «Opérations topographiques» التى تتضمن أعمال وضع الخرائط لأى منطقة، ويشمل ذلك ما

- ج - المناطق والمنشآت الأخرى التى لها علاقة بالمجهود الحربى ويحددها وزير الحربية بقرار منه.

مادة (٢): يحظر بغير ترخيص خاص من وزير الحربية إقامة أية منشآت بالمناطق العسكرية والمناطق التى لها علاقة بالمجهود الحربى المنوه عنها بالمادة الأولى.

- منشور بالوقائع المصرية فى ٥ أغسطس ١٩٥٦، العدد ٦٢ مكرر.

(١٣) بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٦٠ أسقط الاتحاد السوفيتى طائرة أمريكية من طراز (U2) كانت تقوم بأعمال التجسس على أرتفاع شاهق وقد كان يظن أن ما من طائرة أخرى أو سلاح عمكرى آخر يصل إليها. وقد طلب السيد نيكيتا خروشوف من الرئيس أيزنهاور تقديم إعتذار عن واقعة التجسس، وقد رفض الرئيس الأمريكى ذلك معللا رأيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترسل الرحلات تلو الأخرى للتجسس بهذه الطريقة، وأن الاتحاد السوفيتى كان يعلم بذلك، ولكنه لم يقدم إحتجاجا فى هذا الصدد.

انظر - Cohen - Jonathan (Gérard) et Kovar (Robert): op. cit., p: 249.

(١٤) أنظر: - Nancy, 27 Nov., 1890, Gaz. Pal. 91.1.240).

عليها من أنهار أو جسور أو طرق أو سكك حديدية أو مرتفعات أو سدود أو قناطر وغيرها من المعالم الأخرى. كما يشمل الوصف الطبوغرافى تسجيل لطبيعة الأرض من حيث طبقاتها ودرجة صلابتها أو رخاوتها. وتتم هذه الأعمال عادة بواسطة أخصائيين من المهندسين وغيرهم من الفنيين (١٥).

وتعتبر هذه الجريمة من الجرائم الشكلية، ويتصور الشروع فيها سواء كان موقوفاً أو خائباً (١٦).

(١٥) قضت محكمة النقض الفرنسية بأى نص المادة ٦ من قانون ١٨ أبريل ١٨٨٦ الخاص بحظر النقل الطبوغرافى للاماكن المحظورة يشمل القيام بأعمال فحص الأرض والتربة حتى لو تمت بغير الآت أو أجهزة خاصة.

انظر: 94 Sirey 99.1.29; Dalloz périodique, 1894, 26 Mai (Crim. 26 Mai, 1894, Dalloz périodique, 99.1.29; Sirey 94: 1.432).

(١٦) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٤٥، ص ٩٦، ٩٧.

المطلب الثالث

دخول الأماكن المحظورة

٢٠٦ - عناصر الركن المادي للجريمة:

تقتضى صيانة أسرار الدفاع منع دخول الجمهور في أماكن معينة، أو وروده مناطق محظورة حول المنشآت والأماكن العسكرية (١٧). ولذلك فقد اتجه المشرع صوب تحريم دخول هذه الأماكن على غير أفراد القوات المسلحة أو المختصين بشئون الدفاع. ويكون هذا المنع أدهى في وقت الحرب، وقد جرت العادة على تحقيق هذا المنع عن طريق فرض حراسة مشددة على هذه الأماكن والمناطق، وإصدار منشورات عسكرية تعلن للناس هذا الحظر، ووضع لافتات بالقرب من هذه الأماكن تحذر الجمهور من الاقتراب منها.

وتقدير أهمية المنطقة التي يحظر على الجمهور ارتيادها هو من حق السلطات العسكرية في الغالب الأعم، ومن البديهي أن السلطة التي تملك حق فرض الحظر تملك حق رفعه، ولها إذا اقتضى الحال أن تصدر لمن تشاء إذنا بالدخول إلى المكان المحظور، فيسلخ هذا الترخيص الصادر من صاحب الحق في إصداره عن فعل الدخول صفته الإجرامية، ويمحو المسؤولية الجنائية ويصبح الفعل مباحاً، ولا جناح على المأذون له إذا ارتاد المكان المحظور في الأوقات وبالشروط التي وردت بالآذن المذكور.

والمنشآت العسكرية التي نص المشرع على حظر ارتيادها هي الحصون Forteresse، أو منشآت الدفاع Ovrage de défense، أو المعسكرات Camps، أو الأماكن التي يخيم أو يستقر فيها الجيش Bivouacs ou Con-، أو السفن الحربية Navires de guerre، أو الطائرات tonnements، أو السيارات الحربية "Militaires Véhicules" أو الترسانة Ar-senal، (١٨).

(١٧) انظر الدكتور عبد الفتاح الصيفي: المرجع السابق، بند ٩٢، ص ١٠٩.

(١٨) أنظر Herzog (Jacques- Bernard) : op. cit., No. 41, p.4.

والمنشآت العسكرية الواردة في المادة ٨٠ هـ/٣. ع إنما وردت على سبيل المثال لا الحصر، ويؤكد ذلك ماورد في عجز هذه المادة إذ نص المشرع على عبارة «أو أى محل حربى أو محلاً أو مصنعاً يباشر فيه عمل لمصلحة الدفاع عن البلاد». ولذلك فإن النص ينطبق على الحالات التى تقوم فيها السلطات العسكرية بحظر دخول الجمهور لأى منشأة أخرى يكون فيها الحظر مقررأ لمصلحة الدفاع عن البلاد (١٩).

والجريمة وفقاً لهذا النص تقع عن طريق اتيان سلوك إيجابى مجرد ، ولكنه يستنفذ بمجرد حدوث الدخول إلى المكان المحظور. والشروع فيه متصور على الصورة الموقوفة ولكنه غير متصور على الصورة الخائبة.

وإذا توصل الجانى من خلال دخوله المكان المحظور إلى الحصول على أسرار الدفاع فإن نص المادة ٨٠ هـ/٣. ع يكون واجب التطبيق، بالإضافة إلى نص المادة ٨٠ أ. ع وذلك وفقاً لما إذا كان قصد الجانى تسليم السر لدولة أجنبية أو لا. وفى هذه الحالة يتحقق تعدد مادی ويطبق النص الأشد على الواقعة.

(١٩) نصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ على أنه «نظراً لأن نقط الإنذار الكاشفة الوارد ذكرها فى المادة ١/أ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ السابق قد الغيت وأصبح النص عليها غير ذى موضوع فقد روى حذف هذه العبارة، كما رؤى استبدال نص الفقرة (ح) من تلك المادة بنص عام يعطى وزير الحربية سلطة تحديد الاماكن والمنشآت التى لها علاقة بالمجهود الحربى بقرار منه حتى يمكن إضافة ما أستحدث وما يستحدث مستقلاً من أماكن ومنشآت لها هذه الصفة».

المطلب الرابع

البقاء في الأماكن المحظورة

خلافًا لنهي صريح

٢٠٧ - طبيعة الركن المادي للجريمة:

إن صدور أمر من السلطات العسكرية المختصة بمنع الإقامة في مناطق معينة هو إجراء شديد تبرره المصلحة العليا للبلاد. وغالباً ما تقوم الجهات الاجتماعية المختصة بتدبير أماكن بديلة للنازحين من الأماكن التي حظر الإقامة فيها، وإن كانت عملية تدبير المكان البديل ليست شرطاً للامتثال لهذه الأوامر. ومن ثم فقد وجب تنفيذها بالنسبة لكافة المقيمين في المنطقة المحظور الإقامة فيها بغير تمييز بين المقيمين بها إقامة دائمة ومستمرة كالسكان وأصحاب الحوانيت التجارية، وبين الغرباء الذين يترددون عليها عرضاً ولفترة موقوتة.

ونص المادة ٨٠/٤. ع لم يلزم الجهات المختصة إلا بالاعلان صراحة عن حظر الإقامة، ولذلك فهو أمر بالكف عن البقاء في المنطقة المحظورة، وليس طلباً يتوقف على قبول الشخص المقيم أو على تسهيل إنتقاله منه إلى مكان آخر غيره. والامتناع أو التراخي عن تنفيذ هذا الأمر بمجرد دخوله حيز التنفيذ يرتب المسؤولية الجنائية.

ويتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في سلوك مادي يفضي إلى نتيجة معينة تتمثل في هذه الإقامة أو ذلك التواجد (٢٠). ولكي يتحقق ذلك يجب أن يقيم أو يتواجد الجاني في منطقة محظورة لمدة معينة تكفي للقول بتحقيق فعل الإقامة أو التواجد، وتتميز الإقامة بأنها أكثر مدة من التواجد الذي يكفي فيه أية

(٢٠) أنظر الدكتور حسنين إبراهيم صالح عبيد: «مقترضات الجريمة»، بحث بمجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة العددان الثالث والرابع، السنة التاسعة والأربعون، سبتمبر-ديسمبر، ١٩٧٩، ص ٥٧٤، ٥٧٥.

مدة مهما كانت يسيرة، وعلى سلطة الادعاء أن تقيم الادلة التي تثبت إقامة أو تواجد الشخص في المكان المحظور ويترك أمر تقدير المدة الكافية للإقامة لقاضي الموضوع يستنبطه من وقائع الدعوى^(٢١).

وليس المقصود بالبقاء في المنطقة المحظورة من يدخلها متخفياً، ثم يظل بداخلها وقتاً طويلاً دون أن يكشف أمره. ذلك لأن هذا الأمر يعتبر دخولاً محرماً على أصله الذي بدأ به. والمقصود هو البقاء أو الدخول الذي لا يصحبه وسائل الخداع أو التخفي.

(٢١) أنظر: Garçon, (Emile): C. pen. ann., T. 1, art. 82, No. 89, p. 383.

المبحث الثاني

الركن المعنوي

٢٠٨ - عناصر الركن المعنوي:

يختلف الفقه الجنائي حول القصد الجنائي المطلوب في جريمة الدخول إلى الأماكن والمناطق المحظورة. فاتجه الفقه الجنائي الفرنسي صوب تصنيف هذه الجريمة ضمن طائفة الجرائم المادية، وأكتفى بمجرد ارتكاب الفعل المادي للقول بتحقق الجريمة دون اشتراط توافر قصد معين لدى الجاني (٢٢).

أما الفقه الجنائي المصري فقد أستقر على أن القصد الجنائي المطلوب في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٠ هـ.ع هو القصد الجنائي العام، المتمثل في علم الجاني بملاسات الواقعة الإجرامية على النحو الذي يجعله مكوناً للجريمة، وإنصراف إرادته إلى إتخاذ السلوك الذي يؤدي إلى دخول المكان أو المنطقة المحظورة أو الطيران فوق الأراضي المصرية (١٣).

(٢٢) ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن التشريع الفرنسي يأخذ بفكرة تقسيم جرائم أمن الدولة من جهة الخارج إلى جاسوسية وخيانة، وجرائم أخرى ماسة بأمن الدولة. ولذلك فقد اجتهد الفقه الفرنسي منذ صدور قانون ١٨ أبريل ١٨٨٦ للتمييز بين الوقائع التي ترتكب بنية الخيانة أو التجسس وغيرها من وقائع المساس بأمن الدولة الأخرى، فاشتراطوا في الطائفة الأولى أن تقع بنية التجسس أو الخيانة، ولم يشترطوا ذلك في باقي جرائم الطائفة الثانية، ومن ثم فقد أكتفى جانب كبير من الفقه الجنائي الفرنسي بتوافر الواقعة المادية فقط في جرائم المساس بأمن الدولة من جهة الخارج دون ما اشتراط لأي قصد آخر.

أنظر Garçon (Emile): C. pén. ann., art. 82, No. 53-56, pp. 379, 380.

Herzog (Jacques- Bernard): op. cit., No. 46, p.4.

(٢٣) أنظر - الدكتور رمسيس بهنام : المرجع السابق، بند ٦٥، ص ٩٩.

- الدكتور عبد الفتاح الصيفي: المرجع السابق، بند ١٠٠، ص ١١٦ وما بعدها.

- الدكتور عبد المهيم بكر: المرجع السابق، بند ٦٧، ص ١٨٩.

- الاستاذ محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

وإننا نتجه صوب ما ذهب إليه الفقه المصرى وذلك للأسباب الآتية: -

أ - لأن المشرع المصرى لم يأخذ بفكرة التمييز بين جرائم الخيانة والتجسس من جهة وباقى الجرائم العاسة بأمن الدولة من جهة الخارج من جهة أخرى، على النحو الذى ذهب إليه التشريع الفرنسى ومن وافقه من التشريعات الأخرى.

ب - لأن العمد هو الاصل فى كل الجرائم، وتقرير المسؤولية الجنائية على أساس الإهمال أو عدم الاحتياط هو استثناء ولا يتقرر إلا بنص (٢٤).

ونظراً لأن القصد الجنائى العام هو المطلوب فى هذه الطائفة من الجرائم، لذا فإنه لا يجوز مسائلة الجانى على دخوله المكان المحظور أو تواجده فيه رغم جهله بحظر الدخول أو التواجد أو الإقامة فى هذا المكان، إذ أن ذلك يعنى أن الجريمة غير عمدية ولأصبح الإهمال وحده كافياً لتحقيقها.

ولذلك فحيثما تدل ملابسات الواقعة الإجرامية على أن المتهم كان يجهل صفة المكان الذى طار فوقه أو دخله، أو تواجد فيه، أو أقام به، أو أخذ صوراً له باعتباره مكاناً محظوراً، فإنه لا يحكم بادانته لعدم توافر القصد الجنائى فى جانبه، إذ أن الجهل بحظر الدخول أو الطيران أو التواجد متى كان حقيقياً يعد منصباً على عنصر قانونى إرادى فى نموذج الجريمة، وينبغى أن يترتب عليه إستبعاد القصد الجنائى (٢٥).

(٢٤) استقرت فى القانون القاعدة التى تقضى بأن سكوت الشارع عن بيان صورة الركن المعنوى فى جريمة من الجرائم يعنى تطلب القصد الجنائى فيها، أما إذا قدر الشارع الاكتفاء بالخطأ غير العمدى لزمه أن يفصح عن ذلك، فأتباع الاصل لا يحتاج إلى تصرح، ولكن الخروج عليه هو الذى يحتاج إلى ذلك.

انظر الدكتور محمود نجيب حسنى: النظرية العامة للقصد الجنائى، دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوى فى الجرائم العمدية. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، بند ٤، ص ١١.

(٢٥) انظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٦٥، ص ٩٩.

المبحث الثالث

العقوبة والظروف المشددة

٢٠٩ - نوع ومقدار العقوبة المقررة:

تعاقب المادة ٨٠ هـ.ع بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب إحدى الصور التي سبق لنا تحليل نصوصها سلفاً.

وقد شدد المشرع العقوبة على ارتكاب الجريمة إذا وقعت في زمن الحرب أو باستعمال وسيلة من وسائل الخداع أو الغش أو التخفى أو إخفاء الشخصية أو الجنسية أو المهنة أو الصفة.

أما وسائل الخداع أو الغش «Moyens Frauduleux»، أو التخفى «Déguisement»، فيقصد بها إستتار الشخص تحت ستار يتنكر به. وذلك كأن يرتدى ملابس خاصة بالعسكريين دون أن يكون فرداً منهم، أو يضع علامة أو إشارة مميزة لطائفة من الحراس فلا يعترضون سبيله، أو يتسور المكان ويدخله خلسة من باب جانبي غير رئيسي حتى لا يراه الحراس.

وإخفاء الشخصية «Faux-Nom»، هو نوع من التخفى يتم بإنتحال أسم كاذب، كالتسمى بأسم شخص معروف لدى الحراس للتصريح له بالدخول، أو إيراد بطاقة شخصية كاذبة، أو خطاب مزور (٢٦).

وإخفاء الجنسية «Dissimulation de nationalité»، هو الادعاء بجنسية أخرى خلاف جنسية الجاني الحقيقية، والتظاهر بمظهر المواطن للترخيص له بدخول المكان المحظور.

(٢٦) أنظر HERZOG(Jacques- Bernard): op. cit., No. 44, p.4.

Cass. 23, Juillet 1891. D.p. 91. 1. 493; Cass 10 Mai 1928. Gaz. Pal.

1928. 2. 82.

واخفاء المهنة ، Dissimulation de profession ، هو زعم الجانى أنه من قدماء المحاربين، أو ضباط الاحتياط بينما لا يمت اليهم بصلة .

ويجب فى جميع الحالات أن تكون وسيلة التخفى قد أسهمت فى وصول الجانى إلى المكان المحظور، أى أن تكون قد أثرت على الحراس فحملتهم على السماح له باجتياز المكان المحظور .

وإذا اجتمع الطرفان المشددان معاً، زمن الحرب وأستعمال وسيلة من تلك الوسائل، إنقلبَت الجنحة جناية وإستحق مرتكبها عقوبة السجن . وقد عاقب المشرع فى الفقرة الأخيرة من المادة على الشروع فى الجريمة بعقوبة الجريمة التامة .

٢١٠ - رأينا فى الموضوع :

سبق وأن استعرضنا ما اتخذه المشرع من احتياطات لتوقى أسرار الدفاع عن البلاد، حيث أناط المشرع فى المادة ٨٠ هـ .ع بالسلطات المختصة أن تصدر القرارات اللازمة لتطبيق أحكام النص . وكان قد صدر القرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ بقانون بشأن حظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض الأماكن والمناطق العسكرية أو ذات العلاقة بالمجهود الحربى، أو إقامة منشآت عامة بها أو الاقتراب منها . وقد مضى على صدور هذا القانون إثنان وثلاثون عاماً، تطورت خلالها الأماكن التى تشغلها تشكيلات القوات المسلحة، وتغيرت نوعية هذه الأماكن والمنشآت، وأتسع نطاق الصناعات الحربية ومخازن الذخيرة وزادت أهميتها . هذا بالاضافة إلى ضالة العقوبة المقررة لمخالفة هذا النص وهى الحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك بالمقارنة بالخطورة التى تنطوى عليها هذه الجريمة مما يقتضى من السلطات المختصة أن تبادر إلى تعديل القرار بقانون سالف الإشارة إليه، أو إصدار تشريع جديد يحقق الحماية اللازمة لهذه الأماكن والمنشآت ويتناسب مع التطور الذى لحق بمنشآت القوات المسلحة ومطاراتها وصناعاتها الحربية، على أن ينشر هذا التشريع فى الجريدة الرسمية حرصاً على إعلام كافة الجمهور، وحتى يمكن مواخذة من ينتهك أحكامه .

الفصل الثانى

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية

٢١١ - تهديد وتقسيم:

تعتبر جرائم إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية من أكثر صور الانتهاك خطورة، وذلك لأنها تفضى إلى جعل تلك الأسرار نهبا للمصالح الأجنبية، مما يؤدى إلى تدمير القدرات الدفاعية للدولة، وتحطيم كيانها وسلامتها.

ومما يؤكد الأهمية التى يوليها المشرع للحفاظ على أسرار الدفاع من خطر وصولها للدول الأجنبية، أنه قد حرص على إنزال أقصى العقوبة لمرتكبى هذه الطائفة من الجرائم عمداً. فرصد لها عقوبة الإعدام سواء وقعت فى وقت السلم أو الحرب. ولم يكن المشرع المصرى مبالغاً فى تشديد العقاب على مرتكبى هذه الطائفة من الجرائم، إذ أن أغلب التشريعات المقارنة قد إتجهت صوب هذا الاتجاه (٢٧).

ولما كانت هذه الطائفة من الجرائم ترتكب إما عمداً أو إهمالاً، لذا فإننا سنتناول أحكامها بالتحليل على النحو التالى:

(٢٧) رصد المشرع الفرنسى فى المادة ٧٢ من المدونة العقابية عقوبة الإعدام لمرتكب هذه الجريمة، كما فرضت ذات العقوبة فى المادة ٢٥٦ من التشريع الإيطالى، والمادة ١١٨ من التشريع البلجيكى، والمادة ٨٦ من التشريع السويسرى، والمادة ٦٥ من التشريع السوفيتى، والمادة ١٠٥ من التشريع التشيكوسلوفاكى، والمادة ٧٩٤ من التشريع الأمريكى.

المبحث الأول: إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا.
المبحث الثاني: إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية إهمالا، أو تسهيل ارتكابها بإهمال.

المبحث الأول

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا

٢١٢- تمهيد وتقييم:

نظرا للنتائج الضارة التي قد تنشأ عن انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا، ولخطورة الآثار التي يمكن أن تتعرض لها سلامة الدولة، لذا فقد تضمنت نصوص قانون الأحكام العسكرية جريمة انتهاك أسرار الدفاع عمدا لمصلحة دولة أجنبية^(٢٨)، بالإضافة إلى النصوص الواردة بشأن هذه الجريمة في قانون العقوبات.

ولذلك فإننا سوف نعالج هذه الجريمة على النحو التالي:

المطلب الأول: إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا في قانون العقوبات.

المطلب الثاني: إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا في قانون الأحكام العسكرية.

(٢٨) أراد المشرع بالنص على هذه الطائفة من الجرائم حماية المصلحة العسكرية من الاعتداء المباشر عليها وإن كانت هذه المصلحة قد حماها المشرع في قانون العقوبات العام، إلا أن حمايتها بنصوص قانون الأحكام العسكرية قد قصد بها إحكام تلك الحماية، وذلك نظرا للآثار الضارة التي تلحق بها في حالة قيام الأشخاص العسكريين بارتكاب هذه الجرائم، لأنهم بحكم صفتهم هذه يكون اتصالهم أوثق بالمصلحة العسكرية، مما حدا بالمشرع صوب أفراد نصوص خاصة لتجريم هذه الأفعال، وتقرير أشد العقوبات لها.

انظر الدكتور مأمون سلامة: قانون الأحكام العسكرية، المرجع السابق، ص ٢١٨، ٢١٩.

المطلب الأول

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا

في قانون العقوبات

٢١٣ - أركان الجريمة:

تنص المادة ٨٠ عقوبات على أن «يعاقب بالإعدام كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أو أفشى إليها أو إليه بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها وكذلك كل من أتلف لمصلحة دولة أجنبية شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به» (٢٩).

ويبين من هذا النص أن المشرع إنما استهدف حماية مصلحة قومية عليا تتعلق بسلامة أمن الدولة الخارجى، ألا وهى حماية أسرار الدفاع من التسرب إلى العدو، وما عسى أن يعقب ذلك من إلحاق الضرر الجسيم بالدولة (٣٠).

(٢٩) اقتبس المشرع المصرى هذا النص من المادة ١/٧٦ من التشريع الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٣٩ والتي تنص على أن «يعاقب بالإعدام كل فرنسى يسلم سرا من أسرار الدفاع الوطنى إلى جهة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها، أو يحصل على هذا السر أو يحوزه بأية وسيلة كانت».

انظر GARCON (EMILE): C. Pén. ann., T. I, art. 76, p. 306.

(٣٠) نظرا لخطورة هذه الجريمة لم يفرق المشرع بين وقوعها فى وقت السلم أو الحرب، ففرض لها عقوبة الإعدام فى الحالتين، وذلك تلافيا للنقص الذى كان موجودا فى المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ والتي كانت تنص على أن «يعاقب بالإعدام إذا ارتكب فى زمن سلم كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة، سرا من أسرار الدفاع عن البلاد، وكذلك كل من حصل بأى طريقة على سر من هذا القبيل بقصد تسليمه بالذات أو بالواسطة للدولة أجنبية، ومن أتلف لمصلحة دولة أجنبية كل هذا السر أو بعضه، أو جعله غير صالح لأن ينتفع به».

ولتحليل أحكام المادة ٨٠ عقوبات فإننا سوف نتناولها على الوجه الآتى:-

الفرع الأول : الركن المادى .

الفرع الثانى : الركن المعنوى .

- انظر الدكتور على راشد: الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية - جرائم الإخلال بالأمن الخارجى وجرائم التزوير- القاهرة، مطابع دار الكتاب العربى بمصر، ١٩٥٥، ص ٥٦.

الفرع الأول

الركن المادى

٢١٤ - عناصر الركن المادى:

تحصر المادة ٨٠ عقوبات صور السلوك الإجرامى المكون للجريمة فى خمس صور هى تسليم سر من أسرار الدفاع وإفشائه، أو الحصول عليه، أو إتلافه، أو جعله غير صالح للانتفاع به.

وتعد الجريمة فى كافة صورها من جرائم الضرر، وإن اختلف شكله فى الصور الثلاث الأولى عنه فى الصورتين الأخيرتين، فهو فى الصورتين الأولتين ذو طبيعة نفسية تتمثل فى إكساب الدولة الأجنبية معرفة كانت تنقصها، وهو كذلك فى الصورة الثالثة، إلا أنه ينحصر فى إكساب الجانى نفسه معرفة كان محرما عليه التوصل إليها. وفى الصورتين الأخيرتين فهو ذو طبيعة مادية تتجلى فى إعدام مستودعه - أو وعائه - أو جعله غير صالح للانتفاع به^(٣١).

وسوف نقوم بتحليل أحكام الركن المادى على النحو التالى:

أولا : صور انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا.

ثانيا: حصول التسليم ونحوه إلى دولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها.

(٣١) انظر الدكتور حسنين إبراهيم صصالح عبيد: القصد الجنائى الخاص، دراسة تحليلية تطبيقية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٥٢.

أولا

صور انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا

٢١٥ - تمهيد:

سبق أن بينا أن صور انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا هي خمس صور، سوف نتناول كل منها بالتفصيل على النحو التالي:

٢١٦ - (أولا) تسليم السر:

التسليم لغة هو الإعطاء. يقال سلمه الشيء فتسلمه أى أعطاه إياه فتناوله^(٣٢)، أما فى الاصطلاح فإن التسليم هو تمكين الغير من حيازة شئ بعينه.

والأصل أن يتم التسليم بنقل الوعاء المادى للسر إلى الغير، ويتحقق ذلك بأية صورة وبأى شكل^(٣٣). والعبارة التى استعملها المشرع تهدف إلى التوسع فى مدلول التسليم، ولذلك فإن التسليم يمكن أن يتم عن طريق الكتابة أو بالاتصال التليفونى أو التلغرافى أو بالاتصال اللاسلكى أو بالشفرة، وقد يكون التسليم حكيما فيأخذ حكم التسليم المادى وذلك كمن يسلم لآخر مفتاح الحرز الموجود به السر، أو من يترك مستودع السر مفتوحا، أو ظاهرا دون حراسة حتى يمكن الغير من الاطلاع عليه، أو تصويره، أو نسخه.

ولذلك فإنه يستوى أن يتم تسليم السر إلى دولة أجنبية، أو إلى أحد العاملين لمصلحتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما لو توسط بين الجانى وبين من يتسلم السر لحساب الدولة الأجنبية شخص أو أكثر.

(٣٢) التسليم: هو الإعطاء ويقال أعطيته فتناوله والتسليم الرضا والسلام.

انظر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادى: المرجع السابق، الجزء الرابع، فصل السين، باب الميم، ص ١٣١.

(٣٣) قد يقع ذلك بطريق تمكين الدولة الأجنبية من أخذ صورة أو نقلها أو أخذ مستند، أو بإملاء محتويات السر، أو مضمونه، أو كتابته برموز خاصة. كل ذلك سواء تم بطريق مشروع أو غير مشروع.

انظر المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية، الجدول العشرى السادس، ١٩٦٧، محكمة أمن الدولة العليا ٢٥/١٠/١٩٦٠، ص ٢٤٠، رقم ٢٢٦.

وإذا قام الجاني بتسليم السر لدولة أجنبية فعوقب، ثم قام آخر بتسليم ذات السر لدولة أجنبية مرة ثانية، فلا يقبل من الجاني ادعائه بأن سابقه تسليم السر تفقده سرية، وعله ذلك تمكن في أن الدولة الأجنبية قد لا تلم بتفاصيل السر في أول مرة، فتعاود الحصول عليه للوقوف على تفاصيله كاملة في المرة الثانية. وينطبق النص أيضا في حالة تسليم جزء من السر فقط، أو في حالة نقل السر على وجه خاطئ أو ناقص.

٢١٧ - (ثانيا) إفشاء السر:

الإفشاء لغة هو الإفشاء أى انتشار الشيء^(٣٤)، والإفشاء في الاصطلاح هو تمكين الغير من الاطلاع على مضمون السر دون نقل وعائه المادى إلى حيازة الغير. ويدخل الإفشاء في مدلول التسليم^(٣٥).

ويفترض الإفشاء علم المفشى بمضمون السر، بينما يمكن أن يتحقق التسليم المادى دون أن يحيط الجاني بمضمون السر. ولا عبرة بطرق إفشاء السر، سواء كان عن طريق استعمال اسم مستعار أو عن طريق التزوير. ولا يشترط أن يرد الإفشاء على السر كله، فيمكن أن يتحقق الإفشاء على جزء من السر فقط. ولا يشترط أن يكون الإفشاء حرفيا وإنما يتحقق بمجرد إطلاع الغير على معناه أو مضمونه ولو كان بطريقة موجزة.

ويقع فعل الإفشاء إذا تم بشكل خاطئ أو ناقص، طالما أن جزءا من السر ذاته قد تسرب إلى الغير عن طريق هذا الإفشاء، ولكن إذا صرحت السلطات

(٣٤) وفشا أى خبره وعرفه وفشيا أى انتشر.

انظر مجد الدين بن يعقوب الفيروز أبادى: المرجع السابق، باب الباء، فصل الفاء، ص ٣٧٦.

(٣٥) لم يكن المشرع بحاجة للنص على الإفشاء صراحة في المادة ٨٠ ع إلا أنه قد روى التأكيد حسما للخلاف. وتقول المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ «فإنه وإن كان الإفشاء يدخل في مدلول التسليم بمعناه في مقام هذا النص، إلا أنه روى إضافته صراحة تلافيا لكل شك أو تأويل».

انظر: النشرة التشريعية، المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، عدد مايو ١٩٥٧، ص ١٠٣٣.

المختصة بإفضاء السر إلى شخص معين فإنه يؤدي إلى إزالة الحظر المفروض على سريته بالنسبة لهذا الشخص.

ويجب أن يكون المفشى إليه السر شخصا معينا، أى لا يكون عددا غير محدد من الأفراد، وإلا اختلط مدلول الإفشاء مع الإذاعة. ولكن هذا لا يحول دون العقاب على إذاعة السر لمصلحة دولة أجنبية، باعتبار أن الإذاعة تتضمن الإفشاء بحكم الضرورة بل وتفوقه خطورة وجسامة (٣٦).

٢١٨ - (ثالثا) الحصول على السر:

الحصول على السر هو التوصل إليه والتمكن من حيازة وعائه المادى، أو الإلمام بمضمونه أو معناه ولو لم يعقبه تسليم أو إفشاء أو إتلاف. وعلى ذلك فيكفى أن يلم الجانى بالسر عن طريق الحفظ أو التصوير أو الاطلاع.

ولم يشترط القانون وسيلة معينة للبلوغ إلى السر والتوصل إليه، فقد تكون الوسيلة هى إنتحال شخصية عسكرية بالتكر وراء ملابس عسكرية، أو استعمال اسم كاذب، أو إخفاء الشخصية، أو المهنة، أو الجنسية الحقيقية، أو أخذ صور فوتوغرافية لوثيقة سرية، أو إجراء رسم أو شف، أو تشكيل خريطة، أو التسلل والتوغل فى مكان عسكري (٣٧).

ولا يكفى لوقوع صورة الحصول على السر مجرد الاحاطة بالسر عرضا، وذلك عن طريق العثور عليه، أو مجرد سماعه من خلال حديث عارض، أو الاطلاع عليه من خلال مستندات تتضمنه عرضا.

(٣٦) يختلف التسليم عن الإفشاء فيما يأتى: أ- يقع التسليم على الوعاء المادى للسر، أما الإفشاء فإنه يرد على فحواه. ب- لا يفترض التسليم إلمام الجانى بالسر بينما يفترض الإفشاء ذلك.

انظر الدكتور أحمد فتحى سرور: الوسيط فى قانون العقوبات، القسم الخاص، القاهرة

دار النهضة العربية، ١٩٧٩، بلد ٣١، ص ٥٥، هامش ١.

(٣٧) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، ص ٧٢.

والحصول على السر فعل مستقل عن التسليم، فيكفى لقيام الجريمة أن يتم الحصول على السر بغض النظر عن تسليمه. وبعبارة أخرى فإن المسؤولية الجنائية تقوم على فعل الحصول وحده دون تحقيق الغرض الذي كان الجاني يهدف إليه وهو تسليم السر إلى دولة أجنبية.

وصورة الحصول على السر سابقة في وجودها بالنسبة لتسليم السر أو إفشائه، فالتسلسل الزمني يقتضى وقوع الحصول قبل التسليم أو الإفشاء. كذلك فإن الحصول تسبقه مراحل قد تتعدد حتى يبلغ الجاني مقصده بالحصول على السر. وبعض هذه المراحل تعتبر أعمالاً تحضيرية لا عقاب عليها وبعضها الآخر يعتبر شروعاً معاقباً عليه بهذا الوصف. فاستقصاء موضع السر دون دخول أماكن محظور ارتيادها تعتبر من قبيل الأعمال التحضيرية، أما البدء في الاتصال بمن يقوم بالمحافظة على السر، أو غيره من الوسطاء الذين يمكن تجنيدهم للحصول على السر فإنه يعتبر بدءاً في تنفيذ الجريمة. ولا شك أن نية الجاني هي الفيصل في تحديد الأفعال التي تعتبر شروعاً أم جريمة تامة (٣٨).

ولا يشترط أن يكون الجاني قد حصل على السر بأكمله، إذ تتحقق الجريمة ولو لم يعلم به الجاني إلا على وجه خاطيء أو ناقص في بعض أجزائه أو معظمها (٣٩).

٢١٩ - (رابعاً) إتلاف السر:

الاتلاف لغة هو الإهلاك. والمقصود باتلاف السر هو إعدام ذاتيته، وإهلاك وعائه المادى، بأية وسيلة تؤدي إلى ذلك. ويؤدي الاتلاف إلى إعدام الصلاحية، ويمكن أن يتحقق ذلك إما بالاحراق أو باستخدام مادة كاوية أو بالمحو أو بالنسف أو بأية وسيلة أخرى.

(٣٨) أنظر الاستاذ محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٣٩) أنظر الدكتور عبد المهيم بكر: المرجع السابق، بند ٦٣، ص ١٨٤، ١٨٥.

ويتطلب الاتلاف أن يكون للسر وعاء مادي يصلح للاتلاف، ومن ثم فلا يتصور وقوع الاتلاف على معلومات غير مفرغة في وثيقة، أو مستند، أو محرر فكتمان المعلومات السرية في ذهن صاحبها لا يشكل سرا يمكن إتلافه^(٤٠).

وقد يكون الاتلاف جزئيا فيرد على جزء من الوعاء المادي للسر، ويؤدي إلى فقد بعض آثاره أو تغيير وجه استعماله، ويأخذ الاتلاف الجزئي حكم الاتلاف الكلي^(٤١).

٢٢٠ - (خامسا) جعل السر غير صالح للانتفاع به :

والمقصود بذلك هو إفساد السر، ويتحقق ذلك بتعطيل منفعة السر كليا أو جزئيا. أو بعبارة أخرى تعيب السر وجعله غير صالح بصفة مطلقة، أو نسبية لتحقيق الغرض الذي أنشئ السر من أجله، ويستوى في ذلك أن يقع التعيب على الوعاء المادي للسر، أو على مضمونه ومعناه^(٤٢). ومثال ذلك أن يكون

(٤٠) وإن كان الاستاذ الدكتور عبد الفتاح الصيفي يرى عكس ذلك، إذ أن سيادته يتصور فرضا إمكانية إعدام السر المحفوظ في ذهن مبتكرة، وذلك عن طريق قتله بقصد إتلاف السر. وفي هذا الفرض يكون الجاني قد ارتكب جريمتين، الأولى إتلاف السر، والثانية القتل العمد، وتطبق على القاتل أشد العقوبات، إلا أننا نرى استحالة إثبات هذا الفرض حتى في حالة إمكانية افتراض وقوعه..

انظر الدكتور عبد الفتاح الصيفي، المرجع السابق، بند ٩٦ ص ١٤٠.

(٤١) كان نص المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ينص على عبارة «ومن أُلّف لمصلحة دولة أجنبية كل هذا السر أو بعضه». ثم ورد نص المادة ٨٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ خلوا من عبارة هذا السر أو بعضه، ولا يحول هذا السكوت دون العقاب على حالة الاتلاف الجزئي للسر، لأن التشريع الجديد استهدف التوسع في نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدفاع عن البلاد.

انظر الدكتور أحمد صبحي العطار: دراسة في القسم الخاص في قانون العقوبات المصري، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة، القاهرة، لم يذكر دار النشر، نير أوفست للطباعة، ١٩٨٧، ص ١٣٠.

(٤٢) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور : الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص، المرجع السابق، بند ٣١، ص ٥٦.

• السر موزعا بين عدة أوعية، فيعمد الجاني إلى إتلاف أحداها بإعدامه، أو بإضافة عنصر يتفاعل معه ويؤدي إلى إفساده بحيث يصبح غير صالح للانتفاع به إنتفاعا كاملا، أو كمن يحو جزءا جوهريا من وثيقة سرية، أو يغير فيها بحيث يفسد معناها، أو يصرف الفهم عن أصل مؤداها.

ويشترك فعل الاتلاف مع تعطيل منفعة السر في أن كل منهما يصيب فحوى السر وما يتميز به، إلا أن التعطيل لا يشترط فيه أن يرد على الوعاء المادى للسر كما هو في الاتلاف، إذ يشترط في التعطيل ألا يصل إلى حد التشويه التام أو الجزئي للسر، بل يقتصر على مجرد التعييب مما يؤدي إلى عدم تحقيق المنفعة من السر (٤٣).

(٤٣) ساوى المشرع بين إتلاف السر أو جعله غير صالح لأن ينتفع به، ولقد عبرت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ عن هذا المعنى بقولها: «أن العبارة الأخيرة من المادة ٨٠ تنص على الحالة التي يتلف فيها لمصلحة دولة أجنبية - سر من أسرار الدفاع، أو يجعله غير صالح لأن ينتفع به. ولما كان من آثار تسليم سر إلى دولة أجنبية - بل هو في الغالب من أهم آثاره - أن يصبح السر غير صالح لأن ينتفع به، يجب أن يعتبر من حيث آثاره شبيها بتسليم السر، ويجب لذلك أن يكون العقاب على العاملين واحدا.

انظر محمود إبراهيم إسماعيل : المرجع السابق، ص ١١٥.

ثانيا

حصول التسليم ونحوه إلى دولة أجنبية أو لأحد

ممن يعملون لمصلحتها

٢٢١ - مفهوم الدولة الأجنبية:

اشتراط المشرع في المادة ٨٠ عقوبات مصرى أن يكون قصد الجانى من الحصول على أسرار الدفاع أو التوصل إليها هو تسليمها لدولة أجنبية، أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها. ولكن لم يبين المشرع المقصود بالدولة الأجنبية(٤٤). ومن ثم فقد وجب الرجوع لقواعد القانون الدولى العام، والتي تقرر أن لفظ الدولة يطلق على الوحدة الاجتماعية الإقليمية التي تستمتع بالحكم الذاتى الكامل(٤٥).

بيد أن التشريع الجنائى المصرى قد توسع فى مفهوم الدولة الأجنبية، فلم يقصره على مدلول الدولة وفقاً للقانون الدولى العام، ولكنه أسبغ هذا الوصف على بعض الجماعات السياسية التي تعامل معاملة المحاربين. فقد نصت المادة ٨٥/د.ع على أن «تعتبر فى حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين». ومن ثم فإنه لا يشترط

(٤٤) تستخدم بعض التشريعات اللاتينية اصطلاح «Puissance étrangère»، والترجمة الدقيقة لهذا التعبير فى العربية تنصرف إلى معنى «سلطة أجنبية». فعلى سبيل المثال استخدم المشرع الفرنسى هذا التعبير فى المواد (٧٠، ٧١، ٧٢) من المدونة العقابية، واستخدمه المشرع البلجيكى فى المادة ١١٨ من المدونة العقابية. والمقصود بهذا التعبير فى التشريع الفرنسى أى قوة أجنبية يمكن أن تخترق أو تدخل الحدود الفرنسية، أو أى قوة أجنبية يمكن أن تؤدى إلى زعزعة الاستقرار العسكرى سواء البرى أو الجوى أو البحرى.

انظر GARCON (Emile): c. pén. ann. t. 1, art. 75, no. 52, p. 299.

(٤٥) انظر الدكتور حامد سلطان: المرجع السابق، بند ٩٧، ص ٩١.

فى الدولة الأجنبية أن تكون مستكملة لكل المقومات الأساسية لإسباغ الصفة الدولية عليها وفقا لقواعد القانون الدولي العام^(٤٦).

ولقد ساوى المشرع بين الدولة الأجنبية وبين من يعملون لمصلحتها^(٤٧). ولكى يعتبر شخصا ما ممن يعملون لمصلحة دولة أجنبية لا يلزم وجود توكيل رسمى له من هذه الدولة^(٤٨). وإنما يكفي أن تدل الظروف والملايسات على أنه يعمل لمصلحتها. ولذلك فإنه يمكن أن يكون وطنيا أو أجنبيا تابعا لدولة أجنبية من عدمه. أما الشرط الأساسى المطلوب تحقيقه فهو أن يباشر نشاطا إيجابيا لمصلحة هذه الدولة الأجنبية، والا يقصر دوره على مجرد الشعور لمصلحة هذه الدولة.

(٤٦) يمكن لأحد أشخاص القانون الدولي أن يعترف لهيئة ثورية قامت فى أحد أقاليمه بوصف المحاربين. ويترتب على اعترافه أن تصبح لهذه الهيئة الثورية أهلية التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات فى الحدود التى ترسمها قوانين الحرب فقط. انظر الدكتور حامد سلطان: المرجع السابق، بند ١٠٠، ص ٩٣.

(٤٧) لم يشترط القانون المصرى أن تكون الدولة الأجنبية التى يسلم إليها السر فى حالة حرب مع مصر، فالتسليم لدولة معادية أو محايدة سواء، وذلك خلافا للتشريع البلجيكي الذى فرق فى المادة ١١٨ من المدونة العقابية البلجيكية بين تسليم السر إلى دولة معادية وعاقب عليه بالسجن المؤبد، وبين تسليم السر لدولة غير معادية وعاقب عليه بالسجن من عشر سنين إلى خمس عشرة سنة.

انظر Rigaux (Marce) et Trousse (Paul-Em): op. cit., pp. 257.258.

(٤٨) كانت المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على عبارة «كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها». وقد روى فى التشريع الحالى رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ حذف لفظ المأمور Agent، والذي يقصد به مندوب الدولة أو ممثلها الرسمى الذى له صفة المتحدث باسم دولته لدى حكومة مصر لما يديره ذلك من صعوبة فى إثبات هذه الصفة، ولما يؤدى إليه من اشتراط توافر الاتصال المباشر بين الجانى والدولة الأجنبية والذي يستلزم غالبا البحث فى وثائق ووقائع لا يمكن تعرفها إلا بتحقيق يجرى فى الخارج. انظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ١٤، ص ٣٠.

الفرع الثاني

الركن المعنوي

٢٢٢ - عناصر الركن المعنوي:

يبين مما سبق أنه لا قيام للمسئولية الجنائية عن الجريمة التي تنص عليها المادة ٨٠ عقوبات إلا إذا توافر لدى الجاني القصد الجنائي لارتكاب الواقعة الإجرامية في أية صورة من صورها الخمس السابق بيانها.

والقصد الجنائي المطلوب توافره بالنسبة لصورتى تسليم وإفشاء سر من أسرار الدفاع هو القصد الجنائي العام^(٤٩). الذي لا يعنى أكثر من انصراف إرادة الجاني نحو إحداث الواقعة الإجرامية وفقا لهاتين الصورتين وهو عالم بحقيقتها^(٥٠)، أى وهو عالم بأنه قام على نحو ما بتسليم أو إفشاء سر من أسرار الدفاع الحقيقية عن البلاد إلى دولة أجنبية أو لأحد العاملين لمصلحتها^(٥١). ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التي دفعت الجاني إلى ارتكاب جريمته طالما تحقق هذا القصد^(٥٢).

(٤٩) تتفق غالبية الفقه الجنائي المصرى على الاكتفاء بتوافر القصد الجنائي العام في هذه الجريمة.

انظر الدكتور محمد مصطفى القللى، المرجع السابق، ص ١٠٢.

الدكتور على راشد، المرجع السابق، ص ٥٩.

الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٣٩، ص ٧٢.

الدكتور عبدالمهيمن بكر: المرجع السابق، بند ٦٣، ص ١٨٤.

(٥٠) يفترض العلم سبق تمثل الجاني للواقعة المكونة للجريمة، أما الإرادة فهي نشاط نفسى واع اتجه صوب أحداث غرض معين. والإرادة هي لب وجوهر القصد الجنائي.

انظر الدكتور عبدالمهيمن بكر: القصد الجنائي في القانون المصرى والمقارن، رسالة

دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٥٩، بند ١١٩، ص ١٧٤، بند ١٣٤،

ص ١٩٧.

(٥١) انظر HUGUENEY (Pierre): 2ème Supp., op. cit., No. 791, p. 84.

(٥٢) يرى جانب كبير من الفقه استبعاد الباعث من نطاق القصد تماما، فهو محرك

للإرادة التي هي جوهر القصد ولكنه لا يدخل في تكوينها. ومن ثم فلا شأن له -

ولا يجوز للجانى أن يدفع بعدم عمله بأن الأمر موضوع الجريمة هو من أسرار الدفاع، وذلك لأن الجهل به هو جهل بقانون العقوبات الذى تولى بذاته مهمة التعريف بها، وهو مالا يقبل الاعتذار به، وإن كان من الجائز الادعاء بالغلط فى الإباحة بدعوى أن الدولة قد رفعت حجاب السرية عن أمر أو واقعة ما، ويقع عبء إثبات هذا الادعاء على المتهم (٥٣).

والمقصود بتعمد تسليم أو إفشاء السر إلى دولة أجنبية أن يعلم الجانى أن وصوله إليها مؤكدا، فلا يكفى أن تكون هذه النتيجة محتملة مادام الجانى لم يكن يتوقعها وقت تسليم أو إفشاء السر، إذ أنه كان يعتقد أن السر بعيد عن متناول الدولة الأجنبية. وذلك لأن المشرع عاقب على واقعة تسليم أو إفشاء السر إلى دولة أجنبية أو إلى شخص يعمل لمصلحتها، فلا يغنى تسليم أو إفشاء السر إلى غيرهما تحت حكم هذا النص.

- بفكرة القصد الخاصة. وإن كان للباعث دورا أساسيا فى توجيه القاضى حين يستعمل سلطته التقديرية فى تحديد العقاب ذلك أنه يكشف عن درجة الخطورة الإجرامية التى تنطوى عليها شخصية المتهم.

انظر الأستاذ على بدوى: الأحكام العامة فى القانون الجنائى . القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٣٨، ص ٣١٤.

الدكتور محمد مصطفى القللى: المرجع السابق، ص ٨٥.

الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ٦٢، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

الدكتور جلال ثروت: نظرية الجريمة المتعدية القصد فى القانون المصرى والمقارن. رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق. جامعة الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٦٤، بند ٣٢٧، ص ٦٠٥.

وانظر أيضا: مجموعة أحكام محكمة النقض ٣٠ مارس ١٩٧٥ ص ٢٦ رقم ٦٨ ص ٢٩٢، ٨ يونيو ١٩٧٥ ص ٢٦ رقم ١١٥ ص ١٧، ٤٩٣ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٢٦ رقم ١٥٦ ص ١٥، ٧٠٧ فبراير ١٩٧٦ ص ٢٧ رقم ٤٤ ص ٢٢١، ٤ أبريل ١٩٧٦ ص ٢٧ رقم ٨٤ ص ٢، ٣٩٣ يناير ١٩٧٧ ص ٢٨ رقم ٢ ص ٢١، ١٤ مارس ١٩٧٧ ص ٢٨ رقم ٨١ ص ٢٥، ٣٧٨ أبريل ١٩٧٧ ص ٢٨ رقم ١٠٩ ص ١٣، ٥١٠ مارس ١٩٧٨ ص ٢٩ رقم ٥٢ ص ٢٧٥.

(٥٣) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ٣٣، ص ٥٩.

أما بالنسبة للصور الثلاث الأخيرة وهي الحصول على السر بقصد تسليمه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أو إتلافه أو جعله غير صالح لأن ينتفع به، فإن القصد الجنائي المطلوب هو القصد الجنائي الخاص، والمتمثل في العلم والإرادة واتجاه الإرادة صوب تسليم السر إلى دولة أجنبية في صورة الحصول على السر واتجاهها صوب تحقيق مصلحة دولة أجنبية في صورتى الإتلاف أو جعل السر غير صالح للانتفاع به^(٥٤). وإن كان جانب آخر من الفقه يرى الاكتفاء بتوافر القصد الجنائي العام^(٥٥). وإذا ارتكب الجاني فعله بسبب الفضول أو تحقيقا لباعث آخر لا تقع الجريمة^(٥٦). ولا شك أن

(٥٤) ترى غالبية الفقه الجنائي المصري وجوب توافر القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة استنادا إلى صريح نص المادة ٨٠ ع التي وردت بها عبارات صريحة لا تقبل الشك أو التأويل، وذلك كعبارة بقصد تسليمه أو إفشائه لدولة أجنبية، وعبارة لمصلحة دولة أجنبية.

انظر الدكتور على راشد: المرجع السابق، ص ٥٩، ٦٠.

الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٢٩، ص ٧٢، ٧٣.

الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ٢٣، ص ٥٩، ٦٠.

الدكتور عبدالمهيمن بكر: المرجع السابق، بند ١٧٨، ص ٢٩٦.

(٥٥) يرى الأستاذ الدكتور حسنين عبيد أن المصلحة المحمية بالنص هي حماية أسرار الدفاع من التسرب لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها. وإهدار تلك المصلحة - أى تحقق النتيجة - لا يقاوم إلا بنقل هذه الأسرار إلى تلك الدولة أو أحد عملائها. ومن ثم فإن الغاية المنشودة لا تتحقق إلا بسلوك يفضى إلى تلك النتيجة فإذا ثبت أن الجاني إنما يستهدف من الحصول على هذه الأسرار مجرد إشباع رغبته فى الاستطلاع فإن القصد الجنائي - خاصا كان أو عاما - يعد منتقيا ولا تقوم للجريمة قائمة، وإن أمكن تحققها بوصف آخر. وخلص سيادته إلى أن غاية تسليم أسرار الدفاع لدولة أجنبية أو لأحد عملائها، لا يعدوا أن يكون صوره للعدوان الواقع على المصلحة المحمية، ولذلك فهي لا تضيف جديدا لماديات الجريمة، ويكون القصد المتطلب لتحريك مسئولية فاعل تلك الجريمة هو القصد العام ليس أكثر.

انظر الدكتور حسنين إبراهيم صالح عبيد: المرجع السابق، بند ١١، ص ٥٢، ٥٣.

(٥٦) يذهب الدكتور على حسن عبدالله الشرفى إلى أن الباعث الذى لا يعتد به فى هذه الجريمة هو الباعث البعيد الذى يظهر دوره فى مرحلة لاحقة هي مرحلة التسليم فعلا، والذي قد يتمثل فى الرغبة فى توفير مصلحة مالية أو معنوية للجاني أو -

حرص الجانى على الحصول على السر على الرغم من أنه لا صفة له فى حفظه أو استعماله يصلح أن يعتبر قرينة ضد المتهم على توافر القصد الخاص فى حقه. ويقع عبء إثبات القصد الجنائى فى جريمة الحصول على السر على سلطة الاتهام التى يجب عليها أن تثبت قيام أركان الجريمة وفقاً للشروط التى نص عليها القانون. ومن ثم فقد وجب عليها أن تقدم الدليل على أن المتهم إنما قصد من الحصول على السر تسليمه إلى دولة أجنبية، أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها. ولاشك أن للمحكمة فى كل الأحوال سلطة تقدير عناصر إثبات القصد الجنائى.

= لأحد ممن يهمة أمرهم أو الحق، أو الحقن التى تشكل بواعث تدفع إلى إتمام المراحل النهائية للنشاط الإجرامى، أما النية الخاصة المشار إليها آنفاً فإنها لا تمثل فى الواقع عنصراً مغايراً للباعث أو بعيداً عنه، ذلك أن نية تسليم السر أو إفشائه كانت على شكل رغبة فى تقديم خدمة للدولة الأجنبية المستفيدة، وأن هذه الرغبة كانت هى المسيطرة على تصرفات الجانى والدافعة إلى إتمام ماديات تلك الجريمة. انظر الدكتور على حسن عبدالله الشرفى: الباعث وأثره فى المسؤولية الجنائية - دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية. القاهرة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، بند ٢١٤، ص ٣٥٩.

المطلب الثاني

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمدا

في قانون الأحكام العسكرية

٢٢٣ - تمهيد وتقسيم:

وردت طائفة جرائم إنتهاك أسرار الدفاع ضمن الباب الأول من القسم الثاني من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تحت عنوان «الجرائم المرتبطة بالعدو» (٥٧).

وتقتصر نصوص قانون الأحكام العسكرية المؤثمة لوقائع إنتهاك أسرار الدفاع عمدا لمصلحة دولة أجنبية على نصين فقط هما المادتين ٤/١٣٠، ٥/١٣٤ ق. أ. ع.

وقد استلزم المشرع فيمن يرتكب طائفة الجرائم المرتبطة بالعدو أن يكون خاضعا لقانون الأحكام العسكرية. ولما كان الخاضعون لذلك القانون هم العسكريون ومن في حكمهم والملحقون بهم من المدنيين (٥٨)، لذلك فإن النصوص الخاصة بجرائم إنتهاك أسرار الدفاع في قانون الأحكام العسكرية لا تطبق على المدنيين غير الخاضعين لأحكامه.

(٥٧) إن المصلحة المحمية في هذه الجرائم هي سلامة القوات المسلحة والمحافظة على أمنها حتى لا يتمكن العدو من النيل منها أو تمكينه من عرقلة أو إضعاف وظيفتها في الزود عن سلامة الجمهورية.

انظر الدكتور مأمون سلامة: قانون الأحكام العسكرية، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٥٨) تنص المادة ٤ من قانون الأحكام العسكرية على أن يخضع لأحكام هذا القانون الأشخاص الآتون بعد: ١ - ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية. ٢ - ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموما. ٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية. ٤ - أسرى الحرب. ٥ - أي قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية. ٦ - عسكريو القوات الحليفة أو الملحقون بهم إذا كانوا يقيمون في أراضي الجمهورية العربية المتحدة، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضي بخلاف ذلك. -

وسوف نتناول فيمايلي أحكام كل من المادتين ١٣٠/٤، ١٣٤/٥ ق .
أ.ع على النحو التالي :

الفرع الأول : إفشاء أسرار الدفاع أو التوصل إليها بقصد إفشائها أو إتلافها.

الفرع الثاني : إفشاء معلومات تمس أمن أو سلامة القوات المسلحة .

٧ - الملحقون بالمكربين أثناء خدمة الميدان وهم، كل مدنى يعمل فى وزارة الحربية أو فى خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان. وينتقد الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى إخضاع طلبة المدارس والمعاهد والكلديات العسكرية للقانون العسكرى لعدم ثبوت صفتهم العسكرية بعد، وكذا فإن سيادته يرى النص على أسرى الحرب فى قانون الإجراءات الجنائية لا فى قانون الأحكام العسكرية.
انظر الدكتور محمود محمود مصطفى: الجرائم العسكرية فى القانون المقارن، الجزء الأول، قانون العقوبات العسكرى، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٧١ بند ٢٠، ص ٤٦ وما بعدها.

الفرع الأول

إفشاء أسرار الدفاع أو التوصل إليها بقصد

إفشائها أو إتلافها

٢٢٤ - نص قانونى :

تنص المادة ١٣٠/٤ من قانون الأحكام العسكرية على أن يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :-

٤ - تسليمه أو إفشائه للعدو أو لأحد ممن يعملون لمصلحته بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع أو توصل بأية طريقة إلى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو إفشائه للعدو أو لأحد ممن يعملون لمصلحته، وكذلك إتلافه لمصلحة العدو أو إضرارا بالدفاع عن البلاد أو بالقوات المسلحة شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به.

٢٢٣ - أركان الجريمة :

سوف نتناول فيما يلى الركن المادى والركن المعنوى للجريمة.

- الركن المادى: إن السلوك المادى المكون لهذه الجريمة يتخذ إحدى صور ثلاث :-

أ - تسليم أو إفشاء أسرار الدفاع إلى العدو أو أحدا ممن يعملون لمصلحته بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة.

ب - التوصل إلى الحصول على أسرار الدفاع بأية طريقة بقصد تسليمه أو إفشائه للعدو أو لأحد ممن يعملون لمصلحته.

ج - إتلاف أسرار الدفاع أو جعلها غير صالحة للانتفاع بها لمصلحة العدو.

وقد سبق لنا في المطلب الأول أن بيّنا صور ارتكاب هذه الجريمة، فاستعرضنا المقصود بالتسليم والإفشاء والحصول والإتلاف أو جعل السر غير صالح للانتفاع به فيرجى الرجوع إليه منعا من التكرار.

وقد ورد النص في المادة ١٣٠/٤ من قانون الأحكام العسكرية على حصول الصور المؤثمة في هذه المادة لمصلحة العدو. ولذلك فقد وجب بيان المقصود بذلك.

وقد نصت المادة ٨٥ من قانون الأحكام العسكرية على أن يعتبر في حكم العدو العصاة والعصابات المسلحة. وبناء على ذلك يعتبر عدوا في حكم هذه المادة (٥٩).

أ- كل من يرفع السلاح ضد جمهورية مصر العربية حتى ولو لم يكن ينتمى بجنسيته إلى الدولة التي تكون فيها الجمهورية في حالة حرب معها.

ب- أفراد القوات المسلحة للجماعة أو الدولة التي هي في حرب مع الجمهورية.

ج- الأفراد المدنيون الذين لهم شأن بالقوات المسلحة للعدو سواء بالمساعدة أو التوريد بالمؤن والذخائر أو تجهيزهم بالمعدات وغير ذلك من أنواع المساهمة في العمليات الحربية.

د- كل من يحاول الاعتداء على سلامة أراضي جمهورية مصر العربية وسلامة سيادتها حتى ولو لم تكن حالة الحرب قد أعلنت رسميا، فمجرد الاعتداء على سلامة أراضي الجمهورية وسيادتها من شأنه إيجاد حالة الحرب حتى ولو لم تكن قد أعلنت رسميا.

هـ- أفراد العصابات المسلحة والعصاة يعتبرون في حكم العدو لما في ذلك من إضرار أو تهديد بالإضرار بسلامة الأمن الداخلي والخارجي.

(٥٩) انظر الدكتور مأمون سلامة: قانون الأحكام العسكرية، المرجع السابق، ص ٢٢١، ٢٢٢.

أما بالنسبة لمدلول اصطلاح «أسرار الدفاع» الوارد في المادة ١٣٠/٤ من قانون الأحكام العسكرية، فإننا نعتقد أنه يماثل اصطلاح «أسرار الدفاع» الوارد في المادة ٨٥ من قانون العقوبات، وبالتالي يرجع إلى قانون العقوبات لتحديد ماهية «أسرار الدفاع». ولا نعتقد أن لهذا الاصطلاح مدلولين مختلفين في كلا التشريعين، لأن حدوث ذلك يؤدي إلى خلل واضطراب في فهم الاصطلاح، وهو ما لا يتفق مع صراحة النصوص.

- الركن المعنوي: إن هذه الجريمة عمدية - أي أنه يجب توافر القصد الجنائي لقيامها، ولذلك فإنه ينبغي انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب الواقعة أو النشاط المجرم، والعلم بمكوناتها، وهي بالنسبة للصورة الأولى القصد الجنائي العام، أما بالنسبة لصورتين الثانية والثالثة القصد الجنائي الخاص على الأرجح (٦٠).

(٦٠) انظر البلد ٢٢٠ من هذا المؤلف.

الفرع الثاني إفشاء معلومات تمس أمن أو سلامة القوات المسلحة

٢٢٥ - أركان الجريمة :

تلص المادة ١٣٤ من قانون الأحكام العسكرية على أن يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون، كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

٤ - بعد أن وقع في الأسر التحق بالقوات المسلحة المعادية، أو قام مختاراً بأى عمل فى خدمة العدو أو مساعدته، أو أفشى إليه بمعلومات تمس أمن وسلامة القوات المسلحة.

وسوف نتناول بالتفصيل أحكام فعل إفشاء معلومات تمس أمن وسلامة القوات المسلحة إلى العدو.

وعناصر هذه الجريمة هي :-

* الركن المادى : ويتمثل فى فعل إفشاء الجانى - وهو من الخاضعين لأحكام قانون العسكرية فقط على ما سبق وقدمنا من قبل - لمعلومات تمس أمن وسلامة القوات المسلحة^(١١).

ولم يشترط المشرع أن تكون هذه المعلومات من أسرار الدفاع على النحو الذى سبق وأن نص عليه فى المادة ١٣٠/٤. ولذلك فإن أية معلومات تمس أمن وسلامة القوات المسلحة تكون كافية لتحقيق النص حتى لو لم تكن ذات طبيعة سرية، كما أنه لا يشترط أن يكون العدو قد استفاد فائدة عملية من هذه المعلومات.

* الركن المعنوى: فهو القصد الجنائى العام، المتمثل فى العلم والإرادة.

(١١) انظر الدكتور مأمون سلامة: المرجع السابق، ص ٢٤٧ .

المبحث الثاني

انتهاك أسرار الدفاع لصحة دولة أجنبية

إهمالا أو تسهيل ارتكابها بإهمال

٢٢٦ - تمهيد وتقسيم:

لا تقل جرائم الإهمال في حفظ وصيانة أسرار الدفاع خطورة عن غيرها من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، إذ أن النتيجة المترتبة عليها قد تتماثل مع نتيجة الجرائم العمدية، ولذلك فالضرر المحدق بالدولة مؤكد وخطير.

ولذلك فلم يشأ المشرع المصري أن يترك هذه الطائفة من الأفعال دون أن تكون محلا للتجريم والعقاب، ولكن قانون العقوبات المصري اكتفى بالعقاب على الأفعال التي تقع إهمالا فتسهل ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٠ عقوبات.

بينما أضاف قانون الأحكام العسكرية - إلى جريمة تسهيل ارتكاب جرائم انتهاك أسرار الدفاع إهمالا، جريمة أخرى هي الإهمال الذي يؤدي إلى وقوع جريمة إقضاء أسرار الدفاع أو تسليمها.

وسوف نعالج هذا الموضوع في مطلبين، نخصص الأول لدراسة هذه الجريمة في قانون العقوبات، ونخصص الثاني لدراستها في قانون الأحكام العسكرية.

المطلب الأول

في قانون العقوبات

٢٢٧ - تمهيد وتقسيم:

تنص المادة ٨٢ ج من قانون العقوبات على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سهل بإهماله أو بتقصيره ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧، ٧٧/أ، ٧٧ب، ٧٧ج، ٧٧د، ٧٧هـ، ٧٨، ٧٨أ، ٧٨ب، ٧٨ج، ٧٨د، ٧٨هـ، ٨٠.

فإذا وقع ذلك في زمن الحرب أو من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ضوعفت العقوبة.

ويبين من هذا النص أن القانون المصري قد استهدف تأثيم وقائع الإهمال أو التقصير التي ينتج عنها ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر. ونظرا لأن دراستنا تنصب على موضوع الحماية الجنائية لأسرار الدفاع، لذا فإننا سنقتصر على تناول الحماية التي أسبغتها المادة ٨٢ ج على الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٠ ع وهي جرائم الإهمال أو التقصير الذي يؤدي إلى انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية^(٦٢).

ويقوم الركن المادي لهذه الجريمة على فعل يتصف بالخطأ غير العمدى يقوم به الجاني ويترتب عليه وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٠ ع، ولذلك فإنه يوجد ارتباط وثيق بين الركنين المادي والمعنوي للجريمة، لأن الفعل المادي الذي قارفه الجاني يجب أن يتم عن خطأ غير عمدى وهو جوهر

(٦٢) جرت أغلب التشريعات الجنائية للمقارنة على تجريم السلوك الخاطي إنا سهل وقوع جريمة انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية، ومن أمثلة ذلك التشريع الإيطالي م ٢٥٩ ع، والتشريع البلجيكي م ١٢٠ ع، والتشريع الألماني م ١٠٠ ع، والتشريع الهولندي م ٩٨ ع.

الركن المعنوي للجريمة. ونظرا للارتباط الوثيق بين الركنين وحرصا على
إيضاح الموضوع، وفي سبيل تماسك الفكرة، فسوف ندرس هذين الركنين معا
في الفرع الأول، ثم ندرس العقوبة المقررة للجريمة والظروف المشددة لها في
الفرع الثاني.

الفرع الأول

أركان الجريمة

٢٢٨ - عناصر الركن المادى:

إن الركن المادى لهذه الجريمة عبارة عن تراخى من جانب الإرادة عن اتخاذ واجب الحيطة والحذر، فينجم عنه سلوك خطر يتمثل فى الخطأ أو التقصير من الجانى فيستغله الغير فى ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٠ عقوبات^(٦٣).

وينسب خمول الإرادة فى تحاشى وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٠ عقوبات إلى من كان عليه بمقتضى صفته الخاصة أو لوجوده فى وضع معين، التزام قانونى بالعمل على تفادى حدوث هذه الجريمة فيتهاون فى الوفاء بهذا الالتزام^(٦٤)، فتقع جريمة انتهاك أسرار الدفاع دون أن تكون إرادته قد اتجهت إلى تسهيل وقوعها وإلا كان شريكا فيها بطريق المساعدة^(٦٥).

(٦٣) انظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٧١، ص ١١٥.

(٦٤) يشير هذا الموضوع تساؤلا حول البحث فى ضابط الإخلال بواجبات الحيطة والحذر، أهو ضابط شخصى أم موضوعى. والمقصود بالضابط الشخصى هو قياس السلوك الذى صدر عن المتهم فى ظروف معينة على أساس سلوكه المعتاد، فإن كان هذا السلوك أقل حيطة وحذرا مما اعتادها فى مثل هذه الظروف نسب إليه الإخلال بواجباته، أما إذا طابق حذره فى سلوكه الواقعى الحذر الذى اعتاد الالتزام به فلا وجه لان ينسب إليه هذا الإخلال. أما الضابط الموضوعى فيقصد به قياس سلوك المتهم بسلوك الشخص المجرد، ويكون إخلال المتهم بواجبات الحيطة والحذر رهنا بنزوله عما يلتزمه الشخص المجرد دون اعتداد بالملكات الشخصية للجانى والظروف الخاصة التى يمر بها. ويأخذ غالبية الفقه المصرى بالضابط الموضوعى، وإن كان لا يطبق فى صورة مطلقة، إذ يجب أن يتحدد السلوك الذى يمكن للرجل المعتاد أن يسلكه لو مر بالظروف الشخصية التى احاطت بالجانى.

أنظر الدكتور عبد الرزاق السنهورى: الوسيط فى شرح القانون المدنى - نظرية الالتزام بوجه عام «مصادر الالتزام» القاهرة، دار النهضة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٦٤، بند ٥٢٨ ص ٨٨٢.

(٦٥) أنظر الدكتور عبد المهيم بكر: الأحكام العامة فى الجرائم العاسة بأمن الدولة الخارجى، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، يناير ١٩٦٥، العدد الأول، السنة السابعة، بند ٩ (٦)، ص ٤٣ وما بعدها.

والجريمة على هذا النحو تقع بتوافر الخطأ غير العمدى الذى عبرت عنه المادة ٨٢/ج عقوبات بالاهمال أو التقصير^(٦٦). إلا أن هاتان الصورتان لم تردا إلا على سبيل المثال، ولذلك فإنه يتعين عند تفسير مدلول الخطأ غير العمدى الرجوع إلى تعريفه العام بجميع صورته وتتمثل هذه الصور فيما يلى:

أ - **الرعونة** : وهى سلوك إيجابى محفوف بالاحطار يقدم عليه الشخص دون أن يحتاط لمنع النتائج الضارة التى يمكن أن تنجم عنه^(٦٧). ومثال ذلك أن يتصل شخص بآخر تليفونيا لابلأغه بسر من أسرار الدفاع، فيتتمكن الغير من التنصت على المكالمات التليفونية ويقوم بتسجيلها بقصد تسليمها لدولة أجنبية، أو يقوم بالالمام بمضمونها ثم يفشيها إلى دولة أجنبية.

ب - **الاهمال وعدم الانتباه**: وهو سلوك سلبى يتمثل فى النكول عن اتخاذ ما تقتضيه الحيلة والحذر^(٦٨)، ومن قبيل ذلك أن يغلب النوم على حارس مكلف بالسهر على هذه الأسرار ويسلمها أو يفشيها لدولة أجنبية^(٦٩).

ج - **عدم الاحتياط والتحرز**: وهو سلوك إيجابى يتمثل فى حالة أقدام الجانى على اتخاذ فعل خطير مدركاً خطورته وما يمكن أن يترتب عليه من آثار. إلا أنه يمضى فى عمله دون أن يتخذ من الوسائل الوقائية اللازمة لدرء هذه الاخطار^(٧٠)، ومثال ذلك أن يقوم الجانى بالقاء مسودة وثيقة سرية خاصة بالدفاع عن البلاد فى صندوق القمامة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة

(٦٦) أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور، المرجع السابق، بند ٣٣، ص ٦٠.

(٦٧) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم العام، المرجع السابق، ص ٣٤٤،

٣٤٥. وإن كانت جانب من الفقه يرى إمكان وقوع الرعونة بطريقة الترك.

أنظر الدكتور نبيل مدحت سالم: الخطأ غير العمدى، دراسة تأصيلية مقارنة للركن

المعنوى فى الجرائم غير العمدية، القاهرة دار النهضة العربية، الطبعة الثانية،

١٩٨٧، بند ٨٩، ص ١٧٧، ١٧٨.

(٦٨) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ٧١٧، ص ٦٣١.

(٦٩) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٧١، ص ١١٥، ١١٦.

(٧٠) أنظر الدكتور على راشد: القانون الجنائى، المدخل وأصول النظرية العامة، المرجع

السابق، ص ٤٢٦، ٤٢٧.

الدكتور نبيل مدحت سالم: المرجع السابق، بند ٩٠، ص ١٧٨، ١٧٩.

لإعدامها، فيتمكن الغير من إحرازها وتسليمها أو إفشاءها لدولة أجنبية، أو كمن يحتفظ بوثيقة سرية في مكان يشاركه فيه غيره ممن لا يناط بهم المحافظة على السر.

د - عدم مراعاة اللوائح: وتتمثل هذه الصورة في عدم مطابقة سلوك الجاني للقواعد التي تقرها اللوائح سواء كانت في قانون العقوبات أم صادرة عن إحدى جهات الإدارة (٧١). فقد تتضمن لائحة تعليمات تتبع في حفظ أسرار الخطط الحربية أو عند إبلاغها للتنفيذ، فإذا خالفها من نيط به السر، أو من كلف بإبلاغه، وأمكن أن يعرف العدو مضمونه، فإن ذلك يكون الجريمة، وتكون مخالفة اللائحة هي الخطأ ذاته، وعادة ما ينطوي الخطأ بعدم مراعاة اللوائح على إحدى صور الخطأ ذاته.

ويشترط للقول بتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٢ ج عقوبات أن يؤدي الخطأ غير العمدى إلى إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية بإحدى الصور السالف بيانها. بمعنى أن يكون الخطأ غير العمدى الذي تردى فيه الجاني هو الذي سهل أو هيا الفرصة لشخص آخر لانتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية.

(٧١) أنظر الدكتور نبيل مدحت سائم: المرجع السابق، بند ٩١، ص ٧٩ وما بعدها.

الفرع الثاني

العقوبة والظروف المشددة

٢٢٩ - نوع ومقدار العقوبة:

إن العقوبة التي رصدتها المشرع لمن يرتكب هذه الجريمة هي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (٧٢).

وقد ضاعف المشرع العقوبة على ارتكاب هذه الجريمة سواء كانت الحبس أو الغرامة في حالتين، الأولى وهي وقوع الجريمة من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، والثانية إذا وقع ذلك في زمن الحرب.

والقصود بتعبير الحرب في إطار جرائم انتهاك أسرار الدفاع هو النزاع المسلح بين الدول أو ما في حكمها (٧٣)، وهي بذلك نزاع بين عضوين من أعضاء المجتمع الدولي، وبمقتضى هذا التعريف يخرج من نطاقها النزاع بين

(٧٢) كانت المادة ٨٣ مكرراً من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على أن يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت في زمن سلم، وبالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من ٢٠ جنيهاً إلى ١٠٠ جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت في زمن حرب، كل من سهل بعدم احتياطه أو مخالفته اللوائح ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١.

انظر الاستاذ محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٧٣) يمكن التفرقة في مجال تعريف الحرب بين المعنى القانوني والمعنى المادي لها، فالمعنى القانوني للحرب يشير إلى تلك الفترة الزمنية التي تحل فيها بشكل استثنائي قوانين الحرب والحياد بدلا من قوانين السلام في العلاقات بين الدول، بينما المعنى المادي لها يشير إلى العمليات الحربية الفعلية، أي العمليات التي تنطوي على استخدام للقوة وللأسلحة المختلفة.

انظر الدكتور نشأت عثمان الهلالي: الأمن الجماعي الدولي، مع دراسة تطبيقية في إطار بعض المنظمات الإقليمية. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ٤ وما بعدها.

طائفتين داخل الدولة الواحدة، ولو كان مسلحا، كما تستبعد الحرب الاهلية^(٧٤)، ذلك أن موضوع الحماية الجنائية هو حقوق الدولة أو مصالحها في مواجهة الدول الأخرى خاصة المعادية. ومن الطبيعي أن هذه المصالح تتعرض للخطر أو الضرر المباشر، عند مؤازرة اعتداء أجنبي يهدف إلى انتهاكها بالذات، أما النزاع الداخلي الخالص فلا يتجه مباشرة إلى العدوان على سيادة الدولة أو حقوقها الخارجية وإنما يتخذ محله المباشر في علاقتها الداخلية بالمحكومين.

ولا أهمية لما اذا كانت حالة الحرب الخارجية قائمة مع دولة واحدة معترف بها، أو مع عدة دول. فلم تعد حالة الحرب قاصرة على الصراع المسلح «Lutte armée» بين دولتين، وإنما أصبح من الممكن أن توجد حالة الحرب مع جماعة سياسة ليست لها صفة الدولة، ما دامت هذه الجماعة تعامل معاملة المحاربين^(٧٥). وقد أخذ المشرع المصري بذلك في المادة ٨٥ عقوبات إذ نصت على أن «يعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين»^(٧٦).

(٧٤) أنظر الدكتور عبد العزيز مرحان، المرجع السابق، ص ٤٥٨.

(٧٥) المقصود بالمحاربين هو المحاربون الشرعيون، أي قوات الجماعات السياسية التي تعمل تحت قيادة رئيس مسئول، ويتخذ لها زيا أو اشارة تميزها وتحمل السلاح علنا، وتتبع في نضالها قوانين الحروب وعاداتها. والسائد فقها أن مصدر معاملة المحاربين هو إرادة الدولة ذاتها، أي اعترافها للصريح أو الضمني بصفة المحاربين لقوات هذه الجماعات. ويقتضى ذلك صدور اعتراف صريح أو ضمني من الدولة نفسها.

أنظر الدكتور عبد المهيم بكر: جرائم أمن الدولة للخارجي، المرجع السابق، بند ١٢، ص ٢٢.

(٧٦) جاء بالملكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تطبقا على هذه الفقرة «وقد تضمنت المادة المقترحة النص على أن يعتبر في حكم الدول الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة متى كانت تعامل معاملة المحاربين. ولم يقصد بذلك إلى خلق حكم جديد في القانون وإنما رؤى التصريح به في المشروع باعتباره من المبادئ التي استقرت عليها آراء الفقه والقضاء في القانون الدولي».

أنظر: النشرة التشريعية، الملكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، عدد مايو سنة ١٩٧٥، ص ١٠٣٩، ١٠٤٠.

وكانت قواعد القانون الدولي العام تقضى بضرورة الاعلان الرسمى لافتتاح الاعمال العدوانية، إلا أن أعمال القتال قد تبدأ فجأة دون سابق إنذار فتعتبر مع ذلك حرباً تسرى عليها قواعد الحرب (٧٧)، ولذلك فإن إعلان الحرب ليست شرطاً لوجودها، ويكون من المتعين فى هذه الحالة تطبيق قواعدها وترتيب آثارها فى القانون الدولي. وتنتهى الحرب بالصلح، أو بالقضاء على أحد أطرافها واحتلال أراضيه. ومن المقرر فى فقه القانون الدولي العام أن الهدنة توقف القتال ولكنها لا تنهى حالة الحرب (٧٨)، بل أن القاعدة أنه يباح للدولة المحاربة فى فترة الهدنة كل فعل يعد مباشرة لسيادتها، كما أن لها أن تمارس حقوقها المقررة لمنع الطرف الآخر من أن يدخل تغييراً فى زيادة قوته (٧٩).

وتطبيقاً لذلك فقد نصت المادة ٨٥ / ج.ع على أن «تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية فى حكم حالة الحرب، ويعتبر زمن الحرب الفترة التى يحدق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلاً» (٨٠).

(٧٧) أنظر الدكتور محمد حافظ غانم: مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٤، بند ٣٦٢، ص ٦٦٥.

(٧٨) أكدت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ أن الهدنة لا توقف حالة للحرب بقولها «والمقصود بزمن الحرب فى خصوص هذا التشريع حالة قيام الحرب فعلاً، أو حالة وقف القتال من غير إبرام صلح، سواء كان ذلك نتيجة هدنة دائمة أو مؤقتة أو كان نتيجة لغير ذلك من الأسباب».

(٧٩) انظر الدكتور محمد حافظ غانم: المرجع السابق، بند ٤٠٢، ص ٧٢٤.

(٨٠) نصت المذكرة الايضاحية للمادة ٨٥ عقوبات مصرى على ان يلحق بحالة الحرب، الفترة التى يحدق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلاً اعتباراً بأن تلك الفترة وإن كانت فى الواقع ليست من زمن الحرب إلا أنها تبلغ بحكم الظروف مبلغ حالة الحرب مما يقتضى تسويتها بتلك الحالة وسحب أحكامها عليها.

انظر النشرة التشريعية، المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، سابق الإشارة إليها، ص ١٠٣٩.

المطلب الثاني

في قانون الأحكام العسكرية

٢٣٠ - نص قانوني:

تنص المادة ١٣١ من قانون الأحكام العسكرية على أن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون، كل شخص خاضع لاحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم الآتية: -

١ - أتيانه فعلاً أو سلوكاً مما نص عليه في المادة السابقة بطريق الخطأ أو الإهمال أو عدم الاحتياط أو التقصير.

٢ - تسهيله بتقصيره أو إهماله أو عدم احتياطه أو خطئه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة.

٢٣١ - أركان الجريمة:

أراد المشرع بهذا النص أن يوسع من نطاق الالتزام بالمحافظة على أسرار الدفاع، وذلك بجعل أخلال الجاني بواجبات الحيطة والحذر والحرص على الطبيعة السرية لأسرار الدفاع مصدراً للتجريم والعقاب^(٨١).

و النشاط المادي المجرم بمقتضى المادة ١٣١ من قانون الأحكام العسكرية هو نفسه النشاط المادي المجرم بنص المادة ١٣٠ من قانون الأحكام العسكرية.

ويتوافر الركن المادي للجريمة في حالة الخطأ غير العمدى بارتكاب الجاني فعلاً أو امتناعاً يرتبط بالنتيجة غير المشروعة برابطة سببية، سواء تحققت النتيجة الإجرامية بعد ذلك بفعل الجاني أم بتدخل عوامل أخرى وذلك طالما لم تنفصل رابطة السببية بين الفعل والنتيجة.

(٨١) يأتي مسلك المشرع في هذا النص متمشياً مع الخطة التشريعية التي تقضى بالأعقاب على صورة الخطأ غير العمدى إلا في الأحوال التي ينص المشرع عليها صراحة. انظر الدكتور مأمون سلامة: قانون الأحكام العسكرية، المرجع السابق، ص ٢٣٨.

أما إذا انصرفت إرادة الجاني إلى بلوغ النتيجة الإجرامية، فإن مساءلته تستند في هذه الحالة إلى القصد الجنائي، وتكون الجريمة عمدية وهي المنصوص عليها في المادة ١٣٠ من قانون الاحكام العسكرية.

ولا يهم ما اذا كانت النتيجة غير المشروعة المجرمة بمقتضى المادة ١٣٠ ق.أ.ع قد حدثت كنتيجة مباشرة لسلوك الجاني المتصف بالاهمال أو عدم الاحتياط، أم كانت النتيجة غير المشروعة قد حققها آخرون بسبب هذا الاهمال، وذلك طالما كانت علاقة السببية قائمة بين سلوك الجاني والنتيجة الإجرامية (٨٢).

(٨٢) انظر للدكتور مأمون سلامة : المرجع السابق، ص ٢٣٩.

الفصل الثالث

إنتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية

٢٣٢ - تمهيد وتقسيم:

إن أولى المراحل التي تتجلى فيها خطورة الاعتداء على أسرار الدفاع، هي مرحلة إنتهاك هذه الأسرار لغير مصلحة دولة أجنبية، إذ أن وجود هذه الاسرار في حوزة غير المكلف بصيانتها والمحافظة عليها يعرضها لخطر وصولها إلى الدول الأجنبية، فتصبح هذه الأسرار نهبا لها، معا يعرض أمن الدولة للخطر.

إلا أن تخلف وجود نية إنتهاك هذه الاسرار لمصلحة دولة أجنبية، قد حدا بالمشرع صوب تصنيفها ضمن طائفة الجتج، ثم عاد المشرع ورفع عقوبة هذه الجرائم لتصل إلى مصاف الجنائيات إذا توافرت ظروف معينة في ارتكاب الجريمة، وذلك كأن ترتكب في زمن الحرب مثلا.

وقد نص المشرع على هذه الطائفة من الجرائم في المادتين ٨٠، ٨٠ب من قانون العقوبات.

وسوف نتناول بالتحليل والدراسة أحكام هذه الطائفة من الجرائم على النحو التالي:

المبحث الأول: الحصول بوسيلة غير مشروعة على أسرار الدفاع.

المبحث الثاني : إزاعة أسرار الدفاع.

المبحث الثالث : تنظيم أو استعمال وسائل التراسل بقصد الحصول على أسرار الدفاع.

المبحث الرابع : إفشاء الموظف العام ونحوه أسرار الدفاع عن البلاد.

المبحث الأول

الحصول بوسيلة غير مشروعة على أسرار الدفاع

٢٣٣ - نص قانونى :

تنص المادة ٨٠. أ/١ عقوبات على ان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه.

كل من حصل بأى وسيلة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد، ولم يقصد تسليمه أو إفشاءه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها، (٨٣).

وإذا كانت هذه الجريمة تتشابه مع المادة ٨٠. ع من حيث أن الفعل المادى فى كلا الجريمتين واحد، وهو الحصول على أسرار الدفاع، إلا أنهما تفترقان، فى أن المادة ٨٠. أ. ع تشترط توافر نية تسليم السر أو إفشاءه لمصلحة دولة أجنبية.

وسوف نتناول أحكام هذه المادة بالتحليل على النحو التالى:

(٨٣) كانت المادة ٨٠ مكرراً من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على أن يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة فى زمن سلم، وبالسجن إذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب: (١) - كل من حصل بأية وسيلة من وسائل التحايل على سر من أسرار الدفاع عن البلاد وذلك لغرض غير تسليمه إلى دولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لآى شخص يعمل لمصلحتها. وقد انتقد هذا النص بأنه كان يشترط أن يكون الحصول على السر بأية وسيلة من وسائل التحايل، Par une manoeuvre quelconque، علماً بأنه توجد طرق أخرى للحصول على السر غير التحايل والغش، وذلك مثلاً كما لو كان الحصول على السر بناء على اتفاق سابق بين الأمين على السر، ومن حصل عليه منه لغرض آخر غير تسليمه إلى دولة أجنبية. انظر محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٢٩.

المطلب الأول

الركن المادى

٢٣٤ - عناصر الركن المادى:

يتخذ الركن المادى فى هذه الجريمة صورة الحصول على سر من أسرار الدفاع، وهى تلك التى عدهتها المادة ٨٥. ع، أى على معلومات أو أشياء من أسرار الدفاع «مادة ٨٥ / ١، ٢. ع، أو على أخبار متكتمة «مادة ٨٥ / ٣. ع، أو على أخبار ضبط أو تحقيق أو محاكمة قضائية فى صدد جريمة عدوان على أمن الدولة الخارجى «مادة ٨٥ / ٤. ع.

ولا تعتبر هذه الجريمة من الجرائم التى تتم عن خيانة للوطن كما فى جريمة الخيانة، وذلك لأن التوصل إلى السر كان بدافع برئ، إلا أن العقاب عليها كان واجباً حرصاً على ألا يطرأ على هذا الدافع نوايا سيئة، فيقوم بتسليمه أو إفشائه إلى دولة أجنبية، أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها. ولذلك فإن العقاب على محض التوصل إلى السر يعتبر من قبيل التجريم التحوطى السابق (٨٤).

وتقع هذه الجريمة عن طريق حدوث فعل «الحصول» الذى هو جوهر السلوك المادى، ولا يختلف مدلول اصطلاح «الحصول» فى هذه المادة عن معناه الذى سبق أن تناولناه عند دراسة المادة ٨٠ عقوبات، غاية ما فى الأمر أن الشروع فى الحصول على أسرار الدفاع فى المادة ٨٠ / أ. ع غير معاقب عليه، وذلك لان الجريمة جنحة، ولا عقاب على الشروع فيها إلا بنص خاص وفقاً للقواعد العامة فى هذا الشأن (٨٥).

ويشترط نص المادة ٨٠ / أ عقوبات أن تكون وسيلة الحصول على أسرار الدفاع «غير مشروعة»، سواء كان ذلك عن طريق التحايل أو الخداع،

(٨٤) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٤١، ص ٨٦.

(٨٥) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ٤١٠، ص ٣٧٤.

الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات «القسم العام». المرجع السابق، ص ٤١٣.

وذلك كارتداء زي عسكري أو ادعاء مهنة كاذبة، أو التسمي باسم كاذب أو بأى أسلوب آخر كما لو اتفق الجاني مع الأمين على السر ان يطلعه عليه بحكم الصداقة أو القرابة بينهما.

ويجب أن يكون الحصول على السر يسعى من الجاني فإذا وصل السر إلى شخص ما مصادفة فلا عقاب عليه، وذلك كما لو أباح به الأمين عليه إلى آخر أمامه، وطالما أنه لم يعتمد الحصول على السر (٨٦).

أما إذا قام الجاني بالحصول على السر عن طريق دخول مكان محظور بقصد التمكن من احرازه ببيع الفصول أو لاغراض علمية، فإنه يكون قد ارتكب جريمتان الأولى وهى الوصول إلى مكان محظور المؤتممة بالمادة ٨٠ هـ / ٣ ع، والثانية هى الحصول على سر من أسرار الدفاع المؤتممة بالمادة ٨٠ أ.ع (٨٧).

(٨٦) أنظر الدكتور على راشد: المرجع السابق، ص ٦٢.

(٨٧) وفي هذه الحالة ونظراً لوجود ارتباط لا يقبل التجزئة بين الجريمتين فإنه يجب اعتبارهما جريمة واحدة، والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما.

انظر الاستاذ محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٣٠.

المطلب الثاني

الركن المعنوي

٢٣٥ - عناصر الركن المعنوي:

إن هذه الجريمة عمدية، ولذلك فإنه لا يتصور وقوعها إهمالاً، ونظراً لأن المشرع لم يشترط توافر نية إجرامية خاصة، فإنه يكفي توافر القصد الجنائي العام، على أن لا يقتصر بذلك القصد غاية إيلاغ السر إلى دولة أجنبية أو ل أحد ممن يعملون لمصلحتها، وإلا توافرت الجناية المنصوص عليها في المادة ٨٠.ع.

وإذا كان الباعث على ارتكاب الجريمة هو الحصول على السر لاستخدامه في بحث علمي أو تاريخي، أو للاحتفاظ به بدافع الفضول، فإن ذلك لا يؤثر في تكوين القصد الجنائي وإن جاز أن يعتد القاضي بذلك عند تقدير العقوبة.

ولذلك فإنه يكفي أن يكون الجاني على علم بحقيقة الواقعة الإجرامية، المتمثل في كونه يحصل على أسرار الدفاع، مع اتجاه إرادته نحو تحقيق هذه النتيجة، أما العلم بأن السر يتعلق بالدفاع فإنه علم بالقانون، وهو ما يفترضه المشرع ولا يقبل الدفع بالجهل به.

أما إذا اقتصر الجاني في البداية على التوصل إلى السر بدون غاية تسليمه أو إفشاءه فيما بعد إلى دولة أجنبية، ثم طرأ تغيير على نية الجاني بعد حصوله على السر مباشرة، فسلمه أو أفشاه إلى تلك الدولة، فإنه يتحقق بذلك التدرج الإجرامي الذي يقتضي فض التضارب الظاهري للقواعد الجنائية، وذلك باستبعاد النص الاحتياطي الذي يغني عنه النص الأصلي، ووجب في هذه الحالة تطبيق نص المادة ٨٠ عقوبات (٨٨).

(٨٨) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٤٢، ص ٨٩.

المبحث الثاني إذاعة أسرار الدفاع

٢٣٦ - علة التجريم:

تنص المادة ٨٠ أ/ ٢. ع علياًن «يعاقب بالحبس ... الخ

٢ - كل من أذاع بأية طريقة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد.

إن الهدف الرئيسي من هذا النص هو تجريم إذاعة أسرار الدفاع عن البلاد، حتى ولو لم يقصد الجاني إفشائها إلى دولة أجنبية (٨٩). ويفترض المشرع أن الجاني قد علم بالسر عن طريق مشروع، لأنه لو كان قد حصل عليه بأية وسيلة غير مشروعة لكان نص المادة ٨٠ أ/ ١. ع هو الأولى بالتطبيق.

وسوف نتناول أركان هذه الجريمة على النحو التالي :

المطلب الأول : الركن المادي.

المطلب الثاني : الركن المعنوي.

(٨٩) كان نص المادة ٨٠/٢ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ هو «يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أذاع بأية طريقة كانت أسرار الدفاع عن البلاد، أو ما هو في حكمها. وتكون العقوبة السجن إذا لحقت الجريمة أذى بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد، أو إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو ذا صفة نيابية عامة، أو موفداً في مهمة أو عهدت إليه الحكومة بعمل أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب».

انظر الدكتور على راشد: المرجع السابق، ص ٦٥.

المطلب الأول

الركن المادي

٢٣٧ - عناصر الركن المادي:

إن المقصود بإذاعة السر إعلانه أو كشفه لأي فرد من أفراد الجمهور، أي أن مطلق الافضاء بالسر أو إفشائه أو نقله إلى الغير بأية وسيلة وعلى أي وجه يحقق فعل الإذاعة (٩٠). ولذلك فإن مجرد اعلان السر لشخص واحد ليس له صفة حيازته أو العلم به يؤدي إلى إتمام الركن المادي للجريمة (٩١).

ولم يقيد المشرع إذاعة السر بطريقة معينة، فيمكن أن تحدث الإذاعة بالنشر في الصحف أو المجلات (٩٢)، أو عن طريق الرسائل سواء بالكتابة العادية أو السرية، أو عن طريق النشر في الكتب أو الدوريات (٩٣). وقد تتم الإذاعة شفاهة عن طريق الخطب العلنية، أو التصريحات الصحفية أو الاتصال الهاتفي، أو اللاسلكي أو بأية وسيلة يكون من شأنها نقل السر من شخص إلى آخر أو آخرين.

(٩٠) أنظر Hirt (F.) : Op. cit., p. 177

(٩١) لم يستلزم المشرع حصول نتيجة ضارة على ارتكاب الجريمة، بل عاقب على مجرد الإذاعة، فضلا عن أن المشرع قد حذف مسألة العلنية من النصوص المعدلة. انظر المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية، الجدول العشري السادس، ١٩٦٧، محكمة أمن الدولة العليا، ٢٥/١٠/١٩٦٠، ص ٤١، رقم ٢٢٨.

(٩٢) نشرت جريدة الزمان الفرنسية مقالا يتضمن معلومات مفادها أن المارشال MACMAHON، قد زحف تجاه شرق فرنسا، وقد نقلت جريدة التايمز البريطانية هذا المقال، وعلم الألمان بهذه المعلومات فاعتبر هذا النشر بمثابة إذاعة لأسرار الدفاع الوطني.

أنظر Garçon (Emile): C.pén. ann., T. 1, art. 82, No. 22, p. 36

(٩٣) أدین، Turpin، أمام محكمة باريس لأنه نشر كتابا يتضمن صوراً لبعض الخرائط العسكرية، وبعض الأجهزة العسكرية، واعتبرت المحكمة أن هذا النشر كاف لإدانته بتهمة إذاعة أسرار الدفاع الوطني.

انظر : D. 1893 1.445; S. 1891 1.173; Cour Paris, 16 Juill. et 11 out 1891

[1893. 1. 173].

ويمتد حظر إذاعة أسرار الدفاع إلى الكافة مهما كانت مناصبهم الرسمية أو الشعبية ، وسواء كانوا ذوي صلة بالجاني كالأصدقاء، أو الأقارب كالزوجة والابناء (٩٤).

ومن المستقر عليه أن تسليم السر مرة لا يمنع من العقاب عليه مرة أخرى، وذلك لأن الدولة الأجنبية قد لا تقدر على الإحاطة بتفاصيل السر في المرة الأولى فتعاود الحصول عليه مرة ثانية للإحاطة به كاملاً، إلا أن إذاعة السر وإحاطة عدد كبير من الجمهور به يؤدي إلى إفقاده سرية وينزع عنه صفته، فلا يعاقب عليه من يعيد إذاعته بعد ذلك مرة أخرى (٩٥).

كذلك فإنه لا يجوز الإفشاء بأسرار الدفاع حتى أمام المحاكم، لأنه يجب إحاطة الأسرار بسياج من الكتمان حتى لا تتسرب إلى الجمهور، إلا إذا أذنت السلطة المختصة لأحد موظفيها بالإفشاء بالسر أمام المحكمة، فإنه يكون في حل من الشهادة به في مجلس القضاء (٩٦).

(٩٤) إن ورود النص مطلقاً لا تخصيص فيه، يجعل واجب الكتمان عاماً بالنسبة للكافة.

انظر المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية، الجدول العشري السادس، ١٩٦٧، محكمة أمن الدولة العليا، ٢٥/١٠/١٩٦٠، ص ٤٠، رقم ٢٢٣.

(٩٥) انظر الدكتور عبد المهيمن بكر: المرجع السابق، بند ٦٥، ص ١٨٧.

(٩٦) ويجوز أن يصدر الآن بشروط خاصة، كاشتراط أداء الشهادة في جلسة غير علنية حتى لا يحيط بها الجمهور ويترك أمر تقدير ذلك للقاضي، وإذا تمسك صاحب السر بأنه لا يريد الإفشاء به للمحكمة فهذا حقه لأن الحظر الخاص بالسر حظر مطلق، وذلك طبقاً للمبدأ المعمول به في أسرار المهنة.

انظر المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية، الجدول العشري السادس، ١٩٦٧، محكمة أمن الدولة العليا، ٢٥/١٠/١٩٦٠، ص ٤١، رقم ٢٣٤.

المطلب الثاني

الركن المعنوي

٢٣٨ - عناصر الركن المعنوي:

إن جريمة إذاعة أسرار الدفاع المنصوص عليها في المادة ٨٠/ أ عقوبات هي جريمة عمدية، ولذلك فإن القصد الجنائي المطلوب فيها هو القصد الجنائي العام، وذلك بانصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب السلوك المكون للركن المادي بصورته الواردة في النموذج القانوني للجريمة، والعلم بمكونات الواقعة الاجرامية، ولم يستلزم المشرع وجود باعث معين على ارتكاب الجريمة، فيستوى أن يكون غرض الجاني هو إشباع رغبته في حب الظهور باظهار كونه عالماً بيوطن الأمور، أو لتقوية حجة في مناقشة أو مناظرة مع آخر (٩٧).

(٩٧) قد يؤدي انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية إلى انتهاكها لمصلحة هذه الدولة، ومثال ذلك أن يذيع أحد عمال المصانع الحربية سراً عن إنتاج سري يقوم به المصنع خلال ثورته في أحد الأماكن العامة فيستمع إليه أحد العلاء وينقله إلى دولة أجنبية أو لحد ممن يعملون لمصلحتها. وفي هذه الحالة يسأل الجاني عن جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ٨٢ ج عقوبات بالإضافة إلى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٠ أ عقوبات، إلا أن للجريمتين تعدا معنويا الامر الذي يتعين معه توقيع عقوبة الجريمة الأشد، وهي المنصوص عليها في المادة ٨٠ أ عقوبات، ولما كانت العقوبة على ارتكاب الجريمة الأخيرة لا تتعدى الحبس لمدة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه، لذا فقد وجب تدخل المشرع لتشديد العقاب على انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة هذه الدولة، بحيث يسأل الجاني عن هذه النتيجة باعتبارها جريمة متعمدة القصد كما هو الشأن في جريمة الطرب المفضي إلى الموت مثلاً.

انظر الدكتور أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، بند ٢٢، ص ٦١.

المبحث الثالث

تنظيم أو استعمال وسائل التراسل بقصد

الحصول على أسرار الدفاع

٢٣٩ - علة التجريم:

تنص المادة ٨٠ أ / ٣ على أن يعاقب بالحبس ... الخ

٣ - كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته (٩٨).

ويستهدف المشرع من هذا النص إحباط كافة الوسائل التي يتم فيها إرسال أو إستقبال المعلومات بين الأشخاص عن بعد ، فلو لا هذه الوسائل لتعذر في كثير من الاحوال تسليم أسرار الدفاع إلى الدول الأجنبية .

وسوف نتناول فيما يلي أركان هذه الجريمة على النحو التالي:

المطلب الأول : الركن المادي .

المطلب الثاني : الركن المعنوي .

(٩٨) كانت المادة ٨٠/٢ مكرر . أ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على ان يعاقب بالحبس ... الخ (٢) كل من نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل عن بعد بقصد الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد أو ما هو في حكمها أو بقصد تبليغها . وقد أقت المذكرة الإيضاحية بعض الضوء على المقصود بهذه الجريمة ، وعلى الحكمة من النص عليها في قولها ، وقد أظهرت حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ أهمية وسائل المخابرات السرية التي تستعمل لجمع المعلومات الحربية أو إرسالها ، فلو لا هذه الوسائل لتعذر في كثير من الاحوال تسليم هذه الاسرار إلى الدول الأجنبية . ولذا وجب أن يتناول العقاب تنظيم واستعمال مثل هذه الوسائل للمخابرات متى ثبت أن الغرض منها تسليم أسرار متعلقة بالدفاع عن البلاد .

أنظر الدكتور على راشد: المرجع السابق، ص ٦٣ .

المطلب الأول

الركن المادى

٢٤٠ - عناصر الركن المادى :

إن المقصود بالتراسل «Correspondance»، هو كل اتصال بين شخصين أو أكثر بأية وسيلة كالبريد أو البرق أو الهاتف^(٩٩)، أو بأية وسيلة أخرى كاللاسلكى أو الشفرة أو أجهزة الأرسال والاستقبال كالراديو والتليفزيون أو أجهزة الكمبيوتر أو بالحمام الزاجل. وإذا كانت الوسيلة المستخدمة للاستقبال فقط فإن النص لا ينطبق، أما إذا كانت الوسيلة المستخدمة للارسال فقط فإنها تكون كافية في رأينا لانطباق النص، إذ يمكن عن طريق هذه الوسيلة إيلاغ المعلومات أو الأخبار التى كفل المشرع حمايتها بهذا النص.

وتنظيم التراسل «Organisation»، هو إعداد الوسيلة لتكون صالحة للاستخدام، سواء فى الاتصالات المتبادلة من جانب واحد أو من جانبين^(١٠٠). ولم يشترط المشرع أن يتم تنظيم هذه الوسائل أو استخدامها فى الخفاء، فالنص خلو مما اشترطه المشرع الفرنسى فى المادة (٢/٧٩) من تشريع ٤ يونيو ١٩٦٠، وإن كان الغالب ألا يقع شىء من ذلك إلا خفية مادام الغرض فى النهاية هو الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد أو تبليغها. ولعل الشارع لم يرى مع اشتراطه ثبوت هذا الغرض لقيام المسئولية الجنائية ضرورة لاشتراط السرية أو الخفاء، مادام ثبوت الغرض يكفى لتبرير العقاب سواء أوقع تنظيم وسائل التراسل أو استعمالها سرا أم علانية.

ويشترط ألا يكون استعمال الأجهزة أو البريد أو الحمام الزاجل قد حقق فعلا الوقوف على السر من جانب غير المرخص له فى العلم به، أى أن يضبط

(٩٩) أنظر Cornu (Cérard): "Vocabulaire juridique". Paris, Presses Universitaires de France, 1987, 1 re éd., p. 213.

Cornu (Gérard): ibid., p. 550.

(١٠٠)

الطلب المتضمن سؤالاً عن المعلومات قبل أن يلقى هذا الطلب جواباً متضمناً أياها، أو قبل أن يصل الجواب عليه إلى السائل، وإلا توافرت في حق الجاني الصورة الأولى من الجنحة وهو الحصول بأية وسيلة غير مشروعة على السر فعلاً.

ويعتبر كل من فعل التنظيم أو الاستعمال جريمة على حده يعاقب عليها القانون، إذ أن المشرع استعمل أداة التخيير، أو، للتمييز بين كل من الفعلين، ومن ثم فإن كلاهما يأخذ نفس الحكم من حيث المسؤولية والعقاب.

وكذلك فإنه يمكن أن يكون فعل التنظيم في حد ذاته وسيلة للاشتراك سواء بالاتفاق أو المساعدة. كما أن استعمال وسائل التراسل دون الحصول على أسرار الدفاع يمكن اعتباره بمثابة شروع في الحصول على أسرار الدفاع وفقاً للقواعد العامة، إلا أن المشرع قد رفع هذا الفعل إلى مرتبة الجريمة التامة.

المطلب الثانى

الركن المعنوى

٢٤١ - عناصر الركن المعنوى :

إن جريمة تنظيم أو استعمال وسيلة من وسائل التراسل عن بعد هي جريمة عمدية، ولذلك فإنه يجب على الجانى أن يدرك ماهية سلوكه الإجرامى المتمثل فى التنظيم أو الاستعمال أو كلاهما، كما يجب على الجانى أن يعلم بمكونات الواقعة الإجرامية. كما يشترط القانون بالإضافة إلى ذلك أن تنصرف إرادة الجانى إلى غاية محددة هي الحصول عن طريق التراسل على أسرار الدفاع أو تسليمه أو إذاعته، ولا اعتداد فى وجود القصد أو انتقائه بالبواعث الدافعة إلى ارتكاب الواقعة (١٠١).

وقد انتقد هذا النص بحق (١٠٢)، إذ أنه قد تضمن قصد تسليم أسرار الدفاع من بين الصور التى يجب أن ينتوى الجانى التوصل إليها، وقد تضمنت المادة ٨٠. ع أن التسليم المؤثم هو الذى يكون لمصلحة دولة أجنبية، فإذا عادت المادة ٨٠/٣. ع وعبرت عن قصد التسليم فى جريمة التراسل فإن ذلك يتناقض مع نص المادة ٨٠/١. ع التى تستبعد وقوع فعل الحصول بقصد التسليم لدولة أجنبية. كما أن وقوع فعل التراسل بقصد التسليم لدولة أجنبية، يعتبر بمثابة شروع فى الجناية المنصوص عليها فى المادة ٨٠ عقوبات، وعقوبته تزيد على عقوبة الجريمة التامة فى المادة ٨٠/٣ باستبعاد كلمة «أو تسليمه، حتى لا يؤدي ذلك إلى الخلط أو الإيهام» (١٠٣).

(١٠١) أنظر الدكتور عبدالمهيمن بكر: جرائم أمن الدولة الخارجى، المرجع السابق، بند ٦٦، ص ١٨٨.

(١٠٢) أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور، المرجع السابق، بند ٢٢، ص ٦٢.

(١٠٣) وإن كانت نيابة أمن الدولة العليا قد قدمت كل من مويس جود زويرد (هولندى الجنسية) ودياموند دى بترو (إيطالى الجنسية) إلى محكمة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٣٧ رمل الإسكندرية لسنة ١٩٦٠ بأنهما نظما واستعملا وسائل =

.....

= للتراسل بقصد تسليم أسرار الدفاع عن البلاد لأشخاص يعملون لمصلحة دولة أجنبية وذلك بأن استحضروا أدوات .. وأحبار خاصة بالكتابة غير المنظورة لاستعمالها في تحرير الخطابات التي كانا يرسلانها إلى عملاء إسرائيل في الخارج لتبليغهم المعلومات الحربية، واستعملوا هذه الوسيلة في التراسل، كما استحضر المتهم الأول أجهزة لاسلكية للإرسال والاستقبال واستعملها في هذا الغرض، وقد وقعت هذه الجريمة في زمن الحرب.. وطلبت محاكمتهم بمقتضى المادة ٣/١٨٠ عقوبات. وقد كان من الأولى على نيابة أمن الدولة أن تقدم المتهمان باعتبارهما شارعان في جريمة تسليم أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية المؤتمة بالمادة ٨٠.ع وعقوبتها الإعدام، وهي أكثر من عقوبة الجريمة التامة المؤتمة بالمادة ٣/١٨٠ والتي لا تزيد عن السجن في وقت الحرب.

انظر المبادئ القانونية في قضايا الجاسوسية، حكم محكمة أمن الدولة العليا الخاصة في القضية رقم ٢٠٢ عليا لسنة ١٩٦٠، إصدار وزارة العدل ١٩٦٠.

المبحث الرابع

إفشاء الموظف العام ونحوه أسرار الدفاع عن البلاد

٢٤٢ - علة التجريم:

تنص المادة ٨٠ . ب عقوبات على أن يعاقب بالسجن كل موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أفشى سرا من أسرار الدفاع عن البلاد، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب، (١٠٤).

ويستهدف هذا النص تشديد العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٠ . أ/٢ . ع، وذلك لوقوع الجريمة من موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الثقة الممنوحة فيمن يشغل هذه الوظائف.

وسوف نتناول فيما يلي أركان الجريمة على النحو التالي:-

المطلب الأول : الركن المادى.

المطلب الثانى : الركن المعنوى.

(١٠٤) كانت المادة ٨٠ ثالثا من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على أن يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أناع بأية طريقة كانت أسرار الدفاع عن البلاد أو ما هو فى حكمها ، وتكون العقوبة السجن إذا ألحقت الجريمة أذى بالاستعدادات الحربية للدفاع أو إذا كان للجانى موظفا عاما أو ذا صفة نيابية عامة أو موقدا فى مهمة أو عهدت إليه الحكومة بعمل، أو إذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب، .
أنظر الدكتور على راشد : المرجع السابق، ص ٦٥ .

المطلب الأول

الركن المادى

٢٤٣ - عناصر الركن المادى:

إن الركن المادى لهذه الجريمة يتمثل فى قيام «فاعل خاص، هو موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة، أو مكلف بخدمة عامة بإفشاء أسرار الدفاع إلى شخص ليس له صفة فى العلم بالسر. ذلك أن المشرع حينما يستلزم فى النص التجريمى الأصلى وقوع الجريمة فى ركنها المادى من شخص معين له صفة خاصة إنما يراعى فى ذلك اعتبارات معينة تتعلق بذات الفعل الإجرامى، فهو يقدر خطورة هذا الفعل ويقرر العقاب بالنظر إلى شخص مرتكبه» (١٠٥).

ولا يهم أن يكون الجانى نفسه قد توصل إلى السر دون وجه حق، أو كان معهودا به إليه، أو كان قد وصل إلى عمله دون سعى منه إلى ذلك (١٠٦).

(١٠٥) درج جانب من الفقه على اعتبار صفة الجانى عنصرا مفترضا لجريمة إفشاء الموظف العام ونحوه أسرار الدفاع عن البلاد، ويفرق البعض بين مفترضات الجريمة ومفترضات الواقعة، غير أن أستاذنا العميد الدكتور مأمون سلامة، لا يتفق مع ما ذهب إليه هذا الفريق من الفقه، ويرى سيادته أن طائفة المفترضات هذه سواء للجريمة أم للواقعة ما هى إلا عناصر للواقعة الإجرامية ذاتها، ويسرى عليها ما يسرى على عناصر الواقعة من أحكام.

انظر الدكتور مأمون محمد سلامة: جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة، بحث بمجلة القانون والاقتصاد، سالف الإشارة إليه، ص ٢٢، هامش رقم ١.

(١٠٦) تقول محكمة أمن الدولة العليا «إن جريمة المادة ٨٠ ب عقوبات من حيث أركانها هى نفس أركان الجريمة الخاصة بإفشاء الأسرار، كما أنه لا فرق بين الإفشاء والإفشاء لأنهما مترادفان. ولا يشترط القانون أن يكون علم الموظف العام بالسر قد حصل بسبب الوظيفة، فإذا كان قد علم به لسبب آخر فإنه يكون مسئولا متى أفشاء كذلك».

انظر المجموعة الرسمية للأحكام والبحوث القانونية، الجدول العشرى السادس، ١٩٦٧، محكمة أمن الدولة العليا، ٢٥/١٠/١٩٦٠، ص ٤١، رقم ٢٣٠.

كما أنه لا يهتم وسيلة إفشاء السر سواء تم ذلك عن طريق النشر^(١٠٧)، أو عن طريق إبلاغه إلى آخرين في مجلس خاص ونحوه من الطرق التي سبق لنا سردها.

(١٠٧) قضت المحكمة العسكرية العليا بذلك في حكمها الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ في القضية رقم ٨٣/٢ أمن دولة عسكرية عليا، والتي تخلص وقائعها فيما اتهم به الفريق متقاعد س.أش بأنه خلال المدة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٠ بجهة باريس وعواصم أخرى وبصفته الرئيس الأسبق لأركان حرب القوات المسلحة المصرية أفشى أسرار الدفاع عن البلاد بأن أذاع أخبار وبيانات ومعلومات عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها واستراتيجيتها وتكتيكاتها ضمنها مقالات نشرت له في الخارج في مجلة الوطن العربي ثم ضمنها كتابا نشر في باريس باسم حرب أكتوبر (مذكرات) دون إذن كتابي من السلطات العسكرية المختصة، وقد وقعت الجريمة في زمن الحرب، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ٨٠ب، ٨٥/١، ٢، ٣، ٨٥ (أ) ب من قانون العقوبات وقد أدانت المحكمة المتهم فيما أسند إليه من اتهام وجاء بحديثاتها أن المتهم قام بكتابة سلسلة مقالات في مجلة «الوطن العربي» التي يجرى طبعها في فرنسا وتوزيعها في العالم العربي تحت عنوان «حرب أكتوبر ٧٣ مذكرات الفريق س.أ.ش» في المدة من ١٣/١٢/٧٨ إلى ٥/٩/٧٩ وسمح لنفسه فيها أن يتناول أدق أسرار الدفاع عن البلاد التي آلت إليه بصفته رئيسا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية إعلانا منه على الملأ دون تحرج أو مراعاة لمصلحة مؤكدا إحساسه بما يقتضيه بمحاولة إيهاام نفسه - فحسب - أن العدو على علم مسبق بما ينتهكه هو من حرمة أسرار القوات المسلحة التي تمس أمن وسلامة الدفاع عن البلاد، وقد تناول المتهم في مذكراته تفاصيل عملية التخطيط لإعداد الخطة الهجومية «المأذن العالية» والخطة البديلة المشروط تنفيذها بالتغيير الأساسي في إمكانياتنا القتالية، وتوقع المخابرات الحربية المصرية لتوقيت الهجوم المضاد العام للعدو، مشيرا إلى كثير من البيانات العددية عن تعداد القوات المسلحة المصرية ثم يشير المتهم إلى موقف القوات البحرية، ثم إلى أسلوب تطوير خطة التعبئة العامة، ويسمح لنفسه بنشر ميزانية القوات المسلحة عن عام ٧٣ وتوزيعها على البنود المختلفة ثم ينشر تفاصيل اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في ٣/٦/٧١ ثم ينتقل إلى تفصيل بعض البيانات الخاصة بصفقات التسليح الروسي بمصر.

انظر حكم المحكمة العسكرية العليا، القضية رقم ٨٣/٢ أمن دولة عسكرية عليا، بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣، غير منشور.

ونظرا لأننا قد سبق وتناولنا بالتحليل كيفية حدوث إفشاء أسرار الدفاع عن البلاد، لذلك فإنه لا يتبقى لنا سوى أن نتناول المقصود بالظرف المفترض في مرتكب هذه الجريمة وهو الموظف العام ونحوه.

٢٤٤- (أولا) الموظف العام، الحقيقي، :

استقر الفقه (١٠٨) والقضاء (١٠٩) الإداري في مصر على أن الموظف العام هو كل شخص يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام يتولى إدارته الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الإقليمية أو المرفقية. ولذلك فإن الموظف يجب أن ينقطع لخدمة الدولة، فلا تكون استعانتها به عارضة (١١٠)، ولا يشترط أن يكون الشخص مثبتا (١١١)، أو أن يتقاضى مرتباً عن عمله (١١٢).

وإذا كان المشرع قد جعل مناط الشرط المفترض في صفة الجاني لا في ممارسة أعمال وظيفته (١١٣) فإنه لا يحول دون توافر هذا الشرط أن يكون الموظف في إجازة أو موقوفاً عن العمل طالما كانت صفته العمومية لازالت قائمة.

(١٠٨) انظر محمد حامد الجمل : الموظف العام فقها وقضاء. القاهرة، دار النهضة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٦٩، بند ٣٩، ص ١٠٦.

(١٠٩) انظر مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا، ١٩ مايو ١٩٦٩، ص ١٤، ص ٧١٣، ٨ فبراير ١٩٧٣ ص ١٨، ص ١٤١.

(١١٠) أنظر الدكتور محمد أنس قاسم جعفر: المرجع السابق، ص ٣١٠ وما بعدها.

(١١١) أنظر المحكمة الإدارية العليا في ٢٥ فبراير ١٩٥٦. مجموعة المبادئ، ص ١ ص ٥٢٦، ١٤ أبريل ١٩٥٦ ص ١ ص ٦٧٦، ٥ مايو ١٩٥٦، ص ١ ص ٧٤٥، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٧ ص ٢ ص ١٤٤.

(١١٢) انظر محكمة القضاء الإداري في ٢٩ مايو ١٩٥٢ مجموعة الأحكام ص ٦ ص ١٠٣٩.

(١١٣) ولذلك فإن دفع المتهم بانحسار صفة الموظف العام عنه وقت ارتكاب الجريمة من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن تتحقق من صحته وإلا كان حكمها معيباً.

أنظر الدكتور حسنين صالح عبيد: «مفترضات الجريمة، بحث بمجلة القانون والاقتصاد، سالف الإشارة إليه، ص ٥٤٨، هامش رقم ٢٢.

ورغم أن الأصل أن يكون الشخص مكتسباً لصفة الموظف وقت مباشرة السلوك الإجرامى بحيث لا تقع تلك الجريمة فى وقت لم يكن الجانى فيه قد اكتسب هذه الصفة، أو بعد أن تكون قد زالت عنه رسمياً أو فعلياً، إلا أن المادة ٨٥ أ/ ب.ع خرجت على ذلك الأصل لاعتبارات تتعلق بالصيانة الفعالة لأمن الدولة الخارجى (١١٤)، فقررت اعتبار صفة الموظف أو الصفة النيابية العامة أو صفة المكلف بخدمة عامة قائمة لدى الجانى حتى إذا كانت هذه الصفة قد زالت عنه رسمياً أو فعلياً وقت ارتكاب الجريمة، إذ نصت المادة ٨٥ أ/ ب.ع على أن «يعتبر موظفاً عاماً أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة ولو لم يحصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء تأدية وظيفته أو خدمته أو بسببها وكذلك من زالت عنه الصفة قبل ارتكابها سواء كان قد حصل على الأوراق أو الوثائق أو الأسرار أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها» (١١٥). وترجع حكمة المشرع فى هذا النص إلى أن وجود الصفة وإن كان غير ثابت وقت ارتكاب الجريمة إلا أنها يسرت له مع ذلك اقترافها (١١٦).

(١١٤) انظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٧٥، ص ١٢٣.

(١١٥) جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ «أنه قد روعى فى ذلك الحكم أن بين هذه الطائفة وبين الدولة التى اختارته وقت الخدمة العامة علاقة أدبية لا تنفصم عراها بانتهاء العمل أو الخدمة وتستوجب هذه العلاقة مزيداً من واجب الاخلاص والامانة ولو بعد انتهائها».

انظر النشرة التشريعية، المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، ص ١٠٤٠.

(١١٦) جاء بأسباب الحكم فى القضية رقم ٨٣/٢ أمن دولة عسكرية عليها ضد الفريق متقاعد من أ. ش سالف الإشارة إليها، وحيث قام المتهم بما قام به وأقضى مانعاً إليه حال كونه الرئيس الأسبق لاركان حرب القوات المسلحة المصرية، وقد شدد الشارع جريمة الافشاء إذا وقعت من موظف عام كان موضع ثقة المواطن، وموضع ثقة الدولة، وقد قلدته الاخيره نصيباً هاماً من العمل العام فى تلك المرحلة الدقيقة من تاريخها وهى تنتفض دفعا لعبء الهزيمة العسكرية والنفسى على المواطن المصرى وعلى الجندى المصرى خاصة ووصولاً إلى التحرر كامل عاش عليه وبه الوطن والمواطن، بما فى إضاعته لأسرار الدفاع عن البلاد من نوع خيانة، ولما تسهله =

٢٤٥ - (ثانيا) الشخص ذى الصفة النيابية العامة :

يعتبر أعضاء السلطة التشريعية، وأعضاء المجالس المحلية سواء كانوا معينين أو منتخبين من طائفة الموظفين العموميين، ولذلك فإن إشارة المشرع إليهم ليست سوى على سبيل التأكيد وحرصاً على عدم اللبس (١١٧).

٢٤٦ - (ثالثا) المكلف بخدمة عامة:

ويقصد به كل من يلزمه القانون بالقيام بإحدى الخدمات العامة أو مباشرة مهمة تتعلق بالنظام العام وبغض النظر عن كونه لا يشغل مركزاً وظيفياً فى الدولة (١١٨)، ولا تثبت هذه الصفة إلا فى حدود العمل المكلف به، ويشترط لى يعتبر الشخص مكلفاً بخدمة عامة أن يكون هناك قراراً صحيحاً صادراً من الجهة الإدارية بالزامه بالقيام بالعمل سواء كان بمقابل أم بدون مقابل.

وجدير بالذكر أن المكلف بخدمة عامة يدخل تحت مضمون الموظف العام حتى لو لم يرد نص صريح باعتباره فى حكم الموظفين (١١٩).

= له صفته من ارتكاب ما يرتكبه، وحيث تسبغ المادة ٨٥ أ/ب.ع صفة الموظف العام فى تطبيق أحكام جرائم أمن الدولة على من زالت عنه الصفة قبل اقتراف جريمته سواء كان قد حصل على الاسرار أثناء قيام الصفة أو بعد انتهائها. انظر حكم المحكمة العسكرية العليا، القضية رقم ٨٣/٢ أمن دولة عسكرية عليا، بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣، ص ١٢.

(١١٧) انظر الدكتور ه أمال عبد الرحيم عثمان: شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الجزء الأول، ١٩٧٣، بند ٣٨، ص ٤٩.

(١١٨) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور، المرجع السابق، بند ٧٤، ص ١٢١.

(١١٩) انظر الدكتور مأمون سلامة: جرائم الموظفين ضد الادارة العامة، سالف الإشارة إليه، ص ١٦٨.

المطلب الثاني

الركن المعنوي

٢٤٧ - عناصر الركن المعنوي :

إن صورة الركن المعنوي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي أي انصراف الارادة إلى السلوك المكون للركن المادي بصورة الافشاء إلى غير دولة أجنبية أو لأحد العاملين لمصلحتها، إذ لو وقع ذلك لتوافرت الجناية المنصوص عليها في المادة ٨٠ عقوبات والمقررة لها عقوبة الإعدام.

ولا يكفي لقيام هذه الجريمة وقوع فعل الأفشاء إهمالا أو بسبب عدم الاحتياط، وإنما يجب اتجاه إرادة الجاني صوب إحداث هذه النتيجة الإجرامية.

الفصل الرابع

انتهاك أسرار السياسات العليا للدولة

أو الأمن القومي أو المصالح الحكومية

٢٤٨ - تمهيد وتقسيم :

إذا كان المشرع قد أولى عناية خاصة بأسرار الدفاع عن البلاد، فشمّلها بسياج من الحماية الجنائية بقصد الحفاظ عليها حرصاً على سلامة وكيان الدولة، فإن هناك طائفة أخرى من الأسرار تحتل مكانة هامة في الدولة، فذيوها ونشرها قد يضر بمصالحها القومية، أو يؤثر في أمنها ولذلك فقد وجب مد مظلة الحماية الجنائية إليها لتكون في مأمن من اطلاع الآخرين عليها وخصوصاً الدول الأجنبية.

وتشمل هذه الطائفة نوعين من الأسرار، الأولى أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي، ويهدف المشرع من حمايتها إلى توفير الثقة فيما يكتب عن مصر وعن تاريخها أو توقي نيع أسرار الأمن القومي قبل انقضاء مدة معينة.

أما النوع الثاني فهو أسرار المصالح الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات ذات النفع العام، التي أراد المشرع أن يحجب بعضاً من أسرارها عن الدول الأجنبية حرصاً على المصالح العام.

وعلى هذا فإننا سوف نتناول هذين الموضوعين على النحو التالي:

المبحث الأول : انتهاك أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي.

المبحث الثاني : انتهاك أسرار المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام.

المبحث الأول

إنتهاك أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي

٢٤٩ - علة التجريم :

نظراً لما تبين من الحاجة إلى وضع نظام يهدف إلى المحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية للدولة ويحدد أسلوب نشرها واستعمال ما يتعلق منها بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي ، فقد صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ (١٢٠) .

والغاية الأساسية لهذا القانون هي التوفيق بين اعتبارات حرية النشر والكتابة التي كفلها الدستور، واعتبارات الاحتياط لتاريخ مصر وأمنها القومي (١٢١) .

(١٢٠) يتضمن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ثلاثة مواد هي على النحو التالي:

مادة ١ - يضع رئيس الجمهورية بقرار منه نظاماً للمحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية للدولة ويبين هذا النظام أسلوب نشر واستعمال الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي والتي لا ينص الدستور أو القانون على نشرها فور صدورهما أو إقرارهما ويجوز أن يتضمن هذا النظام النص على منع نشر بعض هذه الوثائق لمدة لا تتجاوز خمسين عاماً إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ٢ - لا يجوز لمن اطلع بحكم عمله أو مسؤوليته أو حصل على وثائق أو مستندات غير منشورة من المشار إليها في المادة الأولى أو على صور منها أن يقوم بنشرها أو ينشر فحواها كله أو بعضه إلا بتصريح خاص يصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة الثانية فإذا عاد على الجاني منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة إضافية مساوية لقيمة ما عاد عليه من المنفعة أو الربح ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد محل الجريمة .

انظر الجريدة الرسمية ، العدد ٣٩ صادر في ١٩٧٥/٩/٢٥ .

(١٢١) جاء بالملحظة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ أنه ، لوحظ في الأونة الأخيرة إتجاه بعض الكتاب والناشرين والمؤلفين الذين يتعرضون لتاريخ مصر =

وقد عدل القانون السابق بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ الذى تضمنت أحكامه مادتان فقط (١٢٢).

= واحداثه قبل ثورة ٢٣ يوليو وبعدها، إلى الاستعانة ببعض الوثائق والمستندات الرسمية التى تتعلق بما يتناولونه من موضوعات والتى تتصل مع ذلك بالسياسات العليا للدولة أو أمنها القومى أو سلامتها العامة، ولما كان توفير الثقة فيما يكتب عن مصر وتاريخها أمراً واجباً، ولما كانت معاونه هؤلاء الكتاب على الاستيثاق لدقة وصحة ما يكتبونه أمراً واجباً كذلك. فقد رثى توفيقاً بين اعتبارات حرية النشر والكتابة التى كفلها الدستور واعتبارات الاحتياط لتاريخ مصر وأمنها القومى، وضع تنظيم حماية هذه الاعتبارات كلها ويمنع نشر شيء من هذه الوثائق والمستندات إلا بتصريح خاص يصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص. ومن ناحية أخرى فقد جرت جميع الدول تقديراً منها لسرية بعض الوثائق وارتباطها بمجريات الواقع وسياسات الدولة فيه، أن تمنع نشر بعض هذه الوثائق لمدد بلغت فى بعض الدول تسعين عاماً.

أنظر المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥، النشرة التشريعية، العدد التاسع، سبتمبر ١٩٧٥، ص ٦٤٨٦.

(١٢٢) نص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ فى المادة الأولى منه على أن «تضاف إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها، مادة جديدة برقم ٢ (مكرر أ)، نصها الآتى: لا يجوز لمن اطلع بحكم عمله أو مسئوليته على معلومات لها صفة السرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومى أن يقوم بنشرها أو إذاعتها إن كان من شأن ذلك الاضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى سواء كانت هذه المعلومات عن وقائع باشرها هو أو غيره ممن قاموا باعباء السلطة العامة أو الصفة النيابية العامة أو وصلت إلى عمله بحكم عمله فيما تقدم، وذلك مالم تمض عشرون سنة على حدوث ما أذيع أو نشر إلا بتصريح خاص يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص، أما المادة الثانية فإنها تنص على أن يستبدل بنص المادة (٣) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه النص الآتى: مادة ٣ «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة. فإذا عاد على الجانى منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة إضافية مساوية لضعف ما عاد عليه من المنفعة أو الربح ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد محل الجريمة.

أنظر الجريدة الرسمية، العدد ١٨ مكرر فى ٧ مايو ١٩٨٣.

وسوف نتناول فيما يلي أحكام كل من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥، والمادة ٢ مكرر/ أمن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول : نشر الوثائق المتعلقة بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي.

المطلب الثاني : نشر أو اذاعة معلومات سرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي ويكون من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي.

المطلب الأول

نشر الوثائق المتعلقة بالسياسات العليا

للدولة أو بالأمن القومي

٢٥٠ - أركان الجريمة :

نظراً لما تبين للمشرع من أن أحكام قانون العقوبات الخاصة بحماية أسرار الدفاع لا تحمي من الوثائق سوى المعاصر منها فقط (١٢٣)، ولكنها لا تمتد إلى حماية الوثائق الرسمية في جميع الأحوال . لذا فقد رؤى استحداث هذا التشريع لحماية الوثائق والمستندات الخاصة بالسياسة العليا للدولة أو بالأمن القومي سواء في الحاضر أو الماضي على السواء (١٢٤) .

(١٢٣) يرى الاستاذ الدكتور العميد/ أحمد فتحى سرور أن المعلومات السياسية التى تتعلق بها أسرار الدفاع هى المتبعة أو التى تنوى الحكومة السير عليها، أى الحاضرة أو المستقبلية فقط .

أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور، المرجع السابق بند ٢٩، ص ٤٩ .

الدكتور عبد المهيم بكر: المرجع السابق، بند ٦٢، ص ١٧٨ .

(١٢٤) جاء بتقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ أن اللجنة استعادت أحكام قانون العقوبات الذى يسبغ حماية جنائية فى المواد ٨٠ ، ٨٠ أ، ٨٠ ب على أسرار الدفاع عن البلاد ويجرم إفشاءها، والذى يعتبر فى المادة ٨٥ منه من أسرار الدفاع عن البلاد، المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التى بحكم طبيعتها لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سراً على من عداهم، ومنها أيضاً الوثائق والرسوم والخرائط التى يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها واستعمالها، وتبينت اللجنة أيضاً أن أحكام قانون العقوبات تحمي من الوثائق المعاصرة ما يعتبر متضمناً لمعلومات عن أسرار الدفاع عن البلاد، ولكنها لا تمتد إلى حماية الوثائق الرسمية فى جميع الأحوال .

أنظر تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥، النشرة التشريعية، العدد التاسع، سبتمبر ١٩٧٥، ص ٦٤٨٣ وما بعدها .

ولدراسة أحكام هذا النص فإنه يقتضى تحليل كل من الركنين المادى والمعنوى للجريمة .

٢٥١ - الركن المادى :

يتكون النشاط المادى فى هذه الجريمة من فعل الاطلاع بحكم العمل أو المسئولية، أو الحصول على وثائق أو مستندات غير منشورة من المشار إليها فى المادة الأولى، أو على صور منها، ثم القيام بنشرها، أو نشر فحواها كله أو بعضه بغير تصريح خاص من مجلس الوزراء .

ويجب أن يكون هذا الاطلاع بحكم العمل أو المسئولية أى أن تكون مقتضيات العمل وطبيعته هى التى سهلت وجود الوثائق بين يدي الفاعل . وعلى هذا فإذا كان الاطلاع بغير حكم العمل أو المسئولية فإن النص لا ينطبق، ومن ثم فإذا اطلع شخص على وثائق أو مستندات تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى بصفه عارضة ثم نشرها فإنه لا يؤخذ بمقتضى هذا النص، والفصل فيما إذا كان الاطلاع بحكم العمل أو المسئولية أم لا مسألة موضوعية تخضع لقاضى الموضوع .

أما الحصول فقد سبق لنا أن بينا المقصود به (١٢٥)، ويترتب على وقوعه نفس الاثر المترتب على فعل الاطلاع .

ويلاحظ على الصياغة اللغوية لنص المادة ٢ من القانون سالف الذكر أنها تقتصر إلى الدقة، مما يؤدى إلى اضطراب المعنى، إذ يفهم من عبارة «لا يجوز لمن اطلع بحكم عمله أو مسئوليته أو حصل على وثائق الخ، ان فعل الحصول يمكن أن يقع من شخص بغير حكم عمله أو مسئوليته . وبالرجوع إلى أعمال اللجنة التشريعية أو المذكرة الإيضاحية يبين أنها استعملت نفس الصياغة اللغوية (١٢٦)، وكنا نفضل أن تأتى صياغة النص واضحة لتكون على النحو التالى «لا يجوز لمن اطلع أو حصل بحكم عمله أو مسئوليته على

(١٢٥) انظر الباب الأول من القسم الثانى من هذا المؤلف .

(١٢٦) جاء بأعمال اللجنة التشريعية فى خصوص هذا النص «أن المادة الثانية تحظر على من اطلع بحكم عمله أو مسئوليته على مثل هذه الوثائق غير المنشورة أو حصل =

وثائق...، وذلك حتى يكون واضحاً بجلاء أن المشرع قد قصر تطبيق النص على من اطلع أو حصل على هذه الوثائق بحكم عمله أو مسئوليته، ومن ثم يكون قد استبعد من نطاق تطبيق النص من حصل على هذه الوثائق بغير حكم عمله أو مسئوليته.

كذلك فإن استخدام المشرع لعبارة «بحكم عمله أو مسئوليته» يشير إلى اتجاه إرادة المشرع صوب اشتراط صفة معينة في الفاعل، إلا أنه أغفل ذكر هذه الصفة، ولاستجلاء غموض النص فقد وجب الرجوع إلى أعمال اللجنة التشريعية والمذكورة الإيضاحية للقانون، وقد تبين من الرجوع لكلاهما أنهما استعملا نفس الألفاظ الواردة في النص الأصلي (١٢٧). وأعمالاً للقاعدة الأصولية التي تقضى بأنه يجب إعمال الفكر القانوني لفهم إرادة المشرع وإدراك قصده ومراميه، فإنه يجب تفسير هذا النص في ضوء النصوص الأخرى التي قد تستجلى بعض الغموض، وحيث أن المادة ٢ مكرراً من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ قد أوردت عبارة «عن وقائع باشرها هو أو غيره ممن قاموا بأعباء السلطة العامة أو الصفة النيابية العامة»، فإنه يرجح أن المشرع قد قصد امتداد النص ليشمل الموظف العام ومن في حكمه من ذوى الصفة العامة والمكلف بخدمة عامة وذلك على النحو الوارد بالمادة ١١١ من قانون العقوبات (١٢٨).

-
- = عليها. أما المذكرة الإيضاحية فقد جاء بها «يحظر المشرع على من اطلع بحكم عمله أو مسئوليته أو حصل على وثائق أو مستندات غير منشورة أو صورة منها».
- (١٢٧) أنظر أعمال اللجنة التشريعية، والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ص ٦٤٨٥، ٦٤٨٧ من النشرة التشريعية سالف الإشارة إليها.
- (١٢٨) أنظر في تحديد مدلول الموظف العام ومن في حكمه. الدكتور عمر السعيد رمضان: شرح قانون العقوبات «القسم الخاص»، بالقاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، بند ٢٨، ص ١١ وما بعدها.
- الدكتور مأمون سلامة: جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة، البحث السابق، ص ١٦١ وما بعدها.

والرأى لدينا أنه كان أحرى بالمشرع أن تأتى عبارات النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض، وأن يحدد الشارع الصفة المفترضة فى فاعل الجريمة، حتى لا يرمى بالتناقض أو القصور عند التطبيق.

أما الوثائق والمستندات فيقصد بها كافة المحررات أو المكاتبات المتعلقة بالسياسات العامة للدولة أو بالأمن القومى، وعلى هذا فإن النص لا يمتد إلى المعلومات المسجلة على أشرطة مسموعة، أو مرئية مسموعة أو المعلومات المحفوظة فى الذاكرة.

أما النشر فى اللغة فيقصد به إزاعة الخبر فيقال (يُنشَرُه وَيُنشَرُه) (١٢٩) وهو يتم عن طرق شتى منها الصحف أو المجلات أو الكتب أو الدوريات وغيرها من طرق النشر (١٣٠).

وينطبق النص سواء وقع النشر على أصل المستند أو الوثيقة أو صورتها، سواء كانت كريبونية أو فوتوغرافية أو منسوخة. وكذلك فإنه لا يشترط أن يتم نشر الوثيقة أو المستند كله، بل يكفي نشر جزء منه، وسواء تم نشر الوثيقة أو المستند أو المكاتبه نفسها، أو نشر مضمونها أو فحواها.

ويرتفع حظر النشر فى حالة سبق نشر هذه الوثائق، إذ يعتبر ذلك بمثابة تصريح ضمنى بالنشر وإن كان ذلك يطرح تساؤلا حول مدلول النشر الذى أشار إليه المشرع، هل هو النشر الكلى أم الجزئى للوثائق والذى يتضمن فحوى وجوهر الوثيقة والذى يؤدى إلى رفع الحظر عنها كلها، إذ يعتبر هذا النشر بمثابة تنازل من الجهة المختصة عن تمسكها بحظر النشر.

(١٢٩) أنظر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادى: المرجع السابق، الجزء الثانى، فصل التون، باب الرأى، ص ١٤٧.

(١٣٠) أنظر الدكتور رياض شمس: حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، الجزء الأول، ١٩٤٧، ص ٤١.

٢٥٢ - الركن المعنوى:

إن هذه الجريمة عمدية، ولذلك فإنه يجب لقيامها توافر العلم والإدارة، أما العلم فإنه ينصب على الواقعة الإجرامية التى تتمثل فى كون الجانى يقوم بنشر كل أو بعض الوثائق أو المستندات الرسمية للدولة، والإرادة التى تتمثل فى نية ارتكاب الواقعة الإجرامية، ولا عبرة بالباعث على النشر سواء كان نبيلاً كإعلام أفراد الشعب بحقيقة أوضاع سياسية معينة، أو علمياً بقصد التأريخ لحقبة معينة من الزمن، فالباعث لا ينفى القصد الجنائى (١٣١).

(١٣١) أنظر الدكتور أحمد عوض بلال: المذهب الموضوعى وتقلص الركن المعنوى للجريمة (دراسة مقارنة)، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، بند ١٦٧، ص ١٦٠، ١٦١.

المطلب الثانى

نشر أو إذاعة معلومات سرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة
أو بالأمن القومى ويكون من شأنها الأضرار بأمن البلاد أو بمركزها
الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى

٢٥٣ - تمهيد :

تبين من التطبيق العملى لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ أنها لا
تقى بالعرض الذى استهدفه الشارع منها، ولذلك فقد رأى تعديل بعضها
وإضافة البعض الآخر حتى تتحقق الحماية المنشودة، وقد تم ذلك بموجب
القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ (١٣٢) .

وقد تضمن هذا القانون المادة ٢ مكرراً التى تجرم واقعة نشر أو إذاعة
معلومات لها صفة السرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى إذا
كان من شأن ذلك الأضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربى أو السياسى أو
الدبلوماسى أو الاقتصادى.

ولاحاطة بنص التشريع سالف الذكر فإننا سوف نتناول الركنين
المادى والمعنوى للجريمة.

(١٣٢) جاء بتقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٨٣ أنه قد قصد بتنظيم نشر الوثائق والمستندات الرسمية، المحافظة على مال هذه
الوثائق والمستندات الرسمية من طبيعة خاصة تستأهل أحاطتها بالضمانات التى
تكفل عدم إساءة استخدامها، أو أن يكون من شأن نشرها الأضرار بأمن البلاد أو
سلامتها الوطنية وهذه هى الحكمة المستهدفة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥
سالف الذكر، وغنى عن القول أن ذات الحكمة تتوفر أيضاً بالنسبة إلى المعلومات
التي يتصل علمها بالمسؤولين بحكم عملهم أو مسئولياتهم، ولو لم تكن هذه
المعلومات مدونة فى محررات يصدق عليها وصف الوثائق الرسمية، وهذا يقتضى
أن يمتد تنظيم حظر نشر أو إذاعة هذه المعلومات إذا كان من شأن ذلك الأضرار
بأمن البلاد أو بمركزها العسكرى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى.
انظر النشرة التشريعية - وزارة العدل، العدد الخامس، مايو ١٩٨٣، ص ٧٨٦.

٢٥٤ - الركن المادى:

أن النشاط المادى المكون لهذه الجريمة يتألف من فعل الاطلاع بحكم العمل أو المسئولية على معلومات لها صفة السرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى ثم القيام بنشرها أو إذاعتها إذا كان من شأن ذلك الاضرار بأمن البلاد أو مركزها الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى سواء كانت هذه المعلومات عن وقائع باشرها هو أو غيره ممن قاموا بأعباء السلطة العامة أو الصفة النيابية العامة أو وصلت إلى علمه بحكم عمله فيما تقدم، وذلك مالم تمض عشرون سنة على حدوث ما أذيع أو نشر إلا بتصريح خاص يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص.

ولقد سبق لنا أن بينا المقصود بالاطلاع الذى يكون بحكم العمل أو المسئولية، أما المعلومات التى لها صفة السرية والتى تتعلق بالسياسات العامة للدولة فقد تكون مدونة فى محررات يصدق عليها وصف الوثائق الرسمية، وقد لا تكون كذلك إذ أنه يمكن الوصول إليها عن طريق الاستماع إلى تفاصيلها من الاجتماعات الرسمية أو المؤتمرات أو اللجان المختصة. والاصل أن كافة الوثائق والمستندات والمكاتبات المتعلقة بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى تعتبر سرية إلا لمن تستوجب طبيعة عمله ذلك، طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها. (١٣٣).

وقد ساوى المشرع فى هذا النص بين فعلى الاذاعة والنشر، فكلاهما يتحقق به فعل الافشاء ويترتب عليه العلم بمحتويات الاسرار.

وقد اشترط المشرع أن يكون من شأن النشر أو الاذاعة الاضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى، وإن كان لا يشترط أن يترتب الاضرار فعلاً بأحد المراكز المذكورة، وإنما يكفي أن يكون من شأن الاذاعة أو النشر أحداث هذا الاثر، وتقدير ذلك مسألة متروكة لقاضى الموضوع يقدرها حسب كل حالة على حده (١٣٤).

(١٣٣) انظر المادة ١ من القرار الجمهورى المشار إليه والمنشور بالجريدة الرسمية - العدد رقم ٤٨، فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩.

(١٣٤) انظر محمود إبراهيم اسماعيل: المرجع السابق، ص ٤٠.

أما المقصود بأمن الدولة فهو يشمل كل مصلحة لها في حماية وجودها، أو وحدتها، أو تدعيم كيانها أو تتعلق بصيانة سلامتها، أو دفاعها الحربى أو المدنى مما قد يتهدهدها من الخارج أو من الداخل، سواء فى الحاضر أو المستقبل (١٣٥).

ويقصد بالمركز الحربى القوة العسكرية للدولة سواء فى حالة الدفاع أو الهجوم، وهو يقوم على عناصر متعددة منها مستوى الاعداد الفنى للقوات سواء كانت عاملة أم احتياطية، ونظام التدريب والتسليح، ونظم التحالف العسكرية التى تشكل مساندة للقوات المسلحة فى وقت الحرب، أو نظم توريد الاسلحة والمعدات العسكرية (١٣٦).

والمركز السياسى هو كل ماله علاقة باستقلال الدولة فى الداخل وعلاقاتها بغيرها من الدول، أو من حيث مكانتها والدور الذى تقوم به فى العائلة الدولية (١٣٧).

والمركز الدبلوماسى يشمل العلاقات المتبادلة بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى.

أما المركز الاقتصادى فيقصد به قدرة الدولة فى كل نواحى الانتاج والخدمات وفقا لنظامها المتبع وما يترتب على ذلك فى حالة ميزان

(١٣٥) انظر الدكتور عبد المهيم بكر: فى الاتصال غير المشروع بالدول الأجنبية، بحث فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثانى، السنة الثامنة، يوليو ١٩٦٦، بند ٤، ص ٢٦٦.

(١٣٦) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ٢٣، ص ٣٩.

(١٣٧) وعلى سبيل المثال فإن عرقلة مفاوضات سياسية أو تمكين دولة أجنبية من اكتساب نفوذ سياسى على الدولة أو تقويت الأغراض السياسية التى تهدف الدولة إلى تحقيقها من وراء عمل معين يعتبر من قبيل الاضرار بالمركز السياسى.

انظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق بند ٢٣، ص ٤٠.

مدفوعاتهما، ومن تقييم معين لنقدها في الخارج، ومن ثقة في قدرتها على التنمية وعلى الوفاء بكامل التزاماتها (١٣٨).

ولم يشترط المشرع أن تكون هذه المعلومات قد وصلت إلى الجاني عن طريق وقائع باشرها بنفسه، ولكن يمكن أن تكون خاصة بغيره ممن قاموا باعباء السلطة العامة أو الصفة النيابية العامة، أو وصلت إلى علمه بحكم عمله. ويرتفع الحظر السابق في حالتين، الأولى مرور عشرون سنة على حدوث ما أنيع أو نشر، والثانية صدور تصريح خاص يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص.

٢٥٥ - الركن المعنوي :

أن هذه الجريمة عمدية، ولذلك فإنها تتطلب توافر العلم والإرادة، أي أن يعلم الجاني بأنه ينشر أو يذيع معلومات سرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي وأنها قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بأمن الدولة أو بمركزها الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي، وأن تتوافر لدى الجاني إرادة ارتكاب الواقعة الإجرامية، ولم يتطلب المشرع قصدا خاصا لقيام هذه الجريمة.

(١٣٨) انظر الدكتور رمسيس بهنام : المرجع السابق، بند ١٧، ص ٢٥.

المبحث الثاني

انتهاك أسرار المصالح الحكومية

والهيئات العامة والمؤسسات ذات النفع العام

٢٥٦ - تمهيد وتقسيم :

تنص المادة ٨٠ و.ع على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة أخباراً أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوماً أو صور أو غير ذلك مما يكون خاصاً بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته.

ويهدف هذا النص إلى إسباغ الحماية الجنائية على طائفة أخرى من الأسرار تختلف عن أسرار الدفاع، وتكمن العلة في هذا النص الجديد الذى أضيف لأول مرة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ إلى دواعى الصالح العام التى قد تقتضى حماية أنواع معينة من الأسرار العامة من الوصول إلى الدول الأجنبية (١٣٩).

(١٣٩) جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، أن المادة (٨٠ و) هى مادة جديدة يقصد منها معالجة نقص فى التشريع القائم ذلك أن نصوص ذلك التشريع إنما تهدف فى المادة ٨٠ وما بعدها إلى صون أسرار الدفاع عن البلاد من أن تسلم إلى دولة أجنبية أو أن تقش أو تذاع أو تتخذ الأسباب لانفائها أو إذاعتها، على أن هناك طائفة من الأخبار أو المعلومات ونحوها لا ترقى إلى مرتبة أسرار الدفاع ومع ذلك يفرض الصالح العام عدم إذاعتها إلى الهيئات الأجنبية وقد وضع النص المقترح للوفاء بهذا الغرض ويعاقب من يسلم أمثال هذه الأخبار أو المعلومات إذا كانت خاصة بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشرها أو إذاعتها.

أنظر النشرة التشريعية، مايو ١٩٥٧، ص ١٠٣٤.

وللاحاطة بهذا النص فإننا سنتناول أركان الجريمة على النحو التالي:

المطلب الأول : الركن المادى.

المطلب الثانى : الركن المعنوى.

المطلب الأول

الركن المادى

٢٥٧ - عنصر الركن المادى :

إن النشاط المادى فى هذه الجريمة يتمثل فى فعل تسليم دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة أخباراً أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوماً أو صوراً أو غير ذلك مما يكون خاصاً بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة يحظر نشره أو إذاعته.

أما بالنسبة لفعل التسليم فإنه يجب أن يقع على سر من أسرار المصالح الحكومية أو الهيئات الحكومية أو المؤسسات ذات النفع العام، وعلى هذا فإن هذه الطائفة من الأسرار تختلف عن أسرار الدفاع، فبينما لا يحدد الطائفة الأولى سوى أمر أو قرار من الجهة المختصة بحظر النشر أو الأذاعة، وبالتالي إسباغ السرية عليه، فإن الطائفة الثانية محددة وفقاً للمادة ٨٥ عقوبات، كما أنه بينما تتعلق الطائفة الأولى بالأوضاع الداخلية للبلاد فقط، فإن الثانية تتعلق بالأوضاع الداخلية والخارجية، وبوجه عام بكل ماله علاقة بشئون الدفاع عن البلاد.

ولم يشترط المشرع أن يتم التسليم بطريقة معينة، ولذلك فإن نقل الوعاء المادى إلى حيازة الغير بأية صورة وعلى أى وجه يحقق الركن المادى للجريمة، ولا عبره بما إذا كان التسليم قد تم مباشرة أو عن طريق أحد الوسطاء.

المطلب الثاني

الركن المعنوي

٢٥٨ - عناصر الركن المعنوي :

إن هذه الجريمة عمدية، ولذلك فإنه يجب لقيامها توافر القصد الجنائي لدى الجاني، والتّصّد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام، فيكفي علم الجاني بوجود حظر بمنع نشر أو إذاعة الأخبار أو المعلومات أو الأشياء أو المكاتبات أو الوثائق أو الخرائط أو الصور ثم انصراف إرادته رغم ذلك إلى تسليم هذه الأشياء إلى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها^(١٤٠) .

(١٤٠) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٦٦، ص ١٠٢ .

الفصل الخامس

نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة

٢٥٩ - تمهيد وتقسيم:

تبين لنا من دراستنا في الفصول السابقة أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة في الفترة الماضية قد أفرزت بعض المعلومات والبيانات التي تمس أمن الدولة أو مصالحها الحيوية مما اقتضى معه إسباغ صفة السرية عليها. وقد نص التشريع العقابي المصرى على هذه الاسرار وأحاطها بسياس من الحماية الجنائية ليكفل لها أن تظل في طى الكتمان والخفاء.

ونظراً لتعدد التشريعات التي تتناول هذا الموضوع فقد وجب تحديد المقصود بأسرار الدولة، بحيث يمكن تصنيف هذه الاسرار حتى يمكن الالامام بها، وتحليل كل منها للوقوف على طبيعتها وجوهرها.

بيد أن الحماية الجنائية التي يوفرها المشرع لهذه الاسرار تتصل من جانب آخر بحق الانسان فى الحصول على المعلومات وتكوين حرية الرأى، ولذلك فقد وجب طرح هذا الموضوع للوصول إلى صيغة ملائمة ومناسبة للتوفيق بين هذين المتناقضين.

وعلى هذا فإننا سوف نعالج هذا الموضوع على النحو التالى:

المبحث الأول : المقصود بأسرار الدولة.

المبحث الثانى : الموائمة بين الحماية الجنائية لأسرار الدولة وحرية تداول المعلومات.

المبحث الأول المقصود بأسرار الدولة

٢٦٠ - تمهيد وتقسيم :

لا شك أن التوصل إلى تحديد دقيق لأسرار الدولة أمراً هاماً، إذ أنه يتعلق بصفة أساسية بمبدأ «شرعية الجرائم والعقوبات» . فما لم يتم هذا التحديد فإنه يكون من المتعذر على أى شخص أن يعرف ما يعتبر سراً معاقباً عليه من عدمه.

ونظراً لتعدد أنواع الأسرار الخاصة بأمن الدولة فإننا سنتناول في هذا المبحث تصنيف هذه الأسرار بطريقة تؤدي إلى الإلمام بها وتحليل كل منها.

وسوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالي :

المطلب الأول : أسرار الدفاع .

المطلب الثانى : أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومى .

المطلب الثالث : أسرار المصالح الحكومية والهيئات العامة ونحوها .

المطلب الأول أسرار الدفاع

٢٦١ - نص قانونى:

تنص المادة ٨٥ عقوبات على أن «يعتبر سراً من أسرار الدفاع:-

١ - المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية التى بحكم طبيعتها لا يعطمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك، ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سراً على من عدا هؤلاء الأشخاص.

٢ - الأشياء والمكاتبات والمحررات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التى يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو استعمالها والتى يجب أن تبقى سراً على من عداهم خشية أن تؤدى إلى إفشاء المعلومات مما أشير إليه فى الفقرة السابقة.

٣ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها، وبصفة عامة كل ماله مساس بالشئون العسكرية والاستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره وإذاعته.

٤ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التى تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبها ومع ذلك فيجوز للمحكمة التى تتولى المحاكمة أن تأذن بإذاعة ما تراه من مجرياتها.

ويعتضى هذا النص فقد ألغيت التفرقة بين الأسرار الحقيقية والأسرار الحكومية، التى كان معمولاً بها وفقاً للمادة ٨٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ (١٤١).

(١٤١) كانت المادة ٨٥/٢ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على أن «يقصد بعبارة أسرار الدفاع عن البلاد الأشياء والوثائق والبيانات والمعلومات التى يجب فى مصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعطم بها غير من نيط بهم حفظها». أما المادة ٨٥/٣=

٢٦٢ - الشروط التي يجب توافرها في أسرار الدفاع:

وفقاً لنص المادة ٨٥ عقوبات من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ يجب توافر شرطين في أسرار الدفاع هما:

أولاً : أن تكون ذات طبيعة سرية، أى أن يكون السر بطبيعته واجب الكتمان فلا يعلمه إلا من نيط بهم حفظه، ومقتضى ذلك أن السرية قد تتحقق نتيجة اتجاه إرادة الدولة صوب إضفاء هذه الصفة على واقعة معينة أو شيء ما صراحة، وذلك عن طريق إصدار قرار يحظر الأذاعة أو الإفشاء، أو ضمناً بالنظر إلى طبيعة الواقعة أو الشيء في ظروف معينة.

وسواء كان السر مفرغاً في وعاء مادي كالأسلحة أو الوثائق، أو في وعاء معنوي متمثل في معلومات أو أخبار في ذهن صاحبها، فإن زوال الطبيعة السرية للأشياء أو المعلومات لا يتم إلا بإرادة الدولة صاحبة السر، فما لم تنزع عنه طبيعته السرية، فإن واجب الكتمان يظل باقياً بالرغم من ترامي السر إلى طائفة محدودة من الناس (١٤٢).

ثانياً : أن تتعلق هذه الأسرار بالدفاع عن البلاد أى تكون لازمة لصيانة أمن وسلامة الدولة وسيادتها، ولا يقصد بذلك ما يمس ميادين القتال

= فقد كانت تنص على أن «تعتبر في حكم أسرار الدفاع عن البلاد الأشياء والوثائق والبيانات والمعلومات التي اعتبرت سراً بمقتضى أمر من الحكومة، أو التي ليست في ذاتها سرا، ولكن إذاعتها قد تؤدي إلى كشف أسرار الدفاع عن البلاد». أنظر محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(١٤٢) قضت محكمة النقض الفرنسية بأن انتشار السر في طائفة من الناس، لا يرفع عنه حجاب السرية. ففي قضية Huillier، أدان المتهم المذكور لأنه أفشى تعليمات عسكرية صادرة إلى قطاع كبير من الضباط والجنود، فطعن المتهم على الحكم ودفع بأن انتشار المعلومات السرية في قطاع كبير من الناس يرفع عنها طبيعتها السرية، إلا أن محكمة النقض الفرنسية رفضت الطعن وقررت بأن هذا الانتشار لا يؤثر في طبيعة المعلومات السرية طالما أنه كان في نطاق طائفة محدودة من الناس.

أنظر Huillier [Cass., 1er Fevr. 1935. D.H., 1935, D.181].

بين القوات المتحاربة فقط، ولكنه يمتد ليشمل كافة الجهود السياسية والدبلوماسية^(١٤٣).

أما أنواع أسرار الدفاع الواردة في المادة ٨٥ عقوبات فهي:-

٢٦٣ - (أولا) المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية:

ويقصد بالمعلومات «Renseignements»، الحقائق التي يصل إليها المسؤولون أو الخبراء في مجال معين وتكون متصلة بالدفاع عن البلاد. وتتنوع هذه المعلومات إلى الأنواع الآتية :-

أ - المعلومات الحربية : ويقصد بها كل ما يتعلق بالأمور العسكرية : ومن ذلك أعداد القوات العسكرية سواء من الضباط أو المجندين، والتدابير المتخذة في التعبئة، والمتخلفين عنها، وتوزيع القوات بين مختلف أفرع القوات المسلحة في الأسلحة المختلفة البرية والبحرية والجوية ، ووسائل الانتقال والاتصال، والتحركات العسكرية، وأنواع المعدات القتالية، وتوزيع القوات على جبهات القتال، ورموز التخابر والبلاغات العسكرية الصادرة من القيادات إلى الضباط والقوات والتعليمات الخاصة بتنفيذ المهام القتالية سواء عند الهجوم أو الدفاع^(١٤٤).

ب - المعلومات السياسية : يتجه جانب من الفقه المصري صوب اعتبار المعلومات السياسية هي تلك المتعلقة بالسياسة الداخلية للبلاد، بينما

(١٤٣) ولذلك فإن المصلحة المحمية في جرائم أمن الدولة تتمثل في المحافظة على المصالح الأساسية للدولة المتعلقة بوجودها وتنظيمها ووحدةها. وهي ما يطلق عليه المصالح السياسية والتي تفرق عن مصالحها المتعلقة بالأدارة والقضاء. أنظر الدكتور مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات، القسم الخاص ، المرجع السابق، ص ٣٢.

(١٤٤) أنظر - GARÇON (Emile): C.Pén. ann., T. 1, Art. 78., No. 12, p. 332.

- Cass. 11, Juil. 1935. Froge. Gaz. Pal., 1935. 2.503; S. 1937.1.199.

- Crim. 11 Fevr., 1935, D.H. 1935. 181.

يعتبر أن المعلومات الدبلوماسية هي المتعلقة بالسياسة الخارجية فقط (١٤٥). بينما يرى جانب آخر من الفقه أن المعلومات السياسية تتضمن قرارات الحكومة في شئون السياسة الخارجية والداخلية (١٤٦) معاً، ومن ثم فهي تشمل التدابير التي تتخذها الحكومة إزاء السياسات الخارجية، أو ما تتخذه من إجراءات تتعلق بالأحداث الداخلية، كمواجهة أحداث تتم على المستوى المحلي وذلك كالاضطرابات أو الكوارث القومية.

جـ - المعلومات الدبلوماسية : ويقصد بها المعلومات المتعلقة بعلاقة الدولة بأشخاص القانون الدولي العام (١٤٧). وذلك كتعليمات وزارة الخارجية إلى القناصل أو السفراء (١٤٨)، والتقارير المرسلة من هؤلاء إلى وزارة الخارجية أو إداراتها، وتحتوي تلك التقارير عادة على كل ما ترسمه الدولة من خطط في مجال السياسة الخارجية.

د - المعلومات الاقتصادية : ويقصد بها الحقائق المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للدولة، وتشمل كافة المعلومات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية للدولة (١٤٩)، وحركة تبادل الصادرات والواردات من السلع الاستراتيجية المتعلقة بالحالة التموينية للبلاد، ورصيد السلع التموينية (١٥٠)، واتفاقيات التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى.

(١٤٥) أنظر الدكتور رمسيس بهنام، المرجع السابق، بند ٤٠، ص ٧٨.

(١٤٦) أنظر الدكتور أحمد فتحي سرور: المرجع السابق، بند ٢٩، ص ٤٩، ٥٠.

الدكتور عبد المهيمن بكر: جرائم أمن الدولة الخارجى، المرجع السابق، بند ٦٢، ص ١٧٦.

(١٤٧) أنظر الدكتور أحمد فتحي سرور : المرجع السابق، بند ٢٩، ص ٥٠.

(١٤٨) أنظر - GARÇON (Emile): C. pén. ann., T.1, art. 78, No. 15-18, p. 332.

(١٤٩) أنظر - HERZOG (Jacques- Bernard): op. cit., No. 25, p.3.

(١٥٠) وعلى سبيل المثال ، وحسبما ورد بالمتكدة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ فإن البيانات الخاصة مثلاً بحالة التموين في البلاد فيما يتعلق ببعض الحاصلات أو بمقدرة إنتاج المصانع الحربية أو بطرق الصناعة أو بالاختراعات العلمية التي-

هـ - المعلومات الصناعية : ويقصد بها الحقائق المتعلقة بأسرار
الصناعات التي تنتجها المصانع وتعمل عليها الدولة في حالة التعبئة العامة.
ومن ثم فإن كل ما يتعلق بأسرار الآلات أو تطوير الأجهزة الحربية أو المصانع
الحربية أو الصناعات الرئيسية يعتبر من المعلومات الصناعية المتصلة بالدفاع
عن البلاد (١٥١).

وقد اختلف الفقه حول تعداد المعلومات الواردة في المادة ٨٥ عقوبات،
فبينما استقر الفقه والقضاء الفرنسي على أن تعداد المعلومات قد ورد على سبيل
المثال، ولذلك فإنه ليس هناك ما يمنع من إضافة أنواع أخرى من المعلومات،
وبناء عليه فقد أدخلت المعلومات العلمية البحتة ضمن هذا التعداد، وذلك من
منطلق الحرص على أمن وسلامة الدولة (١٥٢)، بيد أن جانب من الفقه
المصري يرى أنه لا يتصور أن تكون المعلومات علمية «بحتة»، وتتعلق بشئون
الدفاع، إذ أنها يجب أن ترد إلى المعلومات الحربية أو الصناعية أو غيرها تبعاً
للأحوال، وحسبما تخدم من الأغراض الدفاعية (١٥٣).

- ترمى إلى تقوية التسليح هي من الأسرار الهامة التي يجب إخفاؤها عن الدول
الأجنبية، وليست من هذه الناحية دون رسومات الاستحكامات أو الخطط التي تقرر
هيئة أركان الحرب إتخاذها في الأعمال الحربية.

(١٥١) أضافت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ أمثلة مختلفة للأشياء ومنها
«الآلات والعدد للميكانيكية والأدوات وقطعها المنفصلة والمفرقات، والمواد الكيميائية
وغيرها من العناصر التي تتركب منها».

(١٥٢) أنظر. S. Cass., 20 Juill. 1911; Caporal Deschamps[B. 370]; S. 1913. 1. 473; D. 1912. 1. 344.

- DAUAI, 22 MARS, 1910, VANDERVALLE, S. 1913. 2.4.; D. 1912.2.272.

(١٥٣) يرى الأستاذ الدكتور عبد المهيم بكر أن هذه الأشياء والوثائق تعتبر من الأسرار
الحكومية، وذلك لأنها قد لا تكون أسراراً بذاتها، ولكنها قد تؤدي إلى إفشاء معلومات
تعد «بطبيعتها من الأسرار».

أنظر الدكتور عبد المهيم بكر: بند ٦٢، ص ١٧٩، ١٨٠.

٢٦٤ - (ثانيا) الاشياء، Objects،:

ويقصد بها الأسرار ذات الطبيعة المادية والتي يمكن إفراغ محتواها في وعاء مادي تتجسد فيه تلك الأسرار وذلك كالأسلحة والذخائر.

ويتضمن النص كذلك المكاتبات والمحركات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور والنقل الطبوغرافي (١٥٤) وغيرها من وسائل النقل أياً كانت طريقة الكتابة، أو اللغة المستعملة، وسواء كانت في صورتها النهائية أو في مراحلها التمهيدية على شكل مسودة مثلاً.

والرأى لدينا أن استعمال المشرع لعبارة «وغيرها» يفيد أن تعداد أنواع الأشياء والمحركات قد ورد على سبيل المثال لا الحصر، ومن ثم فإنه لا يوجد ثمة قيد يحول دون قيام المحكمة بإضافة أنواع جديدة لم يتضمنها النص، وإن كان ذلك في رأينا مقيد بقيدين هما، أن تكون هذه الأشياء أو المحركات مما يجب أن تبقى سرّاً، وأن تكون متصلة بالدفاع عن البلاد.

٢٦٥ - (ثالثاً) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة:

المقصود بالأخبار «Information»، الروايات التي يتناقلها الناس عن كل ما يمس الشؤون العسكرية أو الاستراتيجية. وذلك كانسحاب الجيش من منطقة معينة أو حدوث موقعة حربية في مكان معين. أما المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة فهي كل ما يتعلق بتشكيلات القوات المسلحة، وتحركاتها، وعتادها وتموينها، وأفرادها (١٥٥).

(١٥٤) أنظر HERZOG (Jacques-bernard): op. cit ;No. 30, 31,p.3.

(١٥٥) ينص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ الخاص بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة على أن «يحظر نشر أو إذاعة أية معلومات أو أخبار عن القوات المسلحة أو تشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها وبصفة عامة كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بأي طريق من طرق النشر أو الإذاعة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مدير إدارة المخابرات الحربية أو من يقوم -

وقد تكون هذه الأخبار مستمدة مما يشاهده الناس من تنقلات الجنود عند التعبئة، أو مواقع احتشادها، أو خطوط عبورها وتموينها وغير ذلك، والتي يطلق عليها «الأخبار المتكتمة».

٢٦٦ - (رابعاً) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها:

ضماناً لحسن سير العدالة، وحرصاً على عدم إفلات الجناة من القصاص في جرائم إنتهاك أسرار الدفاع وباقي جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج، الحق المشرع بأسرار الدفاع الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تتخذ للكشف عن الجرائم التي يتناولها الباب الأول من الكتاب الثاني سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة.

ويتضمن النص ثلاثة أنواع من الأخبار التي تعتبر من أسرار الدفاع:-

النوع الأول : المعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تتخذ للكشف عن جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج. وتشمل هذه التدابير البلاغ عن الواقعة، حيث يجب إحاطته بالسرية التامة، حرصاً على نجاح السلطات المختصة في كشف تفاصيل الجريمة. كما تشمل أعمال التحريات التي تجريها السلطات سواء كانت مدنية أم عسكرية، وطرق البحث الفني، وأعمال جمع الاستدلالات، وكل ماله صلة بالتحقيقات السابقة على تحريك الدعوى الجنائية.

النوع الثاني : الاخبار والمعلومات المتعلقة بالتحقيق في جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج . وتشمل كافة مجريات التحقيق الابتدائي بدءاً من القبض على الجناة، وتفتيش اشخاصهم ومنازلهم واستجوابهم.

سجمله في حالة غيابه سواء بالنسبة لمؤلف أو واضع المادة المنشورة أو للمناذعة أو بالنسبة للمسئول عن نشرها أو إذاعتها.

أنظر للجريدة الرسمية، العدد (٦٠) في ١١/٥/١٩٦٧.

النوع الثالث : الأخبار والمعلومات المتعلقة بالمحاكمة في إحدى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج. ويشمل ذلك كافة إجراءات المحاكمة، ومن ذلك سرية الجلسات. وإن كانت المادة ٨٥/٤. ع قد أجازت للمحكمة التي تتولى المحاكمة أن تأذن بإذاعة ما تراه من مجرياتها.

ونظراً لأن نشر الأحكام مباح لا جريمة فيه، وذلك طبقاً للاصل في كافة أحكام القضاء، فإنه يجوز للمحكمة أن تنشر ما تراه غير متعلق بأسرار الدفاع في أسباب حكمها بحيث يتاح نشره والاطلاع عليه من كافة سواء كانوا من المهتمين بالموضوع أو المحامين أو غيرهم.

٢٦٧ - (خامساً) الأخبار والمعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالمخابرات العامة:

نظراً لما تقتضيه المصلحة العليا لأمن البلاد من الحفاظ على الأسرار الخاصة بعمل المخابرات، ولأن أهداف المخابرات قد تكون أهدافاً سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، ووظيفتها الجوهرية هي محاولة الحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها بالطرق العادية، ولما يمكن أن يترتب عليه من ضرر بالغ نتيجة التسبب في إفشاء أو الشروع في إفشاء أى عمل يدخل في اختصاص المخابرات العامة ونشاطها، فقد نص القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة في المادة ٧٠ مكرراً على أن «يعتبر سراً من أسرار الدفاع المنصوص عليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات الأخبار والمعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالمخابرات العامة، ونشاطها وأسلوب عملها ووسائله وأفرادها وكل ماله مساس بشؤونها ومهامها في المحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسي مالم يكن قد صدر إنذار كتابي من رئيس المخابرات العامة بنشره أو إذاعته، (١٥٦)».

(١٥٦) جاء بتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي واللجنة القومية عن مشروع القانون الخاص بتعديل أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١، وعلى ضوء ما لوحظ في الفترة الأخيرة من تعدد طرق التعرض لطبيعة عمل المخابرات العامة ونشاطها وأفرادها في الداخل والخارج سواء كان ذلك بإصدار كتب أو منشورات -

والنص على هذا النحو يصبغ السرية على الأخبار والمعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالمخابرات العامة. ومن ثم فإنه يشمل كافة المحررات سواء منها المكتوبة باللغة العربية أو الأجنبية، وسواء كانت مكتوبة بالطرق العادية أو في صورة شفوية أو سرية أو أى شكل آخر، وسواء كانت المكاتبات فى صورتها النهائية، أم فى صورتها التمهيدية (مسودة)، وسواء كانت هذه المكاتبات هامة أم لا.

كما يتضمن النص حماية نشاط المخابرات العامة، وأسلوب عملها ويعتبرهما من الأسرار، ولذلك فإنه لا يجوز نشر أو إذاعة أى تفاصيل عن النظام الذى تتبعه المخابرات العامة فى عملها، أو أسلوب بحثها. كما تمتد السرية لتشمل أفرادها، وذلك من حيث مهام وظائفهم أو طبيعة عملهم وذلك مالم يكن ذلك صادراً عن المخابرات العامة ذاتها، بل أن النص قد أسبغ السرية على كل ماله مساس بشئونها ومهامها فى المحافظة على سلامة وأمن الدولة، وهذه العبارة شاملة لكل ما تسبغ عليه المخابرات العامة صفة السرية فإنه يندرج تحت هذا النص.

وقد أورد المشرع قيدا على هذه السرية مفاده السماح برفع الحظر عن هذه الأخبار أو المعلومات إذا صدر إذن كتابى من رئيس المخابرات العامة، سواء بالنشر أو الإذاعة، ومن ثم فإن الأذن الشفهي لا يكفى (١٥٧).

- أو مقالات منشورة أو مذاعة مما عرض أسرارها للانتهاك والتداول وأضر بالمصلحة العليا للبلاد.

أنظر تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، الفصل التشريعى الخامس، دور الإنعقاد العادى الثانى، ١٩٨٨/١٢/٢٤، ص ٢.

(١٥٧) كان نص المادة ٧٠ مكرراً قبل التعديل هو «يعتبر سراً من أسرار الدفاع المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من قانون العقوبات للمعلومات والبيانات التى تتضمن سراً من الأسرار الخاصة بعمل المخابرات العامة».

٢٦٨ - رأينا فى الموضوع:

لا تعقيب لنا على اعتبار أسرار المخابرات العامة ضمن أسرار الدفاع ،
فهى الجهاز المنوط به حماية الأمن القومى المصرى، والمحافظة على سلامة
وأمن الدولة، وأسرارها تحظى بالحماية فى كافة التشريعات المقارنة. ولكننا
نرى أنه كان من الأوفق أن تكون المادة ٧٠ مكرر ب من القانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ ضمن فقرات المادة ٨٥
عقوبات وألا يتضمنها نص مستقبل على النحو الذى اتبعه المشرع، وذلك
للأسباب الآتية:

أ- حرصا على تسهيل امام الشخص العادى بما يعتبر من أسرار
الدفاع.

ب- لحسن الصياغة التشريعية.

ج- لأكمال البنيان القانونى على نحو يتسق والذوق التشريعى.

المطلب الثاني

أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي

٢٦٩ - تمهيد وتقسيم:

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها. وقد تضمن هذا القانون في مادته الأولى «يضع رئيس الجمهورية بقرار منه نظاماً للمحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية للدولة، ويبين هذا النظام أسلوب نشر واستعمال الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي والتي لا ينص الدستور أو القانون على نشرها فور صدورهما أو إقرارهما، (١٥٨)».

وتطبيقاً لذلك النص، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها وأستعمالها (١٥٩). ونص في المادة ١ على أن «تعتبر الوثائق والمستندات والمكاتبات التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي سرية لا يجوز نشرها أو إذاعتها كلها أو بعضها، كما لا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها إلا لمن تستوجب طبيعة عمله ذلك، وذلك كله ما لم تكن مما ينص الدستور أو القانون على نشرها فور صدورهما».

والنصان سالف الذكر إستهدفا وضع نظام للمحافظة على الوثائق الرسمية المتعلقة بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي، وذلك بإسباغ السرية عليها لمدة معينة. ومن ثم فإنها تصبح جزءاً من أسرار الدولة شأنها شأن الأنواع الأخرى من الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية.

ويقتضى ذلك أن نتناول المقصود بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومي في الفرع الأول، ثم نتبع ذلك بتناول نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها في الفرع الثاني.

(١٥٨) أنظر الجريدة الرسمية العدد (٣٩) في ١٩٧٥/٩/٢٥.

(١٥٩) أنظر الجريدة الرسمية العدد (٤٨) في ١٩٧٩/١١/٢٩.

الفرع الأول

المقصود بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومى

٢٧٠ - مدلول السياسات العليا للدولة أو الأمن القومى :

أستخدم المشرع فى المادة ١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ عبارة «السياسات العليا للدولة أو الأمن القومى»، فما هو المقصود بهذا المصطلح، وما هو مدلوله، وهل يختلف مفهومه عن مفهوم أسرار الدفاع؟

أن المقصود بعبارة السياسات العليا للدولة هو كل ما يتعلق بسياسة الدولة الداخلية أو الخارجية (١٦٠)، ومن ثم فهى تشمل كافة الأساليب والنظم التى تستخدمها الدولة فى تنظيم شئونها الداخلية كالقرارات أو التنظيمات المتعلقة بالأحزاب السياسية (١٦١)، أو الأمن الداخلى أو القرارات السياسية أو الاقتصادية المتعلقة بجهاز الحكم فى الدولة. أما السياسة الخارجية فهى تتعلق بأسلوب إدارة العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية والأقليمية الأخرى.

أما مفهوم الأمن القومى فإنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى تحديده بشكل قاطع، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى حداثة الاهتمام بهذا المفهوم سواء على المستوى الأكاديمى أو مستوى السياسات العامة.

وقد تطور مفهوم الأمن القومى المعاصر من المفهوم العسكرى الاستراتيجى الذى يستهدف النظام والتوازن إلى المفهوم الشامل الذى يستجيب للوظائف الاجتماعية لكل من الدولة والمجتمع.

(١٦٠) إن لفظ السياسة «Politique» ينحدر من الألفاظ اليونانية القديمة، وهو يعنى فن الحكم فى الدولة وأساليب إدارة علاقتها بالدول الأخرى.

أنظر دكتور محمد طه بدوى ودكتور محمد طلعت غنيمى: دراسات سياسية وقومية، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٦٣، ص ٩ - ١١.

(١٦١) أنظر الأستاذ أحمد عطيه الله: القاموس السياسى. القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨، ص ٦٦١.

ويعرف البعض الأمن القومي بأنه «الجهد اليومي الذي يصدر من الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أى تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة» (١٦٢).

ويعرف الأمن القومي أيضا بأنه «حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد غاياتها القومية ومصالحها الحيوية» (١٦٣).

(١٦٢) أنظر محمد عبد الكريم نافع: فلسفة الأمن والأمن القومي، القاهرة، أكاديمية الشرطة، ١٩٨٤، ص ١٣٧.

(١٦٣) أنظر أحمد شوقي أبو الغيط: التنسيق والتعاون بين الشرطة والقوات المسلحة لزيادة القوة القومية كإحدى متطلبات الأمن القومي .. القاهرة، بحث مقدم لمؤتمر الشرطة المصرية لعام ٢٠٠٠، مركز بحوث الشرطة، ١٩٨٤، ص ٥.

الفرع الثاني

نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة

واسلوب نشرها واستعمالها

٢٧١ - تمهيد وتقسيم :

لا شك أنه لم تكن توجد قواعد منضبطة تحدد تنظيم أسلوب تداول الوثائق والمستندات والمكاتبات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة أو بالأمن القومي قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ . إذ اقتضت قواعد قانون العقوبات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ على تحديد ماهية الوثائق والمستندات التي تعتبر من أسرار الدفاع والتي تتمتع بالحماية الجنائية .

ولذلك فقد صدر القرار الجمهوري سالف الذكر مستهدفاً أسلوب تنظيم هذه الوثائق والمحافظة عليها، وتحديد طبيعتها السرية، والمدد التي يجب انقضاؤها ضماناً لهذه السرية، وحالات إباحة النشر أو الاطلاع .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإننا سوف نتناوله على الوجه التالي :

أولاً : ضوابط نشر الوثائق الرسمية للدولة .

ثانياً : تنظيم تداول استعمال الوثائق الرسمية .

أولاً

ضوابط نشر الوثائق الرسمية للدولة

٢٧٢ - (أولاً) الحالات المستثناة من قيود حظر النشر أو الاطلاع :

(أ) الوثائق والمستندات واجبة النشر:

نصت المادة ١ من القرار الجمهوري سالف الذكر على إستثناء الوثائق والمستندات والمكاتبات التي ينص الدستور أو القانون على نشرها فور صدورها.

ووفقاً لنص المادة ٤٨ من الدستور فإن حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور، ويجوز إستثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقاً للقانون،.

ولذلك فإن كل ما يوجب الدستور أو القانون نشره يعتبر من الوثائق أو المستندات المسموح بتداولها أو الاطلاع عليها، ويحظر تقييد هذا النشر أو الاطلاع وتعتبر المعلومات التي تحتوى عليها هذه الوثائق من المسموح بتداولها بين الكافة.

(ب) من تقتضى طبيعة عملهم الاطلاع على الوثائق الرسمية:

إن الحالة الثانية المستثناة بنص المادة الأولى من القرار الجمهوري الخاص بالمحافظة على الوثائق الرسمية للدولة، هي حالة من تقتضى طبيعة عملهم تداول الوثائق أو المستندات أو المكاتبات السرية أو الاطلاع عليها، ومن ثم فإن قيد السرية لا يسرى في مواجهتهم، ويكون لهم إما الحق في التداول أو الاطلاع أو كلاهما معاً، حسبما تقتضى ظروف الوظيفة المكلفين بها.

ولكن رفع قيد حظر التداول أو الاطلاع بالنسبة لهذه الطائفة من المسؤولين، مقصور على هذين الفعلين فقط، ومن ثم فإن القيد الخاص بحظر نشر أو إذاعة هذه المعلومات التي علموا بها عن طريق عملهم يبقى ساريا حسبما ورد بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية وأسلوب نشرها.

٢٧٣- (ثانيا) الحالات التي يجوز فيها رفع الحظر قبل إنتهاء المدة المقررة له:

أجاز المشرع رفع الحظر المقرر على تداول أو أطلاع أو نشر أو أذاعة الوثائق الرسمية في حالتين وهما:

(أ) تقرير إباحة الاطلاع بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض:

نصت المادة ٥ من القرار الجمهوري الخاص بالمحافظة على الوثائق الرسمية على أن «تشكل لجنة بدار الوثائق القومية من مديرها وعضوية إثنين من العاملين الفنيين بها، وتمثل فيها الجهة المصدرة للوثيقة أو المستند للنظر في الوثائق التي مضت عليها ثلاثون سنة فأكثر لتقرر إباحة الاطلاع عليها أو استمرار سريتها ومنع تداولها لمدة أخرى لا تتجاوز عشرين سنة تالية وبشرط ألا تتجاوز مدة حظر الاطلاع أو النشر خمسين سنة تبدأ إعتبارا من تاريخ إصدار الوثيقة أو المستند».

ويبين من النص أن قرار اللجنة جوازي فلها أن تقرر إباحة الاطلاع فترفع عن الوثيقة أو المستند صفة السرية، ويصبح من الجائز العلم بمحتوياتها، ولها أن تقرر استمرار الحظر لمدة عشرين سنة أخرى، وتحسب مدة الحظر بدءاً من تاريخ إصدار الوثيقة أو المستند.

(ب) إباحة النشر بناء على قرار من مجلس الوزراء:

تنص المادة ٦ من القرار الجمهوري سالف الذكر على أن «تحفظ الوثائق والمستندات للإطلاع أو البحث بعد مرور المدة المحظور فيها الأطلاع

أو النشر، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بعد موافقة الجهة صاحبة الوثيقة أو المستند السماح بنشرها قبل الموعد المنصوص عليه في المادة السابقة.

ووفقاً لهذا النص فإنه يجوز إستثناء السماح بالنشر قبل إنقضاء الموعد المحدد للحظر بشرطين، الأول موافقة الجهة صاحبة الوثيقة أو المستند على السماح بالنشر، وقد يرجع ذلك إلى زوال أسباب الحظر وفقاً لرأى الجهة إما لتغير الظروف السياسية أو الاقتصادية أو غيرها، أو لكون هذه المعلومات أصبحت لا تشكل خطورة على الأمن القومي. والثاني أن يصدر قرار بذلك من مجلس الوزراء.

ويثير النص التباساً حول تفسير عبارة «قبل الموعد المنصوص عليه في المادة السابقة، إذ لا يبين على وجه الدقة، ما إذا كان مجلس الوزراء مقيداً بمدة معينة قبل الترخيص بالنشر أم لا؟ والرأى لدينا أن سلطة إجازة النشر الواردة في النص مقيدة، وتقتصر فقط على حالة الوثائق التي مر عليها ثلاثون عاماً، لأنه لا يجوز للجهة صاحبة الوثيقة أن تدلى برأيها في مدى إمكانية رفع الحظر من عدمه إلا بعد مرور هذه المدة. ومن ثم فلا يجوز لأية جهة أن تقرر إباحة النشر إلا بنص خاص، ولو كان المشرع قد أراد التصريح لمجلس الوزراء بالنشر في أى وقت لنص صراحة على ذلك في المادة ٦ ولكنه قيد ذلك بعبارة «قبل الموعد المنصوص عليه في المادة السابقة».

ثانيا

تنظيم تداول استعمال الوثائق الرسمية

٢٧٤ - تقييم درجة سرية المعلومات :

تتطلب إجراءات أمن المعلومات تقييم درجة سرية الوثائق والمستندات والمكاتب المتبادلة بين أجهزة الدولة، والتي تتضمن معلومات لها أهمية خاصة.

وتقع مسئولية تقدير درجة سرية المعلومات على عاتق خبراء مدربين على هذا العمل. ولذلك فقد نصت المادة الثانية من القرار الجمهوري الخاص بتنظيم تداول واستعمال الوثائق الرسمية على أنه «على جميع الجهات من وزارات أو هيئات أو مؤسسات سياسية كانت أو دبلوماسية أو اقتصادية أو حربية أو دينية أو غيرها عند إصدار أو إستصدار وثائق أو مستندات أو مكاتبات تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي أن تقوم بالتدوين عليها بالحظر ومنع التداول أو الأطلاع، إلا بالنسبة لمن يناط بهم العمل بها دون غيرهم».

ويلاحظ على هذا النص أنه لم يحدد درجات السرية التي يجب تصنيف الوثائق والمستندات والمكاتبات على أساسها، ومن ثم فإن تحديد هذه الدرجات سيكون موكولا إلى الجهات المصدرة لهذه الوثائق أو المستندات، وكان حرياً بالمشروع أن يحدد في القرار الجمهوري أسلوب تصنيف هذه الوثائق، وما تحمله من درجات السرية، وتحديد طبيعة الفئات التي يجوز لها الأطلاع على هذه الوثائق.

كذلك فقد نصت المادة ٣ من القرار الجمهوري سالف الذكر على أن «يكون رئيس كل جهة مسئولا عن وضع النظام اذى يكفل حفظ سرية الوثائق المشار إليها ويجب أن يخصص في كل من هذه الجهات مكاناً لحفظ الوثائق المشار إليها به على أن يحتفظ فيه بسجل لاثبات أسماء العاملين المنوط بهم العمل في هذه الوثائق ومدد علمهم بها».

ويبين من النص أنه ينظم عملية حفظ هذه الوثائق وطريقة إثبات أسماء العاملين المنوط بهم العمل في هذه الوثائق.

أما المادة ٤ من القرار الجمهوري فتنص على أن «يكون حفظ الوثائق والمستندات المشار إليها بجهاتها لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما تنقل بعدها إلى دار الوثائق القومية لتحفظ في الأماكن التي تعد لهذا الغرض، وتظل محتفظة بسريتها لمدة خمسة عشر سنة أخرى».

المطلب الثالث

أسرار المصالح الحكومية والهيئات العامة

٢٧٥ - نطاق السرية في أسرار المصالح الحكومية والهيئات العامة:

تقتضى مراعاة المصلحة العامة الحفاظ على سرية بعض الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية وعدم الخوض في تفاصيلها، وإلا ضاع الهدف منها أو قلت قيمتها نظراً لما لها من طبيعة خاصة. وليس معنى ذلك أن السلطة التنفيذية لا جناح عليها في صيانة سرية هذه الأعمال والكشف عنها فحسب، بل يجب عليها ذلك وإلا كانت مسئولة عن فضح هذه السرية.

وتنص المادة ٨٠ و.ع على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سلم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة أخباراً أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسوماً أو صوراً أو غير ذلك مما يكون خاصاً بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو إذاعته.

والنص على هذا النحو يؤثّم ما يسمى بالأسرار الحكومية، إذ أن الأصل هو علانية أعمال المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام^(١٦٤). وتتعلق أعمال المصالح الحكومية أساساً بالأوضاع الداخلية للبلاد، إلا أنه لا يمنع من أن تتعلق أعمال بعض المصالح الحكومية الأخرى

(١٦٤) ويرى الدكتور ماجد راغب الحلوانى أن الأعمال العامة يجب كقاعدة عامة أن تتم علانية ولا يرجع إلى السرية إلا عند وجود مقتض من المصلحة العامة، وذلك حرصاً على إخضاع هذه الأعمال للرقابة الشعبية والبرلمانية والقضائية حفاظاً على مبدأ المشروعية.

أنظر الدكتور ماجد راغب الحلوانى: بحث بعنوان «السرية في أعمال السلطة التنفيذية»، المرجع السابق، ص ١٨٥.

بالأوضاع الخارجية للبلاد. كبعض الإدارات المتخصصة في وزارة الخارجية والتي يكون طابع عملها علاقات مصر بالدول والهيئات الأجنبية.

وليس كل أعمال المصالح الحكومية أسراراً، ولكن ما تسبغ عليه هذه الجهات صفة السرية فإنه يصبح سرّاً لا يجوز البوح به لأحد (١٦٥).

ولذلك فإنه لا يمكن القول بوجود أسراراً بطبيعتها خاصة بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام، إذ أن أعمال هذه المصالح قد لا تتصل في أغلبها بأسرار الدفاع، كما أن نص المادتين ٨٠، ٨٥ ع لا يعتبران أسرار هذه المصالح الحكومية ضمن أسرار الدفاع.

(١٦٥) تنص المادة العاشرة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ في ١٩٦٣ على أنه لا يجوز لأية وزارة أو هيئة أو أي أفراد في الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أن ينشر بأي وسيلة من وسائل النشر أو الإعلام أي مطبوعات أو نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائية إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أما الإحصاءات غير المقررة ضمن : نامج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فلا يجوز نشرها إلا بموافقة : . كذلك فقد نص القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١ منه : تحظر الوارد في القرار الجمهوري سالف الإشارة إليه، والنص على هذا : سبغ السرية على طائفة كبيرة من المعلومات، سواء كانت خاصة بالجهاز الحكومي أم لا وهو ما يؤدي في تقديرنا إلى إتساع نطاق المعلومات السرية بشكل يهدد حرية تداول المعلومات، ويوقع الأفراد في مغبة إنتهاك قواعد القانون.

المبحث الثاني

الموازنة بين الحماية الجنائية لأسرار الدولة

وبين حرية تداول المعلومات

٢٧٦ - تمهيد وتقسيم:

تبين لنا في المبحث السابق مدى توسع المشرع في إسباغ الصفة السرية على المعلومات والبيانات المتعلقة بأمن الدولة أو بمصالحها الحيوية، ولا شك أن هذا التوسع لن يكون إلا على حساب الحريات الفردية. والقضية التي يمكن طرحها في هذه الدراسة هي هل يمكن إيجاد صيغة مناسبة للموازنة بين هذين المتغيرين المتعارضين؟

إن موضوع الدراسة في هذا المبحث يهدف إلى الوصول إلى إجابة لهذا التساؤل، وذلك من خلال تصور صيغة مناسبة للتوفيق بين هذين المتغيرين.

وسوف نعالج هذه القضية من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول : حرية تداول المعلومات.

المطلب الثاني : ضوابط حرية تداول المعلومات.

المطلب الأول

حرية تداول المعلومات

٢٧٧ - نطاق حرية الصحافة:

إن الحرية بمعناها الواسع تعنى إختفاء القيود على النشاط الفردى أو الجماعى للإنسان، نتيجة لذلك فإن الحرية تتعارض مع القيود . وأبرز أنواع القيود هو القانون، لأنه ليس سوى مجموعة من القواعد النظامية والضوابط الشكلية التى تخضع سلوك الإنسان إلى نماذج ومعايير محددة يتعين عليه من خلالها أن يحقق أهدافه الحركية.

ومن أهم الحريات التى ناضل الإنسان من أجل الظفر بها حرية الرأى وحرية المعلومات، فكلاهما متلازمان، إذ لا يتصور إمكان تكوين العقيدة أو الفكر دون معلومات.

ولقد حرصت الشعوب كلما ظفرت بحقوقها على أن تنص فى دساتيرها صراحة على ضمان حرية إعلان الرأى، باعتبارها حقاً طبيعياً لا غنى للفرد عن التمتع به، ليستكمل آدميته ويتعاون هو وسائر الأفراد على أسعاد الجماعة والاستزادة من الخير العام والنفع الخاص (١٦٦).

ولقد نص الدستور الحالى لجمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ على الحريات والحقوق والواجبات العامة فى الباب الثالث من الدستور، وضمنها المواد من ٤٠ - ٦٣.

ولقد اهتم الدستور المصرى أيضاً بحرية الصحافة باعتبارها النافذة العريضة للمعلومات، فأفرد لها أكثر من نص يؤكد على حريتها. وفى المادة

(١٦٦) لم يتعرض دستور سنة ١٨٧٩ ولا دستور ١٨٨٢ لتقرير الحقوق العامة، وأول نص يقرر الحق فى حرية الرأى هو نص المادة ١٤ من دستور ١٩٢٣، وأعيد النص على ذلك حرفياً فى دستور ١٩٣٠.

أنظر الدكتور رياض شمس: المرجع السابق، ص ٧ وما بعدها.

٤٨ ينص الدستور على أن « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور. ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي وذلك كله وفقا للقانون. »

ولا شك أن حرية الصحافة تصبح لغوا إذا لم يكفل للمصحفي حرية الرجوع إلى مصادر الأنباء، بما يتطلبه ذلك من إتاحة الحصول على المعلومات والبيانات الحقيقية لا البيانات الرسمية وحدها، والإطلاع على السجلات والوثائق التي لا تتضمن أسراراً حقيقية للدولة.

ولذلك فقد حرص المشرع الدستوري على دعم الحق في استقاء الأخبار من مصادرها باعتبار أن تزويد المواطن بأخبار وطنه وسائر الأوطان يمكنه من تكوين فكرة صحيحة عن الأشياء والأشخاص يستطيع بمقتضاها الحكم على أحسن وجه، وأبداء رأي ناضج في الأشياء والأشخاص - لأن المجتمع المفتوح هو أفضل ضمانة لحرية الصحافة.

ولذلك فقد حرص الدستور على حرية الصحفي في الوصول إلى الخبر ونشره فنصت المادة ٢١٠ من الدستور على أن «للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون - ولا سلطان عليهم في أعمالهم لغير القانون».

وتطبيقاً لذلك فقد نصت المادة الخامسة من قانون سلطة الصحافة على أن «للصحفي الحق في الحصول على الأنباء والمعلومات والاحصائيات من مصادرها وله حق نشرها ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته إلا إذا كان في حدود القانون» (١٦٧).

(١٦٧) أنظر الدكتور عبد الله ناصف: مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدولة الحديثة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ٢٤١.

المطلب الثاني

ضوابط حرية تداول المعلومات

٢٧٨ - الحق في الحصول على المعلومات:

إن المشكلة الأساسية التي تطرح نفسها في هذه الدراسة هي إمكانية التوفيق بين الحماية الجنائية لأسرار الدولة من جانب، وحق الأفراد في الحصول على المعلومات من جانب آخر. إذ أنه لا يمكن تحديد نطاق هذه الحماية دون أن يمس ذلك حق الأفراد في الحصول على المعلومات، حتى يبدو أن العلاقة بين هذين المتغيران علاقة عكسية، كلما اتسع نطاقها في جانب، تقلص نطاقها على الجانب الآخر.

ولاشك أن هذه العلاقة تطرح بصفة عامة موضوع حرية الأفراد وحق السلطات العامة في تنظيم المجتمع، فلا شك أن النظام الديمقراطي لا يتعارض مع الحريات، وما ذلك إلا لأن الحريات نسبية وليست مطلقة.

ومن المؤكد أن النظام هو الذي يمكن من ممارسة الحريات، والحريات لا تحترم ولا تكفل لها الضمانات إلا إذا تمت ممارستها دون المساس بالنظام، وتتكفل القوانين عادة بمهمة تحديد الحريات ورسم معالمها. ومن الناحية الواقعية فلا توجد إلا حريات محددة أو معرفة، وتأتي هذه الحدود من استخدام الحريات لأهداف إجتماعية وفي إطار النظام العام (١٦٨).

ولذلك فإنه يجب تحديد نطاق طرفا المشكلة المعروضة، ألا وهما الحماية الجنائية لأسرار الدولة، وحرية المعلومات. فإذا أمكن وضع إطار وحدود ومعالم لكل منها، أصبح من اليسير عدم تداخل كل منهما في نطاق الآخر.

ويبين من استعراض النصوص التشريعية التي تحدد نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة أنها تفتقر إلى سياسة جنائية واضحة في هذا

(١٦٨) أنظر الدكتورة معاد الشرقاوى: نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ٢٩، ٣٠.

المضمار (١٦٩)، إذ أن أغلب النصوص الجنائية التي تعالج الموضوع لا تعدو أن تكون مجرد حلول لا ترتد إلى أصول عامة منطقية ينقصها الترابط وتفتقد معه الطابع العلمي.

وباستعراض مجموعة النصوص التي تشكل إطار الحماية الجنائية لأسرار الدولة تبدأ بالمادة ٦٠ من الدستور التي تنص على «أن الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن». ومروراً بالنصوص الواردة في التشريع العقابي رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، ثم نصوص المواد ١٣٠، ١٣١، ١٣٤ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، ثم نصوص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩ بشأن المخابرات العامة، ثم نص القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن التعبئة العامة والإحصاء، ثم نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن حظر نشر أنباء أو معلومات عن القوات المسلحة، ثم نص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن اسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي وهذه النصوص كلها سبق لنا أن استعرضنا فحواها ومحتواها في الفصول السابقة من مؤلفنا هذا.

(١٦٩) إن السياسة الجنائية هي الخطوط العامة التي تحدد اتجاه المشرع الجنائية والسلطات القائمة على تطبيق التشريع وتنفيذه من أجل تحقيق الدفاع الاجتماعي.

فالسياسة الجنائية هي التي تحدد (أولاً) ما يجب أن يكون عليه التشريع القائم فيما يتعلق بعنصر الإلزام في القاعدة العقابية، أي للجزاء الجنائي الملائم للجريمة و (ثانياً) تحدد ما يجب اتخاذه من تدابير للحيلولة دون وقوع الجريمة ابتداءً، ونقطة البداية دائماً هي التشريع القائم لبيان ما يعتوره من عيوب ثم توجيه المشرع لإصلاح هذه العيوب من أجل تحقيق الدفاع الاجتماعي.

أنظر الدكتور أحمد فتحي سرور: السياسة الجنائية، بحث في مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٦٩، ص ٦.

ومن المقرر أن سياسة التجريم في الدولة تتحدد على ضوء المصالح الاجتماعية الجديرة بالحماية الجنائية، ويعتبر التجريم هو أقصى مراتب الحماية التي يضيفها التشريع على نوع معين من المصالح التي تهم المجتمع (١٧٠).

ولاشك أن حماية أمن الدولة المتمثل في صيانة أسرار الدفاع أو أسرار السياسات العليا للدولة أو الأمن القومي أو أسرار المصالح الحكومية ضرورة هامة لا يختلف عليها كل محب لوطنه ومقدر لسلامة وكيان أمته.

ولكن مكن الخلاف يتركز حول حق المواطن في الحصول على المعلومات، ففي خضم هذه الغاية من التشريعات التي تشكل ستاراً من الحماية لأسرار الدولة، لا يوجد سوى نص المادة ٢١٠ من الدستور الذي يقرر حق الصحفي في الحصول على المعلومات.

ومن المعروف أن نصوص الدستور وحدها غير كافية لتحقيق أهداف المشرع، فالنص الدستوري يحدد إطاراً للحقوق، ولكن التشريعات هي التي تنظم كيفية مباشرة وممارسة هذه الحقوق، ويتتبع التشريعات المصرية - بالقدر المتاح لنا - لم نجد تشريعاً أو لائحة تحدد أسلوب أو نظام لكيفية ممارسة المواطن لحقه في الحصول على المعلومات. ومن المعروف أن ضرب هذا الحصار حول أسرار الدولة - وعلى وجه الخصوص في دول العالم الثالث - يؤدي إلى أصابة مراكز تجمع المعلومات بحالة من الشلل خوفاً من إنتهاك تلك النصوص والتعرض للعقوبات المقررة لها.

ولذلك فإننا نرى إصدار تشريع يقرر حق المواطن في الحصول على المعلومات، وذلك على غرار التشريع الأمريكي بشأن حق المواطن في

(١٧٠) تختلف سياسة التجريم وفقاً لاختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في المصالح الاجتماعية الجديرة بالحماية الجنائية، ولذلك فإن المشرع قد يتجه إلى تجريم صور معينة للسلوك في بعض الأحوال تعبيراً عن قيم جديدة يرى أذخاها في المجتمع.

- أنظر الدكتور أحمد فتحي سرور: المبحث السابق، ص ٩.

الحصول على المعلومات (١٧١)، وذلك حتى يتحقق التوازن بين النصوص التشريعية التي تكفل الحماية الجنائية لأمرار الدولة من جانب، وحق المواطن في الحصول على المعلومات من جانب آخر.

وينبغي أن يستمد هذا التشريع أساسه ومبدأه من نص دستوري، ولذلك فإنني أرى أن يتضمن الدستور الحالي في بابه الثالث نصاً يقرر فيه حق المواطن في الحصول على المعلومات، إذ أن نص المادة ٢١٠ من الدستور الحالي تقصر هذا الحق على الصحفي فقط.

أما عن النص التشريعي المقترح فإنه يجب أن يتضمن تنفيذاً للمبدأ الدستوري المقترح، فيتضمن ما يأتي:

أ- الزام كافة جهات الدولة بأن تنشر في سجل معد لذلك أوصاف تنظيمها المركزي والأقليمي، والأساليب الموضوعة للكافة من أجل الحصول على المعلومات.

ب- الزام كافة جهات الدولة بأن تصنف كافة الملفات الموجودة لديها بشكل يسهل الرجوع إليها لمعرفة أي معلومات محفوظة بها.

ج- يجب أن تحدد كل هيئة من هيئات الدولة أسلوب اطلاع المواطن على هذه المعلومات، وأن ترتب بداخلها عرض للمعلومات التي رفض خطأ اطلاع الأفراد عليها.

د- يجب أن يتضمن هذا النص التشريعي أسلوباً للتحكيم القضائي في المنازعات التي تثور بين الأفراد وبين جهة الإدارة حول حق الحصول على المعلومات.

هـ- يجب استبعاد المعلومات المتصلة بالأمن أو بالدفاع القومي من نطاق المعلومات المسموح بالأطلاع عليها على أن تحدد هذه الموضوعات تفصيلاً، وأن يحدد الأشخاص المسموح لهم بهذه السلطات.

(١٧١) أنظر القسم الأول من هذا المؤلف .

الباب الثاني

الأحكام العامة المشتركة

لجرائم انتهاك أسرار الدفاع

٢٧٩ - تمهيد وتقسيم:

برغم الأهمية التي أولاها المشرع لأسرار الدفاع في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، حيث تضمن القانون تأثيماً لكافة أنواع السلوك التي تؤدي إلى المساس بأمن الدولة أو مصالحها الحيوية، فقد خشي المشرع أن تتخلف بعض الثغرات عند تطبيق القواعد العامة الواردة في هذا القانون، فبقت بعض الجناح من العقاب، على الرغم من دورهم في ارتكاب الجريمة أو تسهيل وقوعها، لذلك فقد نص على بعض الأحكام العامة التي تشكل في مجملها خروجاً على القواعد العامة بقصد ضرب حصار حول مقتضى هذه الطائفة من الجرائم حتى لا يفلتوا من العقاب.

كذلك فإن قواعد الاختصاص النوعي والتحقيق في جرائم انتهاك أسرار الدفاع تتميز بوجود محاكم خاصة، وإجراءات تختلف في طبيعتها عن تلك التي تتخذ في مواجهة الجرائم العادية.

وأخيراً فإن المشرع قد أفرد قواعد خاصة لاعفاء الأشخاص الضالعين في ارتكاب هذه الطائفة من الجرائم إذا أبلغوا عن وقوعها بقصد تشجيعهم وحثهم على الإبلاغ عنها لأمطة اللثام عنها وكشف أسرارها.

وسوف نتناول هذه الموضوعات على النحو التالي:

الفصل الأول : تطبيق قانون العقوبات على جرائم انتهاك أسرار الدفاع المرتكبة خارج إقليم الدولة.

الفصل الثاني : القواعد الخاصة بأحكام المساهمة التبعية.

الفصل الثالث : القواعد الخاصة بامتناع العقاب للإبلاغ أو الأخبار في جرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

الفصل الرابع : قواعد الاختصاص النوعي وإجراءات التحقيق.

الفصل الأول

تطبيق قانون العقوبات على جرائم انتهاك

أسرار الدفاع المرتكبة خارج إقليم الدولة

٢٨٠ - تهديد وتقسيم:

إن القاعدة المعمول بها الآن تقضى بأن الدولة تمارس سلطاتها وسيادتها على كل ما يحدث على إقليمها، باعتبار أنها المنوط بها أمر المحافظة على مصالح المجتمع الذى تمثله وتملك السلطان فيه، وعليها توطيد الأمن بين أفرادها وسلامة أرواحهم وأموالهم. وهذه السيادة تستتبع ألا يسرى قانونها إلا على ما يرتكب فيها من جرائم، ولا يمتد إلى إقليم آخر حتى لا يؤدى إلى المساس بسيادة دولة أخرى.

غير أن هذه النتيجة التى يؤدى إليها مبدأ الإقليمية تجعله عاجزاً عن ملاحقة الجرائم التى ترتكب على إقليم دولة أجنبية وتؤدى إلى تهديد المصالح الحيوية للدولة من جراء ارتكاب هذه الجريمة، والتى قد لا تهتم بها الدولة الأجنبية بقدر الاهتمام الذى توليه الدولة التى وقع عليها الضرر.

ولذلك فقد استقرت المبادئ القانونية على الخروج على مبدأ الإقليمية بتتبع الجرائم التى تقع ضد مصالح الدولة ونظامها الأساسى كجرائم أمن الدولة من جهة الخارج ومن ضمنها جرائم انتهاك أسرار الدفاع وتقرير الاختصاص للقضاء الوطنى بمعاقبة مرتكبيها دون الاهتمام بجنسية الفاعل أو مكان ارتكاب الجريمة.

ويقتضى ذلك أن نعالج هذا الموضوع على النحو التالي :-

المبحث الأول : مبدأ إقليمية قانون العقوبات.

المبحث الثانى : أمتداد قانون العقوبات خارج الأقليم.

المبحث الثالث: القيود التى ترد على الدعوى الجنائية الناشئة عن الجرائم المرتكبة فى الخارج.

المبحث الأول

مبدأ اقليمية قانون العقوبات

٢٨١ - المقصود بمبدأ الاقليمية :

يقضى هذا المبدأ بوجوب تطبيق قانون العقوبات على جميع الجرائم التى تقع داخل النطاق الاقليمى للدولة بغض النظر عن جنسية مرتكبها، أى سواء كان وطنياً أو أجنبياً. وذلك باعتبار أن سلطة الدولة فى التجريم والعقاب تشمل أقليمها بوصفه مظهراً من مظاهر سيادتها الاقليمية (١).

ومؤدى ذلك أن القانون المصرى هو الواجب التطبيق داخل نطاق الاقليم المصرى، ويستبعد فى التطبيق أى قانون أجنبى آخر. وقد نصت على هذا المبدأ المادة الأولى من قانون العقوبات ونصها «تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه» (٢).

وعلى ذلك فإن القانون المصرى هو الواجب التطبيق بالنسبة لأية جريمة تقع فى مصر بغض النظر عن جنسية مرتكبها (٣)، وسواء كان مقيماً

(١) أنظر الدكتور عوض محمد : قانون العقوبات - القسم العام - الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥، بند ١٧، ص ٢٠.

(٢) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم العام، للمرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) يرد على هذه القاعدة قيدين، يرجع الأول إلى القانون الوطنى ويتمثل فى الحصانة البرلمانية المقررة لأعضاء مجلس الشعب والشورى، الحصانة القضائية المقررة للقضاء. وإن كان هذا القيد يقتصر على تقييد سلطة النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية قبل هؤلاء الأشخاص إلا بإذن من الجهة المختصة، ولذلك فهو لا يحول دون اختصاص القضاء الوطنى بمحاكمتهم. ويرجع القيد الثانى إلى القانون الدولى الذى يمنح حصانة دبلوماسية خاصة لرؤساء الدول الأجنبية، وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقناصل وغيرهم ممن يتمتع بهذه الحصانة، ويمتنع على القضاء الوطنى محاكمة هؤلاء الأشخاص.

أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ١١٩-١٢٢، ص ١٣٠ وما بعدها.
أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور: الوسيط فى قانون العقوبات. المرجع السابق، بند ١٢٩، ص ١٣٠، ص ٢٢٥ وما بعدها.

في مصر أو خارجها، وقد نصت على ذلك المادة ١/٢ من قانون العقوبات المصري ونصها «تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على الأشخاص الآتى ذكرهم أولاً : كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري».

٢٨٢ - تحديد أقليم الدولة :

لم ينص قانون العقوبات المصري على تعريف أقليم الدولة (٤). ولذلك فقد وجب الرجوع لقواعد القانون الدولي التي تحدد المقصود باقليم الدولة (٥). وهو يشمل وفقاً لذلك ثلاثة أجزاء، الأقليم الأرضي، والأقليم المائي، والأقليم الجوي.

أما الاقليم الأرضي فهو المسطح من الكرة الأرضية الذي تعينه الدولة كحدود سياسية لها، والاقليم المائي هو الجزء من البحر الذي يتصل مباشرة بحدود الدولة الأرضية (٦) والذي تحدده الدولة كجزء من اقليمها، وتستقل كل دولة بتحديدده، وقد تحدد في مصر بأثنى عشر ميلاً بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨.

أما الاقليم الجوي فهو يشمل طبقات الهواء التي تعلو الاقليم الأرضي والمائي إلى ما لا نهاية في الارتفاع (٧).

(٤) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ١١١، ص ١٢٢.

- الدكتورة فوزية عبد الستار: شرح قانون العقوبات «القسم العام»، المرجع السابق بند ٩٥، ص ٩٧.

(٥) أنظر الدكتور يسر أنور على: «شرح قانون العقوبات - أصول النظرية العامة»، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٦) ومع ذلك فإن هناك من الدول ما لا يتصل اقليمها بالبحر، ومن أمثلة ذلك الفاتيكان، تشيكوسلوفاكيا، والمجر، ونيبال، وأفغانستان، وسويسرا.

أنظر الدكتور عبد العزيز محمد سرحان: المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٧) كان حق الدولة في السيادة على الاقليم الجوي محل خلاف حتى بداية القرن الحالى، ولم يتقرر هذا الحق بصفة كاملة وانفرادية للدولة إلا بعد اتفاقية باريس الموقعة في ١٣ أكتوبر ١٩١٩.

أنظر الدكتور حامد سلطان: المرجع السابق، بند ٧٢١، ص ٧١٥.

٢٨٣ - الامتداد الصوري لأقليم الدولة:

لم تحصر الدول سيادتها على أقليمها الفعلى وحده، بل أمتد إلى ما هو أوسع بقصد حماية مصالح الدولة الأساسية، ولو كان الاعتداء عليها خارج هذا الأقليم.

ويتمثل هذا الامتداد فى اعتبار السفن والطائرات التى تحمل الجنسية المصرية أينما وجدت فى حكم الاقليم المصرى (٨).

٢٨٤ - تحديد مكان ارتكاب الجريمة:

يتفرع عن مبدأ الاقليمية أنه يجب أن تكون الجريمة نفسها قد ارتكبت داخل أقليم الدولة، ولكن متى تعتبر الجريمة أنها قد ارتكبت ؟ قد يبدو الأمر سهلاً إذا كانت الأفعال المكونة للجريمة قد بدأت وانتهت فى نفس المكان، أو كانت من الجرائم السلبية التى يتحدد فيها مكان ارتكابها بالمكان الذى كان يجب على المتهم أن يأتى فيه بالعمل المفروض عليه قانوناً.

ولكن إذا اعتبرنا أن الركن المادى للجريمة هو عبارة عن الأفعال التنفيذية التى يرتكبها الجرم، فإنها قد تبدأ فى أقليم دولة معينة ثم تظهر نتيجتها فى أقليم دولة أخرى، فأى الدولتين تختص بالعقاب على هذه الجريمة؟

لقد اختلف الفقه فى هذا الشأن، وإن كان يمكن رد الآراء التى قيلت إلى أربعة نظريات. الأولى تعتد بمعيار النشاط الإجرامى (٩)، والثانية تعتد بمعيار النتيجة، والثالثة تعتد بالنشاط والنتيجة معاً (١٠)، والرابعة تعتد بالجزء

(٨) أنظر الدكتور مأمون سلامة: المرجع السابق، ص ٧٣.

(٩) لاقت هذه النظرية تأييداً من بعض الفقهاء فى مصر.

أنظر الدكتور محمد مصطفى القللى «القانون الجنائى، القاهرة، لم يذكر دار النشر، ١٩٣٥ - ١٩٣٦، ص ٢٨٦.

- الدكتور على راشد: القانون الجنائى - المدخل وأصول النظرية العامة، المرجع السابق، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(١٠) ليد جانب كبير من الفقه المصرى هذه النظرية.

الجوهري من نشاط الجاني فتعتبر المكان الذي تحقق فيه ذلك الجزء من النشاط هو مكان ارتكاب الجريمة (١١).

وقد حسم المشرع المصري هذا الخلاف بتطبيق مبدأ الإقليمية إذا وقعت الجريمة كلها أو بعضها في الاقليم المصري، فقد نصت المادة الثانية أولاً، على أن تسري أحكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري. ومن ثم فإنه يكفي في الجرائم المستمرة والجرائم المتتالية الأفعال أن يتحقق جزء من حالة الاستمرار أو فقرة من فقرات التتابع في مصر حتى يطبق القانون المصري على الواقعة الإجرامية بأكملها (١٢). وعلى ذلك فيخرج من هذا النطاق الأعمال التحضيرية التي ترتكب في مصر لجريمة تقع في الخارج، وكذلك أفعال التحريض والاتفاق والمساعدة التي تقع في مصر وتتعلق بجريمة ترتكب خارج اقليم الدولة (١٣).

- أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى «شرح قانون العقوبات»، القسم العام، المرجع السابق، بند ٦٥، ص ١٢٣، ١٢٤.

- الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق، بند ١١٢، ص ١٢٣، ١٢٤.

- الدكتور أحمد فتحى سرور : المرجع السابق، بند ١١٦، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(١١) أنظر الدكتور يسر أنور على : المرجع السابق، ص ١٦٦.

(١٢) أنظر الدكتور رمسيس بهنام : النظرية العامة للقانون الجنائي، المرجع السابق، ص ٤٢، ٤٣.

(١٣) وأن كان قضاء النقض الإيطالى قد حكم بعكس ذلك، إذ أكتفى بأرتكاب أفعال التحريض أو الاتفاق فى القطر حتى ولو وقعت الجريمة فى الخارج.

أنظر الدكتور مأمون سلامة، المرجع السابق، ص ٧٥ هامش ١.

المبحث الثاني امتداد قانون العقوبات خارج الاقليم

٢٨٥ - تمهيد وتقسيم:

لقد نظرت الدول إلى سيادتها نظرة شاملة، فأخضعت الجرائم التي ترتكب ضدها وضد مصالحها الشخصية الرئيسية حتى ولو كانت في خارج اقليمها لقانونها الجنائي، لأنها هي وحدها التي تهتم بالعقاب على مثل هذه الجرائم التي تضر بها وتهدها في كيانها، في الوقت الذي قد لا تلقى فيه نفس الأهمية من الدول الأجنبية التي لم ينلها ضرر من جراء ارتكابها، ولذلك فإننا نجد أن أغلب الدول تعطي لنفسها الحق في محاكمة نوع معين من الجرائم هو الذي يرتكب ضد مصالحها الحيوية حتى لو ارتكبت في الخارج، أي بغض النظر عن مكان ارتكابها أو جنسية مرتكبيها^(١٤).

وسوف تناول فيما يلي استثنائين فقط من مبدأ الاقليمية هما عينية وشخصية النص الجنائي، وذلك لاتصالهما المباشر بموضوع الدراسة^(١٥).

(١٤) أنظر الدكتور علي راشد: المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(١٥) أستبعدنا من نطاق هذه الدراسة مبدأ عالمية النص الجنائي لأن القانون المصري لا يتضمن نصاً يقرر فيه الأخذ بهذا المبدأ، وبالتالي فلا يجوز أعماله دون نص صريح بذلك.

أنظر الدكتور حازم مختار الحاروني: نطاق تطبيق القاضى الجنائي للقانون الأجنبى، القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ٧٥.

المطلب الأول

مبدأ عينية النص الجنائي (١٦)

٢٨٦ - مدلول المبدأ ومبرراته:

مقتضى هذا المبدأ أن يمتد تطبيق القانون الجنائي المصرى إلى خارج إقليم الدولة ليسرى على الجرائم التى ترتكب فى الخارج فتتال من مصالحها الأساسية (١٧). وهذا المبدأ مؤسس على فكرة الدفاع عن المصالح الوطنية خارج النطاق الإقليمى للدولة، ولذلك فإنه يطبق فى هذه الحالات سواء كان الجانى مصرياً أو أجنبياً، وسواء وقعت الجريمة فى مصر أو خارجها، وسواء كان الفعل معاقباً عليه أو غير معاقباً عليه فى مكان وقوعه (١٨).

٢٨٧ - حدود تطبيقه فى القانون المصرى:

نصت المادة ٢ / ثانياً من القانون المصرى على سريان أحكام هذا القانون على الجنايات المخلة بأمن الحكومة المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، ويتضمن الباب الأول الجنايات

(١٦) ينتقد الدكتور كمال أنور محمد هذه التسمية قائلاً ان مبدأ حماية مصالح الدولة ومبدأ حماية المواطنين فى الخارج من أى اعتداء يقع عليهم يكونان معاً مبدأ الشخصية السلبية ومن الخطأ قصر الشخصية السلبية على مبدأ حماية المواطنين فى الخارج اذ أنه يقوم على مبدأ حماية المصالح الوطنية عامة سواء مصالح الدولة ذاتها أو مصالح رعاياها.

أنظر الدكتور كمال أنور محمد: تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار مطابع الشعب، ١٩٦٥، ص ٢٢١.

(١٧) أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ١١٩، ص ٢١٢.

(١٨) تلجأ التشريعات الحديثة عادة إلى هذا المبدأ لتكملة مبدأ الإقليمية أو الشخصية، وذلك بقصد إعطاء النص سلطاناً لا يسمح به أحد هذين المبدأين أو كلاهما.

أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ١٢٤، ص ١٣٣، ١٣٤.

المخلة بأمن الحكومة من جهة الخارج، ويتضمن هذا الباب جرائم إفشاء أسرار الدفاع عن البلاد في المواد من ٨٠ وما بعدها.

ويلاحظ أن هذا النص مقصور على الجنايات فقط فلا يسرى على الجنح المنصوص عليها فيه (١٩).

(١٩) أنظر الدكتور مأمون محمد سلامة: قانون العقوبات «القسم العام»، المرجع السابق، ص ٧٧.

المطلب الثاني

مبدأ شخصية النص الجنائي

٢٨٨ - مدلول المبدأ ومبرراته:

ان مقتضى هذا المبدأ أن يطبق النص الجنائي على كل من يحمل جنسية الدولة حتى لو ارتكب جريمة خارج أقليمها، وتبرير هذا المبدأ أنه قد يلوذ إلى مصر مواطن ارتكب جريمة في الخارج دون أن يلقي جزاءه، ويحول الدستور دون أجابة طلب تسليمه إلى دولة أجنبية، فحتى لا يفلت المجرم من العقاب، وجب تحقيقاً للعدالة ودرءاً لخطرته معاقبته عما اقترف من جرائم (٢٠).

وقد أخذ المشرع المصري بهذا المبدأ في المادة الثالثة من قانون العقوبات التي تنص على أن كل مصري ارتكب وهو في خارج القطر فعلاً يعتبر جنائية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه إذا عاد إلى القطر وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه.

٢٨٩ - شروط تطبيق مبدأ شخصية النص الجنائي في القانون المصري:

أ - صفة الجاني : اشترط القانون المصري أن يكون الجاني مصرياً سواء كان يحمل هذه الجنسية وحدها أم مع غيرها، ويجب أن يتوفر هذا الشرط وقت ارتكاب الجريمة (٢١).

(٢٠) أنظر الدكتور يسر أنور على : المرجع السابق، ص ١٧٢، ١٧٣.

- الدكتور كمال أنور على : المرجع السابق، ص ١٨٠، ١٨١.

(٢١) أما إذا اكتسب الجنسية المصرية بعد ارتكابه للجريمة فإنه لا يتيسر تسليمه أو أبعاده باعتباره قد صار مواطناً ولا يجوز كذلك محاكمته ويكشف هذا عن نقص في القانون.

أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق، بند ١٢١، ص ١٣٧.

ب - نوع الجريمة : يجب أن تكون الجريمة وفقا للقانون المصرى،
جناية أو جنحة، وبالتالي تستبعد المخالفات من نطاق تطبيق النص (٢٢).

ج - ازدواج التجريم فى القانون المصرى والأجنبى: يجب أن
يكون الفعل معاقبا عليه فى قانون الدولة التى ارتكب فى إقليمها وذلك أيا كانت
درجة جسامة الجريمة التى يقوم بها الفعل، أى ولو كانت مجرد مخالفة (٢٣).

د - عودة الجانى إلى الوطن: أقتضت هذا الشرط الحكمة التى
أملت المبدأ ذاته، إذ يبين أن بقاء المجرم فى الدولة الأجنبية لا يثير خطورة
على مصر، ولذلك فإنه لا يجوز معاقبة الجانى غيابيا عن جريمة ارتكبها فى
الخارج (٢٤).

وقد أخذ أيضا قانون الأحكام العسكرية المصرى بمبدأ شخصية النص
بالنسبة لجرائم أمن الدولة المنصوص عليها فيه والتى تقع من الخاضعين
لأحكامه خارج القطر (٢٥).

(٢٢) أنظر الدكتور أنور محمد: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٢٣) أنظر الدكتور عوض محمد: المرجع السابق، بند ٢٠، ص ٢٥.

(٢٤) أنظر الدكتور جال ثروت: النظرية العامة لقانون العقوبات، الإسكندرية، مؤسسة
الثقافة الجامعية، لم ينكر سنة النشر، بند ٨٩، ص ١١٠.

(٢٥) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات، القسم الخاص، المرجع السابق، ص
٣٥.

المبحث الثالث

القيود التي ترد على الدعوى الجنائية

الناشئة عن الجرائم المرتكبة في الخارج

٢٩٠ - نطاق القيود:

نص القانون الجنائي المصري في المادة الرابعة على أن «لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية، ولا يجوز أقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيا وأستوفى عقوبته».

والنص كما هو ظاهر يتضمن قيدين أختص الشارع بكل منهما فقرة على حدتها، ويلاحظ أن هذين القيدتين يسريان على جميع الحالات الواردة في المادتين الثانية والثالثة، فأحكام المادة الرابعة ليست مقصورة إذن على حالة المادة الثالثة السابقة عليها مباشرة.

القيد الأول : تختص النيابة العامة وحدها باقامة الدعوى الجنائية. والحكمة من هذا القيد هي حرمان من كان في مثل موقف المدعى بالحق المدني من تحريك الدعوى الجنائية عن طريق أقامته لدعواه المباشرة في الحالات المشار إليها في المادة الثانية فقرة (أولا) وفي المادة الثالثة، أي عندما يتعلق الأمر بجنحة، وذلك باعتبار أن النيابة العمومية، التي تملك سلطة الاتهام واقامة الدعوى الجنائية بصفة أصلية أقدر في مثل هذه الحالات على وزن الظروف والملابسات المختلفة والانتهاء إلى رأى حصيف في شأن إقامة الدعوى أو عم أقامتها (٢٦).

القيد الثاني : لا يجوز إقامة الدعوى الجنائية ضد مرتكب الجريمة في الخارج إذا حوكم أمام المحاكم الأجنبية فقضت نهائيا ببراءته أو بإدانته

(٢٦) أنظر الدكتور جلال ثروت: المرجع السابق، بند ٦٩، ص ١١٣، ١١٤.

- الدكتور عوض محمد: المرجع السابق، بند ١، ص ٢٦.

وأستوفى عقوبته. وظاهر النص يفيد أن الشارع لا يستلزم الحكم النهائي إلا في حالة الأدانة، غير أن المقصود هو الحكم النهائي في الحالتين.

والحكم النهائي الصادر بالأدانة من المحاكم الأجنبية لا يعتبر مانعاً من إقامة الدعوى الجنائية، إلا إذا كان المجرم قد أستوفى العقوبة المحكوم بها عليه كاملة. أما إذا كان لم ينفذ العقوبة، أو كان قد أستوفى بعضها فقط، فإن ذلك لا يمنع من إعادة محاكمته في مصر مرة أخرى (٢٧).

ولم يجعل المشرع لسقوط العقوبة التي حكم بها في الخارج بالتقادم أو لصدور عفو عنها نفس الأثر المترتب على تنفيذها كاملة من حيث منع إعادة المحاكمة عن الجريمة أمام المحاكم المصرية (٢٨).

أما بالنسبة لجرائم أمن الدولة الواردة في قانون الأحكام العسكرية فقد نصت المادة الثامنة من قانون الأحكام العسكرية على أن «كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب خارج الجمهورية العربية المتحدة عملاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة أو جنحة داخلية في اختصاص القضاء العسكري، يعاقب بمقتضى أحكامه ولو لم يعاقب عليها قانون البلد الذي وقعت فيه. أما إذا كان الفعل معاقباً عليه، فإن ذلك لا يعفى من المحاكمة ثانية أمام المحاكم العسكرية، إلا أنه يجب مراعاة مدة العقوبة التي يكون قد قضاها» (٢٩).

(٢٧) أنظر الدكتورة فوزية عبد الستار: المرجع السابق، بند ١١٢، ص ١٢٠.

— الدكتور يسمر أنور على: المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٢٨) أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ١٢٨، ص ٢٢٤.

— الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم العام، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٢٩) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات، القسم الخاص، ص ٣٦.

الفصل الثانى

القواعد الخاصة بأحكام المساهمة التبعية

٢٩١ - تمهيد وتقسيم:

عالج المشرع المصرى موضوع الاشتراك فى المواد من ٣٩ إلى ٤٤ عقوبات، وقد تضمنت هذه المواد كل الشروط أو العناصر اللازم توافرها لوجود حالة المساهمة الجنائية، وهى ثلاثة: أولها أن تقع الجريمة بالفعل، والثانى أن يتعدد المساهمون فى هذه الجريمة، والثالث أن يكون ما وقع بفعل هؤلاء المساهمين المتعددين فى جريمة واحدة.

ويبدو أن المشرع قد أدرك أن قواعد الاشتراك سالفه الذكر لا تحقق الحماية الكافية فى جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج، ولذلك فقد أثر أن يخص هذه الطائفة من الجرائم بأحكام خاصة يترتب عليها التوسع بوجه عام فى صور المساهمة التبعية، وذلك بقصد أحكام الحصار على مقترفى هذه الجرائم.

وسوف نتناول فى هذا الفصل الأحكام الخاصة التى نص عليها المشرع فى حالة ارتكاب إحدى جرائم إنتهاك أسرار الدفاع وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول: التوسع فى أفعال الاشتراك.

المبحث الثانى : العقاب على التحريض غير المتبوع بأثر.

المبحث الثالث: العقاب على مجرد الاتفاق الجنائى بوصفه جريمة مستقلة.

المبحث الأول

التوسع في أفعال الاشتراك

٢٩٢ - نص قانونى:

تنص المادة ٨٢ عقوبات مصرى على أن يعاقب باعتباره شريكا فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب:

١ - كل من كان عالما بنيات الجانى وقدم إليه إعانات أو وسيلة للتعيش أو للسكنى أو مأوى أو مكانا للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات، وكذلك كل من حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو إخفائه أو نقله أو إيلاغه.

٢ - كل من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك.

٣ - كل من أتلف أو أختلس أو أخفى أو غير عمداً مستنداً من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها.

ويجوز للمحكمة فى هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة أقارب الجانى وأصهاره إلى الدرجة الرابعة إذا لم يكونوا معاقبين بنص آخر فى القانون، (٣٠).

(٣٠) كان نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المقابل لهذه المادة هو يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ٢٠ جنيه إلى ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة فى زمن سلم وبالحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ٥٠ جنيه إلى ٢٠٠ جنيه إذا ارتكبت فى زمن حرب:

١ - كل من كان عالماً بنيات شخص ارتكب أو شرع فى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١ وقدم إليه إعانة أو وسيلة للتعيش للسكن أو مأوى أو مكاناً للاجتماع أو أى تسهيل آخر.

٢ - كل من أخفى الأشياء أو الأدوات التى استعملت أو التى أعدت للاستعمال فى ارتكاب إحدى الجرائم المنكورة أو الأشياء أو المهمات أو الوثائق التى حصل عليها بواسطة هذه الجريمة وهو عالم بذلك.

٢٩٣ - علة التجريم:

ان الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة تشبه الاشتراك في جرائم إنتهاك أسرار الدفاع المنصوص عليها في هذا الباب، بل أنها قد تبلغ مبلغه في بعض الصور، وإنما تختلف عنه عند التشابه في أنه لا حاجة لاثبات أن الجريمة الأصلية لم تكن لتقع لولا التسهيلات أو الاخفاء أو ما إليه، ثم أنه في كثير من الحالات تباشر هذه الأفعال بعد ارتكاب الجريمة الأصلية.

والأصل ان المشرع قد حصر في المادة ٤٠ عقوبات صور السلوك التي تشكل الاشتراك في الجريمة على سبيل الحصر وهي التحريض والاتفاق والمساعدة، فلا يعتبر الفعل اشتراكاً إلا إذا اتخذ إحدى هذه الصور.

ويلاحظ أن الوسائل التي حددها المشرع لا يقوم بها الاشتراك إلا إذا كانت سابقة أو معاصرة لوقوع الجريمة التي ارتكبها الفاعل الأصلي (٣١)، بل أن طبيعة كل من التحريض والاتفاق تأبى أن يقع أى منهما بعد ارتكاب الجريمة (٣٢).

= ٣ - كل من حمل رسائل شخص ارتكب أو شرع في ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة أو سهل له بأية طريقة كانت البحث عن موضوع للجريمة أو إخفاءه أو نقله أو إيلاغه وهو عالم بذلك في الحالين.

أنظر الدكتور على راشد: «الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية»، للمرجع السابق، ص ٩١، ٩٢.

(٣١) وإن كان من الممكن أن تستخلص المحكمة من أعمال لاحقة على الجريمة ما يفيد قيام التحريض أو الاتفاق السابق.

أنظر نقض ٢٨ أبريل ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض ص ٢٠، رقم ١٢٢، ص ٥٩١.

(٣٢) يتصور حدوث المساعدة بعد ارتكاب الجريمة، وإن جاز اعتبارها جريمة مستقلة، وذلك كإخفاء الأشياء المشروقة والمتحصلة من جنابة أو جنحة (م ٤٤ مكرراً عقوبات).

أنظر الدكتورة فوزية عبد الستار: المرجع السابق، بند ٣٦٨، ص ٣٩٧، ٣٩٨.

كذلك فقد حرص القانون على تطلب وجود علاقة سببية بين نشاط الشريك والجريمة، فإذا انتفت هذه العلاقة لم يعد لمسئولية الشريك محل، إذ يعنى انتفاؤها أن نشاطه لم يكن له شأن فى الجريمة (٣٣).

كذلك فإنه يلزم لتحقيق المسئولية الجنائية قبل الشريك توافر الركن المعنوى الذى يتحقق بتوافر قصد التداخل فى الجريمة، وهو يقوم على عنصرين علم الجانى بطبيعة النشاط الذى يقوم به، وانصراف هذا العلم إلى سلوك الآخرين المساهمين فى الجريمة، كما يقوم على اتجاه إرادته الجانى إلى المساهمة بفعله فى إحداث النتيجة الإجرامية.

ونظرا لما تتسم به جرائم أمن الدولة من وجهة الخارج من أهمية وخطورة، فقد خشى المشرع أن تتخلف ثغرات عند تطبيق القواعد العامة فى الاشتراك فيقتل بعض الجناة من العقاب ولذلك فقد نص فى المادة ٨٢ عقوبات سائلة الذكر على الصور الخاصة للاشتراك فى هذه الطائفة من الجرائم.

وسوف نتناول فيما يلى هذه الصور بالتحليل والدراسة على النحو التالى:

المطلب الأول : تقديم اعانة أو مأوى أو تسهيلات أو نحوها للجانى.

المطلب الثانى : اخفاء اشياء استعملت أو اعدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك.

المطلب الثالث : اتلاف أو اختلاس أو اخفاء أو تغيير مستند من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها.

(٣٣) وذلك كما عبرت عنه محكمة النقض بقولها، فإن الاشتراك يتحقق إذا كان وقوع الجريمة ثمرة له.

— وكذلك أنظر نقض ٢٨ أبريل ١٩٦٩ سالف الإشارة إليه.

المطلب الأول

تقديم إعانة أو مأوى أو تسهيلات أو نحوها للجاني

٢٩٤ - شروط انطباق نص المادة ٨٢ / ١ - ع:

وفقاً لنص المادة ٨٢ / ١ من قانون العقوبات سالف الذكر، فإنه يشترط لأنطباق النص توافر الشروط التالية:

أولاً - وجود شخص أو أكثر ينوى ارتكاب إحدى جرائم الاعتداء على الأمن الخارجى:

وذلك سواء وقعت الجريمة كاملة أو شرع فى ارتكابها (٣٤) ولم تقع ولكن كان لدى الشخص أو الأشخاص نية ارتكابها.

والغرض من هذه الصورة أن السلوك المتمثل فى المساعدات أو التسهيلات لا يرتبط بوقوع الجريمة برابطة السببية، وإلا لا تعتبر مرتكبها شريكاً وفقاً للقواعد العامة دون الحاجة إلى استحداث نص خاص بها (٣٥).

(٣٤) يرى الأستاذ الدكتور عبد المهيمن بكر أن عبارة «من سهل للجاني إخفاء موضوع الجريمة أو نقله أو إبلاغه الواردة فى المادة ٨٢ عقوبات تفيد أن الجريمة قد وقعت فى بعض صورها كما فى المادة ٨٠، (أ) ، ٨٠ (ب) مثلاً، إما تامة أو شروعاً فيها، وحرصاً من المشرع على كشف هذه الجرائم وضبط الجناة فيها والوقوف على الأدلة نص على عقاب من يسهل أخفاء هذا الموضوع أو نقله باعتباره شريكاً فى الجريمة الأصلية ومن جهة أخرى فلا جدوى للقول بأنه لا يتصور تقديم مكان للاجتماع وما إليه إذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة لأن النص لا يتحدث عن تقديم مكان للاجتماع فقط، وإنما يتناول أفعالاً أخرى يغلب فى التصور أن تقدم إلى الجاني بعد ارتكابه الجريمة ومطاردة السلطات له مثل تقديم مكان للسكنى أو مأوى أو حمل رسائله أو نقل موضوع الجريمة.

أنظر الدكتور عبد المهيمن بكر: «الأحكام العامة فى الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجى»، بحث سالف الإشارة إليه المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٣٥) يتحقق الركن المعنوى فى هذه الجريمة بناء على عنصر العلم فقط دون الإرادة على عكس ما هو مقرر فى القواعد العامة للاشتراك.

أنظر الدكتور مأمون سلامة: «قانون العقوبات - القسم الخاص»، المرجع السابق، ص ٤٨.

ثانيا - تقديم أعانة أو مأوى أو أى تسهيلات أخرى للجانى :

إن الهدف الرئيسى لنص المادة ٨٢ عقوبات هو قطع كل أنواع العون والتسهيلات عمن انتوى ارتكاب جريمة من المنصوص عليها فى هذا الباب، ولذلك فإن كل إعانة مالية أو عينية ومهما كانت ضالة قيمتها فإنها تكون كافية لانطباق النص.

أما تقديم وسيلة التعيش أو السكنى أو المأوى أو مكان للاجتماع فإنها تفيد أى تسهيلات تقدم لمن انتوى ارتكاب الجريمة، ولم يشترط المشرع أن تتعدد هذه التسهيلات^(٣٦)، فقد يتم تدبير مكان للاجتماع لمرة واحدة فقط، أو يتم تدبير مكان للايواء لليلة واحدة فقط، ولا تدخل فى هذه الحالات اقامة الزوجة مع زوجها، أو الولد مع أبيه.

وتفيد عبارة «أو غير ذلك من التسهيلات»، أن الوسائل التى ذكرت فى المادة ٨٢.ع هى على سبيل المثال لا الحصر، ولذلك فإن أى نوع آخر غير ماورد ذكره يسرى عليه النص، ومن سبيل ذلك أمداد الجانى بالأسلحة أو الملابس.

كذلك فقد تضمن النص معاقبة «كل من حمل رسائل الجانى أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو اخفائه أو نقله أو ابلاغه». والمقصود بحمل الرسائل هو التحفظ عليها ونقلها من مكان لآخر، ويستوى أن تكون هذه الرسائل بشأن الجريمة المزمع ارتكابها، أم بشأن موضوعات أخرى شخصية.

أما المقصود بتسهيل البحث عن موضوع الجريمة فهو تقديم العون إما بطريق مباشر أو غير مباشر للوصول إلى ارتكاب الجريمة، ويقصد بتسهيل إخفاء موضوع الجريمة تقديم المساعدة للجانى فى إخفاء أدوات الجريمة إن كانت ذات كيان مادي، أو تسليمها للغير لحيازتها، أو أرشاد الجانى إلى مكان يخفى فيه هذه الأشياء.

(٣٦) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٦٩، ص ١٠٩.

ويقصد بتسهيل نقل موضوع الجريمة تدبير وسيلة النقل إما بمعرفته شخصياً، أو عن طريق مساعدة الآخرين ويتم ذلك بالوسيلة التي تتناسب مع طبيعة السر، فإذا كان مادياً أمكن إحتواءه في حُرز يخصص له، وإن كان معنوياً أمكن نقله عن طريق البرق أو اللاسلكى أو التليفون.

ثالثاً - القصد الجنائى :

إن القصد الجنائى المطلوب فى هذه الصورة هو القصد الجنائى العام، وذلك بأن يعلم الفاعل بنيات الجانى الأصلى فى ارتكاب الجريمة، ولا يتطلب النص أن يعلم الجانى بوقوع الجريمة، ولذلك فإنه يكفى علم الفاعل فى هذه الجريمة بأن الجانى قد عقد العزم على ارتكاب إحدى جرائم المساس بأسرار الدفاع، ومن ذلك يتحقق الفاعل من إتجاه إرادة الجانى صوب اعداد أدوات الجريمة أو غيرها من الوسائل التى تحقق العلم لديه. كذلك فإنه يجب أن يتوافر لدى الفاعل فى هذه الجريمة إرادة تقديم العون للجانى بقصد تحقيق رغبته فى ارتكاب الجريمة(٣٧).

(٣٧) أنظر الاستاذ محمود إبراهيم إسماعيل : للمرجع السابق، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

المطلب الثانى

إخفاء أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال

فى ارتكاب الجريمة، أو حصلت منها وهو عالم بذلك

٢٩٥ - شروط انطباق النص :

تتضمن المادة ٢/٨٢ من قانون العقوبات صورة إخفاء أشياء استعملت فعلا أو أعدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة أو حصلت منها. ويتطلب النص على هذا النحو توافر العناصر الآتية: -

الفرع الأول

فعل الإخفاء

٢٩٦ - ماهية فعل الإخفاء:

يتمثل فعل الإخفاء فى سلوك مادي إيجابى يقوم بمقتضاه الجانى بحيازة الشئ واحتجازه، سواء كانت الحيازة ظاهرة أم خفية (٣٨)، ويعتبر فعل الإخفاء جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقى الشئ فى حيازة الجانى، ولا تنتهى إلا بخروج الشئ من حيازة مخفية، وإن كان هذا التخلّى لا يحول دون عقاب الجانى متى ثبت أن الشئ كان فى حيازته فى وقت ما.

(٣٨) نقول محكمة النقض «أن المقصود بالإخفاء فى الإصطلاح القانونى هو فقط الاحتياز والاتصال المادى مهما كانت صفته، أى ولو كان علناً وعلى مرأى من الكافة».

أنظر الدكتور على راشد والدكتور نبيل مدحت سالم: القانون الجنائى الخاص - دراسة تحليلية لأنواع الجرائم - كتاب للجرائم الاقتصادية - القاهرة، مكتبة سيد عبد الله وهبه، ١٩٧٢، ص ٣٥٤، ٣٥٥.

الفرع الثاني موضوع الإخفاء

٢٩٧ - نطاق فعل الإخفاء:

يجب أن يقع فعل الإخفاء على شيء مستعمل أو أعد للاستعمال في إحدى جرائم انتهاك أسرار الدفاع المنصوص عليها في هذا الباب، أو على شيء تحصل منها.

أما الأشياء التي استعملت فهي على سبيل المثال أدوات التخفي للدخول إلى المعسكرات أو منشآت الدفاع، أو أدوات التصوير التي تستخدم للحصول على صور أو خرائط لأماكن على خلاف الحظر المقرر من السلطات (م ٨٠/ هـ)، أو أجهزة التراسل سواء للأرسال أو للأرسال والاستقبال معا (م ٨٠/ أ ٣).

ولا شك أن الإخفاء اللاحق على ارتكاب الجريمة للأشياء المذكورة لا يعد مرتكبه شريكا باعتبار أن ذلك فعل من أفعال المساعدة اللاحقة والتي لا ترتبط بالجريمة برابطة السببية ولذلك فقد تدخل المشرع للمعاقبة عليها^(٣٩).

أما الأشياء المتحصلة من جرائم انتهاك أسرار الدفاع فهي على سبيل المثال الوثائق والبيانات والخرائط وغيرها من المعلومات التي يمكن إفراغها في وعاء مادي يمكن حيازته.

وتعاقب المادة ٨٢ عقوبات على إخفاء هذه الأشياء باعتبار هذا الفعل في حكم الاشتراك وذلك خروجاً على ما تقرره المادة ٤٤ عقوبات. ويرى جانب من الفقه أنه في حالة التنازع بين نص المادتين ٨٢، ٤٤ مكرراً عقوبات تطبيق العقوبة الأشد^(٤٠).

(٣٩) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم الخاص، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤٠) أنظر الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٥٩، ٢٦٠.

فى حين يرى جانب آخر من الفقه أن نص المادة ٨٢ عقوبات هو نص خاص له أولوية مطلقة فى التطبيق عند التعارض بينه وبين النص العام (المادة ٤٤ مكرراً) عقوبات، وفى هذه الحالة يطبق النص الخاص وحده، أخذا بقاعدة أصولية مؤداها أن الخاص يقيد العام (٤١) .

والأشياء المعدة للاستعمال هى الأدوات والأشياء التى تخصص بقصد استعمالها فى ارتكاب الجريمة، ولاشك أنه يصعب إثبات أن شئ ما معد للاستعمال فى جريمة من عدمه، وخصوصاً فى حالة الأشياء التى تستعمل استعمالاً عادياً وذلك كالسيارات وأدوات التصوير وغيرها، فإنه يشق الجزم بأن هذه الأشياء كانت معدة لارتكاب جريمة، إلا أن المهمة تكون أيسر فى حالة الأشياء التى تستخدم بطبيعتها فى ارتكاب الجرائم التى من هذا النوع وذلك كأدوات أتلاف الوثائق، أو أجهزة الأرسال والاستقبال اللاسلكى (٤٢) .

ويبدو قيمة نص المادة ٨٢ / ٢ . عقوبات فى حالة الأخفاء اللاحق أو السابق لأشياء أعدت للاستعمال ولم تستعمل فعلاً فى ارتكاب الجريمة، إذ إنه لا مجال فى هذه الحالة لإعمال نص المادة ٤٤ مكرراً عقوبات ومن ثم فقد جاءت هذه المادة لسد النقص تأكيداً لفاعلية الحماية الجنائية فى هذه الجرائم (٤٣) .

(٤١) أنظر الدكتور عبد المهيم بكر: الأحكام العامة فى الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجى، المرجع السابق بند رقم ٦، ص ٢١ .

— الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات — القسم الخاص، المرجع السابق، ص ٥٢ .

(٤٢) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: القسم الخاص فى قانون العقوبات، المرجع السابق، بند ٦٩، ص ١٠٧ .

(٤٣) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات — القسم الخاص، المرجع السابق، ص ٤٩ .

الفرع الثالث

القصد الجنائي

٢٩٨ - عناصر القصد الجنائي:

إن القصد الجنائي المطلوب في هذه الصورة هو القصد الجنائي العام، أى أن يعلم الجاني بأنه يحوز أشياء معدة للاستعمال أو سبق استعمالها في ارتكاب جريمة من جرائم انتهاك أسرار الدفاع أو أنها قد تحصلت منها.

وليس من الضروري أن يحيط علم الجاني بمكان أو زمان الجريمة وكيفية ارتكابها، ولكن يكفي أن يحيط علمه بنوعها أو وصفها.

وإذا ما حاز الجاني الشيء بحسن نية، ثم علم بأن ما يحوزه قد استعمل أو أعد للاستعمال في جريمة من جرائم انتهاك أسرار الدفاع، واستمر في حيازة الشيء فإنه يسأل جنائياً من وقت علمه بالصفة الإجرامية لما يحوزه^(٤٤).

(٤٤) أنظر محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٥٨.

المطلب الثالث

اتلاف أو اختلاس أو إخفاء أو تغيير مستند

من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها

٢٩٩ - شروط تطبيق النص:

إن السلوك المجرم في هذه الصورة هو الأتلاف أو الاختلاس أو الإخفاء أو التغيير العمدى لمستندات من شأنها تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها.

وينبغي لتحقيق هذه الصورة توافر ثلاثة عناصر رئيسية نتناولها على النحو التالي:

الفرع الأول : فعل الاتلاف أو الاختلاس أو الإخفاء أو التغيير.

الفرع الثانى : أن يقع فعل الاتلاف أو الاختلاس أو الإخفاء أو التغيير على مستند يكون من شأنه تسهيل كشف إحدى جرائم انتهاك أسرار الدفاع.

الفرع الثالث: القصد الجنائى.

الفرع الأول

فعل الأتلاف أو الاختلاس أو الإخفاء أو التغيير

٣٠٠ - صور السلوك المادى المؤثم :

حصر المشرع فى المادة ٨٢/٣ عقوبات الأفعال المؤثمة فى أربعة صور، الأولى وهى الأتلاف ويقصد بها إعدام ذاتية المحرر، وذلك عن طريق إحراقه أو سكب مادة كيميائية عليه لمحو بيانه كلية، أو القائه فى الماء أو تمزيقه بحيث لا يصلح للانتفاع به. والصورة الثانية هى الاختلاس ويقصد به الاستيلاء على حيازة الشئ على غير علم وبدون رضا مالكه أو حائزه (٤٥). والصورة الثالثة هى الإخفاء ويقصد به أدخل الشئ فى حيازة الجانى بفعل إيجابى (٤٦). والصورة الرابعة التغيير ويقصد به إبدال الحقيقة الثابتة فى المستند بما يخالفها، وذلك سواء كان بالحذف أو بالاضافة أو التعديل أو بأية طريقة أخرى.

(٤٥) التعريف السابق هو ما نادى به العلامة جارسون، وأيده فى ذلك الفقه والقضاء الفرنسى والمصرى وأصبحت هى النظرية الراجحة الآن.

أنظر فى ذلك الدكتور عوض محمد: جرائم الأشخاص والأموال، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، سنة النشر غير مذكورة، بند ١٥٢، ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٤٦) وإذا كان الإخفاء واقع على مستند متحصل من جريمة أو أستعمل أو أعد للاستعمال فى ارتكابها فإن النص الواجب التطبيق هو المادة ٨٢/٢ عقوبات وليست المادة ٨٢/٣-ع.

أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات، القسم الخاص،، المرجع السابق، ص ٥٠.

الفرع الثانى

أن يقع فعل الأتلاف أو الاختلاس أو الإخفاء أو التغيير

على مستند يكون من شأنه تسهيل كشف إحدى جرائم إنتهاك أسرار الدفاع

٣٠١ - مدلول المستند:

إن المقصود بالمستند فى حكم هذه المادة هو المحرر بأية لغة وبأى شكل، سواء كان فى صورة محرر مسطور أو مصور أو على شكل خرائط أو كروكى أو ما شابه ذلك، كذلك فإن المحرر يمكن أن يكون رسمياً أو عرفياً.

والمستند الذى أتلّف أو اختلس أو أخفى أو حدث به تغيير يجب أن يكون من شأنه أما تسهيل كشف الجريمة، ومثال ذلك أن يذكر به محل إقامة الجناه أو كيفية ارتكاب الجريمة، أو كشف أدلة الجريمة ومثال ذلك أن تكون الأوراق متضمنة وعاء الجريمة نفسه كمحرر يحتوى على أسرار الدفاع، أو يكون المستند من شأنه أن يؤدى إلى عقاب المتهم وذلك كالأوراق التى تثبت ماضى المتهم وأخلاقياته حتى يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند الحكم عليه (٤٧).

(٤٧) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: القسم الخاص فى قانون العقوبات، المرجع السابق، بند

الفرع الثالث

القصد الجنائي

٣٠٢ - عناصر القصد الجنائي :

إن القصد الجنائي المطلوب في هذه الصورة هو القصد الجنائي العام، أى أن يعلم الجاني أن المستند موضوع الأتلاف أو الاختلاس أو الأخفاء أو التغيير من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو إدانة مرتكبها، وبالإضافة إلى ذلك يلزم اتجاه إرادة الجاني إلى أحداث فعل الأتلاف أو الاختلاس أو الأخفاء أو التغيير، ولا عبء بعد ذلك ببواعث الجاني على ارتكاب الفعل أو غاياته منه (٤٨).

(٤٨) ويرى أستاذنا الدكتور مأمون سلامة أن نص المادة ٨٢ عقوبات بفقراتها الثلاث لا يستبعد تطبيق قواعد الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ عقوبات، ومن ثم فإن المادة ٨٢-ع لا تطبق إلا حيث لا يمكن اعتبار الشخص شريكاً وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٤٠-ع سالفه الذكر.

أنظر الدكتور مأمون سلامة : قانون العقوبات - القسم الخاص ، المرجع السابق، ص ٥١.

المبحث الثاني

العقاب على التحريض غير المتبوع بأثر

٣٠٣ - تمهيد وتقسيم:

جاء نص المادة ٨٢ (أ) عقوبات لأول مرة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، والهدف منه تجريم بعض الأعمال التحضيرية المتمثلة في التحريض السابق على ارتكاب جرائم أمن الدولة من جهة الخارج المنصوص عليها في هذه المادة، إذا كان هذا التحريض عديم الأثر، ولم يحدث مفعولاً، أي لم يبلغ الغاية المنشودة منه.

وسوف نتناول هذا الموضوع على النحو التالي:-

المطلب الأول : تعريف التحريض وأنواعه.

المطلب الثاني : تجريم التحريض لذاته في جرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

المطلب الأول

تعريف التحريض وأنواعه

٣٠٤ - تعريف التحريض:

لم يعرف المشرع المصرى التحريض فى المادة ١/٤٠ ع ، ويرى الفقه أن التحريض هو خلق فكرة الجريمة لدى الجانى ودفعه لارتكابها (٤٩).

ويبين من ذلك أن نشاط المحرض يتجه صوب أحداث تغيير نفسى لدى الغير، سواء بخلق فكرة الجريمة لدى الفاعل، أو بدعمه نفسياً لارتكاب الجريمة، ولذلك فإن نشاط المحرض ذو طبيعة نفسية، بينما نشاط الفاعل ذو طبيعة مادية (٥٠).

٣٠٥ - أنواع التحريض:

أ- التحريض الخاص : وهو الموجه إلى شخص معين أو أشخاص معينين بذواتهم فى غير علانية وهو المنصوص عليه فى المادة ١/٤٠ ع.

ب- التحريض العلنى أو العام : وهو الذى يوجه علناً إلى الجمهور أو إلى جماعة من الأفراد غير معينين بذواتهم. وقد نصت المادة ١٧١ ع على هذا النوع من التحريض بقولها: «كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إحياء صدر منه علناً أو بكتابة أو

(٤٩) أنظر الدكتور محمد مصطفى القالى: مذكرات فى القانون الجنائى، المرجع السابق، ص ٢٥٣.

الدكتور أحمد فتحى سرور: الوسيط فى قانون العقوبات، المرجع السابق، بند ٣٩٣، ص ٦٣٠.

الدكتور أحمد على المجذوب: التحريض على الجريمة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، بند ٥٥، ص ١٢.

(٥٠) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ٤٦٥، ص ٤٢٠.

- الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم العام، ص ٤٥٥.

- الدكتور فوزيه عبد الستار: المرجع السابق، بند ٣٦٩، ص ٣٩٩.

رسوم أو صور شمسية أو رموزاً أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الأجراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل،.

ويختلف التحريض العام عن الخاص في أن الأول لا يتحقق إلا في جناية أو جنحة، بينما يمكن أن يكون محل الثاني أية جريمة حتى لو كانت مخالفة، كذلك فإنه يشترط أن يقع التحريض العام علناً، بينما يمكن أن يقع التحريض الخاص سراً أو علانية (٥١).

(٥١) أنظر الدكتور محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات القسم العام، المرجع السابق،

بند ٢٤١، ص ٢٥٠.

– الدكتور يسر أنور على: المرجع السابق، ص ٤٤، ٤٥.

المطلب الثاني

تجريم التحريض لذاته في جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

٣٠٦ - نص قانوني:

تنص المادة ٨٢/أ.ع على أن «كل من حرّض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧، ٧٧أ، ٧٧ب، ٧٧د، ٧٧هـ، ٧٨، ٧٨أ، ٧٨ب، ٧٨ج، ٧٨د، ٧٨هـ، ٨٠ من هذا القانون ولم يترتب على تحريضه أثر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن» (٥٢).

٣٠٧ - أركان جريمة التحريض غير المتبوع بأثر:

يهيئنا من نص المادة ٨٢/أ.ع عقوبات التحريض على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٨٠.ع وهي تسليم أو إفشاء أسرار الدفاع لدولة أجنبية أو التوصل إليها بقصد إفشائها أو إتلافها، ويجب لقيام جريمة التحريض غير المتبوع بأثر أن يتوافر ركنان، الأول وهو فعل التحريض ذاته ويستوى أن يكون علنياً أو خفياً لفرد واحد أو لمجموعة من الأفراد (٥٣). وسواء تم بالكتابة أو شفهاً (٥٤).

ويشمل التحريض غير المتبوع بأثر حالتي عدم استجابة المحرض للتحريض وبالتالي عدم قبوله وعدم وقوع الجريمة، والحالة الثانية هي التي

(٥٢) جاء بالملزكة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، أن المادة ٨٢ (أ) هي مادة جديدة رؤى استهدائها لعقاب التحريض على ارتكاب الجنائيات ذات الخطر الشديد مما نص عليه في ذلك الباب إنا لم يترتب على التحريض أثر، فتوازن بذلك مع المادة ٩٥ من باب الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل والتي تعاقب على التحريض العقيم على ارتكاب الجنائيات الموسومة بالخطر مما نص عليه الباب المنكور.

(٥٣) أنظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٦٩، ص ١١٠.

- الدكتور أحمد على المجذوب: المرجع السابق، بند ١١٧، ١٢٨.

(٥٤) أنظر نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج٦ رقم ٥٨٣ ص ٧١٩، أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ص ٦ رقم ٣٧٣ ص ١٢٧٥.

يقبل فيها المحرض التحريض ومع ذلك لا تقع فيها الجريمة. وفي هاتين الحالتين ما كان المحرض ليعاقب وفقا لنص المادة ٤٠ / ١. ع نظرا لعدم ترتب أى أثر على فعل المحرض، ولذلك فقد تدخل المشرع لتجريم فعل التحريض غير المتبوع بأثر وفقا للمادة ٨٢ / أ.ع (٥٥).

أما الركن الثانى المطلوب توافره فهو القصد الجنائى، ويكفى لوجوده أن يعلم المحرض بأن ما يصدر عنه من أفعال أو أقوال من شأنه أن يثير المحرض ويدفعه إلى ارتكاب جريمة إنتهاك أسرار الدفاع المتصوص عليها بالمادة ٨٠.ع.

(٥٥) كذلك لو وقعت الجريمة موضوع التحريض ولكن ليس بفعل التحريض وإنما لدوافع أخرى فإن المحرض يعاقب على جريمة التحريض غير المتبوع بأثر. أنظر الدكتور مأمون سلامة : قانون العقوبات، القسم الخاص، المرجع السابق، ص ٥٧، ٥٨.

المبحث الثالث

العقاب على مجرد الاتفاق الجنائي بوصفه جريمة مستقلة

٣٠٨ - نص قانوني :

تنص المادة ٨٢ (ب) عقوبات على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٧، ٧٧أ، ٧٧ب، ٧٧ج، ٧٧د، ٧٧هـ، ٧٨، ٧٨أ، ٧٨ب، ٧٨ج، ٧٨د، ٧٨هـ، ٨٠ أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه - ويعاقب بالأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة كل من حرض على الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته، ومع ذلك إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة واحدة معينة أو اتخاذها وسيلة إلى الغرض المقصود يحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة - ويعاقب بالحبس كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته.

٣٠٩ - تمهيد وتقسيم :

نظراً لأن المادة ٨٢ ب عقوبات قد تضمنت في حقيقة الأمر جريمتين هما الاتفاق الجنائي الذي يكون الغرض منه ارتكاب إحدى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج السالف بيانها سابقاً والمنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٢ ب.ع، وجريمة الدعوة للانضمام إلى اتفاق جنائي المنصوص عليها في المادة ٨٢ ب فقرة ثالثة.

لذا فإننا سنتناول هذا الموضوع في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول : الاتفاق الجنائي الذي يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج المنصوص عليها في المادة ٨٢/ب . عقوبات.

المطلب الثاني : الدعوة للانضمام إلى اتفاق جنائي.

المطلب الأول

الاتفاق الجنائي الذي يكون الغرض منه ارتكاب

جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

النصوص عليها في المادة ٨٢ ب.ع

٣١٠ - تمهيد:

نظراً لأن العناصر الأساسية المكونة لجريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ عقوبات والتي تجرم الاتفاق على ارتكاب الجنايات والجنح أياً كان نوعها أو موضعها في القانون، تتفق تقريباً مع عناصر جريمة الاتفاق الجنائي على ارتكاب جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج المنصوص عليها في المادة ٨٢ عقوبات، لذا فإننا سنتناول بالتحليل والدراسة عناصر هاتين الجريمتين معا على النحو التالي:

الفرع الأول

وجود اتفاق بين شخصين فأكثر

٣١١ - مدلول الاتفاق:

إن المقصود بالاتفاق هو تقابل أرائتين أو أكثر على ارتكاب الجريمة، أي اتحاد نية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه^(٥٦). ويستمد

(٥٦) أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات «القسم العام» بند ٢٤٢، ص ٣٥٠، ٣٥١.

وكذلك أنظر في تعريف الاتفاق الجنائي وبيان ماهيته نقض ١٥ يناير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض من ١٩ رقم ١٠ ص ٤٧، ٢١ مارس سنة ١٩٦٩ من ٢٠ رقم ٨٨ ص ٤١٤، ٨ مايو سنة ١٩٧٢ من ٢٣ رقم ١٥٢ ص ٦٧٢، ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ من ٣٢ رقم ١٢٣ ص ٦٩٢.

ويتصور وقوع الشروع في صورة الجريمة الموقوفة في هذه الجريمة.

الاتفاق جوهره من الحالة النفسية للمتفقين، وإن كان له مظهر مادي يتمثل في وسائل التعبير عن الإرادة التي قد تكون قولاً أو كتابةً (٥٧).

... يختلف الاتفاق عن التوافق، فالأول هو تقابل إرادات وإنعقاد العزم بينها على ارتكاب جريمة معينة، بينما التوافق هو مجرد توارد الخواطر وتماثل في اتجاه الإرادة صوب هدف معين دون وجود اتصال بين هذه الإرادات (٥٨).

الفرع الثاني

موضوع الاتفاق

٣١٢ - نطاق فعل الاتفاق:

إن الموضوع الأساسي للاتفاق الجنائي في المادة ٨٢ ب هو ارتكاب جرائم معينة تضر بالأمن الخارجي للدولة، وما يهمننا من هذا النص هو أن يكون موضوع الاتفاق ارتكاب جريمة تسليم أو إفشاء أسرار الدفاع أو التوصل إلى الحصول عليها أو اتلافها لمصلحة دولة أجنبية.

أما بالنسبة للمادة ٤٨ عقوبات فإن موضوعها هو الجنايات أو الجنح الواردة في قانون العقوبات بوجه عام أو الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها. ولم يرد في المادة ٤٨ ع ما يماثل هذا النص، ولذلك فإن الراجع أن المادة ٤٨ ع بعقوباتها المختلفة تكون واجبة التطبيق إذا كان الاتفاق قد وقع على الأعمال المجهزة أو المسهلة لإحدى جرائم الأمن الخارجي، وذلك باعتبار أن المادة ٤٨ ع نص عام ينطبق في حالة عدم وجود نص خاص (٥٩).

(٥٧) أنظر الدكتور رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، المرجع السابق، ص ٧٠٩، ٧١٠.

(٥٨) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم العام، ص ٤٥٨ - أنظر الدكتور يسر أنور على: المرجع السابق، ص ٤٦.

(٥٩) أنظر الدكتور عبد المهيمن بكر: الأحكام العامة في الجرائم العاسة بأمن الدولة الخارجي، المرجع السابق، بند ٨، ص ٣٤.

الفرع الثالث

القصد الجنائي

٣١٣ - عناصر القصد الجنائي:

إن القصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام، المكون من علم الجاني بأن موضوع الاتفاق هو ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٠ عقوبات. مع اتجاه إرادته نحو الاندماج في الاتفاق مع باقي الإرادات الأخرى.

ولا أهمية بعد ذلك بأغراض الجناة أو غاياتهم، فالاتفاق وحده يشكل جريمة ولو كانت الغاية منه جائزة، ما دام ارتكاب الأفعال الإجرامية هو الوسيلة للوصول إلى هذه الغاية.

المطلب الثاني

الدعوة للانضمام إلى اتفاق جنائي

٣١٤ - تمهيد:

نصت المادة ٨٢ ب/ ٢.ع على أن يعاقب بالحبس كل من دعا آخر إلى
الانضمام إلى اتفاق من هذا القبيل ولم تقبل دعوته.

والمقصود بالدعوة للانضمام إلى اتفاق جنائي هو الإيجاب المبدى عن
الرغبة في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٢ ب.ع والذي
لا يلقى قبولا من أحد.

ويجب لانتطابق هذا النص تولف ركتين مادي ومعنوي على النحو التالي:

الفرع الأول

الركن المادي

٣١٥ - عناصر الركن المادي:

إن النشاط المادي في هذه الجريمة يتمثل في فعل الإيجاب الذي يصدر من
الجاني، ويجب أن يكون هذا الإيجاب صريحا وواضحا، فلا يكفي مجرد
الدعوة غير المباشرة، أي لا يكفي مجرد أن يكون الجاني قد أضر نية العدا
قبل الدولة (٦٠)، كما يجب ألا يصادف هذا الإيجاب قبولا من الغير، لأن الرد
على الإيجاب بالتقبل يتحقق بتوافق الأركان على ارتكاب الجرائم المنصوص

(٦٠) لا تعتبر جريمة الدعوة للانضمام إلى اتفاق جنائي بمثابة شروع في جريمة الاتفاق
الجنائي، لأنها لو كانت كذلك ما كانت توجد حاجة إلى شمولها بنص خاص.

أنظر الدكتور رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، المرجع السابق، بند
٧٠، ص ١٤٤.

عليها بالمادة ٨٢ ب.ع ويحقق جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها
بالمادة سالفة الذكر (٦١).

الفرع الثاني

الركن المعنوي

٣١٦ - عناصر الركن المعنوي:

إن القصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام
المتمثل في اللطم والارادة. أما اللطم فإنه ينصب على عناصر الواقعة، والتي
يمكن الاستدلال عليها في الغالب من صدور الدعوة عن الجاني بأية وسيلة مما
سبق لنا بيانه للاتفاق على ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في المادة ٨٢
ب.ع والارادة المتمثلة في معارفة الواقعة على النحو السالف بيانه.

الفرع الثالث

القواعد الخاصة بامتناع العقاب للإبلاغ

أو الأخبار في جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

٣١٧ - تمهيد وتقسيم:

قد يرى المشرع من الاعتبارات ما يستوجب معه إعفاء للجاني من
العقاب في أحوال خاصة ينص عليها بنصوص محددة، تتضمن ما لاصطاح
على تسميتها «بالأعذار المعفية من العقاب أو مواعع العقاب».

(٦١) تقتضي الدعوة إلى الانضمام إلى اتفاق جنائي وجود هذا الاتفاق بين آخرين وأن
الدعوة لاحقة على وجوبه.

أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم الخاص، المرجع السابق،
ص ٦١.

والأعذار المعفية أو موانع العقاب هي أسباب للاعفاء من العقاب، وذلك برغم توافر أركان الجريمة وشروط المسؤولية الجنائية عنها، بل أنها تفترض وجود جريمة كاملة الأركان وافترض مسئولية نشأت عنها، ولكن تحول هذه الأعذار دون توقيع العقوبة عنها.

ولا توجد نظرية عامة تنظم الأعذار المعفية من العقاب في نطاق فكرة واحدة في التشريع المصري، بل هي مختلفة متباينة لا يضمها موضع واحد، فينص عليها الشارع كلما صادفها في أي موضع كان، ولذلك فقد جاءت هذه النصوص مبعثرة في التشريع المصري لا يجمعها باب واحد (٦٢).

وقد درج الشارع على اتباع هذه السياسة بالنسبة لأنواع من الجرائم قدر أنه غالباً ما يتعذر اكتشافها نظراً لما يحيط بالأعداد لها وتنفيذها من السرية، وأن لها فوق ذلك من خطورة النتائج والآثار على المصالح التي يجمعها عن طريق التجريم والعقاب ما يهون معه إعفاء للمشارك فيها الذي يبادر إلى الإبلاغ فيفشي أمرها في الوقت المناسب، ويحول بذلك دون المضي فيها حتى نهايتها الويلة، أو يساعد على الأقل على ضبط الجناة لتقتص يد العدالة منهم إذا كانوا قد قارفوها بالفعل (٦٣).

(٦٢) تختلف الأعذار المعفية عن أسباب الأباحة في أن هذه الأسباب تنفي الركن الشرعي للجريمة، في حين تبقى الأعذار المعفية موجوباً. وتختلف عن موانع المسؤولية في أن هذه الموانع تنفي أحد شروط توافر للمسؤولية، في حين تظل هذه الصلاحية متوافرة على الرغم من العذر، والفرق بينهما وبين أسباب عدم قبول الدعوى كانقضاءها بالتقادم مثلاً، أن هذه الأسباب تحول بين القضاء وبين النظر في موضوع الدعوى، في حين تفترض الاعذار المعفية التطرق لهذا الموضوع والتحقق من توافر الوقائع التي يقوم العذر المعفى عليها.

انظر الدكتور محمود نجيب حسنى: المرجع السابق، بند ٩٠٩، ص ٧٩٣.

(٦٣) انظر الدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٧٤، ص ١٢١.

ومن أهم التطبيقات التي تهمنا في هذا الفصل ما نص عليه المشرع في المادة ٨٤. أ عقوبات، وهو العذر المعفى من العقاب في حالة الإبلاغ أو الأخبار عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج.

ووفقاً للقواعد العامة في المساهمة الجنائية فإن الشريك لا يستفيد من الظروف الشخصية التي توافرت في حق الفاعل، ولا يستفيد كذلك الفاعل من تلك الظروف إذا توافرت في حق الشريك، ولذلك فإن هذا العذر المعفى من العقاب للإبلاغ أو الأخبار عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج لا يستفيد منه إلا من قام بالإبلاغ أو الأخبار وحده.

وتتضمن المادة ٨٤ أ.ع ثلاث حالات للأعفاء من العقاب، الأولى منها حالة إعفاء وجوبى، والثانية والثالثة حالتان للإعفاء الجوازى.

وسوف نتناول هذه الحالات في مبحثين، نخص الأول لحالة الإعفاء الوجوبى، والثانى لحالتى الإعفاء الجوازى.

المبحث الأول

الإعفاء الوجوبى

٢١٨ - شروط الإعفاء الوجوبى :

نصت المادة ٨٤ أ/١ عقوبات على أن «يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها فى هذا الباب كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء فى تنفيذ الجريمة وقبل البدء فى التحقيق». ويستفاد من كلمة «يعفى» أن الإعفاء الذى قرره المشرع فى هذه الفقرة وجوبياً طالما تحققت شروط الانتفاع به.

وقد اشترط المشرع لتحقيق هذا للنص توافر شرطان هما :-

الأول : إبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية عن الجريمة :

والمقصود بالإبلاغ^(٦٤) هو إخبار السلطات الإدارية والقضائية^(٦٥) بكافة المعلومات المتعلقة بالجريمة من حيث أسماء الجناة سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء، وموضوع الجريمة وكافة ما يتعلق بها من معلومات.

(٦٤) لا يقصد بالإبلاغ فى هذا النص الأشخاص الذين لا دخل لهم فى الجريمة، فهؤلاء لهم حق التبليغ بمقتضى المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا الموظفون المكلفين بخدمة عامة الذين عليهم الإبلاغ عما علموه من جرائم والمشار إليهم فى المادة ٢٦ أ.ح. والمزيد من التفاصيل حول واجب التبليغ والسلطات المختصة بقبول البلاغات.

أنظر الدكتور حسن صادق المرصفاوى: أصول الإجراءات الجنائية. الإسكندرية منشأة المطرف، ١٩٧٧، ١١٥، ١١٦، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٦٥) يقصد بالسلطات الإدارية والقضائية سلطات الأمن والضبط القضائى، أما السلطة القضائية فيقصد بها الجهات القضائية المختصة بتلقى البلاغات والتحقيق فيها. أنظر الدكتور مأمون سلامة: المرجع السابق، ص ٦٦.

وقد اشترط المشرع أن يكون المبلغ هو للبادئء بالأبلاغ^(٦٦)، فمن أبلغ السلطات بعد ذلك بنفس الاخبار أو المعلومات فإنه لا يستفيد من الإعفاء لأنها لن تفيد سلطات التحقيق، ولكن هذا لا يحول دون استفادة أكثر من شخص من هذا الإعفاء، فكل من تنطبق عليه الشروط السابقة في الإبلاغ يستحق الإعفاء، فإذا تقدم شخصان في نفس الوقت فإنه لا يصح أن ينسب لأحدهما فضل دواء للخطر عن الدولة دون الآخر^(٦٧). وإذا أبلغ شخص بمعلومات مثمرة ثم تقدم بعد ذلك شخص آخر بمعلومات أخرى مفيدة أيضا في كشف تلك الجريمة وضبط الجناة فيكون كل منهما مستحقا للإعفاء^(٦٨).

الثاني: أن يحدث الإبلاغ قبل تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق:

يقتصر الانتفاع بهذا النص على الجرائم التي يتدخل المشرع فيها بالتجريم في مرحلة الأعمال التحضيرية وقبل مرحلة الشروع، وذلك كجريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٨٢ب، عقوبات وجريمة التحريض غير المتبرع بأثر المنصوص عليها في المادة ٨٢أ عقوبات وذلك باعتبار هذه الأفعال جرائم مستقلة^(٦٩).

(٦٦) جاء بالمذكورة الأيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، أن المادة ٨٤ مكرر تنص على أن يعفى من العقوبة من كان الأول في تبليغ السلطات المختصة عن الجريمة قبل تنفيذها أو الشروع فيها، إذ بهذا للتبليغ يتسنى لتلك السلطات أن تمنع تنفيذ الجنائية أو الجذعة، وفي الغالب أن تلقى القبض على الجناة، وفي دواء الضرر الذي كان يلحق للدولة من تنفيذ تلك الجريمة نوع من التكفير عن ثوب الاشتراك في تحضيرها. على أنه ينبغي أن يكون من المسلم أنه لا يجوز أن يستفيد من هذا التسامح إلا من درأ عن الدولة بالفعل ضرراً محققاً أي الذي بلغ السلطات قبل غيره. فمن أبلغ السلطات بعد ذلك بنفس الاخبار ولم تعد جديدة، أو لم يعد لها فائدة، لا يكون قد أدى خدمة ذات بال.

(٦٧) أنظر الدكتور على راشد: الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، المرجع السابق، ص ٩٩ وما بعدها.

(٦٨) أنظر الدكتور عبد الهيمن بكر: الأحكام العامة في الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي، البحث سالف الإشارة إليه، بند ٩، ص ٥٥.

(٦٩) وإن كان الأستاذ الدكتور على راشد ينتقد النص بأنه غير مفهوم، وذلك لأن الحال بالنسبة إلى المبلغ لا يخلو في تقدير سيالته. من أحد فروض ثلاثة: أ- إما أن يكون مساهماً في الجريمة التي أبلغ عنها فيكون معنى ذلك أنها وقعت بالفعل.

ويجب أن يكون الإبلاغ عن هذه الجرائم قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق، والمقصود بالتحقيق هو الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة المختصة بوصفها سلطة تحقيق، ولذلك فإنه يخرج من هذا النطاق إجراءات جمع الاستدلالات التي تقوم بها الشرطة (٧٠).

وتقدير العذر الموجب للإعفاء من العقوبة يدخل في اختصاص سلطة التحقيق، ومتى استظهرت المحكمة وجود هذين الشرطين فإنها تقدر إعفاء المتهم من العقاب وفقا لنص المادة ١٨٤ ع (٧١).

- ب - وإما أن يكون قد ساهم في التحضير لها ولكن بادر إلى التبليغ عنها قبل وقوعها ، وعندئذ لا محل لتطبيق الإعفاء، مادام المبلغ ليس مستحقا لعقوبة الجريمة التي لم ترتكب.

ج - وإما ألا تكون للمبلغ صلة بالجريمة ولكنه علم بارتكابها أو بالشروع فيها فأبلغ عنها، وفي هذه الحالة فإنه لا يكون مستحقا للإعفاء بموجب هذا النص.

وخلص سيادته إلى أن الشرط الذي وضعه المشرع قد صيغ بشكل يؤدي إلى عدم الاستفادة من الإعفاء الوجوبي في أية حالة من الحالات. أنظر الدكتور على راشد: المرجع السابق، ص ١٠٠، ١٠١.

(٧٠) يرى أستاذنا الدكتور مأمون سلامة أنه برغم عدم تعرض المشرع صراحة لحالة الإبلاغ السابق على البدء في تنفيذ الجريمة والبدء في التحقيق ثم الشروع في ارتكاب الجريمة أو وقوعها تامة رغم الإبلاغ السابق، فإن الجاني يستفيد من العذر المعفى للعقاب لتوافر العلة والحكمة من تقرير الإعفاء الوجوبي من العقوبة مادام لم يصدر منه أي سلوك لاحق يؤدي إلى اعتباره شريكا في الجريمة.

أنظر الدكتور مأمون سلامة: المرجع السابق، ص ٦٧، ٦٨.

(٧١) يرى جانب من الفقه أن الاختصاص بالإعفاء يقتصر على سلطة الحكم فقط، فهي التي تملك النظر في هذه الأعمار وتقديرها والحكم بإعفاء المبلغ من العقاب إذا وجدت محلا لذلك.

أنظر الدكتور عبد المهيم بكر: الأحكام العامة في الجرائم العاسة بالأمن الخارجي، المرجع السابق، بند ٩، ص ٥٧.

وإن كان جانب آخر من الفقه يرى أن ما جرى عليه العمل يسمح لسلطة الاتهام بأن تسبق سلطة الحكم إلى أعمال الغاية من العذر عن طريق حفظ الدعوى بالنسبة إلى المتهم الذي يتقرر أنه استوفى شروط الإعفاء.

أنظر الدكتور على راشد: المرجع السابق، ص ٩٦.

الأستاذ محمود إبراهيم اسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٩٩.

المبحث الثاني

الاعفاء الجوازي

٣١٩ - حالتى الاعفاء الجوازي:

نصت المادة ٨٤/٢ عقوبات على أنه «يجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا حصل الإبلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء فى التحقيق، ويجوز لها ذلك إذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى الجريمة الآخرين أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة».

يعالج نص المادة ٨٤/٢ عقوبات حالة وقوع الجريمة بالفعل، ففي هذه الحالة لا يجوز للمبلغ الاستفادة من الاعفاء الوجوبى، وذلك لانتفاء الحكمة منه، وتخلف الشرط الأساسى لتحقيقه.

ولكن نظرا لخطورة طائفة جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج، فإن المشرع يسعى إلى تعقب باقى الجناة الذين أرتكبوا الجريمة، ومن ثم فقد أجاز إعفاء المبلغ متى سهل بلاغه التوصل إلى مرتكبى الجريمة الآخرين.

وينقسم الاعفاء الجوازي إلى حالتين، الأولى حالة الاعفاء قبل البدء فى التحقيق، والثانية الاعفاء بعد البدء فى التحقيق. وسوف نتناول كل منهما فى مطلب مستقل على النحو التالى.

المطلب الأول

الاعفاء الجوازي قبل البدء في التحقيق

٣٢٠ - شروط الاعفاء الجوازي قبل البدء في التحقيق:

يحدث الإبلاغ في هذه الحالة بعد تمام الجريمة، وقبل البدء في التحقيق، والمقصود بتمام الجريمة، أن تقع الجريمة سواء في صورتها الكاملة أو في صورة الشروع.

أما المقصود بعبارة «البدء في التحقيق»، فهو كافة الأعمال التي تتحرك بها الدعوى العمومية متى باشر هذا الإجراء أحد ممثلي السلطة القضائية (٧٢). ولذلك فإنه تخرج من نطاق هذه الإجراءات أعمال جمع الاستدلالات أياً كانت الجهة التي تتولاها.

ويجب أن يكون الإبلاغ شاملاً كافة المعلومات عن نوع الجريمة ووقت ومكان ارتكابها، وأسماء الجناة وأوضاعهم. وعلى قدر أهمية هذه المعلومات وأثرها في سير التحقيق يكون تقدير القاضي لها إذا كان المبلغ يستحق الإعفاء من العقاب أو لا.

(٧٢) ولذلك فإن البدء في أي إجراء من إجراءات التحقيق كالفتيش أو التفتيش أو القبض أو المعاينة يؤدي إلى المنع من التمتع بالأعفاء.

أنظر الدكتور عبد المهيم بكر: المرجع السابق، بند ٩، ص ٥٨.

المطلب الثاني

الاعفاء الجوازي بعد البدء في التحقيق

٣٢١ - شروط الاعفاء الجوازي بعد البدء في التحقيق :

إن الغرض في هذه الحالة أن الإبلاغ قد تم بعد بدء التحقيق في الجريمة، أي بعد أن أحيطت السلطات المختصة علماً بوقوع الجريمة، ولم يعد المبلغ فضل في كشف أمرها.

وقد اشترط المشرع في هذه الحالة أن يكون بلاغ للجاني شاملاً للبيانات التي تؤدي إلى القبض على مرتكبي هذه الجريمة، أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

ويجب أن يكون اعتراف المتهم التفصيلي هو الذي أدى إلى تسهيل عمل السلطات المختصة في القبض على الجناة، أي أن تكون المعلومات التي قدمها المتهم كافية للقبض على هؤلاء الجناة ولا يلزم بطبيعة الحال أن يتم القبض على كافة الجناة في الجريمة، ولكن يجب أن تكون المعلومات كافية للقبض على من يعرفهم المبلغ من الجناة (٧٣).

وإذا تبين أن للجاني المبلغ كان يعرف جناة آخرين غير من أبلغ عنهم وتستر عليهم، فإنه لا يجوز عندئذ أن يستفيد من الأعفاء، وذلك لخلاله بالشروط الذي نص عليه للقانون لجوازه ولكونه مضللاً بما ألباه من معلومات (٧٤).

أما بالنسبة للجريمة للمماثلة في النوع والمخصوص عليها في المادة ٨٤ أ عقوبات، فهي إحدى جرائم الاعتداء على أمن الدولة سواء من جهة الخارج أو الداخل، وذلك لأن كلا من الجريمة تشكّلان اعتداء على مصلحة واحدة.

(٧٣) أنظر للدكتور رمسيس بهنام: المرجع السابق، بند ٧٤، ص ١٢٢.

(٧٤) أنظر محمود إبراهيم إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

أما المقصود بالتماثل في الخطورة، فهو أثر الفعل على مصالح الدولة، ولا يلزم للقول بهذا التماثل أن تتحد عقوبة كل من الجريمتين مع عقوبة الجريمة الأخرى من حيث نوعها أو مقدارها.

الفصل الرابع

القواعد الخاصة بإجراءات التحقيق

والاختصاص القضائي النوعي

٣٢٢ - تمهيد وتقسيم:

تتميز إجراءات التحقيق والمحاكمة في قضايا أمن الدولة من جهة الخارج والتي تشمل جرائم إنتهاك أسرار الدفاع في المواد من ٧٧ - ٨٥ عقوبات بطابع خاص بالنظر إلى طبيعتها التي تنطوي على اعتداء على المصلحة العامة للدولة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرفت مصر قضاء أمن الدولة تارة كقضاء استثنائي، وتارة أخرى كقضاء طبيعي، وبمقتضى المادة ١٧١ من الدستور المصرى التى نصت على أن ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها (٧٥) فقد صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء محاكم أمن الدولة (٧٦)، وبذا فقد غدت هذه المحكمة جزءاً

(٧٥) أنظر الجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٢ مكرر، فى ٣١ مايو ١٩٨٠.

(٧٦) جاء بالملكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ أن الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر فى ١١/٩/١٩٧١ قد اختص السلطة القضائية بعدة أحكام منها نص المادة ١٧١ التى تقضى بأنه "ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء بها وتنفيذاً للنص المذكور أصبح من اللازم إنشاء محاكم أمن الدولة الدائمة كجزء من السلطة القضائية.

أنظر الملكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، النشرة التشريعية، وزارة العدل، (مايو) سنة ١٩٨٠، ص ٥٩٠.

من البيان القضائي المصري ، فهي بحكم كونها منصوص عليها في الفصل الخامس الخاص بالسلطة القضائية فإنها تخضع لكافة المبادئ الأساسية التي تحكم هذه السلطة وتنظم طريق عملها بما يحوطه من ضمانات.

وسوف نتناول فيما يلي هذا الموضوع على النحو التالي:

المبحث الأول : إجراءات التحقيق.

المبحث الثاني : الاختصاص القضائي النوعي.

المبحث الأول

إجراءات التحقيق

٣٢٣ - الضبط الإدارى والضبط القضائى فى مجال جرائم إنتهاك أسرار الدفاع:

يمكن التمييز فى مجال إجراءات التحقيق بين وظيفة للضبط الإدارى، ووظيفة للضبط القضائى. فالوظيفة الأولى تعنى بمنع الجريمة قبل وقوعها وذلك باتخاذ تدابير للوقاية اللازمة واحتياطات الأمن العام. أما الوظيفة الثانية فهى تعنى بتعقب الجريمة بعد وقوعها بالفعل بحثاً عن فاعليها وجمع الاستدلالات اللازمة لإثبات التهمة قبلهم. ووظيفة للضبط الإدارى من اختصاصات الادلة العامة، ولا صلة لها بمباشرة القضاء وظيفته. أما وظيفة الضبط القضائى فهى الدخلة فى نطاق موضوع جمع الأدلة وتمحيصها (٧).

ونظراً لأن طائفة جرائم إنتهاك أسرار للدفاع (م ٨٠ وما بعدها) تعتبر ضمن فئة جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، والتي خصها المشرع بنظام معين فى مرحلة التحقيق، فإننا سوف تناول فيما يلى الإجراءات الخاصة بهذه الجرائم على النحو التالى:

٣٢٤ - (أولاً) مرحلة جمع الاستدلالات:

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، على أنه «فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تتبع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية».

والنص على هذا النحو لم يورد قواعد خاصة بإجراءات جمع الاستدلالات فى قضايا أمن الدولة، ولذلك فإن قواعد قانون الاجراءات الجنائية تسرى على هذه الاجراءات كما تسرى عليها للقواعد الخاصة بسلطة مأمورى الضبط القضائى.

(٧) أنظر الدكتور رؤوف عبيد: مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى، القاهرة، لم يتكرر نر النشر، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٧٦، ص ٢٧٧.

٣٢٥ - (ثانيا) مرحلة التحقيق الابتدائي:

تنص المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على أن تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة وتباشر هذه الوظيفة وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون للنيابة العامة بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها سلطة قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا، (٧٨) .

ووفقا لهذا النص فإن السلطات الممنوحة للنيابة العامة في قضايا أمن الدولة تنحصر في الجنايات التي تدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها من الجرائم التي تدخل في اختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية (٧٩) .

أما بالنسبة لسلطة التحقيق الابتدائي في التفتيش ، فالأصل أنه يحق للنيابة العامة ولقاضى التحقيق سواء بسواء تفتيش المتهم أو مكانه الخاص متى توافر السبب المبرر للتفتيش طبقا للمادتين ٩١ ، ٩٤ من قانون الاجراءات

(٧٨) تقرر إنشاء نيابة متخصصة لقضايا أمن الدولة لأول مرة بموجب قرار وزير العدل الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٥٣ ، ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن اختصاصات نيابة أمن الدولة العليا .

أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور ، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، بند ٨٥ ، ص ١٧٠ ، هامش رقم ١ .

(٧٩) يرى الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد افتقر إلى توفير الضمانات اللازمة للمتهم في مرحلة التحقيق ، إذ أنه بالنظر لجسامة الجنايات التي تنظرها محاكم أمن الدولة العليا كان يجب أن تضاف ضمانات أخرى خلاف المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية وذلك بأن يعهد بالتحقيق فيها إلى قضاة تحقيق . ولكن حصل العكس بأن انتقص من ضمانات هذا القانون ، فالغى إشراف القاضى الجزئى على تحقيق النيابة .

أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى ، قانون الطوارئ والقوانين البديلة ، مقال بمجلة المحاماه ، القاهرة ، السنة الرابعة والستون ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٤ ، العددان التاسع والعاشر ، ص ٢٠ .

الجنائية، ويتميز قاضى التحقيق عن النيابة العامة فى شىء واحد هو تفتيش غير المتهم، فيجوز لقاضى التحقيق أن يفتش شخص غير المتهم (المادة ٩٤ أ.ج) أو منزله أى مكانه الخاص (م ٩٣ أ.ج) وذلك متى اتضح توافر دلائل قوية على أنه يخفى أشياء تفيد فى كشف الحقيقة (٨٠).

وطبقاً للمادة ٢/٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فإن النيابة العامة تباشر الاختصاصات السابقة والمبينة فى المواد ٩٣، ٩٤ - أ.ج غير مقيدة باستئذان القاضى الجزئى.

وبالنسبة لضبط المراسلات ومراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية فالأصل أن هذه السلطة يملكها قاضى التحقيق وحده، ولا تملك النيابة العامة سوى استئذان القاضى الجزئى حتى يتسنى لها مباشرة هذا الإجراء (٨١).

ولكن طبقاً للمادة ٢/٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فإن النيابة العامة تباشر اختصاصات قاضى التحقيق بالنسبة لضبط المراسلات ومراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية (٨٢).

أما بالنسبة للحبس الاحتياطى فقد خول القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بمقتضى المادة السابعة النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق عند قيامها بمباشرة التحقيق فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا. ولذلك فإنه يكون لها الحق فى حبس المتهم احتياطياً لمدة خمسة عشرة يوماً،

(٨١) أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ٢٢٧، ص ٤٢٨، ٤٢٩.

(٨١) أنظر الدكتور مأمون سلامة: قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ٣٥٩.

(٨٢) ينهب الدكتور أحمد فتحى سرور والدكتور مأمون سلامة إلى اعتبار تسجيل الاحاديث الشخصية للمتهم دون علمه نوعاً من التفتيش الذى يلزم له إذن من سلطة التحقيق. أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور: المرجع السابق، بند ٢٤٠، ص ٤٥٣.

— الدكتور مأمون سلامة: المرجع السابق، ص ٣٥٩، هامش ١.

وتملك بعد سماع أقوال المتهم أن تصدر أمرا بعد الحبس مدة أو مدد أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما (المادة ١٤٢ إجراءات) (٨٣).

(٨٣) يرى الدكتور إسماعيل محمد سلامه أن السلطة الاستثنائية الممنوحة للنيابة العامة بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ هي سلطة اختيارية يجوز لها استعمالها وفقا لهذا القانون أو استعمالها وفقا للقواعد العامة، ويكون الأمر مرده إلى تقدير المحقق وفقا لملايسات الدعوى ومصلحة التحقيق.

أنظر الدكتور إسماعيل محمد سلامه : «الحبس الاحتياطي» - دراسة مقارنة ، . القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، الطبعة الثانية، عالم الكتاب، ص ١٥٣ .

المبحث الثاني

الاختصاص القضائي النوعي

٣٢٦ - معيار اختصاص محاكم أمن الدولة :

ينقسم القضاء الجنائي من حيث الولاية القضائية إلى جهتين، الأولى ذات ولاية عامة تشمل جميع الجرائم التي نص عليها القانون بحسب الاصل، والثانية ذات ولاية خاصة تشمل بعض الجرائم التي نص عليها القانون على سبيل الحصر. وبمقتضى هذه الولاية الخاصة فإن محاكم هذه الجهة تختص وحدها بنظر هذه الجرائم، فالمحاكم ذات الولاية الخاصة تحجب المحاكم ذات الولاية العامة فيما يدخل في اختصاصها من دعاوى (٨٤).

وقد أكدت المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ هذا المعنى، إذ أنها نصت على اختصاص محاكم أمن الدولة دون غيرها بنوع من الجرائم، ومقتضى ذلك أن هذه المحكمة تسلب القضاء ذا الولاية العامة اختصاصه بنظر هذه الجرائم دون المحاكم الأخرى ذات الولاية الخاصة مثل القضاء العسكى وقضاء الأحداث فإنها تستمر في نظر الجرائم التي تدخل في اختصاصها لأن ولايتها الخاصة لا يحدها قضاء آخر ذو ولاية خاصة فلا تداخل مطلقا بين معايير الولاية الخاصة للقضاء (٨٥).

(٨٤) أنظر الدكتور أحمد فتحى سرور : محكمة أمن الدولة . مقال بمجلة القضاء، القاهرة، يناير - أبريل ١٩٨١، بند ٣، ص ٦٥.

وقارن رأى الدكتور مأمون سلامة في اعتبار المحاكم الخاصة التي تتميز باختصاص منطاة أما خصوصية الجرائم التي تنظرها أو شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه، فإن اختصاصها يعتبر استثنائيا وهو لا يسلب الولاية الثابتة للمحاكم العادية.

أنظر الدكتور مأمون سلامة: «قانون الإجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض»، المرجع السابق، ص ٥١٨.

(٨٥) أنظر الدكتور محمود نجيب حسنى: شرح قانون الإجراءات الجنائية. القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة، ١٩٨٨، بند ٨٧٣، ص ٧٧٢ وما بعدها.

- الدكتور أحمد فتحى سرور : المقال سابق الإشارة إليه، البند السابق، ص ٦٦.

والاصل فى معنى عبارة الجرائم الماسة بأمن الدولة أنها الجرائم التى تمس الدولة فى كيانها ومركزها بين الدول الأخرى، الجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة الخارج، أو الجرائم التى تشكل اعتداء على تنظيم الدولة الداخلى وفقاً للدستور، أى التى ترتكب ضد السلطات الرئيسية فى الدولة، ومن البديهي أن تكون هذه الجرائم من الجنايات ويعاقب عليها قانون العقوبات (٨٦).

وإذا كان المشرع المصرى قد تبنى المعيار النوعى فى تحديد اختصاص محكمة أمن الدولة، إلا أنه لم يلتزم بهذا المعيار بالمعنى الضيق لجرائم الاعتداء على أمن الدولة على النحو الذى سلف لنا بيان، إذ أنه توسع فى اختصاص هذه المحكمة ليشمل الجرائم التى تمس المصلحة العامة سواء فيما يتعلق بالوظيفة العامة، أو بالمال العام، أو بالمصلحة الاقتصادية (٨٧).

(٨٦) يرى الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى أنه كان من المنطقى عندما تنشأ محاكم لأمن الدولة أن يكون اختصاصها مقصوراً على الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجى والداخلى، وأن تحاط بأقصى الضمانات بالنظر لجسامة العقوبات المقررة لها - وذلك على نحو ما كان موجوداً فى التشريع الفرنسى الصادر فى ١٥ يناير ١٩٦٣ بشأن محاكم أمن الدولة.

أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى: «قانون الطوارئ»، المقال السابق، ص ١٨.

(٨٧) تختص محكمة أمن الدولة العليا بالجرائم الآتية:-

أولاً : جرائم الاعتداء على أمن الدولة بالمعنى الدقيق -
وتشمل ما يأتى -

أ - الجنايات المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى مكرراً من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهى المواد (٧٧ - ١٠٢).

ب - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية، وتتكون من جنايات المادة ٧ وجنح المواد ٣، ٤، ٥، ٦.

ج - للجرائم المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن، وتتكون من جنايات المواد ٥، ٦، ٧.

أما بالنسبة للاختصاص المحلي فقد نص القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على أن تنعقد محكمة أمن الدولة العليا في كل مدينة محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية (٨٨).

د- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩، وتتكون من جنائيات (المادتان ٢٢، ٢٣) وجنح (المادتان ٢٥، ٢٦).

ثانيا : جرائم الاعتداء على نزاهة الوظيفة العامة: وهي المنصوص عليها في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (الرشوة) في المواد من ١٠٢ - ١١١.

ثالثا : جرائم الاعتداء على المال العام والغدر: وهي المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في المواد من ١١٢ إلى ١١٩ مكررا.

رابعا : الجنائيات الاقتصادية: وهي الجنائيات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ (المادة ٥٦) وفي المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ (المادة ٩) وتتمثل في العود إلى مخالفة هذين القانونين على نحو يعاقب عليه بالسجن.

وقد عبرت المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة عن هذه الجنائيات بأنها للجرائم المعاقب عليها بأشد من الحبس وهو تعبير غير دقيق. أنظر الدكتور أحمد فتحي سرور : محكمة أمن الدولة ، المقال سالف الإشارة إليه، ص ٧٢، ٧٣.

(٨٨) يرى الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى أن المشرع قد أسرف في إنشاء محاكم أمن الدولة العليا، وكان الواجب يقتضي أن تقتصر محاكم أمن الدولة العليا على محكمة واحدة فقط على النحو المعمول به في فرنسا بقانون ١٥ يناير ١٩٦٣ كما ينبغي أن يقتصر اختصاصها على جرائم أمن الدولة بالمعنى الضيق على النحو السالف بيانه فقط.

أنظر الدكتور محمود محمود مصطفى: «قانون الطوارئ» ، المقال السابق، ص ١٨.

- الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق، بند ٨٧٦، ص ٧٧٦ وما بعدها.

الختامة

وبهذا نكون قد انتهينا بتوفيق من الله من دراسة موضوع الحماية الجنائية لأسرار الدولة، وقد انتهجنا في هذا البحث أسلوب الدراسة المقارنة، وقد قمنا بذلك من خلال تقسيم المؤلف إلى باب تمهيدى وقسمين وخاتمة.

وقد استهللنا الدراسة بباب تمهيدى تناولنا فيه موضوع جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، وذلك بقصد الوقوف على المناخ التى ظهرت فيه تلك الطائفة من الجرائم، وموضع جرائم انتهاك أسرار الدولة منها.

ففى الفصل الأول استعرضنا موضوع تطور الأحكام العامة لجرائم أمن الدولة، فنتبعنا ذلك فى مصر حيث خلصنا إلى أن الجرائم العامة كانت أعرق فى القدم من غيرها من الجرائم الأخرى، إذ ميز قدماء المصريين بين هاتين الطائفتين من الجرائم، وأفردوا للأولى نظاماً خاصاً فى التجريم والمحاكمة، وظل ذلك سائداً حتى أدخل الرومان بعض التعديل والتحويل عليها وذلك بإدماج ألوان السلوك التى تمس عظمة الشعب الرومانى فيها، وأطلقوا عليها تسمية الجرائم الماسة بالجلالة «Lèse - Majesté»، وإن كان أباطرة الرومان - فى مرحلة لاحقة - قد طوروا مفهوم هذه الجرائم بحيث يستوعب حماية ملكهم ومجدهم الشخصى.

ثم استعرضنا بعد ذلك موقف الشريعة الإسلامية من جريمتى البغى والتجسس، وخلصنا إلى أن الشريعة الغراء قد وضعت للجريمة الأخيرة من الأصول والضوابط ما يكفل تنظيمها فى إطار من الإنسانية التى لا وجود لها فى العصر الحديث. كما استعرضنا موقف التشريعات العقابية الحديثة فى مصر حيث تبين أنها كانت عاجزة عن ملاحقة التطورات السياسية

والعسكرية والاقتصادية حتى منتصف هذا القرن، إلا أن المشرع قد استدرك ذلك بإصدار القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

وقد بينا بعد ذلك تطور هذه الجرائم في فرنسا حيث تبين لنا أن الثورة الفرنسية سنة ١٩٨٩ قد أسفرت عن تطورات جذرية في مجال الفكر القانوني، وخصوصاً بعد صدور وثيقة حقوق الإنسان والمواطن التي صدرت في أعقاب الثورة، حيث ألغيت من الناحية الواقعية جريمة المساس بالجلالة وحل محلها مفهوم الجرائم الماسة بأمن الدولة.

وقد أنهينا هذا الفصل بدراسة تاريخ هذه الطائفة من الجرائم في إنجلترا، حيث تبين أنها موعلة في القدم، وأن القوانين التي جرمت هذه الوقائع قد بدأت عن طريق العرف القضائي، إلا أنه ومنذ بداية القرن العشرين صدرت عدة تشريعات من البرلمان الانجليزي في هذا الشأن، وقد خلصنا في نهاية هذا الفصل إلى أن التداخل في مفهوم أمن الدولة من جهة الداخل والخارج كان هو السمة المميزة لقوانين ما قبل القرن السادس عشر في كل من فرنسا وإنجلترا، وأن جريمة الخيانة قد لقيت عناية مبكرة من المشرع في تحديد وقائعها على نحو تفصيلي، بينما لم تحظ جريمة التجسس بذلك الاهتمام إلا في أواخر القرن التاسع عشر.

ثم قمنا بعد ذلك بدراسة مدى تمتع جرائم أمن الدولة من جهة الخارج بالصفة السياسية، وقد انتهينا إلى أن التشريع الفرنسي واليطالي والبلجيكي قد نزعوا الصفة السياسية عن جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، كما وضح لنا أن المشرع المصري لم يضع تعريفا للجريمة السياسية، إلا أنه قد أفصح عن اتجاهه - ضمناً - صوب الأخذ بالمذهب الشخصي، وإن كان المشرع لم يهجر المذهب الموضوعي تماماً. وأوصينا بأن يصدر تشريع يحدد ماهية الجريمة السياسية، وأن ينص فيه المشرع على استبعاد جرائم أمن الدولة من جهة الخارج من عداد الجرائم السياسية.

وفي القسم الأول من الرسالة تعرضنا في الباب الأول لموضوع نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة في التشريع المقارن، حيث تناولنا في الفصل الأول تصنيف الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية، فبيننا ماهية أسرار أمن الدولة

وتوصلنا إلى أنها لم تعد تقتصر على المعلومات العسكرية فقط، وإنما أصبحت تشمل المعلومات السياسية والاقتصادية والصناعية والعلمية، ثم تعرضنا لموضوع أسرار التحقيقات الجنائية، وتبين لنا أن التشريعات التي تأخذ بنظام التنقيب والتحري كالتشريع الفرنسى والإيطالى والمصرى قد أخذت بنظام سرية التحقيق الابتدائى وإن كانت قد اختلفت فى بعض التفاصيل الفرعية، كما بينا ماهية السر الإدارى، وتوصلنا إلى أن مضمونه يختلف من إدارة إلى أخرى، وهو يتصل من جانب آخر بدرجة التقدم الحضارى للدولة، وأنهينا إلى وجوب عدم التوسع فى سرية الأعمال الإدارية حرصا على عدم بقائها بمنأى عن الرقابة، وفى مجال الأسرار البرلمانية وضح لنا أن القوانين التى يعدها البرلمان ليس فيها من السرية شىء، ولكن يجوز عقد جلسات سرية فى حالة التعرض لمسائل تمس الأمن القومى أو النظام العام أو الآداب العامة.

أما الأسرار الخاصة كسر المهنة، فقد تبين لنا أن أمر تحديده يكتنفه الكثير من الصعوبات، كما أن التشريعات المختلفة كالتشريع المصرى والفرنسى لم يعرفا سر المهنة، وقد انتهينا إلى أن تعريف سر المهنة هو «كل واقعة يعرفها الأمين على السر أثناء أو بمناسبة ممارسته مهنته أو بسببها». ثم تعرضنا بعد ذلك لأسرار المراسلات والاتصالات الشخصية، فبيننا أن الدستور المصرى قد نص فى المادة ٢/٤٥ على سرية المراسلات البريدية والبرقية، وإن كان المشرع قد ضحى بحرمة المراسلات فى سبيل كشف الحقيقة فى بعض الحالات كإجازة ضبط الرسائل فى حالة وجود أمارات قوية تفيد حيازة المتهم لأشياء تتعلق بجريمة ارتكبتها (المواد ٩١، ٩٥، ٢٠٦) أ.ح. أما أسرار الاتصالات الهاتفية فالأصل العام هو عدم جواز إفشاءها إلا فى حالات خاصة وذلك على النحو الذى نصت عليه المادة ٩٥ أ.ح.

ولقد تناولنا بعد ذلك موضوع مفهوم أسرار الدولة، حيث عرضنا اتجاهات ثلاثة بصدد تعريف أسرار الدولة، الأول يتجه صوب عدم وضع تعريف لهذه الأسرار (بلجيكا وهولندا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا) وذلك حرصا على عدم حصر هذه الأسرار فى ظل تعريف معين، والثانى يميل صوب تقسيم الأسرار إلى حقيقية وحكمية (إيطاليا والاتحاد السوفيتى)، والثالث يتجه صوب وضع

تعريف شامل لها (فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا)، وقد خلصنا إلى أن الطائفة الأولى تترك فرصة كبيرة للقضاء لاستكمال الصيغ القانونية لتحديد ماهية أسرار الدولة، بينما تترك الطائفة الثانية للسلطات الإدارية سلطة كبيرة في تحديد هذه الأسرار، بينما تقال الطائفة الثالثة من تدخل السلطتين القضائية والإدارية في تحديد هذه الأسرار.

ثم بينا بعد ذلك دور السلطتان القضائية والإدارية في تحديد مفهوم أسرار الدولة، حيث انتهينا إلى أن غالبية التشريعات العقابية لا تلزم القاضي باستشارة جهة معينة لتحديد مدى السرية، ولكن من الناحية العملية فإنه إذا شق على القاضي التوصل إلى سرية الوثيقة أو المعلومة بمعرفته فإنه يلجأ للسلطات الإدارية لاستطلاع رأيها. وقد خلصنا إلى أن تدخل القضاء لاستكمال الصيغ التشريعية في شأن تحديد أسرار الدولة هو أمر تمليه الضرورات العملية والمصلحة العامة، ويمكن للقاضي التوصل إلى النتيجة التي تتفق مع هذه المصلحة باستعمال قواعد التفسير الكاشف. وإن كنا قد قيدنا ذلك بالألا يتم عن طريق القياس لخلق أو تأييم أنواع جديدة من الأسرار لم يهدف المشرع إلى تجريمها، وذلك احتراماً وتوكيداً لمبدأ الشرعية. كما بينا أن التشريعات المقارنة تنقسم إلى ثلاثة مجموعات رئيسية في مجال تخويل السلطات الإدارية التدخل بإصدار مرسوم بقانون أو لائحة لاستكمال النقص التشريعي في مجال مفهوم أسرار الدولة، حيث تميل المجموعة الأولى صوب التشدد في عدم منح السلطات الإدارية أي دور في هذا المجال (ألمانيا ولوكسمبرج ويوغوسلافيا)، بينما تميل المجموعة الثانية إلى الاعتراف للسلطة الإدارية بهذا الدور (فرنسا وإيطاليا)، أما المجموعة الثالثة فإنها تتخذ موقفاً وسطاً بين المجموعتين الأولى والثانية.

كما استعرضنا بعد ذلك موضوع حماية أسرار الدولة وحرية المعلومات حيث عرضنا لتشريع هام يتضمن أولى المحاولات على المستوى العالمي لتقنين الحق في الحصول على المعلومات، ونظراً لأهمية هذا التشريع فقد أفتدت به عدة دول كاستراليا وكندا فأصدرت تشريعات مماثلة له، وتسعى بعض الدول الأخرى صوب هذا الاتجاه كإنجلترا وفرنسا.

وقد بينا بعد ذلك المقصود بأسرار الدولة في مجال الإعلام، حيث خلصنا إلى وجود اتجاهين في القانون المقارن، الأول ويدور حول فكرة عدم وجود حاجة إلى مفهوم خاص لأسرار الدولة في مجال الإعلام اكتفاء بمفهوم أسرار الدولة في مجال القانون العام، وتتبنى هذا الاتجاه يوغوسلافيا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا، بينما الاتجاه الثاني يرى تقييد حرية الإعلام في الموضوعات المتعلقة بنشر المعلومات الخاصة بأسرار الدولة، وذلك كفرنسا و إنجلترا حيث عرضنا لنظام ملاحظات الدفاع «D. Notices» في إنجلترا، وخلصنا إلى أن هذا النظام لا يترتب عليه تجريم لوقائع غير منصوص عليها في التشريع العقابي الإنجليزي، إلا أن مخالفته يترتب عليه تطبيق تشريع الأسرار الرسمية الصادر في هذا الشأن.

ثم استعرضنا مدى إمكانية التوفيق بين حرية الصحافة والمحافظة على أسرار الدفاع الوطني في التشريع المقارن، وانهينا إلى اختلاف التشريعات بشأن القيود التي تفرضها على الصحف في هذا الشأن، وقد عرضنا في هذا الصدد لقضية هامة في تاريخ الصحافة العالمية والأمريكية بوجه خاص وهي قضية وثائق البنتاجون «The Pentagon Papers»، وكيف أكد هذا الحكم على حرية الصحافة في الولايات المتحدة، وكذلك عرضنا لقضية كتاب صائد الجواسيس «Spy Catcher» وبيننا كيف انتصرت حرية الصحافة في المملكة المتحدة (إنجلترا) في نهاية عام ١٩٨٨، حيث صرح بنشر الكتاب في إنجلترا بعد محاولات مستميتة من الحكومة لحظره، وقد أكد هذا الحكم على حرية الصحافة في نشر المعلومات الهامة التي تمس الإنسان والمواطن.

كما قمنا بعد ذلك باستعراض التنظيم التشريعي لجرائم انتهاك أسرار الدولة في التشريع المقارن، حيث استهللنا هذا الباب بدراسة موضوع التمييز بين جريمة الخيانة والتجسس في نطاق جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، حيث خلصنا إلى أن المعيار الراجح في الفقه الفرنسي هو الأخذ بمعيار جنسية الفاعل وقد أخذت به تشريعات فرنسا وإيطاليا وسويسرا ورومانيا.

كما انتهينا إلى أن التشريع المصري لم يأخذ بهذه التفرقة أصلا لأنه ليس لاصطلاحى الخيانة أو التجسس أى مدلول قانونى سواء من ناحية تحديد

الركن المادى أو المعنوى، ثم استعرضنا أعمال التجسس وقواعد القانون الدولى حيث بينا القواعد التى تنتظم جريمة التجسس فى القانون الدولى وخلصنا إلى أن قواعد القانون الدولى العام لا تحظر استخدام الجواسيس، إلا أن القبض على الجاسوس متلبسا لا يعفيه من العقاب بعد محاكمته محاكمة عادلة، ثم بينا كيف قام المشرع الفرنسى بالتنسيق بين أحكام اتفاقية لاهى وبين نصوص التشريع الوطنى الداخلى فى هذا الصدد.

وقد قمنا بعد ذلك باستعراض جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريعات اللاتينية حيث استعرضنا موقف التشريع الفرنسى والبلجيكى والإيطالى والسويسرى، وبيننا مدى التقارب فى الأحكام العامة لجرائم انتهاك أسرار الدولة فى هذه التشريعات، ثم بينا كيف تفرد التشريع الألمانى بتجريم إفشاء أسرار الدولة غير الشرعية، وقمنا بتحليل العوامل التاريخية التى أدت إلى نشوء هذا النص. ثم عرضنا لموقف تشريعات أوربا الشرقية وبيننا مدى اهتمامها بحماية أسرار الدولة باعتبارها من أكثر الجرائم تأثيرا على البنية الأساسية للدولة، وعلى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى. كما استعرضنا بعد ذلك موقف كل من التشريعين الإنجليزى والأمريكى، حيث تبين لنا أنه برغم أن كلا منهما يستمد أصوله من الشريعة العامة والنصوص غير المكتوبة، إلا أن كل منهما قد تفرد بذاتية خاصة نتيجة تأثره بالمناخ الذى ظهرت فيه نصوص التشريع. وفى الفصل الخامس استعرضنا التشريعات العربية حيث قمنا بتحليل نصوص بعضها، واتضح لنا أن الأحكام العامة لجرائم انتهاك أسرار الدفاع فى التشريعين العراقى والكويتى تكاد تكون مماثلة للتشريع المصرى، بينما تميزت نصوص التشريعين السورى واللبنانى فى هذا المجال بأحكام خاصة بها.

أما فى القسم الثانى من الدراسة فقد تناولنا موضوع الحماية الجنائية لأسرار الدولة فى التشريع المصرى، حيث قمنا فى الباب الأول بتحليل الأحكام الموضوعية للحماية الجنائية لأسرار الدولة، فاستهللنا هذا الباب بفصل أول تناولنا فيه الأسلوب الذى اتبعه المشرع فى إضفاء الحماية الجنائية على الأفعال التى يمكن أن تهدد أسرار الدفاع، وانتهينا إلى أن المشرع المصرى قد تخير فى مجال وقاية أسرار الدفاع أسلوب تجريم وقائع دخول الأماكن المحظور ارتيادها

وإن لم يسلك الجانى السبل غير المألوفة، فإننا قام باستعمال طريقة من طرق التخفى أو الغش أو التحايل فإن المشرع يغلظ العقاب على الجانى فى هذه الحالة.

ثم تناولنا فى الفصل الثانى موضوع انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية وبيننا أن هذه الصورة هى أخطر صور الإضرار بأمن الدولة، ومن ثم فقد رصد لها المشرع أقصى عقوبة وهى الإعدام. ثم عرضنا فى الفصل الثالث لجرائم انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية، فبيننا صور ارتكاب هذه الجرائم وخلصنا فى تحليلنا لها إلى أن تخلف نية انتهاكها لمصلحة دولة أجنبية قد حدا بالمشرع صوب تصنيفها ضمن الجنج، إلا أن المشرع قد رفع عقوبتها لمصاف الجنائيات إذا توافرت ظروف معينة فى ارتكابها، وذلك كأن ترتكب فى زمن الحرب مثلاً. ثم تناولنا موضوع انتهاك أسرار السياسات العليا للدولة أو الأمن القومى أو المصالح الحكومية ونحوها، حيث بينا طبيعة جرائم انتهاك أسرار السياسات العليا للدولة، وقمنا بتحليل نصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣، وعرضنا لبعض أوجه القصور التى شابت هذه النصوص ورأينا فيها، ثم بينا جرائم انتهاك أسرار المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام، حيث عرضنا للقيد الذى أورده المشرع فى هذا المجال وهو صدور أمر من الجهة المختصة بحظر النشر أو الأذاعة. وفى الفصل الخامس تناولنا بالتحليل موضوع نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة، فبيننا ماهية أسرار الدولة المشمولة بالحماية الجنائية، وخلصنا إلى أنه من البين أن المشرع قد اتجه فى الآونة الأخيرة صوب التوسع فى إدراج طوائف كثيرة من الاسرار ضمن أسرار الدولة مما أدى إلى إتساع نطاقها بشكل يؤثر على حرية الفرد فى الحصول على المعلومات والمعرفة، ولذلك فإننا قد طالبنا فى المبحث الثانى من هذا الفصل بتحديد نطاق هذه الحماية الجنائية بما لا يمس بحق المواطن فى الحصول على المعلومات.

وقد تناولنا فى الباب الثانى موضوع الأحكام العامة المشتركة لجرائم انتهاك أسرار الدفاع، حيث عرضنا فى الفصل الأول لامتداد قانون العقوبات المصرى خارج الاقليم فى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج ومن ضمنها

جرائم إنتهاك أسرار الدفاع، وبينما أن هذه الحالة مقصورة على الجنايات فقط فلا تسرى على الجنح المنصوص عليها فيه. وفي الفصل الثانى عرضنا للقواعد الخاصة بالمساهمة التبعية، حيث بينا أسلوب المشرع فى التوسع فى صور المساهمة الجنائية بقصد تغطية كافة الصور التى يترتب عليها الاضرار بأمن الدولة وسلامتها، وفى الفصل الثالث عرضنا للقواعد الخاصة بامتناع العقاب للإبلاغ أو الأخبار فى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج، فبينما حالة الاعفاء الوجوبى من العقاب، وعرضنا لشروط تطبيق هذه الحالة حيث يجب أن يحدث الإبلاغ قبل تنفيذ الجريمة وقبل البدء فى التحقيق، ثم تناولنا حالتى الاعفاء الجوازى، فبينما الحالة الأولى للاعفاء الجوازى قبل البدء فى التحقيق، ثم تناولنا الحالة الثانية وهى التى تتم بعد البدء فى تنفيذ الجريمة.

وفى الفصل الرابع عرضنا لقواعد الاختصاص النوعى واجراءات التحقيق حيث تناولنا أسلوب المشرع فى تخصيص محاكم أمن دولة لنظر هذه الجرائم، وبينما النقد الموجه لها من الفقه المصرى فى هذا الصدد.

التوصيات

وفي نهاية هذه الدراسة فإننا نرى التوصية بما يأتي: -

أولا : في مجال الحق في الحصول على المعلومات:

حرصا على تحقيق التوازن بين الحماية الجنائية لأسرار الدولة، والحق في الحصول على المعلومات، فإننا نرى:

١- أن يتضمن الباب الثالث من الدستور الحالي وعنوانه «الحريات والحقوق والواجبات العامة، نصاً بشأن حق المواطن في الحصول على المعلومات، على أن يترك للتشريع تنظيم هذا الموضوع. وبهذا النص فإن حرية المعلومات ترتقى من كونها منحة من السلطات تصرح بها أو تحجبها وقتما شاءت، إلى كونها حقاً للمواطن تستمد سندها الشرعي من النص الدستوري.

٢- أن يصدر تشريع «الحق في الحصول على المعلومات»، وذلك تنفيذاً للمبدأ الدستوري سالف الذكر، على أن يتضمن هذا التشريع المبادئ الآتية:-

أ- إلزام كافة جهات الدولة بأن تنشر في سجل يعد لذلك أوصاف تنظيمها المركزي والاقليمي، والأساليب المقترحة وضعها للكافة من أجل الحصول على المعلومات.

ب- إلزام كافة أجهزة الدولة بأن تصنف الملفات الموجودة لديها، بشكل يسهل الرجوع إليها، لمعرفة أي معلومات محفوظة بها.

ج- يجب أن تحدد كل هيئة أو مؤسسة تابعة للدولة أسلوب لاطلاع المواطنين على هذه المعلومات، وأن يكون ذلك مقابل رسم رمزي، وأن ترتب بداخلها عرض للمعلومات التي رفضت خطأ إطلاع الأفراد عليها.

د- ينبغي إنشاء أسلوب للتحكيم القضائي في المنازعات التي تثور بين الأفراد وبين جهة الادارة حول حق المواطن في الحصول على المعلومات.

هـ - يجب استبعاد المعلومات المتصلة بالأمن أو بالدفاع القومي من نطاق المعلومات المسموح بالاطلاع عليها، على أن تحدد هذه الموضوعات تفصيلا، وأن يحدد الأشخاص المصرح لهم بهذه السلطات.

ثانيا : فى مجال التنسيق بين نصوص قانون العقوبات وقانون الأحكام العسكرية :

حرصا على عدم ازدواج نصوص التجريم الخاصة بالحماية الجنائية لأسرار الدفاع فى قانون العقوبات العام وقانون الاحكام العسكرية، نرى وجوب التنسيق بين نصوص هذين القانونين، وذلك بأن تندرج كافة النصوص الخاصة بجرائم الاعتداء أو المساس بأسرار الدولة والتي تنضوى تحتها طائفة أسرار الدفاع فى قانون العقوبات العام، وأن تنسحب نصوص هذا القانون على المدنيين أو العسكريين على السواء.

ثالثا : فى مجال تنفيذ أحكام المادة ٨٠ هـ فقرة ٢ ، ٣ من قانون العقوبات :

نرى إعادة النظر فى القانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض الأماكن والمناطق العسكرية أو ذات العلاقة بالمجهود الحربى أو إقامة منشآت عامة بها أو الاقتراب منها، وذلك لأن هذا القانون قد صدر تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠، والذي أصبحت أحكامه لا تتناسب مع الظروف التى مرت بها مصر بعد الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مما اقتضى استبداله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧.

ولذلك فإن نصوص القانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ أصبحت لا تلائم التطور الذى لحق بالأمكان التى تشغلها القوات المسلحة ونوعية منشآتها، واتساع نطاق الصناعات الحربية ومخازن النخيرة، هذا بالإضافة إلى التطور التكنولوجى الذى لحق بأساليب التجسس فى خلال هذه الفترة، وضآلة العقوبة المقررة لمخالفة أحكام النص وهى الحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تتجاوز

خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وهي عقوبة لا تتناسب مع الخطورة التي تنطوي عليها الجريمة، مما يقتضى من السلطات المختصة المبادرة إلى تعديل القانون سالف الذكر لتلافي أوجه النقص فيه.

رابعاً : فى مجال تعديل بعض النصوص التشريعية القائمة.

١ - قد يؤدى انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية إلى انتهاكها لمصلحة هذه الدولة. ونظراً لأن المشرع يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة أصلاً إما بالمادة ٨٢/ج.ع أو بالمادة ٨٠ أ/٢.ع، والعقوبة المقررة لأى منهما لا تزيد عن الحبس، بينما يمكن أن تتعدى الآثار الضارة لتلك الجريمة إلى إلحاق ضرر جسيم بأسرار الدفاع وذلك بتسريبها إلى دولة أجنبية.

لذلك فإننا نرى وجوب تدخل المشرع لتشديد العقاب فى حالة انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية إذا أدى انتهاكها لمصلحة هذه الدولة، بحيث يسأل الجانى عن هذه النتيجة باعتبارها جريمة متعدية القصد.

٢ - نظراً لأن كلمة «أو تسليمه» الواردة فى المادة ٨٠ أ/٣.ع لا ينصرف معناها فى ضوء المادة ٨٠.ع إلا إلى تسليم أسرار الدفاع إلى دولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها، ولما كان وقوع فعل «التسليم» يؤدى إلى اعتبار الجانى شارعاً فى ارتكاب الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٨٠.ع، وحتى لا يكون من يرتكب جريمة الشروع فى التسليم المنصوص عليها فى المادة ٨٠ أ/٣.ع أفضل ممن يرتكب هذه الجريمة بمقتضى المادة ٨٠.ع.

لذلك فإننا نرى استبعاد كلمة «أو تسليمه» من نص المادة ٨٠ أ/٣.ع حتى لا يؤدى ذلك إلى الخلط والاضطراب.

٣ - ساوى المشرع فى المادة ٨٠/ب.ع بين من يرتكب جريمة إفشاء أسرار المصالح الحكومية أو نحوها بحكم كونه أميناً على الأسرار، وبين من

يتوصل إلى الأسرار دون حق، وبين من تصل الأسرار إلى عمله دون سعى منه إلى ذلك.

ولما كانت الحالة الأولى التي يتوصل فيها الجاني إلى السر بحكم كونه أميناً على الأسرار تشكل إهداراً للثقة الممنوحة له بمقتضى وظيفته، لذا فإننا نرى وجوب تغليظ العقاب في هذه الحالة حرصاً على التزام الموظف العام بمقتضيات الوظيفة العامة.

وبعد :

فإنني أرجو أن أكون قد مهدت بهذا البحث للتواضع السبيل إلى من بعدى لدراسة هذا الموضوع بتعمق واستفاضة، فإن كنت قد وفقت فإنه من فضل الله، وإن كنت قد قصرت فأدعوا الله أن يشفع لى بإخلاصى ودأبى فى المثابرة على البحث.

والله المستعان ..

ABRÉVIATIONS

1^{er} OUVRAGES RAPPORTES PAR UN TITRE

ABRÉGÉ

GARÇON (Emile)	C. pén. ann., 2^e éd., T. art.
MERLE (Roger) & VITU (ANDRÉ)	Tr. dr. Cri. T. 1 ou 11 ou 111 ou IV
LÉAUTÉ (Jacques)	Le. sec. de. la. Déf. nat. R.P.S., Op.cit.
LÉAUTÉ (Jacques)	Sec. mili. et. Lib., op. cit.

2^e AUTRE ABRÉVIATIONS

Ancien Rép Dalloz	Ancien Répertoire Dalloz.
Ann. fr. dr. intern	Annuaire français de droit international
Ann. Int. Crim	Annales Internationales de criminologie
Arch. polit. Crim	Archives de politique criminelle.
B.	Bulletin des arrêts de la cour de cassation, chambre criminelle (l'arrêt cité tant seculement rapporté par son numéro).
Cass	Cour de cassation.
C.E.	Conseil d'État.
C.G.J.C.	Compte générale de la justice criminelle.
C.I.C.	Code d'instruction criminelle.
C.J.M	Code de justice militaire
C.J.M.A.T.	Code de justice militaire pour l'armée de terre.
C.P.	Code pénal
C.P.P.	Code de procédure pénale.
Comm	Cour de cassation, chambre

Cons. Rép.	commerciale et financière.
Crim.	Conseil de la République.
	Cour de cassation, chambre criminelle
Ch. réun	Cour de cassation, chambres réunies
Chron	Chronique.
Ch. acc.	Chambre d'accusation
Ch. app. corr.	Chambre des appels correctionnels.
C. ass	Cour d'assises.
D.	Recueil Dalloz.
D.A.	Recueil Dalloz analytique.
D.C.	Recueil Dalloz critique
D.H.	Recueil Dalloz hebdomadaire
D.P.	Recueil Dalloz périodique
ed.	édition.
Encycl. Dalloz, Dr. pén	Répertoire de droit pénal de l'Encyclopédie Dalloz.
G.P.	Gazette du Palais.
Gaz. Trib.	Gazette des tribunaux.
J.C.P.	Jurisclasseur périodique (Semaine juridique).
	Jurisclasseur Procédure pénale.
J.Cl. Proc. pén	Jurisclasseur Droit pénal.
J.Cl. Pén	Journal officiel.
J.O.	Journal du Palais.
J.P.	Observations.
Obs	Ouvrage cité
Op.cit.	page, pages.
P., p.p.	Revue critique de législation et de jurisprudence
R.C.L.J.	Revue de droit pénal et de criminologie.
R.D.P.C.	Recueil de droit pénal.
Rec. dr. pén	

Rec. Cons. d'État	Recueil des arrêts du Conseil d'État.
Reg.	Cour de cassation, chambre des requêtes.
R.I.C.P.T.	Revue international de criminologie et de police technique.
R.I.D.P.	Revue international de droit pénal.
R.P.D.P.	Revue pénitentiaire et de droit pénal.
R.P.S.	Revue pénale suisse.
R.S.C.	Revue de science criminelle et de droit pénal comparé.
S.	Recueil Sirey.
T.	Tome.
T. corr.	Tribunal correctionnel.
Vol.	Volume.

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

١ - فى الفقه الإسلامى ..

- أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى :

الجامع لأحكام القرآن . القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، الجزء الثامن عشر ،
١٩٤٩ .

- أبى يوسف :

الخراج . القاهرة ، دار النشر غير مذكورة ، ١٣٠٢ - ١٣٤٦ هـ .

- الأستاذ عبد القادر عوده :

التشريع الجنائى الإسلامى مقارناً بالقانون الوضعى . القاهرة ، مكتبة
دار العروبة ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٤ .

- كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى المعروف بابن
الهام الحنفى :

شرح فتح القدير . القاهرة ، مطبعة مصطفى محمد ، المكتبة التجارية
الكبرى ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، ١٣١٧ هـ .

- الإمام محمد أبو زهرة :

الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى - «الجريمة» . القاهرة ، دار الفكر
العربى ، ١٩٧٦ .

- الدكتور محمد سليم العوا :

فى أصول النظام الجنائى الإسلامى - دراسة مقارنة . القاهرة ، دار
المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

- الدكتور يوسف عبد الهادى الشال :

جرائم أمن الدولة وعقوباتها فى الفقه الإسلامى . القاهرة ، المختار
الإسلامى للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٦ .

٢ - التشريع الوضعى ..

- الدكتور أحمد صبحى العطار :

دراسة فى القسم الخاص فى قانون العقوبات المصرى «جرائم الاعتداء على المصلحة العامة». القاهرة ، دار النشر غير مذكورة ، نيو أوفست للطباعة، ١٩٨٧ .

- الدكتور أحمد عوض بلال :

المذهب الموضوعى وتقلص الركن المعنوى للجريمة (دراسة مقارنة) . القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ .

- الدكتور أحمد فتحى سرور :

- الوسيط فى قانون العقوبات «القسم العام». القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .

- الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية. القاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

- الوسيط فى قانون العقوبات «القسم الخاص» القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

- الأستاذ أحمد فتحى زغلول :

المحاماه. القاهرة ، مكتبة المعارف، ١٩٠٠ .

- الأستاذ أحمد أمين :

شرح قانون العقوبات الأهلى «القسم الخاص». القاهرة، مطبعة الاعتماد بمصر، ١٩٢٣ .

- الأستاذ أحمد هانى :

الجاسوسية بين الوقاية والعلاج. القاهرة، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٤ .

-الدكتور أسامة قايد :

المسئولية الجنائية للطبيب عن إقضاء سر المهنة «دراسة مقارنة» .
القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧ .

- الدكتور السعيد مصطفى السعيد :

الأحكام العامة في قانون العقوبات، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٥٢ .

- الدكتور ه آمال عبد الرحيم عثمان :

- شرح قانون الاجراءات الجنائية . القاهرة، دار النهضة العربية ،
١٩٧٥ .

- شرح قانون العقوبات الخاص . القاهرة، دار النهضة العربية، الجزء
الأول، ١٩٧٣ .

- الدكتور جلال ثروت :

النظرية العامة لقانون العقوبات . الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية،
سنة النشر غير مذكورة .

- الاستاذ جندى عبد الملك :

الموسوعة الجنائية . القاهرة، مطبعة الاعتماد، الطبعة الأولى، ١٩٤٢ .

- الدكتور حامد سلطان :

القانون الدولى العام فى وقت السلم . القاهرة، دار النهضة العربية ،
الطبعة الثالثة، ١٩٦٨ .

- الدكتور حسن صادق المرصفاوى :

أصول الاجراءات الجنائية . الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٧ .

- الأستاذ حسين جميل :

نحو قانون عقابى موحد للبلاد العربية «دراسة ونقد» . القاهرة، معهد
الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٤ - ١٩٦٥ .

- الدكتور حسين إبراهيم صالح عبيد :

القصد الجنائي الخاص «دراسة تحليلية تطبيقية». القاهرة ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

- الدكتور رمسيس بهنام :

- النظرية العامة للقانون الجنائي . الاسكندرية، منشأة المعارف ، ١٩٦٥.

- القسم الخاص في قانون العقوبات . الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٤.

- الدكتور رؤوف عبيد :

- مبادئ القسم العام من التشريع العقابي المصري. القاهرة، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٥.

- مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصري. القاهرة، دار النشر غير منكرة، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٧٦.

- الدكتور رياض شمس :

حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر. القاهرة، دار النشر غير منكرة، مطبعة دار الكتب المصرية، الجزء الأول، ١٩٤٧.

- الدكتور سعاد الشرقاوى :

نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانونى. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

- الأستاذ سعد إبراهيم الأعظمى :

جرائم التجسس فى التشريع العراقى. «دراسة مقارنة». بغداد، لم يذكر دار النشر، ١٩٨١.

- الدكتور سليمان الطماوى :

القضاء الإدارى - الكتاب الثالث - قضاء التأديب. القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧١.

- الدكتور شفيق شحاته :

التاريخ العام للقانون فى مصر القديمة والحديثة. القاهرة، مكتبة سيد عبد الله وهبه، سنة النشر غير متكورة.

- الدكتور صوفى حسن أبو طالب :

مبادئ تاريخ القانون. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦١.

- الدكتور عادل بسيونى :

تاريخ القانون للمصرى. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

- الدكتور عبد الرزاق أحمد السهنورى :

الوسيط فى شرح القانون المدنى - نظرية الالتزام بوجه عام - مصادر الالتزام . القاهرة ، دار النهضة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٦٤.

- الدكتور عبد العزيز سرحان :

مبادئ القانون الدولى العام. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

- الدكتور عبد المهيم بكر :

جرائم أمن الدولة للخارجى «دراسة فى القانون الكويتى والمقارن» . القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

- الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفى :

قانون العقوبات اللبنانى «جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال» . بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

- الدكتور عبد الله ناصف :

مدى توازن السلطة السياسية مع المسئولية فى الدولة الحديثة. القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٨١.

- الدكتور عبد المجيد محمد الحفناوى :

تاريخ القانون المصرى - الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، سنة النشر غير مذكورة .

- الدكتور عبد الوهاب حومد :

الإجرام السياسى . بيروت، دار المعارف، لبنان ، ١٩٦٣ .

- الدكتور على أحمد راشد :

- مبادئ القانون الجنائى . القاهرة ، الجزء الأول، فى مبادئ التجريم والمسئولية الجنائية، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠ .

- الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، جرائم الأخلال بالأمن الخارجى وجرائم التزوير . القاهرة، مطابع دار الكتاب العربى، ١٩٥٥ .

- القانون الجنائى «المدخل وأصول النظرية العامة، القاهرة، مكتبة سيد عبد الله وهبة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠ .

- الدكتور على أحمد راشد والدكتور نبيل مدحت سالم :

القانون الجنائى الخاص - دراسة تحليلية لأنواع الجرائم - كتاب الجرائم الاقتصادية . القاهرة، مكتبة سيد عبد الله وهبة، ١٩٧٢ .

- الأستاذ على بدوى :

الأحكام العامة فى القانون الجنائى . القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٣٨ .

- الدكتور على صادق أبو هيف :

القانون الدولى العام . الاسكندرية، منشأة المعارف، الجزء الأول، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٧٥ .

- الدكتور عماد عبد الحميد النجار :

الوسيط فى تشريعات الصحافة . القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ .

- الدكتور عمر السعيد رمضان :

- مبادئ قانون الاجراءات الجنائية. القاهرة، دار النهضة العربية،
١٩٦٦ - ١٩٦٧.

- شرح قانون العقوبات «القسم الخاص». القاهرة، دار النهضة العربية،
١٩٧٧.

- الدكتور عوض محمد :

- جرائم الأشخاص والأموال. الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية،
سنة النشر غير مذكورة.

- الوجيز في الاجراءات الجنائية. الاسكندرية، دار المطبوعات
الجامعية، ١٩٧٧.

- قانون العقوبات «القسم العام». الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية،
١٩٨٥.

- الدكتور فتحى المرصفاوى :

تاريخ القانون المصرى . القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٨.

- الدكتور فوزيه عبد الستار :

- شرح قانون الاجراءات الجنائية. القاهرة، دار النهضة العربية،
١٩٨٦.

- شرح قانون العقوبات «القسم العام». القاهرة، دار النهضة العربية،
١٩٨٧.

- الدكتور كامل السمرائى :

قانون العقوبات البغدادى وتعديلاته ونيوله موحداً . بغداد، مطبعة
للمعارف، ١٩٦٢.

- الدكتور مأمون محمد سلامه :

- قانون الاجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض. القاهرة،
دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

- قانون العقوبات «القسم الخاص»، القاهرة دار الفكر العربى ، الجزء الأول، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .
- قانون العقوبات «القسم العام»، القاهرة دار الفكر العربى ، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .
- قانون الاحكام العسكرية - العقوبات والاجراءات. القاهرة ، دار الفكر العربى، سنة النشر غير مذكورة .
- حدود سلطة القاضى الجنائى فى تطبيق القانون. القاهرة، دار الفكر العربى، سنة النشر غير مذكورة .
- الدكتور محمد فاضل :
الجرائم الواقعة على أمن الدولة - دمشق، دار النشر غير مذكورة، الجزء الأول، ١٩٥٨ .
- الدكتور محمد أنس قاسم جعفر :
الوسيط فى القانون العام «أسس وأصول القانون الإدارى»، القاهرة، مطبعة أخوان مورافلى، لم يذكر دار النشر، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .
- الدكتور محمد إبراهيم زيد :
قانون العقوبات للمقارن - الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٤ .
- الدكتور محمد حافظ غانم :
مبادئ القانون الدولى العام. القاهرة، مطبعة نهضة مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٤ .
- الأستاذ محمد حامد الجمل (المستشار) :
الموظف العام فقهاً وقضاء. القاهرة، دار النهضة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٦٩ .
- الدكتور محمد زكى أبو عامر :
الحماية الجنائية للحريات الشخصية - الاسكندرية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٩ .

- قانون العقوبات «القسم الخاص»، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.

- الدكتور محمد طه بدوى والدكتور محمد طلعت الغنيمى :
دراسات سياسية وقومية. الاسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٦٣.

- الأستاذ محمد عبد الكريم نافع (لواء) :
فلسفة الأمن والأمن القومى. القاهرة، لم يذكر دار النشر، مطبعة أكاديمية الشرطة، ١٩٨٤.

- الأستاذ محمد عبد الهادى الجندى :
التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى. القاهرة، مطبعة على سكر أحمد، الطبعة الثانية، ١٩٢٣.

- الدكتور محمد عبد الهادى الشقنقى :
مذكرات فى تاريخ القانون المصرى. القاهرة، دار الفكر العربى. ١٩٧٦.

- الدكتور محمد كامل ليله :
النظم السياسية «الدولة والحكومة»، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧١.
- الأستاذ محمد كمال عبد العزيز «المحامى» :

التقنين المدنى فى ضوء القضاء والفقه. القاهرة، إصدار نادى القضاء،
الجزء الأول فى الالتزامات، ١٩٨٠.

- الدكتور محمد محى الدين عوض :
القانون الجنائى «مبادئه الأساسية ونظرياته العامة فى التشريعين
المصرى والسودانى». القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٦٣.

- الدكتور محمد مصطفى القللى :
القانون الجنائى. القاهرة، لم يذكر دار النشر، ١٩٣٥ - ١٩٣٦.

- فى المسئولية الجنائية، القاهرة، مطبعة جامعة «فؤاد الأول»، ١٩٤٨.

- الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل (مستشار) :

الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج فى قانون العقوبات
المصرى والتشريع المقارن. القاهرة، مطبعة كوستاتوماس، الطبعة
الأولى، ١٩٥٣.

- الدكتور محمود سلام زنتاى :

تاريخ القانون المصرى. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣.

- الأستاذ محمود عاصم :

قانون الاجراءات الجنائية الجديد (مجموعة الأعمال التحضيرية).
القاهرة، لجنة نشر الثقافة القانونية، مطبعة حجازى، ١٩٥٠.

- الدكتور محمود محمود مصطفى :

- الجرائم العسكرية فى القانون المقارن . القاهرة، الجزء الأول ، قانون
العقوبات العسكرية، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، ١٩٧١.

- أصول قانون العقوبات فى الدول العربية. القاهرة، دار النهضة
العربية، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.

- نموذج لقانون العقوبات. القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، الطبعة
الأولى، ١٩٧٦.

- شرح قانون العقوبات «القسم العام». القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة،
الطبعة العاشرة، ١٩٨٣.

- الدكتور محمود نجيب حسنى :

- النظرية العامة للقصد الجنائى. دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوى
فى الجرائم العمدية. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨.

- شرح قانون العقوبات «القسم العام». القاهرة، دار النهضة العربية،
الطبعة الخامسة، ١٩٨٢.

- شرح قانون الاجراءات الجنائية. القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة
الثانية، ١٩٨٨.

- الدكتور نبيل مدحت سالم :

- الخطأ غير العمدى - دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوى فى الجرائم غير العمدية . القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ .

- شرح قانون الاجراءات الجنائية . المدخل وأصول النظرية العامة . القاهرة ، دار الثقافة الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨ .

- الدكتور يسر انور على :

- شرح قانون العقوبات ، النظريات العامة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .

٣ - رسائل الدكتوراه ..

- الدكتور إبراهيم إبراهيم الغماز :

الشهادة كدليل أثبات فى المواد الجنائية «دراسة قانونية نفسية» . كلية الحقوق . جامعة عين شمس ، عالم الكتب ، ١٩٨٠ .

- الدكتور أحمد على المجدوب :

التحريض على الجريمة . كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ .

- الدكتور أحمد كامل سلامه :

الحماية الجنائية لأسرار المهنة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠

- الدكتور أحمد محمد خليفة :

- النظرية العامة للجريمة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩ .

- الدكتور إسماعيل محمد سلامه :

الحبس الاحتياطى «دراسة مقارنة» ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

- الدكتور آمال عبد الرحيم عثمان :

الخبرة في المسائل الجنائية. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٤.

- الدكتور جمال الدين العطيفي :

الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر «دراسة في القانون المصري والمقارن». كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤.

- الدكتور جلال ثروت :

نظرية الجريمة المتعدية القصد في القانون المصري والمقارن. كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ١٩٦٤.

- الدكتور حازم مختار الحاروني :

نطاق تطبيق القاضى الجنائى للقانون الأجنبى. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

- الدكتور حسام الدين محمد أحمد :

حق الدولة فى الأمن الخارجى ومدى الحماية الجنائية المقررة له «دراسة مقارنة». كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

- الدكتور حسن محمد علوب :

استعانة المتهم بمحام فى القانون المقارن. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

- الدكتور حسين سليمان جادو :

فلسفة السياسة الجنائية فى الفكر الإسلامى «دراسة مقارنة». كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.

- الدكتور سعد جانب :

أمن الدولة الإسلامية من الداخل. كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.

- الدكتور سيد حسن عبد الخالق :
النظرية العامة لجريمة إقضاء الأسرار في التشريع الجنائي المقارن. كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.
- الدكتور عادل عازر :
النظرية العامة في ظروف الجريمة. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، للطبعة العالمية، ١٩٦٧.
- الدكتور عبد العزيز عامر :
التعزيز في الشريعة الإسلامية. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار الفكر العربى، الطبعة الرابعة، ١٩٦٩.
- الدكتور عبد العزيز على مصطفى عبد الكريم :
سريان القوانين الجنائية من حيث الزمان «دراسة مقارنة». كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.
- الدكتور عبد المهيم بكر :
القصد الجنائي في القانون المصرى والمقارن. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٥٩.
- الدكتور عبد الوهاب العشماوى :
الأتهم الفردى أو حق الفرد فى الخصومة الجنائية. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٥٩.
- الدكتور على حسن عبد الله الشرفى :
الباعث وأثره فى المسئولية الجنائية - دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.
- الدكتور كمال أنور محمد :
تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان. كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار ومطابع الشعب، ١٩٦٥.

- الدكتور محمد عبد اللطيف عبد العال :

عقوبة الإعدام فى القانون الوضعى - دراسة مقارنة بأحكام التشريع الإسلامى . كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٨ .

- الدكتور محمد مؤنس محب الدين :

الإرهاب فى القانون الجنائى . كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٨٣ .

- الدكتور ممدوح خليل بحر :

حماية الحياة الخاصة فى القانون الجنائى «دراسة مقارنة» . كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣ .

- الدكتور نجاتى سيد أحمد سند :

الجريمة السياسية «دراسة مقارنة» . كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣ .

- الدكتور نشأت عثمان الهلالى :

الأمن الجماعى الدولى مع دراسة تطبيقية فى إطار بعض المنظمات الإقليمية . كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٥ .

٤ - الأبحاث والمقالات ..

- الدكتور أحمد رفعت خفاجى :

مسئولية المستشفيات . مجلة المحاماه، السنة الخامسة والستون، العددان السابع والثامن، سبتمبر وأكتوبر، ١٩٨٥ .

- الدكتور أحمد فتحى سرور :

- مراقبة المكالمات التليفونية . المجلة الجنائية القومية، المجلد السادس، العدد الأول، مارس، ١٩٦٣ .

- السياسة الجنائية: مجلة القانون والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٦٩ .

- الاتجاهات الحالية للسياسة الجنائية فى الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد العاشر، ١٩٧٩ .

- محكمة أمن الدولة، مجلة القضاة، يناير - ابريل ١٩٨١ .

- الدكتور ادوارد غالى الذهبى :

- إفشاء سر المهنة. مجلة ادارة قضايا الحكومة، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، يناير - مارس ١٩٦٨ .

- الدكتور باهور لبيب :

- من آثار التاريخ الفرعونى - مجموعات قوانين مصرية. مجلة القانون والاقتصاد، السنة الحادية عشرة، العدد الخامس، مايو ١٩٤١ .

- من آثار التاريخ الفرعونى - شىء عن القانون الجنائى عند الفراعنة. مجلة القانون والاقتصاد، السنة الثانية عشرة، العدد الأول، يناير ١٩٤٢ .

- الدكتور جاك يوسف الحكيم :

- الجرائم السياسية. مجلة المحاماة، السنة الحادية والأربعون، العدد السادس، فبراير ١٩٦١ .

- الدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد :

- مفترضات الجريمة، مجلة القانون والاقتصاد، السنة التاسعة والأربعون، سبتمبر - ديسمبر ١٩٧٩ .

- الدكتور رؤوف عبيد :

- القضاء الجنائى عند الفراعنة، المجلة الجنائية القومية، المجلد الأول، العدد الثالث. نوفمبر ١٩٥٨ .

- الدكتورة سميحة القليوبى :

- النظام القانونى للأختراعات فى ج.م.ع.. مجلة القانون والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٦٩ .

- الأستاذ شاكراً العاني :

تحديد الجرائم السياسية والتفريق بينها وبين الجرائم العادية . مجلة
المحاماة، السنة الحادية والأربعون، العدد السادس، فبراير ١٩٦١ .

- الدكتور عبدالمهيمن بكر سالم :

- الأحكام العامة في الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي . مجلة العلوم
القانونية والاقتصادية، السنة السابعة، العدد الأول، يناير ١٩٦٥ .

- في الاتصال غير المشروع بالدول الأجنبية . مجلة العلوم القانونية
والاقتصادية، السنة الثامنة، العدد الثاني، يوليو ١٩٦٩ .

- الدكتور عبدالأحمد جمال الدين :

في الشرعية الجنائية . مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، السنة السادسة
عشرة، العدد الثاني، يوليو ١٩٧٤ .

- الأستاذ علي منصور المحامي، :

الجرائم السياسية . مجلة المحاماة، السنة التاسعة والثلاثون، العدد
السادس، فبراير ١٩٥٩ .

- الدكتور ماجد راغب الحلو :

السرية في أعمال السلطة التنفيذية . مجلة الحقوق، السنة السابعة عشرة،
العدد الأول، ١٩٧٥ .

- الدكتور مأمون محمد سلامه :

جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة في ضوء المنهج الغائي . مجلة
القانون والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، مارس
١٩٦٩ .

- الدكتور محمد الفاضل :

الجريمة السياسية وضوابطها . مجلة المحاماة، السنة الحادية والأربعون،
العدد العاشر، ١٩٦١ .

- الأستاذ محمد كمال عبدالعزيز (المحامى) :

نظرة إلى مشكلات العدالة فى مصر. بحث مقدم إلى مؤتمر العدالة الأول. القاهرة، مجموعة الوثائق الأساسية، نادى القضاة، ١٩٨٦.

- الدكتور محمد محى الدين عوض :

المبادئ الأساسية التى يقوم عليها القانون الجنائى الأنجلو أمريكى. مجلة القانون والاقتصاد، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الأول، مارس ١٩٦٣.

- الدكتور محمود محمود مصطفى :

- مدى المسئولية الجنائية للطبيب إذا أفشى سرّاً من أسرار مهنته، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الحادية عشر، العدد الخامس، مايو ١٩٤١.

- سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع «دراسة مقارنة». مجلة القانون والاقتصاد، السنة السابعة عشرة، العدد الأول، مارس ١٩٤٧.

- قانون الطوارئ والقوانين البديلة، مجلة المحاماة، السنة الرابعة والستون، العددان التاسع والعاشر، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٤.

- الدكتور نبيل مدحت سالم :

مبدأ الشرعية الجنائية - مدلوله وعناصره، مجلة المحاماة، السنة الرابعة والستون، العددان السابع والثامن، سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٤.

- الدكتور نعيم عطيه :

حق الأفراد فى حياتهم الخاصة. مجلة ادارة قضايا الحكومة، السنة الحادية والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر - ديسمبر ١٩٧٧.

٥ - المعاجم اللغوية :

- أبى الفضل جمال الدين محمد مكرم المعروف بأبن منظور :

لسان العرب. القاهرة، المطبعة الأميرية، ببولاق، الجزء الخامس عشر، الطبعة الأولى، ١٣٠١هـ.

- اسماعيل بن حماد الجوهري :

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عبدالغفور عطار. بيروت، دار العلم للملايين، الجزء الثانى، ١٩٨٠.

- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى :
القاموس المحيط، القاهرة، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده
بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٢.

٦ - الموسوعات ..

- الأستاذ أحمد سعيد عبدالخالق (المحامى) ومحمود حامد النقيب :
الموسوعة المقارنة للقوانين والتشريعات لأنظمة دول الكويت، قطر،
الامارات العربية المتحدة، دار النشر غير مذكورة، سنة النشر غير
مذكورة.

- الأستاذ أحمد عطية الله :

القاموس السياسى. القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٨.

- هيثم الأيوبى وآخرين :

الموسوعة العسكرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء
الأول، لم يذكر سنة النشر.

٧ - مجموعات أحكام القضاء ..

- المجموعة الرسمية .

- مجموعة القواعد :

مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى المواد
الجنائية (لمحمود احمد عمر).

- قواعد النقض :

- مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى خمسة
وعشرين عاما - من عام ١٩٣١ حتى ١٩٥٥ - المكتب الفنى (جزئين)

- مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض - من ١٩٥٦
إلى ١٩٦٠، من ١٩٦١ - ١٩٦٥، المكتب الفنى، الجزء الثالث.

- أحكام النقض :

مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض.

1. OUVRAGES;

ANDREJEW (Igor):

- "Droit pénal comparé des pays socialistes". Paris, Éditions. A. pe-done, 1981.

ANCEL (Marc):

- Les Codes pénaux européens". Paris, publié par le centre Français de droit comparé T.1, 2, 3, 4, 1957-1971.
- "La Réforme pénale soviétique". Paris, le centre Français de droit comparé, 1962.

ANCEL (Marc) & PIONTKOVSKY (A.A.) & TCHKHIKVADZE (V.M.):

- "Le Sestème pénale sovitique". Paris, librairie générale de droit et droit et de jurisprudence, 1975.

ANCEL (Marc) & RADZINOWICZ (L.)

- Introduction au droit criminel de l'angleterre". Paris, Les éditions de l'épargne, 1959.

ANCEL (Marc) & SCHWARTZ (Lois B.):

- "Le système pénale des Etatus-unis Damérique". Paris, Les éditions de l'épargne, 1964.

BAUDOUIN (Jean-Louis):

- "Secret professionell et droit au secret dans le droit de la preuve. Étude de droit québécois comparé au droit Français et à la com-mon-low". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1965.

BERTIN (André):

- "Le Secret en matière d'invention". Paris, Editions du Tambourinaire, 1965.

BLANCHE (Antoine):

- "Etudes pratiques sur le code pénal". Paris, imprimerie et librairie générale de jurisprudence, 2e étude, 1864.

BLIN (Henri) & CHAVANNE (Albert) & DRAGO (Roland) & BOINET (Jean):

- "Droit de la press". Paris, Librairies Techniques, 1985. Mis à jour 1987.

BOITARD:

- "Leçons de droit criminel". 3e éd par Edmond VILLEY, Paris, imprimerie et Librairie générale de jurisprudence, 1890.

BORÉ (Jacques):

- "La Cassation en matière pénale". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1985.

BORRICAND (Jacques):

- "Droit pénal". Paris, Masson et Cie, Éditeurs, 1973.

BOULOC (Bernard):

- "L'act d'instruction". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, T. 1, 1965.

BOUZAT (Pierre) et PINATEL (Jean):

- "Traité de droit pénal et de criminologie - Droit pénal générale". Paris, Dalloz, T. 1, 1963.

CHARLES (Raymond):

- "Histoire du droit pénal". Paris, Presses Universitaires de France, 1957.

CHAUVEAU (Adolphe) et HELIE (Fastin):

- "Théorie du Code pénal". 6e éd par E. VILLEY, Paris, imprimerie et Librairie générale de jurisprudence, Vol. 2, 1908.

CONSTANT (Jean):

- "Manuel de droit pénal". Liège, impdes invalides, 2è partie, 1954.

DANA (Adrien-Charles):

- "Essai sur la notion d'infraction pénale". Paris, librairie générale de droit et de jurisprudence, 1982.

DECOCQ (André):

- "Droit pénal générale". Paris, Librairie Armand Colin, 1971.

DENIS (Jean-Bernard):

- "La distinction du droit pénale générale et du droit pénal spécial" Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1977.

DOLL (Paul-Julien):

- "Analyse et commentaire de Code de justice militaire". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1966.

DONNEEDIEU DE VABRES (H.):

- "Traité de droit criminel et de Législation pénal comparée". Paris, Sirey, 3e éd., 1947.

DOUCET (Jean-Paul):

- "Précis de droit pénal général". Liège, Universitaires de Liège, 1979.
- "La Loi pénale". Paris, Gazette de Palais, 1986.

GARÇPM (Emile):

- "Code pénal annoté". 2e éd par Marcel ROUSSELET et Maurice PATIN et Marc ANCEL, Paris, Sirey, T. 1, 1952 - T. 2, 1956.

GARRAUD (Rène):

- "Traité théorique et pratique de droit pénal Français". Paris, Sirey, T. 3, 3e éd., 1916.
- "Précis de droit criminel". 15e éd par Pierre GARRAUD, Paris, Sirey, 1934.

GOYET (F.):

- "Droit pénal spécial". 8e éd par Marcel ROUSSELET et Pierre ARPAILLANGE et Jacques PATIN, Paris, Sirey, 1972.

HÉLIE (Faustin):

- "Pratique criminelle des cours et tribunaux - Droit pénal". 5e éd par Jean BROUCHOT, Paris, Editions Techniques, S.A., 1948.

HUGUENEY (Peirre):

- "Traité Théorique et pratique de droit pénal et de procédure pénale militaire". Paris, Sirey, 1933.
- "Deuxième supplément au traité théorique et pratique de droit pénal et de procédure pénale militaires - crime et délits contre la sûreté extérieure de l'Etat", Paris, Sirey, 1940.

IMPERT (Jean):

- "La peine de mort". Paris, presses universitaires de France, 1972.

JESCHECK (Hans-Heinrich):

- "La Protection pénale de secrets d'État illicites en République Fédérale d'Allemagne". Licéité en droit positif et références légales aux valeurs, Bruxelles, Bruylant, 1982.

JUNOSZA-ZDROJEWSKI (Georges):

- "Le crime et la presse", Paris, Jouve & cie, Editeurs, 1943.

LAINGUI (André) & LEBIGRE (Arlette):

- "Histoire du droit pénal- Le Droit pénal". Paris, Editions Cujas, T. 1, 1979.

LAMBERT (LOUIS):

- "Cours de droit pénal spécial". Lyon, Joannès Desvigne & Cie, 2e éd, 1950.

LARGUIER (Jean):

- "Droit pénal générale et procédure pénale". Paris, Dalloz, 3e éd, 1970.

LARGUIER (Jean) & LARGUIER (Anne-Marie):

- "Droit pénal spécial". Paris, Dalloz, 4e éd., 1983.

LÉAUTÉ (Jacques):

- "Secrète militaire et Liberté de la presse. Étude de droit pénal comparé". Paris, presses Universitaires de France, 1957.

LEVASSEUR (Georges) et DOUCET (Jean-Paul):

- "Le Droit pénal appliqué-Droit pénal généralé". Paris, CUjas, T. 1, 1969.

LEVASSEUR (Georges)et CHAVNNE (ALBERT) et MONTREUIL (Jean):

- "Droit pénal et procédure pénale. Paris',Sirey, 8e éd, 1986.

LOGOZ (Poul):

- "commentaire de Code pénal suisse-Partie spéciale". Switzerland, Neuchâtel, T. 2, 1956.

MERLE (ROGER) ET VITU (ANDRÉ):

- "Traité de droit criminel-Procédure penale". Paris. Cujas, T. 2, 3e éd., 1979.
- "Traité de droit criminel- Droit Pénal special", Paris, cujas, T. 3, le éd. 1982.
- "Traité de droit criminel- Droit pénal générale", Paris, Cujas, T. 1, 5e éd, 1984.

MOMMSEN (Theodore):

- "Le droit pénal Romaine". Paris, albert Fontemoing Éditeur, T. 2, 1907.

PANCHAUD (André) et OCHSENBEIN (Denys):

- " Code pénale suisse annoté". Switzerland, Editions Payot Lausanne, 1975.

PIRENNE (Jacques):

- "Histoire des institutions et du droit privé de l'ancienne Egypte", Bruxelles, T. 1, 1932.

PLANTEY (Alain):

- "Traité pratique de la fonction publique". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1971.

PRADEL (Jean):

- "Droit pénal-Droit pénal générale". Paris, Cujas, 2e éd., T. 1, 1981.

PROTHAIS (Alain):

- "Tentative et attentat". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1985.

REVILLOUT (E.):

- "Précis du droit Egyptien comparé comparé aux autres droit de L'antiquité". Paris, V. Giard & R.E.Brière- Libraires, Editeurs, T. 1, 1903.

RICHER (Laurent):

- "Les droit de L'homme et de citoyen". Paris, Economica, 1982.

RIGAUX (Marel) et Trousse (Paul-Em):

- "Le Crimes et les délits de code pénal". Bruxelles, Etablissements émile bruyant, T. 1, 1950.

RIVERO (Jean):

- "Les Libertés publiques-le régime de principales Libertés", Paris, presses Universitaires de France, 3e éd., 1983.

ROWAT (Donald C.):

- "Le secret administratif dans les pays développés". Paris, Cujas, 1977.

SCREVENS (Raymond):

- "Les nouvelles-Droit pénal". Brouxelles, MAison Ferninad Larcier, T. 2, 1967.

VARINARD (Andre):

- "Les grands arreets du droit criminel". Paris, Sirey, T.1, 1984.

VIDAL (Georges):

- "Course de droit criminel et de science penitenciaire". 7e éd par Joseph Magnol, Paris, Libraire arthur, Rousseau, 1928.

2 -THÈSES,

ALTEIRAC(J.)

- "La loi de 26 janvier 1934 sur la repression de L'espionnage". Thèse, Lyon, 1935.

CAVADIA (P.):

- 'L'Espionnage et la Trahison". thèse, Paris, jouve et Cie, 1926.

ÇOLONIEU (Victor):

- "L'Espionnage au point de vue de droit international et du droit pénal Français, thèse, Lyon, 1889.

DETOURBET (Robert)"

- "L'Espionnage et la trahison-Etude de droit Français et de Legisla-tion Compareé". Thèse, Paris, 1898.

HIRT (F.):

- 'Du delit despionnage- étude de droit français et de législation com-paée". Thèse, strasbourg, sirey, 1937.

LARGUIER (Ann-Marie):

- "Certificat médicaux et secret professionnel". Thèse, Lyon, Dalloz., 1963.

MELLOR:

- "Les conceptions du crime politique dans la République Roumaine". Thèse, Paris, 1934.

MERGER (Charles):

- "Le secret professionnel". Thèse, Paris, chaumont-chavaniol, 1895.

PAPADATOS (Pierre A.):

- "Le Délit politique-contribution à l'étude des crimes contre l'état". Thèse, Genève, Librairie e. Draz, 1955.

PIMIENTA (Lois):

- "Le secret professionnel de l'avocat". Thèse, Paris, 1937.

ROUTIER (Fernand):

- "L'Espionnage et la trahison en temps de paix et en temps de guerre". Thèse, Paris., Université de poitiers, Henri Charles- Lavauzelle, 1913.

THOUVENIN (Dominique):

- "Le secret médical et L'information du malade", Thèse, Lyon, presses Universitaires de Lyon, 1982.

3 - ARTICLES ET CHRONIQUES

ANCEL (Marc):

- "A propos de quelques discussions récentes sur le règle nulla poena sine lege". Revue de Science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, 1937.
- "La crime politique et le droit pénal aux xxe siècle". Revue d'histoire politique et constitutionnelle, Paris, 1-1938.

BEATÉ (jean):

- "Liberté de la press et sécurité nationale". Revue de droit public et de la science politique", Chronique constitution - nelle étrangère, 1974.

BESSON (Antonin):

- "Le secret de la procédure penal et ses incidences". Recueil Dalloz, Hebdomadaire, Chroniques, paris, 1959.
- "Panorama des réformes pénales". Recueil Dalloz, Hebdomadaire, Chronique, 1960.

BOUZAT (Pierre):

- " La protection juridique de secret professionnel en droit pénal comparé". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1950.

BROUCHOR (J):

- "Divulgateion de secrets de la défense nationale", Le semaine juridique, Paris, Année 1951 - 2 - J - 6033.

COHEN - JONATHAN (Cérard et KOVAR (Robert):

- "L'espionnage en temps de paix". Annuaire Français de droit international, Paris, Centre nationale de la recherche scientifique, VI, 1960.

CORBAZ (Roger):

- "L'espionnage en droit suisse". Revue pénale suisse, Bern, Verlag Stampfli & Cie, 68 & année, 1953.

DE ASUA (Luis Jemines):

- "L'analogie en droit pénale". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, 1949.

DELMAS (Jean-Pierre):

- "Sûreté de l'état- espionnage économique". Revue de Science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 1985.

DERRIDA (Fernand):

- "Perquisitions et sasies chez les avocats et les notaires". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé. 1953, No. 2.

DESTEXHE (A.):

- "L'espionnage en temps de Paix". Revue de droit pénal et de criminologie, Bruxelles, Louvain, 11-1936, No. 11.

DEVISE (Claude):

- "Espionnage". Encyclopedie juridique Dalloz, Répertoire de droit pénal et de peocedure pénal, Paris, T. 2, 1968. Mis a jour, 1977.
- "Trahison". Encyclopedie juridique Dalloz, Répertoire de droit pénal et de procédure pénal, paris. T. IV, 2e éd, 1968, Mise a jour 1977.

DONNEDIEU DE VABRES (H.):

- "Les relations du droit interne et du droit international dans la répression de L'espionnage". Recueil Dalloz, Hebdomadaire, Chronique, Paris, 1948.

DUPOND (Octave):

"A propos de décret du 18 Juin 1938, relatif à la répression de l'espionnage". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 3-1938.

DURRENBERGER (C.):

- "Espionnage, Convention de la Haye de 18 Oct 1907", Recueil Sirey, Juisprudence, ANNEÉ, 1959.

GRANBOULAN (Jean):

- "Compétence de juridictions militaires en matière d'infractions contre le sûreté de L'État". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 1960.

GRANTER (Joseph):

- "L'article 11 de code de procédure pénale-quelques réflexions sur le secret de L'information" Juris. Classeur périodique, Doctrine, 15-10-1958, No. 42.

GIANVITI (François):

- "Temps de paix et temps de guerre en droit pénal Français". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé. Paris, Sirey, 1-1969.

HERZOG (Jacques- Bernard):

- "Atteintes a la sûreté de L'État". Encyclopedi juridique Dalloz, Répertoire de droit pénal et de procédure pénal, Paris, T. IV, 2e éd., 1968, Mise a jour, 1977.

HUGUENEY (Lois):

"Espionnage ou trahison". Reuve de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 1936-1.

JAUFFRET (Alfred):

- "But de L'agent- But d'Espionnage". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1936.

JESCHECK (Hans-Heinrich):

- "La protection pénale de secrets d'État illégaux en république fédérale d'Allemagne, "Licéité en droit positif et références légales aux valeurs, Bruxelles, Bruylant, 1982.

JOUGUET:

- "Histoire du droit public de L'Egypte ancienne". Revue alqanoun Wal Iqtisad, Université du Caire, 1943.

KNELL (M.):

- "La repression de L'Espionnage". Revue pénitentiaire et de droit pénal, Paris, Librairie Marchal et Billard, 1936, 63 année.

LARGUIER (Jean):

- "Le secret se L'instruction et l'article 11 de code de procédure pénale". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, 1959.

L'ÉAUTÉ (Jacques):

- "Le Secret de La défense national". Revue pénale Suisse, Bern, Verlag, Stamp Fli & Cie, 70e Année, 1955.

LEGAL (Alfred):

- "Le notion de délit politique". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, 2-1960.
- "La notion d'infraction politique au regard de L'extradition". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Paris, Sirey, 4 -1968.

NAUTE (Pol):

- "Le juge d'instruction et son secret". Paris, Dalloz, Sirey, Chroniques, 1977.

PÉLISSIER (Jean):

- "La protection du secret de la correspondance au regard du droit pénal". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1965-1.

SOLER (Sebastian):

- "La formulation actuelle de principe Nullum crimen". Revue de science criminelle et de droit comparé, Paris Sirey, 1952.

VASSALLI (Giuliano):

- "Le droit italien, principes généraux applicables à la matière pénale". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, Sirey, 1987-1.

VERDUN (H.):

- "La repression de L'espionnage en droit Français depuis les décrets-Lois du 17 Juin 1938 et 20 Mars 1939". jurisclasseur périodique (semaine Juridique), paris, Année 1939.

VERSALE (Carlos Séverin):

- "De la contradiction et de la publicité dans une procédure de défense sociale". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé. Paris, 1952.

VITU (André):

- "L'espionnage ouvert". La vie judiciaire, 24-29 Juill. 1961.

WAREMBOURG-AUQUE (Françoise):

- "Réflexions sur le secret professionnel". Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1978.

4- DICTIONNAIRE ET LEXIQUE:

GULLIEN (Raymond)& VINCENT (Jean):

- "Lexique de termes juridiques". Paris, Dalloz, 5e éd., 1981.

CORNU (Gérard):

- "Vocabulaire juridique", Paris presses universitaires de France, 1987.

5- RAPPORTS OFFICIAL:

L'ACCÈS AUX DOCUMENTS ADMINISTRATIFS, 1er rapport

- de la C.A.D.A. la documentation Française, 1981.

6- CONFÉRENCES:

PLASSARD (Jean):

- "Evolution de la nature juridique des attentats a la sûreté extérieure de L'État (Travaux de la conférence de droit pénal de la faculté de droit de Paris", paris, Sirey, 1924.

7- BIBLIOGRAPHIE

GENDREL (Michel)& LAFARGE (Philippe):

- "Éléments d'une BIBLIOGRAPHIE MONDIALE DU DROIT PÉNAL-MILITAIRE- Des crimes et délits contre la Sûreté de l'Etat et de Droit pénal International". Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1965.

1-BOOKS:

ARCHBOLD's"

- "Criminal pleading-Evidence & Practice". 26th ed., by Sir Joyn Jervis & Henery Delacombe Roome & Robert Ernest Ross, London, Sweet & Maxwell, Ltd., 1922.

BAKER (E.R.)& DODGE (F.B.):

- "criminal law". London, butterworths, 6th ed., 1980.

BASSIOUNI (Cherif):

- "criminal Law and its processes". U.S.A., illionis Charles, C. Thomas Publisher, 2nd ed., 1974.

BISHOP (Berne):

- "Criminal Law". T.H. Flood and Company, 9th ed., vol. 2, 1923.

Cross and Jones:

- " Intorucation to criminal law". 10th ed by Richard CARD, London, Butterworths, 1984.

CURZON (L.B.):

- "Criminal Law", London Macdonald and Evans, 4th ed., 1984

GLANVILLE (Williams):

- "textbook of criminal Law". London, Stevens & Sons, 2 n ed., 1983.

HARRIS'S:

- "Criminal Law". 22nd ed by MCLENA (Ian), London, Sweet & max-well, 1973.

HOGAN (Brian) & SEAGO (Peter) & BENNETT (Geoffrey):

- "A level law: Cases and materials". London, Sweet & Maxwell, 1986.

HOOPER (David):

- "Official secrets". London, Secker & Warburg, 1987.

JAMES (Phillips):

- "Introduction to English Law". London, Butterworths, 11th ed., 1985.

KENNY'S:

- "Outline of criminal Law". 19th ed, By, J.W. CECIL TURNER, Cambridge, University Press, 1950.

PERKINS (Rollin M.):

- "Criminal Law". Brooklyn, The Foundation Press, Inc., 1957.

RADZINOWICZ (Leon):

- "A History of English Criminal Law and its administration from 1750". London, Stevens & sons, Limited, Vol. 1, 1948.

SMITH (J.C) & HOGAN (Brian):

- "Criminal Law- Cases and Materials". London, Butterworths, 3rd ed., 1986.

STANCEY (Frank):

- "A new bill of rights for Britain", Newton Abbot, David & Charles, 1973.

STARKE (J.G.)

- "Introduction to International Law". London, Butterworths, 9th ed., 1984.

STEPHEN (JAMES FITZ JAMES):

- "A History of the criminal law of England", London, Macmillan and Co., Vol. 2, 1883.
- "A digest of the criminal law", London, Sweet & Maxwell, 1950.

WALKER & WALKER:

- "The English legal System", 6th ed., by R.J. Walker, London, Butterworths, 1985.

WARBURTON (Henry):

- "A selection of leading Cases in the Criminal Law", London, Stevens and sons, 4th ed., 1908.

2-ARTICLES:

NADER:

- "Freedom of information and the agencies". Harvard, Harvard Civil Rights, Civil Liberties Law Review, 1970.

3-OFFICIAL PUBLICATIONS:

ADLER (Allan) & HALPERIN (Morton):

- "The Freedom of information Act and privacy Act", Washington, U.S.A., Center for National Security Studies, D.C. (9th ed.), 1984.

CAMUS (John):

- "Freedom of information in Canada". Ottawa, Government Publications Review, 1983,

ESPIONAGE LAWS AND LEAKS, Hearing before the subcommittee on Legislation of the Permanent select committee on intelligence house of representatives, Ninety-Sixth Congress, First Session, January 24, 25 and 31, 1979, Washington, U.S. Government printing office, 1979.

UNITED STATES CODE ANNOTATED., Title 18, Crimes and criminal procedure, Washington, West Publishing co., 1976.

4- CASES:

R.V.BINGHAM:

- "The All England Law reportes", London Butterworths, 1st May 1973, part 2, p. 89.

R.V.GALVIN:

- "The all England Law reports". London, Butterworths, 24July 1987, Part 13, p. 851.

LEWIS V. CATTLE:

- "The all England Law reports", Londo, The Law Journal, 1938- V. 2, p. 368.

R.V. OAKES:

- "The all England Law reports", London, Butterworths, 28 April, part 2, p. 92.

ANTOLISEI (Francesco):

- "Manuale di diritto penal-Part general". Milano, Dott. A. Giuffrè-Editore, 1960.
- "Manuale di diritto penale-part speciale". Milano, Dott. A. Giuffrè-Editore, V. 2, 1970.

MANZINI (Vincenzo):

- "Trattato di diritto penal italiano". Torino, Unione tipografico- editrice & torinese, V. 4, 1934.
- "Tratto di diritto processuale penal italiano". Torino, U.T.E.T., 4e éd., Vol. 3, 1952.

MELE (Vittorio):

- "Il segreto istruttorio". Napoli, Università di Napoli, 1959.

PANNAIN (Remo):

- "Manualè di diritto penale". Torino, Unione tipografico- editrice torinese, Tomo primo, part speciale, 1950.

SANTORO (Arturo):

- "Manuale di diritto penale- part speciale: dilitti contro lo stato". Vol. 2, Torino, Unione tipografico- Editrice torinese, 1962.

خامساً : باللغة الألمانية

- SEIFERT (j.): "Der Spiegel=Affaire". Dis Staatsmacht und ihre Kontrolle, Brlin, Olten et Freiburg, 1966, p.p. 56, 535.

فهرس تفصیلی

بند	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	٥
١ -	موضوع الدراسة وأهميته	٥
٢ -	دواعي اختيار موضوع الدراسة	٧
٣ -	منهج البحث	٨
٤ -	خطة البحث	١٠
	باب تمهيدى	
	حول جرائم أمن الدولة من جهة الخارج	
٥ -	تمهيد وتقسيم	١٥
	الفصل الأول	
	التطور التاريخى لجرائم أمن الدولة	
٦ -	تمهيد وتقسيم	١٧
	المبحث الأول	
	تطور الأحكام العامة	
	لجرائم أمن الدولة فى مصر	
٧ -	تمهيد وتقسيم	١٩
	المطلب الأول	
	عصر القانون المصرى الفرعونى	
٨ -	النظام القانونى فى عصر الفراعنة	٢١
٩ -	نظام التجريم والعقاب فى عصر الفراعنة	٢٢

١٠ - النظام القضائي عند قدماء المصريين ٢٤

المطلب الثاني

العصران البطلمي والروماني

١١ - تمهيد وتقسيم ٢٦

الفرع الأول

العصر البطلمي

١٢ - نظام التشريع من العصر البطلمي ٢٧

١٣ - نظام التجريم والعقاب ٢٧

١٤ - نظام القضاء ٢٨

الفرع الثاني

العصر الروماني

١٥ - التجريم والعقاب في العصر الروماني ٣٠

المطلب الثالث

العصر الاسلامي

١٦ - تمهيد ٣٢

١٧ - تقسيم ٣٣

الفرع الأول

جريمة البغي

١٨ - تعريف البغي ٣٤

١٩ - الأصل التشريعي لجريمة البغي ٣٤

٢٠ - أركان جريمة البغي ٣٤

الفرع الثانى جريمة التجسس

- ٢١ - تجريم التجسس فى الشريعة الاسلامية ٣٧

المطلب الرابع

عصر القانون المصرى الحديث

- ٢٢ - تطور تشريعات حماية أمن الدولة فى مصر ٤٠

المبحث الثانى

تطور الاحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى فرنسا

- ٢٣ - تمهيد وتقسيم ٤٥

المطلب الأول

جرائم أمن الدولة قبل الثورة الفرنسية

- ٢٤ - جرائم المساس بالجلالة ٤٧

- ٢٥ - تقسيم جرائم المساس بالجلالة ٤٨

المطلب الثانى

جرائم أمن الدولة بعد الثورة الفرنسية

- ٢٦ - ظهور الجرائم المخلة بأمن الدولة ٥١

- ٢٧ - تقنين الثورة عام ١٧٩١ ٥١

- ٢٨ - تقنين عام ١٨١٠ ٥٢

- ٢٩ - قانون سنة ١٨٣٢ ٥٣

- ٣٠ - قانون سنة ١٨٨٦ ٥٤

- ٣١ - قانون سنة ١٩٣٤ ٥٤

- ٣٢ - قانون سنة ١٩٣٨ ٥٥

٣٣ - قانون سنة ١٩٣٩ ٥٦

٣٤ - قانون سنة ١٩٦٠ ٥٧

المبحث الثالث

تطور الأحكام العامة لجرائم أمن الدولة فى انجلترا

٣٥ - تمهيد وتقسيم ٥٩

الفرع الأول

جرائم الخيانة

٣٦ - تمهيد وتقسيم ٦١

٣٧ - أنواع جرائم الخيانة ٦٢

٣٨ - (أولاً) الخيانة العظمى ٦٢

٣٩ - (ثانياً) الخيانة الصغرى ٦٥

الفرع الثانى

جرائم التجسس

٤٠ - تشريعات الاسرار الرسمية ٦٧

المطلب الثانى

جرائم المساس بأمن الدولة دون حد الخيانة

٤١ - أنواع الجرائم الماسة بأمن الدولة دون حد الخيانة ٦٨

٤٢ - أنواع الجرائم الموجهة ضد النظام العام ٧٠

٤٣ - ملاحظات ٧١

الفصل الثانى

الطبيعة القانونية لجرائم أمن الدولة من جهة الخارج

٤٤ - تمهيد وتقسيم ٧٢

المبحث الأول

مبادئ نظرية الجريمة السياسية

- ٤٥ - تمهيد وتقسيم ٧٣

المطلب الأول

ضوابط التفرقة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية

- ٤٦ - مفهوم الجريمة السياسية ٧٤
- ٤٧ - (أولاً) المذهب الشخصي أو المعيار الذاتي ٧٤
- ٤٨ - (ثانياً) المذهب الموضوعي أو المعيار المادي ٧٦
- ٤٩ - رأينا في الموضوع ٤٩

المطلب الثاني

تصنيف الجرائم السياسية

- ٥٠ - تمهيد وتقسيم ٧٨

الفرع الأول

الجرائم السياسية البحتة

- ٥١ - مفهوم الجرائم السياسية البحتة ٧٩

الفرع الثاني

الجرائم المختلطة

- ٥٢ - مدلول الجرائم المختلطة ٨٠

الفرع الثالث

الجرائم المرتبطة

- ٥٣ - مفهوم الجرائم المرتبطة ٨٢

الفرع الرابع الجرائم الاجتماعية

- ٥٤ - مدلول الجرائم الاجتماعية وأنواعها ٨٤

المطلب الثالث

النتائج المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية

- ٥٥ - تمهيد ٨٧
- ٥٦ - (أولاً) من حيث العقاب ٨٧
- ٥٧ - (ثانياً) من حيث الاختصاص والجراءات ٨٨
- ٥٨ - (ثالثاً) من حيث نظام تسليم المجرمين ٨٩

المبحث الثاني

موقف القانون الوضعي من اضمحاء الصفة السياسية على جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

- ٥٩ - تمهيد وتقسيم ٩٠

المطلب الأول

موقف القانون المقارن

- ٦٠ - تمهيد وتقسيم ٩١

الفرع الأول

التشريعات الاجنبية

- ٦١ - (أولاً) التشريع الفرنسي ٩٢
- ٦٢ - (ثانياً) التشريع البلجيكي ٩٣
- ٦٣ - (ثالثاً) التشريع الايطالي ٩٤
- ٦٤ - (رابعاً) بعض تشريعات اجنبية اخري ٩٤
- ٦٥ - ملاحظات ٩٥

الفرع الثانى

التشريعات العربية

- ٦٦ - (أولاً) القانون الكويتى ٩٦
- ٦٧ - (ثانياً) القانون اللبنانى ٩٦
- ٦٨ - (ثالثاً) القانون الليبى ٩٧
- ٦٩ - (رابعاً) القانون العراقى ٩٧
- ٧٠ - (خامساً) القانون السورى ٩٨
- ٧١ - ملاحظات ٩٨

المطلب الثانى

موقف القانون المصرى من اصفاء الصفة السياسية
على جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

- ٧٢ - مفهوم الجريمة السياسية فى التشريع المصرى ١٠٠
- ٧٣ - رأينا فى موقف المشرع المصرى ١٠٢

القسم الأول

الحماية الجنائية لأسرار الدولة في التشريع المقارن

٧٤ - تمهيد وتقسيم ١٠٧

الباب الأول

نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة في التشريع المقارن

٧٥ - تمهيد وتقسيم ١١١

الفصل الأول

تصنيف الاسرار المشمولة بالحماية الجنائية

٧٦ - تمهيد وتقسيم ١١٣

المبحث الأول

الأسرار العامة

٧٧ - تمهيد وتقسيم ١١٤

المطلب الأول

أسرار أمن الدولة

٧٨ - أنواع أسرار أمن الدولة ١١٥

٧٩ - (أولاً) المعلومات السياسية ١١٥

٨٠ - (ثانياً) المعلومات العسكرية ١١٦

٨١ - (ثالثاً) المعلومات الاقتصادية ١١٧

٨٢ - (رابعاً) المعلومات الصناعية والعلمية ١١٧

المطلب الثاني

أسرار التحقيقات الجنائية

٨٣ - أهمية السرية في التحقيقات الجنائية ١١٩

الفرع الأول

المقصود بسرية التحقيق الابتدائي

- ٨٤ - علة سرية التحقيق الابتدائي ١٢٠
- ٨٥ - سرية التحقيق الابتدائي في التشريع المصري والتشريع
المقارن ١٢١

الفرع الثاني

الملتزمون بكتمان أسرار التحقيق

- ٨٦ - تحديد الأشخاص الملتزمين بكتمان أسرار التحقيق ١٢٣

الفرع الثالث

حظر نشر أخبار التحقيق

- ٨٧ - المقصود بحظر النشر وحالات تطبيقه ١٢٧

المطلب الثالث

الأسرار الإدارية

- ٨٨ - تمهيد وتقسيم ١٢٩

الفرع الأول

ماهية السر الإداري

- ٨٩ - مفهوم السر الإداري ١٣٠

الفرع الثاني

الأساس القانوني لالتزام الموظف بالسر الإداري

- ٩٠ - طبيعة التزام الموظف بالسر الإداري ١٣٢

الفرع الثالث

الملتزمون بكتمان السر الإداري وجزاء الإخلال بهذا الالتزام

- ٩١ - الملتزمون بكتمان السر الإداري ١٣٤

- ٩٢ - جزاء الإخلال بالالتزام بكتمان السر الإداري ١٣٤

المطلب الرابع

الاسرار البرلمانية

- ٩٣ - الأصل فى اعمال البرلمان هو العلانية ١٣٥

المبحث الثانى

الاسرار الخاصة

- ٩٤ - تمهيد وتقسيم ١٣٦

المطلب الاول

أسرار المهنة

- ٩٥ - تمهيد وتقسيم ١٣٧

الفرع الاول

ماهية سر المهنة

- ٩٦ - تعريف سر المهنة ١٣٨

- ٩٧ - رأينا فى الموضوع ١٣٩

الفرع الثانى

الملتزمون بكتمان اسرار المهنة

- ٩٨ - طوائف الملتزمين بكتمان أسرار المهنة ١٤١

الفرع الثالث

المسؤولية الناشئة عن افشاء السر المهني

- ٩٩ - أنواع المسؤولية الناشئة عن افشاء السر المهني ١٤٦

المطلب الثانى

أسرار المراسلات البريدية والاتصالات الهاتفية

- ١٠٠ - تمهيد وتقسيم ١٤٩

الفرع الأول

أسرار المراسلات البريدية

- ١٥٠ ١٠١- نطاق سرية المراسلات

الفرع الثاني

أسرار الاتصالات الهاتفية

- ١٥٢ ١٠٢- نطاق سرية الاتصالات الهاتفية

الفصل الثاني

مفهوم أسرار الدولة

- ١٥٥ ١٠٣- تمهيد وتقسيم

المبحث الأول

تعريف أسرار الدولة

- ١٥٦ ١٠٤- تمهيد وتقسيم

المطلب الأول

تعريف السر عموماً

- ١٥٧ ١٠٥- تعريف السر لغة

- ١٥٧ ١٠٦- تعريف السر اصطلاحاً

- ١٥٩ ١٠٧- موقف التشريعات المقارنة من استخدام المصطلحات الدالة على الأسرار المتصلة بأمن الدولة

المطلب الثاني

تعريف أسرار الدولة في ضوء التشريعات العقابية المقارنة

- ١٦٣ ١٠٨- موقف التشريع المقارن

المبحث الثانى

دور السلطتين القضائية والادارية فى تحديد مفهوم أسرار الدولة

١٠٩- تمهيد وتقسيم ١٦٧

المطلب الاول

مدلول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وأهم النتائج المترتبة عليه

١١٠- تمهيد وتقسيم ١٦٨

الفرع الأول

مدلول مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

١١١- حصر الجرائم والعقوبات وإثباتها فى نصوص قانونية.... ١٦٩

الفرع الثانى

أهم النتائج المترتبة على مبدأ الشرعية

١١٢- نتائج مبدأ الشرعية والتزاماته بالنسبة للسلطتين التشريعية
والقضائية ١٧٠

١١٣- النتائج بالنسبة للمشرع ١٧٠

١١٤- النتائج بالنسبة للقاضى الجنائى..... ١٧٣

المطلب الثانى

دور القضاء فى تحديد مفهوم أسرار الدولة

١١٥- تمهيد وتقسيم ١٧٧

الفرع الأول

استطلاع رأى الجهة الادارية لتحديد مفهوم اسرار الدولة

١١٦- موقف التشريعات العقابية المقارنة..... ١٧٨

الفرع الثانى

مشروعية دور القضاء فى تحديد مفهوم أسرار الدولة

- ١١٧- السلطة التقديرية للقضاء فى تحديد مفهوم أسرار الدولة.. ١٨١
- ١١٨- رأينا فى الموضوع ١٨٤

المطلب الثالث

دور السلطة الادارية فى تحديد مفهوم أسرار الدولة

- ١١٩- موقف التشريع المقارن ١٨٦

الفصل الثالث

حماية أسرار الدولة وحرية المعلومات

- ١٢٠- تمهيد وتقسيم ١٩٠

المبحث الأول

الحق فى الحصول على المعلومات

- ١٢١- نطاق الحق فى الحصول على المعلومات ١٩١
- ١٢٢- قانون حرية المعلومات فى الولايات المتحدة الامريكية... ١٩٢

المبحث الثانى

المقصود بأسرار الدولة فى مجال الاعلام

- ١٢٣- مفهوم أسرار الدولة فى مجال الاعلام ١٩٨

المبحث الثالث

حرية الصحافة وكفالة احترام أسرار الدولة

- ١٢٤- موقف التشريعات للمقارنة ٢٠٣

الباب الثانى

جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريع المقارن

١٢٥- تمهيد وتقسيم ٢١٥

فصل تمهيدى

أهمية تقسيم جرائم انتهاك أسرار الدولة الى خيانة أو تجسس

١٢٦- تمهيد وتقسيم ٢١٧

المبحث الاول

التمييز بين الخيانة والتجسس فى نطاق

جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

١٢٧- تمهيد وتقسيم ٢١٨

المطلب الاول

موقف الفقه من التفرقة بين الخيانة والتجسس

١٢٨- تعريف الخيانة والتجسس ومعياري التفرقة بينهما ٢١٩

الفرع الأول

تعريف الخيانة والتجسس

١٢٩- تعريف الخيانة لغة وفقهاً ٢٢٠

١٣٠- تعريف التجسس لغة وفقهاً ٢٢٢

١٣١- رأينا فى الموضوع ٢٢٤

الفرع الثانى

معياري التفرقة بين الخيانة والتجسس

١٣٢- الضوابط الفقهية للتفرقة بين الخيانة والتجسس ٢٢٥

المطلب الثاني

التمييز بين الخيانة والتجسس في التشريع الوضعي

١٣٣- تمهيد وتقسيم ٢٢٩

الفرع الأول

التمييز بين الخيانة والتجسس في التشريع المقارن

١٣٤- (أولاً) التشريعات الأوروبية ٢٣٠

١٣٥- (ثانياً) التشريعات العربية ٢٣١

الفرع الثاني

التمييز بين الخيانة والتجسس في التشريع المصري

١٣٦- موقف المشرع المصري من التفرقة بين الخيانة والتجسس ٢٣٤

١٣٧- رأينا في الموضوع ٢٣٥

المبحث الثاني

جريمة التجسس في القانون الداخلي والقانون الدولي

١٣٨- المعنى المزدوج لأعمال التجسس ٢٣٧

المطلب الأول

أعمال التجسس وقواعد القانون الدولي

١٣٩- الملاحقة القضائية للجواسيس في القانون الدولي ٢٣٨

المطلب الثاني

التنسيق بين اتفاقية لاهاي وبين التشريع العقابي الفرنسي في مجال جرائم التجسس

١٤٠- أولوية التطبيق لمعاهدة لاهاي ٢٤١

الفصل الأول

جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريعات اللاتينية

١٤١- تمهيد وتقسيم ٢٤٣

المبحث الأول

التشريع الفرنسى

١٤٢- التطور التشريعى فى مجال انتهاك أسرار الدفاع ٢٤٤

المطلب الأول

الخيانة والتجسس

١٤٣- التمييز بين جرائم الخيانة والتجسس ٢٤٦

المطلب الثانى

الجرائم الاخرى الماسة بالدفاع الوطنى

١٤٤- أنواع الجرائم الماسة بالدفاع الوطنى ٢٤٨

١٤٥- (أولاً) البحث عن أسرار الدفاع الوطنى ٢٤٩

١٤٦- (ثانياً) افشاء أسرار الدفاع الوطنى ٢٥٣

١٤٧- (ثالثاً) اتلاف أسرار الدفاع الوطنى ٢٥٨

المبحث الثانى

التشريع البلجيكى

١٤٨- تمهيد وتقسيم ٢٥٩

المطلب الاول

تسليم اسرار متعلقة بالدفاع عن الاقليم لجهة معادية

١٤٩- أركان الجريمة ٢٦٠

المطلب الثانى

التخابر مع جهة أجنبية أو شخص لا صفة
له بتسليم أو إفشاء أسرار الدفاع عن الاقليم

١٥٠ - تمهيد ٢٦٢

الفرع الأول

التخابر مع جهة أجنبية

١٥١ - أركان الجريمة ٢٦٣

الفرع الثانى

تسليم أو إفشاء أسرار تتعلق بالدفاع عن الاقليم
أو عن أمن الدولة الخارجى إلى شخص لا صفة له

١٥٢ - نطاق التجريم فى مادة ١١٩ ع. ٢٦٥

المطلب الثالث

تسليم وثائق سرية أو العلم بها ممن ليست
له صفة فى تسليمها أو العلم بها.

١٥٣ - أركان الجريمة ٢٦٦

المبحث الثالث

التشريع السويسرى

١٥٤ - نطاق تجريم أسرار الدفاع القومى فى التشريع السويسرى. ٢٦٧

١٥٥ - الاستثناءات التى تهدف إلى حماية انتهاك اسرار الدولة.. ٢٦٨

المبحث الرابع

التشريع الإيطالى

١٥٦ - نطاق تجريم الاسرار الماسة بأمن الدولة فى التشريع

الإيطالى..... ٢٧١

المبحث الخامس

تشريع ألمانيا الاتحادية

- ١٥٧- نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة فى التشريع
الألماني ٢٧٨

الفصل الثانى

جرائم انتهاك أسرار الدولة فى دول أوروبا الشرقية

- ١٥٨- تمهيد وتقسيم ٢٨٣

المبحث الأول

التشريع الروسى

- ١٥٩- نطاق جرائم انتهاك أسرار الدفاع فى التشريع الروسى ٢٨٤

المبحث الثانى

التشريع التشيكوسلوفاكى

- ١٦٠- أنواع الأسرار المشمولة بالحماية الجنائية ٢٨٨
١٦١- صور جرائم انتهاك أسرار الدولة ٢٨٨

الفصل الثالث

جرائم انتهاك أسرار الدولة فى التشريعات الانجلو سكسونية

- ١٦٢- تمهيد وتقسيم ٢٩٢

المبحث الأول

المملكة المتحدة (انجلترا)

- ١٦٣- تمهيد ٢٩٣

المطلب الأول

تشريع الاسرار الرسمية الصادر سنة ١٩١١

- ١٦٤- (المادة الأولى) المناطق المحظور ارتيادها ٢٩٤

١٦٥ - (المادة الثانية) التخابر غير المشروع للمعلومات الرسمية. ٢٩٦

المطلب الثانى

تشريع الاسرار الرسمية الصادر سنة ١٩٢٠

- ١٦٦ - (المادة الأولى) الاستعمال غير المشروع للملابس الرسمية، أو تزوير التقارير والوثائق أو انتحال الشخصية.. ٢٩٩
- ١٦٧ - (المادة الثانية) الاتصال بالعملاء الاجانب الذى يعتبر دليلا على ارتكاب جرائم معينة..... ٣٠٠
- ١٦٨ - (المادة الثالثة) اعتراض أو مقاومة الحراس فى المناطق المحظورة..... ٣٠١
- ١٦٩ - (المادة الرابعة) الامتناع عن الأدلاء بمعلومات تتعلق بوقوع احدى جرائم انتهاك اسرار الدولة..... ٣٠٢
- ١٧٠ - (المادة الخامسة) الشروع فى ارتكاب جرائم انتهاك الأسرار الرسمية او التحريض على ارتكابها ٣٠٢

المبحث الثانى

الولايات المتحدة الامريكية

- ١٧١ - تمهيد وتقسيم ٣٠٤
- ١٧٢ - (أولاً) ايواء أو اخفاء الجواسيس ٣٠٥
- ١٧٣ - (ثانياً) جمع أو نقل أو فقد معلومات الدفاع ٣٠٦
- ١٧٤ - (ثالثاً) جمع أو تسليم معلومات دفاعية لمساعدة حكومة أجنبية ٣٠٩
- ١٧٥ - (رابعاً) رسم او تصوير القواعد الدفاعية ٣١٠
- ١٧٦ - (خامساً) استعمال طائرة لتصوير القواعد الدفاعية ٣١١
- ١٧٧ - (سادساً) نشر أو بيع صور القواعد الدفاعية ٣١٢

١٧٨ - (سابعاً) افشاء المعلومات المحظورة ٣١٢

١٧٩ - (ثامناً) انتهاك تنظيمات الطيران الوطنية او ادارة الفضاء ٣١٤

الفصل الرابع

جرائم انتهاك اسرار الدولة في التشريعات العربية

١٨٠ - تمهيد وتقسيم ٣١٥

المبحث الأول

التشريع السوري

١٨١ - تمهيد وتقسيم ٣١٦

المطلب الأول

الدخول الى الاماكن المحظورة بقصد الحصول

على الاسرار المتصلة بسلامة الدولة

١٨٢ - أركان الجريمة ٣١٧

المطلب الثاني

الحصول على أسرار الدولة أو سرقتها

١٨٣ - أركان الجريمة ٣١٩

المطلب الثالث

ابلاغ أو إفشاء أسرار الدولة دون سبب مشروع

١٨٤ - أركان الجريمة ٣٢١

المبحث الثاني

التشريع العراقي

١٨٥ - تمهيد وتقسيم ٣٢٣

المطلب الأول

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية

١٨٦ - أركان الجريمة ٣٢٤

المطلب الثاني

انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية

١٨٧ - أركان الجريمة ٣٢٦

المطلب الثالث

وقاية اسرار الدفاع من الانتهاك

١٨٨ - أركان الجريمة ٣٢٨

المبحث الثالث

التشريع اللبناني

١٨٩ - تمهيد ٣٣٠

المطلب الأول

دخول مكان محظور بقصد الحصول على أسرار الدولة

١٩٠ - أركان الجريمة ٣٣١

المطلب الثاني

سرقة أشياء أو وثائق أو معلومات خاصة بأسرار الدولة

١٩١ - أركان الجريمة ٣٣٣

المطلب الثالث

إبلاغ أو إفشاء أسرار الدولة

١٩٢ - أركان الجريمة ٣٣٤

المبحث الرابع

التشريع الكويتي

١٩٣ - تمهيد وتقسيم ٣٣٥

المطلب الأول

وقاية أسرار الدفاع من الانتهاك

- ١٩٤ - نص قانونى ٣٣٦
- ١٩٥ - طبيعة النشاط المادى المؤتم ٣٣٧

المطلب الثانى

الحصول على أسرار الدفاع أو تسليمها أو افشاؤها أو اذاعتها

- ١٩٦ - تقسيم ٣٣٨

الفرع الأول

الحصول على أسرار الدفاع

- ١٩٧ - طبيعة النشاط المادى فى هذه الجريمة ٣٣٩

الفرع الثانى

تسليم أو افشاء أو اذاعة اسرار الدفاع

- ١٩٨ - صور النشاط المادى ٣٤٠

المطلب الثالث

اتلاف أسرار الدفاع

- ١٩٩ - أركان الجريمة ٣٤٣

القسم الثانى

الحماية الجنائية لأسرار الدولة فى التشريع المصرى

٢٠٠ - تمهيد وتقسيم ٣٤٧

الباب الأول

الاحكام الموضوعية للحماية الجنائية لأسرار الدولة

٢٠١ - تمهيد وتقسيم ٣٥١

الفصل الأول

وقاية أسرار الدفاع

٢٠٢ - تمهيد وتقسيم ٣٥٢

المبحث الأول

الركن المادى

٢٠٣ - نص قانونى ٣٥٤

المطلب الأول

الطيران فوق الأراضى المصرية بغير ترخيص

٢٠٤ - طبيعة الركن المادى ٣٥٦

المطلب الثانى

أخذ صور أو رسوم أو خرائط لمواضع أو أماكن

على خلاف الحظر الصادر من السلطة المختصة

٢٠٥ - عناصر الركن المادى ٣٥٩

المطلب الثالث

دخول الأماكن المحظورة

٢٠٦ - عناصر الركن المادى للجريمة ٣٦٢

المطلب الرابع

البقاء فى الاماكن المحظورة خلافاً لنهى صريح

٢٠٧- طبيعة الركن المادى ٣٦٤

المبحث الثانى

الركن المعنوى

٢٠٨- عناصر الركن المعنوى ٣٦٦

المبحث الثالث

العقاب والظروف المشددة

٢٠٩- نوع ومقدار العقوبة المقررة ٣٦٨

٢١٠- رأينا فى الموضوع ٣٦٩

الفصل الثانى

إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية

٢١١- تمهيد وتقسيم ٣٧٠

المبحث الأول

إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمداً

٢١٢- تمهيد وتقسيم ٣٧٢

المطلب الأول

إنتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية

عمداً فى قانون العقوبات

٢١٣- أركان الجريمة ٣٧٣

الفرع الأول

الركن المادى

٢١٤- عناصر الركن المادى ٣٧٥

أولاً

صور انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمداً

٢١٥- تهديد ٣٧٦

٢١٦- (أولاً) تسليم السر ٣٧٦

٢١٧- (ثانياً) إفشاء السر ٣٧٧

٢١٨- (ثالثاً) الحصول على السر ٣٧٨

٢١٩- (رابعاً) إتلاف السر ٣٧٩

٢٢٠- (خامساً) جعل السر غير صالح للانتفاع به ٣٨٠

ثانياً

حصول التسليم ونحوه إلى دولة أجنبية

أو لأحد ممن يعملون للمصلحتها

٢٢١- مفهوم الدولة الأجنبية ٣٨٢

الفرع الثانى

الركن المعنوى

٢٢٢- عناصر الركن المعنوى ٣٨٤

المطلب الثانى

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية عمداً

فى قانون الأحكام العسكرية

٢٢٣- تهديد وتقسيم ٣٨٨

الفرع الأول

إفشاء أسرار الدفاع أو التوصل إليها بقصد إفشائها أو إتلافها

٢٢٤ - نص قانوني ٣٩٠

الفرع الثاني

إفشاء معلومات تمس أمن وسلامة القوات المسلحة

٢٢٥ - أركان الجريمة ٣٩٣

المبحث الثاني

انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية

إهمالا أو تسهيل ارتكابها بإهمال

٢٢٦ - تمهيد وتقسيم ٣٩٤

المطلب الأول

في قانون العقوبات

٢٢٧ - تمهيد وتقسيم ٣٩٥

الفرع الأول

أركان الجريمة

٢٢٨ - عناصر الركن المادي ٣٩٧

الفرع الثاني

العقوبة والظروف المشددة

٢٢٩ - نوع ومقدار العقوبة والظروف المشددة ٤٠٠

المطلب الثاني في قانون الاحكام العسكرية

- ٢٣٠- نص قانوني ٤٠٣
- ٢٣١- أركان الجريمة ٤٠٣

الفصل الثالث

انتهاك اسرار الدفاع لغير مصلحة دولة اجنبية

- ٢٣٢- تمهيد وتقسيم ٤٠٥

المبحث الأول

الحصول بوسيلة غير مشروعة على اسرار الدفاع

- ٢٣٣- نص قانوني ٤٠٦

المطلب الاول

الركن المادي

- ٢٣٤- عناصر الركن المادي ٤٠٧

المطلب الثاني

الركن المعنوي

- ٢٣٥- عناصر الركن المعنوي ٤٠٩

المبحث الثاني

اذاعة اسرار الدفاع

- ٢٣٦- علة التجريم ٤١٠

المطلب الاول

الركن المادي

- ٢٣٧- عناصر الركن المادي ٤١١

المطلب الثاني

الركن المعنوى

- ٢٣٨- عناصر الركن المعنوى ٤١٣

المبحث الثالث

تنظيم او استعمال وسائل التراسل بقصد

الحصول على اسرار الدفاع

- ٢٣٩- علة التجريم ٤١٤

المطلب الاول

الركن المادى

- ٢٤٠- عناصر الركن المادى ٤١٥

المطلب الثانى

الركن المعنوى

- ٢٤١- عناصر الركن المعنوى ٤١٧

المبحث الرابع

افشاء الموظف العام ونحوه اسرار الدفاع عن البلاد

- ٢٤٢- علة التجريم ٤١٩

المطلب الاول

الركن المادى

- ٢٤٣- عناصر الركن المادى ٤٢٠

- ٢٤٤- (أولاً) الموظف العام الحقيقى، ٤٢٢

- ٢٤٥- (ثانياً) الشخص ذى الصفة النيابية العامة ٤٢٤

- ٢٤٦- (ثالثاً) المكلف بخدمة عامة ٤٢٤

المطلب الثانى

الركن المعنوى

- ٢٤٧- عناصر الركن المعنوى ٤٢٥

الفصل الرابع

انتهاك اسرار السياسات العليا للدولة أو الامن القومى أو المصالح الحكومية

- ٢٤٨- تهديد وتقسيم ٤٢٦

المبحث الاول

انتهاك اسرار السياسات العليا للدولة والامن القومى

- ٢٤٩- علة التجريم ٤٢٧

المطلب الاول

نشر الوثائق المتعلقة بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى

- ٢٥٠- اركان الجريمة ٤٣٠

- ٢٥١- الركن المادى ٤٣١

- ٢٥٢- الركن المعنوى ٤٣٤

المطلب الثانى

نشر أو اذاعة معلومات سرية تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومى ويكون من شأنها الاضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى

- ٢٥٣- تهديد ٤٣٥

- ٢٥٤- الركن المادى ٤٣٦

- ٢٥٥- الركن المعنوى ٤٣٨

المبحث الثانى

انتهاك أسرار المصالح الحكومية والهيئات العامة والمؤسسات ذات النفع العام

٢٥٦ - تمهيد وتقسيم ٤٣٩

المطلب الأول

الركن المادى

٢٥٧ - عناصر الركن المادى ٤٤١

المطلب الثانى

الركن المعنوى

٢٥٨ - عناصر الركن المعنوى ٤٤٢

الفصل الخامس

نطاق الحماية الجنائية لأسرار الدولة

٢٥٩ - تمهيد وتقسيم ٤٤٣

المبحث الأول

المقصود بأسرار الدولة

٢٦٠ - تمهيد وتقسيم ٤٤٤

المطلب الأول

أسرار الدفاع

٢٦١ - نص قانونى ٤٤٥

٢٦٢ - الشروط التى يجب توافرها فى أسرار الدفاع ٤٤٦

٢٦٣ - (أولاً) المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية

والاقتصادية والصناعية ٤٤٧

- ٢٦٤ - (ثانياً) الاشياء ٤٥٠
- ٢٦٥ - (ثالثاً) الاخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة ٤٥٠
- ٢٦٦ - (رابعاً) الاخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها ٤٥١
- ٢٦٧ - (خامساً) الاخبار والمعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالمخابرات العامة ٤٥٢
- ٢٦٨ - رأينا في الموضوع ٤٥٤

المطلب الثاني

أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومي

- ٢٦٩ - تمهيد وتقسيم ٤٥٥

الفرع الأول

المقصود بالسياسات العليا للدولة أو الأمن القومي

- ٢٧٠ - مدلول السياسات العليا للدولة أو الأمن القومي ٤٥٦

الفرع الثاني

نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها

- ٢٧١ - تمهيد وتقسيم ٤٥٨

أولاً

ضوابط نشر الوثائق الرسمية للدولة

- ٢٧٢ - (أولاً) الحالات المستثناة من قيود حظر النشر أو الاطلاع. ٤٥٩
- ٢٧٣ - (ثانياً) الحالات التي يجوز فيها رفع الحظر قبل انتهاء المدة المقررة له ٤٦٠

ثانياً

تنظيم تداول استعمال الوثائق الرسمية

٢٧٤ - تقييم درجة سرية المعلومات ٤٦٢

المطلب الثالث

أسرار المصالح الحكومية والهيئات العامة

٢٧٥ - نطاق السرية في اسرار المصالح الحكومية والهيئات العامة ٤٦٤

المبحث الثاني

الموائمة بين الحماية الجنائية لأسرار الدولة وبين حرية تداول المعلومات

٢٧٦ - تمهيد وتقسيم ٤٦٦

المطلب الاول

حرية تداول المعلومات

٢٧٧ - نطاق حرية الصحافة ٤٦٧

المطلب الثاني

ضوابط حرية تداول المعلومات

٢٧٨ - الحق في الحصول على المعلومات ٤٦٩

الباب الثاني

الاحكام العامة المشتركة لجرائم انتهاك اسرار الدفاع

٢٧٩ - تمهيد وتقسيم ٤٧٥

الفصل الأول

تطبيق قانون العقوبات على جرائم انتهاك اسرار الدفاع المرتكبة خارج اقليم الدولة

٢٨٠ - تمهيد وتقسيم ٤٧٧

المبحث الاول

مبدأ اقليمية قانون العقوبات

- ٢٨١- المقصود بمبدأ الاقليمية ٤٧٩
- ٢٨٢- تحديد اقليم الدولة ٤٨٠
- ٢٨٣- الامتداد الصوري لأقليم الدولة ٤٨١
- ٢٨٤- تحديد مكان ارتكاب الجريمة ٤٨١

المبحث الثانى

امتداد قانون العقوبات خارج الاقليم

- ٢٨٥- تمهيد وتقسيم ٤٨٣

المطلب الاول

مبدأ عينية النص الجنائى

- ٢٨٦- مدلول المبدأ ومبرراته ٤٨٤
- ٢٨٧- حدود تطبيقه فى القانون المصرى ٤٨٤

المطلب الثانى

مبدأ شخصية النص الجنائى

- ٢٨٨- مدلول المبدأ ومبرراته ٤٨٦
- ٢٨٩- شروط تطبيق مبدأ شخصية النص الجنائى فى القانون المصرى ٤٨٦

المبحث الثالث

القيود التى ترد على الدعوى الجنائية الناشئة عن الجرائم المرتكبة فى الخارج

- ٢٩٠- نطاق القيود ٤٨٨

الفصل الثانى

القواعد الخاصة بأحكام المساهمة التبعية

٢٩١- تمهيد وتقسيم ٤٩٠

المبحث الاول

التوسع فى افعال الاشتراك

٢٩٢- نص قانونى ٤٩١

٢٩٣- علة التجريم ٤٩٢

المطلب الاول

تقديم اعانة او مأوى او تسهيلات أو نحوها للجانى

٢٩٤- شروط انطباق نص المادة ٨٢/١ ع ٤٩٤

المطلب الثانى

اخفاء اشياء استعملت أو أعدت للاستعمال فى ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم ذلك

٢٩٥- شروط انطباق النص ٤٩٧

الفرع الاول

فعل الاخفاء

٢٩٦- ماهية فعل الاخفاء ٤٩٧

الفرع الثانى

موضوع الاخفاء

٢٩٧- نطاق فعل الاخفاء ٤٩٨

الفرع الثالث

القصد الجنائى

٢٩٨- عناصر القصد الجنائى ٥٠٠

المطلب الثالث

اتلاف أو اختلاس أو أخفاء أو تغيير مستند من شأنه
تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها

٢٩٩- شروط تطبيق النص ٥٠١

الفرع الاول

فعل الاتلاف أو الاختلاس أو الاخفاء أو التغيير

٣٠٠- صور السلوك المادى المؤثم ٥٠٢

الفرع الثانى

أن يقع فعل الاتلاف أو الاختلاس أو الاخفاء أو
التغيير على مستند يكون من شأنه تسهيل كشف
احدى جرائم انتهاك أسرار الدفاع

٣٠١- مدلول المستند ٥٠٣

الفرع الثالث

القصد الجنائى

٣٠٢- عناصر القصد الجنائى ٥٠٤

المبحث الثانى

العقاب على التحريض غير المتبوع بأثر

٣٠٣- تمهيد وتقسيم ٥٠٥

المطلب الاول

تعريف التحريض وأنواعه

٣٠٤- تعريف التحريض ٥٠٦

٣٠٥- أنواع التحريض ٥٠٦

المطلب الثانى

تجريم التحريض لذاته فى جرائم أمن الدولة

من جهة الخارج

- ٣٠٦- نص قانونى ٥٠٨
٣٠٧- أركان جريمة التحريض غير المتبوع بأثر ٥٠٨

المبحث الثالث

العقاب على مجرد الاتفاق الجنائى

بوصفه جريمة مستقلة

- ٣٠٨- نص قانونى ٥١٠
٣٠٩- تمهيد وتقسيم ٥١٠

المطلب الاول

الاتفاق الجنائى الذى يكون الغرض منه ارتكاب
جريمة من جرائم أمن الدولة من جهة الخارج
المنصوص عليها فى المادة ٨٢ ب.ع

- ٣١٠- تمهيد ٥١١

الفرع الاول

وجود اتفاق بين شخصين فأكثر

- ٣١١- مدلول الاتفاق ٥١١

الفرع الثانى

موضوع الاتفاق

- ٣١٢- نطاق فعل الاتفاق ٥١٢

الفرع الثالث

القصد الجنائي

٣١٣- عناصر القصد الجنائي ٥١٣

المطلب الثاني

الدعوة للانضمام الى اتفاق جنائي

٣١٤- تمهيد ٥١٤

الفرع الاول

الركن المادي

٣١٥- عناصر الركن المادي ٥١٤

الفرع الثاني

الركن المعنوي

٣١٦- عناصر الركن المعنوي ٥١٥

الفصل الثالث

القواعد الخاصة بامتناع العقاب للإبلاغ أو الاطّبار فى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج

٣١٧- تمهيد وتقسيم ٥١٥

المبحث الاول

الاعفاء الوجوبى

٣١٨- شروط الاعفاء الوجوبى ٥١٨

المبحث الثانى

الاعفاء الجوازى

٣١٩- حالتى الاعفاء الجوازى ٥٢١

المطلب الاول

الاعفاء الجوازى قبل البدء فى التحقيق

٣٢٠- شروط الاعفاء الجوازى قبل البدء فى التحقيق ٥٢٢

المطلب الثانى

الاعفاء الجوازى بعد البدء فى التحقيق

٣٢١- شروط الاعفاء الجوازى بعد البدء فى التحقيق ٥٢٣

الفصل الرابع

القواعد الخاصة باجراءات التحقيق

والاختصاص القضائى النوعى

٣٢٢- تمهيد وتقسيم ٥٢٥

المبحث الاول

اجراءات التحقيق

٣٢٣- الضبط الادارى والضبط القضائى فى مجال انتهاك

اسرار الدفاع ٥٢٧

٣٤٤- (أولاً) مرحلة جمع الاستلالات ٥٢٧

٣٢٥- (ثانياً) مرحلة التحقيق الابتدائى ٥٢٨

المبحث الثانى

الاختصاص القضائى النوعى

٣٢٦- معيار اختصاص محاكم امن الدولة ٥٣١

الخاتمة ٥٣٥

التوصيات ٥٤٥

قائمة المراجع ٥٥٣

الفهرس ٥٩٥

للمؤلف ٦٣٣

المؤلف

أولاً - الكتب :

١ - قانون المخدرات وفق أحدث التعديلات . القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ . (نقد)

٢ - قانون المخدرات معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض و الدستورية العليا حتى عام ١٩٩٤ ، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤ - ١٩٩٥ . (نقد)

٣ - المشكلات الاجرائية الهامة فى قضايا المخدرات (التلبس - القبض - التفتيش - تسبيب الأحكام) . القاهرة ، المكتبة القانونية ، ١٩٩٢ . (نقد)

٤ - جريمة التهريب الجمركى . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى، ١٩٩٢ ، الطبعة الأولى . (نقد)

٥ - الجرائم المخلة بالآداب العامة . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، ١٩٩٤ . (نقد)

٦ - جرائم العرض . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى، ١٩٩٣ . (نقد)

٧ - قانون الأسلحة والذخائر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ - ١٩٩٤ . (نقد)

٨ - جريمة التهريب الجمركى فى ضوء الفقه وأحكام النقض والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ . القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ . (نقد)

٩ - جرائم الشيك . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ . (نقد)

١٠ - قانون الأسلحة والذخائر معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض والادارية العليا والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٤ . القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ .

١١ - جرائم الشيك فى ضوء الفقه وأحكام النقض حتى عام ١٩٩٥ . الاسكندرية ، دار الفكر الجامعى ، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ .

١٢ - قانون الضريبة الموحدة فى ضوء الفقه وأحكام النقض والادارية العليا والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ «الجزء الأول» إيرادات رؤوس الأموال المنقولة - إيرادات النشاط التجارى والصناعى، ١٩٩٦ .

١٣ - قانون الضريبة الموحدة فى ضوء الفقه وأحكام النقض والادارية العليا والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٥ «الجزء الثانى» المرتبات والأجور - إيرادات المهن غير التجارية (المهن الحرة) - إيرادات الثروة العقارية - الأحكام العامة - ١٩٩٦ .

١٤ - الحبس الاحتياطى فى ضوء أحدث تعديلات قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحبس الاحتياطى عام ١٩٩٥ . القاهرة . ١٩٩٥ .

١٥ - جرائم القذف والسب فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى مائة عام . القاهرة ، دار محمود للنشر ، ١٩٩٦ .

١٦ - جريمة السرقة والجرائم الملحة بها فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى مائة عام ، القاهرة ، المكتبة القانونية، ١٩٩٦ .

- ١٧ - قانون المخدرات معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض والدستورية العليا. القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦.
- ١٨ - جريمة النصب فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى مائة عام. دار الكتب القانونية ، ١٩٩٦.
- ١٩ - جريمة خيانة الأمانة فى ضوء الفقه وأحكام القضاء فى مائة عام . دار الكتب القانونية، ١٩٩٦.
- ٢٠ - موسوعة تشريعات الغش والتدليس . القاهرة ، ١٩٩٦.
- ٢١ - الأمن السياحي . القاهرة، ١٩٩٦.
- ٢٢ - موسوعة الدفوع الجنائية . القاهرة، ١٩٩٦.

ثانياً . الأبحاث والمقالات :

- ١ - ضوابط تسبب أحكام البراءة، مجلة الأمن العام ، العدد ١٣١، يناير ١٩٩١، ص ١٧.
- ٢ - أسرار أمن الدولة. مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٢، ابريل ١٩٩١، ص ١٧.
- ٣ - أسرار السياسات العليا للدولة والأمن القومى . مجلة الأمن العام، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩١، ص ٩٠.
- ٤ - أسرار التحقيقات الجنائية. مجلة الأمن العام، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩١، ص ١٣.
- ٥ - أسرار المهنة . مجلة الأمن العام ، العدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٢، ص ٩٧.
- ٦ - مجال رقابة محكمة النقض على تقدير توافر الارتباط بين

الجرائم فى ظل نظرية العقوبة المبررة . مجلة المحاماة، القاهرة ،
العدد الخامس والسادس ، مايو ويونيو ١٩٩١، السنة الحادية
والسبعون، اصدار نقابة المحامين بمصر، ص ٤٥.

٧ - أسرار الاتصالات الهاتفية والمراسلات البريدية . مجلة الأمن
العام، العدد ١٢٧، أبريل ١٩٩٢، ص ١٠.

٨ - منطوق الأحكام «فحواها ومدلولها» مجلة الأمن العام، العدد
١٤٢، يوليو ١٩٩٣، ص ٨٠.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٠٠٤ / ١٩٩٧

I.S.B.N - 977 - 01 - 5112 - 2

إن جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج تعتبر من أشد الجرائم خطراً على كيان الدولة وسلامتها، ووقوعها يتمخض عنه أذى وضرر بليغ يتسع مداه ليتناول الأمة بأسرها، فهذه الطائفة من الجرائم ليست جريمة فرد ضد فرد ولكنها في الواقع جريمة دولة على يد فرد أو مجموعة من الأفراد.

ونظراً لأن هذه الجرائم مسلطة ضد الصالح العام، ويمتد أثرها ليشمل كل من يقيم على أرض الدولة بغير تمييز بين الأفراد، لذا فإن المشرع قد رصد لها أشد العقوبات ليكفل بذلك استقرار الدولة وتثبيت مركزها سواء في وقت السلم أو الحرب، وإن كانت نفس هذه الاعتبارات قد جعلت تاريخ هذه الجرائم من أعمق المآسى التي ابتليت بها الشرائع العقابية عبر العصور والأحقاب، إذ أن القسوة البالغة في العقاب كانت هي السمة المميزة لهذه التشريعات في الماضي.